برتران دوجوفنيل

في السُّلطَة
التّاريخ الطبيعي لنموها

ترجمة : د. محمد عرب صاصيلا
مُراجعة : فاطمة الجيوشي

دراسات فكرية (٤٨)

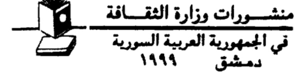


الإشراف الفني زهير الحمو

برتران دوجوفنيل

في السُّلطَة
التّاريخ الطبيعي لنموها

ترجمة: د. محمد عرب صاصيلا
مُراجَعَة: فاطمة الجيوشي



العنوان الأصلي للكتاب :

Bertrand de JOUVENEL

DU POUVOIR

Histoire naturelle de sa croissance

في السلطة : التاريخ الطبيعي لنموها = Du pouvoir /
برتران دوجوفنيل؛ ترجمة محمد عرب صاصيلا؛ مراجعة فاطمة الجيوشي.ـ
دمشق : وزارة الثقافة ، ١٩٩٩ . ـ ٥٧٦ ص ؛ ٢٤ سم . ـ
(دراسات فكرية وسياسية ؛ ٤٨)

١ ـ ١٠ر٣٢٠ ج و ف ف ٢ ـ العنوان ٣ ـ العنوان الموازي
٤ ـ جوفنيل ٥ ـ صاصيلا ٦ ـ السلسلة

مكتبة الأسد

الايداع القانوني : ع ـ ٩٤٥ /١٩٩٩/٥

دراسات فكرية وسياسية

« ٤٨ »

كلمة تعريف بالمؤلف

ولد برتران دو جوفنيل في باريس عام ١٩٠٣ ، وتلقى دروسه في الحقوق والعلوم في جامعتها . وهو ابن هنري دو جوفنيل دي اورسان ، عضو مجلس الشيوخ وسفير فرنسا .

عَمِل موظفاً مبعوثاً دبلوماسياً ، مراسلاً صحفياً دولياً ومندوباً خاصاً للعديد من الصحف حتى عام ١٠٣٩ ، وكتب في نفس الوقت عدة مؤلفات كرّسها لتطور العالم المعاصر . وقد كرس نفسه حصراً لهذا النشاط بعد حرب ١٩٣٩ ــ ١٩٤٠ ، التي شارك فيها كمتطوع في فوج المشاة رقم ١٢٦ .

درّس برتران دو جوفنيل في عدة جامعات أجنبية (أوكسفورد ، كمبريدج ، مانشستر ، ييل ، شيكاغو ، بركلي ، ...) وايضاً في فرنسا: كأستاذ مشارك في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بباريس (كرسي علم المستقبلية(*) الاجتماعية) من ١٩٦٦ الى ١٩٧٣ وفي معهد (I.N.S.E.A.D) و مركز (C.E.D.E.P) منذ عام ١٩٧٣ . ومُنحَ لقب دكتور شرف من جامعة غلاسكو .

وبصفته عضواً في العديد من اللجان الاقتصادية ، ومنها لجنة حسابات الأمة ولجنة الخطة الخاصة « للاستهلاك وانماط العيش »

(*) الاستقبالية (propective) : علم يدرس الاسباب العلمية والاقتصادية والاجتماعية التي تدفع تطور العالم المعاصر ، وتتنبأ بالاوضاع التي يمكن ان تنجم عن تأثير هذه الاسباب ــ (المترجم) .

شارك ، او ما زال يشارك في أعمال وابحاث العديد من المؤسسات الدولية « كالمعهد من اجل المستقبل » (Institute for the Future) (في الولايات المتحدة) أو مجلس البحث العلمي الاجتماعي (Social Science-Reseasch Council) (في بريطانيا) .

وكان برتران دو جوفنيل الرئيس ـ المدير العام لجمعية الدراسات والتوثيق الاقتصادي والصناعي والاجتماعي(S. E. D. E. I. S.) التي أصدرت من ١٩٥٤ الى ١٩٧٤ مجلتي : « تحليل وتنبؤ » (Analyse et Prévision) و « وقائع الامور الراهنة » (Chroniques d'actuatité) . كما أنشأ اللجنة الدولية للمستقبليين (Le Comité International Futuribles) وأسس الرابطة الدولية للمستقبليين . (L'Association Internationale Futuribles) .

مقدمة

يُعتبر هذا المؤلف كتاب حرب من كل النواحي .

لقد تصورت فكرته في فرنسا المحتلة ، وبدأت تحريره في حِمى دير لا بيير كي ڤير (La Pierre-Qui-Vire) ، وكان الدفتر الذي يحتويه يشكل متاعنا الوحيد عندما عبرنا ، سيراً على الأقدام ، الحدود السويسرية في أيلول ١٩٤٣ . وقد سمحت لنا الضيافة السويسرية الكريمة بمتابعة العمل الذي نشر في جنيف في آذار ١٩٤٥ على يد كونستان بوركان (Constant Bourquin) .

لكنه كتاب حرب بمعنى مختلف كلياً من حيث الجوهر فهو وليد تأمل في المسيرة التاريخية نحو الحرب الشاملة . وكنت قد وضعت مخططاً لهذا الموضوع في نص أولي بعنوان « في المنافسة السياسية » ، حمله معه من فرنسا روبير دو تراز (Robert de Traz) الذي نشره في كانون الثاني عام ١٩٤٣ ، في « مجلته السويسرية المعاصرة » . وقد طور المؤلف انطلاقاً من هذا النص الموجز (الذي احتفظ به كفصل ثامن في الكتاب) . هناك سيجد القارىء مبدأ الغضب الذي يحرك المؤلف ، ويصنع نجاحه ويفسر بعض ملامح القسوة فيه .

لقد كان هذا الغضب بمستوى خيبة أملي . فمنذ أن تفتحت عيناي على المجتمع ، تحققت من أن التحول الجاري فيه كان ، بشكل بديهي ، يستدعي على الصعيد الفكري وعياً وحسابات مستقبلية ، وعلى الصعيد العملي عملاً مدعوماً ، مُصَحَّحاً هنا ومُحَرَّضاً ومُوجَّهاً بصفة عامة .

لقد كان من من الواجب إذن أن توجد سلطة نشيطة ، ولشدّ ما تعززت هذه الأمنية عندما انتشرت فضيحة البطالة الناشئة عن عدم فعاليـة الحكومــات !

ولكن ها هي السلطة تتخذ وجهاً مرعباً وتفعل الشر بكل القوى التي أعطيت لها من أجل فعل الخير ! فكيف لا تهتز روحي مِنْ مثـل هذا المشهد ؟

لقد بدا لي أن أساس النكبة يكمن في الثقة الاجتماعية التي ، من جهـة أولى ، غذّت تدريجياً تكوين ترســانة غنية من الوسائل المادية والمعنوية ، ومن جهة أخرى ، تركت الدخول إليها واستخدام ما فيها حراً ! وهذا هو ما وجّه انتباهي في هذا الكتاب نحو كل أولئك الذين عبّروا عن اهتمامهم بتقييد السلطة ، وإن لم يكن هذا دائماً بدافعالحكمة الاجتماعية وإنما غالباً بدافع المصلحة .

لكن القضية ، أخيراً ، كانت تطرح نفسها بعد مضي مدة طويلة من هذه التجربة المشؤومة . والحال انها قلّما نُوقِشت . فمناقشتها أقل بكثير مما نوقشت بعد المغامرة النابليونية .

ألانها مصيبة خارقة للعادة ، تبدو وكأنها يجب أن تبقى فريدة من نوعها ؟ لنقبل بهذا التأكيد .

ولنبتهج ، من جهة أخرى ، للتقدم الكبير الذي تحقق بعد الحرب في الخدمات الاجتماعية . ومع ذلك فإنه ينبغي ألاّ نتغاضى عن التناقض المقلق بين النمو الهائـل الذي يحدث في وســائل السلطة والتراخي في مراقبة استخدامها ، وهذا حتى لدى السلطة الديمقراطية الرئيسـة .

الا يدعو تركيز السلطات وإضفاء طابع ملكي على القيادة ، وسريـة القرارات الكبيرة ، الا يدعو هذا كله للتفكير ؟

والدمج في الميدان الاقتصادي لا يقل عن ذلك . إنه عصر الأبراج العالية أكثر مما هو عصر الساحة العامة (Forum) .

لهذا يمكن لهذا الكتاب أن يبقى ملائماً ، على الرغم من عيوبه الخطيرة، التي اعرفها . وكم كنت أوود الاَّ يوجد قط !

برتران دو جوفينل
(كانون الثاني ١٩٧٢)

نظرا لوفاة كونستان بوركان بعد تحرير هذه المقدمة ، فإني أود أن أقول ما أدين به له .

لقد أتى يطلب إليَّ المخطوطة في سان سافوران ، التي كانت سابقاً قد تعرضت لرفض العديد من الناشرين المعروفين . لقد منحنا وسائل العيش التي كنا نفتقر إليها بشكل كبير . وأعَدَّ المخطوط للنشر بمحبة، وكان صاحب الفكرة الرقيقة المتمثلة بطبع نسخة منها للسيد والسيدة دانيال تيرو (Daniel Thiroux) ، الاسمين المدونين في بطاقتي هويتنا المزوَّرتين في فرنسا ، وكان علينا الاستمرار بحملهما في سويسرا .

لقد كان بالنسبة إليَّ أكثر بكثير من ناشر : إنه صديق الأيام الرديئة.

برتران دو جوفنيل
(كانون الثاني ١٩٧٧)

تقديـم المينوتـور (*)

(Présentation du Minotaure)

لقد عشنا الحرب الأكثر فظاعة والاكثر تدميراً التي عرفها الغرب حتى الآن ، الأكثر تدميراً بسبب ضخامة الوسائل المستعملة . ففيها لم تجند فقط جيوش من عشرة أو خمسة عشر أو عشرين مليون رجل ، بل طلب ايضاً من الشعب وبأسره أن يقدموا للجيوش أكثر أدوات الموت فعالية . إن كل ما يحتويه بلد من كائنات حية خدم الحرب ، واشيح النظر عن الاعمال التي يحافظ على الحياة ولم يسمح بها الا باعتبارها الدعامة الضرورية للأداة العسكرية العملاقة ــ أداة هي الشعب بأسره(١)

ولأن الكل ، العامل والحاصود والمرأة ، يسهم في الصراع ، فإن كل شيء ، المصنع والمحصول والمنزل ، صار هدفاً وعامل الخصم كعدو كل ما هو من لحم وأرض . وواصل بواسطة الطيران تدميراً شاملا .

(*) Le Minoture وحش وهمي نصفه الاول من إنسان ونصفه الثاني من ثور . وقد استخدم المؤلف هذا التعبير للدلالة على الحرب باعتبارها وحشاً مفترساً (المترجم) .

(١) كتبت صحيفة (Frankfurter Zeitung) في ٢٩ كانون الاول ١٩٤٢ : « يجب إشباع حاجات السكان المدنيين الى حد كبير لكي لا يشكل العمل الذي يقدمونه في قطاع الانتاج الحربي مصدر معاناة لهم » . إن نية الصحيفة كانت ليبرالية ! فالأمر كان يتعلق بتبرير كمية محددة من نشاطات الحياة . ولم يكن بالإمكان فعل ذلك إلا من خلال إظهار الشرط الضروري لنشاطات الموت . وفي إنجلترة كذلك ، وخلال المناقشات البرلمانية المتكررة ، طالب البعض بتسريح عمال المناجم من الجيش ، وتذرعوا لذلك بالفائدة الأساسية لاستخراج الفحم الحجري بالنسبة الى الحرب .

إن مثل هذه المشاركة العامة ، ومثل هذا التدمير البربري ، لم يكن ممكناً من غير تحويل البشر من خلال اهواء عنيفة شاملة سمحت بإفساد كامل لفعالياتهم الطبيعية . إن استثارة هذه الاهواء واولإبقاء عليها كان من فعل أداة الحرب التي فرضت شروطها على استعمال كل الأدوات الأخرى ، وهي الدعاية . لقد دعمت الدعاية فظاعة الوقائع بفظاعة المشاعر . إن أكثر ما يفاجيء في المشهد الذي نقدمه لانفسنا هو انه قلما يثير دهشتنا .

الشرح المباشر

إنه لامر مفهوم ان يصبح الشعب بأسره ، في انكلترا والولايات المتحدة ، حيث الخدمة الالزامية العسكرية لم تكن موجودة قط وحيث الحقوق الفردية كانت مكرسة ، مجرد طاقة بشرية موزعة ومطبقة من قبل السلطة بالطريقة التي تنتج الحد الاقصى من الجهد الحربي المفيد(١) أو كان بالإمكان مقاومة مشروع الهيمنة الالماني إن لم نتوجه بالنداء الا لجزء من القوى الوطنية ، في حين ان المانيا كانت توظف كل قواها ؟ لقد أفادت بريطانية العظمى والولايات المتحدة من تجربة فرنسا . ولهذا جندت بريطانية النساء .

وعندما يقوم الخصم ، كي تتسنى له سيطرة افضل على الأبدان ، وتعبئة الأفكار والمشاعر ، علينا ان نقلده كي لا نكون في وضع غير مريح . وهكذا تقرب المحاكاة في المبارزة الامم من النزعة الكلانية التي تحاربها .

إن العسكرة للمجتمعات هي إذن من العمل المباشر في المانيا ، وغير المباشر في البلدان الأخرى لادولف هتلر . ولئن حقق في بلاده هذه العسكرة فلأنه كان يحتاج ، من أجل خدمه ارادته للقوة لكل الموارد القومية .

---

(١) الصيغة للرئيس روزفلت .

هذا الشرح غير قابل للنقاش إلا انه قصير المدى . لقد رات أوربا قبل هتلر طموحين آخرين . فلماذا لم يحقق نابليون وفريدريك الثاني وشارل الثاني عشر ، الاستخدام الكامل لشعوبهم من اجل الحرب ؟ لانهم لم يستطيعوا ذلك . إن هناك حالات أخرى ، أراد فيها البعض أن يغرفوا بشكل واسع من خزان القوى القومية ضد معتد يخشى جانبه : ويكفي ان نذكر اباطرة القرن السادس عشر الذين ، بالرغم من تدمير أراضيهم على يد الاتراك ، لم يتمكنوا مطلقاً ، في بلد شاسع ، من تجنيد جيوش كانت في وضع مقبول .

ليست إرادة الطموح ، ولا حاجة المهاجم ، إذن هي التي تشرح ، وحدها ، ضخامة الوسائل المستعملة اليوم .

بل القوى المادية والمعنوية التي تتصرف بها الحكومات الحديثة . إن سلطتها هي التي سمحت بهذه التعبئة الشاملة، سواء من أجل الهجوم أو من أجل الدفاع .

تقدم الحرب

ليست الحرب بالضرورة ، ولم تكن دائماً ، مثلما نراها اليوم .

لقد كانت ، في العصر النابليوني ، تمسك بالرجال الذين هم في سن العسكرية ــ ولكن ليس جميعهم ــ ولم يكن الأمبراطور يدعو عادة

---

(١) في كتابي « بعد الهزيمة » (Avrès la défaite) المنشور في تشرين الثاني ١٩٤٠.

(*) التوتاليتارية هي نزعة السلطة السياسية للسيطرة سيطرة تامة على كل انشطة الامة وطاقاتها المنتجة (المترجم) .

اظهرت كيف تعطي قيادة وحيدة مطبوعة على كل القوى حتى الاقتصادية منها والفكرية ، لشعب خاضع لمثل هذا الانضباط ميزة كبيرة على امة ليست « متجمعة » بنفس المقدار . إن هذا التكتل (monolithisme) في لازمنة المتكتلة يصبح ، للاسف ، شرط المقاومة العسكرية للمجتمع .

نصف القوة التي يمكن دعوتها للخدمة العسكرية . وكانت الحرب تترك بقية الناس لحياتهم العادية ، ولا تطلب منهم إلا مساهمات مالية معتدلة.

وكانت تأخذ اقل من ذلك ايضاً في زمن لويس الرابع عشر ، فالخدمة العسكرية الالزامية لم تكن معروفة ، وكان الفرد يعيش خارج الصراع .

وإذا لم تكن مشاركة المجتمع بكل اعضائه وكل قواه بالحرب إذن نتيجة محتمة للحدث الحربي ، فهل نقول بأن الحالة التي نحن شهود عليها وضحايا لها ، وهي حالة طارئة ؟

لا بالتأكيد ، لأننا اذا رتبنا في سلسلة تاريخية الحروب التي مزقت عالمنا الغربي خلال نحو الف سنة ، فإنه سيبدو لنا بطريقة مؤثرة تزايد نسبة مشاركة المجتمع في الصراع من حرب الى اخرى وأن حربنا الشاملة ليست الا النهاية لتدرج متواصل نحو هذه النتيجة المنطقية ، ولتقدم مستمر للحرب .

لهذا يجب أن نطلب تفسيراً لمصيبتنا ليس من الحاضر ، وانما من التاريخ

اي سبب فعال باستمرار أعطى للحرب دائماً مزيداً من الاتساع (أعني باتساع الحرب هنا ، وسأعني امتصاص الحرب التام تقريباً للقوى الاجتماعية) ؟ إن الوقائع هي التي اعطت الجواب .

الملوك يبحثون عن جيوش

عندما نعود للعصر ــ القرنين الحادي عشر والثاني عشر ــ الذي بدأت تتشكل فيه أولى الدول الحديثة ، فإن ما يبهرنا أولا ، في تلك الأزمنة التي تصور بأنها حربية جداً ، هو التهذيب الاقصى للجيوش وقصر مدة الحملات .

لقد كان الملك يتصرف بوحدات عســكرية يجلبها لــه لكنها لم تكن تدين له بالخدمة الا لمدة أربعين يوماً . وفي ميدان القتال ، كان يجد ميليشيات محلية ـ لكنها علما كانت تساوي شيئاً(١) . ولم تكن تتبعه اكثر من يومين او ثلاثة ايام سيراً الأقدام .

كيف يمكن،بهذه القوات القيام بعمليات كبيرة؟لقد كان يلزمه قوات منضبطة تتبعه لمدة أطول ، ولكن كان عليه حينذاك أن يدفع لها .

بماذا يدفع لها ، وليس لديه موارد أخرى غير مداخيل أملاكه ؟ لقد كان من غير المقبول اطلاقاً أن يكون بمقدوره جباية الضرائب(٢) ، ومورده الكبير كان الحصول ، إذا اقرت الكنيســة القيام بحملة ما ، على أن تقدم له ، لبضع سنين ، عشرمداخيلها . وحتى مع هذه المؤازرة ، بدت « حملة اراغون »(٣) في أواخر القرن الثالث عشر ، كمشروع ضخم جداً ، وادت لجعل الملكية مدينة على الدوام ، وذلك لأنها استمرت مائةوثلاثةوخمسين يومــاً .

لقد كانت الحرب حينذاك صغيرة جداً : لأن السلطة كانت صغيرة ، ولــم تكــن تتصرف بــأي مـــن هـــذين المصـــدرين القدرتـــين الأساسين : الخدمة العســكرية الالزاميــة وحــق فـــرض الضريبة .

---

(١) لقد قدرَ دورها بشكل كبير في بوفين ، وكذلك غالباً في كريسي حيث اظهر فرواسار (Froissart) الجنود وهم يَستلون سيوفهم على بعد ميلين من العدو ويصرخون : « الى الموت ! الى الموت ! » ليهربوا فيما بعد بسرعة عندما يرون الجيش لأول مرة.

(٢) انظـر : أ. كوليري(A. Caullery) «تاريخ السلطة الملكيةفي مجال فرض الضريبة منذ الاقطاعية وحتى شارل الخامس » .
(Histoire du Pourvoir royal d'imposer depuis la Féodalité jusqu'à charles V) بروكسل ـ ١٨٧٩ ـ

(٣) مقاطعــة فرنســية .

لكن السلطة بذلت جهداً لتكبر ، وسعى الملوك لأن يحصلوا من الاكليروس من جهة ، ومن الاقطاعيين والبلديات من جهة أخرى ، على مساعدات مالية اكثر تواتراً وقد أخذ هذا الاتجاه بالتنامي في عهود الملكيين الانجليزيين ادوارد الاول وادوارد الثالث ، والملكين الفرسيين فيليب الجميل وفيليب دو فالوا . وتشير تقديرات لمستشاري الملك شارل الرابع الى أن حملته في غاسكوينا كانت تتطلب خمسة آلاف فارس وعشرين ألفاً من المشاة ، وكلهم مأجورون ، ووكلهم « جنود » لمدة خمسة اشهر . وتقدر تقديرات أخرى ، تعود لاثنتي عشرة سنة تالية ، أن حملة مدتها اربعة أشهر في بلاد الفلاندر يلزمها عشرة آلاف فارس وأربعين الفاً من المشاة .

ولكن يجب ، من أجل جمع الوسائل اللازمة لها ، أن يتوجه الملك باستقرار الى المراكز الرئيسة في المملكة ، ويجمع الشعب « كبيره ومتوسطه ووضيعه » ويعرض عليه حاجاته ويلتمس مساعدته(١) .

ان مثل هذه المساعي ، ومثل هذه الطلبات ستتكرر باستمرار خلال حرب المائة عام ، التي ينبغي تصورها كسلسلة متوالية من الحملات التي يجب تمويلها بشكل متوال . وقد حدثت نفس السيرورة في المعسكر الآخر(٢) ، حيث الملك ، الذي يمتلك نسبياً سلطة اكثر ، يسحب موارد اكبر وإكثر انتظاماً من بلاد أقل غنى وأقل سكاناً(٣)

---

(١) حسبما جاء في الوثائق التي تنشرها موريس جوسلان (Maurice Jusselin) مكتبة مدرسة شارت (Bibliothèque de l'Ecole des Chartes) — ١٩١٢ — ص : ٢٠٩ .

(٢) بالدوين شويلر تيري (Baldwin Schuyler Terry) : « تمويل حرب المائة عام » (The Financing of the Hundred years war) ١٣٣٧ — ١٣٦٠ — شيكاغو ولندن — ١٩١٤ .

(٣) حول غنى فرنسا في بداية الحرب، فرواسار : « حينذاك كانت مملكة فرنسا دسمة، مستوية ومكتنزة ، والناس أغنياء ويمتلكون اموالاً ضخمة ، ولم يكونوا يعرفون الحديث فيها عن اي حرب » .

أن مساهمات ، مثل تلك التي أستوجبتها فدية الملك جان ، كان يجب أن تستمر لعدة سنوات ، ولكن دون التحول قط النظر اليهـا كدائمة ، وقد ثار الشعب ضدها في آن واحد تقريباً في فرنسا وانجلترة

وفي نهاية الحرب فقط يسمح الاعتياد على التضحية باقامة ضريبة دائمة ـ مثل الضريبة المفروضة على عامة الشعب ـ من اجل دعم جيش دائم ـ مثل سرايا المرافقة .

ها هي السلطة تنجز خطوة خارقة : فبدل ان تستجدي المؤازرة في الظروف الاستثنائية ، أصبح عندها من الآن فصاعداً مخصصات دائمة وستقوم بتركيز كل اهتمامها على زيادتها .

إتساع السلطة ، إتساع الحرب :

كيف يمكن زيادة هذه المخصصات ؟ كيف يمكن تنمية حصة الثروة القومية التي تنتقل لأيدي السلطة وتصبح قوة ؟

حتى النهاية ، لم تجرؤ الملكية قط على طلب الرجال ، وفرض الخدمة العسكرية الالزامية . ولن تحظى بالجنود إلا بالمال .

ان المهمات المدنية ، التي ستؤديها من جهة اخرى بشكل ممتاز تبرر اكتساب قوة تشريعية ، لم تكن موجودة في العصور الوسطى ، ولكنها ستنمو . وتتضمن القوة التشريعية حق فرض الضرائب . إن التطور في هذا الاتجاه سيكون طويلا .

إن الأزمة الكبرى للقرن السابع عشر ، المتأثرة بثورات إنجلترة ونابولي ـ المنسيَّة جداً ولكن البليغة ! واخيراً الفروند ، تتطابق مع جهد الملكيات الغربية الكبرى الثلاث من أجل زيادة الضرائب(1) ، ومع رد الفعل العنيف للشعوب .

---

(1) وهي زيادة اصبحت الى حد ما ضرورية نتيجة للاثراء العام الذي تلا تدفق المعادن الثمينة من امريكا .

وعندما تجاوزت السلطة أخيراً الحد ، رأينا نتائج ذلك : مائتي ألف رجـل يقتتلون في مالبلاكيه Malplaquiet بـدلا مـن خمسين ألفاً في مارينيان .

وبدلاً من الإثنى عشر الف رجل مسلح التابعين لشارل السابع ، كان لدى لويس السادس عشر مائة وثمانون الف جندي ، ولدى ملك بروسيا مائة وخمسة وتسعون الفاً ، ولدى الامبراطور مائتان وأربعون الفـاً .

لقد تخوّف مونتسكيو من هذا التقدم(١) وتنبأ قائلا : في القريب العاجل ، لن يكون لدينا إلاّ جنود من فرط ما يوجد من جنود ، وسنكون مثل التتار ! » ويضيف ، من جهة أخرى ، ببصيرة مثيرة للإعجاب . « لا يجب مـن أجل هذا إلاّ الترويج للإختـراع الجديـد للميليشيات القائمة في كل أنحاء أوروبا تقريباً ، وحملها لنفس مستوى الإفراط الذى حصل بالنسبة للقوات المُنتَظِمة »(٢) .

لكن لم يكن بوسع الملكية القيام بذلك : لقد اسس لو فوا (Lowvois) فيالق إقليمية كان على المقاطعات أن تقدم عناصرها ، المُخَصَّصة من حيث المبدأ فقط للخدمة فيها ، والتي كان الوزير يسعى لمعاملتها فيما بعد كاحتياطي للفرق العاملة : وكان يواجه في هذا الصدد أشد أنواع المقاومة وفي بروسيا (القرار التنظيمي لعام ١٧٣٣) كان ينبغي النجاح بشكل

---

(١) « إن مرضاً جديداً انتشر في أوروبا : لقد أصاب أمراءنا وجعلهم يتعهدون بالرعاية عدداً غير مُرتب من القوات . إن لهذا المرض مضاعفاته وسيصبح بالضرورة مُعْدِياً، لان الدولة حالما تزيد ما تدعوه بقواتها ، فإن الدول الاخرى ستزيد فجاة قواتها ، بحيث أننا لن نكسب من هـذا إلا الخراب المشترك . إن كلّ ملك سيستنفر كـل الجيوش التي يمكن أن تكون لديه ، إذا كانت شعوبه مُعرضة لخطر الإبادة ؛ ولهذا يُطلق تعبير السلام على حالة جهد الكل ضد الكل ». روح القوانين ـ الكتاب ١٣ ـ الفصل ١٧ .

(٢) المرجـع السـابق .

افضل . لكن هذه البداية للخدمات العسكرية الالزامية كانت تثير سخط السكان وتكوّن مَطْعَناً أساسياً ضد السلطة أكثر مما فعل ذلك تنامي الضريبة .

إن من العبث حصر عمل الملكية في نمو الجيوش . إننا نعلم بشكل كاف أي نظام وضعته في البلاد، وأي حماية أعطتها للضعفاء ضد الأقوياء ، وكم حوّلت حياة الجماعة ، وكل ما تدين لها به الزراعة والتجارة والصناعة .

ولكن لكي تصبح قادرة على القيام بكل هذه الحسنات ، كان عليها بالضبط تكوين أداة حكومية مؤلفة من أجهزة ملموسة ـ إدارة ـ وحقوق ـ قوة تشريعية ـ ويمكن أن تمثلها بغرفة عمليات تتحرّك منها الرعايا بمساعدة سلاح يزداد قوة على الدوام .

ومن جراء هذا ، وبمساعدة هذا السلاح ، وبواسطة «غرفة العمليات» هذه ، تغدو السلطة قادرة ، في الحرب أو من أجل الحرب ، على أن تطلب من الأمة ما لم يكن للملك في العصور الوسطى أن يحلم حتى به.

إنّ اتساع السلطة (أو القدرة على توجيه الأنشطة القومية بشكل أكثر كمالاً) سبّب إذن اتساع الحرب .

* * *

بشــر استحوذت عليهم الحــرب

الملكية المطلقة ، حروب السلالات الحاكمة ، التضحيات المفروضة على الشعوب ، مفاهيم تعلمنا أن نقرنها ببعضها ، وهذا موقف مشروع . لأنه إذا كان من الواجب أن يكون الملوك طموحين دائماً ، فإن من الممكن أن نجد من بيهم واحداً يكون كذلك بالفعل ، وحينئذ ستسمح له سلطته الكبيرة بفرض أعباء ثقيلة .

لقد اعتقد الشعب انّه بقلبه للسلطة الملكية ، سيتخلص بالضبط من هــذه الأعباء . إن مــا كان مكروهــاً بالنسبة إليه ، إنما كان وزن الضرائب وفوق كل شيء إلزامه بتقديم بعض المُجَنَّدين .

كم كان مدهشاً إذن أن يرى هذه الأعباء تزداد جسامة في النظــام الحديث ، وأن يرى ، بشكل خاص ، التجنيد يُستَكمَل ليس من قِبَل الملكية المطلقة ، وإنّما كنتيجة لسقوطها !

ويلاحــظ تــين (Taine) أنّ الشعب قَبِلَ بالتجنيــد تحــت التهديدات وآلام الاجتياح :

« لقد كان يعتقد ان التجنيد أمــر طارىء ومؤقت . لكن حكومته استمرت بالمطالبة به بعد النصر والسلام : لقد اصبح أي تجنيد دائماً ونهائياً ، فبعد معاهدات لونيڤيل وأميان ابقى عليه نابليون في فرنسا ؛ وبعد معاهدتي باريس وڤيينا ابقت عليه الحكومة البروسية في بروسيا .

ومن حرب الى حرب ازدادت خطورة المؤسسة : وكوباء انتشرت من دولة الى دولة ؛ وقد بلغت حالياً القارة الأوروبية بأسرها وسادت فيها مع رفيقها الطبيعي الذي يسبقها دائماً او يليها ، مع اخيها الشقيق ، من الاقتراع العام والشامل . إن كلاً منهما تقريباً يظهر للنور ويجر وراءه الآخر ، وهو ناقص بدرجة او بأخرى او متنكر . إن الإثنين قائدان او منظمان ضريران ومدهشان للتاريخ المقبل ، الأول يضع في يد كل راشد ورقة تصويت ، والآخر يضع على ظهر كل راشد كيس جندي : بأيّ وعود بالتقتيل والإفلاس بالنسبة للقرن العشرين ، بأي إثارة للأحقاد والريَب الدولية ، بأي هدر للعمل الإنساني ، بأيّ إفساد للإكتشافات المنتجة ، بأيّ تراجع نحو الأشكال الدنيا والضارة للمجتمعات المحاربة القديمة ، بأي خطوة متقهقرة نحو الغرائز الأنانية والوحشية ، نحو مشاعر وعادات واخلاق المدينة القديمة والقبيلة البربرية ، نعرفه وبزيادة » (١) .

ومع ذلك لم يرَ تين كل شيء .

لقد كان هناك ثلاثة ملايين رجل تحت السلاح في أوروبا عند انتهاء الحروب النابوليونية . اما حرب ١٩١٤–١٩١٨ فقد قتلت أو شوّهت خمسة أضعاف هذا العدد .

وكيف نحصي الآن كم من الرجال والنساء والاطفال تطوّع في الصراع ، كما كنا نرى ذلك على عربات أريوفيست (Arioviste) ؟

إننا ننتهي من حيث بدأ المتوحشون . لقد اكتشفنا ثانية الفن المفقود ، فن تجويع غير المقاتلين ، وحرق الأكواخ ، وقيادة المهزومين إلى

(١) هـ. تين (H. Taine) : « اصول فرنسا المعاصرة »
(Les origines de la France contemproriane)
منشورات – in 16 – المجلد ١٠ – ص : ١٢٠ – ١٢٢

العبودية . فما هي حاجتنا للإجتياحات البربرية ؟ إننا نفعل بأنفسنا ما فعلته بنا عشائر الهان (Huns) .

بقاء السلطة المطلقة على قيد الحياة

ها هو سر كبير . إن الشعوب التي اشركها ساداتها ، الملوك ، في دفع ضريبة الحرب لم تكف عن الشكوى من ذلك . لقد رفضت بالنهاية هؤلاء السادة ، وحينئذ فرضت بنفسها الضرائب ليس فقط على جزء من مداخيلها وإنما حتى على حياتها نفسها !

اي تغير فريد في الاتجاه ! انفسره بالمنافسة بين الأمم التي حلت محل المنافسة بين السلالات الحاكمة ؟ انقول بأن إرادة الشعب متعطشة للتوسع ، متحمسة للحرب ، وان المواطن يريد أن يدفع في سبيل الحرب وان ينخرط في الجيوش ؟ وإننا أخيراً نفرض على أنفسنا بحماسة تضحيات أثقل بكثير من تلك التي كنا نقبل بها في الماضي كرها ؟

إن هذا سيكون قبيل الاستهزاء .

إن الانسان ، الذي يحذّره المفتش ويستدعيه الشرطي ، مازال بعيداً عن أن يرى في التحذير ، وجواز الطريق نتيجة لإرادته ، مهما كانت الطريقة التي تمجد فيها هذه الارادة وتجمل . إنها بالعكس عبارة عن مراسيم تصدرها إرادة ، غريبة ، لسيد لا شخصي ، يعينه الشعب هم ، كما كانت في الماضي الشياطين . « إنهم يزيدون ضرائبنا ، إنهم يعبئوننا » . هكذا تتكلم حكمة العامي .

إن كل شيء يحدث بالنسبة له كما لو أن وريثاً للملك الراحل كان يقود إلى النجاح المشروع المتوقف للحكم المطلق .

وإذا كنا قد رأينا بالفعل أن الجيش والضريبة ينموان مع نمو السلطة الملكية ، وأن الحد الاقصى من عدد الجنود ومبالغ المساهمات

الضريبية تقابل الحد الاقصى من الحكم المطلق ، فكيف لانقول ، عندما نرى منحنى هذه المؤشرات ، التي يتعذر دحضها ، يمتد ، وعندما نرى نفس النتائج تنمو ببشاعة ، بأن نفس السبب مازال قائماً ، وأن السلطة، استمرت وتستمر في نموها وإن اتخذت شكلا آخر .

هذا ما أحس به فيوليه (Viollet) حين قال : « ان الدولـــة الحديثة ليست شيئاً آخر غير ملك القرون الأخيرة الذي يواصل بانتصار عمله العنيد »(١) .

إن « غرفة العمليات » التي كونتها الملكية لم تكف عن التحسن : لقد اصبحت اسلحتها المادية والمعنوية تدريجياً قادرة على الدخول دائماً اكثر فاكثر في المجتمع ، وعلى الإمساك فيه بالأموال والأشخاص بقبضة تزداد جبروتاً .

إن التغيير الوحيد هو أن هذه السلطة المتنامية صارت رهاناً .

يقول ماركس : « إن هذه السلطة ، بتنظيمها البيروقراطي والعسكري الضخم ، والية عملها المعقدة والإصطناعية ، هذا الطفيلي المرعب الذي يغطي كغشاء جسم المجتمع الفرنسي ، ويسد كل مسامه ، ولدت في عصر الملكية المطلقة ، وانحطاط الإقطاعية وساعدت على قلبها . (...) إن الثورات كلها لم تقم إلا بجعل الآلة الحكومية أكثر كمالا بدلا من تحطيمها . إن الأحزاب التي ناضلت ، بالتناوب من اجل السلطة ، كانت ترى في احتلال بناء الدولة الضخم فريسة مقدمة للمنتصر(٢) .

---

(١) بول فيوليه : « الملك ووزراؤه خلال القرون الثلاثة الاخيرة من الملكية »
(Le Roi et ses ministres pendant les trois dernières siècles de la monarchie) - Paris - 1912. p. 8.

(٢) كارل ماركس : « ١٨ بروميير لويس بونابرت »
. (Le dix huit de Louis Bonaparte)

المينوتور المقنّع

لم تكف القوة العامة قط عن النمو من القــرن الثانــي عشر الى القرن الثامن عشر . لقد فهم الشهود كلهم الظاهرة ، وكانت تستدعي أحتجاجات متجددة باستمرار ، وردود فعل عنيفة .

ومنذ ذلك الحين ، استمرت بالنمو بإيقاع متسارع ، وشرت الحرب بقدر ما كانت تنتشر بحد ذاتها . ولم نعد نحن نفهمها ، ولم نعد نحتج ، ولم نعد نقابلها بردود فعل .

إن السلطة تدين بهذه السلبية الجديدة كلياً للضباب الذي تلف نفسها بــه .

لقد كانت في الماضي مرئية ، وتتجلى في شخص الملك ، الذي كان يقر بأنه سيد ، والذي كان يعترف بوجود أهواء لديه .
والآن ، تزعم السلطة ، المقنّعة بكونها مغفلة من الإسم ، بأنهــا لا تتصف قــط بوجود خاص ، وانهــا ليست إلاّ الاداة اللاشخصية ، والمجردة عن الهوى للإرادة العامة .

يقول ليون دوغويت **L. Duguit** .

« من خــلال وهم ، أو تجريــد كما يقول آخرون ، نؤكد بأن الارادة العامة ، التي تنبثق في الواقع عن الأفــراد الذين يتولون السلطة السياسية ، تنبثق عن كائن جماعي ، هو الأمة ، لا يمثّل الحكّام إلاّ اعضاءه . لقــد ثابر هؤلاء دوماً ، من جهة أخرى ، على السعي لإدخال هذه الفكرة في ذهن الشعوب . وفهموا أنّ هذا الأمر يشكّل وسيلة فعّالة لجعل سلطتهم أو طغيانهم أمراً مقبولاً . »(١)

---

(١) ليون دوغويت (L. Duguit) : « الدولة ، الحق الموضوعي والقانون الوضعي »
(L'Etit, le Droit objetcif et la loi positive)
باريس – ١٩٠١ – المجلد ١ – ص : ٣٢٠ .

إن السلطة ، اليوم وكما هو الحال دوماً ، يضطلع بها بقيل مجموعة من الرجال الذين يتصرفون « بغرفة العمليات » وهذه المجموعة تكوّن ما يُسَمَّى بالسلطة ، وعلاقتها مع الناس هي علاقة قيادة .

إنَّ ما تَغيرّ ، إنما هو أنَّ الشعب مُنح وسائل ملائمة لتغيير المشاركين الرئيسين في السلطة . وبمعنى ما ، فإن السلطة وجدت نفسها قد ضعفت من جراء ذلك ، لأن الناخبين يستطيعون ، في بعض الأوقات ، الاختيار بين الارادات التي تتطلع الى قيادة الحياة الاجتماعية .

لكنَّ هذا النظام ، بفتحه لأفق السلطة امام كل الطامحين ، يسهّل كثيراً توسعه . لقد كانت العقول القادرة على ممارسة تأثير ما ، في ظل النظام القديم (L'Ancien Régime) تسارع ، لعلمها بأنه لن يكون لها مَطلقاً نصيب في السلطة ، للتشهير بأقل تعدّياتها . في حين انّه ليس لأحدٍ ، في الوقت الحاضر الذي يتطلع الجميع منه الى السلطة، مصلحة في إضعاف موقع يأمل يوماً بالوصول إليه ، وشَلّ آلة يفكر باستعمالها بدوره.(١) .

من هنا يأتي وجود تواطؤ واسع ، في الدوائر السياسية للمجتمع الحديث ، لصالح توسيع لسلطة .

إن الاشتراكيين يقدمون المثال الاوضح في هذا الصدد . فمذهبهم يعلّمهم بأن :

« الدولــة ليست إلاّ آلة لقمع طبقة على يد طبقة أخرى ، وهذا سواء في الجمهورية الديمقراطية ام في الملكية .

---

(١) انظر : بنجامين كونستان (Benjamin Constant) : « إن المتحزبين ، مهما صفت نواياهم ، يكرهون دائماً ان يَحِدّوا من السيادة . إنهم ينظرون لانفسهم كورثة لها ، ويصونون ملكيتهم المقبلة ، حتى عندما تكون في ايدي اعدائهم». «المحاضرات في السياسة الدستورية» (Cours de politique Constitutionnelle) منشورات Laboulaye — باريس — ١٨٧٢ — المجلد الأول — ص ١٠ .

فعبر الثورات التي لا تحصى ، والتي كانت اوروبا مسرحاً لها منذ سقوط الاقطاعية ، نما هذا الجهاز البيروقراطي والعسكري ، وتحسّن وتقوى(١) ... إن كل الثورات السابقة لم تقم إلاّ بتحسين الآلة الحكومية ، في حين انه يجب تهديمها وتحطيمها(٢) .

ومع ذلك فإنهم نظروا اي الاشتراكيين بمحاباة لنمو « آلة القمع » هذه ، التي فكروا « بتحطيمها » اقل بكثير مما فكروا بوضعها بين ايديهم(٣) .

إنهم ، وقد احتجوا بحق على الحرب ، لم يروا بأن توسعها الهائل مرتبط بتوسع السلطة .
ولهذا كان من العبث ان يقوم بردون **Proden** طوال حياته

بالتنديد بتحويل الديمقراطية لمجرد تنافس من اجل **السلطة**

لقد أعطى هذا التنافس ثماره الضرورية المتمثلة بسلطة واسعة وضعيفة في آن واحد .

إلاّ انه ليس من الطبيعي ان تكون السلطة ضعيفة . إن هناك ظروفاً تجعل الشعب بحد ذاته يرغب بأن توجد على رأسه إرادة قوية .

---

(١) إنجلز في المقدمة التي كتبها عام ١٨٩١ لكتاب « الحرب الاهلية » (La Gourre Civile) لماركس .

(٢) لينين : « الدولة والثورة » (L'Etat et la Révolution) ـ منشورات («Humanité») ـ ١٩٢٥ ـ ص : ٤٤ .

(٣) « إنهم يحترمون ، كما يقول كونستان ايضاً ، من هذا النوع من الحكومات أو ذاك، من هذه الطبقة من الحكام او تلك: ولكن اسمحوا لهم بتنظيم السلطة على طريقتهم، واسمحوا لهم بإستنادها لمحوبين يختارونهم باتفسهم ، وسيعتقدون بانهم غير قادرين على توسيعها بما فيه الكفاية » . ب. كونستان ، المرجع السابق ذكره .

إن بإمكان رجل ، أو فريق ، حينئذ أن يستولي على السلطة ويستعمل اسلحتها من دون تهيب .

إنهم يعبرّون عن ضخامتها المرهقة . وقد يعتقد البعض بأنّهم صانعو هذه الضخامة . ولكن لا ! إنهم فقط مستعملوها المسْرِفون .

المينوتور المكشوف الوجه :

بعد ان تتكوّن « غرفة العمليات » لا يقومون إلاّ باستخدامها . وبعد ان يقف العملاق على قدميه ، لا يقومون إلاّ بإعطائه روحاً مرعبة .

لقد نبتت المخالب والأظافر ، التي كان يُحَسّ بها ، أثناء الفصل الديمقراطي . إنه يعبىء السكان ، لكنّ مبدأ الخدمة العسكرية الالزامية كان قد أرسي في اثناء المرحلة الديمقراطية . إنّه يستولي على الثروات لكنه يدين للديمقراطية بالجهاز المالي والتفتيش الذين يستعمله . إن الاستفتاء لن يُعطي اي شرعية للطاغية إنْ لم تكن الارادة العامة قد أعلِنَت مصدراً كافياً للسلطة . إن أداة التدعيم المتمثلة بالحزب تنشأ عن المنافسة من اجل السلطة . اما الزام النفوس بالاستقامة منذ الطفولة فيُحَضّره الاحتكار، الكامل تقريباً، للتعليم. وأما تملك الدولة لوسائل الانتاج فيُمَهَّدَ له في الراي العام .

القوة البوليسية نفسها ـ التي تعتبر الصفة التي لا تُطاق للطغيان، فقد كبُرت في ظل الديمقراطية(١) . اما النظام القديم فلم يكد يعرفها(٢) .

---

(١) انظر : ا. اولمان (A. Ullmann) : « الشرطة ، سلطة رابعة » (La Police, quatrième pouvoir) ـ باريس ـ ١٩٣٥ .

(٢) في المجتمع التسلسلي بالفعل يخشى الشرطي دائما مهاجمة الرجال الكريمي النسب. لهذا يوجد لديه خوف دائم من ان يضع نفسه في وضع سيىء يذله ويشله . إن مجتمعا قائما على المساواة يجب ان يقوم من اجل ان تصبح وظيفته فوق الجميع ، وهذا الانتفاخ المعنوي يساعد على انتفاخ المؤسسة .

إن الديمقراطية ، كما مارسناها ، الشديدة المركزية والتنظيم المطلقة ، تبدو إذن كمرحلة حضانة للطغيان .

إن البراءة الظاهرة التي منحتها الديمقراطية للسلطة هي التي ساعدت على إعطاء السلطة المدى الذي امكن قياسة من خلال النظام الاستبدادي والحرب اللذين لم تَعْرِف اوروبا مثيلا لهما في الماضي . فلو افترضنا ان هتلر خَلَفَ مباشرة ماري تيريز ، فهل نعتقد ان بامكانه ان يختلق مثل هذا المقدار من الأدوات الحديثة للطغيان ؟ ألم يكن عليه أن يَجِدَها جاهزة ؟

بقدر ما يأخذ تفكيرنا هذا الاتجاه ، نَقدّر بشكل أفضل المشكلة التي تطرح على عالمنا الغربي .

إننا لم نعد نستطيع ، للأسف ! الاعتقاد باننا ، بتحطيمنا لهتلر ونظامه ، نضرب مصدر الشر ؛ وذلك حين نقوم ، في الوقت نفسه ، بوضع مخططات لمرحلة ما بعد الحرب ، تجعل الدولة مسؤولة عن كل المصائر الفردية ونضع ، بالضرورة ، في ايدي السلطة وسائل تتناسب وضخامة مهمتها .

كيف لا نشعر بأنّ دولةً تربط بها الناس بكل روابط الحاجات والمشاعر ، ستكون بالأحرى قادرة على ان تنذرهم يوماً للأقدار الحربية؟ فكلما كانت صلاحيات السلطة اكبر ، كلما كانت وسائلها المادية من أجل الحرب اكبر ايضاً ؛ وكلما كانت الخدمات التي تقدّمها اكثر وضوحاً للعيان ، كلما كان الإذعان لندائها أسرع .

ومن الذي سيجرؤ على ان يضمن بأنّ جهاز الدولة الضخم هذا لن يقع مطلقاً في ايدي نَهِمٍ لامبراطورية ؟ الا توجد إرادة القوة في الطبيعة البشرية ، وفضائل القيادة العظيمة والضرورية لإرادة الة اكثر فأكثر ثقلاً أليست غالباً رفيقة لروح الغزو ؟

الينوتور في كل مكان :

إلاّ انه يكفي ، كما راينا لتونا والتاريخ كله شاهد على ذلك ، أن تجد واحدة إنه من الدول القوية جداً في المستقبل رئيساً يحوّل السلطات التي تقلّدها من أجل الخير الاجتماعي الى وسائل للحرب ، لكي تكون كل الدول الأخرى مجبرة على اتباع السلوك ذاته . لأنه كلما كان استيلاء الدولة على الثروات القومية أكثر شمولاً ، كانت الموجة التي يمكن أن تنتشر عن جماعة مسلحة الى جماعة سلمية ، أكثر ارتفاعاً ومباغتة وعنـواً .

وقد نغامر، إذ نسلـّم ذاتنا للدولر ، لأن وجهها اليوم مطمئن، كتغذية النزعة الحربية المقبلة ، وعندها تكون الحرب اليوم بالنسبة الى ما قبلها ما كانته حروب الثورة الى الثورة(*) .

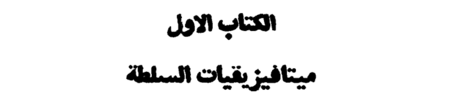
ولن ادعي هنا بأني أعترض على نمو السلطة وتضخم الدولة . فأنا اعلم كل ما ينتظره البشر منها ، فثقتهم في السلطة ضاعفتها مراراً الآلام التي سببتها لهم سلطة سابقة عليها . فالأمن الاجتماعي هاجسهم . إن القادة أو أولئك الذين يتطلعون لأن يكونوا كذلك لا يشكّون قط بأن العلم سيمكّنهم من تكوين الأرواح والأجسام ، وتكييف كل فرد مع تجويف اجتماعي صُنِعَ من أجله ، وتأمين سعادة الجميع من خلال ترابط الخدمات . تلك محاولة لا تخلو من العظمة .

وإذا فكرنا بأنه يمكن أن يكون هنا الكثير من التغذية ، وهناك الكثير من الظن ، وأن التطبيقات السابقة وأنها لعلم غير مؤكد تجازف بأن تكون ذات قساوة لم تكن معروفة تقريباً لدى البرابرة ، والشاهد عليها هو

(*) المقصود هو الثورة الفرنسية .

التجربة العرقية ، وان اخطاء توجيه القوافل البشرية الضخمة ستكون بالضرورة منفجعة ، وان قابلية الجماهير اخيراً ، وسلطة الرؤساء تعدنا بصراعات ليس الصراع الاخير إلاّ نذيراً لها ، ايجب لهذا التظاهر بالنواح كما يفعل جيريمي

إني لم اومن بهذا ، وينحصر مشروعي في البحث عن أسباب وطريقة نمو السلطة في المجتمع .



الكتاب الاول

ميتافيزيقيات السلطة

الفصل الأول

في الطاعة المدنية

بعد أن وصف أرسطو ، في بحوثه (المفقودة) ، الدساتير والبنى الحكومية ، لعدد من المجتمعات المتميزة ، أعادها ، في كتابه **السياسة** ، الى نماذج اساسية هي : الملكية والارستقراطية والديمقراطية . وقد قدّمت هذه النماذج ، من خلال مزج سماتها بنسب مختلفة ، كشفاً بكل اشكال السلطة التي لاحظها .

منذ ذلك الحين ، إتبع علم السياسة ، أو ما يُسمى كذلك ، مطواعاً توجيهات المعلّم . إن النقاش حول أشكال السلطة كان حاضراً بشكل ابدي ، لأن قيادةً ما كانت تُمارَس في كل مجتمع ، ولأن صلاحياتها وتنظيمها وإدارتها يجب ان تَهُمّ كل الناس .

لكن مجرد وجود حكومة بالذات في كل مجموعة بشرية ، يستحق ايضاً إعمال العقل . ولئن اختلفت طريقتها من مجتمع لآخر ، وتغيرت في داخل المجتمع نفسه فإن ذلك ، بلغة فلسفية ، كان من الحوادث العارضة لجوهر واحد ، هو السلطة .

إن من الممكن التساؤل ، ليس حول ما **يجب أن يكون** شكل السلطة ـ الأمر الذي يكوّن بدقة علم الأخلاق السياسي ـ وإنما حول **ماهية** السلطة ، الأمر الذي يكوّن ميتافيزيقا سياسية .

يمكن تناول القضية أيضاً من زاوية أخـرى تحتمل شرحاً أكثر بساطة . ففي كل مكان ، ودائماً ، تلاحَظ قضية الطاعة المدنية . إن النظام المنبعث من السلطة يحظى بطاعة أعضاء الجماعة . وعندما تصدر السلطة تصريحـاً موجهاً لدولة أجنبية ، فإنه يستمد وزنه من قدرة السلطة على الحصول على الطاعة التي تزودها بوسائل العمل . فكـل شيء يقوم على الطاعة . ومعرفة أسباب الطاعة ، تعني معرفة طبيعة الســلطة .

تظهر التجربة ، من جهة أخرى ، أنّ للطاعة حدوداً لا يمكن للسلطة تجاوزها ، وأنّ هناك حدوداً أيضاً للجزء من الوسائل الاجتماعية الذي يمكن أن تتصرف به . إن هذه الحدود ، كما تشهد على ذلك الملاحظة ، تتغير خلال تاريخ مجتمع ما . فالملوك الكابيتيون لم يكونوا يستطيعون جباية الضريبة ؛ ولم يكن بوسع البوربون فرض الخدمة العسكرية .

إن نسبة أو حجم quantum الوسائل الاجتماعية التي يمكن للسلطة أن تتصرف بها ، هي كمية قابلة للقياس من حيث المبدأ . إنها ترتبط بالتأكيد بطريقة وثيقة بحجم الطاعة . وإننا نشعر بأن هذه النسب المتغيرة تشير الى حجم السلطة .

إنّ دراسة التغيرات المتتالية لهذه النسبة هو تاريخ السلطة بالنسبة بوسعها توجيه معظم أعضاء المجتمع ، واستعمال موارده بشكل أوسع .

إنّ دراسة التغيرات المتتالية لهذه النسبة هو تاريخ السلطة بالنسبة لاتساعها ؛ وهو إذن غير التاريخ المكتوب عادة للسلطة بالنسبة لأشكالها .

إن هذه التغيرات في نسبة السلطة تبعاً لعمر المجتمع يمكنها من حيث المبدأ أن ترسَمَ بشكل منحنى .

هل سيكون هذا المنحنى عبارة عن خط مُسنَّن متقلب الأطوار أم سيكون رسماً عاماً واضحاً بما فيه الكفاية بحيث يمكن الحديث عن قانون لنمو السلطة في المجتمع موضع النظر ؟

إذا قَبِلنا بهذه الفرضية الاخيرة ، وإذا اعتقدنا من جهة اخرى بان التاريخ البشري ، كما هو معروف لـدينا ، يكمن في تجميع التواريخ المتعاقبة « للمجتمعات الكبرى ». او « الحضارات » المؤلفة من مجتمعات أصغر تجرفها حركة مشتركة ، فإن من الممكن بسهولة تخيّل أن منحنيات السلطة لكل من هذه المجتمعات الكبرى تجازف بعرض شيء من التشابه ، وأنّ تفحّصَها نفسه يمكن ان ينير مصير الحضارات .

سنبدأ بحثنا بمحاولة معرفة ماهيّة السلطة .

إن من غير المؤكد أننا سننجح في ذلك ، وليس هذا ضرورياً مطلقاً . إن ما يهمنا بالفعل ، إذا ما تكلمنا بصورة تقريبية ، إنما هو العلاقة بين السلطة والمجتمع . وأنّ بامكاننا أن نعالجهما كمتغيرين مجهولين ، يمكن فقط إدراك العلاقة بينهما .

إلا أن التاريخ لا يقبل إرجاعه الى الرياضيات . وأن من الواجب عدم إهمال أي شيء لكي نرى بأكثر ما يمكن من الوضوح .

سرّ الطاعة المدنية :

إن الفضول ، المربي الكبير لنوعنا ، لا يستيقظ إلاّ من خلال سير المألوف ؛ لقد كانت المعجزات ، كالكسوف أو المذنّبات ، ضرورية كيما يتحرى أجدادنا الأوائل عن الآليات السماوية ؛ وكانت الأزمات ، وثلاثون مليوناً من العاطلين عن العمل ، ضرورية لكي يولد ويتعمم البحث في الآليات الاقتصادية . إن الوقائع الأكثر مفاجاة تدرّب عقلنا طالما أنها كانت يومية .

من هنا يأتي بدون شك واقع أننا فكرنا قليلاً جداً بالطاعة الأعجوبية للمجموعات البشرية ، حيث يخضع آلاف أو ملايين الناس لقواعد بعض الأفراد وأوامرهم .

فيكفي إصدار أمر لكي يقوم سيل صاخب من السيارات ، في بلاد ممتدة الأرجاء ، بالابتعاد والسير على اليمين ، بعد أن كان يسير على اليسار . ويكفي أن يصدر أمر لكي يغادر شعب بأسره الحقول والورشات والمكاتب ليتدفق على الثكنات .

ويقول نيكر « إن مثل هذا الخضوع ، لا بد أن يصيب بالدهشة الرجال القادرين على التفكير . إن طاعة العدد الكبير جداً للعدد الصغير جداً هي عمل فريد وفكرة تكتنفها تقريباً الأسرار »(١) . وبالنسبة لروسو ، تتذكر السلطة « بأرخميدس هو يجلس بهدوء على الشاطىء يسحب بلا عناء سفينة كبيرة عائمة » (٢).

إنّ كل مَن أسس شركة صغيرة من اجل موضوع خاص يعرف ميل الأعضاء للتهرب من التزامات الشركة — بالرغم من التزامهم طوعاً بنص صريح يسعى الى غاية عزيزة عليهم — . كم هو مفاجىء إذن الانقياد في المجتمع الكبير !

يقال لنا : « تعالوا ! » فنأتي . ويقال لنا : « اذهبوا » فنذهب . إننا نطيع المفتش والدركي والمساعد ، ليس بالتأكيد لأننا نخضع لهؤلاء الرجال ، ولكن ربما لرؤسائهم ؟ ومع ذلك فقد يحصل أن نحتقر سماتهم، ونرتاب في نواياهم .

---

(١) نيكر : « في السلطة التنفيذية في الدول الكبرى »
(Du pouvoir exécutif dans les grands Etats) — ١٧٩٢
ص : ٢٠ — ٢٢ .

(٢) روسو : « في العقد الاجتماعي » — الكتاب الثالث — الفصل السادس .

كيف يحركوننا إذن ؟

إذا انصاعت إرادتنا لإرادتهم ، فهل هذا لانهم يتصرفون بجهاز مادي للقهر ، ولأنهم الأقوى ؟ من المؤكد أننا نخشى الإكراه الذين يمكنهم استخدامه . ولكن ايضاً ، من اجل استعماله ، يلزمهم جيش كامل من المساعدين . ويبقى أن نفسر من أين تأتيهم تلك الهيئة من المنفذين ، وما الذي يضمن إخلاصه : إن السلطة تبدو لنا إذن كمجتمع صغير يسيطر على مجتمع أوسع .

لكن امر يحتاج لان تتصرف كل السلطات بجهاز فسيح للقهر . وسيكفي أن نتذكر بأن روما خلال عدة قرون لم تعرف موظفين محترفين . ولم تر في داخل سورها اية قوة مسلحة ، وبأن حكامها لم يكونو يستعملون إلاّ بعض حَمَلة الفؤوس . وإذا كان لدى السلطة حينذاك قوى من أجل إكراه عضو فردي من الجماعة ، فإنها لم تكن تستمدها إلاّ من مؤازرة الأعضاء الآخرين .

هل سيقال بأن فعالية السلطة لا تدين لمشاعر الخوف ، وإنما لمشاعر المشاركة ؟ وأنّ للمجموعة البشرية روحاً جماعية ، وعبقرية قومية وإرادة عامة ؟ وأنّ حكومتها تشخّص المجموعة ، وتعبّر عن هذه الروح ، وتجسّد هذه العبقرية وتعلن هذه الإرادة ؟ بحيث أن لغز الطاعة يتبدد ، لأننا لا نطيع في النهاية إلاّ انفسنا ؟

إنه تفسير حقوقيينا ، الذي يشجع عليه غموض كلمة « دولة » ، ويتوافق مع استعمالات حديثة لها . إن تعبير الدولة ــ ولهذا السبب نتجنبه ــ يتضمن معنيين مختلفين جداً . فهي تعني أولا مجتمعاً منظماً له حكومة مستقلة . وبهذا المعنى نحن جميعاً أعضاء الدولة ، والدولة هي نحن . لكنها تعني ، من جهة أخرى ، الجهاز الذي يحكم هذا المجتمع . إن أعضاء الدولة ، بهذا المعنى ، هم أولئك الذين يشاركون في السلطة ، والدولة هم وإذا افترضنا الآن ان الدولة ، بوصفها جهاز قيادة ، تقود

المجتمع ، فإننا لا نعبر إلا عن بديهية ، ولكن اذا دسسنا خلسة تحت كلمة دولة معناها الآخر ، فإننا نجد بأن المجتمع هو الذي يقود نفسه ، الأمر الذي كان يجب البرهنة عليه .

إن هذا ليس ، بالتأكيد،إلا غشاً فكرياً لا واعياً . انه لا يبدو واضحاً لأن الجهاز الحكومي في مجتمعنا هو ، أو يجب أن يكون ، من حيث المبدأ تعبيراً عن المجتمع ، ومجرد نظام للنقل ، بواسطته يحكم نفسه بنفسه . وعلى افتراض أن الامر هو كذلك حقيقة ـ وهذا ما سيبقى علينا رؤيته ـ فإن من الجلي ان الآمر لم يكن كذلك دوماً وفي كل مكان ، وأن سلطات متميزة بوضوح عن المجتمع مارست السلطة وحصلت على الطاعة .

إن تسلط السلطة على المجتمع ليس من فعل القوة الملموسة وحدها لاننا نجده حيث هذه القوة صغيرة جداً ، وهو ليس من فعل المشاركة وحدها ، لأننا نجده حيث المجتمع لا يشارك ابداً في السلطة .

ولكن هل سيقال ربما بأن هناك في الحقيقة سلطتين لكل منهما ماهية مختلفة ، سلطة العدد الصغير على المجموع ، كالملكية والارستقراطية ، التي تستند الى القوة وحدها ، وسلطة المجموع على نفسه ، التي تستند الى المشاركة وحدها ؟

اذا كان الامر كذلك ، فإنه يجب بشكل طبيعي أن نلاحظ بأن ادوات القهر ، في النظم الملكية والأرستقراطية ، تكون في أوجها لانه لا ينتظر شيء إلا منها . في حين انها ستكون ، في الديمقراطيات الحديثة ، في حَدّها الأدنى لانه لا يُطلب الى المواطنين شيء لا يريدونه . لكن يلاحظ بالعكس بأن التقدم من الملكية الى الديمقراطية رافقه نمو خارق للأدوات القهرية . إن اي ملك لم يتصرف بشرطة مماثلة لشرطة الديمقراطيات الحديثة .

إنه إذن لخطأ فاحش أن نناقض بين سلطتين مختلفتين من حيث الماهية ، تحصل كل منهما على الطاعة من خلال لعبة شعور واحد . إن هذه التحاليل المنطقية تتجاهل تعقد القضية .

الطابع التاريخي للطاعة

إن الطاعة ، في الحقيقة ، تنجم عن مشاعر مختلفة جداً تعطي للسلطة قاعدة متعددة :

« إن هذه السلطة لا توجد ، كمال يقال ، إلا من خلال اجتماع كل الخصائص التي تشكل ماهيتها . إنها تستمد قوتها من المساعدات الحقيقية التي أعطيت لها ، ومن الحضور المستمر للعادة ، ومن الخيال ان عليها أن تمتلك سلطتها العقلانية وتأثيرها السحري ، وعليها أن تعمل مثل الطبيعة من خلال وسائل مرئية ، ومن خلال طالع مجهول »(١) .

إن الصيغة جيدة ، شريطة الا نرى فيها تعداداً منهجياً وشاملا . فهي تسلط الضوء على هيمنة العوامل اللامعقولة . إن علينا أن نطيع ، بشكل رئيسي ، لأننا وزنا أخطاء عدم الطاعة ، أو لأننا نطابق عمداً بين إرادتها وإرادة القادة . إننا نطيع . بشكل أساسي لأن الطاعة من عادات النوع البشري .

إننا نجد السلطة مذ نولد للحياة الاجتماعية ، كما نجد الأب مذ نولد للحياة الطبيعية . لقد أوحى هذا التشابه ، في كثير من المرات ، بمقارنتها وسيوحي أيضاً بذلك بالرغم من الاعتراضات المستندة الى افضل الأسس .

إن السلطة بالنسبة الينا واقع طبيعي . فمهما عادت الذاكرة الجماعية بعيداً للوراء ، وستجد ان السلطة رأست دائماً الحياة البشرية إن سلطتها الحالية تلاقي فينا مساعدة مشاعر قديمة جداً التي ،بأشكالها المتوالية ، الهمتها بشكل متتابع .

يقول فريزر « تلك هي استمرارية النمو البشري ، ان لدى أغلبية المؤسسات الأساسية في مجتمعنا ، إن لم يكن كلها ، جذوراً عميقة في الحالة الوحشية ، وقد نقلت إلينا مع تعديلات ظاهرية أكثر مما هي أساسية »(١) .

إن المجتمعات ، وحتى تلك التي تبدو لنا الأقل تطوراً ، لها ماض يعود لعدة آلاف من السنين ، والسلطات التي خضعت لها قديماً لم تختف من دون أن تورث هيبتها للتي حلت محلها ، ولا من دون أن تترك في الأرواح بصمات تضاف فوق بعضها البعض . إن سلسلة حكومات مجتمع واحد هو نفسه ، خلال القرون، يمكن النظر اليها كحكومة واحدة تبقى دوماً وتغتني باستمرار . كذلك تعتبر السلطة موضوعاً للمعرفة المنطقية أقل مما هي موضوع للمعرفة التاريخية . وان بامكاننا بدون شك أن نهمل النظم التي تدعي إعادة خصائصها المختلفة لمبدأ واحد ، وتعتبره الأساس لكل الحقوق التي يمارسها أصحاب القيادة ، والسبب لكل الالتزامات التي يفرضونها .

إن هذا المبدأ هو احياناً الإرادة الإلهية التي سيكونون نوابها ، واحياناً الإرادة العامة التي سيكونون مندوبيها ، أو أيضاً العبقرية القومية التي سيكونون تجسيداً لها والوجدان الجماعي الذي سيكونون المعبرين عنه ، والغائية الاجتماعية التي سيكونون وكلاءها .

ولكي نتعرف في اي من الكيانات المبينة لما يصنع السلطة ، يجب بالبداهة الا يكون من الممكن أن توجد اية سلطة حيث « القوة » المذكورة تكون غائبة . إلا أن من الجلي ان سلطات كانت موجودة في عصور كانت فيها « العبقرية القومية » تعبيراً خالياً من المعنى ، ويمكن ان نذكر بأن اية إرادة عامة لم تكن تدعمها ، بل على العكس . إن النظام الوحيد الذي يتوافر فيه الشرط الأساسي لتفسير كل سلطة ، انما هو نظام الإرادة

(١) فرازر (J: G. Frazer) = «Lectures on the Early History of Kingship» لندن – ١٩٥٠ – ص: ٢ و ٣ .

الإلهية ، وقد قال القديس بولس : « ليس هناك من سلطة لا تأتي من الله ، وتلك التي توجد اسست من قبل الله » ، وقد قدم ذلك اللاهوتيين تفسيراً هو الوحيد الذي يشمل كل حالات السلطة .

إن من الممكن دراسة الحركات السماوية من دون أن نقلق من المفاهيم لا تطمح إليه . إنها ميتافيزيقا ات مزعومة يختفي فيها الانشغال التحليلي بشكل تام تقريباً تحت الانشغال المعياري . إن السؤال المطروح لم يعد ماذا يلزم السلطة من أجل أن تكون ... سلطة ، وانما ماذا يلزمها من اجل أن تكون طيبة .

سكونية الطاعة وديناميكيتها

هل يجب علينا إذن أن نترك جانباً هذه النظريات ؟ لا ، لان هذه التمثلات المثالية للسلطة اكدت في المجتمع معتقدات تلعب دوراً أساسياً في نمو السلطة الملموسة .

إن من الممكن دراسة الحركات السماوية من دون أن نقلق من المفاهيم الفلكية التي اعتمدت بالرغم من أنها لا تستجيب لحقيقة الوقائع ، لان هذه المعتقدات لم تضر في شيء بهذه الحركات . ولكن عندما يتعلق الأمر بمفاهيم متوالية للسلطة ، فأن الحال لم يعد كذلك ، لان الحكومة ، هي ظاهرة بشرية ، تأثرة بعمق بالفكرة التي يصنعها البشر عنها . وبدقه فان السلطة تتسع بواسطة المعتقدات المعلنة فيما يخصها .

لنستأنف بالفعل تفكيرنا حول الطاعة . لقد تعرفنا عليها بصفتها ترجع مباشرة الى العادة . لكن العادة لا تكفي لتفسير الطاعة الا بالمقدار الذي تبقى فيه القيادة ضمن الحدود التي اعتادت عليها . وحالما تريد أن تفرض على الناس التزامات تتجاوز تلك التي تمرسوا بها ، فإنها لم تعد تتمتع بالآلية التي خلقت منذ مدة طويلة لدى الرعية . فمن اجل نتيجة جديدة . إن العادة هنا لا يمكن أن تنفع ، ولهذا ينبغي إيجاد تفسير . إن مايوحي به المنطق ، يحققه التاريخ : إن مناقشة طبيعة

السلطة والمبادىء الحاضرة فيها والتي تسبب الطاعة ، تجري بالفعل في العصور التي تتجه فيها السلطة الى التوسع ؛ وذلك سواء من اجل المساعدة في نموها ام من أجل عرقلته . إن هذا الطابع الانتهازي لنظريات السلطة يؤكد ، من جهة اخرى ، عجزها عن تقديم تفسير عام للظاهرة .

في هذا النشاط الخاص ، إتبع الفكر البشري دائماً نفس الاتجاهين ، مستجيباً في ذلك لمقولات ملكة الفهم لدينا . لقد بحث عن تبرير نظري للطاعة – ونشر في التطبيق معتقدات جعلت من الممكن نمو الطاعة – سواء في عِلّة فاعله أم في عِلّة نهائية .

وبعبارات اخرى ، اكّدَ على ان السلطة يجب ان تُطاع سواءً لأنّ ، ام سواء في سبيل انّ .

في اتجاه لأنّ ، طوّرَت نظريات السيادة . إن العِلّة الفاعلة للطاعة ، كما قيل ، تكمن في حق تمارسه السلطة ، ويأتي لها من سيادة (Mariana) تمتلكها وتجسدها أو تمثّلها . إنها تحتفظ بهذا الحق بشرط ، ضروري وكافٍ ، أن تكون شرعية ، اي بسبب مصدرها .

وفي الاتجاه الآخر ، طوّرَت نظريات وظيفة الدولة . إن العلة النهائية للطاعة ، كما قيل ، تكمن في الهدف الذي تسعى إليه السلطة والذي هو الخير المشترك ، بأي طريقة يُفهم بها من جهة أخرى . فلكي تستحق طاعة الرعية . يجب ويكفي أن تسعى السلطة للخير المشترك وتحصل عليه .

إن هذا التصنيف البسيط يطال كل النظريات المعيارية للسلطة . إن هناك ، بدون شك ، القليل منها الذي لا ينتسب في آن معاً للعِلّة الفاعلة والعِلّة النهائية ؛ لكننا نكسب كثيراً من الوضوح إذا ما نظرنا بشكل متوالٍ لكل ما يرتبط بالفئة الأولى ، ثم بالفئة الأخرى .

قبل الدخول في التفصيل ، لنرَ إن لم يكن بإمكاننا ، على ضوء هذه اللمحة الموجزة ، أنْ نكوّن فكرة تقريبية عن السلطة . لقد اعترفنا لها بخاصية سرية ، هي التي أضفت عليها عبر تحولاتها **ودوامها** طابعاً لا عقلياً ، وغير خاضع للفكر المنطقي . إن هذا الفكر يميز فيها ثلاث خاصيات مؤكدة ، القوة والشرعية والإحسان . لكن هذه الخاصيات تتوارى بقدر ما نسعى لعزلها عن بعض ، كما مثل اجسام كيميائية . لأنه ليس لها من وجود في ذاتها ، وهي لا تأخذ هذا الوجود إلاّ في العقول البشرية . إن ما يوجد فعلياً ، إنما هو الاعتقاد البشري في شرعية السلطة، والأمل في إحسانها ، والشعور بقوتها . لكنها لا تمتلك ، بكل تأكيد ، طابعاً شرعياً إلاّ من خلال تطابقها مع ما يعتبره الناس الأسلوب الشرعي للسلطة ؛ ولا تمتلك طابعاً إحسانياً إلاّ من خلال تطابق اهدافها مع ما يعتقده الناس أنه جيد لهم . وليس لها أخيراً من قوة ، في اغلبية الحالات على الأقل ، إلاّ من خلال القوى التي يعتقد الناس أنّ عليهم أن يعطوها لها .

الطاعة المرتبطة بالثقة :

يبدو لنا إذن أن الطاعة تنطوي على نصيب كبير من الاعتقاد ، والرضى والثقة .

إن السلطة يمكن أن تقوم على القوة وحدها ، وان تدعمها العادة وحدها ، لكنها لن تعرف كيف تنمو إلاّ من خلال الثقة ، المفيدة منطقيا لتأسيسها ولرعايتها ، والتي لم تكن تاريخياً ، في أغلب الحالات ، غريبة عنهما .

ومن دون أن ندّعي هنا تعريفها ، نستطيع الآن ان تصفها كهيئة دائمة، إعتدنا على طاعتها ، وتمتلك الوسائل المادية للإكراه ، ويدعمها الرأي الذي لدينا حول قوتها ، والاعتقاد بحقها في القيادة (شروعيتها) والأمل الذي نضعه في إحسانها .

ومن المفيد الإشارة لدور الثقة في تقدم قوتها . لأننا ندرك الآن ما هو بالنسبة لها ثمن النظريات التي تسقط بعض الصور في العقول . فبحسب ما توحي بمزيد من الاحترام لسيادة ، تفهم بوصفها سيادة مطلقة ، وبحسب ما توقظ مزيداً من الأمل في الخير المشترك ، الذي يذكّر بمزيد من الدقة ، تقدّم هذه النظريات للسلطة الملموسة مساعدة اكثر فعالية، وتفتح لها الطريق ، وتعدّ لتقدمها .

وإنه لأمر ملفت للنظر الا يكون حتى من الضروري ، من اجل مساعدة السلطة ، ان تعترف هذه النظم المجردة لها بهذه السيادة أو أن تسند لها مهمة تحقيق هذا الخير المشترك : ويكفي أن تشكّل المفاهيم في العقول . هكذا كان روسو ، الذي كوّن لنفسه فكرة عظيمة جداً عن السيادة ، ينكرها على السلطة ويعارضها بها . كما ان الاشتراكية ، التي خلقت رؤية عن خير مشترك جذاب للغاية ، لم تعهد أبداً للسلطة بأمر العناية بتدبيره : وإنما بالعكس ، كانت تنادي بموت الدولة . إلا أن هذا لايهم ، لأن السلطة تحتتل في المجتمع مكانة تجعلها الوحيدة الخليقة بأن تستحوذ على هذه السيادة المقدسة كثيراً ، والوحيدة التي تبدو جديرة بأن تعمل من أجل تحقيق هذا الخير المشترك البالغ الجاذبية .

إننا نعرف الآن من اية زاوية نتفحص نظريات السلطة . إن ما يهمّنا فيها ، إنما هو بشكل أساسي العون الذي تجلبه للسلطة .

الفصل الثـاني

نظريـات السيـادة

إن النظريات التي كانت ، عبر تاريخنا ، الأكثر انتشاراً في مجتمعنا الغربي ، والتي ملوست أعمق التأثير ، فسَّرت وبرَّرت القيادة السياسية بعلّتها الفاعلة هي نظريات السيادة .

إن الطاعة واجب لأن هناك ، وهذا ما نحن مجبرون على الاعتراف به ، « حق قيادة في المقام الاخير في المجتمع » ، يَسمّى « سيادة » ، وهو حق « توجيه أعمال أعضاء المجتمع مع قدرة على الإكراه ؛ إنه حق يضطر كـل الأفراد للخضـوع لـه ، دون أن يكون لأي منهم قـدرة علـى مقاومتـه »(١) .

إن السلطة تستعمل هذا الحق ، الذي لا يتصور ، بصفة عامة ، كأنه عائد لها . لا ، إن هذا الحق الذي يتفوق على كل الحقوق الخاصة ، هذا الحق واللامحدود ، لا يمكن أن يكون ملكية لأي انسان أو لأي فئة من من الناس إنه يفترض وجود صاحب حق جليل فيه الكفاية لكي ندع أنفسنا كلياً نقاد من قبله ، ولكي لا يكون بامكاننا التفكير بمساومته ، إن صاحب الحق هذا هو الله ، أو المجتمع .

---

(١) برلاماكي (Burlamaqui) : « أسس الحق السياسي » (Principes de Droit politique) امستردام ـ ١٧٥١ ـ المجلد الاول ، ص : ٤٣ .

إن النظم التي تعتبر الأكثر تعارضاً فيما بينها ، مثل نظم الحق الإلهي والسيادة الشعبية ، هي في الحقيقة ، وكما سنرى ، فروع لجذع مشترك يتمثل في مفهوم السيادة ، وفي فكرة أن هناك في مكان ما حقاً تخضع له كل الحقوق الأخرى .

خلف هذا المفهوم الحقوقي ، ليس من الصعب أن نكشف مفهوماً ميتافيزيقياً . وهو أن إرادة عليا تأمر وتدير الجماعة البشرية ، إرادة طيبة بطبيعتها ، وسيكون مذنباً كل من يعارضها ، إرادة إلهية أو إرادة عامـة .

إن السلطة الملموسة يجب أن تنبثق من « السيد الأسمى » ، الله أو المجتمع ، ويجب أن تجسد هذه الارادة : (Volonté) (Legitime) وبالقدر الذي تحقق فيه الشروط ، تكون شرعية . ويمكنها كمفوضه أو مندوبة أن تمارس الحق السيد . هنا تقدم النظم تنوعاً كبيراً ، علاوة على الثنائية الخاصة بطبيعية السيد . كيف ، ولمن ، وبأي مقدار بشكل خاص ، سينقل حق القيادة ؟ وبواسطة من وكيف ستُراقب ممارسته ، بحيث لايخون المندوب نيّة السيد ؟ ومتى سيمكن القول ، ومن خلال اي الإشارات سيعترف ، بأن السلطة الخائنة تفقد شرعيتها ، وأنها لم تعد تستطيع ، بعد ارجاعها لحالة واقع قائم ، أن تحتج بحق متفوق ؟

إننا لن نستطيع الدخول في تفاصيل كبيرة جداً . إن ما يشغلنا هنا ، انما هو التأثير النفسي لهذه المذاهـب ، والطريقة التي أثـرت بها في المعتقدات البشرية الخاصة بالسلطة ، وبالتالي الموقف البشري إزاء السلطة ، واخيراً مدى اتساع السلطة .

هـل نَظَّمت هـذه المذاهب السلطة بإجبارها على البقاء خاضعة لكيان مُحَسِّنٍ ؟ هل وجَّهتها بتأسيس وسائل مراقبة قادرة على إرساء

(*) المؤلف يضع هنا كلمة (Volonté) وكلمة (Legitime) بالحرف الكبير الأمر الذي يشير الى إرادة عامة مطلقة وشرعية مطلقة .

ضرورة اخلاصها ؟ هل وضعت حدوداً لها بتقليصها لحصة الحق السيد الذي سمح لها بممارسته أن تمارسه ؟

إن لدى الكثير من مؤلفي نظريات السيادة هذا الهدف أو ذاك . لكن كل هذه النظريات قوّت في النهاية ، وبعد أن حوّلت ببطء أو بسرعة عن نيتها الأولى ، قوّت السلطة بتزويدها بالمساعدة القوية لسيد غير مرئي كانت تميل له ، وتنجح في التطابق معه . لقد ادّت نظرية السيادة الإلهية الى الملكية المطلقة ، أما نظرية السيادة الشعبية فتقود ، في البدء الى السيادة البرلمانية ، وفي النهاية الى الحكم المطلق الصادر عن الاستفتاء العام .

السيادة الإلهية :

لقد دعمت فكرة أن السلطة تأتي من الله ، أثناء « الأزمنة المظلمة » ، الملكية الاستبدادية ، والمطلقة : إن هذا التصوّر الخاطىء بفظاظة للعصر الوسيط رَسَّخَ بصلابة في العقول الجاهلة ، واستخدم **كحدٍ** ملائم **ينطلقُ منه** (Terminus a quo) من أجل مَدّ تاريخ التطور السياسي، فيما بعد،نحو الحرية **كحد ينبغي الوصول إليه** (Terminus adquem)

إن كل شيء هنا خاطىء . لنذكر ، دون أن نركز الآن على ذلك ، بأن السلطة في العصر الوسيط كانت منقسمة (مع الـ Curia Regis ومحدودة (بقوى أخرى ، مستقلة ضمن إطارها) ، وأنها لم تكن بشكل خاص سيدة(١) . لأن الطابع الأساسي للسلطة السيدة يكمن في أن تمتلك

(١) نعني انها لم تكن سيدة بالمعنى الحديث للكلمة . إن السيادة في العصر الوسيط ليست شيئاً آخر غير السمو (من اللاتينية الشعبية superanum) . إنها الصفة التي تعود للسلطة الموضوعة فوق كل السلطات الاخرى ، والتي ليس هناك من هو اعلى منها في السلسلة الزمنية . ولكن مِنْ هذا الاعلى لا ينجم فقط إلا حق السيد الذي هو من طبيعة مُغايرة للحقوق التي يرأسُها : أن لا يُحطمها ، ولا يُنظر إليه كمصدرها ومؤلفها . وعندما نَصفُ اعلاه طابع السلطة السيدة ، فإننا نرجع للمفهوم الحديث للسيادة الذي تفتح في القرن السابع عشر .

القوة التشريعية ، وأن تكون قادرة على أن تعدل على هواهـا قواعـد المنظمة لعملها الخاص ، وأن تمتلك أخيراً القوة التشريعية ، باعتبارها بحد ذاتها فوق القوانين ، **Legibus solutus** ، ومطلقة . إلا أن السلطة في العصر الوسيط كانت بالعكس ملزمة نظرياً وعملياً **بالقانون الأرضي** **(Lex terrae)** ، المتصور كثابت . لقد عبرت الـ
Nolimus leges angliae mutare
للبارونات الانجليز في هذا الصدد عن الشعور العام للعصر(٢) .

وبدلاً من أن يُسبب عظمة السلطة ، تطابق مفهوم السيادة الإلهية إذن ، وخلال قرون طويلة ، مع صِغرها .

من الممكن بدون شك أن نستشهد بصيغ بليغة . فجاك الأول كان يقول لوريثه : « لقد جعل الله منك إلهاً صغيراً من أجل أن تتربع على عرشه وتحكم البشر »(١) . ولويس الرابع عشر كان يثقف ولي العهد بعبارات مشابهة جداً : « إن الذي أعطى ملوكاً للعالم أراد أن يكرموا بوصفهم ممثليه ، واحتفظ لنفسه فقط بالحكم على أعمالهم . إن الذي ولد رعية عليه أن يطيع بدون تذمر : فتلك هي إرادته »(٢) . وبوسومه نفسه كان يصيح ، مبشراً في اللوفر : « إنكم آلهة بالرغم من أنكم تموتون ، وسلطتكم لاتموت قط ! »(٣).

---

(٢) في المؤلف الكبير الذي كرسه الأخوة كارليل (R. W. et A.J. Carlyle) للأفكار السياسية في العصر الوسيط (A History of political Mediaeval Troary in the west) (لندن ــ ستة مجلدات ــ ١٩٠٣ ــ ١٩٣٦) ، نجد مائة مرة تتكرر هذه الفكرة ، التي برهنت عليها مجموعة بحوثهما ، وهي أن مفكري العصر الوسيط كانوا يتصورون الملك وينظرون له عموماً باعتباره تحت القانون ، مُجبَراً من قِبَلِه ، وغير قادر على تغييره بواسطة السلطة . إن القانون بالنسبة إليه مُعطى ، وهو ، في حقيقة القول ، السيد الحقيقي .

(١) مارك بلوش (M. Bloch) : «Les Rois thaumaturges» نشرة كلية الآداب بستراسبورغ ــ ١٩٢٤ ــ ص : ٣٥١ .

(٢) لويس الرابع عشر (المؤلفات : المجلد الثاني ــ ص : ٣١٧) .

(٣) يوم رامو الشعانين (Le jour des Rameaux) ١٦٦٢ .

وإذا كان الله ، أب المجتمع البشري وحلم له ، قد عين بنفسه بعض الرجال من أجل إدارته ، فإنه دعاهم مسيحينيه ، وجعل منهم ضباطه ، ووضع في ايديهم السيف من أجل إقامة عدالته ، كما أكد ذلك أيضاً بوسويه ، في حين أن الملك ، القوي بمثل تلك التولية ، يجب أن يبدو لرعاياه بوصفه سيدهم المطلق .

لكن مثل تلك الصيغ لا توجد ، مع مثل هذا المفهوم ، إلا في القرن السابع عشر ، إنها اقتراحات هرطقية بالنسبة لنظام السيادة الإلهية في العصر الوسيط ، وإننا نقع على حالة مدهشة لتخريب نظرية سلطة لصالح سلطة ملموسة ، تخريب ، قلنا وسنرى ، بأنه يشكل ظاهرة عامة جداً .

إن نفس الفكرة ، القائلة بأن السلطة تأتي من الله ، عرضت واستعملت ، في أكثر من خمسة عشر قرناً ، بنوايا مختلفة جداً . لقد أراد القديس بولس(١) ، بالتأكيد ، أن يحارب في الجماعة المسيحية بروما النزوح إلى هدم الطاعة المدنية التي كانت تنطوي على خطر مزدوج يتمثل في التعجيل بالاضطهاد ، وفي تحويل العمل المسيحي عن موضوعه الحقيقي ، المتمثل بغزو النفوس . وفي العصر الذي كانت فيه الفوضى الحربية في الغرب ، وعدم الاستقرار السياسي في الشرق ، يهدمان النظام الروماني ، كان غريغوار الكبير(٢) يحس بضرورة توطيد السلطة . أما فقهاء الكنيسة في القرن التاسع(٣) فانوا يسعون لدعم سلطة الامبراطورية المتزعزعة التي كانت الكنيسة قد جددتها من أجل الخير المشترك . فبمقدار ماكانت هناك عصور ، كانت هناك حاجات ومعان .

---

(١) انظر تعليق كارليل على « رسالة الى الرومانيين » ـ ١٣ ـ ١ ـ في المرجع المذكور سابقاً . المجلد ١ ـ ص : ٨٩ ـ ٩٨ .

(٢) القديس غريغوار (Soint Grtgoire) : Rtgulae Pastoralis ـ ٣ ـ ٤ .

(٣) انظر بشكل خاص : هنكمار دو ريمس
(Hincmar de Reims) : «De Fide Carolo Rega Servinda» - XXIII.

لكن الأمر يحتاج لأن يتفوق مذهب الحق الإلهي قبل العصر الوسيط : لقد كانت الأفكار المتفرعة عن القانون الروماني هي المهيمنة على العقول . وإذا أخذنا نظام الحق الإلهي في لحظة تفتحه ، منذ القرن الحادي عشر وحتى القرن الرابع عشر ، فماذا نلاحظ ؟

إننا نكرر صيغة القديس بولس : « كل سلطة تأتي من الله » ، غير انها لا تدعو الرعايا للخضوع للسلطة بقدر ما تدعو السلطة الى طاعة الله . وبدلا من أن تريد السلطة ، بتسميتها للأمراء بممثلي أو وزراء الله ، أن تنقل لهم القوة الالهيــة ، قصــدت بالعكس أن تجعلهم يشعرون بأنهم لا يأخــذون سلطتهم إلاّ كوكالة ، ويجب إذن أن يستعملوها وفق نيــة وإرادة المعلم الذي تَلَقَّوها منه . إن الأمر لا يتعلق بالسماع للأمير بأَنْ يَسنَّ الى ما لا نهاية القانون ، وإنمــا أن يخضع السلطة لقانون إلهي يسيطر عليها ويلزمها .

إن الملك المقدس في العصر الوسيط يقدم لنا السلطة الاقل حريــة والاقل تعسفاً التي بامكاننا تخيلها . لانها ملزمة بمجموعها بقانون بشري وبالعرف ، وبالقانون الإلهي . وهي لا تتكل على حِسِّها الواجب لا من هذا الجانب ولا من ذاك . فكما تلزمها محكمة النبلاء باحترام العرف ، تسهر لكنيسة على أن تبقى المشرف النشيط للملك السماوي الذي يجب عليها أن تتبع تعليماته في كل النقاط .

إن الكنيســة تحذّره وهي تقدم له التاج : « به تصبح مشاركا في في رعيتنا . كان رئيس الأساقفة يقول لملك فرنسا وهو يكرّسه في القرن الثالث عشر ؛ فكما نحن في الميدان الروحي رعاة النفوس ، كذلك يجب أن تكون في الميدان الزمني خادماً حقيقياً لله . . . » . ولقد كانت الكنيسة تكرر عليه باستمرار ذاته التأنيب . فإيف دو شارتر (Vues de Chlrnters) كتب لهنري الأول ملك انجلترة بعد قدومه : « ايها الأمير ، لا تنس ذلك ، إنك خــادم خدّام الله ، ولست سيدهم ؛ إنك حــامي شعبك ولست

مالكه » (١) . وأخيراً كانت الكنيسة ، إذا أساء في أداء رسالته ، تنظّم إزاءه عقوبات لا بد أنها كانت مخيفة جداً لكي يأتي الامبراطور هنري الرابع للركوع امام غريغوار السابع في ثلج كانوسا . Canossa *

تلك كانت ، في كل سطوعها ، وفي كل قوتها ، نظرية السيادة الإلهية . لقد كانت قليلة الملاءمة لانتشار سلطة بلا كابح بحيث وجد الأمبراطور ، والملك ، المهتمان ببسط السلطة ، ذاتهما بشكل طبيعي في صراع معها . وإذا رأيناهما أحياناً يترافقان ، من أجل تحطيم المراقبة الكنسية . بأنهما يستمدان سلطتهما المباشرة من الله ، دون أن يكون باستطاعة اي شخص أن يراقب استخدامهما لها — وهي القضية التي تستند بشكل رئيسي الى التوراة ورسالة بولس — فإن من الملاحظ جيداً انهم يلجؤون في الأغلب وبشكل أكثر فعالية الى التقليد الحقوقي الروماني ، الذي يسند السيادة ... للشعب !

هكذا بين العديد من المتسابقين على السلطة يقرر المغامر مارسيل دو بادوا (Mirsile de Padoue) ولمصلحة الأمبراطور غير المتوّج لويس دو بافيير (Louis de Bavière) يقرر كمسلّمة السيادة الشعبية بدل السيادة الإلهية وهو يؤكد : « إن المشرّع الأعلى للجنس البشري ، ليس إلاّ كل الناس الذين ينطبّق عليهم الأحكام القهرية للقانون ... »(٢) . إنه لأمر بالغ الدلالة أن تعتمد السلطة على هذه الفكرة من اجل أن تصبح مطلقة(٣) .

---

(١) Epist., CVI P.L.:T CLXII - col. 121.

* Canossa قصر في إيطاليا حيث كفّر هنري الرابع عن ذنبه امام البابا غريغوار السابع عام ١٠٧٧ . لقد ولّد هذا الحدث التعبير « ذهب الى كانوسا » ، أي تذلل الى هذا الذي قاومه من قبل » .

(٢) انظر الدراسة الجميلة لنويل فالوا (Noil Vilois) عن جان دون جودان (Jean de Jaudun) ومارسيل دو بادوا في « التاريخ الأدبي لفرنسا » (Histoire Littérliire de la France) — المجلد ٢٤ ، ص : ٥٧٥ .

(٣) «لقد ادت نظرية مارسيل دو بادوا الديمقراطية لإعلان السلطة الإمبراطورية المطلقة» المرجع السابق . ص : ٦١٤ .

فالسيادة الشعبية هي التي سيستخدمهـا الملك من أجـل التحرر من المراقبـة الكنسية . ولكي يتمكن من ذلك ، بعد أن تذرَّع بالشعب ضد الله ، وتذرَّع بالله ضد الشعب ، الأمر الذي كان عبارة عن مناورة مزدوجة ضرورية لبناء الحكم المطلق ، سيحتاج لثورة دينية .

إنـه سيحتاج للأزمـة التي أحدثتها حركة الاصـلاح في المجتمع الاوروبي ، وللمرافعات القوية للوثر وخلفائه لمصلحة السلطة الزمنية ، التي كان يجب أن تتحرر مـن الوصاية البابويـة لكي تتمكن مـن تبنِّي مذاهبهم وإضفاء طابع شرعي عليها . لقد حمل الفقهاء الاصلاحيون هـذه الهديـة للأمراء الذين أيـدوا الاصـلاح . فكما استند الهوهنزولرن (Le Hohenzollern) ، الـذي كان يحـكم بروسيا كسـيد كبير للنظام التوتوني (L'Ordre Teutonique) ، لنصائح لوثر من أجـل أن يُعلق نفسه مالكاً للأموال التي كان يديرها ، كذلك استفاد الأمراء من انفصالهم عن كنيسـة روما من أجل أن ينسبوا لأنفسهم ، كملوك الحق السـيد الذي لم يكن يُعترف لهم به حتى ذلك الحين إلاّ كوكالة خاضعة للمراقبة. إن الحق الإلهي الذي كان محسوباً على السلطة ، أصبح محسوباً لها .

وهذا ليس فقط في البلاد التي تبنَّت الاصلاح وإنما في البـلاد الأخرى أيضاً : إن الكنيسـة التي أُنزِلَت بالفعل الى مستوى طلب دعم الأمراء لم يعد بامكانها أن تمارس عليهم رقابتها القديمة(١) .

بهذا يُفسرَّ « الحق الإلهي للملوك » كما يبدو لنا في القرن السابع عشر ؛ إنه طرف منفصل من مذهب لم يكن يَنصِّب الملوك كممثلين لله إزاء الرعايا إلاّ من أجـل اخضاعهم في آن واحـد لقانون الله ولمراقبـة الكنيسـة .

---

(١) بدون لوثر ، لم يكن هناك « لويس الرابع عشر » ، يقول بحق فيجيز (Figgis) في كتابه : دراسات في الفكر السياسي من جيرسون الى غروتيوس .
(Studies of political thought from Gerson to Grotius)
ـ الطبعة الثانية ـ كمبريدج ـ ١٩٢٣ ـ ص : ٦٢ .

السيادة الشعبية :

بدلا من أن يجد الحكم المطلق في علم اللاهوت تبريراً له ، قام آل ستيورات والبوربون ، في الوقت الذي رفعوا فيه ادعاءاتهم ، بجعل يد الجلاد تحرق المؤلفات السياسية للفقهاء اليسيوعيين(١) . إن هؤلاء لم يذكّروا فقط بالسمو البابوي : « إن البابا يستطيع عزل الملوك وتنصيب آخرين ، كما فعل ذلك سابقاً . ولا يجب لأي كان أن ينكر هذه السلطة »(٢) ، وإنما بنوا أيضا نظرية في السلطة تستبعد كليا فكرة وكالة مباشرة مُسْنَدَة للملوك من قِبَلِ السيد السماوي .

صحيح أن السلطة ، بالنسبة إليهم ، تأتي من الله ، ولكن ليس أن الله أختار صاحبها . لقد أراد وجود السلطة لأنه أعطى للإنسان طبيعة اجتماعية(٣) ، وجعله إذن يحيا في جماعة : إلا ان الحكومة المدنية ضرورية لهذه الجماعة(٤) . لكنه لم ينظم بنفسه هذه الحكومة . إن هذا يعود لشعب هذه الجماعة الذي يجب بحكم الضرورة العملية أن ينقلها لشخص أو لعدة أشخاص . إن الذين يتولون السلطة يديرون شيئاً يأتي من الله ، ولهذا فإنهم يخضعون لقانونه . لكن هذا الشيء أعطي لهم أيضاً من قبل الجماعة ، بشروط أعلنت هي عنها . إنهم إذن مسؤولون أمامها .

---

(١) هكذا أحرق في باريس في ١٦١٠ كتاب ماريانا (Mariani) (De Rege et Regis Institutione) وكتاب بللارمان (Bellarmin) (Trlctltus de Potestate SummiPontivcis in temporalibus) وفي ١٦١٤ كتاب سواريز (Suarez) (Defensio Fidei) ـ وكذلك في لندن .

(٢) فيتوريا (Vittoria) : De Indis ـ ١ ـ ٧ ،

(٣) « إن طبيعة الانسان أرادت ان يكون حيوانا اجتماعيا وسياسيا يعيش في جماعة » ، قال القديس توما في : De Regimine Pincipum ١ ـ ١ .

(٤) أنظر : سواريز De Legibus ac Deo Legislatore ـ الكتاب الثالث ـ الفصل ١ و ٢ و ٣ و ٤ ـ وفي La Somme في مجلدين ص : ٦٣٤ ـ ٦٣٥ .

ويقول بيلارمان « إن تنصيب الملك والقناصل أو الحكام الآخرين ، يخضع لإرادة الجمهور . وإذا حصل سبب مشروع يستطيع الجمهور تغيير الملكية الى أرستقراطية أو ديمقراطية وبالعكس ، كما نقرأ بأنه حدث في روما »(١) .

إننا ندرك الآن لماذا تحمس المغرور جاك الاول لقراءة مثل هذه الاقتراحات : ولقد كتب في ذلك الحين مديحه لحق الملوك . إن النص الذي كتبه سواريز ، بناء على أمر من البابا بول الخامس ، احرق علانية امام كنيسة القديس بولس في لندن .

لقد زعم جاك الاول بأن الشعب ، أمام نظام ظالم ، « لايستطيع إلا الهرب بدون مقاومة من غضب مليكه ، وعليه أن لا يرد إلا لمموعه وتأوهاته إن الله وحده هو الذي يستغاث به » . ويرد بلارمان : « إن الشعب لم يفوض ابداً الى هذا الحد سلطته التي لا يحتفظ بها بالقوة ولا يستطيع في بعض الحالات ان يستردها بالفعل »(٢) .

إن الجماعة ، في هذا المذهب اليسوعي ، هي التي بتكوينها ، تؤسس السلطة . إن المدنية أو الجمهورية تقوم على « اتحاد سياسي ما ، لم يكن له أن يولد من دون اتفاق ما ، صريح او ضمني ، بواسطته تخضع الأسر والأفراد لسلطة اعلى أو لمدير للمجتمع ، وهذا الاتفاق المذكور هو شرط وجود الجماعة »(٣) .

إننا نتعرف في صيغة سواريز هذه على العقد الاجتماعي . فمن خلال إرادة الجمهور وموافقته يتشكل المجتمع وتتأسس السلطة . وبما ان

---

(١) بللارمان : De Laicis ــ الكتاب الثالث .

(٢) بللارمان : جواب على جاك الاول ملك انجلترة . المؤلفات ــ المجد : ١٢ ص : ١٨٤.

(٣) سواريز : De Opere ــ الفصل ٧ ــ رقم ٣ ــ المجلد ٣ ــ ص ٤١٤ .

الشعب هو الذي يقلد القادة حق القيادة بأن هناك ما يسمى بالعقد الضمني (Pactum subjections) [1] .

لقد فهمنا بأن هذا النظام كان مخصصاً لإفشال الحكم المطلق للسلطة . ومع ذلك فإننا سرعان ما سنراه مشوَّهاً بطريقة تبرر هذا الحكم المطلق . ماذا يلزم لذلك ؟ ثلاثة تعابير : الله مؤلف السلطة ، الجمهور الذي يسند السلطة ، الحكام الذين يتلقونها ويمارسونها ، ويكفي سحب التعبير الأول ، والتأكيد بأن السلطة لا تعود بالواسطة وإنما مباشرة للمجتمع ، وأن الحكام يتلقونها منه فقط . إنها نظرية السيادة الشعبية .

ولكن ، سيقال ، بأن هذه النظرية هي تلك التي تشكل بالتأكيد عقبة في وجه الحكم المطلق . وهنا يكمن الخطأ كما سنرى .

لقد قاد ابطال السلطة في العصر الوسيط برهانهم بشكل أخرق . فمارسيل دو بادوا يقرر أن المشرّع الأعلى هو « كل الناس » ، ثم يقول بأن هذه السلطة نقلت الى شعب روما ؛ وانتهى بزهو للقول : « وأخيراً إذا نقل شعب روما السلطة التشريعية لأميره ، فإنه يجب القول بأن هذه السلطة تعود لأمير الرومانيين » ؛ أي لزبون مارسيل ، لويس دو باڤير . إن الحجة تعرض خبثها ببراءة . إن الطفل يتبين بأن الجمهور لم يزوّد بسلطة بمثل هذه الجلالة إلاّ من أجل أن يحملها بدرجات متتالية الى مستبد . إن الديالكتيك نفسه سيعرف ، في الأزمنة اللاحقة ، كيف يجعل نفسه أكثر استساغة .

فها هو هوبس الذي يريد في وسط القرن السابع عشر ، العصر الكبير للحق الإلهي للملوك ، أن يمدح الملكية المطلقة . انظروا كم يحذر

---

(1) إن تجديد روسو لن يكمن إلا في تقسيم هذا العقد الاصلي الى عقدين متتاليين . بالأول تكوّن المدينة نفسها ، وبالثاني تعيّن حكومة . الأمر الذي يزيد ، من حيث المبدأ ، من خضوع السلطة . ولكنه يدفع بشكل أبعد باتجاه الفكر اليسوعي .

من استعمال الحجج المأخوذة من التوراة التي سيتسلح بها ، بعد جيل ، الأسقف فيلمر (Filmer) ويتعرض بسببها لانتقادات لوك .

لن يستنبط هوبس الحق اللا محدود للسلطة من السيادة الإلهية ، وإنما من السيادة الشعبية .

لقد افترض رجالا احراراً بشكل طبيعي ؛ وبوصفة فيزيائيا لا حقوقيا عَرَّف هذه الحرية البدائية بأنها غياب كل منع خارجي . إن حرية العمل هذه تنتشر للحد الذي تصطدم فيه بحرية شخص آخر . ويُسَوّى النزاع وفق ميزان القوى وكما يقول سبينوزا « فإن كل فرد يمتلك حقاً : سيكون سيداً على كل ما هو تحت امرته ، وبعبارة اخرى فإن حق كل فرد يمتد الى حيث تمتد القوة المحدّدة التي تعود له »(١) . وإذن فليس هناك من حق ساري المفعول إلاّ حق النمور بأكل البشر .

إن الامر يتعلق بالخروج من هذه « الحالة الطبيعية » التي يَمسك فيها كل فرد بكل ما يستطيع ، ويدافع كما يستطيع عَمّا يمسكه(٢) . إن هذه الحريات المتوحشة لا تعطي اي امن ، ولا تسمح بأية حضارة . فكيف إذن لا يتقدم البشر على التخلي عنها بشكل متبادل بهدف السلام والنظام ؟ إن هوبس يذهب الى حد إعطاء صيغة العقد الاجتماعي : « إني أتخلى عن حقي بحكم نفسي الى هذا الإنسان او الى هذه الجمعية بشرط ان تتخلى بالمثل عن حقك ... وهكذا ، يستنتج هوبس : يصبح الجمهور شخصاً واحداً يُسَمّى بالمدينة أو الجمهورية . ذاك هو اصل

---

(١) سبينوزا : بحث لاهوتي ــ سياسي
(Traité théologico-politique) - XVI .

(٢) ت. هسكلاي (Th. Huxley) حقوق طبيعية وسياسية
dans Method and Results
في منهج ونتائج «Ntural and Political Rights» لندن ــ ١٨٩٣ .

هـذا الليفياتان (Léviathan) أو الإلـه الأرضي ، الذي ندين لـه بكل السـلام وكل الأمن »(١) .

إن الانسـان أو الجمعية اللذين اعطيت لهما بلا قيود حقوق فردية لا محدودة ، يجدان نفسيهما ممتلكين لحق جماعي لا محدود . منذ ذلك الحين ، يؤكد الفيلسوف الانجليزي :

« بما أن كل فرد من الشرعية باعتباره ، صـار من خلال تأسيس الجمهورية ، مؤلّفاً لكل اعمال وأحكام السيد الذي نصّب ، فإن هذا الأخير لن يلحق الأذى ، مهما يفعل ، بأي من الرعايا ، ولا يمكن مطلقـاً ان يتّهم بالظلم من قبَل اي واحد منهم . لأنه لا يتصرف إلاّ بموجب وكالة ، فكيف يكون هؤلاء الذين أسندوا لـه هذه الوكالة على حـق في الشكوى منه ؟ »

بهذا التأسيس للجمهورية ، يُعتبر كل فرد مسؤولاً عن كل ما يفعله السيد : وبالنتيجة ، فإن من يدّعي بأن السيد يضر به يهاجم أعمالاً كان هو نفسه مؤلّفاً لها ، وعليه أن لا يتهم إلاّ نفسـه(٢) .

---

(١) هوبس : الليفياتان : الفصل ١٧

(De Causa generatione et definitione civitatis)

(٢) هوبس : الليفياتان ــ الجزء الثاني ــ الفصل ١٨ : إنه اقتراح أساسي يأخذ هوبس به ثانية بكل اشكاله . فعندما يتعلق الامـر بعمـل خاص للسيد المثل للشـعب تجاه فـرد :

« ... مهما يفعل السيد المثل لرعيته ، ومهما كانت الذريعة ، فإن من غير الممكن مطلقاً أن يشكّل هذا ظلماً أو ضرراً ؛ لان كل رعية تضع الأساس لكـل عمل عـن اعمال السيد » ــ المرجع السابق ــ الفصل ٢١ .

وعندما يتعلق الأمر بقانون :

« ... إن أي قانون لا يمكن ان يكون ظالماً . إن القانون تسنّه السلطة السيدة ، وكل ما يُسَنّ من مثل هذه السلطة يُعترف به (مُسْبقاً) من قبل كل عضو مـن اعضاء الشعب ؛ وإن ما أراده كل إنسان بصفة خاصة ، لا يمكن لأي انسـان ان يقول بأنه ظالم » ــ نفس المرجع ــ الفصل ٣٠ .

أليس هذا شـذوذاً كبيراً ؟ لكن سبينوزا ، بعبارات أقـل إثارة للدهشـة ، يؤكد أيضاً الحق اللا محدود للسلطة :

« لئن عادت السلطة العليا لفرد واحد أم قسِّمَت بين عدة أفراد أم كانت مشتركة بين الجميع ، فإن من المؤكد أن الحق السيد في قيادة كل ما يريد يعود أيضاً لمن يَمسِكُ بها ... إن فرد الرعية ملزم بطاعة مطلقة طالما أن الملك ، أو النبلاء أو الشعب ، يحتفظ بالسلطة السيدة التي أسندها إليه نقل الحقوق . »

ويؤكد أيضاً : « إن السيد ، المسموح له قانوناً القيام بكل شيء ، لا يستطيع أن يخرق حق الرعايا »(١) .

ها هي إذن الاستبدادية الأكثر كمالاً ، كما استنتجها فيلسوفان بارزان ، من مبدأ السيادة الشعبية . إن الذي تعود له السلطة السيدة يستطيع القيام بكل ما يريد ، والرعية المتضررة يجب أن تعتبر نفسـها مسؤولة عن العمل الظالم . « إننا مُلزَمون بأن ننفذ بشكل مطلق كل ما يأمر به السيد حتى ولو كانت أوامره الأكثر عبثية في العالم » ، يوضح سبينوزا(٢) .

أي اختلاف مع قول القديس وغسطين : « ... ولكن بقدر ما نؤمن بالله ، وما نكون مدعوّين لملكته ، لا يكون علينا أن نخضع لأي إنسان قد يسعى لتهديم الهبة التي صنعها لنا الله من الحياة الأبدية »(٣)

أي تناقض بين السلطة الملزمة بتنفيذ القانون الإلهي ، والسلطـة التي تجمع الحقوق الفردية ، وتكون حرة كلياً في سلوكها !

(١) سبينوزا : بحث لاهوتي - سياسي - الفصل : ١٦ في أسس الدولة (Des fondenments de l'Etat)

(٢) نفس المرجع .

(٣) القديس أوغسطين : « تعليق على الرسالة الى الرومانيين » : (Commentaire sur l'Emftre aux Romains)

السيادة الشعبية الديمقراطية

إذا افترضنا أولاً حالة طبيعية لم يلتزم فيها الناس بأي قانون ، وامتلكوا من « الحقوق » بمقدار مالديكم من قوة ، وإذا افترضنا انهم شكلوا مجتمعاً بتكليفهم لسيد بأن يجعل النظام يسود فيما بينهم ، فيجب أن يتلقى هذا السيد كل حقوقهم ، وأن لايحتفظ الفرد بالتالي بأي حق قد يكون معارضاً للسيد . لقد أوضح سبينوزا هذا جيداً :

« لقد كان على الجميع ، بموجب عقد صريح أو ضمني ، أن يمنحوا السيد كل القوة التي كانوا يمتلكونها للبقاء ، أي كل حقهم الطبيعي . وإذا كانوا الفعل قد أرادوا أن يحفظوا لأنفسهم شيئاً ما من هذا الحق ، فقد كان عليهم في الوقت ذاته أن يكونوا قادرين على الدفاع عن أنفسهم بأمان، وبما أنهم لم يفعلوا ذلك ولم يكن بامكانهم أن يفعلوه من دون أن يكون هناك انقسام ، والتالي تهديم للقيادة من جراء ذلك ، فقد خضعوا لإرادة السلطة السيدة مهما كانت .

وعبثاً سيريد لوك أن يفترض بأن كل الحقوق الفردية لم تصبح مشتركة ، وأن المتعاقد يحتفظ لنفسه بشيء منها . إن هذه الفرضية ، المثمرة سياسياً ، لا تصمد امام المنطق . إن روسو سيكرر باحتقار البرهان علي : أن التنازل عن الحقوق الفردية يتم بلا تحفظ،بحيث لايحق لأي شريك المطالبة بأي شيء ، لأنه إذا بقيت بعض الحقوق للأفراد ، وبما أنه لن يكون هناك اي سلطة عليا مشتركة تستطيع ان تحكم بينهم وبين العام ، فإن كل منهم ، باعتباره الحكم لنفسه في نقطة ما ، سرعانمايتطلع إلى أن يكون كذلك في كل النقاط »(١) .

ويعبر سبينوزا عن قلقه ، سيفكر البعض بأننا ، من خلال هذا المبدأ ، سنجعل من البشر عبيداً ؟ ويجيب بأن ما يصنع العبد ، ليس

---

(١) في العقد الاجتماعي – الكتاب الأول – الفصل السادس .

الطاعة ، وإنما الطاعة في مصلحة السيد . وإذا اعطيت الأوامر في مصلحة ذاك الذي يطيع فإنه ليس عبداً وإنما رعية .

ولكن كيف إذن ندبر ان لا ينظر السيد مطلقاً لمصلحة ذاك الـذي يحكم ، وإنما فقط لمصلحة ذاك الذي يحكم ؟

لقد منعنا انفسنا مسبقاً من أن نضع مقابله رقيباً ، مدافعاً عن الشعب ، لانه هو نفسه الشعب ، وأنه لم يبق للأفراد أيـة حقـوق يستطيعون ، ضد « الكل » ، منحها لهيئة مراقبة .

لقد اعترف هوبس « بأن من الممكن ان نجد الرعايا المعرضين لكل الأهواء غير المنتظمة للذي أو لإولئك الذين يملكون بـين أيديهم سلطـة لا محدودة الى درجة عالية ، في وضع بالغ البؤس »[1] .

إن خلاص الشعب لايكون إلا في سمو ذاك أو أولئك الذين نطيعهم . من إذن ؟

بالنسـبة الى هوبس ، كان البشر باتفاقهم البدائي يلتزمون بطاعة ملك أو جمعية ـ وهو نفسه كان يميل بوضوح إلى ملك . وبالنسبة إلى سبينوزا ، كانوا يلتزمون بطاعة ملك ، أو نبلاء أو الشعب ، وكـان يشير لمزايا الحل الأخير . وبالنسبة لروسو ، لايوجد قط من خياريمكن تخيله : فالبشر لا يستطيعون الإلتزام إلا بطاعة مجموعهم . وبدل أن يجعل هوبس الإنسان كلمة ناقص يلخص العقد الاجتماعي بقوله : « إني اتخلى عن حقي بحكم نفسي لهذا الرجل أو لهؤلاء الرجال » ، يجعل روسو ـ وهو يقترح دستوراً على الكورسكيين ـ المتعاقد يقول : « ... إني اتحد بجسدي وأموالي وإرادتي وكل قوتي بالأمة الكورسيكية ، لكي انتمي إليها كلياً ، أنا وما يتعلق بي » .

---

(١) اللفياتان ـ الجزء الثاني ـ الفصل ١٨ .

ومنذ أن نسلم بوجود حق قيادة لا حدود له ولا يسع الفــــرد معارضته بأي شيء ـ وتلك نتيجة منطقية لفرضية العقد الاجتماعي ـ فإن إفتراض ان هذا الحق يعود إلى الكل بشكل جماعي وليس الى فرد او عدة أفراد هو اقل إزعاجاً للغاية(١) .

إن روسو ، مثل سابقيه ، يرى أن السيادة تكونت من خلال نقل لا تحفظ فيه للحقوق الفردية ، التي تشكل حقاً كلياً ، هو حق السيد ، الحق الذي يكون مطلقاً . إنها النقطة المشتركة بـين نظريات سـيادة الشعب .

غير أن هوبس راى أن نقلاً للحقوق يفترض وجود شخص ما نقلَت إليه هذه الحقوق : ويمكن لهذا ان يكون رجـلاً أو جمعية ستُعتَرَف إرادته ، صاحبـة الحق الكلي ، من الآن فصاعداً بأنهـا إرادة الكل . وستكون قانونياً إرادة الكل . لقد أقرّ سبينوزا وآخرون بأن الحق الكلي يمكن أن يُسْنَدَ الى إرادة فرد واحد أو عدة افراد أو الأكثرية . ومن هنا تنبع الأشكال التقليدية الثلاثة : الملكية والأرستقراطية والديمقراطية.

(١) إن هذا الامر أقل إزعاجاً . لكن لا يليه أبداً أن الحرية الفردية يجب أن تكون أكبر ، كما لاحظ هوبس ذلك أمام مونتسكيو وبنجامين كونستان .

« إن الحرية التي جرت الاشارة إليها بشكل متكرر جداً ومُشَرَّف في تواريخ وفلسفة القدمـاء اليونانيين والرومان ، كما في كتابـات ولغة أولئـك الذين تعلّموا السياسة لدى هؤلاء القدماء ، ليست قط حرية الافراد ، وإنما حرية المجموع » .

« إن الأثينيين والرومان كانوا أحراراً ، بمعنى أنّ مدنهم كانت حـرة ؛ وليس أن الافراد كانوا يستطيعون مقاومة ممثلهم ؛ بل أن ممثلهم كان را في مقاومة شعوب اخرى أو في اجتياحهـا . واليـوم أيضـاً على ابراج مدينـةLucques يمكن أن نقرأ باحـرف كبيرة كلمـة حريـةLibertes ؛ ومع ذلك فإن ايا كان لا يستطيع ان يستنتج بأن الفرد كان لديه فيها حرية أكثر او حصانة اكثر إزاء متطلبات الجمهورية، مما كان لديه في القسطنطينية . وسواء اكانت الدولة ملكية أم شعبية ، فإن الحرية هي دائما نفسها » (الليفياتان ، الجزء الثاني ، الفصل ٢١) .

إن هوبس يريد أن يقول بان الفرد لم يكن ابداً حراً ، كفرد ، إلا في الامـور التي يسمح له السيد بها ، وأن مدى اتساع هذه الأمور لا يتعلق بشكل الحكومة .

وحسب هـذه الافكار فإن الصك المكوّن للمجتمع وللسيادة يتشكل **بالواقـع** Ipsocto الحكومة التي تكـون صاحبة السيارة وقـد بدا ، لبعض العقول النيّرة ، أن من غـير المعقول ، بعـد القبول بالفرضية الأساسية ، أنْ تجري الأمور بشكل مغاير (١) .

إلاّ أن روسـو يقول لنـا بأن الأفراد يجعلون مـن انفسهم شعباً بواسطة صك أولي ، ويعطون لأنفسهم حكومة بواسطة صك لاحق . بحيث ان الحق الكلي ، او السيادة ، التي كان الشعب في النظم السابقة قد اعطاها بخلقه لها ، يخلقها هنا **من دون أن يعطيها** ، ويبقى متولّياً لها بشكل دائم .

يقبل روسو بكل اشكال ، ويجد ان الديمقراطية ملائمة للـدول الصغيرة ، والأرستقراطية للدول المتوسطة ، والملكية للدول الكبيرة(٢) .

ديناميكية السلطة :

لكن الحكومة ، في كل حال ، ليست السيد . ويسميها روسـو الامير أو الحاكم ؛ وهي تسميات يمكن أن تطبق على مجموعة من الرجال : فمجلس الشيوخ يمكن أن يكون الأمير ، وفي الديمقراطية الكاملة ، يكون الشعب نفسه لحاكم .

---

(١) انظر : بوسويه : « التحدير الخامس للبروتستانت »
(Cinquième Ivertissement aux protestants)

(١) « لكي يكون لهيئة الحكومة وجود ، وحياة حقيقية تميزه عن هيئة الدولة و ولكي يتمكن كل اعضائه من العمل معا،ومن الاستجابة للغاية التي اُسّسَ من اجلها فإنه يحتاج لانا خاصة ، ولحساسية مشتركة بين اعضائه ، ولقـوة ، ولإرادة خاصـة تنزع الى الحفاظ عليها . إن هذا الوجود الخاص يفترض جمعيات ومجالس وسلطة للتداول والحل ، وحقوق والقاب وامتيازات تعود للامير حصراً »(في العقد الاجتماعي ـ الكتاب ٣ ـ الفصل ٢) .

صحيح ان هذا الأمير او الحاكم يقود ، ولكن ليس بمقتضى الحق السيد ، او السلطة (imperium) اللا محدودة التي هي السيادة . لا ، إنه لا يقوم إلاّ بممارسة سلطات أُسنِدَت إليه .

وفقط حين تُدْرَكُ السيادة المطلقة ، وحين يتأكد وجودها في الجسم الاجتماعي ، تصبح رغبة الجسم الحاكم في الاستيلاء عليها ، وإمكانية القيام بذلك ، كبيرة .

ومهما كان روسو مخطئاً ، برأينا ، في افتراض وجود حق بالغ التطرف ، من اي جهة حَدَّدَ موقعه ، فإن لنظريته الفضل في تقويم بيان عن نمو السلطة .

إنه دينامية سياسية . لقد راى روسو جيداً أن رجال السلطة يشكلون هيئة ، وأن هذا الهيئة تسكنها إرادة هيئة (١) ، وأنه يرمي الى امتلاك السيادة :

« وكلما كبر هذا الجهد ، فسد الدستور ، وبما أنه لايوجد هنا قط من إرادة هيئة اخرى ، تقاوم ارادة الأمير (اي السلطة) وتضطهد بالنهاية السيد (اي الشعب) وتحقق توازناً معه ، فإنه فلا مناص أن يحصل آجلاً أو عاجلاً أن يضطهد الأمير (السلطة) في السيد (الشعب) في نهاية المطاف وينقض المعاهدة الاجتماعية . ذاك هو العيب الملازم والمحتوم الذي يتجه بلا كلل ، منذ ولادة الهيئة السياسية ، الى تهديمه مثلما تهدم الشيخوخة والموت في النهاية جسم الانسان »(٢) .

تسجل نظرية السلطة هذه تقدماً ضخماً على تلك التي تفحصناها حتى الآن . لقد كانت تلك النظريات تفسر السلطة بحيازة حق لا محدود في القيادة ، حق ينبعث من الله أو من الكل الاجتماعي . لكننا لم نكن نرى

(١) الكتاب الثالث ـ الفصل العاشر .

(٢) نفس المرجع السابق .

في هذه النظم ـ لماذا ؟ ـ من سلطة لأخرى ، ومن عصر لآخر من حياة السلطة نفسها ، كان المدى الملموس للقيادة والطاعة يظهر تغيراً الى درجة عالية .

إننا نجد بالعكس ، في البناء المتين لعمل روسو ، جهداً للتفسير . فاذا كانت السلطة ، من مجتمع لآخر ، تأخذ مدى مختلفاً ، فذلك لأن الهيئة الاجتماعية ، الحائزة الوحيدة للسيادة ، تخلت الى حد كبير عن ممارستها . وإذا تغيرت السلطة نفسها من حيث المدى أثناء وجودها ، فذلك لأنها تنزع باستمرار إلى اغتصاب السيادة ، وبقدر ما تنجح في ذلك ، تخطى بحرية أكثر وشكل كامل أكثر بالتصرف بالشعب وبالموارد الاجتماعية . بحيث أن الحكومات الأكثر « اغتصاباً » تنطوي على الدرجة الأقصى من السلطة .

لكن مالم يفسر ، إنما هو من أين تستمد السلطة القوة الضرورية لهذا الإغتصاب . لأن قوتها إذا كانت تأتيها من الكتلة الاجتماعية ومما يجسد الارادة العامة ، فيجب ان تتناقص قوتها بقدر ماتبتعد عن الإرادة العامة المذكورة ويجب أن تضمحل سلطتها بقدر ما تتميز عن الأمنبة . لقد ظن روسو بأن الحكومة تنتقل ، منحدر طبيعي ، من العدد الكبير الى الصغير ، من الديمقراطية الى الارستقراطية ـ ويستشهد بمثال البندقية ـ واخيراً الى الملكية ، التي تبدو له الحالة النهائية للمجتمع والتي ، بتحولها الى استبدادية ، تسبب في النهاية موت الهيئة الاجتماعية . إن التاريخ لا يظهر لنا ابداً أن مثل هذا التعاقب هو أمر حتمي . وإننا لا نفهم من أين يستمد فرد واحد الوسائل لتنفيذ إرادة تنفصل كلياً وبشكل يتزايد عن الإرادة العامة .

إن عيب النظرية يكمن في تنافر عناصر . إن لها الفضل بمعالجة السلطة كواقع ، كجسم هو مقر لقوة ، لكنها تنظر أيضاً إلى السادة

بوصفها حقاً ،وفق مفهوم العصر الوسيط . يوجد ههنا غموض تبقى فيه قوة السلطة بلا تفسير ، وتبقى القوى التي في المجتمع ، يمكن ان تلطف منها أو توقفها مجهولة .

أي تقدم مع ذلك على النظم السابقة ! وأي بصيرة ، في نقاط أساسية !

كيف يمكن للسيادة أن تراقب السلطة

عند خروجها من يدي روسو عرضت نظرية السيادة الشعبية توازناً مدهشاً مع نظرية السيادة الإلهية في العصر الوسيط .

فكلتا النظريتين تقران بحق لا محدود بالقيادة ، لكنه حق غير ملازم للحكام . إن هذا الحق يعود لقوة سامية ــ الله أو الشعب ــ تمنعها طبيعتها من ممارسته بنفسها . ويجب إذن أن تعطي وكالة لسلطة فعلية.

لقد أعلن تقريباً بشكل صريح بأن الموكلين ملزمون بقواعد : لقد نظمت الإرادة الإلهية أو الإرادة العامة سلوك السلطة .

ولكن هل سيكون هؤلاء الموكلون بالضرورة مخلصين ؟ أم سيجنحون إلى امتلاك القيادة التي يمارسونها بتفويض ؟ الن ينسوا قط الغاية التي ولو من أجلها ، والخير المشترك والشروط التي اخضعوا لها وهي تنفيذ القانون الإلهي أو الشعبي[1] ، وأخيراً الن يغتصبوا السيادة ؟

(1) يجب الا ننسى مطلقا بان روسو عندما احتفظ للشعب حصرا بحق سن القانون ، فإنه كان يقصد بذلك التعليمات العامة جدا وليس كل الاحكام الدقيقة والخاصة التي يتضمنها القانون الدستوري الحديث تحت إسم التشريع .

بحيث أنهم في النهاية سمنحون انفسهم الإرادة الإلهية او الإرادة العامة من خلال تلخيصها في شخصهم ؛ هكذا سنرى لويس الرابع عشر ينتحل حقوق الله ، أو نابليون حقوق الشعب(١) .

كيف يمكن منع ذلك ، إن لم يكن من خلال مراقبة السيد للسلطة ؟ لكن طبيعة السيد لا تسمح له بالمراقبة أكثر مما تسمح له بالحكم . من هنا نشأت فكرة قيام هيئة تمثله ، بمراقبة السلطة الفعلية ، وتحديد القواعد التي يجب أن تعمل وفقها ، وفي حال الضرورة تقرير تنحيتها وتعيين بديل لها .

في نظام السيادة الإلهية كانت الكنيسة هي بالضرورة هذه الهيئة(٢). في نظام السيادة الشعبية سيكون البرلمان .

لكن ممارسة السيادة تجد نفسها هكذا مقسمة بشكل ملموس ، بحيث تظهر ثنائية من السلطات البشرية . السلطة الزمنية والسلطة الروحية في الميدان الزمني ، أو السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية . إن ميتافيزيقا السيادة بمجموعها تؤدي الى هذا التقسيم ولا يمكن أن تطبقه . إن التجريبيين يمكنهم أن يجدوا فيها حماية للحريات . لكنها

---

(١) كان نابليون متيقظا دائما لتأسيس سلطته على سيادة الشعب . من ذلك هذا التصريح : « لقد انتهت الثورة ؛ ومبادؤها تثبّتت في شخصي . إن الحكومة الحالية هي ممثل الشعب السيد ، ولا يمكن أن يكون هناك من ثورة ضد السيد » .

ويلاحظ موليه (Molé) : « لم تخرج كلمة من فم أو من ريشة هذا الرجل لم تحمل نفس الطابع ، ولم ترتبط بنفس النظام ، ولم تذهب لنفس الهدف ، الا وهو إعادة إنتاج مبدأ سيادة الشعب ، الذي كان يعتقد بانه الاكثر خطأ والاكثر إنتاجا لنتائج مشؤومة ... »

ـ ماتيو موليه : « ذكريات مشاهد » (Souvenirsed'un Témoin) جنيف ـ ١٩٤٣ ـ ص : ٢٢٢ .

(٢) إني لا أريد القول بان الهيئة الوحيدة المراقبة والموقف للسلطة في مجتمع العصر الوسيط كان الكنيسة . إننا لا نصف هنا الوقائع ، وإنما نحلل النظريات .

يجب أن تكون فضيحة بالنسبة لكل من يؤمن بالسيادة ، الواحدة وغير القابلة للقسمة من حيث ماهيتها . ماذا إذن ، هاهي منقسمة بين فئتين من الوكلاء ! وتتجابه إرادتان : لكن لا يمكن لأي منهما أن تكون الإرادة الإلهية او الشعبية . يجب أن يكون واحداً من الهيئتين الانعكاس الحقيقي للسيد ؛ أما الإرادة المناوئة ، إذن ، فهي المتمردة وينبغي قمعها . تكون هذه النتائج منطقية اذا كان مبدأ السلطة في ارادة يجب أن تطاع .

يجب إذن أن تتغلب هيئة ما . وحين الخروج من العصر الوسيط ، كانت الملكية تمثل هذه الهيئة .

أما في العصور الحديثة، فهو، من السلطة التنفيذية او التشريعية، ذاك الذي يمسك عن قرب بالسيد الشعبي(١) : عندما ينتخب رئيس السلطة التنفيذية مباشرة من الشعب ، مثل لويس نابليون ومثل روزفلت ، والبرلمان ، بالعكس ، عندما يكون رئيس السلطة التنفيذية اكثر بعداً عن منبع الحق ، كما في الجمهورية الفرنسية الثالثة .

بحيث أن من الملاحظ ، من هذه الجهة ، أن روسو ، في الوقت الذي انقص فيه بقدر ما كان يستطيع من سلطة الحكام ، كان يحترس بشكل عجيب من « الممثلين » ، الذين كان لهم وزن كبير في عصره ، وذلك من أجل إرجاع السلطة باستمرار الى وظيفتها . ولم يكن يرى من « وسيلة لاتقاء انتهاكات الحكومة » إلا في جمعيات دورية للشعب ، من أجل الحكم على أسلوب استخدام السلطة ، وتقرير ما اذا كان من الملائم تغيير شكل الحكومة والأشخاص الذين يمارسونها .

---

(١) يلاحظ سيسموندي انه : « في كل المرات التي يُعترف فيها بأن كل سلطة تنبثق من الشعب بالانتخاب ، يجب على أولئك الذين يستمدون سلطتهم مباشرة من الشعب، أولئك الذين يكون ناخبوهم هم الاكثر عدداً ، يجب أن يؤمنوا أيضاً بان سلطتهم هي الاكثر شرعية » (سيسموندي) (Sismondi) « دراسات حول دساتير الشعوب الحديثة » (Etudes sur les constitutions des Peuples modernes)

وكون الطريقة غير قابلة للتطبيق ، أمر لم يكن يجهله . إننا يجب أن نرى في إصراره على اقتراحهـا البرهان على إبعـاده الـذي لا يقهر لأسلوب المراقبـة الـذي كان يراه يعمل في انجلترة ، والـذي وضعه مونتسكيو في الأعالي طريقة المراقبة البرلمانية . لقد احتج عليها بنوع من العنف . وكانت في نظره مكروهة بشكل واضح :

« إن السيادة لا يمكن أن تـمَـثَّل ... ونواب الشعب ليسوا إذن ولا يمكن أن يكونوا ممثّليه ... إن فكرة الممثلين حديثة كلياً : لقد أتت إلينا من الحكومة الاقطاعية ، من هذه الحكومة الجائرة والعبثية التي فسد فيها الجنس البشري والتي كان فيها إسم الانسان مَخزياً »(١) .

لقــد هاجم النظام التمثيلي في البلاد التي اتخــذ منها مونتسكيو نموذجاً في غاية الجودة :

« يظن الشعب الانجليزي أنه حر : إنه يخدع نفسه بقوة ؛ إنه ليس كذلك إلاّ اثناء انتخاب اعضاء البرلمان ؛ وفور انتخابهم ، يكون عبداً ، ولا يكون شيئاً . إن استعماله للحرية في اللحظات القصيرة لحريتـه يجعله خليقاً بفقدانها »(٢) .

ولِمَ كل هذا الغضب (٣) لقد أَحَسَّ روسو ، بعـد أَنْ جعـل السـيادة كبيرة جداً ، ومنذ الاتفاق على أن السيد يمكن أن يـمثَّلَ ، بأن

---

(١) « في العقد الاجتماعي » ــ الكتاب ٣ الفصل ١٥ .

(٢) نفس المرجـع .

(٣) إننا نجد لـدى كانت (Kant) الريبـة إياها « للممثلين » « إن الشعب ، كما كتب الفيلسوف ، الذي مُثِّلَ بنوابـه في البرلمان ، يجـد في هؤلاء الحراس لحريتـه ولحقوقه ، رجالا يهتمون بحيوية بموقعهم الخاص ، وبموقع أعضاء أسرهم ، في الجيش والبحرية وفي الوظائف المدنية ــ كل الامور تتعلق بالوزراء ــ والذين ، بدل مقاومة إدعاءات الحكومة يكونون دائماً مستعدين ، بالعكس ، لجعل الحكومة تنزلق في أيديهم » (كانت « ميتافيزيقا الاخلاق » (Métaphysique des Moeurs) ترجمة بارني ــ باريس ــ ١٨٥٢ ــ ص ــ ١٧٩) .

من غير الممكن منع المُمَثّل من الاستئثار بهذه السيادة . إن كل السلطات الطاغية بالفعل ، التي قامت منذ ذلك الحين ، بَرَّرت إهاناتها للحقوق الفردية بادعائها إنها كانت تستأثر بتمثيل الشعب .

لقد تنبأ ، بشكل خاص ، بما يبدو انه غاب عن ذهن مونتسكيو ؛ وهو ان القوة البرلمانية المتنامية في ذلك الحين على حساب السلطة التنفيذية ، والمحدَّدة بالتالي للسلطة ، ستتجه الى الخضوع للسلطة التنفيذية ، والانصهار معها ، مكَوِّنة بذلك ثانية سلطة يمكنها أن تطمح الى السيادة .

تَفَحُّص نظريات السيادة من حيث نتائجها :

إذا القينا الآن نظرة على النظريات التي اتينا على تفحُّص روحها . فإننا نلاحظ إنها تنزع كلها الى جعل الرعايا يطيعون بالإشارة الى وجود مبدأ سام وراء السلطة ، الله أو الشعب ، متسلح بحق مطلق . وانها تميل كلها أيضاً لإخضاع السلطة فعلياً للمبدأ المذكور . إنها إذن تأديبية بشكل مزدوج : تأدبب الرعية ، وتأديب السلطة .

وباعتبارها تؤدب الرعية ، تنتهي الى تعزيز سلطتها في الواقع . لكنها ، بربطها ؟ الوثيق لهذه السلطة ، تعوِّض هذه التعزيز ... بشرط أن تنجح في أنْ ترتّب عملياً خضوع السلطة هذا . وتلك هي الصعوبة .

إن الوسائل العملية المَستعمَلة للإبقاء على السلطة ضمن الحدود تتخذ مزيداً من الاهمية بقدر ما يُتَصَوَّر الحق السيد الذي توشك أن تستأثر به حقا غير محدود يتضمن بالتالي مزيداً من المخاطر بالنسبة للمجتمع إذا استولت السلطة عليه .

لكن السلطان عاجز عن التجلّي In toto من أجل أن يبقى الأوصياء في حدود واجبهم . إنه يحتاج إذن لهيئة رقابة ؛ وهذه الهيئة ، الموضوعة الى جانب الحكومة او فوقها ، سيسعى للامساك بها ، ولجمع

صِفَتَيّ الوصي والمراقِب ، الأمر الذي سيُوَلّيه عملياً الحق اللا محدود في القيادة .

ليس بوسعنا اللجوء الى الكثير من الاحتياطات ، الأمر الذي يؤدي الى تفتيت السلطة ومراقبها ، من خلال تقسيم للصلاحيات أو تعاقب سريع لأصحابها ، وهذا ما يشكل سبباً للضعف من إدارة المصالح الاجتماعية ، وللفوضى في الجماعة . إن الضعف والفوضى اللذين لا يطاقان على المدى الطويل واللذين ، برد فعل طبيعي ، يسببان في النهاية اجتماع أجزاء السيادة في كل واحد سيجعلان السلطة تجد نفسها حينذاك مُسلّحة بحق استبداد .

ومن جهة أخرى سيشتد الاستبداد سيكون اكثر شدة من جهة أخرى بقدر ما سيتصور حق السيادة بشكل أوسع ، في الزمن الذى كان يعتقد فيه أنه بمنأى عن كل احتكار .

وإذا لم نتصور ابداً ان قوانين الجماعة يمكن ان تعدل ، فإن المستبد سيبقى ملزماً بها . وإذا تصورنا أن في القوانين جزءاً ثابتاً ، يقابل المراسيم الإلهية فإن هذا الجزء على الاقل سيكون ثابتاً .

اننا نستشف هنا أن من الممكن ان ينجم عن السيادة الشعبية استبداداً اكثر اندفاعاً مما في السّيادة الإلهية . لأن الطاغية ، فرداً او جماعة ، الذي ، من حيث الافتراض ، نجح في اغتصاب السيادة الأولى أو الاخرى ، لايستطيع أن يستند الى الإرادة الإلهية ، التي تظهر بشكل انواع من القانون الابدي ، من أجل ترتيب اي شيء كان .

اما ارادة العامة فإنها ، بالعكس ، ليست بطبيعتها ثابتة،بل متحركة. وبدل أن تكون محددة مسبقاً في قانون ، يمكن ان نجعلها تتكلم بقوانين متعاقبة وقابلة للتغيير . إن السلطة المغتصبة ستتصرف إذن ، في هذه الحالة ، بحرية اكثر ، إنها ستكون اكثر حرية ، وحرية السلطة تدعى التعسف .

الفصل الثالث

النظريات العضوية للسلطة

إن ما يفسر ويبرر الطاعة المدنية ، في نظريات السيادة ، إنما هو حق القيادة الذي تستمده السلطة من مصدرها الإلهي أو الشعبي .

ولكن اليس لدى السلطة هدف ؟ الا يجب أن تتجه للخير المشترك ، التعبير المبهم ، ذي المحتوى المتغير الذي يستجيب تقلبه للطابع غير المحدد للطموح البشري .

والا يمكن أن تحكم سلطة ، شرعية بمصدرها ، بطريقة مخالفة كثيراً للخير المشترك بحيث توضع الطاعة موضع التساؤل ؟ لقد عالج اللاهوتيون مراراً هذه القضية واستخلصوا من ذلك فكرة الهدف . وقال البعض بأن السلطة يجب أن تطاع ، حتى وإن كانت ظالمة ، لكن العدد الأكبر والسلطات الأعلى تمسكت ، بالعكس ، بالقول بأن الغاية الظالمة للحكومة كانت مهدمة لقضيتها العادلة . ويبدو أن القديس توما ، بشكل خاص ، قد أعطى لهدف السلطة أهمية أكثر مما اعطاه لقضيتها : إن التمرد ضد سلطة لاتسعى للخير المشترك لم يعد يعتبر إلا عصياناً[1] .

وبعد أن لعبت فكرة الهدف ، في الفكر الكاثوليكي في العصر الوسيط، دور مصلح لمفهوم السيادة (إن الطاعة الواجبة للسلطة بسبب شرعيتها

(1) القديس توما : «Somme Théologique» - II - II ٤٢ – ٢ .

يمكن أن تنقص إذا كفت عن النزوع إلى الخير المشترك[1] ، وانكسفت هذه الفكرة في نظم السيادة الشعبية .

وليس معنى هذا انهم اهملوا التاكيد على ان وظيفة السلطة هي تامين المنفعة العامة ، فالفكرة عولجت بما فيه الكفاية . انما افترضوا بأن السلطة الشرعية ، اي التي تصدر عن المجتمع تسعى بالضرورة الى الخير الاجتماعي نظراً لأن الإرادة العامة تكون دائماً مستقيمة وتنزع دوماً إلى المنفعة العامة »[2] .

إن مفهوم الهدف لم يظهر إلا في القرن التاسع عشر ، وذلك لكي يمارس تأثيراً مغايراً كلياً لتأثير العصر الوسيط . كانت فكرة الغاية أو الهدف قد شكلت بحقه واجهت نمو السلطة ، لكن الامر هو على انعكس الان اذ تساعد على نموها . انقلاب هو (اي المجتمع في حقيقة نظرية جديدة الى المجتمع فلم يقدر تراكم افراد يسلمون بمبادىء الحق المشترك بل صار كلاً عضوياً ينمو باستمرار لجسم ينمو) . إن علينا أن نتوقف عند هذه الثورة الفكرية لأن النظريات الجديدة للعلة النهائية تستمد منها أهميتها وخصائصها .

المفهوم الاسمي للمجتمع :

إن نظريات السيادة تجد تفسيرها ، وإلى حد كبير علاجها ، في مفهوم المجتمع عندما صيغت .

فقبل القرن التاسع عشر ، لم يخطر على بال مفكرين غربيين أنه من الممكن ، في مجموعة بشرية خاضعة لسلطة سياسية مشتركة ، أن يوجد شيء آخر بشكل حقيقي غير الأفراد .

---

(1) بعبارات العصر الوسيط ، إذا حكمت « كمدمرة » (in destructionem) في حين أنه يجب أن تحكم كمشيّدة (in aedificationem) .

(2) « في العقد الاجتماعي » – الكتاب ٢ – الفصل ٣ .

إن الرومان لم يروا الأمور بشكل مغاير . فالشعب الروماني كان بالنسبة لهم تجمع رجال ، ليس في الحقيقة تجمعاً ما ، وإنما تجمع تشده روابط حقوقية ومن أجل التمتع بامتياز مشترك(١) .

إنهم لم يتصوروا أن هذا التجمع سيولّد « شخصاً » متميزاً عن الأشخاص المتشاركين . فحيث نقول **فرنسا** ، مع الشعور بأننا نتحدث عن « شخص ما » ، كانوا يقولون ، حسب العصور ،
Populus rominus plebisque أو **Senatus populusque romanus**
ويعنون بوضوح بهذه التسمية الوصفية بشكل أساسي ، بأنهم لم يكونوا يتصورون شخصاً ، هو روما ، وإنما يرون الواقع الطبيعي ، مجموعة أفراد متجمعين . إن كلمة **شعب (Populus)** ، بمفهومها الواسع ، تستدعي بالنسبة لهم شيئاً ما ملموساً بشكل كامل ، إنه المواطنون الرومان المدعوون لجمعية ؛ إنهم لم يحتاجوا لكلمة تعادل كلمة « الأمة » ، لأن مجموع الأفراد لا ينتج في فهمهم إلاّ مجموعاً حسابياً وليس **كائناً** من جنس مختلف . إنهم لم يحتاجوا كذلك لكلمة « دولة » لأنهم لم يعوا وجود « شيء » سامٍ يعيش خارجهم وفوقهم ، وإنما مصالح مشتركة فيما بينهم ، تشكّل ما يسمى **بالشيء العام (Res Publica)** :

الواقع هو البشر وحدهم . وهذا تصور موروث عن العصر الوسيط . وهؤلاء البشر ، سواء كانوا لاهوتيين من العصر الوسيط أم فلاسفة من القرنين السابع عشر والثامن عشر يتفقون على أن البشر هؤلاء سابقون على المجتمع . لقد كوّنوا المجتمع عندما صار ضرورياً لهم ، إما بسبب فساد طبيعتهم (برأي اللاهوتيين) وإما بسبب شراسة غرائزهم (برأي هوبس) . لكن هذا المجتمع يبقى جسماً اصطناعياً ، كما قال روسو

---

(١) شيشرون (Cicéron) : «De Republica» ١ ــ ٢٥ ــ ٣٩ .

صراحة (١) وحتى هوبس الذي لم يفكر بأن الليفياتان(*) يعيش حياة خاصة ، بالرغم من أنه وضع في واجهة أحد مؤلفاته رسم عملاق يتألف جسمه من أشكال بشرية مجمّعة . وهذا الجسم لا إرادة له ، لكن إرادة إنسان أو جماعة تعرّف هي إرادته .

إن هذا التصور الاسمي (nominaliste) الخالص للمجتمع يجعل فكرة السيادة مفهومة . لا يوجد في المجتمع إلاّ بشر مشتركون بعضهم مع بعض ، وانفصالهم ممكن دوماً . إن استبدادياً مثل هوبس ، ونصيراً للحرية مثل روسو كانا مقتنعين بذلك على حد سواء . فالأول يرى فيه كارثة يجب اتقاءها بأقصى الشدة(٢) ، والآخر وسيلة سامية مفروضة على المواطنين المضطهدين .

---

(١) « ... بالرغم من أن الجسم الاصطناعي للحكومة هو من عمل جسم اصطناعي آخر (الجسم السياسي أو المجتمع ... » (العقد الاجتماعي ـ الكتاب الثالث ـ الفصل الاول .

(*) وحش اسطوري يظهر في نهاية العالم .

(٢) إن هوبس ، الذي كانت الاضطرابات المدنية تسبب له رعباً كبيراً دفعه للهرب من بلاده منذ ظهورها ، لم يكن يريد السلطة المطلقة إلا لانه كان يمقت فوق كل شيء السقوط الانساني في ما كان يبدو له ، خطأ أو صواباً ، الحالة البدائية ، حالة صراع الجميع ضد الجميع . لقد كان بتفصيله لنظريته في حق القيادة اللا محدودة، يجيب على الاعتراضات : « لكن يمكن هنا الاعتراض بأن ظرف الرعايا بائس جداً ، لانهم معرضون لجشع أولئك الذين يملكون بين أيديهم سلطة لا محدودة ، ولاهوائهم غير المنتظمة الاخرى . أن أولئك الذين يعيشون في ظل ملك يتهمون عادة الملكية ، وأولئك الذين يعيشون في ديمقراطية أو تحكمهم سلطة سيدة ما ، يعزون انزعاجهم لهذا الشكل من الحكم ، في حين أن السلطة ، بكل أشكالها ، إذا كانت كاملة بما فيه الكفاية من أجل حمايتهم ، هي دائماً نفسها » .

« إنهم لا يعتبرون أن الظرف الانساني لم يكن مطلقاً بدون أي انزعاج ، وان السوء الذي يمكن أن تفرضه حكومة ، مهما شكلها ، لا يكاد يدرك مقابل البؤس المصائب المرعبة التي تصاحب الحرب المدنية ، والظرف الفوضوي لبشر بلا سيادة ، متحررين من كل القوانين ، ومن كل سلطة قهرية تعارض نهبهم وانتقاماتهم ». (اللوفياتان ـ الطبعة الأولى لعام ١٦٥١ ـ ص : ٩٤) .

ولكــن إذا لم يكن المجتمع إلاّ تجمعــاً اصطناعياً لبشر مستقلين بطبيعتهم ، فماذا كان يلزم من أجــل إخضاعهم لسلوكات منسجمة ، ولجعلهم يقبلون بسلطة مشتركة ! إن سر المؤسسة الاجتماعية يتطلب تدخلاً إلهياً أو على الأقل إتفاقاً علنياً أولياً لكل الشعب . وكم يلزم من الهيبة أيضا من أجل الإبقاء يومياً على تماسك المجموع ! إن علينا أن نفترض وجود حق يُجبر على الاحترام ، هو السيادة التي سنكون دوماً مقصرين بحقها ، والتي من وجه آخر اما أن نقبل بإسنادها الى السلطة او لا نقبل .

وعندما تتفق أطراف مستقلة على خلق بعض وظائف علاقات وتكليف بعض المفوضين بها ، فإنه لا يمكننا ، بالتأكيد ، إذا أردنا ضمان استمرارية الصلة والتنفيذ الصارم للإلتزامات المستحقة ، أن نضخم دور أولئك الذين يجب عليهم باستمرار إرجاع الإرادات الفردية الى الخط العام . لقد رأينا في أيامنا قيام عقد اجتماعي بين اشخاص موجودين في حالة الطبيعــة bellum omnium contra omnes **اي صراع الجميــع ضــد الجميع** . هؤلاء الاشخاص هم دول العالم ، والعقد هو **عصبة الأمم** . وهذا الجسم الاصطناعي إنحل لغياب سلطة مزودة بحق عال لا تتعارض معه حقوق الاطراف .

وإذا سمحتم لي بمثال أكثر الفة ، فإن اتحاد كرة القدم يحتاج أيضاً لسلطة تقديرية لكي يكون بامكــان حكم مباراة ، ضعيف وسط ثلاثين عملاقاً متحمسين ، إسماع صوت صفارته .

ومنــذ ان تطرح **في المجرد** مشكلة بناء تجمــع بين عناصر مستقلة والحفاظ عليه ، ومنذ أن تتمثل شخصية هذه العناصر باعتبارها لا تتعدل جوهرياً من جراء الانتماء للميثاق الاجتماعي ، ومنذ أن نتصور بأن عدم التطابق والانفصال ممكن دائماً ، فانه لا يمكن الاستغناء عن ســلطة تستطيع نقل هيبتها الى قضاة لا حول لهم ولا طول . إن الفكرة ، إذا

وُضِعت ثانية ضمن اطار هذه المسلّمات الأولى ، تبدو منطقية ولا تخلو من عظمـة .

ولكن إذا كان المجتمع واقعاً طبيعياً وضرورياً ،وإذا كان من المستحيل مادياً ومعنوياً على الانسـان أن ينسحب منه ، بحيث أن عوامل أخرى غير قوة القوانين والدولة تثبّته في سلوكات اجتماعية،فإن نظرية السيادة تقدم حينذاك للسلطة دعماً مفرطاً وخطيراً .

فالأخطار التي يتضمنها لا يمكن أن تتجلى بشكل تام طالما بقيت في العقول الفرضية الاساسية التي ولّدته ، فكرة أن البشر هم الواقع وأن المجتمع هو اصطلاحي . ويغذي هذا الرأي فكرة أن الشخص هو قيمة مطلقة ، لا يشكّل المجتمع إزاءه إلاّ وسيلة . من هنا إعلانات حقوق الانسـان ، حقوق يتحطم عليها حق السيادة نفسه ، الأمر الذي يبدو ، من الناحية المنطقية غير معقول فيما إذا تذكّرنا ان الاسيادة هذا مطلق تعريفـاً ، ولكنا نفهم ذلك جيـداً ، إذا تذكّرنا بأن الهيئة السياسـية مصطنعة ، وأن السيادة هيبة تتسلح بها لغاية ما ، وأن كل هذه الظلال لا قيمة لها بالقياس الى واقـع الانسـان ، اذ طالما احتفظ بالفلسـفة الاجتماعية الفـردية والاسمية ، فان مفهوم السيادة لن يكون له هذا الأثر الضار الذي يسببه عندما تتهاوى هـذه الفلسفة (أي الاسمية والفرديـة) .

ومن هنا ، ولنشر لـذلك مروراً ، المعنى المزدوج للديمقراطية ، المفهومة في الفلسفة الاجتماعية الفردية كنظـام لحقوق الانسـان ، وفي الفلسفة السياسية التي طلّقت الفردية ، كحكم مطلق لحكومة مُنتسبة للجماهـير .

التصورات الواقعية للمجتمع :

إن الفكر أقل استقلالا مما يفترض ، والفلاسفة أكثر مديونية ممـا يقرون تجاه التمثلات الشائعة واللغة العامية . ولكن تؤكد الميتافيزيقـا

حقيقة المجتمع ، يجب أولاً أن تأخذ وجود (Etre) صورة موجود اسمه الأمـة .

لقد كان ذلك نتيجة ، وربما النتيجة الأكثر أهمية للثورة الفرنسية . فعندما ألقت الجمعية التشريعية بفرنسا في مغامرة عسكرية لم تجازف الملكية قط بالقيام بها ، تبين أن السلطة لم تكن تتصرف بوسائل تسمح لها بمواجهة أوروبا . لهذا كان عليها أن تطلب المشاركة شبه الكليـة للشعب في الحرب . الأمر الذي لا مثيل له في السابق . ولكن بأي اسم ؟ باسم ملك فقد اعتباره ؟ لا . باسم الأمة : إن الوطنية باتخاذها منذ ألف عام شكل ارتباط بشخص ، جعلت الميل الطبيعي للمشاعر يعطي للامـة طابعاً شخصياً ثبّت الفن الشعبي سماته .

ان تجاهل الصدمة والتحول النفسيين للثورة ، يؤدي الى الحكـم على النفس بعدم فهم كل التاريخ الاوروبي اللاحق ، بما في ذلك تاريخ الفكر . وعندما كان الفرنسيون سابقاً يتحدثون حول الملك ، كما حدث مؤازرتهم لرئيس محبوب ومحترم . لكنهم الآن يتحدثون في الامة مثل بعـد مـالبلاكيـه Molplaquet فـإن أفراداً هم الذين كانوا يقومون أعضاء « من كل » . إن هذا التصور « للكل » الذي يعيش حياة خاصة وأعلى من حياة الأجزاء ، كان مضمراً على الأرجح . لكنه تبلور فجأة .

إن العـرش لم ينقلب ، لكـن « الكل » الـذي هـو الشخص ــ الامة صعد الى العرش . وهو يحيا كالملك الذي خلفه إلا انه حظـي بامتياز كبير عليه : إذ أن الرعية Lsujet بموقفها مـن الملك وهي غيره بشكل واضح ، وهي بالتالي تحرض بشكل طبيعي على صيانة حقوقها . في حين ان الامة ليست آخراً بل هي الرعية ذاتها وشيء آخر أكثر منه : انها « النحن » وقد اخذت شكل كيان مستقل ، ثورة معنوية مع ان السلطة بقيت واقعياً شبيهة بذاتها اكثر مما يتصورون ومابرحت مستقلة مستقلة عن الشعب في واقعه المشخص .

المهم هو المعتقدات فثمة معتقد اعتمد حينذاك في فرنسا ، ثم انتشر في أوروبا وهو ان ثمة شخص الأمة موجود وهو المالك الطبيعي للسلطة . لقد بذرت جيوشنا هذا الايمان في أوروبا بذرته حبيبات الأمل التي سبتها معا يذرونها بالبشرين الطيبة الي حملتها معها . استقبلوها بحماسة في البداية مثل فيخته ، بدوا بعدئذ اكثر حرارة لتبشيرهم بقوميات مضادة .

لقد صاغ هيغل في اوج انطلاقة الشعور القومي الجرماني أول مذهب متماسك للظاهرة الجديدة ، ومنح للأمة شهادة وجود فلسفي . ان مقارنة مذهبه بمذهب روسو ، تجعلنا نشعر الى اي مدى تحدد مفهوم المجتمع . إن ما يسميه « بالمجتمع المدني » يقابل المجتمع كما كانوا يستشعرونه حتى الثورة الفرنسية هناك . كان الأفراد هم الأساس ، وغاياتهم ومصالحهم الخاصة كانت هي الأثمن . ومع ذلك فقد كانت حاجة لمؤسسات من أجل ضمان هؤلاء الأفراد ضد الخطر الخارجي ، والخطر الذي يمثله الأفراد ضد بعضهم البعض . إن المصلحة الفردية نفسها تتطلب نظاماً وسلطة لتضمنه . ولكن ايا كان النجوع الذي خالوا انهم اعطوه لهذا النظام ، ومهما كان مدى اتساع هذه السلطة ، فهما معنوياً ، لأنهما تابعان ، لأنهما اسسا بهدف السماح للأفراد بمتابعة اهداف فردية . أما ما يسميه هيجل « دولة » فيقابل بالعكس التصور الجديد للمجتمع . فكما ان الاسرة لم توجد بالنسبة الى الانسان ليسر اموره بل هي حيث أناه (حيث توجد أناه) وحيث لا يقبل وجوده الا بوصفه عضواً في الأسرة بوصفها وحدة . كذلك صار يتصور نفسه بوصفه عضواً في الأمة ، ويعترف بأن مصيره يكمن في المشاركة بحياة جماعية وفي ان يدمج فعاليته بوعي الفعالية العامة وان يجد راحته في تحقيق المجتمع الذي صار هدفاً بالنسبة إليه .

نتائج منطقية للمفهوم الواقعي

ذاك هو ، بقدر ما يمكن ترجمته للغة بسيطة ، مفهوم هيغل(١) . إننا نرى كم يقابل بشكل وثيق تطوراً في المشاعر السياسية ، وسنستطيع في القرنين التاسع عشر والعشرين ، التفكير في المجتمع مثل هيغل ، دون ان نعتزم مطلقاً الحديث عنه ، لأنه لم يقم ، في هذا المجال ، إلا باعطاء شكل لمعتقد جديد حاضر تقريباً بشكل مبهم في الكثير من العقول .

تتضمن هذه النظرة الجديدة للمجتمع نتائج ضخمة ففكرة الخير المشترك تتلقى مضموناً مختلفاً بشكل كامل عن المضمون الذي كان لها في السابق . فالأمر لم يعد يتعلق فقط بتيسير قيام كل فرد بتحقيق خيره الخاص ، الأمر الذي يعتبر واضحاً ، وإنما بتدبير خير اجتماعي(*) اقل تحديداً الى حد بعيد . اما فكرة هدف السلطة فتأخذ اهمية مغايرة كلياً لأهميتها في العصر الوسيط . ففي ذلك الحين كان الهدف يتمثل بالعدالة ، وكان يجب «jus suum cuique tribuere» السهر على ان يحصل كل فرد على حقه ، ولكن اي حق ؟ الحق الذي يعترف له به قانون ثابت Loifixe هو العرف . لقد كان ، إذن اكثر نشاطاً محافظاً بشكل أساسي . من هنا يأتي أن فكرة الهدف أو العلة النهائية لم يكن استعمالها من اجل توسيع السلطة . لكن كل شيء يتغير منذ أن تفقد الحقوق التي تخص الأفراد ، الحقوق الذاتية ، قيمتها ، بالنسبة لأخلاقية تزداد سمواً ، والتي يجب أن تتحقق في المجتمع . إن السلطة بوصفها وكيلا لهذا التحقيق ، وبسبب هذا الهدف ، ستستطيع تبرير اي تنام في اتسام مداها . إننا ندرك اذن أن هناك مجالا من الآن فصاعداً لنظريات العلة النهائية للسلطة ، المواتية بشكل لا نهائي لها . ويكفي ان

---

(١) بسبب خصوصية اللغة الهيغلية امتنعت عن ذكر استشهادات حرفية . إننا سنجد النصوص الاساسية في المجلد السابع من طبعة لاسون (Lasson) للمؤلفات الكاملة »:
Schriften zur Politik und Rechtsphilosophie

(*) م المصلحة العامة .

تتخذ السلطة كغاية ، على سبيل المثال ، المفهوم اللامحدود للعدالة الاجتماعية .

وفيما يتعلق بالسلطة ، ماذا تتضمن الفكرة الجديدة ؟ ونظراً الى وجود كائن جماعي (Etre social) اكثر اهمية للغاية من الافراد ، وله بالتأكيد يعود الحق السامي بالسيادة . إنها السيادة القومية ، المختلفة جداً ، كما سلط على ذلك الضوء غالباً ، عن سيادة الشعب(١) في هذه السيادة الاخيرة ، كما قال روسو ، « لا يتشكل السيد الا من الأفراد الذين يتألف منهم »(٢) . ولكن في تلك السيادة ، يتحقق المجتمع ككل إلا بقدر ما يتعرف المشاركون على بعضهم كأعضاء فيه ، ويعترفون به بوصفه هدفاً لهم وينجم عن هذا منطقياً أن الذين اكتسبوا هذا الوعي هم وحدهم الذين يسيرون بالمجتمع نحو تحققه . إنهم قادة ومرشدون ، وإرادتهم وحدها تتطابق مع الارادة العامة : بل إنها الارادة العامة .

هكذا يعتقد هيغل انه أوضح فكرة ينبغي الاعتراف بأنها كانت غامضة لدى روسو . لأن مواطن جنيف يقول لنا : « بأن الارادة العامة مستقيمة وتنزع دائماً للمنفعة العامة »(٣) لكنه ، نظراً لمعرفته الكبيرة بالتاريخ الأثيني بحيث يتذكر العديد من القرارات الشعبية الظالمة او المفجعة ، يضيف فورا : « ولا ينجم عن ذلك أن مداولات الشعب لها دائماً نفس الاستقامة » ، ويؤكد : « بأن هناك غالباً الكثير من الفرق بين إرادة الجميع والارادة العامة : إن هذه الاخيرة لا تنظر إلا للمصلحة

---

(١) انظر بشكل خاص كاري دو مالبرغ corre de Mallery : « مساهمة في النظرية العامة للدولة »

(Contribution à la théorie générale de l'Etat)

المجلد الثاني ـ باريس ـ ١٩٢٠ ؛ وبول باستيد (P. Bastid) في مؤلف اساسي : « سييس وفكره » (Sieyès et sa pensée) باريس ـ ١٩٣٩ .

(٢) العقد الاجتماعي ـ الكتاب الاول ـ الفصل السابع .

(٣) العقد الاجتماعي ـ الكتاب الثاني ـ الفصل الثالث .

المشتركة ». كل هذا غامض جداً إذا لم نأخذ صيغ : « إنها دائماً مستقيمة وتنزع دائماً للمصلحة العامة ... ولا تنظر الا للمصلحة المشتركة » ، كصفات تحدد إرادة مثالية . وهذا ما يقوله هيغل : الارادة العامة هي تلك التي تنزع الى هدف (ليس هو المصالح الخاصة في ما لديها من مشترك ، وإنما تحقيق الحياة الجماعية الأسمى) . إن الإرادة العامة ، محركة المجتمع ، هي تلك التي تنجز ما يجب إنجازه ، برضى أو بدون رضى الأفراد الذين لا يعون الهدف .

إن المقصود بالاجمال هو قيادة الجسم الاجتماعي الى نوع من التفتح الذي لا تعود رؤيته إلا للاعضاء الواعين . إنهم يشكلون « الطبقة الشاملة » بالمعارضة مع أولئك الذين يبقون منغلقين في خصوصيتهم .

يعود إذن للجزء الواعي أن يريد نيابة عن الكل . إلا أن هذا لا يعني قط ، في فكر هيغل ، إنه حر في أن يختار للكل اي مستقبل . لا إن من الممكن ان نقول عنه أنه واع لأنه يعرف بدقة ما يجب أن يكون ، وما يجب أن يصير اليه الكل . إنه ، بتعجيله لظهور ما يجب أن يكون ، لا يقوم باكراً (Tour) الكل أكثر مما يقوم مولد بالاكراه حتى ولو استخدام القوة .

إننا ندرك كل ما يمكن ان يجنيه من هذه النظرية فريق يدعي أنه واع ، ويؤكد أنه يعرف الهدف ، ومقتنع بأن إرادته تتطابق مع ما هو « عقلاني في ذاته ومن اجل ذاته » الذي يتكلم عنه .

هكذا وجدت الادارة البروسية ، التي كانت حينذاك في أوج نموها ، في الهيغلية التبرير لدورها ولمناهجها الاستبدادية . إن السلطة البيروقراطية والعالمة ، (Le Beamtenstaat) كانت مقتنعة بأن إرادتها ليست نزوة تعسفية ، وإنما معرفة بما يجب أن يكون . وبالتالي ، فإنها تستطيع ويجب عليها أن تدفع لأساليب العمل والتفكير التي ستحقق الهدف الذي سمح العقل بالتنبؤ به .

إن صورة ما يجب ان يكون ، المكونة مسبقاً لدى فريق ، تؤهل هذا الفريق لدور قائد . إن اشتراكية ماركس العلمية تعرف ما يجب ان تكونه البروليتاريا . إن الجزء الواعي من البروليتاريا ، إذ يستطيع التحدث باسم الكل ، وأن يريد باسم الكل ، ويجب أن يعمل على توعية الكتلة الخاملة التي تشكل هذا الكل البروليتاري . إن البروليتاريا ، بمعرفتها لنفسها ، تلغي نفسها كطبقة وتصبح الكل الاجتماعي **(Le Tout Social)**

كذلك فإن الحزب الفاشي هو ايضاً الجزء الواعي من الأمة ، وهو يريد نيابة عن الأمة ، ويريد كما يجب أن تكون .

إن كل هذه المذاهب ، التي تكرس عملياً حق أقلية ــ تقول عن نفسها انها واعية ــ في قيادة أكثرية ، تخرج مباشرة من الهيغلية . وقد احتاج الأمر من جهة أخرى لأن لا يولد مفهوم الكل الاجتماعي الا نظماً ذات نسب هيغلي واضح . لقد قلنا بأن هذا التصور كان منتشراً في فكر ما بعد الثورة : ولهذا يجب الاّ نندهش لكون السياسة الحديثة متشَرِّبة به . ففي حين ان الشعب المشخص في القرون السابقة لم يكن بإمكانه أن يتَمَثّل إلاّ خلال وجوهه المتعددة **(Etats Généraur)** أو الاّ يتَمَثّل أبداً (روسو) فإن الكل يمكن أن يُعَبّر عنه من خلال أولئك الذين يعرفون أو يدّعون صيرورته الضرورية ، والذين هم ، إذان ، أو يَدّعون انهم ، يُعَبّرون عن الارادة الموضوعية **(Volonté Objective)** إنهم سيكونون أقلية من المُنتَقين أو من الجمعيات الشعبية التي تتحدث بثقة كلية باسم الأمة . إنهم سيكونون اي فريق او حزب ، مُمسكٍ للحقيقة . إن أحزاباً متعارضة ، في تصورها الهدف بشكل مختلف ، ستستطيع التطلع تنافسياً لقيادة الكل بشكل مطلق .

لنلخّص : إن تجربة الانفعال القومي المشترك جعلت المجتمع يُنظر إليه بوصفه كلاً كل لم يتحقق بعد ، لأن الكثير من الأفراد الموجودين في المجتمع لا يتصرفون بعد كأعضاء من كل ، نظراً لأنهم

لا يعرفون انفسهم **كاعضاء** وإنما **كافراد** . لكن هذا الكل سيتحقق بصفته تلك بمقدار ما يقود الأعضاء الواعون الآخرين للتصرف وللإحساس كما يجب من أجل أن يتحقق الكل بصفته تلك . وإنهم يستطيعون ويجب عليهم الى ما لا نهاية ان يدفعوا اللا واعين ويجروهم . أن هيغل لم يرد ، كما يبدو ، بناء نظرية استبدادية . لكن هذه النظرية تحكم على نفسها بثمارهـا .

تقسيم العمل والعضوانية (Organiciste) .

ومع ذلك فإن العقول ، في منتصف القرن التاسع عشـر ، كانت مبهورة بالتقدم الصناعي والتحولات الاجتماعية الناجمة عنهـا ، مثلما كانت مبهورة في بداية القرن بظاهرة **النزعة** القومية .

إلاّ ان هذا التغير الخارق ، المنجز بوتيرة مندفعة تقريباً منذ عصر « العقد الاجتماعي » ، كان قد فسِّرَ ، منذ اللحظة التي انطلق منها ، على يد الاسكتلندي آدم سميث . ففي صفحات اشتهرت فوراً ، وبقيت كذلك ، سلّط مؤلّف « **ثروة الأمم** » الضوء على تأثير تقسيم العمل على نمو الانتاجية الاجتماعية .

وسرعان ما صارت مشتركة الفكرة القائلة بأن اي مجموعة بشرية تنتج اكثر ـ بلغة بنتام تخلق أكثر من وسائل السعادة ـ بمقدار ما يدفع الأفراد الذين تتكون منهم للأمام التمايز في نشاطاتهم الخاصة .

إنها فكرة اخاذة بسبب الحركة المزدوجة التي تحصلنا نحس بها : تباعد يؤدي الى تلاق . لقد جنى هيغل منها فائدة كبيرة : فبعد أن ذكّر بأن أفلاطون كان يسهر بدقة في **جمهوريته** على بقاء المواطنين متشابهين ويرى في ذلك الشرط الضروري للوحـدة الاجتماعية ، اكـد الفيلسوف الألماني بأن ما تختص به الدولة الحديثـة ، بالعكس ، هو إباحة المجـال

لانجاز عملية تمايز ، وإرجاع التنوع المتنامي دائماً الى وحدة على الدوام أكثر غنى (١) .

وهذا ما سيعَبر عنه ، في ايامنا ، دوركهايم ، الذي عارض التضامن « الميكانيكي » لمجتمع بدائي يتماسك فيه الأفراد بتشابههم ، بالتضامن « العضوي » لمجتمع متطور أصبح فيه الأعضاء ضروريين لبعضهم بعض ، بسبب تمايزهم (٢) .

لقد أُدخِلَ مفهوم تقسيم العمل هذا في الفكر السياسي على يد أوغست كونت الذي يميز جيداً بين النتائج المادية والنتائج المعنوية للظاهرة . صحيح أن النشاطات ، في النظام المادي ، بتمايزها عن بعضها البعض ، تتعاون بفعالية أكثر فيما بينها (٣) ، إلاّ أنه كان مقتنعاً أيضاً بأن تكيّف كل هذه الفروقات يتم بشكل آلي مثلما كان يزعم ذلك الاقتصاديون الليبراليون الذين كان يدين طمأنينيتهم . لقد فكر بأن القوة السياسية يجب أن تتدخل من أجل تسهيل هذا التكيف . لكنه لاحظ بشكل خاص أن العملية تشجّع على تمايز معنوي ، يجب معالجته . ويعود للسلطة أن « تحتوي بشكل كافٍ وتتقي قدر الامكان هذا الاستعداد الحتمي للتبعثر الأساسي للمشاعر والمصالح ، الذي يُعتبر نتيجة لا بد منها لمبدأ النمو البشري نفسه والذي سينتهي بشكل محتوم،

---

(١) « إن مبدأ الدول الحديثة له هذه القوة القصوى وهذا العمق الاقصى المتمثلَين بترك مبدأ الذاتية يتحقق للحد الاقصى من الخصوصية الفردية المستقلة ، وبنفس الوقت بإرجاعه الى الوحدة الجوهرية ، والحفاظ بذلك على هذه الوحدة في هذا المبدا ذاته » (هيغل ، مبادىء فلسفة الحق) ـ طبعة N. R. F. ـ ١٩٤٠ ـ الفقرة ٢٦٠) .

(٢) دوركهايم (Durkheim) : « في تقسيم العمل الاجتماعي » (De la Division du travail social) ـ الطبعة الاولى ـ باريس ـ ١٨٩٣ .

(٣) أ. كونت : « دروس في الفلسفة الوضعية » ـ باريس ـ ١٨٣٩ ـ ولا سيما المجلد الرابع ـ ص ـ ٤٧٠ ـ ٤٨٠ .

إذا تمكن من متابعة مجراه الطبيعي بدون عقبة ، بايقاف التقدم الاجتماعي »(١) .

لكن مفهوم تقسيم العمل لم ينهِ طريقه المدهش . إنه سيكتسح علم الأحياء ، ومن هناك سيعود الى الفكر السياسي عبر قناة سبنسر (Spencer) ، بمضمون جديد واندفاع متزايد .

لقد خطا علم الأحياء خطوة حاسمة عندما اعترف بأن كل الأجسام الحية مؤلّفة من خلايا : صحيح أن هذه الخلايات تعرض تنوعاً لا نهائياً تقريباً من جسم لآخر ، وداخل الجسم نفسه ؛ وكلما ارتقت العضويات الحية مؤلّفة من خلايا : صحيح أن هذه الخلايا تعرض تنوعاً لا نهائياً العمل ، المستعار من الاقتصاد السياسي ، فكرة أن كل الخلايا يمكن ان تتطور من خلال عملية تمايز وظيفي ، انطلاقاً من خلية بدائية بسيطة نسبياً . إن الدرجات المتتالية لكمال العضويات الحية كانت تقابل عملية اكثر فأكثر تقدماً في تقسيم العمل الحيوي . بحيث أن العضويات أخيراً يمكن أن يُنظَرَ اليها بوصفها حالات أكثر تطوراً من نفس سيرورة تعاون خلوي من خلال تقسيم العمل . أو بوضعها « مجتمعات خلايا » تزداد تعقيداً .

هنا تتجلى إحدى الافكار الاكثر عبقرية التي عرضها تاريخ الفكر البشري . وإذا توقف العلم الحديث عن القبول بها في هذا الشكل البدائي ، فإننا نفهم بأن ظهورها حَرّك بعمق العقول ، وسيطر عليها شبه مطلقة ، وجَدّد وجهات النظر ، ولا سيما علم السياسة .

وإذا كان علم الأحياء يمثل العضويات كمجتمعات ، فكيف لا يرى الفكر السياسي بدوره ، في المجتمعات : عضويات حية ؟

---

(١) كونت ، ذكره دوركهايم في « تقسيم العمل » — ص — ٤٠١ .

لقد أعطى هربرت سبنسر ، تقريباً في نفس الوقت الذي نُشِرَ فيه كتاب « أصل الأجناس » (L'Origine des Espècee) (تشرين الثاني ١٨٥٩)، الى صحيفة « ويستمنستر ريفيو »(Westminuster Review) مقالة مدوية (كانون الثاني ١٨٦٠) ، بعنوان : « العضوية لاجتماعية » (L'Organisme social) . وسجّل فيها(١) تشابهات بين المجتمعات التي تقوم على رجال والمجتمعات التي تقوم على خلايا . يبدأ كل منها بتراكمات صغيرة ، وتزداد حجمها بشكل غير محسوس ، ويبلغ بعضها الف مرة حجمها البدائي . وكلاهما لديه في البداية بنية بسيطة كثيراً بحيث تُعتبر كما لو انه ليس لديهما أبداً نقطة بداية ؛ لكن هذه البنية تكبر أثناء نموها وتتعقد باستمرار . وفي الأصل ، إذ لا يكاد يوجد خضوع متبادل بين الأجزاء المؤلفة لها ، فان هذا الخضوع يصبح ، بدرجات متعاقبة ، كبيراً بحيث لا يعود نشاط وحياة كل جزء ممكناً في النهاية إلاّ من خلال نشاط وحياة بقية الأجزاء . إن حياة المجتمع هي كحياة العضوية مستقلة عن الأقدار الخاصة التي يتألف منها : إن الوحدات المكوّنة تولد ، وتنمو وتعمل وتنتج نفسها ثانية وتموت ، في حين أن الجسم الكلي يحيا ويزداد حجمه وتعقّده البنيوي ونشاطه الوظيفي .

لقد عرفت هذه النظرة سَريعاً رواجاً شاسعاً . وأعطت شعوراً حديثاً بالانتماء لتفسير أكثر قابلية للفهم من تفسير المثالية الهيغلية . وكم من مرة ، عبر القرون ، قورن الجسم السياسي بعضوية حية ؟ فليس هنــاك من حقيقة علميــة تَقبّل بسهولة أكثر من تلك التي تأتي لتبرير صورة اعتدنا عليها .

---

(١) أنظر ـ هـ. سبنسر : « بحوث ، علمية وسياسية وتاملية » (Essays, scientific, polititical and speculative) ـ ثلاثة مجلدات لندن ـ ١٨٦٨ الى ١٨٧٥ . المقالة المذكورة تشغل الصفحات من ٣٨٤ ـ ٤٢٨ من المجلد الاول ، والمقطع الملخص هنا ، الصفحات ٣٩١ ـ ٣٩٢ .

المجتمع ، جسم حي :

لقد استُخلِصَت في الحقيقة من جسم الانسان ، ومنذ القِدَم ـ والشاهد على ذلك مينينيوس اغريبا (Menenius Agrippa) ـ حجج قياسية من اجل التفكير في المجتمع .

كتب القديس توما :

« إن الجماعة ستتبعثر إن لم يكن هناك فرد ما ليعتني بها . وجسم الانسان ، مثل جسم اي حيوان ، سيتفتت إن لم تكن هناك في هذا الجسم قوة ما موَجِّهة ومثابرة على الخير المشترك لكل أعضائه(١) . [...] وبين اعضاء الجسم . هناك عضو رئيس يستطيع كل شيء ، سواء كان القلب ام الرأس . يجب إذا أن يكون هناك في أي جمهور مبدأ قيادة(٢) . »

لقد توبع القياس احياناً لمدى بعيد جداً . فالانجليزي فورست Forst قارن ، في ١٦٠٦ ، الأجسام الطبيعية والأجسام السياسية عضواً بعضو(٣) . ومنه ، كما يقال ، عرف هوبس الكثير من أفكاره . إني اشك بذلك ، لأن الليفياتان . بالنسبة لهوبس ، وكما يبدو لي ، لم يكن يلتقي إلا حياة ظاهرية ـ ناجمة عن الحياة الحقيقية لوحدها ـ لعناصره المكوِّنة ، أي للرجال . إلاّ أن من المؤكد أن الاستعارة المجازية كانت دائماً خادمة خطيرة : فقد أصبحت سريعاً سيدة التفكير وتحكّمت به ، في حين انها لم تظهر في البداية إلاّ من أجل توضيحه بشكل متواضع .

(١) -I- De Regimine Principum

(٢) المرجع السابق

(٣) ا. فورست :
«A Comparative Discourse of Modies Natural and Pollitique»
ـ لندن ١٦٠٦ .

كذلك رجع روڤراي (Rouvray) (١) وحتى روسو الى العمارة الطبيعية للانسان من أجل تفسير عمارة الجماعة التي اعترفا بأنها اصطناعية . ومع ذلك فإننا نحسّ ، لدى روسو ، بكل سلطة الصورة على العقل الفني يستخدمها(٢) .

لقد الفى تقدم العلوم الطبيعية كل التفاصيل عن الجسم الاجتماعي ، المستندة الى أمثلة فيزيولوجية : فهذه الأمثلة لم يكن لديها

---

(١) دو روڤراي : « انتصار الجمهورية » (Le Triomphe des Républiques) ١٩٧٣ .

(٢) في الموسوعة ، وفي مقالة « الاقتصاد السياسي » ، يكتب : « إن الجسم السياسي ، المأخوذ فردياً ، يمكن أن يُنظر إليه كجسم منظّم ، حيّ ومشابه لجسم الانسان . فالسلطة السيدة تمثل الرأس ، والقوانين والأعراف هي الدماغ ، مبدأ الاعصاب ومقر الادراك والارادة والحواس ، ، والقضاة والحكام هم الاعضاء ، والتجارة والصناعة والزراعة هي الفم والمعدة التي تحضر مادة البقاء المشتركة ؛ والاموال العامة هي دم الاقتصاد الحكيم الذي ، بقيامه بوظيفة القلب ، يرسلها ثانية ليوزعها على كل الجسم غذاءً ؛ والمواطنون هم الجسم والاعضاء الذين يحركون ويحيون وينقلون الآلة التي لا يمكن جرحها في أي جزء إلاّ وحُمِلَ الانطباع المؤلم سريعاً منها الى الدماغ إذا كان الحيوان في حالة صحة .

« إن حياة هذا وذاك هي الأنا المشتركة بين الجميع ، والحساسية المتبادلة والتوافق الداخلي بين كل الأجزاء . وإذا ما انتهى هذا الاتصال للتوقف ، والوحدة الشكلية للاضمحلال ، والأجزاء المتجاورة لعدم الانتماء لبعضها بعضا إلاّ من خلال تجميع فإن الأنسان سيموت والدول ستنحلّ .

« إن الجسم السياسي إذاً هو أيضاً كائن معنوي له ارادة ، وهذه الارادة العامة تنزع دائماً الى المحادثة والى رفاهية الكل وكل جزء ، وهي مصدر القوانين .... الخ » .

لقد قال روسو وكرّر فيما بعد بان الامر يتعلق « بجسم اصطناعي » . في مقالة « الاقتصاد السياسي » هذه قادت الاستعارة إذاً للذهاب بعيداً جداً : إنه ربما السبب الذي لاجله تجنب فيما بعد كل رجوع لهذه القطعة ، كما لاحظ ذلك مُفسّرُه شينز (Schinz) . ورغم ذلك فإن الصورة أثّرت كثيراً على عقله ، ولا سيما من اجل الايحاء بان الجسم الاجتماعي يقوده بالفعل « حب الذات » . انظر « بحث حول سياسة روسو » للمؤلف .

أي صلة بالموضوع ، أولا لأنها كانت تقوم على تصور خاطىء بشكل فظ للجسم وللاعضاء التي أخذت كنهايات للمقارنة . وثانياً لأنه إذا أردنا أن نشبه المجتمع الموجود حالياً بعفوية ، فإنه يجب أن يكون عضوية أقل تطوراً بشكل كبير ، وأقل تقدماً للغاية في السيرورة المزدوجة للتمايز والاندماج ، مما هو الإنسان .

وبعبارة أخرى ، فاذا كانت المجتمعات كائنات حية ، وإذا شكلت ، فوق السلسلة الحيوانية ، « سلسلة اجتماعية »،كما لم يتردد دوركهايم في افتراض ذلك ، فإنه يجب القول حينئذ بأن كائنات هذهالسلسلة الجديدة هي في مرحلة من نموها الخاص الذي يتركها بعيداً جداً وراء الثدييات الأدنى مرتبة .

ويبدو أن هذه الفرضية ، التي أوضحها سبنسر ، توفق بين اتجاه قديم للعقل واكتشافات وضعية حديثة : وهي تتلقى من ذلك انطلاقة كبيرة ، وتبدو من جهة أخرى مثمرة ، وتعطي اندفاعة ومعنى للبحوث السلالية : ألا تقدم المجتمعات البدائية لنا ، في درجات تطورها المختلفة، شاهد على الحالات المتعاقبة التي كان علينا نحن انفسنا أن نمر بها ؟ إننا سنلتقي ثانية بوجهة النظر هذه ، وسنرى مايجب أن نفكر بصددها .

إن ما يهمنا هنا إنما هو الخلاصات السياسية التي سيؤدي إليها النظام « العضواني » (Organiciste) .

إننا سنشهد مرة أخرى تحول مذهب صيغ بقصد تقييد السلطة، إلى مذهب سيأتي سريعاً بالعكس ، لتفسير وتبرير توسع السلطة .

إن سبنسر هو عضو في حزب الويغ(*) الفيكتوري ، وقد كرس نفسه ، منذ بداياته الادبية لتضييق دائرة عمل السلطة . وإذا كان يدين كثيراً ــ وأكثر بكثير مما يريد أن يعترف ــ لأوغست كونت ، فإنه كان

(*) الويغ (Whig) هو الحزب الذي يسمّى في بريطانيا بحزب الاحرار (المترجم) .

يسخط على الخلاصات التي استخلصها هذا من سيرورة التمايز الاجتماعي .

« إن شدة الوظيفة المنظمة (كما كان يقول الفيلسوف الفرنسي) ، بدل أن تتناقص بمقدار ما يكتمل التطور البشري ، يجب بالعكس أن تتعاظم ضرورتها .. [...] إن كل واحد منا يجعل عفوياً ، في كل يوم وكتتمة ضرورية للتقسيم الحالي الكبير للعمل البشري ، وفي الكثير من النواحي ، يجعل الإبقاء على حياته الخاصة يقوم على قابلية واخلاقية جمهورة من الوكلاء غير المعروفين تقريباً والذين يمكن لحماقتهم أو انحرافهم أن يمس بشكل خطير جماهير واسعة جداً في الغالب ... [...] . وبما أن مختلف الوظائف الخاصة للاقتصاد الاجتماعي ملتزمة طبيعياً في علاقات ذات عمومية متنامية ، فإنها يجب كلها تدريجياً وبشكل كامل أن تنزع الى أن تخضع نفسها بالنهاية للادارة الكلية المنبثقة عن الوظيفة الأكثر عمومية في النظام بأسره ، والمتميزة مباشرة بالتأثير المستمر للمجموع على الأجزاء »(١) .

لقد أخذ عليه سبنسر هذا التنبؤ :

« إن المجتمع المثالي الذي يتصوره كونت يتضمن ، كما يقول ، حكومة نامية إلى أوسع حد ، تخضع الوظائف الاجتماعية فيها لإدارة عامة واعية أكثر مما نراه اليوم ، ويقود فيها تنظيم تسلسلي مع سلطة مسلم بها كل شيء ، وحيث تكون الحياة الفردية خاضعة لأعلى درجة للحياة الاجتماعية .

ويعارض سبنسر هذا التنبؤ بأطروحته الخاصة :

« إن شكل المجتمع الذي نتقدم نحوه ، اتمسك بانه مجتمع ستكون الحكومة فيه مختصرة للحد الأقصى ، والحرية الفردية محمولة

(١) « الفلسفة الوضعية » : المجلد ٤ ـ ص : ٤٨٦ ـ ٤٨٨ ـ ٤٩٠ .

لأعلى درجة . لقد تشكلت الطبيعة البشرية الى حد كبير من خلال التصور الاجتماعي ، وجعلت خليقة بالحياة المشتركة بحيث أصبحت بحاجة للقليل من القوة المقيدة الخارجية ، إنه سيكون مجتمعاً لن يسمح المواطن فيه بأي تقييد لنشاطه الحر ، باستثناء ماهو ضروري من أجل الحفاظ على حرية مساوية للآخرين ، مجتمعاً سينتج فيه التعاون العفوي الذي نمى نظامنا الصناعي والذي ينميه بوتيرة متزايدة ، أجهزة ، من أجل إنجاز الوظائف الاجتماعية ، ولن يدع للجهاز الحكومي إلاّ وظيفة الحفاظ على شروط العمل الحر فقط ، الشروط التي تجعل التعاون العفوي ممكناً . إنه سيكون اخيراً مجتمعاً ستندفع فيه الحياة الفردية الى أعلى درجة متفقة مع الحياة في مجتمع ، ولن يكون فيه للحياة الاجتماعية من غاية إلا الحفاظ على الدائرة الأكثر كمالا للحياة الفردية »(١) .

مشكلة اتساع السلطة في النظرية العضوانية :

في هذا الجدل تجد مشكلة اتساع السلطة نفسها مطروحة بصراحة. لقد اتفق كونت وسبنسر على الاعتراف بأن السلطة هي نتاج لتطور ، وعضو ــ بالمعنى البيولوجي بالنسبة لسبنسر والمجازي بالنسبة لكونت ــ علته النهائية وهدفه تنسيق التنوع الاجتماعي ، وتماسك الأجزاء .

أيجب الاعتقاد أنه بقدر ما يتطور المجتمع ويتناسب العضو الحكومي مع غايته يكون عليه توجيه أفعال أعضاء المجتمع بمزيد من الصرامة والدقة ، أو على العكس ، عليه تضيق قبضته والحد من تدخله ، وتقليص متطلباته ؟

لقد أراد سبنسر ، مُوَجّهاً بتفضيلاته ، أن يُخرج من فرضيته العضوانية الخلاصة ، الموجودة مُسبقاً في عقله ، والقائلة بتقليص السلطة .

---

(١) سبنسر : « بحوث ... » المجلد الثالث ــ ص : ٧٢ ــ ٧٣ .

لقد اراد خصوصاً بعد ان رأى ، انخفاض منحنى السلطة في شبابها يراه يبدأ ثانية بالصعود في مرحلة نضجها وأن هذا الصعود زعزع شيخوختها(١) . إن هذا الصعود ، المتطابق مع نمو المؤسسات الديمقراطية ، يبرهن على أن تحديد السلطة لا يمكن أن يتم من خلال نقل الحق السيد للشعب . لقد ظنّ سبنسر انه برهن على أن هذا التحديد كان يسير في اتجاه التطور والتقدم .

لقد استخدم لهذا التعارض السان ــ سيموني بين المجتمعات ذات النموذج العسكري والمجتمعات ذات النموذج الصناعي ، وعَبرّ عن هذا التضاد بعبارات فيزيولوجية . إن الجسم الاجتماعي ، كما يقول ، يُعَبِّئ نفسه ، بالتأكيد ، دائماً بشكل أكثر كمالاً ، ويجمع قواه دائماً بشدة أكثر ، من أجل نشاطه الخارجي ، الذي هو الصراع ضد المجتمعات الأخرى ؛ وهذه السيرورة تجري بواسطة تركيز السلطة ونموها . لكن نشاطها الداخلي الذي ينمو بواسطة تنوع الوظائف والتكيف المتبادل الأكثر تشعباً دائماً والمتخصصة ، لا يُطالب ، بالعكس ، بمنظّم مركزي وحيد ، ويُحَضِّر ، بالعكس ، من خارج العضو الحكومي ، اعضاء مُنَظِّمة متميزة وعديدة (مثل أسواق المواد الأولية او القيم ، وغرف المقاصة المصرفية ، والنقابات والجمعيات المختلفة) . وقد دعمت هذه

---

(١) سيكتب سبنسر في « المؤسسات المهنية والصناعية »
(Les institutions professionnelles et industrielles)
ــ الطبعة الفرنسية ــ ص : ٥١٧ ــ ٥١٨ : « لقد بلغنا في منتصف هذا القرن ، وفي انجلترة بشكل خاص ، درجة من الحرية أكبر مما كان منها إطلاقاً منذ ان بدأت الامم بالتشكل .. لكن الحركة التي حطمت ، بمقدار كبير ، قاعدة الماضي الاستبدادية ، كانت الى حدّ ما هي التي انطلاقاً منها بدأنا بالتقهقر . فبدل قيود وإكراهات النظام القديم ، فرضت أنواع جديدة من القيود والإكراهات نفسها تدريجيا . وبدل سيطرة الطبقات الاجتماعية القوية ، امام البشر بايديهم حكم طبقات اصطناعية ستصبح قوية ايضا ، واكثر قوة من الطبقات التي ستكون بالنهاية مختلفة عمّا نظرت إليها النظريات الاشتراكية مثلما كان التسلسل الفني والفخور في العصر الوسيط يختلف عن مجموعات الفقراء والمُبَشّرين المتواضعين الذين كان قد انبثق عنهم » .

القضية بحجج دقيقة مستعارة من علم وظائف الأعضاء الذي وجد فيه الفيلسوف الثنائية نفسها ، ومن جهة أولى التركيز نفسه ومن جهة ثانية التبعثر المُنَظَّم نفسه .

لكن رؤية المجتمع بوصفه عضوية وقد سعى الى اعتمادها ما وسعه ذلك . ستنقلب ضده .

فالبيولوجي هكسلي (Huxley) يستطيع فوراً أن يعترض عليه :

« إذا كانت التشابهات بين الجسم الفيزيولوجي والجسم السياسي تجلب لنا بعض الضوء ليس فقط حول ما يكونه هذا الأخير وإنما حول الطريقة التي اصبح بها ما يجب أن يكون ويتجه لأن يصير ، فإني مضطر لأن ألاحظ بأن كل قوة التشابه تخالف المذهب المقيد لوظيفة الدولة(١) .

---

(١) « لتفترض ، يتابع هكسلي ، إتفاقاً مع هذا المذهب ، بان كل عضلة تبرهن على ان النظام العصبي لا يحق له التدخل في انقباضها الخاص إلاّ إذا كان ذلك من اجل منعها من منع انقباض عضلة اخرى ، او ان كل غدة تزعم انها تفرز بالمقدار الذي لا يزعج فيه إفرازها اي إفراز آخر ؛ ولتفترض بان كل خلية ستترك لمصلحتها الخاصة وسيسمح لها بترؤس كل الخلايا ، فماذا سيحدث بالجسم الفيزيولوجي؟

« الحقيقة هي أن السلطة السيدة للجسم تفكر بالنيابة عن الجسم الفيزيولوجي، وتتصرف بالنيابة عنه وتحكم كل الاجزاء المؤلفة بيد من حديد . وحتى الكريات الدموية لا تستطيع أن تعقد اجتماعاً عاماً من دون أن تهتم بتسبب احتقان والدماغ، مثل الطغاة الآخرين الذين نعرفهم ، سيدعو فوراً لفولاذ .... المشترك . وكما هو الحال في لوياتان هوبس ، فإن ممثل السلطة السيدة في الجسم الحي هو فوق القانون ، وإن كان يشق كل سلطاته من المجموعة التي يحكمها . ان اقل وضع لسلطته قيد التساؤل تسبب الموت أو هذا الموت الجزئي الذي نسميه بالشلل .

« وعليه ، فإذا كان تشابه الجسم السياسي والجسم الفيزيولوجي يقدّر بشيء ما ، فإنه يبدو لي أنه يُبرِّر نمو السلطة الحكومية وليس تناقصها »(في بحث «Administrative Nihilisme» ، المكتوب كرد على سبنسر ، والمنشور ثانية في مجلد Method and Resutls ـ لندن ـ ١٨٩٣) .

ليس علينا نحن ان نقرر ما اذا كان سبنسر او هكسلي هو الذي كان يفسّر بالشكل الأصح « الاتجاهات السياسية للجسم الفيزيولوجي » ! إن المهم هو أن الطريقة العضوانية في الرؤية ، المتبنّاة من كل الجهات ، ناضلت حصرياً من أجل تفسير وتبرير النمو اللا محدود للوظائف وجهاز الحكومة(١) .

إن دوركهايم أخيراً ، في عمل سيكوّن مدرسة(٢) ، يخلط بين الهيغلية والعضوانية ، ويؤكد بأن أبعاد ووظائف العضو الحكومي لا بدّ

---

(١) انظر ، من بين كثير من المؤلفين الآخرين ، ليلينفيلد
Die menschliche Gesellschaft als realer organismus.(Lilienfeld)
ميتو – ١٨٧٣ . المجتمع هو أعلى طبقة جسم حي . وا. شافل
Bau und Leben des sozialen Körpers : (Alb. Schäffle)
– ٤ مجلدات – طبعت من ١٨٧٥ الى ١٨٧٨ ، وفيها يتابع المؤلف بنشاط مقارنة الجسم الفيزيولوجي بالجسم الاجتماعي ، عضواً بعضو . الامر الذي لن يمنع من تجود نفس الفكرة على يد ورمز (Warms) : « العضوية والمجتمع »
(Organisme et société) – باريس–١٨٩٣ .و.ج. دو غرايف
« التحولية الاجتماعية . بحث في تقدم المجتمعات وتقهقرها » (G. de Graef) :
(Le tranformisme social. Essai sur le progrèe et le regrès des sociétes) – باريس – ١٨٩٣ :

«في تاريخ نمو المجتمعات البشرية ، تتحسن الاعضاء المنظّمة للقوة الجماعية تدريجياً، وتحدث بذلك تنسيقاً اكثر فاكثر قوة لكل الوكلاء الاجتماعيين . افلا يحدث الامر ذاته في السلسلة التسلسلية لكل الاجناس الحية ، اليس هذا مقياس تنظيمهم الذي يحدد لهم مكانهم في السلم الحيواني؟ إن درجة التنظيم، بالنسبة للمجتمعات، هي كذلك المقياس المشترك ، إنها متر التقدم . فليس هناك معيار آخر لقيمتهم المتتالية والنسبية في تاريخ الحضارات » . ويمكن أن نذكر ايضاً نوفيكو (Novicow):«الوعي والارادة الاجتماعيين»(Couscience et volonté sociales)
– باريس – ١٨٩٣ . ولقد لقيت الفكرة نجاحا كبيراً في الاوساط الاشتراكية حيث كان فندر فلد (Vandervelde) الداعي المتحمس لها . واخيراً فإن العرض الاحدث والافضل هو عرض البيولوجي اوسكار هرتويغ (Oskar Hertwig)
في كتابه : «Des Staat als Organismus» ١٩٢٢ .

(٢) « في تقسيم العمل الاجتماعي » – باريس – ١٨٩٣ .

ان تتعاظم مع نمو المجتمعات(١) ، وان قــوة السلطة تزداد حتماً بسبب قوة المشاعر المشتركة(٢). وفيما بعد سيذهب الى ما هو أبعد وسيدّعي بأن المشاعر الدينية نفسها ليست إلاّ مشاعر ذات انتماء للمجتمع ، وانها هواجس مبهمة يعيدها لنا كائن من درجة أعلى مــن درجتنا ؛ وسيؤكد اخيراً باننا لم نعبد مطلقاً ، تحت أسماء الآلهة ، او الله إلاّ المجتمع(٣) .

مزيد من الماء لطاحونة السلطة(*) :

لقد استعرضنا اربع مجموعات مــن النظريات واربعة تصــورات مجردة للسلطة .

اثنتان ، نظريتا السيادة ، تفسران وتبرران السلطة بحق تستمده من السيد ، الله أو الشعب ، ويمكن أن تمارسه بسبب شـرعيتها أو مصدر صحيح . واثنتان ، سميناهما بالنظريتين العضويتين ، تفسران

---

(١) « إن من المخالف لكل منهج ان ننظر للأبعاد الحالية للعضو الحكومي كواقع مرضي وعلة للإثارة ظروف عرضية . إن كل شيء يجبرنا على ان نرى فيها ظاهرة طبيعية مستمدة من بنية المجتمعات العليا نفسها ، لانها تتقدم بطريقة منتظمة ومستمرة بقدر ما تقترب المجتمعات من هذا النموذج » ، المخ ، ص: ٢٠١ – ٢٠٢ .

(٢) « في كل المرات التي نجد انفسنا فيها امام جهاز حكومي مزود بسلطة كبيرة ، يجب ان نبحث عن سبب ذلك ، ليس في الوضع الخاص للحكام، وإنما في طبيعة المجتمعات التي يحكمونها . يجب ملاحظة ما هي المعتقدات المشتركة ، والمشاعر المشتركة التي، بتجسّدها في شخص او في عائلة ، نقلت إليها مثل هذه القوة » ــ ص :٢١٣-٢١٤.

وكما في اطروحة دوركهايم ، المستلهمة في هذا الصدد من هيغل، ينطلق المجتمع من تضامن اخلاقي قوي جداً ليعود عبر عملية تمايز ، الى تضامن أكثر كمالاً ايضاً؛ وينجم عن ذلك أن السلطة ، بعد أن تكون قد أضعفت ، يجب في النهاية ان تتقوى.

(٣) انظر : « الاشكال الاولية للحياة الدينية » ــ الطبعة الثانية ــ باريس ــ ١٩٢٥ : « إن المؤمن لا ينخدع عندما يؤمن بوجود قوة معنوية يخضع لها ويستمد منها افضل ما فيه ؛ إن هذه القوة موجودة : إنها قوة المجتمع .. ان اللــه ليس إلاّ التعبير المجازي عن المجتمع » ــ ص : ٣٢٢ – ٣٢٣ .

(*) م. مزيد من الدعم .

وتبرران السلطة بوظيفتها أو غايتها المتمثلة بتأمين التماسك المادي والمعنوي للمجتمع .

إن السلطة ، في النظريتين الأولتين ، تبدو كمركز منظم وسط جمهور . وفي النظرية الثالثة كمقر للتبلور ، أو إذا فضلنا منطقة منارة ينتشر الضوء انطلاقاً منها . وفي النظرية الاخيرة كعضو في عضوية .

في الأولتين يفهم حق القيادة كحق مطلق،وفي الاخرتين تفهم الوظيفة كوظيفة متنامية .

ومهما كان تباين هذه النظريات ، فإننا لاتجد بينها مالايمكن ان يستمد منه ، أو مالم يستمد منه في أية لحظة ، تبرير لسيطرة مطلقة للسلطة .

ومع ذلك ، فإن النظريتين الأولتين تتضمنان ، لانهما تقومان على رؤية اسمية للمجتمع ، وعلى إعتراف بالفرد باعتباره الحقيقة الوحيدة ، شيئاً من النفور من امتصاص الانسان : إنهما تقران بفكرة الحقوق الذاتية . كما تتضمن النظرية الاولى أخيراً ، لأنها تتضمن قانوناً إلهياً ثابتاً ، حقاً موضوعياً يفرض احترامه نفسه بشكل إلزامي . أما في النظريات الأحدث ، فإنه لايمكن أن يكون هناك من حق موضوعي إلا اذا أعطيت من قبله .

ويبدو إذن أن النظريات تتدرج تاريخياً بحيث تكون اكثر فاكثر مواتاة للسلطة . ان التطور الخاص لكل نظرية هو ظاهرة محسوسة اكثر بكثير . إن النظريات يمكن أن تولد بقصد وضع عقبات للسلطة ، ومع ذلك فإنها تنتهي إلى خدمتها ، في حين ان العملية المعاكسة ، عملية نظرية ولدت مواتية للسطلة ثم أصبحت معادية لها ، لم تلاحظ في أي مكان .

كل شيء يجري إذن كما لو أن قوة جذب ، لا ادري ماهي ، تجعل نظماً فكرية معادية للسلطة تدور حولها .

إن في هذا احدى الخصائص التي تنجلى فيها السلطة . الم نتعرف حالياً في طبيعتها على هذا الشيء القـادر على القيـام بعمل فيـزيائي ومعنوي ؟ إطلاقاً .

لنترك إذاً النظم الكبـرى التي تمنعنا قط الأسـاسي ولننطلـق لاكتشاف السلطة .

ولنسع في البداية لمشاهدة ولادتها ، أو على الأقل لمفاجأتها في اقرب نقطة ممكنة من أصولها البعيدة .

الكتـــاب الثـــاني

اصـــول الســـلطة

الفصل الرابع

الأصول السحرية للسلطة

لكي نعرف طبيعة السلطة ، ينبغي أن نعلم أولاً كيف وُلِدَت ، وكيف كان مظهرها الاول ، وبأي الوسائل حصلت على الطاعة . إن هذا المسعى يقترح نفسه طبيعياً على العقل ، لا سيما العقل الحديث الذي شكّله أسلوب التفكير التطوري .

ولكن سرعان ما يبدو المشروع ، مليئاً بالصعوبات . إن المؤرخ لم يظهر إلاّ متأخراً في مجتمع متقدم بشكل واسع : فتيوسيديد (Thucydide) كان معاصراً لبركليس ، وتيت ــ ليف (Tite-Live) لأوغسطس . إن الثقة التي يستحقها حين معالجته لعصور قريبة من عصره ، والتي استعمل من أجلها وثائق عديدة ، ستتناقص بقدر ما يرجع الى أصول المدينة . إنه لم يستند حينذاك إلاّ الى اخبار شفهية ، مُشَوَّهة من جيل الى جيل ، وكان نفسه يلائم بينها وبين ذوق عصره . من هنا ظهرت الحكايات حول روميلوس (Romulus) حول تيزيه (Thésée) ، التي اعتبرت اكاذيب شعرية من قِبَل النقد العقلاني الصارم في القرن التاسع عشر ، على نقيض ذلك ، بُدىء يتفحصها كما تحتَ المجهر ، بحيث حُضِّرَت ، بمساعدة فقه اللغة (La philologie) تفسيرات بارعة ، هي غالباً خيالية ، وفي كل الأحوال غير مُحقّقة .

هل سنستشير عالم الآثار ؟ وأي عمل هو عمله ! لقد استخلص من أرض المدن المدفونة وأعاد الى الحياة حضارات منسية (١) . وعلى يده أُسكِنَت آلاف السنين ، التي لم يكن أجدادنا خلالها يتبيَّنون إلاّ الشخصيات التوراتية ، أُسكنت بملوك أقوياء ، وملِئَت فراغات الخارطة حول أرض فلسطين بامبراطوريات قوية .

لكن ماتقودنا الحفريات الى معرفته ، إنما هي التفتحات الاجتماعية المشابهة لتفتحنا ، والتي تعتبر ثماراً مثل ثمارنا لنمو ألفي (٢) . إن الألواح التي يكشف لنا تدريجياً عن معناها إنما هي مدوَّنات ومحفوظات الحكومات الراشدة (٣) .

وإذا بلغنا ، بعد اجتياز طبقات الانقاض التي تشهد على الغنى والقوة ، آثار حالة أكثر بدائية ، أو إذا حرثنا الارض الفقيرة بالماضي

---

(١) يعطي مارسيل بريون (M. Brion) فكرة عن هذا المشروع المتمثل بغزو الماضي البشري في مؤلفه : « بعث المدن الميتة » (La Résurrection des Villes mortes) مجلدان – باريس – ١٩٣٨ .

(٢) من المفهوم جيداً أنه ليس هناك حضارة واحدة تتمثل حالتها الأكثر تقدما ، وإنما أن مجتمعات مختلفة طوَّرت ، خلال التاريخ البشري ، حضارات توصلت كل منها لتفتح ما ، هو احيانا ادنى من تفتحنا ، واحيانا مساوٍ له أو اعلى من بعض النواحي . لقد أصبحت هذه الفكرة مشتركة الى حد كبير بحيث لا اعتقد بان من الواجب عليَّ أن أُلح عليها .

(٣) كتب ديكمانز (Dhkmans) في هذا الموضوع : « في اللحظة التي بدت لنا فيها في مصر أولى الجماعات الاجتماعية المؤكدة ، ولا سيما في التمثيلات المرسومة على الواح من النضائد ما قبل السلالية ، كنا على صلة بمدن مُنظمة ، مزودة باسوار ومحكومة من قبل هيئات من الحكّام ومتعاطية لتجارة بحرية مثمرة مع السواحل السورية . إن كل ما يسبق هذا العصر القريب من الفجر التاريخي يبقى مجهولاً من قِبَلنا : إن التطور الممتد لعدة آلاف من السنين من الأصول الاجتماعية الى مثل تلك المدن ، والى أولى الاتحادات واولى الممالك ، دُفِنَ في أعماق ما قبل التاريخ » (ديكمانز – « التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصر القديمة » (Histoire économique et sociale des l'ancienne Egypte) باريس – ١٩٢٢ – المجلد الاول – ص – ٥٣ .

في اوروبا ، من اجل أن نبحث فيها عن آثار بداياتنا الخاصة ، فإنمانجده لا يسمح بتخمينات إلا حول طريقة حياة البشر القليلي التقدم وليس على حكوماتهم .

ويبقى عالم السلالات : ملجأنا الأخير .

لقد اتصف المتحضرون ، في كل الأزمنة ، بفضولهم لمعرفة البرابرة ، وهيرودوتس وتابيت يشهدان على ذلك . ولكن إذا كانوا يحبون أن ندهشهم بالقصص الغريبة ، فإنهم لم يكونوا يتخيلون بأن من الممكن بذلك تسليط الضوء على أصولهم الخاصة . إن قصص السفر كانت بالنسبة لهم روايات فقط ، حيث كان من المباح اعلاء العجيب من خلال إدخال رجال بلا رؤوس وتخيلات أخرى .

ولعل الأب اليسوعي لافيتو (Lafitau) كان أول من ارتأى البحث في ممارسات البرابرة واعرافهم بمقارنة ملاحظاته عن الايروكيين (Les Iroquois) مع ما رواه المؤلفون اليونانيون عن أقدم العادات التي حفظتها الذاكرة لهم(١) .

إن الفكرة القائلة بأن المجتمعات البدائية تعرض لنا بطريقة ما شواهد متأخرة عن تطورنا الخاص لم تنتعش الا في وقت متأخر جداً . لقد كان الامر يحتاج أولاً لأن نتجرأ على النظر للأجسام الحية كأنسباء فيما بينها ، وللأجناس باعتبارها خارجة من جزع مشترك من خلال

---

(١) « اعترف بانه اعطاني المؤلفون القدماء انوارا من اجل دعم بعض التخمينات السعيدة التي تمس البرابرة ، فإن عادات البرابرة اعطتني انوارا من اجل ان افهم بسهولة اكثر ومن أجل تفسير عدة أشياء كانت لدى المؤلفين القدماء » .

لافيتو : « حياة وعادات البرابرة الامريكيين ، مقارنة بعادات الازمنة الاولى » — (La vie et les Mœurs des Sauvages américains, comparées aus Mœurs des premiers temps)

— امستردام — ١٧٤٢ — المجلد ١ — ص — ٣ .

تحول . وعندما أشاع كتاب داروين(١) هذا الراي ، طبقه البعض بجسارة على « الأجسام الاجتماعية » ، وبحثوا عن الجنوع المشترك للجنس البسيط **مجتمع بدائي**(٢) ـ الذي ستنمو انطلاقاً منه مختلف المجتمعات المتحضرة ، وارادوا أن يجدوا في مجتمعات متوحشة مختلفة مراحل مختلفة من نمو كان مشتركاً بين كل المجتمعات التاريخية .

في الاندفاعة الاولى للحماسة الداروينية لم يشك العض قط بترسيخ تطور العشيرة والى الديمقراطية البرلمانية بصلابة مثلما يثبت تطور من القرد الى الانسان الذي يرتدي البزة .

إن اكتشافات لويس هـ. مورغان (L. H. Morgan) (٣) وفرضياته جعلت إنجلز يأخذ الريشة ليعرض بخط واحد « **أصل الاسرة والملكية والدولة** » .

وكما يحصل في كل علم ، بعد الآفاق الرائعة التي شقتها الملاحظات الأولى ، عقد تعدد البحوث المنظر وشوشه . لقد تركت تجديدات البناء الجسورة والحاسمة لدور كهايم . ولم بعد يبدو مؤكداً أن هناك مجتمعاً

---

(١) في ١٨٥٩ .

(٢) لقد صاغ سبنسر فكرة المجتمع البدائي في العبارات التالية : « إن السبب الذي ساهم أكثر من غيره في تكبير أفكار الفيزيولوجيين ، إنما هو الاكتشاف الذي من خلاله تعلمنا ان أجساماً لا يبدو أن لديها ، في حالتها الراشدة ، من شيء مشترك ، كانت في المراحل الأولى من نموها ، متشابهة جداً ؛ وإذا كانت المجتمعات قد نمت ، وإذا كان الخضوع المتبادل الذي يربط أجزاءها ، وهو خضوع يفترض التعاون ويتم تدريجياً ، فإنه يجب القبول ، بالرغم من التباينات التي تنتهي بفصل البنيات النامية ، بأن هناك بنية بدائية تنبثق منها كل البنيات الاخرى » . « مبادىء علم الاجماع » (Principles of Sociology) المجلد ٣ ـ الفقرة ـ ٤٦٤ .

(٣) عرض مورغان نظامه في ١٨٧٧ في كتاب أحدث ضجة كبيرة : :
«Ancient Society or researches in the lives of human progress from savigery through borbarism to civilization».

بدائاً واحداً ، وإنما تم القبول بطواعية اكثر بأن المجموعات البشرية ، في بداياتها ، قدمت سمات مختلفة سمحت ، حسب الحالات ، بأشكال مختلفة من التطور أو أعاقت النمو . ولم نعد نجرؤ ، كما حدث قبل نصف قرن ، على البحث في استراليا عن نموذج لمجتمعنا الأقدم ، وعن تفسير لمشاعرنا الدينية(١) .

ومع ذلك فإن اندفاعة كبيرة جداً في التأملات والبحوث لم تحدث ممن دون أن تقدم كتلة ضخمة من المواد لنرَ ماذا يمكننا أن نغرف منها .

المفهوم التقليدي : السلطة السياسية تنحدر من السلطة الأبوية .

إن السلطة الأبوية هي الأولى التي عرفناها في حياتنا الانسانية. فكيف لا تكون أيضاً الأولى في حياة المجتمع ؟ منذ القدم وحتى منتصف القرن التاسع عشر ، رأى كل المفكرين في الأسرة المجتمع الأولي والخلية *الابتدائية في البناء الاجتماعي اللاحق ، كما رأوا في السلطة الأبوية الشكل* الأول للقيادة ، والركيزة لكل الأشكال الاخرى .

« إن الأسرة هي المجتمع الطبيعي » : هكذا يقول ارسطو الذي يستشهد بمؤلفين أقدم منه : « هناك ، يقول شاروندا س ، يأكل الكل نفس الخبز ، ويتدفأ الكل كما يقول ابيمنيدس الكريتي ، في نفس المنزل »(٢)

---

(١) كلما كان تقدم العلم الاختاذ الذي يُسمى الآن « بالانتروبولوجيا الاجتماعية »اكبر ، وكلما دُرست بانتباه أكثر المعطيات المجمعة على يد الباحثين ، كلما بدأ أكثر أن المجتمعات المسمّاة « بالبدائية » تقدم فيما بينها اختلافات أساسية بدلاً أن تكون متشابهة . إن فكرة تمايز تدريجي انطلاقاً من نموذج واحد يجب ، على ما يبدو ، التخلي منها بشكل كامل . إن الوقت مازال مبكراً جداً من اجل بسط الآفات الجديدة التي تعرض نفسها علينا من جراء هـذا الواقع .

(٢) ارسطو : « السياسة » ـ الكتاب الأول ـ الفصل الأول .

ويؤكد روسو(٢) ان مجتمع الأسرة هو الأقدم من بين كل المجتمعات، والمجتمع الطبيعي الوحيد . أمـــا بونالد فيقول : « إ المجتمع كان في البدء أسرة ثم دولة(٣) .

ول يكن هناك شك قط في ان تجمع الاسر يشكل المجتمع :

« إن التجمع الاول لعدة أسر بهدف تبادل الخدمات ، شكل القرية التي يمكن تسميتها مستعمرة طبيعية للأسرة ، لأن الافراد الذين يؤلفونها وضعوا ، مؤلفون آخرون كما عبر عن ذلك الخطيب نفسه » .

إنهم بالفعل « أبناء الأبناء »(١) . إن رئيساً طبيعياً يراس هـــذه المجموعة ، وهو ، كما يعرض أرسطو أيضاً ، « الأكبر سناً ، الذي يكون ملكاً من نوع ما » .

من هذه الاسرة الموسعة ، يمكن الانتقال إلى المجتمع السياسي ، من خلال طريقة التوليد نفسها ، ومع ملاحظة ان الأسر تتوالد كالأفراد، بحيث نصل إلى « أسرة أسر » يراسها طبيعياً نوع من « اب الاباء » . إنها لصورة التي يذكرها الأسقف فيلمر في كتابـــه « نظـــام الأبـــوة » (Patriarcha) (٢) . ألم يعلم التاريخ المقدس بأن أبناء يعقوب لم يتفرقوا

---

(٢) « العقد الاجتماعي » ـ الكتاب الثاني ـ الفصل الثاني .

(٣) افكار حول مواضيع مختلفة . ويكتب بونالد ايضاً : « إن كل اسرة مالكة تشـــكل لوحدها فقط مجتمعاً منزلياً مستقلاً بشكل طبيعي » . التشريع البدائي ـ الكتاب الثاني ـ الفصل التاسع .

(١) أرسطو ـ المرجع السابق ذكره .

(٢) « نظام الابوة ، أو الحقوق الطبيعية للملوك »
«Patriarcha, or the natural rights of Kings»
ـ لندن ـ ١٦٨٤ .

وشكلوا شعباً ؟ وبينما كانت الأسر تتكاثر لتصبح أمماً كان البطاركة(*) يتحولون إلى ملوك .

إن الصورة التي عرضها فيكو تمثل ، بالعكس ، رؤساء الأسر الابوية وهم يلتقون بعضهم بعضا على قدم المساواة من اجل ان يتحدوا إرادياً :

« في الحالة البطولية ، كان الآباء هم الملوك المطلقون لأسرهم . وقد شكّل هؤلاء الملوك المتساوون طبيعياً فيما بينهم المجالس الحاكمة ، ووجدوا انفسهم ، دون أن يعللوا كثيراً لأنفسهم ذلك وبنوع من الغريزة المحافظة ، يجمعون مصالحهم الخاصة ، ويربطونها بسكان القرية التي سمّوها وطناً » (١) .

وحسبما نتبنّى هذه الفرضية أو تلك ، نصل لاعتبار الحكومة الملكية ، أو الحكومة المجلسية ، « طبيعية » . إننا نعلم القوة التي هدم لوك بها البناء الهش لفيلمر (٢) . ومنذ ذلك الحين بدا مجلس آباء الأسرة ـ الأسرة المفهومة بالمعنى الأوسع ـ كأنه أول سلطة سياسية .

لقد قدّم المجتمع إذاً درجتين من السلطة لكل منهما طابع مختلف جداً . فمن جهة أولى يمارس رئيس الأسرة القيادة الأكثر قهراً على كل

(*) البطريرك هو عميد الأسرة .

(١) فيكو (Vico) : « العلم الجديد » ـ ترجمة بلجيوسو ـ باريس ـ ١٨٤٤ ـ ص : ٢١٢ .

(٢) « بحث متعلق ببعض المبادىء الزيفة »
(An essay Concerning certain false principles)
ـ وهو الاول من بحثين حول الحكم .

من هو ضمن المجموعة الأسرية (١) . ومن جهة أخرى ، يتخذ رؤساء الأسر مجتمعين قرارات جماعية ،ولا يرتبطون فيما بينهم إلاّ برضاهم ، ولا يخضعون إلاّ للارادة المعبَّر عنها بصفة مشتركة ، ويجعلون رعاياهم يَسهمون في التنفيذ الذي لا يبلغه أي قانون ، وأية سلطة غير سلطتهم .

لنوضح الآن مفهوم الأسرة الأبوية البطريركية بواسطة مثال يقدّمه علم السلالات الحديث . فلدى قبائل السامو Les somo بياتنغا(٢) نرى الأسرة الأبوية في صورتها الخالصة ونجد لديها بالفعل أُسَراً من أكثر من مائة فرد متجمعين في نفس المسكن حول أب مشترك . إن كل من يعيش في أحد الأكواخ الرباعية الشكل يخضع لسلطة رئيس الأسرة . إنه يوجّه العمل ويؤمّن وجود كل من يعيش تحت سقفه . وبتوسعِها ؛

---

(١) في عام ١٨٦١ عرض الحقوقي الانجليزي سامنر مين (Sumner Maine) أخيراً صورة حية للأسرة الأبوية التي كان يُنظر لها إجماعياً باعتبارها المجتمع الأولي . إن القانون الروماني لم يكن قد علّمَ لمين : ولهذا فعندما اطلق على قواعده الأكثر قدماً ، اثَر تناقضها مع الفقه الحديث عليه كما تؤثر الصدمة الفكرية ، وتمثلت له فجاة طريقة الحياة التي كانت هذه القواعد تفرضها . وعَرف منذ ذلك الحين ، كمؤرخ ، رعاة روما البدائية ، الملاّك الفيورين لمجموعة بشرية كانوا يفرضون القانون . لقد كان للأب على المنحدرين منه حق الحياة والموت ، وكان يعاقبهم على هواه ، ويدبر امرأة لابنه ، ويعطي إحدى بناته لاب آخر ليزوجها لاحد من أبنائه . ويستعيد ثانية ابنته التي اعطيت للزواج ، ويطرد زوجة ابنه ، وينفي من المجموعة العضو غير المطيع ، ويُدخل إليها من يحلو له بتبني ينتج نفس مفاعيل الولادة الشرعية . إن الاشياء والحيوانات والناس ، وكل ما يُكوّن المجموعة يعود له ، ويطيعه بنفس الدرجة . إنه يستطيع بيع ابنه كما يبيع رأساً من الماشية ؛ وليس هناك من حقوق ومن تسلسل إلا وادخِلت بواسطته ، وإن من المُباح له ان يُحِلّ محله كرئيس للمجموعة الاخير من عبيده .
(Sumner Maine, Ancient Jaw : its Connection with the early history of society and its relation to modern ideas).
لندن — ١٨٦١ .

(٢) عند منعطف مجرى نهر النيجر . وحسب ل. توكسيه (L. Tanxier) « أسود ياتنغا » (Le Noir du Yatenga) — باريس — ١٩١٧ .

تنقسم الأسرة الى مســـاكن متميزة حيث يُعتَرَف بالسلطة الموجّهـة لرئيس المسكن . إن العمل يجري من الآن فصاعداً من أجله ، ولكن مـع الاعتراف أيضاً بالسلطة **الدينية** لرئيس الأسرة . إن ذكـرى الأصـل المشترك يُحتفظ بهـا بقـوة بشـكل خاص لـدى السلمي ــ موسيس (Silmi-Mossis) في نفس المنطقة ، الذين يعدون خمسة آلاف وستمئة وسبعة وعشرين شخصاً ، ويتوزعون الى اثنتي عشرة أسرة كبيرة فقط . صحيح أنها تنقسم عملياً وتتفرع في أسرة صغيرة وفي مساكن ، لكن رئيس الأسرة الكبيرة هو الذي يمتلك كوخ الأجداد ، ويقدم التضحيات بالنيابة عن مجموع أتباعه : ويبقى له حق تزويج كل فتيات الأسرة ، وإن كان في الواقع يكتفي بالمصادقة على اقتراحات رؤساء الأسر الفرعية(١) .

لقد ساعدت هذه الملاحظات الملموسة في فهم ما يمكن أن تكون عليه **العشيرة** الرومانية بشكل كبير كما في فهم أن يكون لمجتمع مكوّن بهـذه الطريقة حكومة طبيعية مؤلفة من جمعية رؤساء العشائر الذين يتمتعون

(١) إن توقد الذكرى الاسروية ، كما لدى السلمي ــ موسيس ، تتفق تماما مع تقـدم سيرورة التفكك الجسدي ؛ فالمسكن لديهم كان يضم بالفعل احد عشر أو اثني عشر شخصاً فقط بالمتوسط .

فلدى الموسيس ، الذين هم الشعب المسيطر في المنطقة ، أحصيت ، على سبيل المثال في مقاطعة كوسوكا ، لدى ٣٤٥٦ شخصاً ، ٢٤ أسرة مقسمة الى ٢٢٨ مسكناً في كل منها نحو ١٥ شخصا .

إن رئيس الأسرة لا يحتفظ تحت سلطته الكلية إلاّ بمسـكنه الخاص ، لكنـه يمارس بوصفه رئيس اسرة الصلاحيات الدينية ، والصلاحيات القضائية ، ولـه يعود أمر تزويج فتيات الأسرة . وعندما يموت يخلفه شقيقه الاكبر ثم الشقيق الاكبر التالي لهذا الاخير ، وهكذا الى أن تستنفد السلسلة ، وحينذاك تعود الخلافة للابن البكر للاخ البكر . إننا نفهم جيداً هذا الاسلوب في الخلافة الذي ينزع لان يبقي على راس الأسرة ذاك الذي تتلاقى فيه اكثر من غيره . إن رئيس المسكن يُقال له زاكازوبا. وأعضاء المسكن يدينون له خلال جزء من السنة . بأحسن أيامهم ، يومين من كـل ثلاثة ايام ، وهو يغذيهم خلال الجزء الاكبر من السنة ، سبعة من اثني عشر شهراً . ويوجد هناك حقول أُسرية ، وحقول صغيرة خاصة . أنظر لويس توكسيه : (Louis Tauxier) المرجع السابق ذكره .

بهيبة دينية ، ويساعدهم في ذلك بدون شك رؤساء الأسر الفرعية الأكثر أهميـة !

العصر الإيروكي(*) : رفض نظام الأبوة :

إن هذا المفهوم التقليدي للمجتمع البدائي القائم على نظام الأبوة ، أطيح به بقسوة ، حوالي سنوات ١٨٦٠ ، وتقريباً في نفس الوقت مـع الهزة الداروينية .

هـذا ما سندعوه هنـا « العصر الايروكي » ,(L'ère iroquoise) لأن الاندفاعة انطلقت من الاكتشاف الذي توصل إليه عـالم سـلالات أمريكي شاب عاش عـدة سنوات لدى الايروكيين . فقـد لاحظ أولاً ـ ما كان لافيتو قد أشار إليه ـ إن الوراثة لديهم امومية وليست أبوية، ومن جهة اخرى أن تسميات القرابة لا تتطابق مع تسمياتنا ، وان اسم « الأب » ينطبق أيضاً على العم ، واسم « الأم » أيضاً على العمة . وبعد ان رأى فيها مجرد خصوصيات ، تساءل العالم ، الذي وجد ثانية هذه الظواهر لدى امم اخرى في أمريكا الشمالية ، عمّا إذا لم يكن امام آثار تكوين أسري .. مغاير كلياً للتكوين الأبوي .

وفي الوقت الـذي شرع فيـه ، بدعم من مؤسسـة سميثونيان والحكومة الاتحاديـة ، باجراء تحقيق حول التسميات الأسريـة في كل المجتمعات المتناثرة على سطح الكرة الأرضية ، نشر أسـتاذ من بـال مؤلّفاً مفاجئـاً ، يقوم على النصوص القديمـة اليونانيـة والنُصُب البدائيـة(١) .

(*) م عصر قبائل الايروكوازي .

(١) باشوفن (Bachofen :
(Das Mutterecht : eine untersuchung über die Gynoikohratie der alten welt nach ihrer religiosen und rechtlichen Natur.
شتوتجارت ـ ١٨٦١ .

لقد قدم له مقطع لهيرودوتس نقطة انطلاقه :

« لدى الليسيين (Lyciens) يوجد قانون فريد : إنهم يأخذون اسم امهم وليس اسم أبيهم . وإذا سألنا أحدهم لأي أسرة ينتمي ، سيدل على سلالة أمه وأجداد أمه ؛ وإذا تزوجت امرأة حرة من عبد ، يعتبر اطفالهم من ذووي الدم النبيل ، وولكن ، بالعكس ، إذا اتخذ مواطن حتى ولو كان من أبرز المراتب ، خليلة أو أجنبية ، فإن الأطفال يحرمون من القاب الشرف » .

لقد جمع باشوفن بصبر لا ينفد كمية من المؤشرات المشابهة عن شعوب أخرى من العصور القديمة ، بحيث يمثل الممارسات الليسينية لا كاستثناء ، وإنما كأثر لعرف عام . لقد كان النسب في الماضي أمومي(١).

لقد برزت فكرة اسبقية النسب الأمومي على النسب الابوي من كل الجهات(٢) . إن ملاحظات متعددة ستظهرها كفكرة سارية المفعول في العديد من المجتمعات ، وليس ، من جهة أخرى ، أن الأبناء تعود ملكيتهم

---

(١) لاكتشافه في حماسيته ترك الأستاذ البالي نفسه ينقاد ، لحد الزعم بان السلطة كانت تعود الى الام الكبرى نظيرة البطريرك . إن أول ثورة كبرى في تاريخ البشرية كانت تتمثل في قلب نظام الامومة . إن ذكرى هـذا الانقـلاب حُفِظت في اسطورة ـ بلليرفون (Bellérophon) ، قاتلة الخمير وقاهرة الامازونيات . إن العالم العلمي لـم يحتفظ بهـذه الفرضية بالرغـم مـن إطرائهـا للخيـال . أنظـر أيضـاً : بريفـو (Briffault) في كتابه « الامهات » (The Mothers) ـ ثلاثة مجلدات ـ لندن ـ ١٩٢٧ .

(١) من الجدير بالملاحظة ان الاب لافيتو (Lafitau) لاحظ ، منذ عام ١٧٢٤ ، لدى الايروكيين ظاهرة النسب الامومي ، واشار الى أن المرأة ، كانت تجد نفسها من جراء ذلك مركزاً للأسرة وللأمة. لقد تحقق من التقارب مع ما نقله هيرودوتس عن الليسين. لقد مضى نحو قرن ونصف على هذه الملاحظات الحصيفة من دون أن تجنى منها أي فائدة . « في النساء ، يقول لافيتو ، تكمن بدقة الامة ، ونبالـة الدم ، وشـجرة النسب ، وترتيب الأجيال وحفظ الأسر . وفيهن تكمـن كـل السلطة الحقيقية ؛ والبلاد والحقول وكل المحصول تعود ملكيتها لهن . إنهـن روح المجالس ، وحكـام السلام والحرب ؛ إنهـن يحفظن المال في الخزينة العامة ؛ وإليهـن يُعطى العبيد ، ←

للمرأة ، وإنما لأولئك الذين يتصرفون بالمرأة أي لأبيها وبخاصة لإخوتها ، بحيث يكون من الأفضل الحديث عن وراثة خاليّة .

وفي نفس تسمية الأب والأم المعطاة لطبقة كاملة من الأشخاص ، نجد الدليل على وجود زواج المجموعات : فعمي (أو أي فرد آخر) هو أيضاً بي ، لأن أمي ، في وقت آخر ، كانت زوجة له بمقدار ما هي لأبي ، ولأنها كانت الزوجة لسلسلة كاملة من الإخوة (أو لسلسلة كاملة من الرجال) . كذلك فإن خالتي هي أيضاً أمي لأنها كانت تكوّن معها سلسلة من النساء اللاتي لديهن علاقة مع نفس المجموعة من الرجال . وبالفعل فإن ظاهرة زواج المجموعة هذه لوحظت لدى بعض الشعوب[1] .

← وهن اللاتي يعملن الزواج ، والأبناء هم من أملاكهن ، وفي دمهن يتاسس نظام الوراثة . إن الرجال بالعكس هم معزولون تماماً ومحدودون بانفسهم : إن أبناءهم غرباء عنهم ؛ ومعهم يهلك كل شيء : إن امراة واحدة فقط تنهض بالكوخ . ولكن إن لم يكن هناك إلاّ رجال في هذا الكوخ ، مهما كان عددهم ، ومهما كان عدد أبنائهم ، فإن أسرتهم تنطفيء ؛ ومهما اختير ، بالشرف ، من من رؤساء من بينهم ، فإنهم لا يعملون من أجل انفسهم ، ويبدو أنهم لم يكونوا إلاّ من اجل تمثيل ومن أجل مساعدة النساء ...

« ... يجب أن نعرف أن الزواج يتم بطريقة لا يخرج بموجبها الزوج والزوجة قط من أسرهم ومن أكواخهم من أجل أن يقيموا كوخاً مستقلاً . إن كل واحد يبقى في كوخه، والأبناء الذين يولدون من هذا الزواج تعود ملكيتهم للنساء اللاتي أنجبنهم، ويحسبون من كوخ ومن أسرة الأم وليس قط من أسرة الزوج . إن أموال الزوج ليست قط لكوخ الزوجة الذي يعتبر هو نفسه غريباً عنه ؛ وفي كوخ الزوجة تعتبر البنات الوريثات بشكل افضل من الذكور ، لانه ليس لهؤلاء فيه إلاّ وسيلة البقاء .

هكذا تم التحقق مما قاله نيقولا دو داماس حول الإرث (لدى الليسيين) وما قاله هيرودوتس حول النبالة : فلأن الأبناء كانوا يخضعون لأمهاتهم . كانوا مُهمّين بقدر ما كانت أمهاتهم مُهمّات .. إن النساء لم يمارسن السلطة السياسية لكنهن ينقلنها ... »

المرجع السابق ـ المجلد الأول ـ ص : ٦٦ وما يليها .

(١) ولا سيه الأورابونا في استراليا الوسطى . انظر سبنسر رجيلن
(The Northern Tribes of Central fustralia) : (Gillen)
لندن ـ ١٩٠٤ ـ ص : ٧٢ ـ ٧٤ .

على هذه القاعدة المزدوجة سترتفع ، فور نشر التحقيق الكبير لمورغان(١) ، بناءات جديدة ، طموحة وجسورة ، لماضي المجتمع البشري(٢) .

وستثير هذه البناءات ، بعد تشييدها وقلبها ، واستبدالها بأخرى ، بحوثاً نجم عنها أمر مؤكد هو ان الأسرة الأبوية لم تعرف في العديد من المجتمعات ، وبالتالي لا يمكن اعتبارها العنصر المكوّن لكل المجتمعات ، كما لا يمكن إذاً اعتبار السلطة الأبوية نقطة انطلاق لكل حكومة..

فالطريق إذن مفتوح امام مفهوم جديد حول أصول السلطة .

العصر الاسترالي : السلطة السحرية :

كان ماك لينان (Mc Lennan) أول من لاحظ ، منذ ١٨٧٠ ، بأن بعض المجموعات البدائية تعبد نباتاً ما أو حيواناً ما : هو طوطمهم (totem) . على هذه الملاحظة التي أكدتها ملاحظة حياة المتوحشين في استراليا ، الذين كانوا اكثر « بدائية » من كل الذين عرفوا حتى ذلك الحين ، قامت نظرية جديدة .

لقد قامت هذه النظرية على مفهوم العقلية البدائية . فاذا كان فيكو يخص الأباء ، وإذا كان روسو قد تصور جمعية تعقد عمداً ، وبعد الموازنة

---

(١) انظر :
(Systems of Consanguinity and Affinity of the Human Family, Vol. XVII des Smithsonian Contributions to Knowledge - Washington - 1871.

(٢) جيرو - تولون
(Les Origines de la Fmille. :(Giraud-Teulon)
Questions sur les antécidents des soviétés patriarcales)
- جنيف - ١٨٧٤ - وكذلك لويس هـ . مورغان :
نيويورك - ١٨٧٧ . (Ancient Society) .

قد استطاع ان يتخيل « الأباء » وهم يضعون مص الحيم المشتركة بين مزايا الحرية ومخاطر الانعزال ، عقداً اجتماعياً ، فذلك لان عصرها كان يجهل بعمق طبيعة الانسان البدائي .

إن الزمن لم يعد زمن عالِم السلالات المتيقظ ، والفارس المرَيَّش والفيلسوف العاري الذي افتتن به القرن الثامن عشر . لقد تعرض جسده لآلام وفرّها التنظيم الاجتماعي ، واضطربت روحه برعب قد لا تكون أسوأ أحلامنا المزعجة إلاّ ذكرى ضعيفة بالنسبة له .

لقد ردّ القطيع البشري على كل المخاطر وكل المخاوف بطريقة الحيوانات، فتقارب من بعضه بعضاً، وتجمّع واحسّ بحرارته الخاصة. وفي كتلته ، وجد مبدأ القوة والثقة الفرديتين .

وبدل أن ينتمي الانسان بحرية الى المجموعة لم يكن إذاً يوجد إلاّ في المجموعة ومن خلالها من هنا يأتي ان النفي كان اسوأ العقوبات ، لأنه يعني إلقاءه بدون إخوة ، ولا دفاع ، تحت رحمة الرجال والحيوانات .

لكن هذه المجموعة ، التي تعيش وجوداً جماعياً بشكل وثيق ، لا تبقى إلاّ من خلال يقظة متواصلة ضد كل ما يهددها في الطبيعة . إن الموت والمرض والحادث تأتي كشواهد على خبث يحيط بهم . فالمتوحش لا يرى من صدفة في أي شيء . إن كل شر ينجم عن نية في الإضرار : واصغر حادث مزعج ليس إلاّ تحذيراً من قِبَل هذه النية التي ستنشر قريباً كل قوتها . لهذا يجب الإسراع لتحييدها بطقوس قادرة على ذلك.

فليس هناك من شيء عرضي ، لا الامتداد غير العادي للشتاء الذي يستنفد مؤونة المجموعة ، ولا الجفاف المحرق الذي يقضي على الماشية والانسان ، ولا المجاعات ، ولا الأوبئة ولا حتى الطفل الذي يكسر ساقه . إن كل مصيبة إذاً يمكن إتقاؤها بسلوك واحتفالات مناسبة .

ولكن من ذا الذي يعرف ما يجب فعله ، غير المسنّين ؟ ومن بين المسنّين ، أولئك بشكل خاص الذين سيحكمون . لأنهم هم الذين سيعلّمون طريقة التلاؤم مع القوى اللامرئية .

النظرية الفرازرية : ملك التضحيات :

بالاستناد الى بعض الوقائع ، دُفِعت بعيداً جداً فكرة الحكومة المتَشفّعة . لقد اعترفت المجموعة بملك ، عند اللزوم أُجبر على القيام بهذه المهمة(١) رجل ، قادر على قيادة ، ليس البشر ، وإنما القوى اللامرئية وعلى جعلها مؤاتية . ستقوم وظيفته على نزع سلاح النوايا الشريرة ، وعند الحاجة في شدّها إليه وحده والتضحية بنفسه . ورعاية القوى الإنباتية . إن اغنية قديمة جداً في جزيرة الفصح تعزو للفضيلة الملكية نمو وتكاثر البطاطا والخِنْشار والكَرْكَنْد وهكذا دواليك . وفي حين أن الصيد في أعالي البحار يعتبر في الشتاء من المحرّمات الشديدة ، يجب أن تُجلب أولى سمكات التون عندما

---

(١) يذكر فرازر (Frazer) هذه الشهادة لملك ايتاتان (بنيجيريا الجنوبية) :

« إن كل الضيعة اجبرتني علي ان اصير رئيساً أعلى . لقد علقوا برقبتي حرزنا الكبير (قرنا الجاموس) . إن من التقاليد القديمة هنا الا يغادر الرئيس الاعلى مطلقاً سوره .

إني الرجل الاكبر سناً في القرية ، وإنهم يحتفلون بي هنا من أجل أن أسهر على التمائم واقيم طقوس الولادة واحتفالات أخرى من نفس النوع . وبفضل الانجاز اليقظ لهذه الاحتفالات أُدبّر الصيد للصياد ، وأجعل محصول نبات الإنيام يزدهر ، وأُومّن السمك للصياد ، وأجعل المطر يهطل . إنهم يجلبون لي اللحم قونبات الإنيام والسمك الخ . ولكي أجعل السماء تمطر أشرب الماء وأجعله يتدفق وأصلي لآلهتنا الكبرى . وإذا ما خرجت من هذا السور ، ساقع ميتاً لدى عودتي للكوخ »

فرازر : « الاصول السحرية للملكية »
(Les origines magiques de la Royanté)

ـ الترجمة الفرنسية ـ ص : ١٢٧ .

يستأنف الصيد الى الملك . وفقط بعد ان يأكلها يكون بامكان الشعب أن يتغذّى منها بدون خطر(١) .

إن عادة بواكير الغلال المنتشرة جداً هي ربما تذكار للريبة القديمة إزاء الغذاء الذي لم يُجرَّب بعد . إن الملك يكرر حركة ذاك الذي يقوم بالمجازفة ويقول لاتباعه : « يمكنكم أن تأكلوا » .

ويراه ايضاً ، في بعض الأماكن ، يزيل بكارة العذارى . وقد حُفظت ذكرى هذا الأمر في ما سمّاه التاريخ الذي يميل للتسلسل بحق السيد. إن من المؤكد ان نزع البكارة كان يُعتبر عملاً خطيراً ، وأنه لم يكن مطلقاً، في أستراليا على سبيل المثال ، امراً يقوم به الزوج ، وإنما كان مناسبة لاحتفال يجعل فيه رجال آخرون « المرأة غير هجومية » قبل ان تنتقل للزوج . إنه مبدأ التدخل الملكي .

إن الملك الذي عليه ان يسيطر باستمرار على القوى الشريرة ، وان يُسبب تكرار الأمور الحسنة ، وان يرعى ايضاً قوة القبيلة ، يمكن تصور إمكان موته بسبب عدم فعاليته ، أو أيضاً أن تُعتبر قوته الهابطة غير مؤاتية للقبيلة . حينذاك يجب على نساء الملك ، لدى قبائل الشيلوكز في السودان ، حين تضعف رجولته ، أن يكشفوا ذلك ، وعندها ينام الملك غير المفيد ورأسه على ركبتي عذراء ، ويُدفن معها ويموت خنقاً(٢).

(١) انظر : ميترو (Alf. Métraux) : « جزيرة الفصح » (L'Ide de Pâques) ـ باريس ـ ١٩٤١ .

(٢) ج . ج . فرازر «Totemita» ـ لندن ـ ١٩٣٧ .

انظر ايضاً : العرض التركيبي لـ : أ. م. هوكار (A.M. Hotart) : ولا سيما «Kingship, Orford - 1927»

الفصل الجدير بالاحالة بعنوان : «The divine King» في كتاب س. ك. ميك (C.K. Meek) (A. Sudanese Kingdom) ـ لندن ـ ١٩٣١ .

إن كل هذه الوقائع تشهد بما فيــه الكفاية على ان هناك ملكيات سحرية . إلاّ انها لا تثبت بشكل كان ما أعتقد فرازر انّ بامكانه ان يقترحه . وهو أن الملكية تقوم بالضرورة على السلطة السحرية .

الحكومة اللاامرئية :

إن ما يبدو مؤكداً اكثر فاكثر ، بمقــدار ما نتقدم في الدراسات السلالية ، إنما هو أن المجتمعات المتوحشة لا تدخل في تصنيفنا الثلاثي: الملكية ، والارستقراطية والديمقراطية . إن السلوكات الفردية والعمل الجماعي لا تصدر قط عن إرادة فرد او عدة افراد او الكل ، وإنما هي توجبها قوى تسيطر على المجتمع ، وان بعضهم مؤهل لتفسيرها .

لقد وُضعت لنا الشعوب البدائية في عقدها لاجتماعاتها . وهنا تأجج الخيال وتصور ديمقراطيات وحشية .

إننا نرتكب خطأً جسيماً إذا اعتقدنا بأن هذه الاجتماعات مخصصة لعرض حجج مؤيدة أو معارضة لقرار ما ، بحيث تصطف القبيلة بعد ذلك مع الأكثر . إن هذه الجمعيات لم تكن قط جمعيات مداولــة : بل ينبغي ان نرى فيها بالأحرى طرقاً لصلوات سوداء يكمن موضوعها في استدراج الإله للإفصاح عن إرادته .

وحتى في تاريخ الشعب الاقل تديناً من كل الشعوب ، وهو شعب روما ، نقرأ بانه ، قبل افتتاح المناقشة ، كان يقوم بالتضحية ويستشير الفال . إن روحنا الحديثة لا ترى فى ذلك إلاّ مقدمة احتفالية للجلسة . لكن من المؤكد ان الذبيحة ، وفحص الاحشاء وتفسيرها كانت، في الأصل، تشكل الجلسة نفسها . وبسبب طابعها الديني ، لم يكن بإمكان المجلس ان ينعقد إلاّ بتواريخ محددة وفي اماكن معينة . لقد جدّ الانجليزي

جـ. ل. غوم في العثور على هذه الأمكنة(١) ؟ إن هذه المؤتمرات البدائيه كانت تعقد دائماً في الهواء الطلق ، وكان حجر الذبيحة يمثل المركز الذي كان القدماء يتجمعون حوله . إن هؤلاء هم الذين كانوا يشاركون في العدد الأكبر من التعويذات ، وهم الذين كانوا يجدون أنفسهم أفضل من يفهم الحكم الغامض للإله . إن من الواجب أن نتمثل حجر الذبيحة ودائرة القدماء باعتبارها تشكل مجتمعة مقراً روحياً منه ينبثق القرار السياسي مكتسباً شكل ، ومستعيراً سلطة ، وسيط الوحي الديني.

إن الشيوخ ، المفسرين الطبيعيين للإله ، ينسبون إليه تعلقهم الخاص بالعادات القديمة . إن أجدادنا القدماء كانوا يشعرون كم كان يمثله الاستمرار في الحياة من معجزة في التوازن . لقد كان هذا الأمر يحتاج لأسرار تتناقل بشفقة . اي كنز يجب ان تمثله معرفة خبير المعادن الذي يؤمن للقبيلة أسلحة فعالة ! وكم هي ثمينة الطقوس التي كانت تنظم إنتاج المعدن ! وكم هو خطير الانتقاص من التعاقب الضروري للحركات !

لقد سارت البشرية حينذاك عبر أرض مجهولة ، مزروعة بالفخاخ ، ولم تعرف الأمن إلا في ممر ضيق دلها عليه الشيوخ ، وعليها أن تسير فيه في إثرهم ، وأن تضع خطواتها في خطواتهم . إن الألوهية والعرف غير قابلين للتمييز .

إن سمنرمين يذكر مثالا يجعلنا نحس كم كانت الشعوب غير المتحضرة تنفر من الحكومة بقرارات واعية . لقد رأى ، وهو الموظف في الهند ، الإدارة تحدث أقنية للري وتضع الماء تحت تصرف سكان القرى الذين كان عليهم فيما بعد أن يقسموه فيما بينهم . إلا أنه فور الانتهاء من عمل التقسيم الحساس ودخول النظام بالكاد حيز التطبيق نسي القرويون بطواعية أن التوزيع انبثق عن سلطة بشرية ! وهكذا تظاهروا بالاعتقاد ،

(١) غوم (G. L. Gomme) = (Primitive Folk Moots)
– لندن – ١٨٨٠ .

واقنعوا انفسهم بأن حصص هذا الماء الجديد كانت قد خُصصت بمقتضى عرف قديم جداً ، كان يوجد وراءه أمر بدائي مفروض(١) .

ذاك كان مزاج المجتمعات البدائية ، التي كان الشيوخ يحتلون فيها المكان الاول . لقد رآهم ريفرز(٢) اقوياء جداً في ميلانيزيا حيث كانوا يحتكرون النساء ، بحيث ان الزواج الاكثر شيوعاً كان زواج الحفيد بالمراة المستعملة التي تركها له جده ، كما أشار ايضاً الى أن الأخ التالي في العمر كان يتزوج حفيدة اخيه البكر باعتبارها إحدى النساء التي لم يكن بامكان البكر أن يستعملها .

إن الشيوخ هم المحافظون على الطقوس ، وهم الذين يتدخلون في كل اعمال الحياة . إن الفلاحة والطرق الزراعية ليست هي التي تضمن المحصول الجيد ، وانما الطقوس . إن العمل الجنسي ليس هو الذي يلقح المراة ، وإنما روح الميت الذي يدخل فيها ويظهر ثانية في شكل طفولي .

كيف يمكن لشاب أن يضع موضع التساؤل سلطة الشيوخ ، في حين انه ، بدون تدخلهم ، سيبقى دائماً طفلا ؟ ولكي يحسب في عداد المحاربين ، يجب بالفعل أن يتلقى تدريباً على أيدي الشيوخ(٣) . وحين يبلغ المراهقون سن الشباب يعزلون ويحبسون ويجوعون ويضربون واذا تحملوا هذه التجربة ، تلقوا لقب رجل . إن المراهق يعلم إنه في حالة رفض الشيوخ تسميته رجلا ، سيبقى للأبد في عداد الاطفال . إنه ،

---

(١) سمنر مين : (Village Communities) ـ لندن ـ ١٨٧١ .

(٢) ريفرز (Rivers) : (The History of Melanesian Society) كامبريدج ـ مجلدان ـ ١٩١٤ .

(٣) هيتون ويبستر (H. Webster) = (Primitive Secret Souieties) ـ نيويورك ـ ١٩٠٨ .

بالفعل وبفضل الاسم ، « سيتلقى الحصة التي تعود له من القوى المتفشية في المجموعة المعتبرة ككائن واحد »(١) .

حكم الشيوخ السحري

إن معرفة إرادة القوى الخفية ، ومتى وبأي الشروط ستكون مواتية هي الوسيلة الحقيقية لضمان القيادة السياسية لدى البدائيين .

إن هذا العلم يعود طبيعياً للشيوخ . ومع ذلك فان بعضهم أقرب أيضاً من الآلهة ، الى حد كبير يستطيعون معه أن يجعلوها تعمل . إن الامر لا يتعلق هنا بثني الإرادة الإلهية بواسطة الصلاة ، وإنما بشكل ما ، إجبارها من خلال بعض انواع السحر أو بعض الطقوس التي تكره الإله .

إن كل البدائيين يؤمنون بهذه القوة السحرية . فكاتبو الالواح الاثنى عشر ، لدى الرومانيين ، كانوا سجلون عليها أيضاً منح الحب المبذور في حقل الغير ، بواسطة السحر ، من أن ينبت في حقولهم ! اما السلتيون فكانوا يؤمنون بأن الكهنة قادرون على أن يبنوا حول جيش ما جداراً من الهواء لا يمكن اجتيازه تحت طائلة الموت الفوري . لقد جمع فرازر الشهادات المبرهنة على وجود اعتقاده في اجزاء مختلفة من الكرة الارضيه ، بأن بعض الرجال قادرون على التعجيل بهطول المطر او بإيقافه(٢) .

---

(١) ف . لاروك (V. Larok) : « بحث حول القيمة المقدسة والقيمة الاجتماعية لاسماء الاشخاص في المجتمعات الدنيا » ـ باريس ـ ١٩٣٢ .

(٢) انظر : (The Golden Bough) ـ الجزء الاول
The Magic Art and the Evolution of Kings
ـ المجلد الاول .

فكيف لا يَخشى ولا يؤمّلُ كل شيء من أولئك الذين يديرون مثل تلك السلطات ؟ وإذا كانت هذه السلطات قابلة للانتقال فكيف لا يَرغَبُ فوق كل شيء باكتسابها ؟

من هنـا كان الازدهار غـير العادي للمجتمعات السـرية لـدى المتوحشين .

إن الشيوخ الاكثر تضلعاً في العلـوم الخفيـة يشكلون الدائرة الداخلية لهذه المجتمعات . إن كل القبيلة كانت تخضع لهم(١)

وفي ارخبيل بيسمارك ، كان الرعب المقدس الذى يضمن الانضباط الاجتماعي يُوقَظُ دورياً مـن خـلال ظهور الوحشـ الإلهي المُسَمّى بالدوكدوك (Dukduk) . فقبل ان يشع الهلال الاول للقمر الجديـد ، كانت النساء يتخفين لِعلمهن انّهنَ سيَمُتنَ إذا أبصَرْن الإله . وكان رجال القبيلة يجتمعون على الشاطىء ، يغنون ويقرعون الطبل من أجل إخفاء رعبهم **بقدر ما هو من أجل تمجيد الدوكدوك** وعنـد الفجر كانت خمسة أو ستة زوارق مربوطة ببعضها البعض تشاهَد وهي تحمل منصة **عليها يتحرك** شخصان بعلو عشرة اقدام . وعندما تلامس الآلة الارض ويقفز الدوكدوكان على الشاطىء يبتعد الحضور بخوف : والجريء الذي قـد يلامس الوحشـان سيصاب بضربـة توماهـواك (tomahawk) إن الدكدوكين يرقصان الواحد حول الآخر ، وهما يطلقان صرخات حادة . ثم يختفيان في الأدغال حيث أعِدَّ لهما فيها منزل ممتلىء بالحضور . وفي المساء يظهران ثانية . مسلَّحَيْن الاول بقضبان والآخر بهراوة ، ويترك الرجال المصطفون انفسهم يَضربون من قبلهما حتى يسيل منهم الدم او حتى الإغماء واحياناً حتى الموت .

---

(١) انظر ـ حول المجتمعات السرية في إفريقيا ـ الوجـز الجيـد لـ : ن. و. توماس (N.W. Thomas) في : (L'Encyclopedia of Religion and Ethics)
ـ مقالـه : «Secret Societies» .

هل كان القدامى المتخفين في زي الدوكدوك يعون انهم يقومون بخدعة ؟ هل كانوا يفعلون ذلك من أجل المزايا العينية التي يجنونها منها ؟ ام من أجل ترسيخ قيادتهم الاجتماعية ؟أم انهم كانوا يؤمنون حقيقة بالقوى الخفية التي يجعلونها ملموسة بتصنعاتهم ؟ كيف نعلم ذلك ؟ ويعلمونه ؟

إن المخادعين . مهما كان الأمر ، يكوّنون سلطة دينية واجتماعية وسياسية ، هي الوحيدة التي تعرفها هذه القبائل .

إن حائزي هذه السلطة يختارون بانتقاء دقيق ، حيث يتم ببطء اجتياز مختلف درجات التدرّب على مهمة الدوكدوك . ولقد عثر في إفريقيا الغربية على مجتمع سحري من نفس النوع ، هو مجتمع **الايغبو (L'Egbo)** . وقال عنه المؤلفون أنه منمط لأن الدخول إليه والتقدم فيه يتم لقاء المال . فمن اجل التقدم بدرجات للوصول الى الدائرة الداخلية للمتدربين ، على الفرد من ابناء المجتمع الأصليين ان يدفع مبلغاً إجمالياً يصل تدريجياً لثلاثة آلاف جنيه استرليني . هكذا يشترك « حكم الشيوخ » السحري في سلطته القوى الاجتماعية . إنه يتوطد أولاً بمساهتهم ثم بدعمهم واخيراً بحرمانه المعارضة المحتملة من الوسائل التي قد تستطيع ان تتشكل حولها .

إن السلطة السحرية تمارس قيادة سياسية ، هي الوحيدة التي عرفتها هذه الشعوب البدائية(١) .

---

(١) في مؤلفه : «Melanesians and Polynesians» الصادر في لندن عام ١٩١٠، يكتب ج . براون (ص ٢٧٠) عن جزر ساموا وأرخبيل بسمارك : « ليس هناك أي حكم خارج إطار المجتمعات السرية ، إن الدخل الوحيد المجمّع ينتج عن الضرائب التي توجبها والغرامات التي توقعها . إن أنظمتها هي القوانين الوحيدة الموجودة ».
ـ انظر ايضا : هيتون وبستر.
«Primitive Secret Societies» : (H. Webster)
ـ نيويورك ـ ١٩٠٨ .

إنهـا تؤمّن ، بواسطة التخويف ، الخضـوع الدقيق للنسـاء والأطفال ، وبواسطة الابتزاز ، تجمع الموارد الجماعية الوحيدة لهـذه المجتمعات . إن الانضباط الاجتماعي واحترام القوانين الشفهيـة التي تمليها ، والأحكام التي تعلنها ؛ إن كل ذلك يعود للرعب الخرافي . بحيث كان بامكان فرازر أن يمدح الخرافة باعتبارها مرضعة الدولة(١) .

الطابع المحافظ للسلطة السحرية :

إن مبدأ السلطة السحرية هو الخوف . ودورها الاجتماعي هو تثبيت العـادات . إن المتوحش الذي يبتعـد عن الممارسات السلفيّة يجذب إليه غضب القوى الخفية . وبالعكس ، فبقدر ما يكون امتثاليـاً اكثر ، بقدر ما تناضل من اجله .

إلاّ ان هذا لا يعني القول ان السلطة السحرية لا تبدع مطلقـاً . إن بامكانها أن تعطي الشعب قواعد سلوك جديدة ، لكن هذه القواعد ، فور نشرهـا ، تندمج في الإرث السلفي ؛ وبفضـل وَهْم مميِّز للعقلية البدائية ، يعترَف لها بقِدَم جليل ، بحيث لا توضع الاجراءات الجديدة موضـع التساؤل اكثر من القديمـة . لنقل إنها تكتسب وفق اسلوب محـافـظ .

إن التغيرات الفردية في السلوك تجد نفسها ممنوعة . والمجتمع يبقى مشابهاً لنفسه .

إن السلطة السحرية هي قوة لتماسك المجموعة ولحفظ المكتسبات الاجتماعية .

ولنسجل قبل تركها بأن سقوطها لن يلقي آثار عهد حسـب بعشرات آلاف من السنين .

---

(١) ج . ج فرازر : «The Devil's Advocate» ـ لندن ـ ١٩٣٧ .

إنها ستبقي للشعوب رعباً ما من التجديد ، وشعوراً بأن السلوك غير المستعمل يستدعي عقاباً إلهياً . إن السلطة التي ستزيح السلطة السحرية من مكانها سترث هيبة دينية ما .

إن هذه الخرافة التي نزلت علينا من المرحلة ما قبل التاريخية ، والتي ستأخذ شكلا جديداً ، ستعطي للملوك القدرة على شفاء التهاب العقد السلّي . أو التخفيف من داء الصَرَع ؛ كذلك هذا الخوف من الشخص الملكي الذي يقدّم التاريخ عنه الكثير من الأمثلة .

لقد نزعنا للتفكير بأن السلطة اللا شخصية تفقد كل مشاركة دينية بقدر ما يحدث تقدم في تصفية الملكيات . صحيح أن الأفراد الذين يمارسون الحكم لم يعد لديهم من شيء مقدس ! لكننا نكون أكثر تصلباً في قرار إحساسنا مما في طرق تفكيرنا ، وننقل للدولة اللاشخصية بعض بقية من إجلالنا البدائي .

لقد استرعت ظاهرة احتقار القوانين انتباه بعض الفلاسفة الذين بحثوا في أسبابها(1) . ومع ذلك فإنها اقل إثارة للدهشة بكثير من الظاهرة المعاكسة . ظاهرة احترام القوانين ، واحترام السلطة . إن التاريخ كله يظهر لنا كتلاً ضخمة من الرجال الذين يخضعون لنير مكروه ، ويتقدمون لحفظ سلطة مكروهة النجدة الإجماعية لرضاهم .

إن هذا الاحترام الغريب يفسّر بالعبادة اللاواعية التي يستمر الرجال بتقديمها للوريث البعيد لهيبة قديمة جداً .

كذلك فإن في اللاطاعة المقصودة والمعلنة والظاهرة لقوانين الدولة، شيئاً من التحدي للآلهة ، الذي يشكل من جهة أخرى اختباراً لسلطتهم

(1) ولا سيما دانيال بتّي (Daniel Bettet) : « احتقار القوانين ونتائجه الاجتماعية » (Le Mépris des lois et ses conséquences sociales) – باريس – ١٩١٨ .

الحقيقية . لقد صرع كورتيس أوثان جزيرة كوليميل لكي يثبت عجزها عن قصاص السكان الأصليين أنّها آلهة مزيفة . ورفض هامبدن دفع الضريبة التي فرضها شارل الأول ، وارتجف أصدقاؤه نيابة عنه ، لكن تبرئته أحدثت شعوراً بأن الصواعق السماوية لم تعد في أيدي الملك الستيوارتي : لقد سقطت السلطة .

لننبش تاريخ الثورات ، وسنرى بأن كل سقوطٍ لنظام يعلَن عنه تحدٍ غير معَاقَب . واليوم كما منذ عشرة آلاف سنة ، لن تبقى سلطة ما عندما تفقد فضيلتها السحرية .

إن السلطة الأكثر قِدماً اورثت إذاً شيئاً ما للأكثرِ حداثة . إنه المثال الأول الذي نصادفه من ظاهرةٍ ستصبح بالنسبة لنا أكثر فأكثر بداهة . ومهما حلّت القيادات محل بعضها البعض بعنف ، فإنها تبقى مع ذلك الوريثة الأبدية لبعضها البعض .

الفصل الخامس

بــروز المحــارب

لاشيء يثبت بصفة مؤكدة على ان مجتمعنا مر بالحالة التي سرى عليها اليوم هذه الجماعات المتوحشة . إننا لانتصور اليوم التقدم على أنه طريقة موحدة ترسم لنا مراحلها الجماعات المتأخرة . إننا نتخيل بالأحرى المجموعات البشرية وهي تتجه نحو الحضارة عبر طرق مختلفة جداً ، بحيث أن اغلبيتها تدخل في طرق مسدودة حيث تراوح مكانها او تزول .

لم نعد نجرؤ على التأكيد اليوم بأن الطوطمية (Le totémisme) كانت مرحلة من مراحل التنظيم الدني والاجتماعي ، عبرتها كل المجموعات البشرية وهي تتجه نحو الحضارة عبر طرق مختلفة جداً ؛ ببعض مناطق الكرة الارضية(٢) .

ولا يوجد مايثبت أن النسب الأمومي سبق دائماً النسب الابوي . إن هذه النظرة الذهنية تتناقض مع الفاظ على النسب الأمومي في بعض

---

(١) إن فكرة « السباق الى الحضارة » عولجت بشكل رائع من قبل أرنولد توينبي في كتابه : (A Study of History) ٦ مجلدات ظهرت في أوكسفورد .

(٢) « إن الطوطمية لم توجد ، كمؤسسة حية ، في أي جزء من شمال إفريقيا واوروبا وآسيا ، باستثناء الهند . ولم تجر البرهنة مطلقاً كذلك ، وبطريقة لا تدع أي مجال لشك معقول ، على ان المؤسسة وجدت في أي من الأسر البشرية الكبرى الثلاث في التاريخ الدور الأكثر سطوعاً ، وهي الآريون والساميون والطورانيون » . (Les Origines de la Famille et du clan) ـ الترجمة الفرنسية ـ باريس ـ ١٩٢٢ .

المجتمعات التي وصلت إلى حالة من الحضارة المتقدمة نسبياً ، في حين نلاحظ في مجتمعات أخرى أن الأسرة الأبوية تحققت وسط البربرية الأكثر خشونة . إننا نميل إلى الاعتقاد بأن ثمة جماعات بشرية ظهرت بشكل مستقل عن بعضها على سطح الكرة الارضية وهي ذات بنى متنوعة يمكن أن تكون حددت إما دونيتها أو عظمتها .

وفي كل حال فإن المجتمعات التي تنظمت بشكل طبيعي على النموذج البطريركي أو كانت أول ماتنظم على هذا الشكل ، المجتمعات التي انتشرت في المعمورة انتشاراً طبيعياً وتملكتها وساوس خبيثة أو تحررت من مخاوف هذه الوساوس ـ كل هذه المجتمعات تبدو لنا وكأنها المؤسس الحقيقي للدول وكأنها المجتمعات التاريخية حقاً .

وليس من الضروري التشديد على المبالغة في المخاوف الصوفيه عى عمل لم يكن قد خبره من قبل ، فهذا يقف في وجه كل تجديد وكل تقدم(١) . ومن الواضح أيضاً أن النموذج الأبوي .

---

(١) ينقل ليفي ـ بروهل (Lévy-Bruhl) من أجل توضيح هذا الخوف الشهاده الاخاذة لاحد شامان الاسكيمو : « إننا لا نؤمن ، إننا نخاف ! اننا نخشى روح الارض التي تصنع تقلبات الجو ، والتي يجب علينا محاربتها من اجل انتزاع غذائنا من الارض ومن البحر . نخشى إله القمر . نخشى الجدب والجوع في بيوت الثلج الثقيلة ... نخشى المرض الذي نصادفه كل يوم حولنا ... نخشى الارواح الشريرة للحياة ، وللهواء والبحر والارض التي تستطيع مساعدة الأشرار من الشامان (Shamans) على إلحاق الضرر باشباههم . نخشى أرواح الأموات والحيوانات التي قتلناها . « ولهذا ورث آباؤنا من آبائهم كل قواعد الحياة القديمة التي تاسست على تجربة وحكمة الاجيال . إننا لا نعرف كلمة « كيف » ، ولا نعرف كلمة « لماذا »» لكننا نراعي هذه القواعد لكي نعيش بمنأى عن الشر . إننا جاهلون جداً ، وبالرغم من كل « شاماننا » ، بحيث أن كل ما هو غريب يخيفنا » .

« فوق الطبيعي والطبيعة في العقلية البدائية » .

Le suranturel et la Nature dans la mentalité primitive

باريس ـ ١٩٢١ ـ ص: ٢٠ ـ ٢١ .

يشجع النمو الاجتماعي بشكل مغاير للأسلوب الخالي . ففي هذا الأسلوب الثاني تتملك المجموعة الاجتماعيةبالفعلاطفال بناتها ولاتستطيع إذاً ان تتكاعر إلا بنسبة تكاثر بناتها . اما في الأسلوب الآخر ، فتتملك المجموعات التي تكونت هكذا التهمت الاخرى ، واحالتها الى الابناء ، بواسطة الحرب او اي وسيلة اخرى ، من جمع عدة وزجات .

نرى جيداً ان المجموعة الابوية ستصير بسرعة اكثر قوة منالمجموعة الخالية ، وبنفس الوقت أكثر اتحاداً . وهذا ماسمح للبعض بالظن بأن العرف الأبوي ، في مجتمع امومي ، ادخل على يد الاكثر قوة ، وأن قوة ، وان المجموعات التي تكونت هكذا التهمت الأخرى ، وأحالتها إلى هباء ودهماء .

ومهما يمكن للبنى الاجتماعية أن تكون مختلفة ، فإنه يبدو مع ذلك ان ما قلناه عن سلطة الشيوخ والسلطة الطقوسية صحيح بالنسبة لكل المجتمعات البدائية . فقد كانت ضرورية من اجل توجيه الخطوات المتعثرة للانسان وسط فخاخ الطبيعة . ولكن بما إنها محافظة من حيث ماهيتها، فإنها يجب أن تقلب ، او بتعبير ادق ، أن توضع جانباً ، لكي ينطلق المجتمع من جديد . وهذا ما يمكن تسميته بالثورة السياسية الاولى . كيف حصلت هذه الثورة ؟ بالخوف من دون شك .

النتائج الاجتماعية للروح الحربية :

إن علم الانثربولوجيا يرفض على حد سواء الفرضيات التي صاغها هوبس من جهة وروسو من جهة اخرى حول « إنسان الطبيعة » . إن هذا الانسان ليس متوحشاً كثيراً ولا برئياً كثيراً . وهو يظهر في المجموعة الصغيرة التي ينتمي إليها ، الكثير من الميول الاجتماعية . **إن ما هو ليس من خارج مجموعته هو بدون شك غريب عنه** ، او بتعبير افضل عدو له .

ولكن هل يجب القول بأن المجتمعات المعزولة هي بالضرورة في حالة صراع ؟ ولماذا إذاً ؟ إنها تحتل مكاناً ضئيلاً جداً في القارات الواسعة (١) . وهل تتقاتل الشعوب عندما توجد بطريقة مستقلة عن بعضها تماماً ؟ عن ماذا ؟ إن فيخته لم يكن يظن ذلك ، فهو الذي كان يرى في إقامته حياة مستقلة تماماً لكل امة الوسيلة الحقيقية لسلام ابدي (٢) .

إن تعايش الجماعات المتوحشة لا يحتّم فيما بينها ، على صعيد العقل الخالص ، لا السلام ولا الحرب . ماذا تعلّمنا الملاحظة الميدانية للمركز الافريقي وللمركز الاسترالي ؟ وماذا علّمت اسلافنا ملاحظة الميدان الامريكي الشمالي ؟

إن الظروف لا تكفي قط لتفسير واقع ان هناك شعوباً مسالمة وشعوباً محاربة . إنه يبدو واقعاً اولياً وغير قابل للتبسيط . إن إرادة القوة تكون هنا أو لا تكون قط .

إنها تتضمن نتائج ضخمة . لنفترض انفسنا شعباً سلمياً . فأولئك الذين يعرفون الطقوس الجديرة بنزع سلاح القوى الطبيعية وجعلها مؤاتية يحصلون على الاحترام والطاعة . والجماعة تدين لهم بوفرة المحاصيل وتكاثر الماشية .

ولكن لنفترض انفسنا بالعكس شعباً حربياً : إنه لن يخضع كثيراً لمراسيم الطبيعة . اتنقصه النساء او الماشية ؟ إن العنف سيعطيها له . والاعتبار يجب ان يذهب للمحارب المموّن .

(١) يقدم يوجين كافينياك (Eugène Cavignac) في المجلد الاول من كتابه « التاريخ العالمي » (Histoire universelle) (منشورات دو بوكار) بتكهنات مهمة حول سكان العالم في عصور ما قبل التاريخ .
(١٨٠٢) – ترجمة جيبيلان – باريس – ١٩٣٨ .
(٢) فيخته : « الدولة التجارية المغلقة » (L'Etat Commercial fermé)

إن كل تاريخ الانسان ليس إلاّ تمرداً ضد شَرْطِهِ الأصلي ، وجهداً من اجل أن يؤَمِّن لنفسه مزيداً من الثمار التي تقع في متناول يده . إن الغزوة هي شكل فظ لهذا التمرد ولهذا الجهد . وربما كانت الغريزة نفسها هي التي تولّد أولاً الحرب والتي تؤدي اليوم الى استقلال الكرة الأرضية . وفي كل الأحوال يبدو جيداً أن نفس الشعوب التي عَرفت بروح الغزو هي الصانعة الرئيسة للحضارة المادية .

ومهما كان الأمر ، فإن الحرب تنتج هزة إجتماعية عميقة .

لنفترض أن الشيوخ قاموا بكل الطقوس . وزوّدوا المحاربين بالتعويذات التي يجب أن تجعلهم منيعين . ماذا يعني مجيئهم للمعركة غير أنه الشكل البدائي للتجربة العلمية ؟ إن الذي يتغلب ليس هو الأكثر حملاً للتعويذات ، وإنما الأكثر قوة ، والأكثر شجاعة . وهذه المجابهة القاسية مع الواقع تصفّي الهيبات المغتصَبة . فالذي سيعود مُمجّداً ، إنما هو المحارب الأفضل : وهو الذي سيحتل ، من الآن فصاعداً ، في المجتمع مكانة جديدة كلياً .

إن الحرب تقلب التسلسل القائم . لننظر على سبيل المثال لهؤلاء المتوحشين الاستراليين الذين ليس لديهم من ثروات سوى نسائهم .. الخادمات . إن النساء ثمينات إلى درجة كبيرة بحيث أنه لايمكن الحصول عليهن الا بواسطة المقايضة . أما الشيوخ فانهم أقوياء وأنانيون الى حد كبير بحيث أنهم يتصرفون معه وحدهم بفتيات كوخهم ولايقلوضون عليهن لصلحة شبابهم ومن أجل أن يؤمنوا لهؤلاء زوجات ، بل فقط لمصلحتهم الخاصة بحيث يضاعفون من عدد خليلاتهم ، في حين يبقى الشباب معدمين . ولكي يزيدوا الوضع سوءاً ، لا يسمح شيوخ القبيلة للشباب بالذهاب ، والسلاح بأيدهم ، لخطف النساء ، وذلك خوفاً من الأعمال الانتقامية . ولهذا يجب على الشباب أن يستسلموا للوحدة ، ويكونوا سعيدين إذا وجدوا امرأة طاعنة في السن ، لم يعد احد يرغب بها ، من

اجل ان يرعوا نارهم ، ويملؤوا قربهم ويحملون متاعهم من معسكر إلى معسكـر .

ولنفترض الآن ان فريقاً من هؤلاء الشباب تجمع وانطلق ذاهبـاً للحرب[1] ، في حين كان الشيوخ يتماحكون . إن المحاربين سيعودون وهم مزودون بشكل واسع بزوجات . إن وضعهم ، ليس فقط المادي ، وانما المعنوي ايضاً ، سيتحول نتيجة لذلك . وإذا أثارت الغزوة صراعاً ، فهذا افضل ، لان الاذرع القوية ستكسب الثمن عندما تكون القبيلة في خطر . وكلما طالت الحرب اكثر ، كلما كان انتقال النفوذ اكمل . إن المكانة ستكون للمحاربين . واولئك الذين سيحصلون على غنائم او المقدرة الاكثـر في القتـال سيحاطـون اكثـر من غيرهـم بالهيبة وسيشكلون ارستقراطية .

لكن ينبغي لهذه العملية ان تكون سريعة . إن الحملات ستكون مختصرة ومتفرقة . وفي غضون ذلك ستنهض مجدداً هيبة الشيوخ ، وسيتفكك تماسك المحاربين .

إن الامور ستجري بشكل مغاير كلياً حسبما يكون المجتمع أبوياً ام لا . في الحالة الأولى ، تفيد إنجازات الابناء الآباء وتقوي الثقة بهم . وفي الثانية ، ستتجلى المعارضة بوضوح بين الشيوخ والمحاربين ، بين حزب المقاومة وحزب الحركة ، الأول الذي يحجر السلوك القبـلي ، والثاني الذي يجدده من خلال الاتصال بالعالم الخارجي . لقد كان حكم الشيوخ غنياً بسبب احتكار الثروة القبلية ، وكانت الارستقراطية كذلك أيضاً ، ولكن بسبب النهب : ولقد قدمت بالتالي دعما لحياة الجماعة .

---

(١) يصف لنا لافيتو مثل هذه الحملات الخاصة لدى الايروكيين : « إن هـذه الحملات الصغيرة تتألف بالعادة من سبعة الى ثمانية أشخاص من القرية . لكن هذا العـدد يكبر غالباً باولئك الذين يلتحقون بها من القرى الاخرى ... بحيث يمكن مقارنتهم بفرق المغامرين الساعين وراء الذهب في امريكا». ـ لافيتو ـ المجلد ٣ ـ ص: ١٥٣ .

وربما يكمن في ضوء سر انتصارها السياسي ، إن الاكثر شجاعة هم افضل من يمارسون الواجبات النبيلة ، الضيافة والعطاء . إن البوتلاتش (Le Potlatch) تسمح لهم بالدخول إلى المجتمعات السرية حتى تلك التي اصبحوا سادة فيها . إنهم : بكلمة ، محدثو النعمة في المجتمائية البدائية

ولادة نظام الابوة من خلال الحرب :

إذا لم نقر قط بأن نظام الابوة يمكن أن يكون مؤسسة بدائية ، فإن من الممكن بسهولة تفسير ولادته من خلال تلازمه مع الحرب .

لنوافق على أن الطفل وجد ، بشكل طبيعي ، ولأن دور الأب في عملية التوليد الجسدي(١) كان في البداية مجهولا ، ينتمي في كل مكان الى ذكور الاسرة الأمومية . لكن المحاربين المنتصرين ، الذين خطفوا خلال غزوة ما بعض النساء ، لم يكن لديهم من حسابات يؤدونها لأي أسرة امومية . إنهم سيحتفظون بالاطفال الذين سيكون تكاثرهم سبباً في ثرائهم وقوتهم . وهكذا يمكن تفسير الانتقال من الاسرة الخالية الى الاسرة الأبوية .

ان هذا يفسر ايضا الحكم المطلق للسلطة الابوية ، وهي سلطة ولدت بالاجمال ، من غزو النساء . وهكذا تشكل الحرب مرحلة الانتقال من نظام اجتماعي لآخر ، إن فقهاء بارزين يدعوننا من جهة اخرى للتعرف ، احياناً في الصين واحياناً في روما ، على طبقتين من العبادات : عبادات الآلهة الاسطورية اللواتي يعشن ، حسب رأي الوثنيين ، في أعماق الارض ، وذلك في المجتمعات الزراعية والامومية ، ثم العبادات السماوية التي تغطي الاولى في المجتمعات الحربية والأبوية .

---

(١) لقد وجد علماء السلالات غالبا مثل هذا الجهل .

الارستقراطية الحربية هي أيضاً طبقة الأثرياء :

إن كل ما تقدم من قبيل التكهّن . لكن من المؤكد أن القيمة الحربية ، بعد تكوّن الأسرة الأبوية وأثناء ممارسة الحرب ، تصبح مبدأً للتميّز وسبباً للتمايز الاجتماعي .

إن الحرب تُفني وتفني بشكل غير متكافىء .

ماذا تعني الثروة في مثل هذا المجتمع ؟ إنها ليست الأرض التي توجد منها مساحات شبه لا نهائية بالنظر لضآلة السكان . إنها احتياطات الغذاء . بالتأكيد ؛ لكن هذه تستنفد بسرعة ، والمهم هو أن يُعاد تكوينها باستمرار إنها الأدوات ، نعم ؛ لكنها لا تساوي شيئاً إلاّ من خلال أولئك الذين يستعملونها . إنها الماشية ، في مرحلة متقدمة نسبياً : لكن الأمر يحتاج لأشخاص من أجل حراسة الحيوانات والعناية بها . إن الثروة تكمن إذاً بامتلاك الكثير من قوى العمل : النساء في البدء ، ثم في وقت متأخر العبيد .

إن الحرب تعطي النساء والعبيد ، وتعطيهم بالضرورة للمقاتلين الأكثر بسالة . فهم الذين يَخدُمون بشكل أفضل وتكون لديهم أيضاً الأسر الأكثر عدداً . إن البطل ينتصر . ويتوَلّد بنسبة انتصاراته .

فيما بعد ، وعندما تأسست قاعدة الزواج الاحادي ، ستأخذ السلالات المقاتلة بالانطفاء بسبب خسائرها العسكرية : ولن يبقى شيء من طبقة نبلائنا الاقطاعية . إننا سنعتاد إذاً على رؤية المجتمعات تتكاثر من خلال طبقاتها الدنيا . لكن الأمر لم يكن كذلك في الماضي . إن الأسر الحربية هي التي كانت تتزايد .

كم من أساطير ذات مصادر مختلفة حكت لنا عن « الأبناء المائة » للشجاع !

إن طرائق اخرى كانت تضاف للطرائق الطبيعية . إن البدائيين يعرفون كثيراً العدد نيابة عن القوة والثروة ، بحيث ان المحاربين الايروكيين ، العائدين من حملة ، كانوا يعلنون أولا عدد موتاهم(١) . إن القضية الكبرى هي قضية تعريضهم : ولهذه الغاية يستخدم الأسرى ، الذين يندمجون من الأسر التي تكون في حالة حِداد(٢) .

إن تعدد الزوجات والتبني يعطي للاسر المتميزة في الحرب كل مزايا الوزن . اما الضعفاء فلا يستطيعون التكاثر بنفس الوتيرة . ولهذا يشكلون ، مقابل اهرامات الأسر القوية ، غباراً من الفئات الضئيلة الشأن والمعزولة . هكذا كان بدون شك أول العامة .

ففي كل مشاجرة ــ باستثناء تلك التي تقوم في العشيرة ، وتبقى لذلك قضية ذات طابع داخلي ــ تجري بين اسرتين تؤيد كل منهما مصالح احد أعضائها ، لا تستطيع الفئات المعزولة أو شبه المعزولة ان تدعم اي اسرة ضد عشيرة قوية . ولهذا تنضم ، سعياً منها للحماية ، الى اي فريق قوي وتصبح تابعة له .

---

(١) « حين وصولهم لمرمى القرية ، تقف الفرقة ويطلق احد المحاربين صرخة الموت : « كوهي » ، وتكون صرخة ثاقبة وحزينة جداً قدر الامكان ، ويرددها المحارب عدداً من المرات مساوٍ لعدد الموتى . « ومهما كان انتصارهم كاملاً ، ومهما كانت الغنائم التي يحملوها معهم ، فان الشعور الأول الذي يظهرونه هو شعور الألم » ــ لا فيتو المجلد ٣ ــ ص: ٢٣٨ ــ ٢٣٩ .

(٢) « فور ان يدخل الاسير الذي تقرر إدماجه الى الكوخ الذي يجب ان ينتمي إليه » ، تحل كل قيوده ، وينزع عنه هذا الجهاز الكئيب الذي كان يجعله يظهر كضحية مهيأة للتضحية : ويغسل بالماء الفاتر من أجل محو الالوان التي كان وجهه ملوناً بها ، ويُلبسُ بشكل نظيف . ثم يتلقى زيارات اقارب واصدقاء الاسرة التي دخل إليها . وبعد قليل من الوقت ، تقام مادبة لكل القرية من أجل إعطائه اسم الشخص الذي حَلّ محله . كما يقوم أصدقاء وحلفاء الميت أيضاً بالدعوة لمادبة باسمه من اجل تشريفه ، ومنذ تلك اللحظة يتمتع بكل حقوقه » . لافيتو ــ المرجع السابق .

وهكذا يصبح المجتمع كاتحاد عشائر ، واهرامات اجتماعية تحتوي قوىً متفاوتة الى هذا الحد او ذاك .

وتغتني هذه الاهرامات ايضاً باختراع نظام الرق . ويجب أن نقول اختراع لأنه يبدو مؤكداً أن الشعوب الأكثر بدائية لم يكن لديها فكرة عنه . فقد كانت لا تتصور نمط غريباً يعيش بينها . إن هذا كان يجب أن يُستبعد ـ ينفى أو يقتل ـ أو أن يندمج ـ يتبنى في أسرة ما . وعندما حدث التنبه لاهمية المحافظة على الأعداء واستغلال قوة عملهم ، كانت الثورة الصناعية الاولى ، الشبيهة بقدوم الآلة .

ولكن ، لمن العبيد ؟ للمنتصرين . إن الأرستقراطية ، إذاً ، تصبح أيضاً طبقة الأثرياء (La plautocratie) . وهذه الطبقة ستكون من الآن فصاعداً الوحيدة التي تشن الحرب ، أو على الأقل تحتل فيها الشعوب الأدوار الاساسية فقط . لأن الثروة تعطي وسائل جديدة للقتال ، مثل عربة الحرب على سبيل المثال ، التي يستطيع الغني فقط أن يتجهّز بها . إن الأغنياء الذين يقاتلون على عربات يبدون من جنس مختلف : إنهم نبلاء .

لقد كان الأمر كذلك في يونان هوميروس ، والملحمة ليست الوحيدة التي تشهد على ذلك ، وإنما ينقل لنا أرسطو ، أيضاً ، أن العصر كان عصر « الفرسان » في الحياة السياسية كما في الحياة العسكرية .

هكذا كوّنت الحرب طبقة محتكرة للثروة ، وللوظيفة العسكرية والقوة السياسية ، هي طبقة المتمرسين الرومان والنبلاء اليونانيين .

أما بقية المجتمع فتتجمع في اطر عشائرية ، بحيث تعيّن شكل سلسلة من الاهرامات البشرية التي يوجد في قمتها رؤساء العشائر ، وفي قاعدتها الاتباع ثم العبيد . إنها دول صغيرة يكون السيد فيها الحكومة والحق والعدالة . إنها ايضاً قلاع دينية لكل منها عبادتها الخاصة .

الحكومة :

لقد كبر المجتمع . فنحن الآن بعيدون عن المجموعة البدائية التي تقدّم لنا ، حسب الملاحظات التي أبديت في استراليا(١) ، باعتبارها تتألف من خمسين الى مئتي شخص تحت سلطة الشيوخ .

إن لدينا الآن عشائر مضخّمة يمكن لكل منها أيضاً أن تكون بنفس قوة المجموعة البدائية . إن التماسك الذي كان موجوداً فيما يمكن أن يُسمّى تعسفياً **بالأمة** البدائية الصغيرة يوجد الآن في الأسرة الأبوية الكبيرة . ولكن اية صلة توجد بين هذه الأسر ؟

يتبين لنا أننا نلقى ، هنا ، من جديد معطيات المعضلة الحكومية كما كانت تطرح على المؤلفين الكلاسيكيين . وربما جهل هؤلاء وجود مرحلة ما قبل التاريخ السياسي ، لكنهم لم ينخدعوا فيما يتعلق بنقطة انطلاق التاريخ السياسي .

وإننا سنقع ثانية بشكل طبيعي في حلولهم : مجلس رؤساء العشائر، الاسمنت الاتحادي للمجتمع ؛ والملك رمزه العسكري .

ومع ذلك ، فإن استكشافنا الموجز لماضٍ مظلم حضّرنا لفهم ان هذه الاجهزة الحكومية ليس لديها قط طابعٍ بسيط .

إن من المسلّم به أن هناك حاجة لرئيس من أجل الحرب ، وإن تكرر الحروب واستمرار نجاحاته تؤكد موقفه ، وأن من الطبيعي أن المفاوضات مع الاجنبي تقاد باسم هذا المحارب الذي يَخشى جانبه . إننا ندرك أنه يُثَبِّت لنفسه بشكل ما ويتمتع أثناء الحملات بسلسلة مطلقة

(١) ا. كنابنهنز (A. Knabenhans) =
«Die Politische Organisltion bei den anstrlbishen
Eingeboreven - Berlin et Leipzig - 1919.

حُفِظت ذكراهـا في الطابـع المطلـق لـ **Imperium extra muros** لدى الرومان .

إن من المنطقي ايضاً ان يكون هذا الرئيس ، الذي لا يتصرف بحرية، في كل الاوقات ، إلاّ بالقوى الخاصة بعشيرته ، بحاجة للاتفاق مـع الرؤساء الآخرين للعشائر الذين لا يستطيع بدونهم القيام بأي شيء : وهذا هو سبب المؤازرة الضرورية لمجلس الشيوخ .

الا انه لا ينبغي لأية مؤسسة ان تعد مجرد قطعة من الية عمل حالية. فهي مشحونة دائماً بنوع من الكهربـاء التي نقلها إليها الماضي والتي ترعاها المشاعر الموروثة من الماضي .

إن مجلس رؤساء العشائر ليس فقط مجلس إدارة يمثل فيه كل واحد حصصه . لكنه يعيد انتاج بعض السمات الصوفية لمجلس الشيوخ الطقوسيين .

إن مشكلة الملك هي أيضاً أكثر تعقيداً بكثير .

الملـك :

ليس من الممكن لنا ان ندخل في تفصيل هذه المشكلة كما لا ندّعي قط اننا نوجـد حـلاً لهـا . ولكن لنقـل بصورة تقريبية أن الملكيـة تقدم على ما يبدو ثنائية اساسية .

إننا نجد لدى بعض الشعوب الحضور الحالي للملك ، ولدى البعض الآخر نجد أثر الشخصيتين المتميزتين اللتين تقابلان بغموض مفهومنـا للملك . الأولى التي هي اساسـاً شخصية الكاهن الذي يقوم برئاسـة الاحتفالات العامة ، ويعتبر الحافظ للقوة والتماسك « الوطنيين »(١) ؛

(١) إننا سنستخدم غالباً ، ونعتذر لذلك ، كلمة « الأمة » بمعنى غير ملائم من اجـل الاشارة الى مجموعة اجتماعية تحكمها سلطة سياسية واحدة .

والآخرى التي هي اساساً شخصية رئيس المغامرات الذي يقوم الحملات ويستعمل القوة الوطنية(١) .

إن من الملاحظ ان رئيس الحرب ، بصفته هذه فقط ، لا يبدو قط انه يصل الى ما نعنيه بالملك(٢) .

إنه يُحترم ويُحيًّا ويهدى إليه الصيد ليقوم ، بصفتـه رئيساً للمادبة ، بالقاء كلمة مديح للصياد الماهر ، ويُعترَف به حَكَماً جيداً للخطر او للمناسبة ، ويجتمع المجلس بناء على دعوته ؛ ليس إلاّ رجلاً بـين الرجـال .

ولكي يكـون شيئاً آخر ، يجب ان يجمـع الى وظيفتـه كـ Rex وظيفةال dux ذات الطابع الديني .

---

(١) إن نظام الملكين ، الأول سلبي ومحترم ، والاخر نشيط ومتبوع ، الاول يمثل الحكمة ولكن ينجم بشكل خاص عن البحوث اللفتة للنظر والمثيرة التي قام بهـا جورج لوحظ من قبل المسافرين في جزر تونغا على سبيل المثال (انظر : ر. و. وليامسون : (R. W. Williamson)
«The social and political systems of Central Polynesia)
ـ ثلاثة مجلدات ـ كمبريدج ـ ١٩٢٤) .
ولكن ينجم بشكل خاص عن البحوث الملفتة للنظر والمثيرة التي قام بها جورج ديمزيل (G. Dumézil) ان الشعوب الهندية ـ الاوروبية كان لديها دائما عـن السيادة صورة مزدوجة توضـحها على سـبيل المثـال الشخصيتان الاسطوريتان لروميلوس ونوما : رئيس العصابة الشاب والقوي، وصديق الآلهة الشيخ والحكيم. ولقد حمل الهنود ـ الاوربيون للبانثيون ثنائيـة السيادة هـذه ، التي توضحها الشخصية المزدوجة ميترا ـ فارونـا (انظـر : ج. ديميزيل : ميتـرا ـ فارونـا (Mitra-Varuna) ـ باريس ـ ١٩٤٠) .
إننا سنعود لهذه المسالة الكبرى في بحثنا عـن « السيادة » (انظر : حـول ديميزيل مقالتنا في مجلة Times Lilt. Sup. ١٥ ـ ٢ ـ ١٩٤٧) .

(٢) ولم كريستي ماكلود = (W. C. Mclead)
datl of aboriginal North America.
«The origin of the state reconsidered in the light of the

إن الـ Rex هو ذاك لذي فيه تلَخّص وتجَمّع السلطة السحرية القديمة ، الوظيفة الطقوسية القديمة . إنه يوجد في كل مكان مسجونا في محرّمات (tabous) صارمة . فهو لا يستطيع اكل هذا ، ولا يجب أن يرى ذاك ؛ إنه يُحاط بالاحترام ، لكنه في الحقيقة شفيع ومكفّر للذنوب ، وأسير وضحية دوره الصوفي .

إننا نستشف بغموض اغتصاباً لهذا المنصب من قبل الـ dux الذي تملك لنفسه مزايا نفوذ هذا الوضع من دون أن يقبل بقيوده .

بهذا يُفسّر الطابع المزدوج للسلطة الملكية التاريخية ، والثنائية التي نقلت بواسطتها لكل السلطات التي خلفتها . إنها رمز الجماعة ، ونواتها الصوفية ، وقوة تماسكها ، وفضيلتها المثبّتة . لكنها ايضاً طموح لذاته ، واستغلال للمجتمع ، وإرادة قوة ، واستخدام للموارد الوطنيه من أجل النفوذ والمغامرة .

دولة ام شيء عام :

ومهما كان الأمر بالنسبة لهذه التكهنات ، فإن من المؤكد أن نجد في لحظة من التطور التاريخي نموذج الملك الطموح الذي يريد أن يوسع امتيازاته على حساب رؤساء العشائر ، « الملوك المطلقون لأسرهم » كما يقول فيكو ، والغيورون على استقلالهم .

إن صراعاً سينشب بالضرورة . إن الملك يبدو لنا قليل التسلح بنفوذ صوفي لدى الشعوب التي نستطيع أن نتابع فيها هذا الصراع بسهولة نسبية . ولهذا السبب بدون شك ، في اليونان وفي روما ، لم ينتصر قط : إن الأمر كان بعكس ذلك في الشرق .

لنقس في البدء المجازفة .

إن الملك لا يستطيع شيئاً بدون رؤساء العشائر الذين ، هم وحدهم ، يجلبون له طاعة المجموعات التي يقودونها ، وهي مجموعات لا تدخل السلطة الملكية الى داخلها .

ماذا يريد ، او ماذا يجب بالضرورة أن يريد الملك ؟ ان ينزع من الاقوياء هذه القاعدة الصلبة التي يضطر بسببها لأن يشركهم في الحكم ، وأن يكتسب ، بتحطيمه لهذه التشكيلات ، سلطة مباشرة على كل القوى التي تحتويها . وفي سبيل هذا البرنامج يسعى ويحصل على دعم جمهور العامة الذي ينبت خارج الاهرامات الارستقراطية المغروزة ، وكذلك . في بعض الحالات ، على دعم العناصر الموجودة في هذه الاهرامات ، ولكنها لا تحتل فيها إلاّ موقعاً مُهَاناً ومحتقراً .

وسيكون هناك مجال ، إذا ما انتصر الملك ، لاعادة ترتيب كلية ، ولاستقلال اجتماعي جديد للمشاركين الدونيين في الجماعة ، ولتشييد جهاز حكومي بواسطته ستبلغ السلطة مباشرة كل الأفراد .

وإذا هُزِمَ الملك ، ستتأخر إعادة الترتيب الاجتماعي وستنقذ الاهرامات الاجتماعية مؤقتاً ، وسيكون هناك مجال لادارة مشتركة للأعمال على يد متمرسين ، وستكون هناك جمهورية اوليغارشية .

ويجب أن ندرك جيداً بأن السلطة تتجه بنفس الحركة ، وبنمط ضروري ، لتقليل اللامساواة الاجتماعية ولزيادة القوة العامة ومركزتها . ولهذا السبب يروي لنا المؤرخون أن الشعب ، في روما ، تأسف على ملوكه بعد طرد تاركان (Tarquin).

حيث الملكية تصير ملكاً فرداً :

ويكون للمحاولة الملكية حظ اقل بالنجاح كلما كانت الجماعة أصغر وتماسك المتمرسين أوثق .

لكن المجتمع يتجه للنمو أولاً بسبب الاتحاد ثم بسبب الغزو . إن المثال الثلاثي لاسبارطة وروما والايروكيين يشهد لنا على أن الاتحاد امر طبيعي بالنسبة للشعوب الحربية . لقد ادخل هذا الاتحاد شيئاً من التباين في « الأمة » الجديدة . اما الرؤساء المشتركين في وهم اثنان في إسبارطة ، واثنان لدى الايروكيين ، واثنان في البداية في روما ، فوجدوا فيه شيئاً من الزيادة في النفوذ . لقد أشركوا بالضرورة ، حين الدخول في حملة على سبيل المثال ، في إقامة الطقوس المختلفة لكل مجتمع مكوِّن للاتحاد . وكانوا عاملاً لبلورة العملية الاسطورية التي تجمع المعتقدات ، وتقرّب آلهة المجتمعات الخاصة .

لكن المجتمع اليوناني أو الروماني لم يكن واسعاً بما فيه الكفاية(١) . ومتبايناً بما فيه الكفاية ، ولا دينياً بما فيه الكفاية بحيث يجد الملوك سلاحاً روحياً يؤمّن نجاحهم .

إن الأمور هي أكثر غموضاً بالنسبة لنا في الشرق . لكن الملوك يبدون لنا فيه مطاعين بشكل افضل ، اولاً بسبب طابعهم الديني الأوضح، ثم بسبب السرعة الكبرى في التوسع الإقليمي .

إن التجميع الواسع لمجتمعات متنوعة على يد امة صغيرة غازية ، قدّم دائماً لرئيس هذه الأمة فرصة ضخمة لممارسة الحكم المطلق . ففي حين انه لم يكن يستطيع في المدينة ان يلجأ ضد المتمرسين إلاّ لجمهور ضئيل العدد ، وجد لدى السكان المغلوبين ، في عصر لم يكن فيه الشعور القومي قد تشكل قط ، المساعدات التي كانت ضرورية له . لنتذكر على سبيل المثال الاسكندر الذي دعا الشباب الفرس لتكوين حرسه الخاص عندما تمرد المقدونيون ، أو السلاطين العثمانيين الذي شكّلوا من الاطفال المأخوذين من الشعوب المسيحية الفرقة الانكشارية التي صنعت استبدادهم في الداخل وقوتهم في الخارج .

---

(١) في وقت الأزمة الملكية .

وبواسطة الغزو وخصائص اللعبة التي قدّمها لـه تنوع الشعوب الخاضعة للغزو ، تمكن الملك Le Roi من التخلص من الارستقراطية التي لم يكن بشكل ما إلاّ رئيساً لها ؛ واصبح ملكاً (monarque) .

واحياناً حدث حتى اكثر من هـذا . ففي المركّب المشكّل من عصابة الغزاة وكتلة الخاضعين للغزو ، تتشابك العبادات الخاصة بكل مجموعة . وفي كل مجموعة تتميز نخبة المتمرسين (١) . لأن العلاقات مع الآلهة هي وسيلة للحصول على تواطئها ، وتحالف خاص لا يمكن قط تقاسمه .

أن الملك يمنع إذاً حظوة كبيرة لجمور الرعايا إذا قدّم لهم إلهاً للجميع . إن الإنسان الحديث يخدع نفسه كلياً حين يفترض أن سادة مصر أهانوا رعاياهم بفرضهم عليهم عبادة إله يندمج تقريباً معهم . لقد أعطى هؤلاء ، بالعكس ، وحسب مشاعر العصر ، للجمهور حقاً جديداً وكرامة جديدة ، لأنهم كانوا يدعون الصغار والوضيعين لمشاركة الكبار في عبادة مشتركة(٢) .

بهذه الوسائل ، السياسية والدينية ، تمكن الملك من بناء جهاز ثابت ودائم للحكومة ، مع بيروقراطية وجيش وشرطة وضريبة ، واخيراً كل ما تستدعيه لذهننا كلمة « دولة » .

---

(١) « في مفهوم الحقوق الدينية ، يقول لانج ، يبقى الرجل العامي غريباً كلياً عن فئة الثلاثين كاهناً ، بالرغم من اكتسابه لبعض الحقوق السياسية ... إن مجرد ان يكون بامكان العامي ان يضحي للآلهة كما يفعل الكاهن هو امر يبدو للمتمرسين كنوع من الانتهاك للحرمات » . (Histoire intérieure de Rome) « التاريخ الداخلي لروما » ـ ترجمة برتيلو (Berthelat) ـ المجلد ١ ـ ص : ٥٧ .

(٢) لقد سلّط الضوء جيداً على هذا الامر في المؤلف الجميل لـ ج . بيرن (J. Pirenne) : « تاريخ الحق والمؤسسات في مصر القديمة » (Histoire du Droit et des Institutions de l'ancienne Egypte)

٤ مجلدات ـ بروكسل ـ اعتباراً من ١٩٣٢ .

الشيء العام بدون جهاز دولة :

بني جهاز الدولة على يد السلطة الشخصية ومن أجلها .

ولكن تنتقل وتنفذ في مملكة واسعة إرادة إنسان واحد ، يستلزم الأمر جهازاً كاملاً للنقل ، وجهازاً كاملاً للتربية ، ووسائل لصيانة الجهازين . أي بيروقراطية ، وشرطة وضريبة .

إن جهاز الدولة هذا هو الأداة الطبيعية والضرورية للملكية . لكن وجوده خلال عدة قرون يمارس أيضاً على المجتمع تأثيراً كبيراً بحيث يبقى الجهاز مع مرور الزمن بالرغم من اختفاء الملك . إن الأمر الذي يجب أن يحركه لا يمكن تخيله إلاّ كإرادة واحدة ، هي إرادة شخص مجرد يحل محل الملك . إننا سنتصور ، على سبيل المثال ، « الأمة » تقرر ، ثم يدبر جهاز الدولة التنفيذ .

إن هذا الأسلوب في التفكير يجعل من الصعب جداً علينا فهم الجمهورية القديمة التي يتحقق فيها كل شيء من خلال مؤازرة الارادات ، الضرورية للتنفيذ وأيضاً للقرار لأنه لا يوجد فيها قط من جهاز للدولة .

إن من الغريب جداً أن يتمكن ـ حتى روسو أو حتى مونتسكيو ـ من التفكير ككل واحد بالدول الحديثة والمدن القديمة ، وذلك من دون أن يسجلا الفرق الذي لا يمكن اختزاله بينهما .

فالجمهورية القديمة لم تعرف جهاز الدولة . إنها لم تكن بحاجة لآلية عمل بواسطتها يمكن للارادة العامة أن تمسك بكل المواطنين ، ولم تكن تعاني قط من ذلك . إن المواطنين الذين يمتلكون إرادات وقوى خاصة ـ وهم فئة ضيقة في البدء لكنها ستأخذ بالاتساع ـ يوفقون بين إراداتهم ، وهذا هو القرار ، ثم يوحدون قواهم ، وهذا هو التنفيذ .

ولان كل شيء يرتكز على اتفاق الارادات ومؤازرة القوى ، يمكن الحديث عن « شيء عام » (Chose publique) .

في الجمهوريات القديمة :

إننا نعرف ملك المجتمع العشائري والحربي مُجبراً على الحصول على مؤازرة رؤساء العشائر من أجل العمل . ونحس كم كان طبيعياً بالنسبة له أن يسعى لأن يجمع في شخصه كل السلطة ، وكم كان هذا المشروع يقوده لتحطيم الأطر العشائرية مُستعيناً في ذلك بالمستبعدين ، والعامة من كل مصدر ، سواء الوطنيين أم المهزومين .

إن تصرفات الارستقراطية العشائرية هي بالضرورة مناقضة كلياً . فهي تريد الحفاظ على وضعها شبه المستقل تجاه الملك وشبه المساوي له ، ولكن أيضاً على تفوقها وسلطتها إزاء العناصر الاجتماعية الأخرى .

لنفكر برفاق الاسكندر وهم يرفضون السجود أمامه ، في حين انهم كانوا يسحقون بعجرفتهم المهزومين الجدد ، وحتى شركائهم اليونانيين .

ذاك هو المزاج الذي كان عليه أن يلهم الثورات الصفية للملكية سواء في اليونان أم في روما . إن الجهل العميق بالبنيـة الاجتماعيـة القديمة هو الذي سمح باعتبارها ثورات مساواة بالمعنى الحديث للكلمة. فقد كانت تتجه لمنع ظاهرتين متشاركتين : الإعلاء السياسي للملك ، والإعلاء الاجتماعي للعامة . وكانت تدافع عن تراتب اجتماعي .

لقد أصبح الأمر ملموساً جيداً من خلال مثال اسبارطة التيحفظت سماتها البدائية ، افضل من أي مدينة اخرى ، وسمحت لنا بتقديركم كانت هذه السمات ارستقراطية . أي مفارقة تكمن في انها الهمت الكثير من الإعجاب لرجال ثورتنا !

في إسبارطة ، كان المحاربون الغزاة كل شيء . إن هؤلاء هم الذين يلقبون بحق بالمتساوين . لقد ارادوا ان يكونوا كذلك فيما بينهم . والا يكونوا كذلك إلا فيما بينهم . وتحتهم كان هناك العبيد الذين يخدمونهم والأرقاء الذين يزرعون لهم ، والاحرار الذين كانوا بدون حقوق سياسية.

هذا التكوين الاجتماعي كان نموذجياً . فتكوين روما في العصور الجمهورية الأولى كان مشابهاً كلياً . لقد طرد «الشعب» (Le Populus) الملك . لكن المقصود بكلمة « شعب » حينذاك كان حصراً المتمرسون ، أي أولئك الذين ينتمون للثلاثين كاهناً ، ولمجموعات النبلاء الذين كانوا يمثلون في مجلس الشيوخ ، أو في جمعية الآباء . إن كلمة وطن نفسها ، كما يشير لذلك فيكو(١) ، تستدعي المصالح المشتركة للآباء ، وللأسر النبيلة التي تحكمه .

وعندما كان يراد تعيين مجموع الرومان ، في العصور البعيدة ، كان يكتب الشعب والعامة (populus plebisque) الذين لم يكونوا إذاً من ضمن « الشعب » .

الحكومة من حيث التقاليد الاجتماعية :

في الجمهورية القديمة لا نجد في أي مكان إرادة قائدة مسلحة بأدوات خاصة بها ويسمح لها بالإكراه .

نقول بأن هذه الارادة تكمن في القناصل ؟ لكن هؤلاء كانوا في البدء اثنين ، وإنه لمبدأ اساسي ان بامكانهما أن يوقفا بعضهما بعضاً . وأي وسيلة توجد لديهما عندما يريدان فرض إرادتهما المشتركة ؟ إنهما لا يتصرفان إلا لبعض حملة الفؤوس، وطوال كل العهد الجمهوري، لم يكن

(١) إن كلمة وطن « Res » ، مع كلمة (patria) التي تتضمنها ، تعني بالفصل « مصالح الآباء » ـ فيكو ـ منشورات بلجيوسو ـ ص: ٢١٢ .

هناك مطلقاً من قوة عامة في روما ، ومطلقاً من قوة اخرى غير قوة « الشعب » القادر على أن يجتمع تلبية لنداء رؤسائه الاجتماعيين .

ولم يكن هناك من قرار ممكن غير القرار الذي تلتقي عليه الارادات ، ومن تنفيذ ممكن إلاّ من خلال تعاون الجهود وذلك نظراً لعدم وجود جهاز للدولة . إن الجيش لم يكن إلاّ الشعب وهو يحمل السلاح ، والأموال لم تكن إلاّ هبات المواطنين التي لم يكن هناك من وسائل لجمعها إذا لم تعطَ طواعية . ولم يكن هناك اخيراً ، وهذه هي النقطة الأساسية، من جسم إداري .

إن اي وظيفة عامة ، في المدينة القديمة ، لم تكن تشغَل من قبل محترف يستمد مكانه من السلطة ؛ لكن كل الوظائف كانت تقلد بالانتخاب ولمدة وجيزة من الزمن ، تبلغ سنة واحدة بصفة عامة ، وغالباً ــ وهذه هي الطريقة الديمقراطية الحقيقية ، كما يقول ارسطو ــ من خلال السحب بالقرعة .

إن القادة لا يشكلون إذاً ، كما في مجتمعنا ، من الوزير الى الدركي جسماً متماسكاً يتحرك بلا مرونة . لكنهم بالعكس كحكام ، كبار وصغار ، يمارسون بطريقة شبه مستقلة وظيفتهم .

كيف امكن لمثل هذا النظام ان يعمل ؟ بالحد الاقصى من التماسك الاخلاقي وبشبه قابلية الأفراد للاستهلاك .

إن الانضباط الأسري والتربية العامة كانا يجعلان مثل هذا السلوك طبيعياً الى درجة كبيرة بالنسبة لأعضاء المجتمع ، والرأي كان يساهم كثيراً في الابقاء عليهم في هذا السلوك ، بحيث يجد الناس انفسهم قابلين تقريباً للتبادل .

لقد كان هذا هو الوضع في إسبارطة بشكل خاص . ولهذا أفاض أكزينوفون بحق ، وهو يصف « جمهورية الاسبارطيين »(١) قليلاً في حديثه عن الدستور وكثيراً في حديثه عن التربية . فالتربية هي التي كانت تخلق التماسك وتجعل النظام قابلاً للحياة . ولهذا يمكن القول أن حكم هذه المجتمعات كان يعود للأخلاق .

الإرث الملكي للدولة الحديثة :

إن هذه اللحظة في شباب الشعب التي تحدث فيها الأزمة بين الملوك ورؤساء المجموعات هي بالحقيقة لحظة حاسمة : ففيها تتشكل ، حسب نتيجة الصراع ، سمات سياسية مختلفة سيكون من المتعذر مَحوهــا تقريباً .

ونظراً لعــدم تبين أهمية هــذا التفرّع ، تشَوّش في النظريات الدستورية مفاهيم مُشكّلة من خلال تجارب متعارضة ، ولا سيما مفهوم الجمهورية ومفهوم الدولة ، ومفهوم المواطن ومفهوم الرعية . .

فحيث انتصر رؤساء المجموعة ، يُنظر للمجتمع السياسي طبيعياً كمجتمع يُحافَظ عليه فيما بينهم من أجل تقدم مصالحهم المشتركة ، إنه المجتمع المسَمّى « بالشيء العام » (Res publica) . إن هذا المجتمع يكمن في الحقيقة في الأشخاص الخاصين الذي يؤلفونه ، ويتجلى بشكل ظاهر في جمعيتهم (Comitia) . و مع مرور الزمن ، يرَقّى في البدء أعضاء غير مشاركين ، ويصبحون مشاركين ، فتتوسع الجمعية الى جمعيات مؤلّفة من مائة عضو وجمعيات دافعة للضرائب . لكن هذا الاجتماع الملموس ، الذي يضم الشعب (populus) ، والمصالح التي تشغله ، والتي تُمثّل الشيء العام (Res publica) ، هي التي تُستحضر من أجــل مقارنة الجماعــة بالفرد أو بأي جماعــة اجنبية . إن كلمــة « الدولة »

---

(١) (La République des Lacédémoniens) ـ منشـــورات فرانســـوا اوليــه (F. Ollier) ـ ليون ـ ١٩٣٤ .

لا تتقال قط ، وليس هناك اي تعبير آخر يعني وجود شخص معنوي متميز عن المواطنين .

وبالعكس ، فاذا انتصر الملك ، فإنه سيصبح ذاك الذي يقود الجميع باعتباره فوق الجميع (Supra, supranus, sovrano) . أما أعضاء الجماعة فهم الرعايا (subditi) . إنهم يقدمون مؤازرة قواهم حسبما يأمرهم بذلك السيد ، ويستفيدون من المزايا التي يوفرها لهم .

إن الملك على عرشه هو نقطة تبلور الجماعة ، وتجلّيها الواضح . إنه يقرر ويتصرف نيابة عن الشعب وينمّي لهذه الغاية جهازاً من قطعة واحدة ، ترتبط كل أجزائه به . إن اللحم الاجتماعي ــ الناس ــ يتنظّم حول هذا الهيكل العظمي. وضمير الجماعة يرتبط ليس بشعور مشاركة، وإنما بشعور انتماء مشترك .

هكذا تشكل المفهوم المعقد للدولة . إن الجمهورية هي بوضوح « نحن » ، نحن المواطنين الرومان ، المنظور اليهم في المجتمع الذي نشكله من أجل غاياتنا المشتركة . إن الدولة هي من يأمرنا بشكل سيد والذي فيه نندمج .

ولا يهم فيما بعد إن اختفى الملك نتيجة لثورة سياسية ، لأن عمله سيبقى فقد تشكّل المجتمع حول جهاز يهيمن عليه واصبح ضرورياً له لقد نشأت ، أثناء وجوده ، علاقات بينه وبين الرعايا ، وقد نتج عن ذلك طبيعياً أن الانسان الحديث لا يمكن أن يكون مواطناً بالمعنى القديم ، معنى ذاك الذي يُسهم في كل قرار وكل تنفيذ ، ويشارك بنشاط في كل ظرف في المجتمع العام .

وفي حين أن الديمقراطية ستعطيه في كل أربع سنوات حق التصرف كموزّع وموجّه لوظيفة القيادة ، وذلك بصفته سيداً ، فإنه سكون طوال بقية الزمن رعية للجهاز الذي ساهم في إطلاقه .

لقد كوّن العصر الملكي إذاً جسماً متميزاً في الجسم الاجتماعي ، هو السلطة التي تعيش حياة خاصة ، ولديها مصالح وسمات وغايات خاصة . والتي يجب علينا ان ندرسها من خلال هذا الجو .

الكتاب الثالث

في طبيعـــة السلطة

الفصل السادس

ديالكتيك القيادة

يعرض المجتمع الحديث مشهداً لجهاز ضخم للدولة هو عبارة عن مركّب عتلات مادية ومعنوية ، يوجّه الاعمال الفردية ، ويتنظم حوله الوجود الخاص للأفراد .

إنه ينمو بسبب الحاجات الاجتماعية وأمراضه تصيب الحياه الاجتماعية وحياة الافراد ؛ بحيث يبدو من الطبيعي لنا ، بالنظر لمدى الخدمات التي يقدمها ، ولان مجرد فكرة زواله ، التي لا يمكن تصورها تقريباً ، تحدث دُواراً ، اعتبار هذا الجهاز ، الذي لديه مثل هذه العلاقة مع المجتمع ، وكانه بُني من اجله .

إنه مؤلّفٌ من عناصر بشرية يقدمها المجتمع ؛ وقواه ليست إلاّ كمية مُعبّأة ومُمركزة من القوى الاجتماعية . إنه يكمن ، بكلمة ، في داخل المجتمع .

وإذا بحثنا اخيراً عمّا يُحرّكه ، وعن الارادة التي تبعث الحياة في هذه السلطة ، فإن من الجلي أن نجد طائفة من الدوافع تُمارس عليه . وتوجد مقرّاتها في نقاط مختلفة من المجتمع . إن هذه الدوافع تتعاكس وتمتزج وتأخذ في بعض اللحظات شكل موجات تطبع الجهاز بأسره باتجاه جديد . إن من المريح ، بدل تحليل هذا التنوع ، تعزيزه ودمجه في إرادة واحدة ، تُسمّى بالإرادة العامة أو بإرادة المجتمع . والسلطة ، التي تعمل كأداتها ، يجب إذاً أن تكون قد اصطُنِعت على يدها .

تلك هي تبعية السلطة إزاء الأمة ، ومطابقة نشاطها مع الضرورات الاجتماعية ، بحيث يأتي تقريباً بشكل قسري للذهن أن أعضاء القيادة أعدوا بوعي أو فُرزوا بلا وعي ، من قِبَل المجتمع ، من أجل خدمته . ولهذا السبب يطابق الحقوقيون بين الدولة والأمة : إن الدولة هي الأمة المُشَخَّصة والمُنَظَّمة كما يجب أن تكون من أجل أن تحكم نفسها وتتعامل مع الأمم الاخرى .

إن هذه النظرية جميلة جداً ، إلاّ أنها للأسف لا تأخذ بالحسبان ظاهرة تلاحَظ بكثرة ، هي ظاهرة حجز جهاز الدولة من قِبَل إرادة خاصة تستخدمه من أجل السيطرة على المجتمع واستغلاله لغايات انانيـة .

إن قدرة السلطة على التنكر لقضيتها العادلة وغايتها العادلة ، وعلى الانفصال بشكل ما عن المجتمع من أجل أن تضع نفسها فوقه كجسم متميز ومضطهِد ، إن هذا الواقع البسيط يقوض نظام المطابقة .

السلطة في حالتها الخالصة :

إن كل المؤلفين تقريباً يحوّلون هنا انظارهم . إنهم يرفضون النظر لهذه السلطة اللاشرعية والظالمة .

وهذا النفور مفهوم ، الا انه من الواجب التغلب عليه ، لان الظاهرة تتكرر جداً بحيث ان كل نظرية لاتقدر على اخذها بالحسبان لن تكون صحيحة ، ينبغي رفضها .

والخطأ المرتكب جليّ : إنه يكمن في تأسيس معرفة السلطة على ملاحظة سلطةٍ تقيم مع المجتمع علاقات من طبيعة ما ، وهي من فعل التاريخ ، وفي الخلط بين ماهية السلطة وبين ما هو زائد على ماهيتها . هكذا يتم الحصول على معرفة ملائمة لظروف ما ، لكن بطلانها تجلى حين الطلاق الكبير بين السلطة والمجتمع .

وليس صحيحاً أن السلطة تضمحل عندما تتنكر لمصدر الحق الذي انبثقت منه ، وعندما تعمل خلافاً للوظيفة التي حددت لها .

إنها تستمر في القيادة والحصول على الطاعة : الأمر الذي يعتبر الشرط الضروري والكافي لكي تكون هناك سلطة .

إن هذا يعني أنها لم تكن مندمجة جوهرياً بالأمة : وانه كان لها وجود خاص . وأن ماهيتها لم تكن تكمن قط في قضيتها العادلة او في غايتها العادلة . لقد ظهرت جديرة بأن توجد كقيادة خالصة . ولهذا فإنه يجب الآن أن ننظر إليها من أجل إدراك حقيقتها الجوهرية التي لا توجد دونها: إن هذه الماهية ، هي القيادة .

إني سآخذ إذاً السلطة في حالتها الصافية ، قيادة موجودة بذاتها ولذاتها ، كمفهوم اساسي وإنطلاقاً منه سأحاول تفسير السمات التي طورتها السلطة خلال وجودها التاريخي ، والتي اعطتها مظهراً مختلفاً الى درجة كبيرة .

إعادة البناء التاليف للظاهرة :

في بدء هذا المشروع ، يجب تبديد كل سوء تفاهم بين النظام العاطفي والنظام المنطقي .

لا يوجد من تفكير ممكن يستهدف تفسير الظواهر السياسية الملموسة ، إذا استحوذ القارىء ، كما هو استعداده اليوم للأسف على جزء من التفكير من اجل تبرير موقفه العاطفي ، او مهاجمته باسم هذا الموقف ؛ وإذا استخلص ، على سبيل المثال ، من مفهوم السلطة الخالصة مديحاً للأنانية المسيطرة كمبدأ للتنظيم ، او اراد أن يرى في هذا المفهوم سبباً لمثل هذا المديح ؛ او اذا استنتج ايضاً ان السلطة ، السيئة في مبدئها ، هي قوة مؤذية بشكل جذري ، أو تفرض هذه النية على المؤلف .

ويجب ان نفهم اننا ننطلق من مفهوم مجرد ومحدد بوضوح ، لكي نعثر ، من خلال مسيرة منطقية متتالية ، على الحقيقة المعقدة . وليس اساسياً بالنسبة لموضوعنا أن يكون المفهوم الأساسي « حقيقياً » ، وإنما ان يكون « ملائماً » ، اي أن يكون جديراً بأن يقدم تفسيراً متماسكاً لكل الواقع القابل للملاحظة .

تلك هي مسيرة كل العلوم التي تحتاج لمفاهيم اساسية مثل الخط والنقطة والكتلة والقوة .

ومع ذلك فإنه لا يجب انتظار ـ وهذا هو سوء الفهم الثاني الممكن ـ ان نقلد دقة الفروع العلمية الكبرى التي سيبقى علم السياسة دائماً ادنى منها بما لا يقارن . فاذا كان الفكر الاكثر تجريداً ، بشكل ظاهر ما زالت تقود الصور ، فإنّ الفكر السياسي تحكمه هذه الصور كلياً .

إن المنهج الهندسي سيكون هنا حيلة وخدعة . إننا لن نستطيع تأكيد شيء من السلطة أو من المجتمع من دون ان تخطر ببالنا حالات تاريخية واضحة .

إن جهدنا لإعادة بناء التحول المتتالي للسلطة لا يزعم إذاً انه سيكون ديالكتيكاً لن يستعير شيئاً من التاريخ ، ولا أنه تركيب تاريخي . إنه فقط محاولة لتوضيح الطبيعة المعقدة للسلطة التاريخية من خلال التفاعل الالفي لأسباب مبسطة بشكل مثالي .

إنه يجب اخيراً أن يفهَمَ بأنّ المقصود هنا حصراً إنما هو السلطة في المجموعات الكبيرة .

لقد جعلنا السلطة الصافية تكمن في القيادة ، القيادة التي توجد بذاتهـا .

إن هذا المفهوم يصطدم بالشعور الشائع جداً والقائل بأن القيادة نتيجة إنها نتيجة استعدادات جماعه تحملها الحاجات التي تعاني منهـا لأن تعطي لنفسـها « رؤساء » .

إنّ فكرة القيادة كنتيجة تبرر نفسها بشكل سيء . فبين فرضيتين يفترض انه لا يمكن التحقق منهما يوصي المنهج السليم باختيار الأكثر بساطة . إن تخيل وجود فرد او عدة أفراد لديهم إرادة قيادة ، ابسط من تخيلنا من أجل أن يكون كل لديه إرادة طاعة؛ وتخيل فرد او عدة افراد تدفعهم الرغبة في السيطرة أبسط من تخيل الكل ميالين للخضوع .

إن القبول المعقول بالانضباط يأتي طبيعياً بعد الرغبـة الغريزيـة بالسيطرة . وهو يبقى دائماً عاملاً سياسياً أقل نشاطاً . وإن من الممكن الشـك بأن يكون بذاتـه خالقاً ، وأن يكون الانتظـار الجماعي لقيـادة جديراً بإثارتـه .

ولكن هناك ما هو أكثر من ذلك . إن فكرة أن القيادة أرادها اولئك الذين يطيعون ليست فقط غير محتملة ؛ وإنما هي ، حين يتعلق الأمـر بالمجموعات الكبيرة ، متناقضة ، وعبثية . لأنها تتضمن أن الجماعة التي تقوم فيها قيادة لديها حاجات ومشاعر مشتركة وتشكل مجتمعاً . إلاّ أن المجتمعات الواسعة لم تخلق بالضبط ، ــ والتاريخ شاهد على ذلك ــ . إلا من خلال فرض نفس القوة ونفس القيادة على مجموعات متباينة .

إن السلطة ، في مبدئها ، ليست ولا يمكن أن تكون انبثاقاً او تعبيراً عن الامة ، لأن الأمة لم تولد إلاّ من خلال تعايش طويل لعناصر متميزة في ظل نفس السلطة . إنها بلا جدال الابنة البكر للسلطة .

القيـادة كسبب :

لقد جعلت الميتافيزياء القومية للقرن التاسع عشـر هذه العلاقـة البديهية غامضة . فقد قام بعض المؤرخين حينذاك ، وبفعل الخيال الذي

حركتـه المظاهر الآخاذة للشعور القومي ، بإسقاط حقيقـة الحاضر على الماضي ، وحتى على الماضي الأكثر بعداً . ونظروا الى « المجموعـات الشعورية » الحديثة العهد وكأنها سابقة في وجودها على وعيها الحديث . لقد اصبح التاريخ رواية تدور حول شخص الأمة التي كانت ، مثل بطلة تمثيلية عاطفية ، تثير في الساعة المحددة البطل الضروري .

وبفضل تحوّل مبتذل ، اصبح فاتحون كاسرون مثل كلوفيس او غيوم النورماندي خدامين لإرادة الحياة لدى الأمة الفرنسية او الإنجليزية.

إن التاريخ ، كفن ، ، ربح بشكل عجيب من ذلك ، ووجدوا خيراً هذه الوحدة في العمل ، وهذه الاستمرارية في الحركة ، وهذا الشخص المركزي الذي كان بشكل خاص يفتقده سابقاً (١) .

لكـن هـذا ليـس إلاّ مـن قبـل الأدب . إن « الضمـير الجماعي »(٢) هـو بحـق ظاهـرة تعـود لأقـدم الأزمنة ؛ ومع ذلك فإنه يجب إضافة أن هذا الضمير كان لديه حدود جغرافية ضيقة . إننا لا نرى كيف كان بإمكانه ان يتّسع ، إن لم يكن من خلال تكتل مجتمعات متميزة ، بفعل القيادة .

وإنـه لخطأ جسيم بالنتائج أن نسلّم ، كما يفعل العديد مـن المؤلفين ، بأن التشكيلة السياسية الكبرى ، أي الدولة ، تنجم طبيعياً

---

(١) إن التاريخ لا يكون جذابا إلاّ بقدر ما يكون تاريخ شخص ما . ومن هنا تنبع جاذبية السِيَر الذاتية . لكن الاشخاص الملموسين يموتون وتنطفيء الفائدة معهم . ولهـذا يجب إحياؤها من جديد بتسليط الضوء على شخص آخر . الأمر الذي يعطي للقصـة مظهر سلسلة من الحلقات التي تفتقر للتماسك العاطفي . إلاّ ان الامر لا يكون كذلك حتى تكتب سيرة حياة شخص الامة . وهذا هو فن القرن التاسع عشـر . إن مـن الملفت للنظر انه لم يكن بالامكان إعطاء التاريخ العالمي ، الاكثر اهميـة بكثير على الصعيد الفكري ، نفس الانطلاقة التي عرفها التاريخ القومي .

(٢) إن التعبير يجب ان يؤخـذ على سـبيل المجاز ، وليس بالمعنـى الذي اعطاه لـه دوركهايم .

عن النزعة الاجتماعية لدى الإنسان . إن هذا يبدو امراً بديهياً لأن ذلك بالفعل هو بدون شك مبدأ المجتمع ، كواقع طبيعي . لكن هذا المجتمع الطبيعي صغير . ومن الممكن الانتقال من المجتمع الصغير الى الكبير من خلال نفس السيرورة . لكن الأمر هنا يحتاج لعامل تكتل هو ، في الغالبية الساحقة من الحالات ، ليس غريزة التجمع وإنما غريزة السيطرة . إن المجتمع الكبير يدين بوجوده الى غريزة السيطرة (١) .

إن الأمة لم تظهر في البدء رؤساءها لسبب بسيط يكمن في أنها لم تسبقهم في الوجود (لا في الواقع ولا في الغريزة) فليمتنعوا إذاً عن ان يفسروا لنا الطاقة الإكراهية والمنسّقة من خلال هذه الجبلّة الخارجية المنبعثة من اعماق المجموعات البشرية والتي لا اعرف ما هي . إن هذه الطاقة ، بالعكس ، هي في تاريخ المجموعات الكبيرة ، سبب اولي لا نعرف كيف نرجع الى ما وراءه .

إن هذه الطاقة تأتي في الأغلب من الخارج ، كما لو ان ذلك من اجل البرهنة عليها بشكل افضل .

الوجـه الأول للقيـادة :

إن مبدأ تشكيل المجموعات الواسعة لا يكمن إلاّ في الغزو . وهذا الغزو هو أحياناً من فعل إحدى الجماعات البدائية في المجموعة ، وغالباً من فعل عصابة حربية آتية من مكان بعيد (٢) . في الحالة الأولى تأمر مدينة الكثير من المدن ، وفي الثانية يأمر شعب صغير الكثير من الشعوب .

---

(١) إن من الممكن ملاحظة أن مشروع الغزو يبدأ عادة بعملية إتحادية (إن الايروكيين ، والفرنجة ، والرومان إذا صدقنا الأسطورة ، هم عبارة عن اتحادات) . ولكن عندما اعطت هذه العملية قوى كافية ، تواصّل التوحيد وانتهى بالخضوع . بحيث كان هناك بالواقع نواة غزاة وجبلّة من الخاضعين للغزو . وهذا هو المظهر الأول للدولة.

(٢) وحينما يتحقق التجمع على يد جماعة من المجموعة ، فإنها تكون بصفة عامة جماعة هامشية ، هي عادة الأكثر بربرية .

واي تمييز يجب إدخاله عندما ننتقل لميدان التاريخ الملموس حيث يجب الآن نشك بأن مفهومي « العاصمة » و « النبالة » يدينان بجزء من مضمونهما النفسي لهذه الظواهر القديمة(١) .

وكوكلاء لهذا « النشاط التركيبي » ، كما يسمّيه أوغست كونت، ينتقي القدر أدوات متوحشة جداً . وهكذا يجب على الدول الحديثة في أوروبا الغربية أن تعترف بأن التي أسستها هي تلك القبائل الجرمانية التي رسم لنا صورتها المرعبة ، بالرغم من حكمه المسبق المحابي لها كمتمدن منمطٍ قليلاً . إن علينا الآن نتمثل الفرنجة ، الذين نستمد منهم اسمنا ، بشكل مغاير لهؤلاء القوطيين الذين جعلنا أميان مارسولان (Ammien Marcellin) ، في صفحات أخاذة ، نتتبع تشرّدهم النهّاب والمخرّب .

إن النورمانديين ، المؤسسين لمملكة صقلية ، والمغامرين المرافقين لغير الهجين (Guillaume le Bâtard) ، قريبون جداً منا بحيث يكون احتقارنا لطبعهم ممكناً .

إنها لصورة مألوفة جداً ، صورة العشيرة التيرهة ، التي ابحرت من شاطىء سان فاليري سير سوم ورات نفسها ، بعد وصولها إلى لندن، تتقاسم البلاد على يد رئيس عصابة منتصر وجالس على عرش من حجر .

إنهم لم يكونوا قط ، وبدون شك ، مجمعي أراضي بالمعنى الحصري للكلمة ، وإنما أتوا ليحلوا محل آخرين قاموا بالمهمة وكانوا جميعاً متشابهين .

---

(١) لا يجب ان نفهم من ذلك بطبيعة الحال أن طبقة النبلاء تتكون دائماً على يد عصابة غازية : إن التاريخ يكذب ذلك قطعاً . لكن من الجديد بالملاحظة أن طبقة النبلاء التي ليس لها أبداً هذا الأصل ، كطبقة النبلاء الفرنسية في القرن الثامن عشر ، تبدي شيئاً من الميل الطبيعي لادعاء ذلك ، مدلّلة بذلك على وجود ذكرى مبهمة لوجود قديم لتمايز طبقي قائم على هذا الأساس . (انظر : بولا نفيليه) .

إن الرومان ، المجمعين الشهيرين ، لم يكونوا مختلفين جداً في بداياتهم . والقديس اوغسطين لم يكن لديه اوهام في هذا الصدد :

« إن جمعيات قطاع الطرق هي امبراطوريات صغيرة ، لانها عبارة عن فريق من الناس يحكمهم رئيس ويرتبطون بنوع من المجتمع ويتقاسمون مجتمعين الغنيمة حسبما اتفقوا على ذلك . وإذا حصل أن كبرت جماعة من هذا النوع ، وانضم إليها رجال ضالون بأعداد كبيرة ، واستولت على الأمكنة التي ستقيم فيها مقر سيطرتها ، واخذت مدناً ، واخضعت شعوباً ، فإنها ستعطي نفسها حينذاك اسم دولة »(١) .

القيادة لأجل ذاتها :

هكذا تنجم « الدولة » ، أساساً ، عن نجاحات « عصابة قطاع الطرق » ، التي تتطابق مع مجتمعات صغيرة خاصة ، وتكون منظمة في مجتمع أخوي وعادل كما يُراد له(٢) ، وتعرض إزاء المهزومين والخاضعين سلوك السلطة الخالصة .

إن هذه السلطة لا تستطيع الاستناد لاي شرعية ، ولاتسعى لأي غاية حقة ؛ إن همها الوحيد هو أن تستغل لمصلحتها المهزومين والخاضعين والرعايا . فهي تتغذى من السكان المسيطر عليهم .

وعندما قسم غيوم إنجلترة إلى ستين الف اقطاعية ، كان هذا يعني بدقة ان على كل واحدة من الستين الف جماعة بشرية ان تطعم من عملها احد المنتصرين . إنه التبرير ، الوحيد في أنظار الغزاة ، لوجود السكان الخاضعين . وإذا لم يكن بالامكان جعلهم مفيدين بهذه الطريقة ، فإنه لن يكون هناك من سبب لتركهم على قيد الحياة . وإن من الجدير بالملاحظة

---

(١) « مدينة الله » ــ الكتاب الرابع ــ الفصل الرابع .

(٢) لاحظ المؤلفون القدماء أن هناك حاجة لوجود قانون بين صفوف القراصنة لكي يتمكنوا بفعالية من تنفيذ أعمالهم اللصوصية .

انه حيث لم يستخدموا هكذا قط من قبل غزاة أكثر تحضراً فإنهم وجدوا انفسهم بالنهاية وقد ابيدوا ، دون أن يريدوا ذلك ، على يد السكان الذين كانوا غير مفيدين لهم ، كما حصل في أمريكا الشمالية أو في استراليا . أما في استراليا . ما السكان الاصليون فقد عاشوا بشكل أفضل في ظل سيطرة الاسبان الذين استعبدوهم .

إن التاريخ ، بوصفه شاهدا لايرحم ، لايدل على وجود علاقة عفوية أخرى غير علاقة الاستغلال بين المنتصرين ، أعضاء الدولة ، والمهزومين .

وعندما اقام الأتراك في أوروبا ، عاشوا من الجزية التي كان يدفعها لهم غير المسلمين ، أولئك الذين كان لباسهم المختلف يبين انهم ليسوا من عداد الغزاة . لقد كانت الجزية عبارة عن ضريبة سنوية ، وثمن مطلوب لقاء ترك أولئك الذين يمكن قتلهم على قيد الحياة .

إن الرومان لم يكونوا يفهمون الأمور بشكل مغاير . لقد كانوا يشنون الحرب لأسباب مباشرة تتمثل في الرغبة بالحصول على المعادن الثمينة والعبيد . وكان النصر يقابل بترحيب اكبر كلما كان يحمل معه مزيداً من الكنوز ، وكان القنصل يجر وراءه مزيداً من الضحايا المسلوبين. إن العلاقات مع المقاطعات كانت تكمن أساساً في جباية الضرائب . وغزو مقدونيا بقي في ذهن الرومان باعتباره اللحظة التي صار من الممكن بدءاً منها العيش كلياً من ضرائب « المقاطعات » ، وتقاضي الاجور من الشعوب الخاضعة .

وحتى اثينا ، الديمقراطية ، كانت ترى أن من غير اللائق ان يدفع المواطن ضريبة . إن الضرائب المفروضة على « الخلفاء » هي التي كانت تملأ الصناديق ، والرؤساء الاكثر شعبية كانوا يجعلون انفسهم محبوبين من خلال زيادتهم لهذه الأعباء . لقد رفع كليون هذه الضرائب

من ستمائة الى تسعمائة تالان(*) ، ثم رفعها السيبيارس إلى ألـف ومئتين(١) .

إن المجموعة الكبيرة ، « الدولة » ، تبـدو لنـا في كل مكان متميزة بالسيطرة الطفيلية لمجتمع صغير على مجموعة مجتمعات أخرى .

وإذا كان النظام الداخلي للمجتمع الصغير يمكن أن يكون جمهورياً كما في رومـا ، وديمقراطياً كما في اثينا ، وقائمـاً على المساواة كما في اسبارطة ، فان العلاقات مع المجتمع الخاضع تعرض لنا صورة دقيقة للقيادة بذاتها ولذاتها .

السلطة الخالصة تنكر ذاتها

ماذا ، سيقال ، أظاهرة لا أخلاقية الى هذه الدرجة ! انتظروا .

فها هي عـودة عجيبة الأمور : إن انانية القيادة تتجه الى تدميرها الذاتـي .

وكلما اثقل المجتمع أيضاً من العبء الذي يفرضه ، كلما اثار أكثر سيطرته ، كلما أصبحت قوته غير كافية لاحتواء كتلة متنامية من الرعايا ، وللدفاع ضد شهوات أخرى عن فريسة دائماً أكثر غنى .

ونهذا السبب حد الاسبارطيون ، الذين يعرضون النموذج الكامل للمجتمع المستغل ، من فتوحاتهم .

وكما أثقل المجتمع أيضاً من العبء الذي يفرضه ، كلما أثار أكثر الرغبة بالتحرر من نيره . لقد تخلصت أمبراطورية اثينا منه عندما أثقل

(*) وحدة نقد في اليونان القديمة (المترجم)

(١) ا. اندرياديس (A. Andréadès) = «Le uontant du Budiet athénien aux V et IV siècles avant J.C.

من الضوائب التي كان يطلبهل منها . ولهذا السبب لم يكن الاسبارطيون يأخذون من الاتنان إلا ضريبة معتدلة ، وكانوا يسمحون لهم بالإثراء .

لقد عرفوا كيف يضبطون انانيتهم المسيطرة . فالأنانية ، لديهم ، تقود القوة الى الحق ، حسب صيغة دوهرنغ .

ولكن مهما كان التعقل الذي تدار به السيطرة ، فإن لها نهاية . إن الفريق السيد يتشتت مع مرور الزمن . والقوة تستنفد بطريقة تصبح حينئذ غير اعتراف القوة مـن الكتلة الخاضعـة ؟ لكن أجيس Agis معها ، في النهاية غير قادرة على الصمود في وجه القوى الأجنبية . ما العمل لم يسلح الاقنان ولم يحول وضعهم إلا بعد أن سقط عدد المواطنين الى سبعمائة ، ووصلت إسبارطة الى لحظة الاحتضار .

إن المثال الاسبارطي يوضح مشكلة السلطة . إن على هذه السلطة ، القائمة على القوة ، أن تبقي هذه القوة ضمن نسبة معقولة مع الكتلة المسيطر عليها . وإن البصيرة الأكثر بدائية تفرض على أولئك الذين يسيطرون أن يعززوا صفوفهم بمشـاركين معينين مـن بين الرعايا . وحسبما يكون للمجتمع السيد شكل مدينة او إقطاعية (مثل روما او « نورمانديو انجلترة » يأخذ التشـارك شـكل امتداد بالحـق في المدينة الى « الحلفاء » ، او تحالف للفرسان مع الأقنان) .

إن النفور من هذه السيرورة الضرورية لتجديد القوة هو حي بشكل خاص في المدن . لنتذكر المعارضة التي حدثت في روما لمشاريع ليفيوس دروسيوس لصالح الحلفاء ، والحرب المدمرة التي خاضتها الجمهورية قبل ان تستسلم .

هكذا تتجه علاقة السيطرة التي يقيمها الغزو لأن تحفظ نفسها . إن الامبراطورية الرومانية هي امبراطورية روما على المقاطعات ، والمملكة الفرنجية هي حكم الفرنجة في بلاد الغال . هكذا يتم الحصول على صروح

يحافظ فيها على تراكب المجتمع القائد على المجتمعات الخاضعة : إن امبرلطورية البندقية تعرض مثالا حديثاً نسبياً عن هذا الأمر .

تاسيس الملكية

لقد عالجنا حتى الآن المجتمع السيد كما لو كان بحد ذاته غير متميز إلا أننا من خلال دراسة المجتمعات الصغيرة أن حالته ليست قط كذلك ففي حين تمارس من قبل هذا المجتمع السيد على المجتمعات الخاضعة قيادة موجودة بذاتها ولذاتها ، تسمى قيادة في داخل المجتمع السيد لان تؤكد ذاتها بالنسبة لنفسها . إنها السلطة الشخصية ، الملكية . لقد كان بامكانها ان تفشل وتختفي قبل نمو الفتوحات ، وهذه هي حالة روما . ويمكنها الا تكون قد لعبت أيضاً ورقتها الملكية في لحظة الفتوحات وهذه هي حالة الجرمان . ويمكنها أخيراً أن تكون قد لعبتها ، وربحتها جزئياً ، وهذه هي حالة المقدونيين .

وإذا وجدت هذه السلطة الملكية ، فإن تجميع أمبراطورية يقدم لها فرصة خارقة لتوطيد الفتح من جهة ، وفي نفس الوقت ولايقاف ما يشبه رفاق الفتح ومساواتهم بالفاتحيين .

ماذا يلزم لهذا ؟ أن تنتظم لمصلحتها جزءاً من القوى الكامنة فى المجموعة الخاضعة للفتح بدل ان تعتبر نفسها رئيساً للعصابة المنتصرة ، بحيث يمكنها أن تستخدم هذا الجزء ضد بقية أجزاء المجموعة أو ضد شركائها الذين ستقوم هكذا بالنزول بهم الى وضع الرعايا .

هذا ما رأينا السلاطين العثمانيين يقومون به بالشكل الاكثر فظاظة فمن امراء لإقطاعة عسكرية . صاروا ملوكاً مطلقين عندما جعلوا أنفسهم مستقلين عن الفرسان الاتراك المقطعين ، وكانوا بواسطة أطفال مسيحيين « فرقة جديدة » (« الفرقة الانكشارية ») تدين لهم بكل شيء ، وتشكل بين أيديهم اداة طيعة بسبب المزايا التي طمرت بها . إن نفس الإلهسام حطهم لاختيار الموظفين من بين المسيحيين .

إن مبدأ القيادة لم يتغير قط : إنه دائماً القوة . ولكن بدل أن تكون قوة في اليد الجماعية للفاتحين ، تصبح قوة في الأيدي الفردية للملك يستطيع أن يستخدمها حتى تجاه رفاقه القدامى .

وإنه لأمر كبير أن يجذب لخدمته المباشرة بعض الرعايا ، وذلك من خلال تناقض الموقع الذي يمكنهم أن يأملوا به، بالمقارنة مع الطغيان الذي عانوا منه .

ولكن الحال سيكون افضل أيضاً إذا استطاع الملك ان يرتبط بمجموع الرعايا ، وذلك بتخفيفه للأعباء التي يتحملونها ، والتي لا يستفيد منها بحد ذاته : إنه الصراع ضد الاقطاعية .

ويتوَّج العمل أخيراً إذا استطاع أن يُعبىء لمصلحته تقاليد كل فئة من الفئات المكوِّنة للمجموع : هكذا فعل الاسكندر الذي أعطى لنفسه لقب ابن الإله هوروس Hours . إن كل الناس لم يكن لديهم مَرَب كأرسطو ، لكنها طريقة طبيعية الى درجة كبيرة بحيث نراها تستعمل في الكثير من المناسبات . لقد تزوج ملك انجلترة النورماندي ، هنري الأول ، فتاة من العرق الملكي السكسوني القديم ، وأشاع حول الابن الذي ولد لهما نبوءة : لقد وعد ادوار المُرشد ، آخر الملوك الانجلو ـ سكسون ، شعبه بالحكم المُصلح لهذا الطفل الذي هيّأة القدر مُسبقاً ، بعد سلسلة من الاغتصابات المتتالية(١) .

من الطفيلية الى التكافل :

هذا هو على نحو مبسط الاسلوب المنطقي لتاسيس ما يمكن تسميته « بالملكية القومية » ، إذا ما تغاضينا عن الاستعمال المنطوي على مغالطة تاريخية لكلمة « قومية » .

(*) هوروس : إلـه الشمس في مصر القديمة (المترجم) .

(١) مارك بلوش (M. Bloch) = « الملوك صانعو المعجزات » (Les rois thaumiturlges) ـ منشورات كلية الحقوق في ستراسبورغ ـ ١٩٢٤ .

ومن المؤكد أن طبيعة السلطة لم تتغير قط ، وأن الأمر يتعلق دائماً بقيادة بذاتها ولذاتها .

إنها تدين بوجودها لانتصار مزدوج : عسكري هو انتصار الفاتحين على الخاضعين ، وسياسي هو انتصار الملك على الفاتحين .

إن شخصاً واحداً يستطيع ان يحكم كتلة شاسعة لأنه اصطنع أدوات تسمح له بأن يكون ، بشكل غريب ، « الأقوى » تجاه اي واحد : إن هذه الأدوات هي جهاز الدولة .

إن المجموع الخاضع يكوّن « خيراً » يعيش الملك منه ، وبواسطته يدعم ترفه ، ويغذي قوّته ، ويعطي تعويضاً للولاءات ، ويسعى لبلوغ الغايات التي يقترحها عليه طموحه .

ولكن يمكن القول بنفس المقدار بأن هذه القيادة تدين باقامتها لما توفره من حماية للمهزومين . إنها تدين بقوتها لكونها عرفت كيف ترتبط بخدام ، وتخلق استعداداً عاماً للطاعة ، وتدين اخيراً بالموارد التي تسحبها من الشعب للرخاءالذي أشاعته .

إن كلاً العرضين صحيح . لقد تشكلت السلطة ، وانغرست في العادات والمعتقدات ، وطوّرت جهازها وضاعفت من وسائلها لانها عرفت كيف تدير لمصلحتها الظروف القائمة . لكنها لم تستطع ، من جهة أخرى، أن تديرها لمصلحتها إلاّ باستخدامها للمجتمع .

إنها لم تبحث دائماً إلاّ عن قوّتها الخاصة : لكن طريق القمة يمر عبر الخدمات المقدّمة .

فعندما يشذّب عامل الغابات الاغصان من أجل تسهيل نمو الأشجار ، ويطارد البستاني الحلزونات ، ويدبّر للنباتات الفتية ملجأ تحت سقيفة أو يغمرها في دفء بناء زجاجي، فإننا نفترض انه لا يتصرف

بدافع من حبّه للنبات . إن من المؤكد انه يحبها أكثر مما يمكن أن نتخيل ذلك ببرودة ؛ ومع ذلك فإن هذا الحب ليس هو الدافع المنطقي لعنايته، وإنما هو الرفيق الضروري لها . ان العقل يريد أن يتصرف هكذا بدون عاطفة . لكن الطبيعة البشرية تجعل العاطفة دافئة بالعناية التي تعطيها .

وهذا ما يجب علينا أن نفكر فيه فيما يتعلق بالسلطة . إن القيادة التي تعتبر نفسها غاية تستدرج للسهر على الخير المشترك . إن نفس الطغاة الذين تركوا لنا في الاهرامات شاهداً على انانيتهم المخيفة ، ضبطوا أيضاً مجرى النيل واخصبوا حقول الفلاحين . إن منطقاً ملحاً يوقظ اهتمام الملوك الغربيين بالصناعة الوطنية ، لكن هذا الاهتمام يصبح ذوقاً وشغفاً .

إن تيار الأداءات الذي يتجه من طرف واحد ، من مدينة الطاعة الى مدينة القيادة ، يميل لأن يتوازن بتيار معاكس حتى ولو لم يكن بمقدور الرعايا أن يصوغوا اي مطلب . أو ، لكي نأخذ صورة اخرى ، إن نبتة السلطة لا يعود باستطاعتها ، بعد توصلها لدرجة من النمو ، أن تتغذى من الأرض الخاضعة من دون أن تعيد لها شيئاً ما . إنها تعطي بدورها .

إن الملك لم يتعين أبداً من قِبل الجماعة من اجل إشباع حاجات الجماعة . انه عنصر مسيطر طفيلي تخلص من المشاركة المسيطرة الطفيلية للفاتحين . ولكن إقامة سلطته والحفاظ عليها ومردوديتها ترتبط بسلوك يجد فيه أكبر عدد ممكن من الرعايا فائدتهم .

إنه لوهم فريد أن قانون الأغلبية لا يعمل إلاّ في الديمقراطية . ان الملك ، الرجل الوحيد ، يحتاج اكثر من اي حكومة لأن يستميل القسم الاكبر من القوى الاجتماعية لصالحه .

وكما أن من الطبيعة البشرية أن تولّد العادة العاطفة ، فإن الملك ، الذي يعمل بدافع من مصلحة السلطة ، يعمل بحب ، ثم أخيراً بدافع الحب . إننا نعثر ثانية على مبدأ الـ Rex المجازي .

إن السلطة تنتقل عبر سيرورة طبيعية تماماً من الطفيلية الى التكافل .

هكذا يظهر للعيان أن الملك هو في آن واحد مدمر لجمهورية الفاتحين ، وبان للأمة . ولهذا كان من جهة أخرى ، الحكم المزدوج الذي يتناول ، على سبيل المثال ، الأباطرة الرومان الذين لعنهم جمهوريو روما ، وباركهم رعايا المقاطعات البعيدة . هكذا تبدأ السلطة مسلكها بتخفيض من كان عالياً ، ورفع من كان منخفضاً .

تكوين الأمة في الملك :

إن الشروط المادية لوجود أمة خلقت بواسطة الفتح : إنه الملك مجموعاً يتشكل من عناصر متباينة . لكن هذا المجموع لم يصبح بعد كلاً . لأن كل فئة مكوّنة للمجموع « وجداناً » خاصاً . كيف يمكن أن يخلق وجدان مشترك ؟

يجب أن يكون هناك نقطة ارتباط مشتركة للمشاعر . من الذي سيكوّن مركز بلورة الشعور « القومي » .

إن نقطة الارتباط هذه يقدمها الملك . إن غريزة مؤكدة تحمله لأن يقدّم نفسه إزاء كل فئة مختلفة باعتباره البديل والوريث للرئيس الذي كانت هذه الفئة معتادة عليه .

إننا نبتسم اليوم للتعداد شبه اللامتناه للألقاب التي كان يحملها فيليب الثاني ، على سبيل المثال . فنحن لا نرى في هذا التعداد إلاّ غروراً ، لكنه كان ، بالعكس ، ضرورياً . لقد كان عليه ، كسيد لشعوب

متميزة ، أن يتحمل إزاء كل منها مظهراً كان معتاداً عليه . فعلك ملك فرنسا أن يقدم نفسه كدوق في بريتانيا ، وكدوفان في ڤيننوا . وهكذا دواليك .

إن تراكم الالقاب ليس إلاّ تعداداً لمظاهره . ومع الزمن ، أسست هذه المظاهر صيغة مؤسسة . وينحلّ في الوحـدة الجسدية للشخص الملكي تنوعه المعنوي . إن هذه السيرورة أساسية ، لأن العرش يصبح هكذا مكان تداخل الانفعالات المتميزة ، ومكان تكوين الشعور القومي . إن الشيء المشترك بين البريتانيين وأناس ڤيننوا هو دوق الأوائل هو دوفان الآخرين .

إن الأمة تتشكل إذاً ، بمعنى ما ، على العرش . والأفراد يصبحون مواطنين باعتبارهم مخلصين لنفس الشخص . وهكذا يتوضح السبب الذي لأجله تتصور الشعوب المتشكّلة ملكياً ، بالضرورة ، الأمة كشخص على شاكلة الشخص الحي الذي تتشكّل بالنسبة له الشعور المشترك .

إن هذا المفهوم كان مفتقداً لدى الرومان . فهم لم يتصوروا قط كائناً معنوياً فوقهم وخارجهم . ولم يتمثلوا شيئاً غير المجتمع الذي يشكّلوه . وهذه هي المسألة المحرقة لحق المدينة ــ تبقى غريبة عنه . لقد حاول الرومان عبثاً أن يتملكوا ، من خلال الطقوس . آلهة المهزومين وينقلوها الى روما ؛ والرعايا لم يكونوا يتناولون قط القربان في روما . ولم يكن لديهم قط الشعور بأن هنالك يوجد موطنهم المعنوي ... وذلك الى أن ظهر الاباطرة الذين قدموا انفسهم لعبادة كل شعب متميز حسب الصورة التي يكوّنها كل شعب عمّا يجب أن يكون عليه رئيسه .

إن المجموع يصبح كلاً بواسطة الأباطرة .

مدينة القيادة :

لنجمّع الآن كل من يقود مجموعة كبيرة في مختلف مراحل وجوده .

إن هذا الاجتماع ، في بدايات الدولة ، لم يكن له من وجود ملموس إلاّ للحظات . فهـا هم الفاتحون القوطيون أو الفرنجـة يحشدون ؛ وها هو شعب روما يجتمع ، وها هو بلاط البارونات النورمانديين ينعقد حول الملك .

إن السادة هم الذين يشكلون بشـكل جلي جسماً يتركّب على المجموعة ، وسلطة موجودة بذاتها وللذاتها .

فلنعبر حيزاً من الزمن . إننا لم نعد نجد حقلاً ولا ميداناً ولا قاعة تكون أحياناً مليئة بالناس وأحياناً خالية ؛ وإنما نجد قصراً تحيط بـه مجموعة من الأبنية التي تغص بالموظفين وأصحاب المقامات العالية .

إن الذي يقود الآن ، إنما هو الملك وخدامه الدائمون ، « الوزراء » . لقد ارتفعت مدينة قيـادة لا تكون مقراً للسيطرة ، وموطناً للعـدالة ، ومكاناً يستهوي ويجذب ويجمع الطموحين .

هل سنجد في هذه المدينة معنى مغاير كلياً لجمعية السادة ؟ وهل سنقول بأن أصحاب المقامات العالية والموظفين ليسوا سادة وإنما خداماً ؟ خدّام الملك الذين تتفق إرادتهم مع حاجات ورغبات المجموع ؟ وأننا أخيراً ، نرى جهازاً أداتياً في أيدي إرادة « اجتماعية » ؟

إنه ليس تفسيراً خاطئاً . لكنه تفسير ناقص . لأن إرادة السيد بقيت إرادة للسيد بالرغم من كونها ملائمة للمجتمع . والجهاز نفسه ليس أداة جامدة . إنه يتكون من رجال يخلفون الذين كانوا يسيطرون في الماضي ــ لكنهم لا يخلفونهم في الواقع إلاّ تدريجياً ــ ، ويكتسبون من خلال هذه الخلافة وتشابه الموقع بعض سمات هؤلاء بحيث يعتبرون أنفسهم ، حين ينفصلون يوماً عن الجهاز ويصبحون أغنياءً ونبلاء . من سلالة عرق الفاتحين ، كما يشهد على ذلك سان سيمون وبولا نفيلييه .

لهذا يجب النظر للسلطة، المؤلفة من الملك وإدارته ، كجسم مسيطر ومُجهّز بشكل افضل من اجل إن يسيطر . وخاصة انه ، في نفس الوقت ، جسم يقدم خدمات هائلة لابد منها .

انقلاب السلطة :

إن هذه الخدمات ستكون موضع اهتمام عجيب بالنسبة للمجموعة البشرية ولا تكاد تسمح بالاعتقاد بأن السلطة ما زالت ، في جوهرها . المسيطر الأناني الذي افترضناه في البداية كمُسلّمة .

لقد تغير سلوكها كلياً . فهي توفر حسنات النظام والعدالة والأمن والرخاء . وتجدد محتواها الانساني كلياً ، فتمتليء بالعناصر الأكثر جدارة من الكتلة الخاضعة .

إن هذا التحول الخارق يمكن تغييره كاملاً من خلال اتجاه المقيادة لان تبقى كذلك ، والذي قادها للارتباط دائماً بشكل أوثق بمضمونه . ومن خلال دورة الخدمات ، وانتقال النخبات ، وتماثل الارادات .

والنتيجة هي ان السلطة تتصرف عطياً كما لو أن طبيعة مكتسبة . اجتماعية ، حلت محل طبيعتها ذات الأساس الأناني . لكنها تنم ، من جهة اخرى ، عن قدرة على التذبذب تدمجها احياناً كلياً مع خط تقاربها، وتعيدها أحياناً نحو مصدرها : فتجد نفسها ثانية أنانية .

وإنه لامر غريب ظاهرياً ، أن يوجّه لسلطة ذات طابع اجتماعي بشكل عميق ، النقد بأنها مسيطرة .

إن هذا المأخذ لا يمكن ان يولد إلا بعد ان يكون عملها قد انجز ، وتكون الامة قد تكونت ككل واعٍ . وكلما زاد الشعور بالوحدة حدة ، زودت مقاومة السلطة باعتبارها ليست منبعثة من الامة بل مفروضة عليها . وبصدفة ليست قط نادرة في التاريخ الاجتماعي ، يعي الناس

طابعها الاجنبي في حين تكون مؤمنة بشكل قوي ، كما تعي طبقة عاملة قهرها في الوقت نفسه الذي يخف فيه هذا القهر . إن من الواجب أن يقترب الواقع من الفكرة من اجل إظهارها ـ من خلال عملية نمنمة بسيطة للملاحظ ـ ومن اجل التفكير بأن يؤخذ عليها أنها لم تكن الفكرة .

إن هذه السلطة الاجنبية ، التعسفية ، المستغلة ، الموجودة بذاتها ولذاتها ، تقلب إذاً ! ولكن عندما تسقط بالضبط ، لا تعود لا أجنبيه ولا تعسفية ولا مستغلة . إن محتواها الانساني تجدد كلياً ، وابتزازاتها لم تعد إلاّ شرط خدماتها : إن السلطة ، مؤلفة الامة ، اصبحت جهازاً لها . ويمكن للقيادة بقدر ما تكون من الأمة ، أن تتحول دون أن تكف عن الوجود .

الطريقتان :

إني لا ازعم اني عرضت هنا التطور التاريخي للسلطة ، بل برهنت ، من خلال سير منطقي ، على أن السلطة ، المفترض أنها تقوم على القوة الخالصة والاستغلال البحت ، تتجه بالضرورة للتحالف مع رعاياها وللتكيف مع حاجاتهم وتطلعاتهم ؛ وعلى أنها ، رغم أنها تحرك بفعل انانية بحتة واعتبارها نفسها كغاية ، تعود بفضل سيرورة حتمية ، لتشجيع المصالح الجماعية وللسعي لغايات اجتماعية . إن السلطة ، عندما تدوم ، تأخذ « طابعاً اجتماعياً » ؛ بل إن عليها أن تكون ذات طابع اجتماعي لكي تدوم .

هكذا انبثقت فكرة استبعاد ما تبقّى من طبيعتها البدائية ، وانتزاع كل قدرة على العادة لسلوكها الاصلي ، وجعلها ، بكلمة واحدة ، اجتماعية من حيث الجوهر .

إن طريقين ينفتحان : الأوّل منطقي ولكن سلوكه يبدو متعذراً . والثاني ، ويبدو سهلاً ، خدّاع .

ويمكن في البدء القول : ان السلطة ، التي ولدت من السيطرة ومن اجل السيطرة ، يجب ان تهدّم . ثم نقوم ، نحن الذين نعرف ونعلن اننا مواطنون ، بتشكيل **مجتمع** ، وندير مجتمعين مصالحنا المشتركة : ويكون لدينا هكذا جمهورية لن يكون فيها اي شخص سيد ، لا طبيعي ولا معنوي، واي إرادة قائدة للارادات الخاصة ، ولن يكون من الممكن فعل شيء فيها إلاّ من خلال **الإجماع** الفعلي . إنه لن يكون هناك إذاً أي جهاز للدولة متسلسل ، وممركز ، يشكل جسماً متماسكاً ، وإنما جمهور من الحكام المستقلين ، والوظائف التي سيقوم المواطنون بممارستها كل بدوره ، بحيث يجرون بهذا التناوب في القيادة والطاعة الذي جعل ارسطوا جوهر الدستور الديمقراطي يكمن فيه .

إن هذا سيكون بحق قلباً كاملاً للدستور الملكي . إن مثل هذه الاتجاهات تظهر بالفعل ، لكنها لا تنتصر قط . إن الذي ينتصر إنما هو الفكرة الأبسط القائلة بحفظ كل الجهاز الملكي ، على أن يحل الشخص المعنوي للأمة فقط محل الشخص الطبيعي للملك .

إن مدينة القيادة تبقى . لقد طرد المحتل من القصر فقط ووضع مكانه ممثلو الأمة . إن القادمين الجدد سيجدون في المدينة المفتوحة *ذكريات وتقاليد وصور ووسائل السيطرة* .

التطور الطبيعي لكل جهاز قائد :

إن من المناسب ، من اجل الدقة المنطقية لبحثنا ، أن نتجرد عن هذا الارث . لنفترض أن الثوريين ، الذين يقرون بضرورة وجود جهاز دولة متماسك ، أو مدينة قيادة ، لا يريدون أن يبقوا على شيء من الجهاز القديم ، او المدينة القديمة . وانهم بنوا سلطة جديدة كلياً ، أسست من اجل المجتمع ومن قبله ، وهي من حيث تعريفها ممثلته وخادمته .

إني اقول ان هذه السلطة المنبثقة ستبتعد عن النية الخلاقة . وستجه نحو وجود بذاتها ولذاتها .

إن كل تجمع بشري يعرض لنا نفس المشهد . فمنذ أن يتوقف السعي للهدف الاجتماعي بصفة مشتركة (١) ، دوماً ، وتبدأ فئة خاصة بالتمايز من أجل أن تتفرغ لهذا السعي بصفة دائمة في حين لا يتدخل بقية المشاركين إلاّ في بعض الفترات ، ومنذ أن يحدث هذا التمايز تشكل الفئة المسؤولة جسماً وتكتسب حياة ومصالح خاصة بها .

أنها تقف مقابل المجموع الذي انبثقت منه . وتقوده(٢) . إن من الصعب بالفعل أن يحس أفراد يحضرون جمعية ، وهم منشغلون باهتماماتهم الخاصة ولا يوجد بينهم أي اتفاق مسبق ، بالثقة الضرورية من أجل رفض تدابير عرضت عليهم بذكاء من مكان مسيطر عالٍ ، وأكدت لهم ضرورتها بحجج مستقاة من أصناف من الاعتبارات التي لم يعتادوا عليها .

وهذا ، من جهة أخرى ، هو ما سمح للشعب الروماني بإعداد قوانينه ، خلال أمد طويل ، في الساحة العامة : ويكفي أن نتفحص الطريقة من أجل أن نتبين أن دوره الفعلي كان ينحصر في المصادقة على ما قرره الحكام بالاتفاق مع مجلس الشيوخ .

---

(١) كما يجري على سبيل المثال في تجمع القراصنة الذي يجب أن يكون فيه رئيس ، ولكن دون أن يظهر قط جسم نشيط مقابل مجموع سلبي .

(٢) يلاحظ سبنسر « إن كل جسم قائم ، هو مثال عن حقيقة أنّ البنية المنتظمة تميل دوماً لزيادة قوتها . إن تاريخ كل مجتمع عالم ، وكل مجتمع ذي هدف ما ، يبين كيف تقود هيئة أركانه ، المتفرغة كلياً او جزئياً ، التدابير وتحدد الاعمال من دون أن تلقى الكثير من المقاومة ... » . هـ. سبنسر : « قضايا علم الاخلاق وعلم الاجتماع » (Problèmes de Morade et de Sociologie) ـ الطبعة الفرنسية ـ باريس ـ ١٨٩٤ ـ ص : ١٠١ .

لقد رأينا في أيامنا كيف نمت النقابات في التجمعات الاخوية ، جهاز قيادة دائم ، احتله قادة يمكن لاستقرارهم أن يثير الحسد لدى قادة الدول » وإن السلطة التي تمارس على النقابيين هي استبدادية بشكل غير عادي .

والعادات الحديثة في الجمعيات العامة للمساهمين تعطي صورة جديدة دقيقة عن نفس الممارسات .

كيف لا يقتنع القادة ، الأقوياء بصلاحياتهم وبالملقات التي تسمح لهم بخلط المتناقضات ، بأنهم أعلى ، وإن المصالح الاجتماعية لن تُصان إلاّ بواسطتهم وبأن المجتمع ، أخيراً ، ليس له من مصلحة أكبر من حفظ جسمه القائد وجعله يزدهر .

« الأنا » الحكومية :

إذا كانت هذه الظواهر قد نمت في كل التجمعات ، فإنها يجب ان تأخذ قوة فريدة في التجمع السياسي (١) .

اريد ألاّ يستمد من الجمهور إلاّ رجال متوسطون بشكل مثالي ، حكام مشابهون بشكل دقيق للمحكومين . ومع ذلك فإن إراداتهم تكتسب، منذ أن يدعوا لإدارة القوة السيدة ، طابعاً وسلطة مختلفين ، كما يلاحظ دويجي .

« إن الاشخاص الذين يتدخلون باسم السيادة ، والذين يعبّرون عن الإرادة السيدة ، هم أعلى من الآخرين ، ويتصرفون إزاءهم بطريقة القيادة ، وبطريقة القيادة فقط . والاشخاص الذين يتوجه إليهم السيد يضطرون لتنفيذ الأمر الذي يعطيه لهم ، ليس بسبب مضمون هذا الأمر ، وإنما لأنه يصدر عن إرادة اعلى بطبيعتها من ارادتهم » (٢) .

---

(١) إذا كان سمو الحكام يتشاهد إلا في الاجسام المكوّنة ذات المنشأ الحديث ، والمشكلة من رجال لنايهم ، في الكثير من الحالات المذكورة ، القدرة الحرة على تأكيد استقلالهم ، فطالما سيصير حال سمو الحكام في الاجسام القائمة منذ وقت طويل ، والتي تنظم جزءا من حياة الوحدة فقط ، تنظم كل حياتها ! » سبنسر ـ المرجع السابق الذكر .

(٢) ليون دويجي (Léon Duguit) = « السيادة والحرية » (Souverainett et Liberté) ـ باريس ـ ١٩٢٢ ـ ص: ٧٨ ـ ٧٩ .

إن إدارة القوة السيدة تولد إذاً شعورا بالرفعة يجعل هـؤلاء المشابهين للمواطن العادي « مختلفين » عنه بالفعل .

لكن هؤلاء ، كما سيقال ، لن يتصرفوا ، مع ذلك ، إلا كوكلاء له ومفوضين من قبله . حقاً ! إن برودون سيستخلص ، من تجربته كنائب في الجمعية الوطنية لعام ١٨٤٨ ، هذا الدرس :

« سيكون من العبث القول بأن المنتخب أو ممثل الشعب إلا المفوض من قبل الشعب ، ومندوبه ومحاميه ووكيله ولسان حاله ، الخ ، وبالرغم من هذه السيادة النظرية للجمهور والخضوع الرسمي والقانوني للوكيل، الممثل أو لسان الحال ، فإن سلطة وتأثير هذا ستكون على وجه الاطلاق أكبر من سلطة وتأثير ذاك ، الذي يقبل بجد وكالته . إن مندوب السيد سيكون ، دائماً ، وبالرغم من المبادىء ، سيد السيد . والسيادة المجردة ان صح القول ، هي شيء ما أكثر أيضاً من الملكية المجردة »(١) .

إن القادة ، الذين ارتفعوا فوق الجمهور ، وأصبحوا ، من خلال اختلاف المواقع ، مختلفين نفسياً عنه ، يتقربون من بعضهم البعض ، بفعل نفس تأثير الأوضاع والنشاطات الوظيفية : « إن كل أولئك الذين يؤلفون التنظيم الحكومي والاداري يتحدون ، كما يقول سبنسر ، فيما بينهم وينفصلون عن الآخرين »(٢) .

إنهم يشكلون جسماً . لقد أشار روسو لذلك جيداً ، وسجل الضرورة الاجتماعية لهذا الجسم ونتيجته المعنوية :

---

(١) برودون : « نظرية الحركة الدستورية في القرن التاسع عشر »
(Théorie du Mouvement Constitutionnel lu XIX siècle)
باريس ـ ١٨٧٠ ـ ص : ٨٩ ـ ٩٠ .

(٢) سبنسر : « مبادىء علم الاجتماع » (Pronciples of Sociology)
الفقرة : ٤٤ .

« ... لكي يكون لجسم الحكومة وجود ، وتكون له حياة حقيقية تميزه عن جسم الدولة ، ولكي يكون باستطاعة كل اعضائه ان يتصرفوا باسجام ويستجيبوا الغاية التي تأسس من أجلها ، يحتاج **لأنا** خاصة ، ولحساسية مشتركة بين اعضائه ، ولقوة ، وارادة خاصة تتجه لحفظه »(١) .

الازدواجية الاساسية للسلطة :

إننا لانعرف كيف نعبر بشكل أفضل عن كون المجتمع ، بتأسيسه لجهاز مسخر لخدمته ، ينجب مجتمعاً صغيراً يتميز عنه ، وله بالضرورة مشاعره ومصالحه وإراداته الخاصة .

وإذا أردنا النظر للأمة « كشخص معنوي » ، مزود « بضمير جماعي » ، وجدير « بارادة عامة » ، فإنه يجب أن نتصرف في السلطة ، كما فعل روسو ، على شخص **آخر** له ضميره الخاص وإرادته الخاصة ، وتقوده انانيته الطبيعية للسعي لتحقيق مصلحته الخاصة .

حول هذه الانانية ، يمكن أن نذكر شهادات باهرة :

« يرى الكاتب لافيش أن من الصحيح ملاحظة انه للقوة العامة في فرنسا ، في ظل كل النظم ، الجمهورية أو الأخرى ، غاياتها الخاصة ، الانانية والضيقة . إنها ، **اتحاد** أشخاص ان لم نقل زمرة اشخاص ، وصلوا الى السلطة بحادث أولي ، وشغلوا في اتقاء الحادث النهائي . إن السيادة القومية كذبة بالتأكيد »(٢) .

أما فيما يتعلق بالمشاعر التي تحرك « الاتحاد » فإن لدينا شهادة بولينغروك الكبير ، الأقل إثارة للشك نظراً لكونه يتهم فيها نفسه :

---

(١) « في العقد الاجتماعي » ـ الكتاب الثالث ـ الفصل الأول .

(٢) إرنست لافيس (E. Lavisse) = في مقال « بمجلة باريس » (Revue de Paris) ـ ١٥ كانون الثاني ١٨٩٩ .

« أخشى أن نكون قد وصلنا إلى السلطة بنفس ترتيبات كل الاحزاب ، وأن يكون الدافع الرئيس لأعمالنا هو أن نمسك بأيدينا حكومة الدولة ، وأن تكون اهدافنا الرئيسة هي الحفاظ على السلطة ، وعلى اشغال كبرى لانفسنا وتسهيلات كبرى من أجل تعويض أولئك الذين ساهموا في رفعنا ، ومن أجل ضرب أولئك الذين كانوا يقاوموننا »(١) .

إن هذه الصراحة نادرة لدى أولئك الذين يقودون . لكن أولئك الذين يطيعون يحكمون عليها هكذا . إن الشعب ، الذي يحذره حدسه وتثقفه تجربته ، ينظر لأفراده الذين يدخلون إلى مدينة القيادة باعتبارهم غيروا معسكرهم . إن افراده يشعرون في ابن الفلاح الذي صار جابياً ، وفي امين سر النقابة الذي اصبح وزيراً ، بمفاجأة غريبة . اذ ان هناك بالفعل مناخ سلطة يفسد الناس ، بحيث ان سكان السلطة هم ايضاً بالضرورة المدافعون عن محششتهم والمدمنون على تحشيش الأفيون فيها .

إن الرعايا يشعرون بأن الحكام لايحكمون حصراً من اجلهم ، ويتهمون النظام ، الملكي احياناً والجمهوري أحياناً أخرى ، بعيب مستمد من الطبيعة البشرية : وهو أن هناك حتمياً أنانية في السلطة .

لقد كنا في البدء قد افترضنا ان السلطة ذات جوهر اناني ؛ ثم رأيناها تكتسب طبيعة اجتماعية . وها نحن الآن نرى السلطة ذات الجوهر الاجتماعي تكتسب طبيعة انانية .

إن هذا التلاقي في السلسلتين العقلانيتين يقرّبنا من الحل اللا عقلاني : إن الطبيعتين تتشاركان بالضرورة في طبع السلطة الواقعية . فمهما كانت الطريقة والروح التي تأسست بها ، فإنها ليست ملاكاً ولا حيواناً ، وإنما هي مركّب يجمع فيه ، على غرار الانسان ، طبيعتين متناقضتين .

---

(١) بولينغبروك (Bolingbroke) = « الاعمال » (Works) المجلد الاول — ص : ٨ — ٩ .

في انانيــة السلطة :

إن شيئاً لن يكون اكثر عبثية من إدعاء التعرف في كل سلطة تاريخية على مزيج ، بنفس النســب أو بنسب مختلفة ، من مبدئين صــافيين « كيماويا » ، **الانانية والاجتماعية الحكوميتين** .

إن كل علم وليد ــ والله يعلم إنْ كان « علم » السياسة متقدماً قليلاً ! ــ يجب أن يســتمين بمفاهيم مجردة . إلاّ انــه لا يجب قط ان يغرب عن البال انها **مجردة** بالضبط **من الصــور** التي تقترحهــا علينــا الذاكرة ، وأنها تبقى ملونة بها ولن تَطهَّر من هذه التجمعات ــ بشكل كامل دائماً ــ إلاّ من خــلال استعمال طويل . لهذا يجب الاّ نعالجهــا إلاّ بأقصى حد من الضمانات إن من الواجب أن نحتفظ بها مُشَوَّشة لكي تتمكن من القبول باسهام صور اخرى . وإني سأجرؤ تقريباً على القول بأن الوقت ما زال مبكراً جداً من اجل تعريفها ، وأن هذا الأمر يجب أن يأتي فيما بعد عندما ستُحصى بشكل كافٍ الإحساسات الملموسة التي يجب ان تقدم القاسم المشترك .

فاذا كَوَّنّا ، على سبيل المثال ، مفهومنا حول انانية السلطة وفقاً لصورة ملك البانتو الذي يعني الحكم بالنسبة له ، اساساً ، السباحة في الوفرة ، والتغذية بشكل عجيب ــ لحد أن نفس كلمة فوما **Foma** تعني الشيئين(١) ــ وإذا بحثنا ، ونحن مزودون بهذه الصورة للرئيس السمين ذي الجلد المــدود بالشحم ، عن نظيره الدقيــق في المجتمــع الحديث ، فإن انتظارنا سيكون خائباً : إن ممارسة السلطة لن تبدو فيه كعلاج لفرط التغذية ، ولن يذكر فيه الوزراء طالبو اللذة أو الذين يثرون إلاّ كاستثناءات مثيرة للفضائح .

---

(١) هـ . ا. جينود (H. A. Junod) : « اخــلاق وعــادات البانتــو » (Mœurs et Coutumes des Bantous) ــ مجلدان ــ باريــس ــ ١٩٢٦ ــ المجلد الاول ــ ص : ٣٨١ .

هل يعني هذا القول بأن من غير الممكن أن نجد ، إذا نظرنا بمزيد من الانتباه ، أي قاسم مشترك بين ممارسات البانتو وممارساتنا ؟ فما هو تكديس الإتاوات الغذائية ، المسلوبة لضرائبنا . وإذا كان الملك يأكل هذه الثروات ، فإنه لم يكن يفعل ذلك وحده ، وإنما مع التابعين له وأيضاً مع أولئك الذين يساعدونه في الحكم ، وهو ما يساوي لدينا الجسم الاداري والقوة العامة . إن هناك إذاً « جماعة آكلة » تهتم بمدى الاتاوات. جماعة يسمى المحكومون ، أولئك الذين يدفعون الضريبة ـ هنا أيضاً نفس الكلمة ، لوبا (Louba)، تعني الشيئين ـ للدخول إليها ، من أجل أن ينتقلوا من وضعية مقدِّم الغذاء الى وضعية من « يتغذّى » . من يجرؤ على التأكيد بأننا لا نلاحظ شيئاً مشابهاً في مجتمعنا ؟

لكن هذا ليس كل شيء . إن الملك يستعمل جزءاً كبيراً من الاتاوات كهبات ، تقدَّم في ولائم أو بواسطة هدايا ، لأولئك الذين يعزز دعمهم سلطته أو يهددها ارتدادهم عنه . ولكن الا نرى أيضاً لحكومات الحديثة تجعل الفئات الاجتماعية ، والطبقات ، التي تريد أن تضمن لنفسها أصواتها ، تستفيد من الأموال العامة؟ وهذ ما يسمى اليوم بإعادة توزيع لمداخيل من خلال الضرائب .

قد يكون من الخطا ، بدون شك ، التاكيد بأن الضريبة الحديثة تجبى من السلطة أولاً لمصلحة جهازها الخاص ، ثم من أجل أن تجتذب الأنصار بواسطة الأفعال الحسنة . ولكن الا يتدخل هذا التفسير الأناني للضريبة كمصحح مفيد للمفهوم الاجتماعي الذي يُعلَّم بصفة عامة ؟ وهل من الصحيح أن وتيرة تزايد الضرائب لا تقوم إلاّ باتباع تقدم الحاجات الاجتماعية بأمانة ؟ وإن الأمكنة لا تتكاثر إلاّ بسبب اتساع الخدمات وأن الخدمات لا تتوسع مطلقاً إلاّ من أجل تبرير تكاثر الأمكنة ؟ وهل من المؤكد أن الاهتمام الوحيد بالعدالة الاجتماعية يشرف على الهبات العامة وأن مصلحة الزمرة لا تحكم مطلقاً ؟

إن صورة الموظف النزيه بشكل مثير للإعجاب والمخلص للمصلحة العامة ــ وهو أحد النماذج البشرية الأكثر تجرداً من الشهوات المادية التي يعرضها مجتمعنا ـ تنتصب هنا لكي تستقر علينا هذه المقترحات . ولكن أي تأكيد نجده بالعكس في كل مرة تنتقل فيها السلطة من يد الى يد، فتُعامل على يد الحزب الذي وصل إليها على طريقة البانتو ، وكأنها وليمة يتنافس فيها القادمون الجدد على الأمكنة ، ويلقون ببقايا الطعام لأنصارهم ؟

ولنشر ــ دون أن نتوقف هنا أيضاً ــ الى أن المبدأ الأناني يجد نفسه وقد تأجج في شكله الأكثر بربرية في كل مرة تنتقل فيها السلطة من يد الى يد ، حتى ولو كان الهدف المُعلن لهذا التغيير هو انتصار المبدأ الاجتماعي . ولنخلص بالنتيجة مؤقتاً للقول بأنه إذا كان من الخطأ تكوين صورة انانية فقط عن السلطة ، فإنه سيكون أيضاً من الخطأ ان نكوّن عنها صورة اجتماعية فقط . إننا سنحصل من خلال نظرة مُجسّمة تمزج بين هاتين الصورتين على صورة ذات ظلال مغايرة وحقيقة مختلفة.

الأشكال النبيلة للأنانية الحكومية :

يجب الاحتراس في مفهوم ضيق جداً وكريه جداً ، هو مفهوم الأنانية الحكومية : إن ما ندعوه كذلك ليس إلاّ الاتجاه للوجود من أجل الذات ، والذي تعرّفنا عليه ملازماً للسلطة . لكن هذا الاتجاه لا يتجلى فقط في استعمال السلطة من أجل الفائدة المادية لأولئك الذين يمارسونها . وباستثناء النفوس الوضيعة نهائياً ، فإن امتلاكها يوفر خيراً له لذّات غير لذة الشراهة المُشبَعة .

إن الانسان ، المُحِب لذاته والمولود من أجل العمل ، يحترم نفسه ويمجد نفسه بسبب اتساع شخصيته ، وتكاثر ملكاته . إن من يقود اي مجموعة بشرية يحس نفسه وقد كبر بطريقة جسدية تقريباً . إنه ينطور ، مع قامته الأخرى ، طبيعة اخرى . فنادراً ما نرى فيه الحذر

والبخل الشخصيين اللذين نتعرف فيهما على الأنانية. إن حركاته لم تعد ضيقة وإنما فسيحة . إن لديه ، كما يقول العامي ، بحق ، فضائل وعيوب « الأمير » . إنه الانسان ـ التاريخ(١) .

إن القيادة مُرتَفَع. فيه يتنفس المرء هواءً مختلفاً ، وفيه يكتشف آفاقاً اخرى غير الآفاق التي تكتشف في أودية الطاعة . إن الشغف بالنظام ، والعبقرية المعمارية التي زُوِّدَ بها جنسنا ، تنتشر حينذاك . ومن أعالي برجه يبصر الانسان المكبَّر ما يمكن ان يصطنعه مع الجماهير الحافلة التي يسيطر عليها .

هل الغايات التي يقترحها لنفسه هي في صالح المجتمع ؟ ممكن . هل هي متفقة ورغباته ؟ غالباً . إن القائد يقتنع بسهولة أنه لا يريد إلاّ خدمة المجموع ، وينسى ان دافعه الحقيقي هو متعة العمل والتمدد . إني لا أشك بأن نابليون لم يكن صادقاً في اللحظة التي قال فيها لكولانكور: « إنهم مخدوعون ، إني لست طموحاً .. إني متأثر بآلام الشعوب ، وأريدها ان تكون سعيدة . والفرنسيون سيكونون كذلك لو عشت عشر سنوات »(٢) .

إن هذا التأكيد المأثور يبرز التطلع الأبدي للقيادة التي تتخذ لنفسها كفاية ان تعتبر نفسها مجرد وسيلة في خدمة الأهداف الاجتماعية . إنها تحتاج لذلك أن تكون الكذبة دائماً جسيمة والتناقض ساطعاً . وكم من

---

(١) « ان يكون مركز العمل ، والوسط النشيط للجمهور ، وأن يرفع الشكل الداخلي لشخصه الى شكل الشعوب والاجيال كلها ، ويملك قيادة التاريخ من أجل قيادة شعبه أو أسرته وغاياتهم لقمة الاحداث : تلك هي ، كما يقول سبنسر ، الانطلاقة التاريخية والواعية بالكاد لكل فرد له قدر تاريخي » ـ « إنحطاط الغرب » (Le Déchin de l'Occident) ـ المجلد الخامس من الترجمة الفرنسية ـ ص: ٦٧٠ .

(٢) « مذكرات كولانكور »(Mémoires de Conlaincourt) من المقطع المنشور على يد منشورات دولا بلاتين ـ جنيف ـ ١٩٤٢ ـ ص: ١١٢ ـ ١٦٩ .

مرة حصل ان اتت الوقائع ، بشكل ما ، لتعطي حقاً للكذبة ، لأنه تم بالفعل بلوغ الغايات الاجتماعية دون أن يكون من المهم ، في نظر التاريخ ، ما إذا كانت بحق الدافع الأساسي للرجال الذين يتولون السلطة !

إننا نصل الى غموض معقد بين انانية واجتماعية السلطة . لقـد ضـعنا .

أبداً . إننا في الهدف : أمام السلطة كما هي ، وكما صاغتها المـدة التاريخيـة .

كم ستبدو لنا ، منذ ذلك الحين ، باطلـة وتافهة هـذه التطلعات المتجددة دائماً لبناء سلطة ينقىّ منها كل عنصر اناني !

إن الروح البشرية ، المحبـة لبساطة تبحث عنهـا بدون جـدوى في الطبيعـة ، لـم تقتنع مطلقاً بأن ازدواجيـة السلطة امـر اســاسي بالنسبة لهـا .

فمنذ الأحلام السامية لأفلاطون ، الموروثة بحد ذاتها من طوباويات أقدم ، لم تكل قط من البحث عن حكومة تكون طيبة ، ولا تستوحي اعمالها ، في كل لحظة وكل مناسبة إلاّ من مصالح وأمنيات المحكومين .

إذا كانت هذه الفكرة الوهمية لرجال الفكر قد عرقلت تكوين عـلم سياسة حقيقي ، ونزلت الى الشعب ، فقد اصبحت ، منذ ان امتلك الشعب السلطة ، السبب الفعّال للانقلابات الكبرى التي تخرب زماننـا وتهدد وجود الحضارة نفسه .

إننا لا نريـد ان ننقل للسلطة التجاوزات والعيوب الملازمة لهـا ، وإنما أن نسمي سلطـة أخرى عادلة الى ما لا نهاية ومُحَسِّنَة . إننـا نطرد إذاً الأنانيات التي تملكت المجتمع ، من خلال علاقة طويلة ، تعلمت كيف تكفي نفسها من خلال إشباع حاجات المجموع ، ووضعت في خدمة الخير العام كل قوة الانفعالات الخاصة .

إننا نعتقد بأننا نفسح مكاناً لروح اجتماعية كلياً يقول الطامعون بالسلطة بأنها تحركهم . وحتى لو أنهم كانوا يقولون الحق ، فإنه ليس من المؤكد ان المفهوم المجرد والمثالي للمنفعة العامة الذي جاؤوا به سيكون اعلى من المعرفــة العملية والتجريبيــة للجسم الاجتماعي الذي امتلكه اسلافهم القائمون . وعندما سيكونون مجردين كلياً من الأنانية ، فإن شيئاً ما سينقص السلطة ، وهو شيء لا بد منه لها بشكل مطلق ، كمــا سنرى . لكن هذه التطلعات لم تُبرَّر مطلقاً . فبدل الانفعالات النزيهة التي يمكنها أن تحرك بعض غزاة السلطــة ، تمتزج فيهم وفي رفــاقهم الطموحات والشهوات . إن كل تغيير في النظام ، وبمقدار أقل ، كل تغيير في الحــكم هو إعادة إنتــاج ، مختصرة تقريبــاً ، للاجتياح البربري . إن القادمين الجدد يضلّون في غرفة الآلات مع مشاعر يمتزج فيها الفضول والغرور والجشــع .

إن الاعتماد الذي فتح لهم في البدء يسمح لهم بأن يستخدموا كلياً هذا الجهاز المدهش ، وحتى أن يضيفوا إليه عتلات إضافية . وعندمــا ستدخل زمرة أخرى ، تعذ باستخدام أفضل له ، بدورها إلى مدينــة القيادة ، فإنها ستجدها أيضا قد اغتنت ؛ بحيث ان الأمل المتجدد دائماً في ان يُستبعد من السلطة كل مبــدأ أناني ، لا يقوم إلاّ باعــداد وسائل دائماً أوسع للأنانية التي ستأتي .

إن الاعتراف بالازدواجية الأساسية للسلطة هو إذاً مكسب ضروري لعلم السياسة : إن المبدأ الأناني لن يعرف كيف ينقّى منها . لقد رأينــا بأي وسائل طبيعية تتكيف مع المصلحة الاجتماعية ؛ إن هناك أيضاً بدون شك وسائل اصطناعية . لكن هذه الوسائل تتعلق بالفن السياسي الذي لا يشكل موضوعاً لدراستنا .

ويكفينا ان نكون قد حققنا بعض التقدم في معرفة السلطة الملموسة

الفصل السابع

الطابع التوسعي للسلطة

إذا كان هناك في طبع السلطة دافع أناني ممزوج بخدمات اجتماعية، فإن فكرة أن هذه الخدمات ستكون أكبر كلما كان الدافع الأناني أضعف، تأتي بشكل عفوي للذهن : إن كمال الحكومة يكمن في الاستبعاد الكلي للمبدأ الأناني . لقد سعت بعض العقول ، القصيرة النظر والسليمة القصد ، بتصميم لتحقيق هذا الوهم ، جاهلة بأن لا الطبيعة البشرية تسمح بمثل هذا المشروع ، ولا الطبيعة الاجتماعية تقبل به . وذلك لأن المبدأ الأناني هو الذي يعطي للسلطة هذه القـوة الخاصة التي بدونها لا تعرف كيف تؤدي وظائفها .

إن الازدواجية غير قابلة للانقاص . والسلطة ، من خلال لعبة المبدأين المتناقضين ، ستشغل في المجتمع مكاناً يتسع دوماً ، تدعوها لذلك الظروف ، وتحملها شهيتها ، في نفس الوقت ، على التضخم . هكذا نشاهد نمواً لا محدودا للسلطة ، يساعد عليه مظهر أكثر فأكثر غيرية ، وإن كانت تحركه دائماً نفس العبقرية المسيطرة .

في أن الأنانية من مستلزمات السلطة :

إنها ، بدون شك ، لصورة مخادعة ، صورة الجسم القائد الذي تحركه حصراً روح العطف . إن الحكام أنفسهم يقدرون كم هي جذابة الصورة التي يعطونها بطواعيتهم عن أنفسهم ، صورة الأشخاص الذين

ينفرون من ممارسة الاعباء العامة والذين لايقومون بذلك إلا بدافع من التفاني البحت .

لكن مثل هذا التعلق ، وإن لم يكن متصنعاً ، لن يكون في صالح المجتمع ، وإذا كان من الممكن أن يوجد في جهة ما ، فلدى العقول التأملية بصفة بحتة ، التي تمنى البعض غالبا قدومها للأعمال . إن مثل هذه الحكومة ، إذا ما وضعنا جانباً سيئة اخرى كبيرة جدا سنعود إليها فيما بعد ، تشكو من نقص في الحرارة الجسدية التي لن تخطىء الشعوب في إدراكه .

إن شيئاً ، في ظل حكم الطبيعة ، لن يستمر في الحياة إن لم يكن مدعوماً بحب قوي وعنيف للذات . وكذلك السلطة لن تحفظ نفوذها الضروري إلا من خلال الحب القوي والضيف الذي يكنه القادة لسلطتهم . إن من الواجب ، للأسف ، أن نلاحظ أن حنان القلب الذي يصل لحد نكران الذات يؤدي لانتحار السلطة ، كما تشهد على ذلك حالة لامارتين، او بشكل خاص مثال لويس السادس عشر المأثور للأبد . لقد اظهر توكوڤيل ، في صفحات مضيئة[1] ، الملكية وهي تجعل من نفسها المتهمة لتجاوزاتها ، وتجلب إليها غضباً لم ترغب بأن تدفعه عن نفسها . إن إرادة الحياة تنقصها : « إذهبوا وقولوا للسويسريين بألا يطلقوا » .

إن التاريخ يرفض الأبطال الذين يقترحهم عليه الشعر ، وكارلو الكريم ، والكسي الحنون ، وشارل ادوار الطيب القلب . لقد أحبهم معاصروهم ، وما زالت النفوس الحساسة تتأسف عليهم . لكن الله ، كما يقول لوثر ، « لم يعط الحكام ذنب ثعلب وإنما اعطاهم سيفاً » . إن اقتناعاً ما بالرفعة ، وتذوقاً ما للإخضاع ، ويقيناً ما بامتلاك الحق ،

---

(1) توكوفيل : « النظام القديم والثورة » (L'Ancien Régime et la Révolution) الكتاب الثالث ـ الفصل الخامس : « كيف تثير الشعب من خلال الرغبة بالتخفيف عنه » .

وأخيراً طابعاً آمراً هي من الأمور الملائمة للقادة . فليس هناك مطلعاً من ملك حاكم يشبه ملك ايفتو

لقــد جرّب عصرنا نفســه حكاماً طيّبي القلب . لكن مِمنشاط التلويح دفعهم للإهمال ، بالرغم من صفاتهم المحبوبة ، أو بسببها .

اي حياة تعلّم اكثر من حياة فريدريك الكبير ؟ واي رفيق لطيف كان ! لكنــه لو بقي كذلك للَحِق بابن القيصر الكسي . لقــد صعد الى العرش وارى اوروبا المندهشة إنساناً آخر .

لنكف إذاً عن البحث لدى أولئك الذين يحكون بفضائل ليست من شــأنهم .

إن السـلطة تستعير حياتهــا من أولئك الذين يمارسونهــا ، وهي تتسخن وتتنشط باستمرار من خلال المِتع التي توفرها لهم . إن الأكثر حدة من هذه المتع ليست في إشباع حاجاتهم التافهة للبذخ والزهو ، التي تذهل الخيــال الشــعبي ، وتثير سخط صــغار الكسبة وتعبّر في انظارهم عن انانيــة الســلطة . إن المآدب التــي يصفها لنا مؤرخو اسرة البورجونيو (Bourgogne)، ومواكب الأبهة ، والبذخ الذي كان يحيط نفســه بــه كل من شــارل الجَسور ، وجوليوس الثاني ، ولورنس دو ميدتشي ، وفرانسوا الأول ولويس الرابع عشر ، إن هذه الثروات الكبيرة المتوهجة هي التي كان العامة ينتقدونها . ومع ذلك فإنها تبذيرات سعيدة ندين لها بأعمال ڤان ايك ومايكل انجلو ، وليوناردو دو ڤينشي ، وبكنيسة الفاتيكان وقصر فرساي : لقد كوّن تبذير الأمراء الراسمال الأثمن للبشرية .

ويكفي أن يتظاهر القــادة بتقشف كبير ، وباقتصــاد صارم لكي يعطيهم العامي صك إبراء من كل انانية . كما لو أن المباهج الحقيقيــة للاستبدادي لم تكن قط في موضع آخر !

في كل ظرف ، وكل وضع اجتماعي يشعر الانسان بأنه إنسان أكثر عندما يفرض نفسه ، ويجعل من الآخرين ادوات لإرادته ، ووسائل للغايات الكبرى التي تسكره رؤيتها . أي تمدد للأنا يكمن في قيادة شعب ما ! إن الفرح العابر الذي يسببه لنا انقياد اعضائنا المسترد بعد مرض طويل . هو وحده الذي يمكنه أن يخطر بالبال ، الفرح ، الذي لا مثيل له ، بسبب انتشار اندفاغاته كه يوم في جسم شاسع ، بحيث تحرك بعيداً ملاييناً من الأعضاء المجهولين . إن هذا الفرح يمكن تذوقه في ظل مكتب من قبل موظف بلباس رمادي وسترة سوداء . إن فكره يتبع خط سير اوامره . إنه يتصور القناة وقد فتحت وفق الخط الذي رسمه اصبعه على الخارطة فانتعشت البواخر فيها سريعاً ، ونشأت القرى على ضفتيها ، وازدحمت السلع على ارصفة مدينة انتزعت من نومه . وليس من العجيب أن يفرك كولبير يديه من الفرح ، والصباح يقترب وهو على طاولة عمله . كما يحكي ذلك بيرّو .

إن نشوة إدارة أحجار اللعبة الاجتماعية تتفجر في مراسلات نابليون . هل من قبيل الدقة فقط أن يملي ، حتى في زمن السلم ، مسيرة كل فرقة عبر الامبراطورية الواسعة ، وان يقرر كم من بندقية يجب أن توجد في كل مخزن ، وكم من كلة مدفع في كل ساحة ، أو انواع القطن التي ستتلقاها فرنسا ، وفي اي مكاتب جمارك وبأي طريق يجب أن تنقل من سالونيك وبكم يوم ؟ ولكن لا ، إن تنظيم الانتقال الشاسع للرجال والأشياء هو بالنسبة له برهان على خفقان دم آخر يضاعف ، بشكل ما ، من دمه .

هكذا يصبح الشعب المحكوم كامتداد للأنا ، يتمتع به من خلال أحاسيس محركه في البدء ، ثم أخيراً من خلال احاسيس إنعكاسية ، ولا يحس فقط بلذة تحريك هذا المقدار من الاجزاء ، وإنما يحس بعمق بكل ما يصيب أي جزء منها . إن أنانية السلطة تأخذ حينئذ كل الشعب كموضوع ، فتكتمل المطابقة . لقد كان المبدأ الملكي يستجيب في الماضي لضرورة الأنانية القائدة ومطابقتها مع المجموع الاجتماعي .

وهكذا تعيد المؤسسة المشاعر الشخصية للرئيس إلى المجموع ، بدل أن ترجع فقط مصالح المجموع إلى مصالح شخص واحد . إن الأمن في امتلاك السلطة وانتظام انتقالها يؤمنان للحد الأقصى تطابق الأنانية مع المنفعة العامة . في حين ان الإسناد الدائم أو المؤقت للسلطة يميل ، بالعكس ، لأن يجعل من الامة الأداة لقدر خاص ، ولأنانيــة لاتنشغف بنفسهــا .

وكلما مر بسرعة اكبر محتلو السلطة ، كلما أمكن لأنانيتهم أن تمتد أقل الى جسم هو ليس إلا مطيتهم المؤقتة . إن انناهم تبقى أكثر تميزاً، وتقتات من متع أكثر ابتذالا . أو انها تمتد ، إذا كانت أنانيتهم قادرةعلى ان تتجاوز نفسها ، إلى مجموعة يمكنها ان تبقى طويلا متشاركة معها ، كحزب . بحيث أن الأمة تحكم بالتعاقب من قبل رجال لاتتطابق أناهــم معها ، وإنما مع احزاب .

إن الأنانية المتصعدة المحافظة للسلطة تكمن حينئذ في الموظفين . إنهم يسهمون في إبقاء وتكبير الوظيفة ، التي يتصورونها بعمق دائماً وغالباً وراثية . والفضيلة الاجتماعية للملكية ، التي تتمثل في مطابقة الانا مع المجتمع ، تجد نفسها ثانية ، وبدرجة أقل ، في أسر الموظفــين او في « المدارس الكبرى » التي تؤمن بوسائل أخرى نفس استمرارية المشاعر

من الانانية الى المثالية

اذا اعترفنا بضرورة وجود سلطة في المجتمع . فإنه يجب الاتفاق على أنها تحتاج لقوة محافظة . وهذه القوة تأتيها من تعلق القادة بالوظائف التي يدمجونها بأنفسهم والتي بواسطتها يمدون حساسيتهم المــادية لأطراف الجسم الاجتماعي . لقد ولدت هذه الظاهرة الملموسة ، القابلة للملاحظة ، ومن خلال سير لا واع للفكر ، نظرية الأمة ــ الشخص المنتشرة جداً والتي تعتبر الدولة التعبير المرئي لها . إن الأمة ــ الشخص ليس لها إلا حقيقة نفسية : والأمة ، في نظر أولئك الذين يتطابقون مع الدولة هي بالفعل تعبير عن أشخاصهم .

إلا أن من الواجب الاحتراس من النتائج التي قد نجد أنفسنا مقتادين لها حين نفترض كمال هذه السيرورة . فاذا كانت الأنا الحكومية تستطيع حقيقة ان تنتشر في المجموعة البشرية بحيث لا تتحكم فقط بكل حركاتها ، وإنما تتلقى ايضاً كل لانطباعات فإن التناقضات السياسية التقليدية تجد نفسها محلولة : إن التساؤل عما إذا كان على الاندفاع ان ينزل من السلطة بشكل تعابير عن الأمنية : ولن يكون هناك بعد ذلك إلا معضلة فلسفية : تتناول قضية الأولوية .

إنطلاقاً من الطبيعة الأنانية للسلطة ، تصل للتحقق من أن السلطة ، بتركها لهذه الأنانية تنتشر بشكل كامل ، ولن تستطيع في النهاية أن تريد إلا ما تحتمه المنفعة الاجتماعية بالضبط . إنها نظرية لن تكون أكثر عبثية من تلك التي عاش عليها الاقتصاد السياسي لمدة طويلة . لأن الأنانيات الفردية المتروكة لذاتها إذا كان عليها في النهاية أن تنتج افضل نتيجة ممكنة . فلماذا لا تقوم الأنانية الحكومية بنفس الأمر ؟

إن من الواجب تطهير علم السياسة من مثل هـذه السفسطات ، الناتجة كلها عن نفس الخطأ ، وذلك من خلال دفع منحن صـالح بين بعض الحدود الى اللانهاية . إن التفكير العقلي والملاحظة ، على حد سواء تسمح بالتأكيد ان أنانية رجال السلطة تحملهم لأن يطابقوا انفسهم مـع المجتمع كلما كان امتلاكهم للسلطة أطول وأكثر استقراراً . إن مفهوم الشرعية هو تعبير عن هذه الحقيقة . فالسلطة الشرعية هـي تلك التي وفق اعتياد متبادل بين مصالحها الخاصة ومصالح المجتمع .

ولئن كان باستطاعة الغريزة أن تجعل هذا التوافق كاملا ، فإن المنطق لا يسمح بتأكيده ، كما أن التجربة الكاذبة . إننا نصطدم هنا بالصخرة التي تحطمت عليهـا كل المذاهب ، الحديثـة والقديمة ، التـي ادعت تأسيس الغيرية الكاملة على الأنانية الكاملة . وإذا كان صحيحاً ـ الأمر الذي لم يبرهن عليه بدقة مطلقاً ـ أن باستطاعة الانسان أن يحصل على الحد الأقصى من الفائدة حين لا يفكر إلا بفائدة الآخرين ، فإنه يجب أن

نلاحظ أنه ليس قادراً في التطبيق على حمل أنانيته للحد الاقصى من هذه النتائج الموفقة .

إن الأنانية ، حتى في حالة القادة الأكثر شرعية ، تبقى في منتصف الطريق ، غنية بما فيه الكفاية بالمظاهر الفردية الضد اجتماعية بحيث يرتاب الجمهور ، نظراً لكون هذه المظاهر ملحوظة ، من هذه الضريزة ويجهل خدماتها الاجتماعية التي لا جدال فيها . هكذا يعلن عن الغيرية التي لن تكون نهاية شبه لا واعية للحكم وإنما مبدأ واعياً له .

ولكن منذ أن يجري تصور السلطة كوكيل للخير المشترك حصراً ، فإنه يجب عليها أن تسترشد بصورة واضحة لهذا الخير المشترك . إن الضرورة الحيوية للتآلف،يومياً ، مع الواقع الاجتماعي تشكل في السلطة الأنانية صوراً عن الحاجة العامة ، مبهمة ولكن مولودة من إحساسات ملموسة . ومنذ أن تحتضن السلطة ، بنية غيرية ، بنظرتها للجماعة بأسرها من أجل أن تميز ما هو ملائم لها ، فإن عدم كفاية الأداة الفكرية تصبح ساطعة . إن الحكم الموضوعي يبدو أكثر فظاظة من التوجه الحواسي ، والعين ، إذا اردنا ، أدنى من اللمس .

آن من الملاحظ أن أكبر الأخطاء السياسية تأتي من تقديرات فاسدة للخير المشترك ، وان الأنانية ، لو استشيرت حينذاك ، لردعت السلطة .

لنأخذ ، على سبيل المثال ، إلغاء مرسوم نانت(*) إن انتباه لويس الرابع عشر كان مشدوداً جداً للخدمات السامية التي كان الرعايا

(*) اصدر الملك هنري الرابع ، في عام ١٥٩٨ ، مرسوم نانت الذي أعطى بعض الضمانات للبروتستانت في فرنسا وادى لوضع حد للحروب الدينية فيها . وقد الغى لويس الرابع عشر هذا المرسوم ، عام ١٦٨٥ ، لاعتقاده ان ذلك سيعيد الوحدة الدينية لصفوف الفرنسيين (المترجم) .

المعرون في الفنون الميكانيكية يقدمونها لقوته(١) ، إن استيراد المواهب كان نظاماً متبعاً ، منذ أمد طويل ، وبشكل موفق ، من قبل الملكية(٢) بحيث لم يقدر الملك الأضرار الضخمة لعمل ألقى بأفضل حرفيينا لدى خصومنا الهولنديين ومنافسينا الانجليز . وإذا كان مع ذلك قد اتخذ قراراً مشؤوماً ، فذلك لأنه كان مدفوعاً بمفهوم خاطىء للخير المشترك وبواجبه كقائد . لقد شهد ماسيلون (Massillon) صراحة على ذلك في رثائه :

« أيتها الحجة الخادعة المدّعية المصلحة العامة ، إنك عبثاً تضعين مقابل لويس النظرات الخجولة للحكمة البشرية : إن جسم الملكية يضعف بسبب هرب الكثير من المواطنين ، وسير التجارة يتباطىء إما بسبب حرمانهم من صناعتهم أو بسبب النقل السري لثرواتهم ؛ إن الأمم المجاورة الحامية للهرطقة تستعد للتسلح من أجل الدفاع عنها . إن الأخطار تقوي حماسها ... »(٣)

وإذا كان باستطاعتنا الى حد ما أن نتحرر من الكارثة المعاصرة التي جرّرتنا إليها ، من أجل أن نحكم عليها كمؤرخ ، فإننا نتبين أنها تعرض علينا مثالاً مشابهاً . إن الأنانية السليمة ، إن لم توجد مشاعر أخرى ، يجب أن تردع السلطة الطموحة عن القيام بالاضطهادات العرقية التي تعرف أنها تثير سخطاً عالمياً ، والتي تقول هي نفسها أنها تساهم في

(١) كما نرى ، سواء في الفصلين الثاني والثالث من محاضراتي في التاريخ الاقتصادي : « الاقتصاد العالمي في القرن العشرين » ، أم في دراستي الصغيرة بعنوان : « الذهب في زمن شارلكان وفيليب الثاني » ـ (Sequana) ـ باريس ـ ١٩٤٣ ، ان الملكية نظرت ، في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، للانطلاقة الاقتصادية ، بشكل حصري تقريباً ، كوسيلة للقوة العسكرية .

(٢) أنظر المؤلفات الأساسية لبواسوناد (Boissonnade) « اشتراكية الدولة في فرنسا في زمن الفالوا وكولبير » .

(٣) ماسيون : « خطبة رثاء لويس الرابع عشر » :
ـ المؤلفات ـ منشورات ليون ـ ١٨٠١ (Oraison funèbre de Louis XIV)
ـ المجلد ٢ ص : ٥٦٨ .

إلقاء الوزن الضخم لأمة تتصرف بوسائل لا محدودة في حلبة خصومها . أليست هذه أيضاً رؤية تعسفية لما يجب أن يكون عليه المجتمع الذي ألقى بالسلطة في انحرافات فظة ، هي مُخَرِّبة بقدر ما هي مجرمة ، في حين أن غريزة البقاء كانت تكفي لحفظها ؟

وليس من الصحيح أن السلطة تسترد أنانيتها حين تسعى لغايات تفترض أنها اجتماعية ؛ لأن صرح المجتمع معقد ، والعلم المزيف والشغف الايديولوجي ينخدعان بقسوة فيما يتعلق بوسائل تحسينه ؛ ولا يكون هذا الانخداع أقل قسوة إذا كان الشعب نفسه يشاطر في الخطأ .

إنّ السلطة تستطيع أن تقدم خدمات اجتماعية ضخمة حتى وإن كانت أنانية ؛ وتستطيع أن تسبب أضراراً لا تحصى إذا أرادت أن تكون اجتماعية . لكن التحليل الفكري وحده يستطيع أن يميز فيها بين مظهرين تدمجهما الحياة .

إن الأنانية التي تحركها والفكرة التي تدّعي تحقيقها هما سمتان غير قابلتين للفصل ، كما يبدو ذلك في شخصية عمالقة السلطة الذين لم يعودوا يعرفون ما إذا كانوا مُنتَشين من أنفسهم أو من شعبهم ، والذين ، بالإجمال ، يعتقدون أنهم يعطون كل شيء .

إنّ هاتين السمتين تستخدمان مع بعض من أجل تضخيم السلطة خلال وجودها المتتالي ، فالأولى تمدها بالحماسة والثانية بالصلابة .

المحرك الأناني للنمو :

ما دامت القيادة أنانية فإنها تتجه طبيعياً لأن تكبر .

إن الانسان ، كما يلاحظ روسو ، محدود ، « فحياته قصيرة ، وملذاته لها مقدار ، وقدرته على التمتع هي دائماً نفسها . إنه يحاول عبثاً أن يرتفع بالفكر ، لكنه يبقى دائماً صغيراً . أما الدولة(1) ،

---

(1) بمعنى الشعب ، أو الأمة ، أو المجموعة السياسية .

بإعتبارها ، بالعكس ، جسماً اصطناعياً ، فليس لها أي مقياس محدد . إن المقدار الخاص بها لا محدود ، ويمكنها دائماً ان تكبّره »(٢) . والآلانيات التي تمدها بالمعلومات وتحركها تتفتح في الفتوحات .

إنّ لروح الفتح مشَهّرين ساخطين بها ، ومدافعين عنها أيضاً . وقد مجّدَ هؤلاء عملها المعزّز والمدّعم للوحدات السياسية الصغيرة ، والمؤدي لخلق المجموعات الواسعة التي ، كما يقال(٢) ، تعتبر شرطاً لتقسيم للعمل أكثر تقدماً ، ولتعاون اجتماعي أكثر فعالية ، ولانطلاق الحضارة أخيراً .

لقد فُسِّر النمو الممتد للسلطة بما فيه الكفاية ، لكن نموها المكثف لم يفَسّر ، ويا للدهشة ، إلاّ قليلا . إننا لم نلاحظ كفاية أن كل سلطة تعتبر المجموعـة التي تحكمها كصندوق تغـرف منه الموارد الضرورية لمشاريعها الخاصة ، وككتلة تقولبها وفق نظراتها الخاصة . إذا أردنا أن نستعيد مقارنـة الأمة بشخص ، مـن دون نسيان أنها ليست كذلك بالحقيقة في نظر القادة إلاّ الرأس الذي يريد باستمرار أن يقدم للجسم مزيداً من الخدمات ، والمنح الذي يزيد مراقبته الطوعية على الاعضاء .

إنّ لمسعى السلطة هذا مظاهره الملموسة : كنمو الميزانية التيتتصرف بها ، وانتشار الأنظمة التي تفرضها ، والموظفين الذين يؤمّنون تنفيذها . وإذا اكتفينا بهذه الاشارات المحسوسة ، فما هي السلطة التي لم تتجه ، بغريزة داخلية ، لأن تكبر مثل السلطات الأخرى ؟

إني لا أقول بأن كل السلطات تنجح في ذلك بنفس المقدار . ولا أقول أيضاً بأن النمو المتتالي للميزانية والتشريع وللبيروقراطية يعود فقط لنمو السلطة . لكني أوكد بأن هذا النمو متأصل في كل سلطة ، وأنـه

---

(١) أنظر المقطع المعنون : « في ان الحرب تولد من الحالة الاجتماعية » ـ في ملحق طبعة دريفوس ـ بريساك من كتاب « العقد الاجتماعي » ـ باريس ـ ١٨٩٦ ـ ص: ٣٠٩ .

(٢) سبنسر : « مبادىء علم الاجتماع » ـ المجلد ٣ ـ فقرة : ٤٣٨ ـ ٤٥١ ـ ٤٨١ .

يتغذى من كل الأنانيات ، الكبيرة أو الصغيرة ، النبيلة أو الدنيئة التي تتشكل من مجموعها أنانية السلطة . هكذا تنفتح أمام الانسان الكبير لا فرق ، الرسائل التي يحتاج إليها . أما من هو دون المتوسط فيترك لأعمالهم اليومية . إن عليه أن يستمد منهم ، بالإقناع أو الإكراه ، لا فرق ، الوسائل التي يحتاج إليها . أما من هو دون المتوسط فيترك كل عزقات الآلة ترتخي ؛ إنه السيلان والارتخاء الذي يجعل من الاقتطاعات الجديدة ومن وكلاء السلطة الجدد اموراً ضرورية له . وفي اسفل السلم الحكومي ، يفرز الموظف ، بضجة صغيرة ، وبشكل لا محسوس ، الموظف ، ويجذب الى بنية الدولة ابن العم والمَحميّ .

إن تاريخ الغرب ، منذ تقطيع القارة الى ممالك ، يعرض لنا سيرورة نمو للدولة مستمرة تقريباً . إن من غير الممكن أن نتعامى عنها إلاّ إذا تعلقنا بأشكال السلطة : إننا نتمثل وهمياً الملك كسيد ليس لمتطلباته من حدود قط ، ثم نتتبعه بنظام تمثيلي تقاس فيه الوسائل بالملك ، وأخيراً تأتي الديمقراطية التي لا يعيّن فيها الرضى العام ، كما يشاء ، إلاّ سلطة مطيعة له .

إن كل هذا غير قابل للقياس . لكن ما هو كذلك إنما هو حجم الجيش ، وعبء الضرائب وعدد الموظفين . إن الأهمية القابلة لوزن لهذه الأدوات تعطي مؤشراً دقيقاً لنمو السلطة . إبدؤوا بدولة فيليب اوغسطت (١) ، حيث لم يكن فيها قط من ضريبة تغذيها ، وإنما كان الملك ، مثل كل مَلاّك ، يعيش فيها من أملاكه ؛ ولم يكن فيها من جيوش تحت إمرته ، وإنما حرس هزيل يغذيه من مائدته ؛ ولم يكن فيها من

---

(١) التي عرفتنا عليها بما فيه الكفاية البحوث الجميلة لـ : ف. لوت (F. Lot) و ر. فاوتيه (R. Fawtier) « الميزانية الاولى في الملكية الفرنسية »
(Le premier budget de la mosarchie française)
– ١٢٠٢ – ١٢٠٣ .

موظفين وإنما بعض الكهان الذين يستخدمهم والخدّام الذيـن ينتدبهم للأمور العامة . وحتى نفسها ، التي هي ثروة خاصة له ، كانت تودع في المعبد ، وتترك بين أيدي هؤلاء الرهبان المصرفيين . إن الرعية لم تلتق مطلقاً بهذا السيد السامي الذي لم يطلب منه قط أي ضريبة ، ولم تطالبه بخدمة عسكرية ، ولم يسن أي قانون يمكن أن يضر بوجوده .

اي تغيير حدث في نهاية عهد لويس الرابع عشر ! بواسطة اي ضراوة قديمة اقتيد الشعب ليملأ بانتظام الصناديق الملكية . لقد تعهد الملك على نفقته جيشاً دائماً من مئتي ألف رجل . وأمَّنَ له مُعتَمَدوه الطاعة في كل المقاطعات ، وأساءت الشرطة معاملة المستائين . وسَنّ القوانين ، واضطهد أولئك الذين لا يُصَلّون كما يريد ، وزوّد جيش كبير من الموظفين الأمة بالاعصاب وحَرّكها . إن السلطة لم تعد نقطة في المجتمع ، وإنما بقعة في وسطه ، وشبكة تشع عبره .

هل هذا كثير ؟ هل ستقوم الثورة التي قلبت الملك بتقويض صرحه ، وتهاجم جهاز القيادة ، وتهدمه على الاقل جزئياً ، وتنقص الضريبة التي يدفعها الشعب ؟

لا ، وإنما ستدخِل التجنيد الاجباري الذي كانت الملكية ترغب به والتي لم يكن لديها القوة على تحقيقه . صحيح أننا لم نعـد نرى ثانيـة ميزانيات كالون : لكنها ستتضاعف مرتين في عهد نابليون ، وثلاث مرات في عهـد عودة الملكية . إن المُعتَمَد (العمدة) سيختفي ، ولكن سيحل محله المحافظ . وسيستمر التضخم . ومن نظام الى نظام سيكون هناك المزيد من الجنود ، والمزيد من الضرائب ، والمزيد من القوانين ، والمزيد من الموظفين !

إني لا اقول بأن هذا النمو الخاص للسلطة هو السبب المؤثر الوحيد ، وانما أقول بأننـا لن نعرف قراءة التاريـخ من دون ان نشعر بـه دائم الحضور . إنه يتراخى احياناً ، كما حصل عندما تخلى شارل الخامس ،

وهو على فراش الموت ، عن الضرائب التي كان قد فرضها وابقى عليها بكثير من العناء ، والتي كانت قد سمحت بالنجاحات التي تحققت في عهده . ولكن ، بعد ذلك بوقت قليل ، أعيدت ، وإن كان قد لَزِمَ لذلك سكب الكثير من الدماء (١) .

إن الاستراحات ، وحتى التراجعات ، لم تكن إلاّ حوادث طارئة تابعت سيرورة التضخم العريقة عبرها سيرها . وبدون شك لم يكن بإستطاعة السلطة أن تتقدم هكذا إلاّ بفضل الخدمات الحقيقية جداً التي قدّمتها ، وبواسطة الآمال التي أيقظتها الغيرية لطبيعتها .

المبررات الاجتماعية للنمو :

عندما تطلب السلطة موارد لنفسها ، تستنفد بسرعة مسايرة الرعايا لها . فالملك في القرن الثالث عشر كان يستطيع جيداً ان يطلب « مساعدة » من أجل تسليح ابنه البكر كفارس وسط مظاهر البهجة المناسبة . لكنه كان يستقبل بشكل سيء جداً إذا ارتأى ، بعد ذلك بفترة وجيزة ، أن يزوج ابنته وأراد أن يقَدَّمَ له مهر ملائم .

ولكي تحصل على الضرائب ، يجب أن يكون باستطاعة السلطة أن تتذرع بالمصلحة العامة ، هكذا عودت حرب المائة عام ، إكثارها من المناسبات التي بررت للملكية المطالبة بمؤازرة الشعب ، ومن خلال التعاقب الطويل للجبايات الاستثنائية ، عودت أخيراً الشعب على الضريبة الدائمة ، التي كانت بمثابة نتيجة بقيت بعد انتفاء أسبابها .

هكذا أيضاً بررت الحروب الثورية فرض التجنيد الاجباري ، في حين أن دفاتر عام ١٧٨٩ كانت معادية بشكل إجماعي لبداياته الضعيفة في ظل الملكية . لقد تثبتت المؤسسة .

(١) انظر : ليون ميرو (Léon Mirot) : « التمردات المدينية » (Les insurrections urboines) .

وهكذا ساعدت الظروف الخطرة التي عملت السلطة فيها من اجل الخلاص الاجتماعي على تحقيق نمو كبير لادواتها ، فاحتفظت بهذه المكتسبات بالرغم من مرور الازمة .

ولقد لاحظنا أيضاً منذ امد طويل أن انانية السلطة تجد حسابها في هذه الأخطار العامة :

« إن الحرب ، صاح أومر طالون (Omer Talon) هي الوحش الذي لا يريدون قط خنقه ، وذلك لكي تستخدم دائماً كمناسبة لأولئك الذين يسيئون استعمال السلطة الملكية في التهام مابقي من أموال لدى الخاصة» .

إننا لن نبالغ في تقدير دور الحرب في تضخم السلطة ، لكنه ينبغي اعتبارها الحالة الوحيدة التي باستطاعة السلطة فيها أن تتذرع بالمصلحة لاتطرح نفسها هنا فقط كمدافع عن الرعية ضد سلطات أخرى من نفس نوعها ، وإنما تزعم أيضاً أنها تدافع عنهم ضد سلطات **من نوع مختلف** . إن هذه النقطة تستحق مقداراً أكبر من الاهتمام نظرا لكونها غير معروفة بصفة عامة .

إنه لخطأ شائع بشكل مدهش الا نلاحظ في المجتمع الا سلطة واحدة، هي السلطة الحكومية أو القوة العامة . في حين أنها ليست إلا إحدى السلطات الموجودة في المجتمع ، حيث تتعايش مع عدة سلطات أخرى هي ، في نفس الوقت ، **مساعدة** لها لانها تسهم معها في توفير النظام الاجتماعي ، **ومنافسة** لها ، لانها مثلها تطلب الطاعة وتستهوي القوى .

ان هذه السلطات غير الحكومية ، التي حجزنا لها اسم **السلطات الاجتماعية** ، ليست ، مثلها مثل السلطة السياسية ، من طبيعة ملائكية. ولو كانت كلها كذلك ، لما أمكن بالتأكيد أن يكون بينها الا انسجام كامل وتعاون . إلا أن الأمر ليس كذلك : فمهما كان لسلطة ، مثل السلطة الابوية او الكنسية ، أن تكون ذات مقصد غيري ، فإن الطبيعة البشرية

تنقل لها شيئاً من الأنانية : إنها تميل لأن تعتبر نفسها غاية . في حين أن سلطة ذات مقصد اناني ، مثل السلطة الاقطاعية أو سلطة أرباب العمل ، تتخفف ، بالعكس ، بشكل طبيعي ، وبدرجات متفاوتة ، بروح حامية ومحسنة . إن كل سلطة هي ، بفعل ضرورة ناشئة عن طبيعتها ، ذات جوهر ازدواجي .

إن كل سلطة خاصة تتجه ، لكونها طموحة ، لأن تكبر ، ولكونها انانية ، لأن لا تنظر إلا لمصلحتها المباشرة ، ولكونها غيورة ، لأن تفرض حصة السلطات الأخرى . إن هناك إذاً صراع مستمر بين السلطات . وهذا هو مايعطي للدولة فرصتها الرئيسة .

إن نمو سلطتها يبدو للأفراد كمشروع متواصل ضد حريتهم . أقل بكثير مما هو كجهد مدمر للسيطرات التي يخضعون لها . ويبدو أن تقدم الدولة هو الذي يوفر التقدم الفردي .

وهذا هو السبب الأساس لتواطؤ الرعايا الدائم مع السلطة ، والسر الحقيقي لتضخمها .

السلطة كمجال للآمال البشرية :

يتمنى الانسان بشغف أن يتحرر من حتميات قدره وشرطه . إن هذه الأمنية ، المتحولة إلى عمل ، هي مبدأ كل تقدم . لكنها تشكل أيضاً مضمون الصلاة المبتذلة(١) ، تلك التي تلتمس تدخل قوى لا مرئية في شؤوننا الشخصية .

كيف لا تتجه هذه الصلاة ذات الغايات العملية أيضاً لقوة مرئية ، قوية بما فيه الكفاية للقضاء على مسبب إهانتنا أو قمعنا ، وقوية بما فيه الكفاية لتلبية كل امانينا ، وسيدة ، أخيراً ، بما فيه الكفاية لتحويل كل حياتنا ؟

---

(١) بالمقارنة مع الصلاة الصوفية التي تلتمس قوة القبول .

إن الصولجان عصا سحرية قادرة على أن تفعل من أجلنا معجزة : « لو كان الملك يريد . . . » . لكن هذه المعجزة لن تكون ممكنة إلاّ بمقدار ما تكون السلطة مكَبَّلَةِ بحدودٍ شرعيةٍ صارمة . إنّ السلطة تفقد جاذبيتها السحرية إن لم تكن قادرة على إرساء عدالة سريعة وكرم فجائي . لهذا تَسَبَّب المؤسسات المعتدلة ، كما قال لا مارتين بقوة ، « الضجر » .

إن من غير المجدي أن نثبت ألف مرة ضرر السلطة التعسفية ، لأنها ستولد دائماً من جديد . لذلك ينبغي ، من أجل إبعادها ، أن يسأم الناس من دفع مبالغ طائلة مقابل فرصة ضئيلة جداً بأن تلعب السلطة التعسفية لمصلحتهم ، وذلك كما يتقزز المرء من يانصيب يخسر فيه منذ مدة طويلة . لكن هذه السلطة تنهض دائماً من جديد بفضل وعودٍ يشق الاقناع الذي لا يقاوم طريقاً لها . فكلما كان الهامش بين الرغبات التي توقَظ في الانسان وحقائق وجوده أكبر ، كلما كانت الأهواء التي تطالب بالساحر وتحمله أكثر حدة . وهكذا يمكن أيضاً القول بأن السلطة انتهازية رغبات .

إن السلطة ليست فقط مكاناً للآمال الأنانية ، وإنما أيضاً مكان آمال غيرية ، أو بتعبير أفضل اجتماعية .

إنها لفلسفة بائسة تلك التي تفسر السلوك البشري فقط من خلال دافع المصلحة الأنانية التي يكذبها التكوين المستمر في الأدمغة التأملية لصور نظام أفضل، وتأثير هذه الصور على رجال ليس لديهم ما يربحونه من التغيير . إن التاريخ الذي سيهمل التأثير الحاسم لهذه الصور سيكون بالفعل تاريخاً مزيفاً لتحولات المجتمع .

إلاّ أن هذه الصور أيضاً تناضل ، مثل الآمال الأكثر غموضاً والأكثر ابتذالاً ، من أجل السلطة .

إن شيئاً ، في الطبيعة ، لا يُشبع الأهواء البدائية للعقل البشري . إن هذا العقل المفتون بتمارينه الاولى ، وبالعلاقات البسيطة والسببيات المباشرة التي عرف كيف يدركها ، والرسوم الخيالية التي عرف كيف يبنيها ، يريد أن يبدو العالَم المخلوق وقد بني ليس فقط بنفس الأدوات التي يمتلكها وإنما أيضاً بنفس « المهارات اليدوية » التي أصبح متحكماً بها . إن كل ما يمكن أن يعيد الوحدة يفتنه ، في حين أن الطبيعة تشوشه باستمرار بسبب التعقيد الذي يبدو أنها تفضله ، بدليل البنية الكيماوية للأجسام العضوية(١) .

إنها للعبة ممتعة أن نتخيل كيف سيعيد الانسان ، لو كان لديه القدرة على ذلك ، بناء الكون ، وكم سيُبَسِّطه ويوحِّد شكله . إنه لا يمتلك القدرة على ذلك ، لكنه يمتلك ، أو يعتقد أنه يمتلك ، القدرة على إعادة بناء النظام الاجتماعي . وفي هذا الميدان الذي لا يعتبر نفسه فيه مضطراً للخضوع لقوانين الطبيعة يسعى لوضع هذه البساطة ، المولَع بها بجنون ، والتي يمزجها بالكمال .

ومنذ أن يتخيل المفكر نظاماً بسيطاً ، يخدم نمو السلطة . لأن النظام الموجود ، هنا وكما في كل مكان ، معقد ، يستند الى جملة من المرتكزات والسلطات والمشاعر والتسويات المتنوعة جداً . وإذا أردنا أن نَحِلَّ محل كل هذه النوابض نابضاً واحداً ، يجب أن يكون إرادة قوية جداً . وإذا

(١) يلاحظ كونت بحق أن ما نسميه « الشر » لا نجرؤ على أن نامل باستبعاده من العالم الطبيعي ، وإنما من العالم الاجتماعي : « بسبب تعقّده العالي ، يجب على العالَم السياسي أن يكون بالتأكيد أسوأ ضبطاً من العالم الفلكي ، والفيزيائي والكيميائي أو البيولوجي . من هنا يحصل إذاً أن النواقص الجذرية في الشرط الانساني التي نكون دائماً مستعدين للتمرد عليها بسخط من جهة أولى ، تجدنا بالعكس هادئين ومستسلمين في كل الجهات الاخرى ، وإنْ لم تكن أقل وضوحاً ، ولا أقل إزعاجاً ؟ إننا لا نشك ، على ما يبدو ، بان هذا التناقض الغريب لا يعود بشكل خاص الى أن الفلسفة الوضعية لم تستطع مطلقاً حتى الآن تنمية شعورنا الاساسي بالقوانين الطبيعية إلاّ تجاه أبسط الظواهر التي ينبغي على دراستها الأسهل أن تكتمل أولاً». « دروس في الفلسفة الوضعية » ـ ١٨٣٩ ـ المجلد ٤ ـ ص: ١٥٢ ـ ١٥٣ .

اردنا بدل كل هـذه الأعمدة الاكتفاء بعمود واحـد ، فأي سماكة يجب إعطاؤها له ؟ إنه لن يكون إلاّ السلطة ، وأي سلطة ! بذلك فقط يقود الفكر التأملي بالضرورة . إن اهمـل فائدة جمـلة من عوامل النظـام الثانونية ، بالضرورة الى تعزيز القوة المركزية ، اكثر بالتأكيد مما فعـل عندما زعزع كل السلطات ؛ لأن هناك حاجة للسلطة ، وعندما تقوم فإنها ستكون بالضرورة في شكلها الأكثر مركزية(١) .

الفكر والسلطة ، الفيلسوف والطاغية :

إننا نسيء بشكل غريب فهم العلاقات الحقيقية بين الفكر والسـلطة. فيكفي أن ينتقد ببراعة النظام الموجود والسلطات القائمة لكي نفوتنا هوى السلطة التنظيمي والسلطوي .

إن كل ما في الواقع الاجتماعي يصطدم بهذا الفني بأفكار الجميل والمنسجم والعادل ، ويتمرد عليه . ماذا ، هل هذه المدن النامية بالصدفة التي تسيء للعين والأنف ، وتزدحم فيها كائنات بشعة ، غبية وتعيسة ، وتقود الحماقة فيها لَغَطَها ، وتنتصر فيها الشراهة الدنيئة والخبث القذر ، هل هذه هي قصور ملك الأرض ، المزود بانعكاس الذكاء الإلهي ؟ كيف يمكن ، من أعماق حفرة الكلاب هذه ، ألاّ تذكّر المدينة المثاليـة

---

(١) لاحظ توكوفيل في حالة الثورة أن فكراً نقدياً ولا عقلانياً ، فاقدا الحظوة ومساهماً في قلب السلطة السياسية وبنفس الوقت السلطات الاجتماعيـة والروحية التـي كانت تعاضد النظـام ، يُحضّر ، في نفس الوقت ، الانتصار اللاحـق للسـلطة السياسية التي يجب بالضرورة أن ترتفع فوق السلطة الاجتماعية والروحية التي لا تستطيع ذلك . ومن هنا يأتي نمو السلطة السياسية ، المتخلّصة من السلطات الملتفة لها .

« إننا نحسك ثانية بالمركزية في انقاضها ونرممها ؛ وبما انها تبقى متهدّمة في نفس الوقت الذي ترتفع فيه على كل ما كان باستطاعته ان يحد منها في السابق ، فإننـا نشهد فجأة خروج سلطة أكثر اتساعاً ، وأكثر تفصلاً ، وأكثر إطلاقية من تلك التي كان قد مارسها أي ملك من ملوكنا ، من أحشاء أمة قامت لتوها من قلب الملكية ».
« الديمقراطية في أمريكا » ـ المجلد ٢ ـ ص: ٣٠٨ ـ ٣٠٩ .

التي يتفق فيها الجمال الوقور للمواطنين مع جلال الأبنية الفخمة ؟ لقد حلّم الدو مينيكاني كمبانيللا « بمدينة الشمس » في بوّر نابولي : وقد حملت على جدرانها ، ليس النقوش الأثرية الفاحشة ، وإنما الاشكال الهندسية وصور الحيوانات والنباتات التي احصاها العلم ، والأدوات التي خلقتها المهارة البشرية : إن الميتافيزيائي السامي يشرف على حياته .

هكذا يبني الإنســان التأملي الذي يحرّكه هذا « الحنان الإلهي الذي يحتقر ويحب ، والذي يحوّل ويربي مــن يحب » (١) ، مجتمعــه الكامل ، جمهوريته ، يوتوبياه ، التي أقصيت منها الفوضى والظلم .

ولكن انظروا كيف يتصرف كبار بناة الفردوس من امثال افلاطون ومور وكمبانيلا . إنهم يلغون الصراعات بالغائهم للفوارق :

« إنهم لا يعرفون أبداً ، يقول أفلاطون ، وليس لديهم قط الرغبة بتعلم ما يعنيه العمل بشكل مفرد وبدون اتفاق مع الغير ، ولا كيف يعتادون على ذلك ؟ وإنما هم يتجهون كلهم مع بعض نحو نفس الأشياء ، وليس لديهم دائماً وفي كل شيء إلاّ طريقة حياة مشتركة (٢) . . .

الملكية المشتركة = إن الحكّام سيوزعون على المواطنين ما هــو ضروري لهم . وسيكون اللباس موحد الشكل ، والوجبات مشتركة ، والسكن مشترك . إن كمبانيللا يظهر لنا الحكام وهم يوزعون السكان ، في نهاية كل ستة أشهر ، على عنابر النوم ، ويسجلون اسم كل واحــد فوق كل سرير . إن الحكام هم الذين يخصصون المهام ، ولكي يتفرغوا للدراسات يحتاج الأمر لموافقتهم ، القابلة دائماً للنقض . ويقسم مور حياة اليوبيتا بين الخدمة في عمل زراعي ومهنة مدينية ، هي مهنة الأب ، إلاّ إذا قرر الحكام خلاف ذلك . إن أي فرد لا يستطيع مغادرة مكــان

(١) نيتشه — « إرادة القوة » (La volouté de Luissance)
الطبقة الفرنسية — المجلد ٢ ص: ٢٨٣ .

(٢) افلاطون : « القوانين » — الكتاب الثاني عشر .

إقامته بدون جواز سفر يحدد بدقة تاريخ عودته . أما افلاطون فيريد ألاّ يسمح بأي سفر للخارج ، إلاّ من اجل الخدمة العامة : وهو يلزم المواطنين الذين يعودون بأن يعرضوا على الشباب كم وجدوا مؤسسات البلدان الأخرى أدنى من مؤسساتهم .

تلك هي قواعد الجمهوريات المثالية التي حلم بها الفلاسفة ، والتي استطاعت صورتها أن تفتن أجدادنا حينما كانت عبارة عن تخيلات غير قابلة ، بشكل جلي ،للتحقيق . إننا إذا نظرنا بمزيد من الانتباه الى هذه السحب المتقاربة ، وبحثنا فيها عن الحرية ، فإننا لن نجدها قط . إن كل هذه الأحلام نظم طغيانية ، اكثر ضيقاً وتقلاً وقمعاً من أي نظام اظهره لنا التاريخ . ففيها كلها ، يوَفّر النظام لقاء تسجيل وتجنيد كليّين .

ها هو إذاً ما يتجه له الفكر المجنّح ! والخيال الموحي باتجاهه الطبيعي . إنه فكر مولع بالنظام لأنه ذكي ، وهو يتصوره بسيطاً لإنه إنساني . وعندما يسعى جاهداً لتحقيقه ، نرى فيه القساوة المظلمة لسافونارول أو كالفن ؛ إنه في الأغلب ببحث ، ويدعو رجل العمل ، ذراعه الزمني : هكذا انتظر أفلاطون من طاغية ساراقوزا أن يضع قوانينه موضع التنفيذ .

هل من الغريب أن يرتبط الفيلسوف بالطاغية ؟ لا . إن السلطة لا تبدو مطلقاً استبدادية جداً في نظر الإنسان التأملي طالما أنه يعتقد بأن هذه القوة التعسفية ستخدم مشاريعه . والشاهد على ذلك الجاذبية المتجددة دوماً التي مارستها الاستبدادية الروسية على المفكرين . إن اوغست كونت في توجّهه الى القيصر نيقولا لم يقم إلاّ بتكرار ما فعله ديدرو الذي انتظر من كاترين الكبرى أن تنشر بفرمان قيصري المبادىء الموسوعية . إن العقل غير الراضي عن اداته الخاصة ، الإقناع ، يعجب بأدوات السلطة التي يعتبر العمل أسرعها . ولقد وجد فوليتر أن من

الجميل جداً أن تستطيع كاترين « تسيير خمسين الف رجل الى بولونيا من أجل إقامة التسامح وحرية الضمير »(١) . هكذا يعمل الفيلسوف الساذج من أجل السلطة ، ويفتخر بمزاياها الى أن تخَيّب آماله ، فينفجر حينئذ شاتماً لها ، لكنه يستمر في خدمة قضية السلطة بصفة عامة ، لأنه يضع امله في تطبيق جذري ومنظّم لمبادئه ، لا تقدر عليه إلاّ سلطة كبيرة .

لقد سخر بنجامين كونستان ، بحق ، من ميل مُحبي المطالعة المُفرط للطرق الاستبدادية :

« إن كل التطورات الكبرى للقوة غير القضائية ، وكل لجوء للتدابير غير الشرعية في الظروف الخطرة سُردت ، من قرن لآخر ، باحترام ، ووُصِفَت بمجاملة . إن المؤلف ، الجالس بسكون الى مكتبه ، يطلق في كل الجهات التعسف ، ويسعى لأن يضع في اسلوبه السرعة التي يوصي بها في التدابير ؛ ويعتقد للحظة انه يكتسي لباس السلطة لأنه يُبشر بخطئها ؛ ويلهب ، يؤجج حياته التأملية بكل براهين القوة والقدرة التي التي يزين بها جمله ؛ ويعطي نفسه هكذا شيئاً من متعة السلطة ؛ ويردد بأعلى صوته الكلمات الكبرى التالية : خلاص الشعب ، القانون الأسمى ، المصلحة العامة ؛ ويكون معجباً بعمقه ومندهشاً من طاقته . يا له من

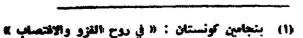
(١) إننا نعرف هذه الرسالة المدهشة التي صفق فيها فولتير لقهر بولونيا : « إن هناك امرأة صنعت لنفسها شهرة كبيرة جداً : إنها سمير اميس الشمال التي سَيَّرت خمسين الف رجل الى بولونيا من اجل إقامة التسامح وحرية الضمير . إنه لأمر فريد في تاريخ هذا العالم ، واجيبكم بان هذا سيذهب بعيداً . إني اتباهى امامكم باني حظيت قليلاً برعايتها : إني فارسها تجاه وضد الجميع . إني أعلم انه يؤخذ عليها بعض الترّهات في موضوع زوجها ، لكن هذه أمور عائلية لا احشر نفسي بها ؛ ومع ذلك فإنه ليس رديئاً أن يكون لدى المرء خطأ ينبغي إصلاحه ؛ إن هذا يُلزِمُ ببذل جهود كبرى من اجل إرغام الجمهور على التقدير والاعجاب ؛ ومن المؤكد ان زوجها الحقير ما كان ليفعل اي من الأشياء الكبيرة التي تقوم بها كاترين كل يوم ». (رسالة الى السيدة دوفان ــ ١٨ أيار ١٧٦٧) ــ المؤلفات ــ المجلد XLV ص: ٣٦٧ ــ ٣٦٨ .

مسكين احمق ! إنه يتحدث الى رجال لا يطلبون اكثر من الاصغاء له ، وسيجربون ، في أول مناسبة ، تجربة نظريته عليه نفسه(1) .

إن الفكر ، حين يحلم بنظام بسيط جداً وقاس جداً ، ويريد تحقيقه بسرعة من خلال تدابير آمرة جداً وجذرية جداً ، يجد نفسه يتآمر دائماً لصالح السلطة ولا يهم إنْ حارب مستلمي السلطة ، لأنه يعمل لتوسيع الوظيفة . إنه يرمي في المجتمع رؤى لا تعرف كيف تأخذ وجوداً ملموساً إلاّ من خلال جهد ضخم باتجاه معاكس للمجرى الطبيعي للأمور ، جهد ليست جديرة به إلاّ بالسلطة ، وبالذات سلطة كبيرة جداً . بحيث يعطي أخيراً للسلطة التبرير الأكثر فعالية لنموها .

إن السلطة ، المُعْتَرَف بأنها انانية ، تلاقي مقاومة كل المصالح الاجتماعية الخاصة التي يجب عليها أن تتعامل معها . لكنها عندما تُعلن نفسها غيرية وتعتبر نفسها المحققة لحلم الفكر تكتسب تجاه كل المصالح الحقيقية سمواً يسمح لها بأن تضحي بها أمام رسالتها وبأن تحطم كل عقبة أمام مسيرتها الظافرة .

* * *



(1) بنجامين كونستان : « في روح الغزو والاغتصاب »

(De l'Esprit de Conquête et d'Usurpation)

ـ المؤلفات ـ المجلد 1 ـ ص : 249 .

الفصـــل الثامن

في المنافسة السياسية(١)

إن التاريخ صراع بين سلطات .

والانسـان ، دائماً وفي كل مكان ، يستولي على الانسان من أجل أن يخضعه لإرادته ، ويجعله يخدم مشاريعه ، بحيث يكون المجتمع كوكبة سلطات ترتفع باستمرار ، وتنمو وتتقاتل .

إن هناك بين السلطات ذات الأنواع المختلفة ، كالسلطة السياسية والسلطة الأسرية أو الاقطاعية أو الدينية ، تعاون وصراع(٢) . اما بين السلطات من نفس النوع ، والتي لا يفرض عليها طابعها من حدود(٣) ، فإن الحالة الطبيعية هي الحرب .

إنّ الحرب التي هي حادث طارىء في نظر الانســـان الذي يعيش في زمانه الذي وبمـا يكون لحسن الحظ سليماً ، تبدو للانســـان الذي يتأمل سير العصور كنشاط أساسي للدول .

---

(١) ظهر في هذا الفصل في كانون الثاني ١٩٤٣ في « المجلة السويسرية المعاصرة » .

(٢) سنرى في الفصل الثامن بأي ضرورة تهاجم السلطة السياسية السلطات الاجتماعية.

(٣) « إن الدولة ، يقول روســو ، باعتبارها جسماً اصـطناعيا ليس لهـا أي مقياس محدد ... إن المساواة بين البشر لها حدود تضعها الطبيعة ، لكن اللا مساواة بين المجتمعات يمكن أن تكبر باستمرار الى أن يقوم مجتمع واحد بامتصاصها كلها ». نص أورده دريفوس ــ بريزاك في طبعته لكتاب « العقـد الاجتماعي » ــ الملحـق ٢ ــ ص: ٣٠٩ .

انظروا لخارطة اوروبا ، ليس الجامدة كما تظهرها الجغرافيا السياسية ، وإنما المتحركة كما كانت عبر القرن . وشاهدوا كيف كانت البقع الوردية او الزرقاء او الصفراء التي تدل على سيطرة ما ، تمتد احياناً على حساب بقعة او عدة بقع أخرى ، أو تضيق احياناً تحت ضغط جيرانها . إنها تبث امتدادات نحو البحر ، وتحاذي مجرى نهر ، وتتجاوز جبلاً ، وتضم وتهضم جسماً غريباً . وتخسر في النهاية دقتها ، وتصبح يوماً فريسة جشع آخر ، فتختفي .

إن كل هذه البقع المختلجة تذكّر بتجمهر الأميبية تحت المجهر . ها هو ، للأسف ! التاريخ .

هل الحرب غريبة عن الأزمنة الحديثة ؟

إن هذا الاكل للحم البشر كان الموضوع الرئيس لدراسات تاريخية ظهرت مع بداية القرن التاسع عشر . إلاّ أن العلماء تحولوا فيما بعد عن هذا المشهد . وكانوا يفكرون بحق أن روح الغزو ، في الأزمنة الحديثة ، ليست مطلقاً من فعل الشعوب بل من فعل القادة فقط : وافترضوا ، بشيء من التهور ، أن التطور السياسي يسير باتجاه إخضاع القادة للشعوب . إن الحرب إذاً كانت شيئاً من الماضي ؛ أما الحاضر فيعرض مواضيع مختلفة جداً ، ولا سيما موضوع الانسان المتحرر من السيطرات الاجتماعية والذي ، بواسطة العلم والتكنيك والتجمع ، يقوم بغزو الموارد الأرضية .

بنقل هذه الرؤية الجديدة الى القرون المنصرمة ، سيبدو ان الصراعات التي صنعت شهرة الملوك ، وتركت لتلاميذ المدارس الكثير من اسماء المعارك لم تكن إلاّ حوادث طارئة ارتمت في عارضة التطور الأساسي للبشرية .

كم هذا التطور هو تاريخي حقيقةً اكثر من المغامرات العسكرية ! إنه يعرض تقدماً متواصلاً في نفس الاتجاه ، متجهاً لنفس الغاية المرئية ، ألاَ وهي الاستغلال الكامل للكرة الارضية لفائدة البشر المتشاركين .

نحو هذه الغاية تسير الشعوب ، من الآن وصاعداً ، بوعي وهي سيدة قدرها ، وعيونها مفتَتَحة بالتربية . إن كل سلطة ، خادمة لأمتها ، تدفع باتجاه هذا التطور . وإذا حصل أيضا صراع ما ، فإنه لا يمكن ان يكون إلاَ نتيجة « اصطدام » مؤسف بين دبابات الدولة ، وناشيء عن خطأ سائقين عديمي المهارة او استثنائياً عن طموح تائه ومَرَضي .

ولكن هل إرادة التوسع تصدر عن ضلال القادة ؟ وكيف يحصل ان الاكثر تعطشاً للتوسع كانوا أيضاً أفضل المنَظِّمين لشعوبهم ؟ كبطرس الكبير ، وفريدريك الثاني ، ونابليون ، وبيسمارك ، وربما يجب ان نضيف إليهم ستالين . وكيف لا نرى ان عبقرية الدولة تتجلى ، على حدٍ سواء ، في التوسع والإدارة ، وأن السلطة تدير من أجل أن تغزو ، وتغزو من أجل أن تدير ؟ وأن غريزة النمو خاصة بالسلطة ، وتتعلق بمضمونها ولا تتغير مع أسلوبها .

إن السلطة تبقى قيادة ، والشهوة الرئيسة من بين الشهوات الخاصة بالقيادة هي توسيع المجال الخاضع لها .

إنها شهوة يمكن أن تكون راقدة خلال عدة عقود من السنين لكنها تستيقظ بالضرورة . ولأن الشبيه يجذب الشبيه ، تجذب السلطة إذاً السلطات .

إن فضيلة الغزو ترتبط بالسلطة كما ترتبط حدة السم بالعصَبيّة ، ولها مثلها مراحل تخدر ، لكنها تظهر ثانية بمزيد من القوة .

والسيطرات الحديثة ، بعد فترة من الراحة ، ستجد تحت أوامرها وسائل لم تكن تحلم بها نماذج السيطرات القديمة ، مثلما استفاد نائم ويلز ، أثناء نومه ، من تكاثر أعجوبي لثروته .

وحتى في الزمن الذي كان يُزعم فيه أن العنف طُرِدَ من التاريخ ، لم يكف فيه قط عن التمرّس ، ولكن بعيداً حيث أخضع ، لقاء سعر زهيد ، شعوباً متوحشة أو متأخرة تقنياً . إن البقع الملونة التي تدل على الدول قلما كانت تتغير في أوروبا ، لكنها كانت تمتد الى ما وراء البحار ، حيث تلاقت ، سريعاً ، فوق قارات جديدة ، وضاعفت من حدودها ومنازعاتها ، وفي النهاية من ميادين قتالها .

إن الثروة التي كان الافراد يجمعونها كانت تُعِدُّ للدولة موارد شاسعة للحرب . ومصانع الحديد والصلب التي تُشَاد ستكون قادرة على تصنيع المدافع الضخمة . ورؤوس الأموال التي كانت تتدفق على المصارف ستعطي نفقات الصراع . وإذا كانت المانيا تطور استغلال حوض برينيه ، وإذا كانت انجلترة تشجع شركاتها الكبرى على وضع يدها على حقول النفط في العالم ، وإذا كانت روسيا تغطي نفسها بالخطوط الحديدية ، فإن هذه الجهود ذات المظهر السلمي لم تكن إلاّ تراكماً لأوراق رابحة من أجل لعبة القوى الأبدية .

وأخيراً فإن التقدم الديمقراطي نفسه كان يسلح الحكومات في سبيل الحرب . إن السلطات الغريبة ظاهرياً عن الشعوب التي تحكمها لا تعرف كيف تقودها لتقديم تضحيات كبيرة ؛ في حين انها كلما بدت ، بالعكس ، اكثر ارتباطاً بشكل حميم بهذه الشعوب كلما حصلت منها اكثر ، كما برهنت على ذلك سابقاً القوى الخارقة التي قدمتها فرنسا في عهد الثورة والامبراطورية للسلطات المتعاقبة التي كانت تعتقد انها منبثقة عنها .

الحضارة التي تتعسكر :

ألم يكن متفقاً ، مع ذلك ، مع قوانين التاريخ أن ينزع مجتمع كبير ، يشكل كلاً حضارياً ، كالغرب الحديث ، بنزع السلاح بمقدار ما كان ينمو ؟ ألم نرَ هذه الظاهرة في العالم الروماني ؟

إن هذه الحضارة القديمة كلما طال دوامها كلما يظهر اعضاؤها ميلاً اقل للسلاح . إن المهنة العسكرية التي تكون في البداية مهنة طبيعية لدى كل الرجال البالغين ، كما يلاحظ ذلك لدى كل الشعوب البدائية ، كالابروكيين والزولو والحبشيين ، تصبح في النهاية مهنة متخصصة وفاقدة للحظوة .

إن نزع التسلح التدريجي يتجلى في عدد افراد الجيوش الرومانية. فالمدينة المنهكة التي كانت قوية فقط بمليون رجل ، قابلت هنيبعل ، الذي أتى لمهاجمتها ، في كان(*) بأكثر من ثمانين ألف مقاتل . وكانت الجمهورية تمتد في كل حوض البحر المتوسط عندما تصادمت قواتها في فارسال(*) : ولم يتواجد هناك إلاّ خمسة وسبعين الف رجل . وعندما قام تيبير بجهد كبير من أجل الثار لفرق فاريوس لم يستطع ان يعطي جرمانيكوس إلاّ خمسين الف جندي تقريباً . ولم يَبْدُ ان انطونين كان لديه عدد أكبر بكثير من أجل محاولة تسوية الخلاف القديم مع البارثيين . وعندما اوقف جوليان الالمان قرب ستراسبورغ كان لديه ثلاثة عشر الف رجل ، واما بيلسيير فقد تلقى أحد عشر الفاً من جوستينيان من أجل إعادة فتح إيطاليا وانتزاعها من القوطيين(١) .

(*) م Cannes ، منطقة بحرية في الجنوب الفرنسي .

(*) م منطقة في إيطاليا حيث انتصر قيصر على بومبي .

(١) . الارقام ماخوذة من مؤلف هانز دلبروك (Hlns Delbrück) الشهير : (Geschichte des Kriegskunst) ٤ مجلدات – ١٩٠٠ – ١٩٢٠ .

ذاك هو التطور الطبيعي لشعب يسير في طريق الحضارة . إلاَّ ان هذا الامر يفسر ، من جهة اخرى ، عجزه النهائي أما اجتياحات القوطيين او الفاندال ، وهي أمم صغيرة متسلحة ، قوامها بضع عشرات من آلاف الرجال ، كان باستطاعة أقل مقاطعة في الامبراطورية أن تبيدها لو كان السكان قادرين بعد على التسليح . وبالتأكيد لم يكن بامكان الاريك ان يحتل روما القديمة ولا بامكان جنسيريك ان يستولي على قرطاجة القديمة .

إن حضارتنا تعرض مسيرة معاكسة كلياً ، ستوصلها الى كارثة كلية أيضاً ، لكنها من طابع مختلف جداً .

ففي معركة حاسمة جرت في پواتييه في القرن الرابع عشر تجابه نحو خمسين الف رجل . وكان هناك نفس العدد في مارينيان . واكثر بقليل ، خمسة وستون الفاً ، كما يقال ، في المعركة الحاسمة التي جرت في نورلنجن اثناء حرب الثلاثين عام . لكن العدد وصل الى مئتي الف في مالبلاكي (عام ١٧٠٩) والى أربعمائة وخمسين الفاً في ليبزغ (عام ١٨١٣) .

إننا نفعل ما هو افضل في الوقت الحاضر . فحرب ١٩١٤ شوَّهت أو قتلت خمسة اضعاف العدد الذي قضت عليه أوروبا بالسلاح عند نهاية الحروب النابليونية(١) .

وكيف نحصي الآن كم من رجل وامرأة وطفل يسهم في الصراع ، كما كنا نرى ذلك على عربات اريوفيست ؟

(١) لقد كان هناك ، حسب الآب دو براد ، ثلاثة ملايين رجل تحت السلاح في ١٨١٣ — ١٨١٤ . اما حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ فقد قتلت ثمانية ملايين وشوهت ستة ، حسب « تحقيق حول الانتاج » (Enquête sur la Production) لادغار ميلهو (Edgar Milhaud) (جنيف — ١٩٢٠ والسنوات التالية) .

إننا ننتهي مِنْ حيث بدأ المتوحشون . إننا سنكتشف ثانية الفن المفقود ، فن تجويع غير المقاتلين ، وحرف الأكواخ وقيادة المهزومين الى العبودية . فما هي حاجتنا للاجتياحات البربرية ؟ إننا نفعل بأنفسنا ما فعلته بنا عشائر الهان .

قانون المنافسة السياسية :

ولماذا إذا نسير باتجاه معاكس لمجرى الحضارة بدل السير باتجاهه كما فعل الرومان ؟

إن فرقاً بين عالمهم وعالمنا يظهر للعيان : فالأول كان واحدياً ، والآخر تعددياً ؛ وربما أقل تنوعاً في جوهره البشري من العالم الروماني، لكنه منقسم بين عدة حكومات ، كل منها ، كما يقول روسو ، « تشعر بأنها ضعيفة في حين ان هناك من هو أقوى منها ؛ وأن أمنها وبقاءها يتطلب ان تصبح أقوى من جيرانها » .

« باعتبار أن عظمة الجسم السياسي نسبية بصفة بحتة ، **فإنه مجبر على أن يقارن نفسه بغيره لكي يعرف نفسه** ، إنه يخضع لكل ما يحيط به ، ويجب عليه أن يهتم بكل ما يجري فيه ، لأن من العبث ان يريد البقاء بداخل نفسه من دون أن يربح أو أن يخسر اي شيء . إنه يصبح ضعيفا او قوياً حسبما يتوسع جاره أو يتضيق ، يقوى او يضعف » .

لقد ولّدت هذه الغيرة الطبيعية للسلطات مبدأً معروفاً بما فيه الكفاية تدفع الدول غالياً جداً ثمن نسيانه المؤقت : أن كل توسع إقليمي لدولة ما يوَسّع القاعدة التي تستمد منها مواردها يجبر كل واحدة من الدول الأخرى على البحث عن نمو مشابه يعيد ثانية التوازن .

لكن هناك طريقة اخرى للتقوية اكثر إثارة لخوف الجيران من اي اكتساب لمقاطعة ما : إنها تقدّم السلطة في استغلال الموارد التي يعرضها عليها ميدانها الوطني . فاذا زادت درجة اقتطاعها من قوى وثروات شعبها ، وتوصلت لجعل هذه الزيادة مقبولة ، فإنها تغير النسبة بين وسائلها ووسائل جيرانها ، وتتعادل ، بفضل مال ضئيل ، مع الدول الكبرى ، وإذا كان هذا المال وافراً ، اصبحت خليقة بالهيمنة .

فاذا كانت سويد غوستاف أدولف قد احتلت في السياسة مكانة مفرطة بالنسبة لاهميتها فذلك لان هذا الملك الكبير استخدم النشاطات الوطنية في مشاريعه ، بنسبة غير معروفة حتى ذلك الحين .

وبروسيا فريدريك الثاني لم يكن بامكانها أن تصمد في وجه ثلاث ملكيات كبرى متحالفة ، ينبغي لكل منها أن تسحقها ، الا بفضل نفس الاستغلال المكثف لقدراتها .

وفرنسا اخيراً ، في العصر الثوري ، كسبت بقفزة واحدة الحدود التي لم يكن باستطاعة لويس الرابع عشر بلوغها ، لان سلطة اكثر قهرية اخذت بشكل اكمل الموارد الوطنية .

لقد فهم بيرك Burk هذا الأمر جيداً ، وكتب في ١٧٩٥ :

« إن الدولة [في فرنسا] هي السلطة الاعلى وكل شيء يخضع لانتاج القوة . إن الدولة عسكرية في مبدئها ، وحكمها ، وروحها وكل حركاتها ... إن فرنسا لو لم يكن لديها إلا نصف قواها الحالية ، فإنها ستكون قوية جداً ايضاً بالنسبة لاغلبية دول أوروبا ، المكونة كما هي ، والمتصرفة كما تفعل »(١) .

---

(1) Letters on a Regicide Peace .

إن تقدم السلطة بالنسبة للمجتمع ، سواء تحقق من اجل الحرب او من اجل اي موضوع آخر ، يعطي لهذه السلطة ميزة في الحرب(١) .

وكما تشهد على ذلك المقارنة بين الاجتياحين الالمانيين لفرنسا الذي يفصل بينهما ربع قرن . إن هزيمة ١٩٤٠ ، التي حدثت بعد الانتصار في المارن ، تعود ربما للضعف الفرنسي اقل مما تعود لتعزيز القوة الألمانية بسبب التعبئة الشاملة للطاقات الممكنة .

وكما يشهد على ذلك أيضاً التفوق المختلف جداً للأسلحة الروسية في الحربين ، والذي يعود كلياً للانجازات التي حققتها السلطة في داخل بلادها الواسعة .

وينتج عن هذا أن أي دولة لا تستطيع ان تبقى لا مبالية عندما تكتسب إحدى الدول حقوقاً أكثر على شعبها . إن عليها أن تحصل على حقوق مشابهة على شعبها ، أو أن تدفع غالياً جداً ثمن تهاونها في تحسين مستواها ، كما حصل لفرنسا التي هزمت في عام ١٨٧٠ لأنها لم تواجه البروسيين إلا بجيوش ادنى بكثير من حيث العدد نظراً لأنها لم تطبق على غرار جارتها نظام الخدمة العسكرية .

لقد عرفت الظاهرة في مظهرها الأكثر مباشرة في شكل السباق للتسلح .

---

(١) ليكفوا عن معارضتي بالكلام المعاد عن السلطة الاستبدادية لكزركيس Xerx'es العاجز أمام حرية الاثينيين . فعندما اتكلم هنا عن سلطة أكبر واشمل ، فإني اعني بذلك سلطة تطلب وتحصّل أكثر من شعبها . إن من المؤكد في هذا الصدد أن سلطة المدن اليونانية على أعضائها كانت تتجاوز كثيراً سلطة الملك الكبير على رعاياه . وعلى سبيل المثال ، فإن المدن الايونية التي كانت خاضعة للملك الفارسي لم يكن لديها أي التزام آخر غير أن تدفع ضريبة خفيفة كانت غالباً تعاد إليهم ، أما فيما عدا ذلك فكانت تحكم نفسها بنفسها . إنه ليس عليّ قط أن أتحدث هنا عن الاستبدادية الآسيوية التي كانت تستمد قليلاً جداً من القوة من رعاياها ، وإنما عن الاستبدادية الحديثة التي تستمد قوة هائلة من المواطنين ، وهذا بمقدار أكبر ما تقلع ، بشكل اكمل ، في تجنب المظاهر المتعالية للاستبدادية الآسيوية .

لكن هذا السباق ليس إلا الظل المنعكس ، أو الأثر ، بمفهوم الهندسة الوصفية ، لتطور أخطر بكثير ، هو السباق إلى التوتاليتارية (Totalitarisme) . إن السلطة التي تكون علاقتها مع شعبها ضمن نسب معينة لاتعرف كيف تنمي اداتها العسكرية إلا بحدود معينة . ولكي تتجاوز هذه الحدود ، يجب عليها أن تثور هذه النسب ، وان تعطي نفسها حقوقاً جديدة .

تقدم السلطة ، تقدم الحرب ، وتقدم الحرب ، تقدم السلطة :

إن الخطوات الكبرى للأمام في العسكَرة ترتبط ايضاً بتقدم كبير للسلطة - وتكون نتيجة أو مناسبة له .

فإمّا أن تكبّر ثورة سياسية فجأة السلطة وتجعل من الممكن حدوث اتساع في التسلح لم يكن ممكناً في السابق . وهذا ما حصل عندما بنى كرومويل بدون صعوبة هذه القوة البحرية الانجليزية التي لم يكن باستطاعة شارل الأول إلاّ أن يحلم بها . أو عندما أسست الثورة الفرنسية نظام التجنيد الذي لم يجازف موظفو الملكية قط باقتراحه .

وإما أن ضرورة الوصول للمستوى العسكري لخصم رهيب يمكن أن تذكر لتبرير تقدم السلطة ، كما حدث في فرنسا شارل السابع ، أو في الولايات المتحدة اليوم .

لهذا فإنه إذا كان كل تقدم لسلطة يخدم ، من جهة اولى ، الحرب، فإن الحرب من جهة ثانية تخدم تقدم السلطة : إنها تعمل مثل كلب الراعي الذي يلح على السلطات المتأخرة من أجل الالتحاق بالأكثر تقدماً في السيرورة التوتاليتارية .

إن هذه الصلة الحميمة بين الحرب والسلطة تظهر في كل التاريخ الأوروبي . إن كل دولة مارست بشكل متعاقب الهيمنة السياسية أعطت

نفســها السبل لذلك من خــلال وضع يدهــا على شعبها بشكل أكمل مما تفعله السلطات المنافسة على شعوبها . وكان من اللازم بالضرورة من أجل الصمود في وجه هذه الدول الرائدة ان تعمل سلطات دول القــارة لبلوغ مستواها .

فاذا كانت ملكية اقطاعية تحصل مِنْ اتباعها مِنَ الاقطاعيين على مساعدات مالية متواترة اكثر فأكثر ، وتكثر بالتالي من المرتزقة الــذين يعملون في خدمتها ، فإن على الملكيات الاخرى ان تقلدها . وإذا تعززت هذه « المساعدات » أخيراً وتحولت الى ضريبة دائمة ، فإنه يجب ايضاً اتباع نفس الحركة ، لأنه ، كما يلاحظ آدم سميث :

« منذ أن تتبنى امة واحدة متحضرة نظام الجيش الدائم ، فإنــه يجب على جيرانهــا أن يَدخلوا هــذا النظام ؛ إن امنهم يتطلب ذلك لأن ميليشياتهم ستكون تماماً غير قادرة على الصمود في وجه مثل هــذا الجيش » .

لكن الملكية ، القوية بجيش دائم ، كانت قادرة على جعل الضريبة تعسفية ، اي أن تجعل نفسها مطلقــة . ومنذ ذلك الحين يكون عليهــا ان تتجه لفرض الخدمة العسكرية الالزامية التي كان مونتسكيو يحس بتهديدها .

إن هــذه الخدمة العسكرية الالزامية التي كانت الملكيــات تسعى جاهدة نحوها بشكل خجول تقريباً ، تأسست على يد فرنسا الثورية . ولها تدين بانتصاراتها التي تحققت اغلبها بفضل تفوق عددي هائل . فحتى عام ١٨٠٩ ، كانت الجيوش الفرنسية تمتلك هذا التفوق في كل ميادين القتال . لقد صاغ جنيسينو (Gneisenau) الردّ الوحيد الممكن :

« لقــد وضعت الثورة قيــد العمل القوة الوطنية الكاملة للشعب الفرنسي . . . وعلى الدول الأوروبية أن تغرف من نفس المصادر من أجل إعادة التوازن القديم لأوروبا » .

وبما أن آلية المنافسة السياسية هي كذلك ، فإننا ندرك تفاهة الجهود المبذولة من أجل الحد من التسلح . إن التسلم ليس إلا تعبيراً عن السلطة . إنه ينمو لأن السلطة تنمو . والأحزاب لأكثر ثباتاً في مطالبتها بالحد منها كانت ، بتناقض غير ملحوظ ، الأكثر حدة في دعمها لتوسع السلطة !

إن السلطة ترتبط بالحرب ، وإذا اراد مجتمع ان يضع حداً لأضرار الحرب ، فليس لديه من وسيلة أخرى غير الحد من قوى السلطة .

من الجيش الاقطاعي الى الجيش الملكي :

إن النظام الاجتماعي الذي يعطي الاقل للحرب هو النظام الارستقراطي ، لأنه الأكثر معاكسة لتوسع السلطة . إن النظام الارستقراطي يبدو عسكرياً بشكل أساسي لأن الطبقة المسيطرة فيه هي الطبقة المحاربة . والتي هي أيضاً المحاربة لوحدها . إن عدم التناسب بين عدد الجنود والسكان ، في اسبارطة ، كان حاداً . أما في الغرب ، فقد أدت إقامة النظام الاقطاعي فجأة لتخفيض قاسي في حجم الجيوش . إننا لن نعثر قبل القرن السابع عشر على اعداد الكارولنجيين إن واجب الوقوف في وجه الفرسان الساراسيين أو الهنغاريين ، والتنقل بنفس سرعة القراصنة النورمانديين وهم بقواربهم الخفيفة ، ادخل عصر الفرسان ، وفرت خيالة الاقطاعيين التي لم تكن الفرقة الملكية ، بصفة بحتة ، إلا واحدة منها . إن الشعب حينذاك لم يشارك قط بالحرب — التي تكاد تدوسه إلا أذا مرت بالضبط فوق أراضيه — وقد حفظت ذكري هذا الموقف في الاجتماع الذي يعبر عنه الشعب اليوم بقوله : « ليس على أولئك الذين يريدون الحرب إلا أن يقوموا بها بأنفسهم وأن يتركونا هادئين » .

إن هناك فروقاً كبيرة بين جيش الارستقراطية الزراعية ، المتبعثر بشكل طبيعي وغير المنضبط بسبب تنوع وحداته ، وجيش الارستقراطية المدينية الذي تعطيه وحدة المصالح والتربية والصلات الحميمة للعادة ، بالعكس ، قوة فريدة . إن للجيش الثاني ميزة على المرتزقة ، أما الاول فيجب أن يتحطم في كريسي ونيكوبوليس إن فرق الانكشارية هي تعبير عن سلطة اقوى بكثير من اي سلطة من السلطات الغربية المعاصرة لها والتي سنجدها ، حتى نهاية القرن السابع عشر ، عاجزة عن مقاومتها . إن الجيش الانجليزي المدفوع الأجر من آخر رامي سهام وحتى أمير الغال هو التعبير عن ملكية جديرة بالحصول من اتباعها الاقطاعيين وبلدياتهم على إعانات مالية منتظمة(١) ، وقادرة على أن تضع يدها على الانتاج الوطني من الصوف لتجعل منه موارد للتبادل(٢) ، وتعرف أخيراً كيف تجذب لخدمتها أكبر مؤجري الرساميل في ذلك العصر .

وماذا تكون حرب المائة عام في تاريخ فرنسا إن لم تكن جهوداً للسلطة الملكية من أجل أن تصبح بمستوى الخصم ؟ إنها الاعانات المالية التي التمسها فيليب السادس وجان الثاني من الجمعيات المتعاقبة العامة احياناً والاقليمية احياناً أخرى . إن الضرائب التي أسست من أجل دفع فدية جان الثاني ، والتي سيستمر شارل الخامس بجبايتها ، هي التي ستضع انتصاراته ، والتي سيسمح إلغاؤها بعودة الغني الانجليزي .

إن الخلاصة الحقيقية لحرب المائة عام،هي تأسيس الضريبة المفروضة على عامة الشعب من أجل الإنفاق على فرق المرافقة ، المؤلفة من الفرسان الدائمين والمدفوعي الأجر (١٤٤٤)

---

(١) انظر : كارل ستيفنسون (Carl Stephenson) :
«Tixation and Representation»
في مجلة «Hiskins anniversary essays»
- بوسطن - ١٩٢٩ .
(٢) انظر : ب. ش. تيري (B. S. Terry) =
(The financing of the hundred years war)
- لندن - ١٩١٤ .

وهكذا فإن نتيجة أول صراع كبير في المجتمع الغربي كانت تتمثل في تعزيز السلطة .

الحــرب المولدة للملكية المطلقة :

هكذا سيكون ، عبر القرون ، حال كل المبارزات التي ستنكب عليها الدول الأوروبية . إن الحرب التي تشن على دول أجنبية هي، دائماً المناسبة لزيادة سطوة السلطة على رعاياها .

خلال القرن السادس عشر وجزء من القرن السابع عشر أيضاً كانت اسبانيا السلطة المهيمنة في أوروبا ، بفضل قوة الذهب الذي يأتيها من امريكا والجيش الذي اصطنعه « الكابتن الكبير » ، غونسالف ور كوردوي لقد اسس الأمر الصادر في عام ١٤٩٦ طريقة ما للتنجيد ، حيث فرض على كل رعية بين العشرين والخمسة والاربعين سنة أن يخدم الدولة ، وقد تمكنت الدولة بذلك في تجنيد رجل واحد من اصل اثني عشر . وكان المدعوون للخدمــة يســمون « بالجنــود » . وهكذا ولــد جيش « المشاة الاسباني المخيف » الذي سيكرمه بوسوه .

لقد ارتبط نمو الملكية المطلقة ، سواء في انجلترة أو في فرنسا بجهود الاسرتين الحاكمتين فيهما من اجل مقاومة التهديد الاسباني . إن الملك جاك الأول سيدين بسلطاته الكبرى للأرمادا . وإذا كان ريشيليو ومازاران قد استطاعا رفع حقــوق الدولة عالياً ، فلأنه كان مسموحاً لهما أن يتذرعا باستمرار بالخطر الخارجي .

إن فونتيني ـ ماروي يجعلنا نحس كم ساهمت الحالة العسكرية المستعجلة في تصفية الأشكال القديمــة للحكم ، وشق الطرق للملكية المطلقــة :

« كان يجب بالحقيقة من أجل إنقاذ المملكة ... أن يكون للملك سلطة مطلقة بما فيه الكفاية من اجل أن يفعل فيها كل ما يحلو له ؛

فنظراً لأنّ عليه أن يواجه ملك اسبانيا الذي لديه الكثير من البلاد التي يستطيع أن يجبي منها كل ما يريد ، كان من المؤكد أنه لن يستطيع مطلقاً ان يفعل ذلك لو كان عليه أن بجمع المجالس كما كان يحدث في أمكنة اخرى ، او أن يخضع للارادة الحسنة للبرلمان من أجل ان يحصل على كل ما كان يحتاج إليه »(١)

لقد رفع ريشيليو ، الذي وجد كل قوى فرنسا وقد انقصت لعشرة آلاف رجل على يد ماري دو ميدتشي ، هذه القوى الى ستين الفاً ، ثم قام ، بعد ان انفق طويلاً على الحرب مع المانيا ، « بوضع يده على المال أكثر مما وضعها على السيف » وألقى فيها أخيراً مائة وخمس وثلاثين الف جندي من المشاة وعشرين ألف فارس ، وهي قوى لم تعرف فرنسا مثلها قط منذ ثمانية قرون .

كما كانت الضرائب ضرورية من أجل دعم هذا المجهود ؟ وكيف يمكن التباطؤ في جبايتها مراعاةً للشكليات أو إخضاعها لموافقة ؟ لقد نسي جداً المبدأ القديم القائل بأن :

« أي ملك أو سيد على الارض ليس له من سلطة إلاّ على أملاكه :

وليس له أن يفرض فلساً واحداً على رعاياه من دون رخصة او موافقة أولئك الذين عليهم أن يدفعوه ، إلاّ إذا حدث بواسطة الطغيان والعنف » .

إن هذا الطغيان كان مبرراً في فرنسا بسبب « التصميم الدائم على إيقاف مجرى التقدم الاسباني »(٢)

---

(١) فونتني ـ ماروى (ontenay-Mareuil) = « مذكرات » (Mémoires) ـ منشورات بوتيتو ـ المجلد ٢ ـ س : ٢٠٩ .

(٢) « مذكرات » ، ريشيليو ـ منشورات بوتيتو ـ المجلد ٤ ـ ص: ٢٤٥ .

السلطات ، المتنافسة على الصعيد الدولي ، تناضل كل منها في الداخل ، ضد « الحريات » التي تقاومها :

ولكن في الذي كان فيه ريشيليو ينتهك كل الحقوق ويحطم كل المؤسسات التي كانت توقف سلطة الدولة على فرض الضرائب ، من أجل أن ينتصر في المنافسة السياسية ، كان يجري لدى الدول المنافسة ، الحريصة على الإبقاء على وضعها ، جهد مشابه .

ففي إسبانيا ، اراد اوليفاريس ان يَشْعُرَ بأنّ « خير الأمة والجيش يسمو فوق كل قانون وكل امتياز »(١) . وفي انجلترة ، قام شارل الاول ، بعد أن نفذ صبره من مقاومة البرلمان ، بجباية الضريبة ، بصورة غير شرعية ، من أجل الاسطول ، مذكراً بذلك بمقاومة هامبدن .

لقد جرت محاكمة هامبدن في أواخر عام ١٦٣٧ . وفي عام ١٦٣٩ ، ثارت النورماندي ضد ريشيليو من أجل منع جباية كل الضرائب التي فرضت منذ وفاة الملك هنري الرابع . وفي عام ١٦٤٠ ، اندلعت الثورة في كاتالونيا من أجل الحفاظ على الامتيازات والحريات التقليدية . إن حرب الفروند ، إذا نظرنا إليها من خلال مجرى الاحداث الاوروبية ، ليست إلاّ احدى ردود الفعل التي أثارتها المسيرة المشتركة للسلطات المتنافسة نحو الحكم الداخلي المطلق .

إنها لم تنجح قط في تهديم ما فعله ريشيليو ، الذي أقام ، على حد قول ريتز ، في اكثر الملكيات شرعيةً ، أكثر الطغيانات التي ربما وُجِدَت على الاطلاق ، خطورة وإثارة للفضيحة »(١) . بحيث ستسيطر قوة لويس الرابع عشر على أوروبا . لكن السلطات الأخرى ، حينذاك

(١) التعليمات المعطاة الى نائب الملك المرسل الى كاتالونيا .

(٢) إنه يتحدث كهجّاء اكثر مما هو كمؤرخ .

ستتذرع بشكل طبيعي ، بدورها ، بضرورة إيقاف مجرى التقــدم الفــرنسي .

إن الجسد الذي الهمه لويس الرابع عشر لكل الأمراء هو المبـدأ الحقيقي لاغتصــابهم وتعدّياتهم على الشــعوب . لكن تهديــد هيمنته أعطاهم أشرف الحجج من أجل تقليده .

التجنيــد :

إن التوصل للاغتراف من مال الرعايا من اجــل دعم مشاريعها كان أول انتصار كبير للسلطة في الأزمنة الحديثة . لقد كانت الضريبة في البدء مقبولة ، إنه عصر البرلمانات في انجلترة ، ومجالس الطبقات العامة في فرنسا ، والكورتيس في اسبانيا . ثم أصبحت تعسفية ، فمثّل هذا تقدماً هائلاً للسلطة .

وبقي امامها تحقيق تقدم آخر اكثر أهمية أيضاً من اجل الحرب : إنه حبس أشخاص الرعايا من أجل تضخيم الجيوش .

ليس هناك من شيء أكثر غرابة بنظر تنظيم المجتمعات الارستقراطية. لقد كان الدفاع عنها يتم طبيعياً على يد الارستقراطيين وحدهم ، الذين كان عليهم منطقياً ان يحتفظوا لأنفسهم بهذه الوظيفة كامتياز .

إنهم كمقاتلين كانوا يجعلون مــن أنفسهم ضروريين ككل للملك ، رئيسهم ، وللعامي من أتباعهم . إنهم أبطال الاول ، وحماة الآخر الذين يكسبون تقدير الأمة واحترام طبقتهم ، باعتبارهم ، على حد سواء ، جديرون بالدفاع عن المصالح القومية ضد الأجنبي وعن مصالحهم الخاصة ضد التعديات الآتية من فوق والفتن المثارة من تحت .

لقد خَرقَ هذا الاحتكار للأسلحة سابقاً من خلال استخدام المرتزقة(١) . ثم تلاشى عندما لم تعد الخدمة العسكرية خاصة بالنبلاء ، وإنما امتدت لكل السكان .

وكما سنرى(٢) ، فإن الملوك تمنوا دائماً هذا التعميم للخدمة العسكرية الإلزامية . فقد كانوا يجدون فيه ، على الصعيد الداخلي ، الوسيلة لقلب الحاجز الذي كان النظام الارستقراطي يضعه في وجه اجتياحات الدولة ؛ وعلى الصعيد الخارجي ، نمواً مدهشاً لوسائلهم .

إن غوستاف أدولف لم يكن ليحافظ على جيوشه في المانيا إلاّ بعد تأكده من أن السكان ، في كل بلدية في السويد ، سيُعَيِّنون دورياً بعضاً منهم من أجل خدمة الملك . أما لوفوا فعرض أن يُغَذّي بنفس الطريقة الأفواج الفرنسية التي لم يعد التجنيد بالاغراء كافياً لملء صفوفها . إن الأمر لم يكن ، كما أوضح في البدء ، إلاّ من أجل الدفاع المحلي من خلال تشكيل خمسة وثلاثين فوجاً إقليمياً . ومع ذلك فإن المبادرة لاقت معارضة كبيرة أدت لاستبدال انتقاء المجندين الجدد باسلوب السحب بالقرعة . ذاك أن الريبة الفلاحية المتوقعة اكتملت سريعاً . لقد صنعت هذه الأفواج مكتب الودائع ، الذي كان يُغْرَف منه ما يكْمِلُ الأفواج الريفيـة .

تلك كانت البدايات الخجولة لعَسكرة الشعب كله .

---

(١) « قبل فيليب أوغست ، كتب بولا تفيلييه ، لم نكن نعرف في فرنسا رجالاً مسلحين غير ملاّك الاقطاعات ؛ لكن هذا الملك ، الذي قام بحروب كان البارونات ينفرون منها ، اخترع القوات المستأجرة ؛ ومنذ ذلك الحين اتخذ ملوكنا لانفسهم فرساناً مأجورين سواء في فرنسا أم في المانيا . ولكن لم يكن هناك من خليط قط حتى ثورات الفلاندر التي بينت أن هناك بين عامة الشعب رجالاً فخورين بأنفسهم وماهرين مثلما هو موجود في طبقة النبلاء . وقد حدثت حروب الانجليز في وقت اصبحت فيه خدمة الفرق المأجورة أمراً شائعاً » ــ « بحث عن طبقة النبلاء في فرنسا » .

(٢) في الفصل التاسع .

لقــد انطلق النظام الجديد للمرة الاولى في بروسيا ؛ فهــذه المملكة الحديثة لا تمتلك لا السكان ولا الثروة ، وليس لديها أي تماسك إقليمي. إن مقاطعاتها المنتزَعة من أزمنة ماضية مختلفة هي بدون وحدة . لقــد كرّس فريدريك غيوم نفسه لصيانة جيش الّفه من أجمل الجنود الذين يمكن تجنيدهم عبر كل المانيا ، وكل أوروبا . وقد خصص لكل مــن فيالقه ، جزءاً أو « كانتوناً » من الارض البروسية . وكان كل «كانتون» يقدّم لفيلقه ما يكمِل به عدده . إن هؤلاء المجندين ، الذين يسَمَّون « بالكانتونيين » ، لم يحتفظ بهم في الفيلق إلاّ لعدة أشهر ، لكنهم كانوا يدعَون ثانية للخدمة لمدة عدة أسابيع كل سنة ، ويلتحقون بها في زمن الحــرب .

ذاك كان روح القرار التنظيمي الشهير الصادر في عــام ١٧٣٣ . إن الخدمة العسكرية ، ونظام الاحتياط ، والتعبئة في زمن الحرب هي كلها من صنع بروسي . إن قلة المــوارد البشرية والمالية لهذا الشعب في بداياته قادت السلطة الطموحة لدرجة من استخدام القوة القومية لم يكن معروفاً حتى ذلك الحين . إن بروسيا الصغيرة بالنسبة الى فرنسا، بالرغم من الزيادات الناجمة عن انتصاراتها المجيدة ، كانت تتعهد عشية الثورة ١٩٥ الف رجل ، مقابل ١٨٠ ألفــاً في فرنسا . كما أن هؤلاء الـ ١٩٥ الف رجــل لم يكونوا يكلّفونها ، وهذه ميزة كبرى لنظامها ، إلاّ نحو ٤٥ مليوناً ، مقابل ١٠٧ أو ١٠٨ مليون كلفــة الجيش الفرنسي الأقل عدداً .

١٨٠ الف جندي فرنسي ، ١٩٥ ألف بروسي ، ٢٤٠ ألف نمساوي ، إن هذه الأرقام تفسر بما فيه الكفاية سلبية فرنسا عند نهاية الملكيــة القديمة ، وعدم استجابتها للنداءات التي أتتها من هولندة في عام ١٧٨٧ ، وبلجيكا في ١٧٨٩ ، وتفويتها الفرص لإغلاق « هذا الباب المفتوح أمــام أعداء فرنسا » ، والمتمثل بحدودها الشمالية الشرقية .

لأي جرأة سيدع هذا الجبن المكان ! إنّ تصرفات طائشة خالية من اي معرفة سياسية سترمي البلاد في حرب ليس مع دولة واحدة ، وإنما مع الدولتين العسكريتين الكبيرتين في القارة . والى هاتين الدولتين ستنضم إسبانيا وانجلترة وبيامون . كيف إذاً تحمّلت فرنسا الثورة الصدمة ؟ لقد انقذت في اللحظة الاولى بفضل السلوك المبهم لبرانسويك. ولكن فيما بعد ، جندت جيوشاً اكثر عدداً بكثير من جيوش المتحالفين مجتمعين ؛ لقد كان الأمر يحتاج لسلطة مطلقة بشكل مغاير لما كانت عليه الملكية القديمة ، لكي تعلن :

« منذ هذه اللحظة وحتى تلك التي سيطرد فيها الأعداء من اراضي الجمهورية ، يعتبر كل الفرنسيين في حالة **مصادرة دائمة** من اجل خدمة الجيوش » .

عصر صار فيه جسد الإنسان غذاء للمدفع :

لقد اتبع هذا القرار الذي اتخذه المؤتمر في ٢٣ آب ١٧٩٣ بتدابير أعطته مفعولاً . ففي عام ١٧٩٤ ، أدرج مليون ومائة وتسعة وستون الف رجل في سجل المراقبات العسكرية الفرنسية .

إنه عصر جديد يدشن في التاريخ العسكري ، عصر « اللحم للمدفع » . إن اي جنرال من جنرالات النظام القديم لم يكن ليجرؤ على إلقاء رجاله بأرتال عميقة تحت نيران العدو . إن فولار ، الذي كان قد اقترح هذا الأمر ، لم يستطع ان يستمع له . إن الأمر الرقيق ، الذي لم يعط اي قرار واضح ، كان يوفر الرجال . إن جنرالات الثورة والامبراطورية انفقوا بلا حساب : إن السلطة كانت تغرف لأجلهم من الأمة الفرنسية بأسرها . إن التاريخ سيقول بأن هذه المذابح كانت البداية لانحطاط السكان والطاقة الفرنسية .

في عام ١٧٩٨ حدّد قانون جوردان نظام المصادرة البشرية . إن الرجال من عشرين الى خمس وعشرين سنة ، اي خمس فئات تصل

مليون رجل ، سيكونون مجبرين على الخدمة ، وسيقرر القانون كم من بينهم سيُجَنَّد ، وستعَيِّن القرعة المُجَنَّدين . وفي كل سنة يمكن للفئة الأكبر سناً أن تنسحب من الخدمة ، وأن تدعى لها فئة فتية . إنه النظام الذي سيستخدمه نابليون : إننا نراه في البداية يأخذ ثمانين الف رجل من كل فئة ؛ ثم دعا ، أثناء تحضيره لحملة روسيا ، مائة وعشرين الف رجل من فئة ١٨١٠ ؛ وبعد النكبات نراه يصادر مائة وخمسين الف رجل من فئة ١٨١٤ ، ويسترد ثلاثمائة الف رجل من الفئات التي كان في البداية قد اقتصدها . وبالإجمال ، فإنه طلب الى فرنسا ، منذ أيلول ١٨٠٥ وحتى تشرين الثاني ١٨١٣ ، أن تقدم مليونين ومائة الف رجل ، علاوة على جنود الجمهورية المحتفظ بهم في الخدمة .

كيف استطاعت أوروبا أنْ تقاتل إن لم تكن قد لجأت لممارسات مشابهة ؟ إنّ الكثير من القادة لم يستسلموا إلاّ أن تبَنّيها سمح بسحق نابليون بعدد جنودها .

إن الميزة التي اعطتها ، في البداية ، لفرنسا الطرائق المكثفة في استغلال الطاقة البشرية فقَدَت ثانية عندما قام الخصوم بتقليدها . إن ميزان القوى الذاتية كان يدفع لتوقع الانسحاق الفرنسي في ١٧٩٣ و ١٧٩٤ . إلاّ أن التجنيد الجماهيري حال دونه . ولكن بعد تساوي الطرائق لم يكن لدى فرنسا ما تربحه من تأجيل هذا الأجل المحتوم .

الحرب الشاملة :

ومع ذلك فإن المانيا لم تتعلم قط من هذه التجربة . إن بروسيا هي من بين الدول المنتصرة التي فرضت على فرنسا التخلي عن النظام الذي بواسطته ازعجت أوروبا ، الوحيدة التي احتفظت بنظام مشابه ، ازداد تشددا حضر لانتصارات ١٨٧٠ . لقد روع هذا النجاح أوروبا ، ودفع كل الدول القارية لإدخال الخدمة العسكرية الالزامية على غرار المانيا . وكان من نتيجة ذلك أن بلغت الجيوش ، في عام ١٨٨٨ ، في زمن

السلم نفس العدد الاجمالي الذي بلغته في أوج حدة الحروب النابليونية، وهو ثلاثة ملايين رجل . وقد ارتفعت النفقات العامة للدول الاوروبية من ١٧٠ مليون جنيه استرليني في عام ١٨١٦ إلى ٨٦٨ مليوناً في عام ١٨٩٨ . وكان البند العسكري في كل مكان يشكل الفصل الاساسي فيها.

واخيراً انفجر الإعصار : إننا نعرف النتيجة . ثمانية ملايين قتيل، وستة ملايين مشوه . وفي مجموع البلدان الاوروبية المتحاربة هدمت ٨٪ من القوة المنتجة بين الذكور ، وفي فرنسا والمانيا ١٠٪ .

وفي سبيل اي مزايا ؟ إن نتيجة الصراع ستكون هي نفسها فيما لو استعملت الاسلحة المهنية للقرن السابع عشر . وكما خسرت فرنسا الثورية ، بالنهاية وبالرغم من استخدامها المكثف للموارد القومية ، أمام تحالف يضم طاقة بشرية واقتصادية اعلى بكثير ، لم تستطع المانيا غيوم الثاني أن تقاوم التقاء قوى قومية كان من المستحيل الا تستمد منها ، آجلا أم عاجلا ، وسائل قوة اعلى من وسائلها .

لقد تم إذاً البرهان مرة ثانية على أن زيادة اقتطاعات الدولة من الامة لا تعطي في المنافسة السياسية إلا ميزة عابرة ، وتحث الخصوم على ممارسات مشابهة ، وتنتهي بأعباء مكروهة في زمن السلام وبتفاقم مفجع للمجازر والدمار في زمن الحرب .

هل كان هناك لزوم لبرهان ثالث ؟ إنه ليس لدينا قلب من أجل الشروع في تقدير ثمنه بالارواح البشرية والآلام والإرث الثقافي المدمر .

لقد خرج مذهب الحرب الشاملة من حصار المانيا اثناء الحرب العالمية الاولى .

ان اشباع الحاجات ، بالنسبة للدولة كما بالنسبة للافراد ، ليس محدوداً فقط بالأموال الجاهزة للاستعمال ، وإنما بالمتطلبات المادية للمجال الضيق الذي تحكمه الجيوش الالمانية .

إن التدابير التي جعلها هذا الوضع الواقعي ضرورية تتنظم تدريجياً في نظام . إن الدولة التي هي في حالة حرب ستقود النشاطات الانتاجية من أجل الحصول منها على الحد الأقصى للسلاح المتفق مع ضمان الحد الادنى الحيوي للسكان . إن كل الأمة ، حينذاك ، تصبح بين أيدي الدولة اداة حرب لا يحد مدى استخدامها إلا لضرورة رعايتها .

إن هذا التطابق الشامل بين الأمة والجيش لايبدو انه أدرك بوضوح إلا في نهاية الحرب تقريباً . إن التوجه في هذا الاتجاه يتم في البداية من خلال التلمس ، وقد استخلص المذهب من الممارسات التي احتفظت، حتى النهاية ، بطابع مرتجل وتجريبي . إن الفكرة حفظت في البؤر القومية الالمانية . وقد ورثتها الحركة القومية ـ الاجتماعية .

لقد شرعت هذه الحركة ، بعد وصولها للسلطة ، بإعادة بناء للاقتصاد الالماني تجعله مشابهاً لطرادة إن وظيفتها هي القتال ، وكل رجل من أفراد طاقمها إما مقاتل أو ممون للمقاتلين . إن مخازنها مليئة بالقذائف ، ومع ذلك لم يهمل تجهيزها بالمؤن الغذائية الضرورية لأفراد الطاقم .

إن الدولة ، حتى ذلك الحين ، كانت في حالة الصراع ، تقتطع من الحياة الوطنية كمية القوى الضرورية من أجل دعم مشروعها العسكري . أما الآن ، فإن الدولة ، منذ زمن السلام ، تحضر الاستخدام الكامل للموارد القومية من أجل الحرب .

إن الصدمات الاولى للحرب العالمية الثانية وبدقة هي اشبه شيء بنتيجة لقاء بين طرادة وسفن عابرة للأطلسي كانوا زودوها بمدافع وعلى متنها ركاب عاطلون عن العمل وضعت في خدمتهم .

إلا ان الامر جرى على خلاف ذلك عندما اصطدمت المانيا مع روسيا الدولة التي حددت السلطة العامة فيها ، منذ عشرين سنة ، المهمات الفردية .

لقد انتجت المنافسة السياسية آثارها العادية ، فدفعت انجلترة والولايات المتحدة لنسخ الاساليب الالمانية . لقد كان الأفراد يحتفظون هنا بحقوقهم تجاه الدولة، بالشكل الافضل. فالولايات المتحدة لم تكن قد اسَّست الخدمة العسكرية الالزامية إلاَّ بمناسبة حرب الانفصال . ثم الفتها بعد مرور الخطر . وحتى الحرب العالمية لم تؤكد الجيش القومي الانجليزي إلاَّ بعد تردد طويل ؛ فقد كان حق الدولة في إكراه الرعايا على الخدمة يبدو مرفوضاً الى درجة كبيرة اضطرت السلطة للخضوع لرفض المتمردين على الأمر العسكري . إن السلطة كانت ، بدون شك ، وفي حال الضرورة ، تجذب إليها الثروة القوميــة بواسطة القروض والتضخم المالي ، لكنها كانت فيما بعد تفرض على نفسها إعادة هذه الاقتطاعات (باعادتها للنقد ، الدولار أو الجنيه ، الى قيمته البدائية) وفي زمــن الحرب ، لم تكن الدولة تستخدم ، من أجل تغيير اتجاه النشاطات المنتجة وفق حاجاتها ، وسائل غير تلك المُستمَدَّة من أموالها الجاهزة استثنائياً للاستعمال .

ومع ذلك فإن الدولة ، ولا سيما في الولايات المتحدة ، كانت قد زادت بشكل ملحوظ من تَسَلّطها ، خلال السنوات السابقة مباشــرة للحرب العالمية الثانية . وكان الصراع ضد المانيا المناسبة لانتصارها . فللمرة الاولى في التاريخ ينظر رئيس للولايات المتحدة الى مجموع مواطنيه « كطاقة بشرية » من الملائم استعمالها لخير المصالح العسكرية .

هكذا كانت الدول ، منذ العصر الوسيط ،تتجه ، من اجل دعــم المنافسة السياسية ، لزيادة التضحيات التي تطلبها الى اممها . فبينما كان الكابيتانيون يقومون بالحرب بوحدات تابعة للاقطاعيين لم يكونوا يتصرفون بها إلاَّ لمدة أربعين يوماً ، اصبحت الدول الشعبية اليوم سيدة في دعوتها لكل السكان الذكور ، والاحتفاظ بهم الى ما لا نهايــة تحت الأسلحة . وبينما كان على الملوك الاقطاعيين ان يدعموا الصراعات بموارد

املاكهم فقط ، يتصرف خلفاؤهم بكل الدخل القومي . لقد كان من الجائز لشعب المدن الوسيطية أن يتجاهل الحرب طالما انه كان قليل البعد عن مسرح العمليات . اما في الوقت الحاضر ، فإن الاعداء والحلفاء يحرقون منازله ويذبحون عائلته ، ويحسبون مآثرهم بالهكتارات المدمَّرة . إن الفكر ، الذي كان في الماضي يحتقر هذه الصراعات ، يُعبَّأ الآن في خدمة مشاريع الغزو ، من اجل إعلان الفضيلة الحضارية للقتلة او مشعلي الحرائق .

كيف لا نتعرف ، في هذا التقهقر الخارق لحضارتنا ، على ثمار الحكم المطلق للدولة ؟

لقد ألقي كل شيء في الحرب لأن السلطة تتصرف بكل شيء .

إن حال المنافسة الاقتصادية سيكون كحال المنافسة السياسية لو كان أرباب العمل يمارسون على عمالهم تسلطاً بلا حدود . وإذا كان من الممكن أن يكون هناك بشر ، فإننا سنراهم يطلبون دائماً مزيداً من الجهود من الجماهير الخاضعة لهم ، نتيجة الضرورة الحيوية المتمثلة بالاستجابة لجهود الخصم .

إن هذه النتيجة المكروهة للمنافسة لم تمنع إلاّ لأن هناك حدود لمتطلبات رب العمل ، تضعها المقاومة النقابية .

ومن اين يحصل أن الدولة لا تصادف أي حدود مشابهة ، وأي مقاومة نقابية للشعب ؟

لقد كانت هذه المقاومة موجودة في ظل النظام العديم ؛ وكانت تتمثل بممثلي مختلف عناصر الأمة الذين كانوا يناضلون مجتمعين ضد السلطة .

لكن هؤلاء صاروا ، في النظام الحديث ، السلطة ، وبقي الشعب حينئذ بلا مُدافع . إن هؤلاء الذين هم « الدولة » يقصرون على أنفسهم فقط حق الحديث باسم الأمة ، ولا يقبلون بمصلحة للأمة متميزة عن مصلحة الدولة . إنهم يسحقون باعتباره تمرداً ما كانت الملكية تلبّيه باعتباره إنذاراً . فبحجة أن السلطة أُعطيَت للأمة ، ونظراً لرفض الاعتراف بوجود كيانين متميزين لا يمكن مطلقاً أن يكفا عن الوحود ، سلّمت الأمة للسلطة .

• • •

الكتـــاب الرابـــع

الدولـــة كثـــورة دائمـــة

الفصل التاسع
السلطة بوصفها معتدية على النظام الاجتماعي

إن السلطة سطوة تنزع إلى مزيد من السطوة وقوة تنزع إلى مزيد من القوة . أو ، إذا كنا نفصل لغة أقل ميتافيزيقية ، إن الإرادات الطموحة التي يجتذبها إغراء السلطة ، تعطيها طاقتها ، وتمارس جهدها على المجتمع من أجل أن تديره بشكل أكمل وتجني منه مزيداً من القوة .

إن هذا الجهد المدعوم بشكل متفاوت وأيضاً فعال بشكل متفاوت قد تيسر أمره الظروف أو لا تيسر ويوفر للسلطة العامة حقوقاً عرفية على الرعايا وهؤلاء يشكلون بالمقابل سلطة متزايدة النمو .

ان القوة العامة تستأثر بجزء متنام من الثروة الاجتماعية ، وتعبىء جزءاً تتابع الدولة تقدمها الطريق ، كما يشهد على ذلك ، بما فيه الكفاية تاريخ الضريبة وتاريخ الجيش وتاريخ التشريع وتاريخ الشرطة . إن من الجلي ان القوة العامة تستذئر بجزء متنام من الثروة الاجتماعية ، وتعبىء جزءاً متنامياً من السكان ، وتنظم بدقة متزايدة الأعمال الفردية . وتراقب بدقة متزايدة الرعايا[1] .

---

(1) لقد جعلتنا حساسين بوجه خاص تجاه هذه السيرورة بسبب تسارعها الفارق في أيامنا هذه . فقد بلغت بلداناً كانت فيها قليلة الوضوح في السابق . فحتى قبيل الحرب العالمية الثانية ، ارتفعت الضريبة في الولايات المتحدة خلال ثلاثة ارباع قرن (١٨٦٠ ــ ١٩٣٨) من ٣ر٤٪ من المدخل القومي الى ٧ر٢٢٪ (أنظر : سيمون كوزنتز «Taxes and National income» في :
Proceedings of the American Philosophical Society
ــ المجلد ٨٨ ــ رقم ١ ــ) . كما أصبح التجنيد في انجلترة للمرة الاولى مؤسسة دائمة .

إن هذا المشهد يقود للفكر سؤالين . كيف إذاً كان تقدم السلطة ممكياً ؟ وكيف كان ملحوظاً إلى هذا الحد القليل ؟

إننا ، في البداية ، لم نفهم كيف تجنحت في توجيه الأعمال الفردية دائماً بشكل اكمل ، وتملك جزء بتنام دائماً من القوى الموجودة في المجتمع .

ويبدو ان كل نمو في سلطة الدولة يؤدي لتناقص مباشر في حرية كل فرد ، وأن كل زيادة في الموارد العامة تعني خسارة مباشرة لمداخيل كل فرد . إن هذا التهديد الواضح يجب أن يؤدي لتدبير مؤامرةإجماعية ولإيقاف تقدم السلطة بشكل لا ريب فيه .

كيف حصل ، بالعكس ، إذا رأيناها تتابع عبر التاريخ مسيرتها الظافرة ؟

يجب ألا نتخوف قط لكونها اصبحت ، أكثر فأكثر ، **دائنة** ضخمة في مجال **الطاعة والخدمات** ، ولأننا ، في الحقيقة ، نراها كذلك بالكاد !

لكن سراً آخرا يوجد هنا . ماذا ! الا يظهر جلياً للعيان أن الفرد **مدين** أكثر فأكثر تجاه السلطة العامة ، في مجال **الطاعة والخدمات** ؟

فكيف امكن إذن ان نفسر حتى يومنا هذا بصفة عامة ، الحركة التاريخية بأنها تحرر تدريجي للفرد ؟

من ان الدولة والفرد ليسا لوحدهما في المجتمع . وأن هناك سلطات اخرى ، سلطات اجتماعية يعتبر الانسان أيضاً بالنسبة إليها مديناً في مجال الطاعة والخدمات . يمكن ان يكون أكثر حساسية ، ومراقباً اكثر يقظه لتناقص او لاضمحلال الالتزامات تجاه سلطة اجتماعية ما ، أكثر مما هو لتزايد الالتزامات تجاه السلطة السياسية .

وبما أن كل قوة في المجتمع ترتكز على الطاعة والضرائب . إن ما يساعد على تقدم الدولة هو أنها تناضل ضد سادة آخرين : وأننا ننظر لانخفاضها أكثر مما ننظر لارتفاعها. إن الأمر لا يمكن أن يجري خلافاً لذلك إلا حيث لا توجد قط قوى إجتماعية ، في مجتمع بسيط بشكل مثالي .

وحينما يقترب المجتمع من هذا النموذج المجرد ، كما هو الحال في المجتمعات الفلاحين الأحرار والملاك المتساوين تقريباً ، تجد السلطة الحد الأقصى من المقاومات . إنها لن تتضخم قط وحسب ، وإنما لن تستطيع البقاء كجسم متميز في المجتمع . إنها تبقى أو تصبح ثانية شيئاً عاماً ، ونرى أعضاء المجتمع يشاركون بشكل متناوب في قيادة يتجنبون زيادة اختصاصاتها .

لكن المجتمع يقدم في الأغلب مظهراً مختلفاً جدا . فهو عبارة عن تجميع ، وتعايش وتشابك مجموعات توجد بداخلها روابط تبعية ،علاقات استغلال . أو أيضاً عبارة عن تسلسل ومساواة ، وصراع طبقات ، كما تبين أفلاطون ذلك :

« إن كل شعب ، مهما كان صغيراً ، ينقسم طبيعياً إلى شعبين ، شعب الفقراء وشعب الأغنياء اللذين يتحاربان »(١) .

إن السلطة تمارس ضعفها إذاً في وسط معقد . وبما أن مواقع البشر ومصالحهم وتطلعاتهم مختلفة ، فإنها لاتصطدم فقط بمقاومات ، وإنما تجد أيضاً مؤازرات .

أين هم مساعدوها ؟ وأين معارضوها ؟

---

(١) الجمهورية ــ الفقرة هـ : ٤٢٢ .

صراع السلطة مع الارستقراطية ، وتحالفها مع العامة :

إننا نشعر في البداية انه إذا كانت هناك سلطات ، في المجتمع ، تحكم سلوك المجموعات ، الكبيرة أو الصغيرة ، فإنها يجب أن تجد نفسها في حالة صراع مع السلطة السياسية التي تريد أن تحكم سلوك الجميع : إن حقهم يوقف حقها ، وحقها يسعى لتحطيم حقهم . في حين أن أولئك الذين يخضعون لسيطرة هؤلاء الأمراء الاجتماعيين لا يخشون ، بالعكس ، تقدم الدولة : إنهم لن يخسروا بسبب ذلك شيئاً من حريتهم . فكل ما هنالك ان قيادة تأتي لتحل محل أخرى .

كذلك تصطدم السلطة السياسية الباحثة عن وسائل بالأمراء الاجتماعيين الذين حصلوا ، قبلها ، على هذه الوسائل . فما هي الثروة والقوة إنْ لم تكن التصرف بكتلة من العمل ومن القوى البشرية؟ إننا نكون أغنياء بقدر ما يمكن ان نجني من هذه الكتلة من متَع . ونكون أقوياء بقدر ما يمكننا استخدام هذه القوى من أجل فرض إرادتنا . إن كلمة الثروة تذكّر بجيش الخدّام ، وكلمة القوة بحاشية الجنود .

إلاّ أن العمل البشري يستغل دائماً وفي كل مكان ؛ والقوى البشرية تدجّن . إن على السلطة التي تلتمسها يجب ان تنتزعها من محبّيها الأوائل .

إنها تنهب قادة المجموعات ، وسادة القوى ، وجباة الأعشار ومستخدمي العمل ؛ وليست ادواتهم وحسب هي التي تغير سيدها .

وينجم عن هذا أن السلطة في نموها تجد في الأقوياء ، ورؤساء الأرتال ، وأولئك الذين يمارسون سلطة ويمتلكون قوة في المجتمع ، ضحايا معَدّين سلفاً ومعارضين طبيعين لها

ولكي تهاجمهم ليس من الضروري قط أن تكون معادية لهم : إنها تقلب ، بلا وعي حيواني ، ما هو عقبة أمامها ، وتلتهم ما هو غذاء لها .

إن كل قيادة غير قيادتها هي عقبة أمامها ؛ وكل قوة حينما وجدت هي غذاء لها وإذا اندمجت الذرّة البشرية الحاملة لهذه القوة في جزئية اجتماعية فإن على السلطة ان تقوم بتحليلها .

ليس من الصحيح أن تتقمص السلطة سمة المساواة بين أفرادها عندما تصبح ديمقراطية . فهذه المساواة ملازمة للدولة بوصفها دولة وليست بحاجتها ان تدخل هذه المساواة في برنامجها : لأنها من الأهداف اللازمة لصيرورتها .

ومنذ ان ارادت الاستيلاء على الوسائل الموجودة في المجتمع ، ترى نفسها بشكل طبيعي منقادة لتدمير البنى الاجتماعية مثلما انقاد الدب الباحث عن العسل لتحطيم خلايا النحل .

كيف سيستقبل العامة من التابعين والمستغلين مشروعها العريق ؟ بفرح بالضرورة . إن الأمر يتعلق بتقويض سيطرات : إنه مشروع طموح ، لكن المسيطر عليهم يحيون فيه تحررهم . إن الأمر يتعلق بتكسير شرنقة الامبراطوريات الخاصة الصغيرة من أجل اختلاس الجوهر الفعال منها : إنه مشروع شره لكن المستغلين يحيون فيه سقوط مستغليهم .

إن النتيجة النهائية لهذا الاجتياح الخارق بقيت لمدة طويلة مخفية عن الأنظار .

---

(١) إني ساعثر على هذه الفكرة لدى توكوفيل . إنها تشكل الموضوع الاساسي في المجلد الثالث من كتابه « الديمقراطية في امريكا » : « إن كل قوة مركزية تتبع غرائزها الطبيعية تحب ، كما يقول ، المساواة وتشجيعها ؛ لان المساواة تسهل بشكل خاص عمل مثل هذه القوة وتوسّعه وتضمنه » . (الديمقراطية في امريكا ــ المجلد ٣ ــ ص : ٤٨٣) .

إننا ، بدون شك ، نشهد ارتفاع سيطرة عامة بدل السيطرات الخاصة ، و **ستاتوقراطية** . (Statocoratie) (١) بدل الارستقراطيات. لكن العامة لايستطيعون في البداية الا التصفيق لذلك : إن الاكثر جدارة من بينهم يأتون باستمرار للانخراط في جيش السلطة والادارة ليصبحوا فيه سادة رؤسائهم الاجتماعيين القدماء .

كيف إذاً لا يكون العامي حليفاً للسلطة ، وعاملاً لتضخم الدولة ، يسهله بانتظاره ويحث عليه بندائه ؟

هل السلطة محافظة اجتماعية او ثورية اجتماعية :

إن تمثل السلطة السياسية باعتبارها مهيأة طبيعياً لقلب وسلب السلطات الاجتماعية ، وباعتبارها تنزع بالضرورة للتحالف مع العامة ، يؤدي للاصطدام بالأفكار المكتسبة . إن اكتشاف أنهـا ثورية يشعر بالمفارقة . وكل رائحة مفارقة هي بالنسبة لأي عقل مفكر إشارة تنبهه للعودة إلى الوراء ، وتعيين موضع طريقه جيداً .

إن الشعور المشترك ليس هو فقط الذي يقف ضدي ، وإنما أيضاً شعور مونتسكيو وماركس . إن طبقة النبلاء ، تنزع ، كما يقول الاول ، للدفاع عن العرش ، والدولة ، كما يؤكد الثاني ، اداة لسيطرة طبقة على اخرى .

من الذي يستفيد ، بالفعل ، من حماية القوانين وقرارات الحكام وتدخلات الشرطة ؟ إنهم الملاك الذين تدافع السلطات العامة عن موقعهم وتضفي عليه طابعاً شرعياً وتضمنه .

---

(١) إني اقارن الاستقراطي ، الذي اعني به ذاك الذي يكون من ذاته رئيسا لفئة في المجتمع ، والذي لا تاتي قوته من الدولة ، بالستاتوقراطي الذي لا يستمد قوته إلا من الموقع الذي يشغله والوظيفة التي يمارسها في الدولة .

ومن سينظر إلى السلطة كعدو غير ضحايا النظام الاجتماعي ؟ إن البروليتاري ، المستبعد من الملكية ، ينتصب بالضرورة ضد الدركي الذي يحرسها .

إن التاريخ مليء بسوء معاملة السلطة لأولئك الذين ينشدون التحرر من نير الارستقراطية . هل يجب أن نعدد مذابح الملوك أو إعدام المضربين بالرصاص ؟

لقد كانت السلطة من جهة اخرى ، وكما سيضيف البعض ، تقوم بدورها الضروري . فكيف أمكن للملك الاقطاعي أن يجمع جيشاً لو لم يكن الاقطاعيون ، الذين يجب عليهم أن يجلبوا وحداتهم له ، يلقون الطاعة في إقطاعاتهم ؟ وكيف يدفع الأفراد الضرائب إن توقف عمالهم عن العمل ؟.

وانظروا ، سيقال ايضاً ، كم تستمد الدولة من طبيعتها المحافظة من حقوقاً مكتسبة . فبينما هي ، حتى وقتنا الحاضر ، بين أيدي ممثلي الأغلبية ، وتجد نفسها لهذا الظرف مدفوعة لتهديم السلطات الاجتماعية ، نراها مع ذلك تحافظ بيد على ما تهاجمه بالأخرى : إنها تستمر في إقرار حق الارث ، بينما هي ، من قانون الى قانون ، تدمر جوهر الارث .

إن المثال مختار جيداً . إننا نجد الدولة هنا تلعب دورين في آن واحد فهي تضمن بواسطة اعضائها الاوضاع القائمة ، وتلغمها بواسطة تشريعها

إني اقول بأنها تمسكت دائماً بهذا الدور المزدوج . إن القضاء والشرطة والجيش إن لزم الأمر ، يؤمنون بالتأكيد احترام الحقوق المكتسبة . وعندما ننظر للدولة كمجموعة مؤسسات ، وكمالية ، فإن من البديهي جداً ان تكون هذه المؤسسات محافظة وأن تعمل هذه الآلية من أجل الدفاع عن النظام الاجتماعي القائم .

لكننا أعلنا بما فيه الكفاية نيتنا بعدم دراستها مثل « ذاك » ، وبالتعرف فيها ، بالعكس على « هم » . إنها ، كآلية ، تلعب آلياً دورها المحافظ ، وكشيء حي من حياتها الخاصة ، يتغذى وينمو ، لا تستطيع ان تتغذى وتنمو إلا على حساب النظام الاجتماعي .

إننا إذا تفحصناها في وجودها لوجدناها المدافعة عن أصحاب الامتيازات . لكننا لو تفحصناها في صيروتها لوجدناها المعتدية الضرورية على أرباب العمل ، وهو تعبير سأدرج تحته هنا كل أشكال السلطات اجتماعية .

إن الملوك ، خلال مجرى تاريخنا ، ينفقون على بلاط أكثر فأكثر تالقاً وجهاز من الموظفين أكثر فأكثر عدداً . فكيف لا نرى ان نزلاء البلاط و « الضباط » اختلسوا من السادة الاقطاعيين الذين خسروا ، في نفس الوقت ، حاشياتهم وموظفيهم الاداريين ؟ إن الدولة الحديثة تغذي بيروقراطية شاسعة. ولكن كيف لا نلاحظ تناقضاً متوازياً في المستخدمين عند ملاك الأراضي .

إن استغلال الكتلة المنتجة يسمح في لحظة معينة من التقدم التقني باحياء عدد معين من غير المنتجين . وحسبما يفيد الاستغلال السلطات الاجتماعية أو السلطات السياسية ، فإن غير المنتجين هؤلاء سيبعثروا في مجموعات عديدة أو يجمعوا في جسم عملاق . إن حاجة السلطة واتجاهها ومبرر وجودها يكمن في تجميعهم لخدمتها . إن السلطة تحمل درجة من الحدة ليست المنهجية وإنما الغريزية ، بحيث تهدم طبيعياً النظام الاجتماعي الذي تنبثق منه .

« الثغرات » في تحولات الدولة

إن هذا الاتجاه لا يتعلق بشكل الدولة وإنما بجوهر السلطة . فالسلطة هي المعتدية الضرورية على السلطات الاجتماعية وهي التي تبتزهم بشكل حقيقي . إن هذا الابتزاز يكون أنشط كلما كانت السلطة أكثر قوة . أما

عندما سقط في أيدي ضعيفة وتنتظم ، بالعكس ، المقاومة الارستقراطية فإن الطابع الثوري للدولة ينمحي مؤقتاً ، سواء لأن القوى الارستقراطية تضع في وجه اندفاعة الدولة التي اضعفت سوراً جديراً بايقافها ، أو بالأحرى لأنها تخضع المعتدي للرقابة وتستولي على الجهاز الذي يهددها وتجد ضماناتها في احتلال الدولة .

إنها بالضبط واقع الحال في العصرين اللذين تشكلت فيهما افكار مونتسكيو وماركس .

فمن أجل فهم الهجوم المعاكس للقوى الاجتماعية ، يجب التنبه الى أن السيرورة المدمرة للارستقراطيات تترافق بسيرورة معاكسة . إن الكبار ، المستقلين عن الدولة ، ينخفضون : ولكن بشكل مواز ترتفع ستاتوقراطية إن هؤلاء الستاتوقراطيين لا يتملكون فقط بشكل جماعي القوى الاجتماعية ، وإنما ينزعون أيضاً لأن يتملكوها بشكل فردي ، وبالتالي لأن يحولوها عن السلطة ويجرفوها في المجتمع الذي يلتحقون فيه حينئذ ، بسبب تقارب المواقع والمصالح ، بارستقراطيات القديمة المتقاعـدة .

ولكن ، بمقدار ما يحلل حامض الدولة الجزئيات الارستقراطيات ، فإنه لا يستولي قط على كل القوى التي يحررها إن جزءاً منها يبقى حراً ، ويقدم لقادة اجتماعيين جدد الموظفين الضروريين لتشييد إمارات جديدة . هكذا قدم تمزق الخلية الحكومية في آخر العصر الوسيط اليد العاملة التي استمد منها التجارة ـ باعة الجوخ ثروتهـم وأهمبتها السياسية .

وهكذا فإنه عندما هاجم جشع هنري الثامن، في انجلترة ، السلطات الكنسية من اجل أن يجد في اغتصاب ثرواتها الوسائل لسياسته ، انتقل

القسم الاكبر مما نهبَ من الاديرة الى الأيدي الخاصة الممتدة في الوقت المناسب . وقدَّم اول إيداع مال للرأسمالية الانجليزية الوليدة (١) .

وهكذا تكونت باستمرار خلايا جديدة ، احتوت قوى من نــوع جديد ، وأوحت للدولة بأطماع جديدة .

لهذا يبدو ان عدوان الدولة لم يصل مطلقاً الى نهايته المنطقية المتمثلة بالتفتيت الكامل للمجتمع الذي لم يعد يضم إلاَّ عناصر فردية ستكون الدولة السيد الوحيد والمستغِل الوحيد لها .

ها هو إذاً الطابع العام لعمل السلطة على المجتمع وتداخل صراع السلطة من اجل مزيد من السلطة مع صراع الطبقات .

يجب الآن ان ننظر للأمر بمزيد من القرب .

في البداية ، سنوضح من خلال ثلاثة امثلة المشكلة التي يطرحها على السلطة تكوين المجتمع في خلايا ارباب عمل مُغلَقة . وفيما بعد سنبين نحو اي هدف نهائي سيتجه عدوان الدولة .

ثم ، في فصل آخر ، سنبين عدوان الدولة وهو يتحرك ، بشكل يُبرز درجات نموه والعوامل التي تساعده ، والعقبات التي يتعثر بهـا والوسائل الاستثنائية الضرورية له من أجل التغلب على هذه العقبات .

السلطة امام الخلية العشائرية :

إن المجتمعات الكبيرة التي تسَمّى بالسياسية لا تولد فجأة ، كما يتخيل ذلك هوبس : بحيث أن السلطة سيكون عليها حينئذ ان تخلق النظام بين جمهور غفير من الأفراد .

---

(١) انظر : دراستي الصغيرة عن « الذهب في زمن شارلمان وفيليب الثاني » ـ باريس ـ Sequana ـ ١٩٤٢ .

إنها تنجم بالعكس عن اجتماع ، إمّا عنيف وإمّا مقبول ، لمجتمعات اصغر واقدم بكثير تسمَّى ، حين يتعلق الأمـر بالشعوب الهنديـة ـ الأوروبية ، بالمجتمعات العشائرية (Les sociétés gentilices) .

إنها عبارة عن مجموعات متماسكة ، منظَّمة ومطيعة لسلطات . إن السلطة السياسية ليس عليها إذاً إلاّ ان تتطابق معهـا ، وان تضع شيئاً من التماسك ، ومن النظام بين هذه الفئات البدائية .

« لقد كان على المدينـة الأثينية ، كما شرح فوستل ، أن تشبه كثيراً دولة إتحادية . فالتجمع لم يهدم ابداً التكوين الداخلي لكل عشيرة (genos) . وحتى انه لم يَعدّله . لقد احتفظ هذا النوع من الأسرة الكبيرة بعبادته القديمة وعاداته وقوانينه وأعياده وتشريعاته الداخلية ، بالرغم من انه صار جزءاً لا يتجزا من المدينة . وقد بقي تحت حكم رئيسه واستمر في تشكيل دولة ملكية صغيرة لـم تكن سلطة المدينة تعَرّف بنفسها في داخلها . . . » (١)

وهكذا فإن جريمة القتل التي يرتكبها عضو من العشيرة بحق آخر ، لم تكن تستدعي أي تدخل من السلطة . لقد كان على الرئيس المسؤول أن يعاقب بقسوة كما يريد . إن ما كان يعني الملك إنما هو القتل الذي ينتمي فيه القاتل والضحية لفئتين مختلفتين . وحتى في هذه الحالة لم يكن يتصرف إلاّ كمصلح . إنه لم يكن يعاقب فعلاً كان على « أشقاء » الميت فقط أن يستنكروه . لقد كان يعارض متابعة الثأر الذي يهـدم الانسجام بين الفئات ، وكان لهذا الغرض ، يطلب الى اسرة المذنب ان تقدم التعويض الذي من شانه أن يرضي المنتقمين .

---

(١) فوستل دوكولانج : مقالة « الجمهورية الاثينية » «Attica Respublica» ـ في «Le Dictionnaire des Antiquités) ـ دارمبرغ .

إن هــذه السلطة إذا لا تعرف إلاّ رؤســاء الفئات الذين تقودهم وتعتبر حكَماً فيما بينهم . لكن سلطتها لا تدخل في الفئة نفسها . إن مؤلّفي القرن التاســع عشر يعتبرون بمثابــة الأسطورة هــذه الثورة الرومانية التي نشبت بسبب اغتصاب لوكريس فقط . ومع ذلك ، فإن الأمر لا يخرج عن المعقولية ، لأن الملك النرويجي ، الذي كان ، في مرحلة حضارية مشابهة ، يدخل فجــأة في مسكن عائلي ، كان يثير ضــده كل الرجال الأحرار الذين يبحثون عنه من أجل قتله ، ويمنعونه للأبد ، إذا افلت منهم ، من العودة للبلاد .

وهكذا فإن السلطة ليست إلاّ نوعاً من الرئاسة التي تمارَس على الزعمــاء الآخرين من قبَلِ الشخص الأكثر قيمــة والأكثر غنى والأكثر احترامــاً من بينهم . فالمجتمع الســياسي ليس إلاّ تجمــع أهرامات اجتماعية ليس بينها اتصال إلاّ من خلال رؤوسها . إن الجيش ، كمــا نراه في **الأليــاذة** ، ليس إلاّ تجمعــاً لوحدات خاصــة . وفي الأزمنــة التاريخية ، كنا نرى أيضا عشيرة فابيا (La gens Fabia) تشرع لوحدها بحملة عسكرية .

لقد كان الملك ، بالنتيجة ، مكرهاً على القيــام دوماً باستشارة الأعيان الذين بإمكانهم وحدهم أن يقدموا له القوى التي يحتاج إليها . فكيف لا ينزع لتغيير سلطتــه من سلطة وسيطة الى سلطــة مباشرة ، ولمطالبة اعضاء **العشيرة** بالطاعة المباشرة ؟ لكنه يعتدي حينئذ على **الصيد** المحفوظ « للآباء » ويدخل في صراع معهم . وفجأة يصبح الحليف للعناصر التي تريد أن تنجو من القانون الابوي القاسي .

إن تحطيم الاطار العشائري هو إذاً القضية الكبرى للملوك ، لان مقاومته هي الصخرة التي تسبب غرقهم ؛ لكن السلطة التي تخلفهم ، وإن كانت وكيلة الارستقراطية العشائرية تكملُ المهمة لانها اساسية بالنسبة لنمو السلطة .

من هنا يأتي ان تضيف المواطنين . المنسوب الى صولان وسيرفيوس تلليوس ، يكتسي في التاريخ اليوناني أو الروماني أهمية أساسية جداً . إنه تصدع الفئات الطبيعية التي وَزّعَ أعضاؤها الى أصناف لكي يكونوا بشكل فردي جنوداً ودافعي ضرائب وناخبين .

إن النضال ضد الخلية الأُسرية لم ينتهِ . إنــه يستمر على مدى التاريخ . لقد اتخذ سامنر مين (Sumner Maine)من التراجعات المتتالية للسلطة الأبوية خطاً مُوجِّهــاً من اجــل عرض تطور القانون الروماني ، وذلك بحدة ذهن مثيرة للاعجاب . فالمُشَرِّع ، بالأصل ، لم يكن عليــه قط أن يهتم بالابن والابنــة والعبــد الخاضعين فقط لقــانون الأب . وتدريجياً أصبح هؤلاء الاشخاص موضوعاً يتناوله القانون : لقد دخلت الدولة بطريقة الكسر الى عالم كان في البدء مُغلقاً في وجهها ، وجعلت من أولئك الذين لم يكونوا في السابق إلاّ رعايا للأب رعايا لها .

السلطة أمام الخلية الاقطاعية

لقد رأينا لتونا ان السلطةالسياسيةاستبسلت في تحطيم «الرئاسة » التي كانت موجودة قبلها . فلنرى الآن كيف ستتصرف إزاء « رئاسة » وُلدت معها . إن من الممكن ، بالفعل ، القول ، مع شكسبير بأن « الملكية والأرستقراطية الاقطاعيين أسدان وُلدا في نفس اليوم .

إن هناك في تأسيس الدولالاوروبية شيئاً ما من القرصنة ، فالفرنجة الذين غزوا بلاد الغال والنورمانديون الذين غزوا انجلترة وصقلية ، وحتى صقلية ، وحتى الصليبيون انفسهم في فلسطين ، تصرفوا كلهم كمغامرين متشاركين يتقاسمون الغنيمة . اي غنيمة ؟ خزائن المال في البداية . ثم الأرض ، ولكنها ليست أراض خاوية بل مسكونة بأناس عملهم اعالة المنتصر . لكل إذاً حصته من الغنيمة . وها هو الرفيق البسيط يصبح سيداً إقطاعياً . كما يُعبر عن ذلك تطور كلمة (baro) التي كانت تعني في المانيا « الرجل الحر وفي بلاد الغال تدل على التسمية

ويبقى ، حيثما يوجد ، جهاز الدولة : إنه بشكل طبيعي حصة الرئيس . ولكن عندما يجد بربري مثل كلوفيس نفسه أمام الآلية الادارية في الامبراطورية الأخيرة ، فانه لا يفهمها . إنه لا يرى منها إلا نظاماً لمضخات رافعة تجلب إليه تياراً من الثروات التي يتمتع(١) بها من دون اي اهتمام باستعمالات العامة التي كانت هذه الموارد مخصصة لها . وقد حصل أن شاطر افضل رفاقه في ثروة الدولة . إما باعطائهم الاراضي او بتخصيصهم ببعض المداخيل المالية .

هكذا وجدت الحكومة المتحضرة نفسها وقد خربت تدريجياً ، وانحطت بلاد الغال في القرنين التاسع أو العاشر الى نفس الدرجة التي وجد غيوم انجلترة فيها في القرن الحادي عشر .

وحينئذ فرض نظام الحكم البربري ، الذي هو نظام حكم « رجال الثقة »(٢) ، نفسه . وسواء استخدم شارلمان الأقوياء الموجودين حينذاك كنقاط ارتكاز للسلطة ، أم خلق غيوم أقوياء من خلال تخصيصهم باقطاعات كبيرة ، فإن الأمر واحد . إن الشيء الاساسي هو أن السلطة

---

(١) يقول فوستيل دو كولانج عن الملوك الميروفنجيين : « يبدو انهم ، جميعاً تقريباً ، نظروا للملكية كثروة وليس كوظيفة . ولهذا السبب كانوا يتقاسمونها كملك لهم، وكانوا يحصون فيها الأراضي والضرائب والكنوز » ـ « تحولات الملكية »
(Les transformation de la Royauté) ـ ص : ٢٦ .

(٢) لقد أمّن شارلمان سريعاً الطاعة لنفسه في امبراطورية واسعة ، لانه استخدم كوكلاء لسلطته المتسلطين الموجودين الذين وجدهم : « ليمارس كل رئيس تاثيراً قهرياً على من هم أدنى منه ، لكي يطيع هؤلاء ، أكثر فاكثر ، وبقلب راضٍ الاوامر والتعليمات الامبراطورية » . هكذا تلجأ سلطة الدولة ، غير الموجودة عملياً ، الى السلطات الاقطاعية وتستعير قوتها الحقيقية جداً . فليس هناك ، في مثل هذا الوضع ، من وسيلة أخرى لإعادة قوة الدولة خلال عدة سنوات . ولكن عندما ستختفي شخصية شارلمان الصاعدة ، ستبدو القوة الكارولنجية هشة لانه ليس لها قط من قوة خاصة بها . وسيبني الكابيتانيون سلطهم ببطء ، باساليب مغايرة كلياً ، وذلك من خلال تنصيبهم في وجه المتسلطين ، الذين استخدموا في البدء ، وكلاء للسلطة لن يكونوا إلا كذلك .

المركزية اعتمدت كممثلين لها في منطقة ما اولئك الذين كانوا موجودين فيها او الذين جعلت منهم فيها الملاّك الرئيسين .

وبميل عام للروح البربرية ، أو بالاحرى بميل طبيعي للانسان لن يقاومه في ذهن البربري اي مبدا ، سيجمع هؤلاء الأقوياء سريعاً بين وظيفتهم وملكيتهم من أجل ان يمارسوها كملكية لهم .

وسيجد كل مُسيطر محلي نفسه حينئذ مُشَرعاً وقاضياً وإدارياً لنوع من الأمارات الواسعة تقريباً والتي سيعيش فيها هو وخدمه وجنوده من الاتاوة .

لكن السلطة المتلاشية تستيقظ ، مسترشدة بحاجاتها .

إنها تتصرف بوسائل غير متناسبة بشكل مضحك مع المدى العائد لها ، والكتلة التي تعترف بها كسيد . ذلك أن الاقطاعي هو الذي يجتذب القوى البشرية . إن ما كان في الماضي يُعتبر ضريبة أصبح الآن إتاوات إقطاعية . ان السلطة ليس لها من مورد آخر غير اختلاس الموارد التي تخبئها الخلية الاقطاعية .

لهذا السبب وضعت الملكية ، على تخوم كل ارض إقطاعية ، البلديات كمنافذ من اجل امتصاص أفضل عناصر السكان . هكذا سيكون للبارون عدد أقل من الخاضعين للضرائب ، وللملك عدد اكثر من البرجوازين ، الذين يعترفون بجميل حصولهم على الاعفاءات وسيساعدونه ، عند الضرورة ، من اموالهم .

ولهذا السبب تدخلت الملكية من خلال مُشرّعيها بين السيد الاقطاعي ورعاياه لكي يتشبث السيد بالاتاوات العادية ويمتنع عن « اقتطاع » رجاله بشكل تعسفي .

هكذا كان الملك يحتوي بيد متطلبات السيد الاقطاعي ويستخدمه لمصلحته باليد الاخرى .

لقد اخذ يطلب بشكل متكرر اكثر فأكثر « مساعدات » ، اي انه ، بدل ان يعيش فقط من العمال الخاضعين له مباشرة ، أصبح يعيش اكثر فأكثر على حساب أولئك الخاضعين للاقطاعيين .

إن سجلات « مجالس الطبقات العامة » مليئة في آن واحد بالتضرعات للملك من أجل ان يمنع ابتزازات الاقطاعيين ، والاحتجاجات ضد التوسع التدريجي للابتزازات الملكية .

إن السلطة ، بدون شك ، تبدو اكثر فأكثر حامية ، لكنها تكون ايضاً اكثر فأكثر متعطشة .

إن نضالها ضد الخلية الاقطاعية هو اساساً نضال دائن من المرتبة الثانية ، يسعى بكل الطرق ، لإعفاء المدين من دين من المرتبة الأولى : إن الأمر لم يكن بدافع الكرم وإنما بدافع الرغبة بأن يخدمَ السلطة نفسها .

ويجب أن تعجب بالطرق المظلمة بحد ذاتها التي توصلت السلطة من خلالها الى غاياتها .

إننا نعلم بما فيه الكفاية كم كانت الحروب مناسبة لمضاعفة « المساعدات » المطلوبة من قِبَل الملك ، وكم اصبحت هذه المساعدات ، الاستثنائية في البداية ، متكرر اكثر فأكثر خلال الصراع الفرنسي ـ الانجليزي الطويل ، الى أن تمكن شارل السابع في النهاية من إقامة الضريبة الدائمة على الأشخاص التي ستكون الأساس لبناء متنامٍ من المساهمات الضريبية .

إن ما نعرفه بدرجة اقل هو كيف ان هذا التقدم المتواصل في متطلبات الدولة اصبح ممكناً من خلال تراجع مستمر في الجبايات الاقطاعية . إن العامل لم يكن ليستطيع ان يتحمل الابتزازات المتراكمة فوق بعضها البعض : لكن الابتزاز الأول كان في الحقيقة يحل محل الآخر الذي كان يسير باتجاه التلاشي تدريجياً بفعل تخفيضات القيمة النقدية.

إننا نخطىء في فهم أسباب هذه العمليات ، ونقَوّم آثارها بأقل مما ينبغي . إن الملوك لم يكونوا عادة مزيّفي نقود ، اي انهم زيّفوا ، بإعطائها نفس القيمة الاسمية ، نقوداً اخف وزناً ، بغية تسهيل عمليات الدفع . إن الأمور كانت تجرى بشكل مغاير . فمن أجل غاياتهم في اكتساب القوة، وأساساً من اجل حاجاتهم العسكرية ، كانوا يحتاجون لكميات من المعدن الثمين . إن الوسيلة لاجتذابها الى ورشات صك النقود كانت في رفع السعر المعروض لمارك الذهب[1] ومارك الفضة . حينذاك كانت المواد تتدفق ، ولكن بما أن المارك يكلّف عدداً أكثر من الجنيهات[2] ، فإن الأمر كان يحتاج ، لكي لا يخسر شيئاً قط ، لأن تسحب منه القطع التي انخفضت قيمتها أيضاً من أجل مزيد من الجنيهات . تلك هي السيرورة الحقيقية لعمليات تخفيض قيمة النقد : إن وتيرتها تتبع وتيرة حاجات الدولة .

ولكن بما أن الارستقراطية كانت تعيش من الأتاوات الفلاحية المحدّدة بالفضة ، فإن كل تخفيض لقيمة النقد كانت تفقرها وتغني الفلاح . وخلال أربع قرون سقطت قيمة الفضة الموجودة في الجنيه تدريجياً الى واحد من ثمانية عشر من قيمته قبل حرب المائة عام . فلنتخيل كم قرّض هذا السبب فقط[3] المداخيل الاقطاعية . لقد كان

---

(1) وحدة وزن .

(2) هكذا كان فيليب الجميل ، من أجل حربه مع انجلترة ، ثم من اجل حرب الفلاندر، المتميزة بكارثة كور تراي ، يحتاج لكميات كبيرة من النقود ، من اجل دفع أجور مرتزقته ، بحيث ارتفع السعر المعروض لمارك الفضة بشكل متتالٍ من ٢ جنيه و ١٨ صول الى ٨ جنيه و ١٠ صول ، حسب دوبري دوسان مور (Dupré de Saint-Maure) في : « بحث حول النقود » (Essli sur les Monnlies) إننا نتبين لماذا لم يكن من الممكن وضع نفس كمية الفضة التي كانت توضع في السابق في نفس القطعة التي لها نفس القيمة الاسمية ، ولماذا اخذت القطع المتداولة قيمة اسمية أعلى .

(3) إن التشابه مدهش مع ما نراه اليوم بالنسبة لملاك الابنية . فالدولة تمنعهم أيضاً في رفع إيجاراتهم من أجل تعويض التخفيضات في قيمة النقد ، بحيث ان دخلهم لم يعد متناسباً مع القيمة الحقيقية او التبديلية لملكيتهم .

باستطاعة الاقطاعي ، طالما كان السيد المطلق لرعاياه ، أن يعالج تناقص مداخيله الحقيقية من خلال رفع الاتاوات . لكنه لم يكن ، في البداية ، يفهم الظاهرة . وعندما اراد في النهاية إجراء تعديلات كانت العدالة الملكية قوية بما فيه الكفاية لمنعه من ذلك . من هنا أتى أن الكبار ، بملكياتهم الشاسعة ، لم يكونوا ، في نهاية الملكية ، يتمتعون إلاّ بمداخيل ضئيلة نسبياً ؛ وانهم كانوا يلجؤون لاستجداء المعاشات(١) .

هكذا تقوم السلطة ، من دون أن تحمل اي نية ، وبفعل ميل طبيعتها وحدها ، بإفلاس « المتسلّطين » ، وإنقاذ اولئك الذين كانوا بين ايديهم ؛ وبإيقافها الاستغلال تفتح الأبواب امام استغلالها الخاص .

السلطة امام الخلية الراسمالية :

إذا كانت الارستقراطية العشائرية قد وُجِدَت قبل المدينة القديمة ، وإذا كانت الارستقراطية الاقطاعية هي التوام للملكية الفوطية ، فإن الارستقراطية الراسمالية هي ثاني بكر للدولة الحديثة . لقد تشكلت في ظلها ؛ ويمكن القول انها ابنتها . ومع ذلك فإن الدولة لاحقتها بِشَرَهِ زُحَلي(*) .

إن السلطة ، بانتزاعها للناس من المجموعات المغلقة التي كانوا في البداية يعتبرون جزءاً لا يتجزأ منها ، تخلق الشرط الأساس للاقتصاد الماركنتيلي ، الاَ وهو : الجاهزية المزدوجة للأفراد كقوة عمل وكقدرة إستهلاكية .

لقد انخرطت في صراع ضد **الأقوياء** الذين يشدّون الناس بروابط تبعية شخصية ، ونظرت بمحاباة لصعود **الأغنياء** الذين لم يظهروا قط

---

(١) هذا إذا ما تجردنا عن تخفيض قيمة الفضة بالنسبة للسلع ، الذي تلا فتح مناجم امريكا .

(*) م. إشارة الى الاعياد الرومانية على شرف كوكب زُحَل ، حيث الحرية والاجازة لا تقف عند حد .

لها كجهة تختلس شيئاً ما من سلطتها ، لانه لم يكن هناك تحتهم من فئة تتلقى قانونهم وتجهل قانون الدولة .

من هنا يأتي ان التصنيفات الشهيرة لسير قيوس تلليوس وصولون. المتخيَّلة من اجل إحباط الارستقراطيات العشائرية ، ترفع الأغنياء ؛ وانّ الملوك الاكثر استسالاً في تهديم الطبقة الاقطاعية هم ايضاً الاكثر ملاءمة للتجار ، واصحاب المصارف والصناعيين .

إن صاحب السفينة ليس رئيس بحارة يخفيهم عن السلطة ، وإنما مستخدم يجعلهم بالعكس تحت تصرف السلطة عندما تريد ان تمسك بهم ؛ ومن هنا الخطوة التي منحها فرانسوا الأول ، على سبيل المثال ، لآنغو(*) .

إن صاحب المصرف لا يسعى للقوة وإنما للثروة . إنه يجد نفسه وقد كوَّنَ طريقة للإبداع ستغرف منها السلطة ، حين يحين الوقت . من أجل تحويل هذه الثروة الى قوة .

إن الارستقراطية المركنتيلية لا تختلس إذاً قوىً من الدولة ، وإنما تضيف إليها رؤى مُضمرة ستتحقق عندما تتطلب ذلك الظروف .

لقد نظرت السلطة ، منذ أمد طويل ، للسلطات المالية من هذا الجانب حصراً .

لكن تقويض كل السيطرات الاجتماعية الأخرى تركت ، في النهاية . السيطرات المالية لتكون سيدة الميدان . حينذاك تمّ التعرف عليها وبوصفها مشكلة لخلايا جديدة .

(*) م Argo صاحب السفن الذي ساعد فرانسوا الأول على التسلح ضد انكلترا .

لقد كان الامر جلياً عندما تعلق بأرباب العمل في الصناعة . إن رب العمل لم يكن فقط يسن القانون في المعمـل ، وإنما كان ايضاً في اغلب الأحيان يشيد بقربه مدينة عمالية سيجد نفسه أميراً لها . الى حد أن الصناعي ، في بعض الولايات الجنوبية بالولايات المتحدة على سبيل المثال ، لن يعاني ، باعتباره يملك الأرض التي كان المصنع قد بني عليها ، من شرطة غير شرطته .

إن السلطة ، الغيورة من كل قيادة مهما كانت قليلة المنافسة لقيادتها ، لن تستطيع تحمّل هذا الاستقلال . وكما في كل صراعاتها الاخرى ضد المجموعات الارستقراطية ، فإنها كانت ترى نفسها ، من جهة أخرى ، مدعوّة من قبل المسيطر عليهم . لقد دخلت في مدينة أرباب العمل ، وفي المعمل نفسه ، وأدخلت قانونها وشرطتها ونظامها الخاص بالمعمل .

ولو لم تكن على معرفة بهجوماتها السابقة ضد المجموعات المغلقـة الارستقراطية ، فانه يمكننا أن نرى فيها فقط نتيجة للطابع الشعبي للدولة الحديثة وللأفكار الاشتراكية .

لقد لعبت هذه العوامل دوراً بدون شك ، لكنه كان يكفي للسلطة ان تكون سلطة ، وبدافع من الطبيعة الحصرية لكل سلطة اخرى من اجل أن تتدخل .

إن الخلية المالية ليست مرئية بقدر ما هي مرئية الخلية الصناعية . لقد تمكن المال ، من خلال امتلاك النقـود ولاسيما تنظيم آلاف ، بل عشرات أو مئات الآلاف مـن التوفيرات الخاصـة ، من بناء الصروح الضخمة لمجتمعاته ، وفرض سلطة جلية اكثر فاكثر على رعايا اكثر فاكثر عدداً .

لقد أعطت السلطة لهذه الامبراطوريات أيضا الدفع النهائي للهجوم ،

إن الاشارة لم تأت من دولة اشتراكية ، معادية مبدئياً للسادة الرأسماليين ؛ وإنما من تيودور روزفلت ، رجل السلطة ، والعدو لسلطات الخاصة .

هكذا انعقد تحالف طبيعي كالتحالف بين السلطة القديمة وسجيني الخلايا العشائرية ، وبين الملكية ورعايا الاقطاعيين ، وبين الدولة الحديثة والخاضعين لاستغلال الصناعة الرأسمالية ولسيطرة التركيبات المالية .

ولم تقد الدولة غالباً هذا النضال إلا بخمول : وبالقدر الذي كانت فيه تتنكر لذاتها ، ولا تريد أن تكون سلطة . ولقد ساعد على هذا التنكر للذات الضعف الداخلي للسلطة الحديثة ، وعدم ثبات امتلاكها الذي حث من يتولاها بشكل عابر على خيانتها لصالح الارستقراطيات المالية .

لكن السلطة تجتذب بشكل طبيعي أولئك الذين يريدون استخدامها. بمقدار ما كان من الحتمي أن يأتي المعادون للاقطاعيين لملء أطر الدولة الملكية ، وبمقدار ما كان من الحتمي أن يأتي المعادون للرأسماليين لملء أطر الدولة البرجوازية .

إنهم أبعد من أن يكونوا الانصار الأساسيين لتردي القوى الرأسمالية. إن التحول الى منبع السواقي المالية التي كانت تغذي القوة الرأسمالية كان ينمو ، على سبيل المثال ، خارجهم . إن نمو صناديق التوفير ، وتكديس منتجاتها في مصرف ضخم ، هو أكبر من أي مصرف رأسمالي ، وتضخمها بالأموال الاجتماعية واستعمال إيداعات المصارف التجارية وكأنها أموال للدولة ، وكل ما وضع تحت طلب السلطة من ثروة عامة ضخمة جرى خارج كل قصد اشتراكي .

إن الأداة الفعالة ، المتمثلة بالضريبة على الدخل ، والتي بقيت أسماء بيت (Pitt) وكييو (Caillaux) مرتبطة بها ، نمت من أجل سد حاجات الدولة ، وليس بقصد مضاد للرأسمالية .

وأخيراً ، اتجهت الدولة ، تحت اسم التحول الاشتراكي او التحول القومي ، لأن تجعل من الصروح الكبرى للاقطاعية الاقتصادية ، وشركات الخطوط الحديدية وتوزيع الكهرباء ، وهكذا دواليك ، صروحاً لها .

إن على المرء الا يعرف إلا زمانه الخاص ، وأن يجهل كل شيء عن السلوك الألفي للسلطة ، إذا أراد الا يرى في هذه العمليات إلا ثمرة لبعض المذاهب . إن هذه العمليات هي عبارة عن تجليات عادية للسلطة ، لا تختلف قط في طبيعتها عن مصادرة هنري الثامن لأموال الأديرة .

إن المبدأ هو نفسه : الشهية للسلطة ، والتعطش للوسائل ؛ إن نفس السمات تظهر في كل هذه العمليات ، بما في ذلك الارتقاء السريع للمنتفعين من الغنائم ».

إن السلطة ، أكانت اشتراكية أم لا ، يجب بالضرورة أن تناضل ضد السلطة الرأسمالية وأن تختلس المادة التي تراكمت على يد الرأسماليين : إنها تتبع في ذلك قانونها الخاص .

إنها تبدو إذاً ، أكانت اشتراكية أم لا ، بالضرورة كحليف لأولئك الذين يخضعون للسيطرة الرأسمالية . إن حب البشر يتدخل بالتأكيد في هذا التحالف . لكن غريزة تضخم الدولة تتحول بالضرورة الى حب لمجد السلطة وقوتها .

إن إحدى السمات الهامة بشكل خاص للنضال الذي تدعمه السلطة في عصرنا تكمن في انه كان حتى الآن موجهاً حصراً ضد احدى فئتي القوى الاجتماعية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر : ضد القوى الراسمالية وليس ضد القوى النقابية .

إن تطور هاتين السلطتين كان شبه متواز . فقد بدأتا بتجمعات حقيقية : بين ملاك كانوا يعرفون بعضهم بعضاً ، وبين عمال كانوا يعرفون بعضهم بعضاً . وكلتاهما كانتا ، بمساعدة الصفاقة التشريعية ،

تؤمنان بأبعاد عملاقة ، وغيرت بالتالي من بنيتيهما . لقد اصبحتا تجمعات مزيفة يقود جهاز مسيطر فيها الأعضاء ، ويكون أكثر استقلالاً عن رقابتهم مما هو حال الحكومات السياسية بالنسبة للرقابة الشعبية. هل ستتحول السلطة السياسية التي انتصرت على الاقطاعية الرأسمالية، بفضل مؤازرة الاقطاعية النقابية ، ضد هذه الاخيرة ؟

إنها إذا لم تفعل ذلك ، فإنها لن تمارس الحقوق الهائلة التي تعتبر فيها دائنة تجاه الأفراد . إن الاقطاعيات النقابية هي التي ستقوم بذلك. وستكون الدولة « شيئها العام » .

وإما أنها ستدفعها ، كما حدث في روسيا ، لوضعية خضوع . إننا نرى هذه المعركة تنشب في كل مكان .

الى أي شيء إذاً يتجه هذا النضال المتجدد للسلطة السياسية ضد السلطات الأخرى التي تتشكل في المجتمع ؟

وهذا الشَره المستيقظ دائماً للمستهلك الكبير للقوى البشرية تجاه كل المجتمِعين المتعاقبين لهذه القوى ؟

وأين ستكون النهاية ؟ إنها في تدمير كل قيادة لصالح قيادة الدولة فقط . إنها في الحركة الكاملة لكل واحد تجاه كل السلطات العائلية والاجتماعية ، مقابل الخضوع الكامل للدولة . إنها في المساواة التامة بين كل المواطنين ، مقابل تلاشيهم المتساوي أمام قوة الدولة وسيطرتها المطلقة . إنها في اختفاء كل قوة لا تأتي من الدولة ، وفي نفي كل علو لا تكرّسه الدولة . إنها ، بكلمة واحدة ، في التفتيت الاجتماعي ، وفي انقطاع كل الروابط الخاصة بين البشر الذين لم يعودوا ملتزمين بمجموعهم إلا بخضوعهم المشترك تجاه الدولة . إنه ، في آن واحد ، وبتلاق حتمي ، الحد الأقصى للفردية والحد الأقصى للاشتراكية .

ويبدو أن كل المجتمعات التاريخية جرّت بشكل متعاقب بنحو هذا التكوين الذي تنصبّ فيه كل حياة في السلطة ، وتبثق فيه كل حركة من السلطة . إنه تكوين استبدادي لا يوجد فيه من ثروة وقوة وحتى من حرية إلاّ في السلطة ، بحيث تكون موضوعاً لرهان كل الاطماع ، وأن من يتولوها لا يستطيعون أن يضعوا انفسهم بمنأى عن المنافسة المولّدة للفوضى إلاّ بتقوية انفسهم من خلال إضفاء طابع تأليهم على انفسهم .

إن شعورنا تجاه هذا التكوين « الامبراطوري » للمجتمع هو نفس شعور تاسيت . ومع ذلك فإن النزاهه تجبرنا على الاتفاق بأن البشر ، في بعض العصور ، قالوا عن انفسهم بانهم سعداء للعيش في راحة ، ولو كان ذلك مع حرّاس . وقد حصل ان سلطة بلا حدود ، كانت تستطيع كل شيء عليهم ، لم تطلب منهم الا القليل . وذلك لانها لم تكن تسعى لأي مشروع كبير ، ولم يكن يحركها اي تعصب ، ولم تكن تخشى اي منافس خارجي . ومع ذلك فان هذه الشروط لم تكن كافية بدون شرط آخر حاسم : وهو أن يكون للسلطة قوة متناسبة مع امتدادها .

ولئن مارست إرادة فعالة وثابتة السلطات الأكثر اتساعاً ، مهما كان وزن الالتزامات والموانع فإن السلطة تصبح ، مع مرور الزمن ،ومن خلال الاعتياد عليها، غير ملموسة . إن أمن السلطة، الداخلي والخارجي، يسمح بتخفيف حقيقي . ويبدو، في بعض عصور الامبراطورية الرومانية، أن الحرية الفعلية للأشخاص كانت كبيرة جداً .

لكن الأمر لا يسير على هذا النحو عندما تكون قوة السلطة متناسبة عكساً مع امتدادها، وعندما ، كما نرى اليوم، تتلقى الكتلات السياسية، الآمرة لكل شيء وفي كل مكان ، اندفاعات متناقضة بشكل متناوب او متعاقب ، ولا يكون المجتمع قط محكوماً بسلطة واحدة ، وإنما من قبَل تدافع مبهم .

ونظراً لعدم وجود لتراجع في مدى حقوق الدولة ، فليس هناك من شيء مؤكدمثـل التجمـع النهـائي للمقاليد العامة في قـوة معصم امبراطوري ، مهما كان الاسم الذي تحمله ومن أي جهة اتت .

نحو أي شكل يتجه إذاً المجتمع المسوى والذي لم يعد علو القيادة فيه يسمح برؤية جمهرة في حالة غليان ؟

إن من الممكن تخيله على غرار الامبراطورية المصرية القديمة .

« في مجتمع فردي لايوجد فيه اي فئة عائلية أو اجتماعية ، تملأ كل الوظائف العامة حصراً من قبل الأمن الخارجي . إن الدولة ، من اجل ضمانة ، تتصرف بتنظيم عسكري متقن ومتميز عن السلطات المدنيـة التي يكون الملك كرئيساً أعلى لها . إن الجيش المنقسم إلى وحداتتكتيكية موضوعة تحت قيادة ضباط محترفين يجهز ويمون ويرعى من قبـل مصلحة إدارية ، أما الاسطول ، المكون من سفن كبيرة ، فيبنى فيورشات الدولة ، وأما قلاع الحدود فبنيت على يد مصلحة الاشغال العسكرية . إن الجيش ، من جهة أخرى ، يتكون من متطوعين ، والامة لاتتمتع بالأمن الذي يدبره لها إلا من خلال تحملها عبء الخدمة العسكرية التي تفرضها الدولة عليها .

أما السلام الداخلي فيؤمن بواسطة التنظيم القضائي ، الاول من حيث الرتبة بين كل الادارات المدنية . ان كل العدالة تنبثق من الملك الذي باسمه تصدر محاكم البداية والاستئناف أحكامها . صحيح أن الاطراف المتنازعة تستطيع اللجوء إلى القضاء التحكيمي ، لكن هذا ليس له من قيمة او سلطة إلا لأن الدولة تؤمن تنفيذ قراراته .

أما الحياة الاجتماعية التي يؤمن الجيش والتنظيم القضائي امنها الخارجي والداخلي ، فإنها ترتكز على مصالح الحالة المدنية التي تسند وتحفظ لكل فرد مكانته في المجتمع ، من المساحة ، القاعدة لكل ملكيـة خاصة ، إلى التسجيل الذي يتدخل ، من خلال تدوين صكوك انتقال

الحيازة والعقود ، من اجل ان يؤمن احترام التعهدات المأخوذة ، وأن يضمن لكل فرد التصرف الكامل بأمواله وحقوقه .

إن الحياة الاقتصادية تخضع في جزء كبير منها لإدارة المياه . إن الاطار الاكثر فأكثر بذخاً لهذه الدولة الاكثر فأكثر قوة بني على يد إدارة الاشغال العامة . أما الصلة بين كل الادارات فأسندت إلى وزارة العدل .

إن مكاتب كل هذه المصالح تغطي البلاد ، ففي كل مكان يكتب الموظفون في كل المراتب على اوراق البردي التي تجمع وتصنف فيما بعد في محفوظات الدولة .

هكذا اصبحت الادارة ليس فقط الاساس وإنما الشرط لوجود هذا المجتمع الفردي الذي لايستطيع العيش الا بفضل دولة قوية جداً ومخولة لكنها ، لهذا الواقع نفسه ، أكثر فأكثر تسلطاً .

هكذا يحدث نمو الادارة نفسه تسلطاً أكثر فأكثر كبراً للدولة ، ويضاعف باستمرار من عدد واهمية المصالح والموظفين .

إلا أن كل هذه الوظائف مدفوعة الأجر . صحيح أن الدولة تمتلك املاكاً واسعة تجني منها مداخيل ضخمة . لكن الأعباء التي يجب عليها مواجهتها تأخذ بالنمو . فالإدارة ليست وحدها التي تكلفها غالباً أكثر فأكثر ، وإنما القوة المتنامية للدولة التي لاتكف عن زيادة هيبة الملك ، المرفوع إلى مرتبة إله ، واكبر الآلهة ، والذي يحيط نفسه ببلاط تتطلب أبهته أعداداً متزايدة من رجال الدين وأصحاب المقامات العالية ، والمتملقين والعمال والخدام . هكذا تتجاوز حاجات الدولة بكثير مداخيل املاكها ، ولهذا تلجأ إلى الضريبة .

إن الحالة المدنية وتسجيل الأراضي الممسوحة التي بفضلها يضمن كل مصري ملكيته وحقوقه ، تتيح من جهة اخرى للدولة التعرف بشكل دقيق جداً على ثروة كل فرد ، وبفرض ضريبة عليه تتناسب مع مداخيله.

إن إدارة المالية ومصلحة الضرائب تأخذ إذاً أهمية من الدرجة الأولى ، لأن المجتمع المصري ، السلالة الثالثة الى الخامسة ، إذا لم يكن قابلاً للحياة بدون إدارته العالمة والمعقدة ، فإن هذه الادارة لا تستطيع العيش بحد ذاتها إلاّ بفضل مردودية الضرائب . إن المالية تبدو هكذا كسمة أساسية للامبراطورية المصرية في ظل السلالة الرابعة .

وإذا كان كل المصريين متساوين أمام القانون . فإن مساواتهم تحيلهم جميعاً الى طاعة متساوية للدولة الحاضرة أكثر فأكثر في كل مكان ، والمُمثّلة بالملك(١) » .

ذروة الدولة وتمزقها :

ها هي إذاً نهاية نمو الدولة . إن التسلسل الاجتماعي ينهدّم ، والأفراد هم كالحبوب التي خرجت من قشرتها ، وتشكّل مجموعاً عددياً مؤلفاً من عناصر متساوية . إن الدولة هي مبدأ التنظيم الوحيد : إنه يجلب لها إذاً الحد الأقصى من السلطة والدقة .

هل هذا القول يعني : انه لم يعد هناك من وجود لأصحاب الامتيازات ؟ بلى : لكنهم لم يعودوا يقفون في وجه الدولة بوصفهم وجوداً سابقاً لسلطتها . إنهم في الدولة وهي التي أوجدتهم .

« إن العبادة الملكية ــ كما يلاحظ ج . بيرين(١) ــ المؤسّسة من أجل ضمان القوة الكلية للملك ، ومن أجل رفعه الى مرتبة أعلى بكثير من العبادات المحلية القديمة التي كانت طبقة النبلاء في الماضي تدين لها

(١) ج. بيرين (J. Pirenne) : « تاريخ الحق والمؤسسات الخاصة في مصر القديمة » (Histoire du Droit et des institutions privtes de l'ancienne Egypte) ــ المجلد الأول ــ ص : ٢٠٤ .

(1) J. Pierenne, Histoire du droit et des institutions privées de L'aneienne Egypte, t. I. P. 204.

بسلطتها وهيبتها ، ساهمت بالتأكيد بشكل كبير في تهديم كل طبقة النبلاء القديمة ؛ لكنها وَلّدَت ، في نفس الوقت ، وسط طبقة الموظفين الملكية طبقة نبلاء جديدة ، غير وراثية ومخلصة كل الاخلاص للملك ، كان عليها شيئاً فشيئاً أن تنَنصّب في وجه سلطته قوة اجتماعية جديدة بالغة الاهميــة .

إن حضور البيروقراطية في كل مكان يجعل طبيعياً من أولئك الذين يحتلّون المراكز الرئيسية في هذه الآلة الكبيرة **المتَسلّطين** على **المضطهَدين** من صنف جـديد .

هكذا كان الحـال في الامبراطورية الرومانيــة في أيامها الأخيرة . فالارستقراطيات كانت مسحوقة بالضرائب . أما أولئك الذين هم غالباً من المنعتقين الآتين من عروق مستعبدة ، والذين لم يتبوؤوا أية مواقع استراتيجية من الجهاز المبتلع للثروات ، فقد جنوا منها فوائد ضخمة مصحوبة بمظاهر الاعتبار . وقد لاحظ روستو ڤتزيف :

« أن إصلاحات ديوكليتيان وكونستانتين ، بتعزيزها لسياسة نهب منظّم لصالح الدولة ، جعلت من المستحيل القيام بأي نشاط منتج . ولم يكن ذلك بسبب توقف تكون الثروات الكبيرة : إنّ تكوينهـا عـلى العكس تماماً ، كان ميسَّراً . لكن مبدأ تشكيلها لم يعد يتمثل بالطاقة الخلافـة وبالاكتشاف وتنمية المصادر الجديـدة للثـروات ، وتحسين المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية وتنميتها . لا ، إنه **الاستقلال الذكي لموقع متميز في الدولة** ، من أجل نهب الشعب والدولة مجتمعين . إن الموظفين ، كباراً أو صغاراً ، يغتنون بواسطة الغش والفساد »(١) .

---

(١) روستوفتزيف (Rostovtzev) — « التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للامبراطورية الرومانيــة » — اوكسفورد — ١٩٢٦ — ص: ٤٧٥ .

إننا نحس بأن هؤلاء السادة الجدد سيسعون لتملك الوظائف التي تكسبهم مثل هذه المزايا الكبيرة ، وسيريدون تأمين انتقالها الى ذرّيتهم . وهذه هي الاقطاعية(١) .

إن الدولة ، المنتصرة على الارستقراطية التي كانت قد تشكلت في المجتمع ، ستتمزق على يـد الطبقـة السـتاتوقراطيـة التي حملتها في احشائهـا .

هكذا انفصل المستفيدون من الدولة عنها وحملوا معهم مَهْراً من الثروة والقوة ، وتركوها فقيرة وكسيحة . منذ ذلك الحين ، أصبح الأمر يتعلق بالنسبة لها بتهديم هذه الجزَيئات الاجتماعية التي تسجن الخدمات البشريـة المتلهفة عليهـا . وهكذا تبـدأ عملية تضخم الدولة من جـديـد .

ذاك هو المشهد الذي يعرضه علينا التاريخ . فأحياناً نرى ان الدولة العدوانية هي التي تهدم صروح ارباب العمل ، واحياناً نرى ان الدولة القادرة على كل شيء والمنتفخة هي التي تنفجر كغبية ناضجة ، بحيث تسمح بأن تفلت من حضنها إقطاعية تسرق منها جوهرها .

الديناميكية السياسية :

ولكن ماذا ، انباء وهدم على الدوام : اليس لهذه السيرورة من هدف وغاية ؟ إن الأمر لا يبدو كذلك . إن هذا البناء والتهديم للدولة هو إيقاع الحياة الاجتماعية .

---

(١) إن روستو فتزيف يظهرهم وهم يستثمرون في الاراضي ثمار اقتطاعاتهم ، وينصبون في قلب ملكياتهم « فيلات محصنة ضخمة وفاخرة كانوا يحكمون فيها وهم محاطون بأسرهم وعبيدهم ، وبلاط كامل في التابعين المسلحين وآلاف من رعايا الحقول » .

إننا لا ننتظر من الكيميائي الذي يقوم بوصف تفاعل أن يصدر عليه حكماً تقويمياً . فلماذا يجب إذا على المحلل السياسي أن يسمي هذه المرحلة من التحول المستمر بأنها تقدم ، وتلك بأنها انحطاط ؟

إن كل ما يمكن قوله هو أن لدى المعاصرين إحساس بالتقدم خلال كل مرحلة بناء الدولة ، وهو إحساس مشابه للغبطة التي تقابل ، في أثناء دورة اقتصادية ما ، مرحلة ارتفاع الأسعار . إن شكاً ودُواراً يصيب العقول الأكثر حساسية عندما تقترب السيرورة من ذروتها . إننا ندرك بأن هذا الكمال في المساواة وهذه الدقة في التنظيم هما من فِعْلٍ بشري لا يصمد في وجه القوانين الطبيعية إلاّ بفضل قوة إرادة ، وانهما يفلتان من الأقوياء الذين يتجمع حولهم الضعفاء لدى أول تراخٍ يبديه القادة أو حين أول هزة تأتي من الخارج .

ويمكن أيضاً ان نتساءل عما إذا كان المجتمع القائم على المساواة والذي تخلقه دولة استبدادية هو اكثر او اقل فائدة للكتلة المُستَغَلّة من مجتمع أرباب العمل . إن السؤال لا يتضمن جواباً دقيقاً . لأن ظرف الانسان المرتبط بروابط مع أرباب العمل أو الدولة يخضع أقل بكثير لطبيعة سيدة مما يخضع لدرجة المنافسة بين السادة ؛ إنه لظرف بائس ، ظرف أسر لانكشاير المرتبطين بالصناعة القطنية في عصر المنافسة القوية من أجل فتح السوق العالمي . وهؤلاء العمال كانت لديهم كل الفائدة حينذاك في الانتقال لخدمة دولة سلمية . ولكن عندما تكون الدول في مرحلة حربية ، فإنه حتى ذاك الذي من بينهم يعلن المبادىء الأكثر شعبية يطلب الى مواطنيه مردوداً إنتاجياً يجعله يتأسف على أكثر المستخدِمين الخاصين قساوة .

إلاّ أن الدولة تكون ، مصادفة مؤسفة ، اكثر نشاطاً في تعلّقها مباشرة بالطبقات العاملة في القرون الحربية . اما في القرون السلمية فإنها

تتركهم بطواعية أكثر بين أيدي أربـاب العمل ؛ لأنهـا تتبع في ذلك إيقـاع حاجاتها الخاصة .

وإذا كنـّا نريد الاّ نجعل التاريخ غير قابل للفهم مـن فرط تقسيمه الى أجزاء ــ سياسية وإقتصادية واجتماعية ــ فإننا قد نتبين ربما انه ، أساساً ، عبارة عن تنافس بين إرادات استبدادية ، تتشاجر فيما بينهـا بكل الوسائل من أجل الحصول على المادة المشتركة اللازمة لكل أبنيتها ، الاّ وهي : قوى العمل البشرية .

* * *

الفصـــل العاشـــر

الســلطـة والعــامـــة

إذا كانت السلطة تنزع طبيعياً لأن تكبر وإذا كانت لا تستطيع أن توسع سيطرتها وتنمي وسائلها إلاّ على حساب الأقوياء ، فإن طبقة العامة يجب أن تكون حليفتها الأبدية . إن شهوة الحكم المطلــق يجب بالضرورة أن تتواطأ مع شهوة المساواة .

إن التاريخ يقدّم البرهان الدائـم على هذا الأمر ، ويقــوم أحياناً بجمعه في مأساة مختصرة كما لو كان يريد أن يجعل هذه العملية العريقة في القِدم أكثر بداهة .

كما في مأساة مارينو فاليرو (Marino Faliero) (*) . فقد كانت طبقة النبلاء في البندقية مستقلة عن الرئيس الأول فيها لدرجة استطاع معها النبيل ميشيل ستينو (M. Sténo) أن يشتم زوجة الرئيس ، والاّ تفرَض عليه إلاّ عقوبة تافهة جعلت الشتيمة نفسها مضاعفة . كما كانت طبقة النبلاء أعلى مـن الشعب لدرجـة كبيرة لم يحصل بسـببها العامي برتيشيو ايكزاريللو ، بالرغم من مآثره البحرية ، على ترضية لقاء الصفعة التي صفعه إياها النبيل جيوفاني داندولو. فحسب الرواية الأسطورية،

(*) الرئيس الأول (Le doge) لدولة البندقية في عامي ١٣٥٤ و ١٣٥٥ ، والذي ألهمت قصته الشاعر الانجليـزي بايرون فكتب في عـام ١٨٢٠ رواية بعنـوان : « مأساة مارينو فاليرة » ـ (المترجم) .

أتى برتيشيو ليظهر للرئيس الأول خداً جرحه الخاتم النبيل ، ويؤنّبه على تخاذله ، ويقول له بالحرف الواحد : « لنحطّم مع بعض هذه القوة الارستقراطية التي تديم خزي اتباعي ، وتضع حدوداً ضيقة جداً لسلطتك » فبإبادة النبلاء سيبلغ كل طرف هدفه : المساواة للعامة ، والحكم المطلق للسلطة .

إن عقوبة بارنوفلدت (Barneveldt) تعطي نظيراً دقيقاً لعقوبة مارينو فاليرو التي تسجل فشل هذه المحاولة .

إننا نعثر في التاريخ الهولندي على نفس صراع الأمير الذي يريد أن ينمي سلطته (المتمثلة هنا بالحكّام من آل اورانج) مع القوى الاجتماعية التي تقف عقبة في وجهه (والمتمثلة هنا بالتجار الأغنياء وأصحاب السفن الهولنديين) . لقد لامس غيوم ، رئيس الحرب ، خلال الثلاثين سنة الصعبة والمجيدة ، التاج ثم مُنِعَ عليه مثل قيصر وكرومويل ، عندما قام قاتل بضربه . وقد ورث موريس نفوذه ، وأضاف عليه انتصارات ؛ واعتقد أنه بلغ الهدف ، عندما نظّم بارنوفلدت بشكل خفي المقاومة النبيلة ، ووضع ، بعقده للسلام ، نهاية لانتصارات خطيرة بالنسبة للجمهورية(١) . ماذا فعل موريس حينذاك ؟ لقد تحالف مع الوعّاظ الأكثر جهلاً ، والأكثر قدرة ، بسبب تعصبهم الوحشي ، على إثارة عامة الشعب : وتحت رعايتهم أطلق الجماهير ضد بارنوفلدت الذي طالبت

(١) كتب السياسي الذكي ، السير وليم تامبل : « إن رصيد وقوة الأمير موريس ، القائمين في البدء على رصيد وقوة ابيه، والمرتفعين بسبب فضائله الخاصة ومؤهلاته وبنجاح جيوشه، وجدا نفسيهما حينذاك مرفوعين جداً بحيث أن العديد من المجالس العامة ؛ التي كان يقودها بارنوفلدت ، الرجل الشديد الذكاء والمتمتع حينذاك بنفوذ كبير ، اصبحت تغار من السلطة التي اكتسبها الامير ، وزعمت أنها تخشى من أن يصل في النهاية لسلطة مطلقة . لقد كانوا يعلمون بأن سلطته ستزيد وفقاً لاستمرار الحرب التي كانت قيادتها كلياً بين يديه ، وكانوا يظنون بانها ستقِلّ في ظلام السلام لتخلي المكان لهيمنتهم . إن هذه الفكرة تُهيىء كل هذا الحزب للسلام » .

الجماهير براسه . لقد سمح تدخل العامة لموريس بإعدام المعارض الرئيسي لطغيانه .

ومع ذلك فإنه لم يتوصل للسلطة : لكن الأمر لم يكن بسبب خطأ في اختيار الوسيلة ، لأن احد خلفائه ، وهو غيوم الثالث ، اصبح اخيراً سيد البلاد بواسطة تمرد شعبي ذُبِحَ فيه جان دو ويت(Jean de Witt) بارنوفلدت عصره .

لقد كان ويت وبارنوفلدت يتبعان تقليد كاتون (Caton) ، ويدافعان عن « شيء عام » يديره الرجال الأكثر اعتباراً في الجماعة . اما امراء اورانج فإنهم يتبعون تقليد قيصر ، ويثيرون الجماهير من اجل ان يجعلوا من انفسهم اصحاب السمو .

إن أقل تلميذ يعرف هذه المشاهد الصاخبة ، مشاهد كاتون الذي الذي انتزعته جماهير ساخطة من المنبر ، وحَذّرته ، بلا جدوى ، بأنها لم تسكِت رؤساءها إلاّ من أجل أن تعطي لنفسها سيداً .

إنّنا نعلم بما فيه الكفاية كل ما تحمله الديماغوجية للطموح ؛ لكن علم التواطؤات العنيفة بين السلطة والعامة يبقى علِماً قاصراً إنْ لم يشد الانتباه لمؤامرتهم الدائمة والسلمية والعريقة في القِدَم .

إن ما فعله قيصر في بضع سنوات ، انفقت الملكية الكابيتانية اربعمائة سنة من أجل إنجازه : لكنها نفس المهمة ونفس التكتيك .

فدائماً وفي كل مكان ، قاومت الارستقراطية ارتفاع السلطة التي تمتلك بنفسها وسائل العمل التي تجعلها مستقلة إزاء المجتمع ، أي بشكل أساسي : الادارة الدائمة والجيش الدائم والضريبة الدائمة .

إن النظام الذي يستجيب لعبقريتها هو ذاك الذي تسند فيه مناصب الحكم ، بالدور ، للأشخاص الاكثر سمواً ، وتتكون القوة المسلحة ،

عندما يتطلب الوضع ذلك ، من اجتماع القوى الاجتماعية ، وتجمع الموارد المالية ، عند الحاجة ، من إسهامات الأعضـاء الرئيسيين في الجمـاعة .

ويزداد النظام فعالية كلما كانت الارستقراطية اكثر تركيزاً ، واكثر تركيزاً ، واكثر حضرية ، وكانت مصالحها مشتركة بشكل أوثق ، كما تقل فعاليته كلما كانـت الارستقراطية منتشرة أكثر ، وريفية أكثر وكانت مصالحها معزولة أكثر .

هذا هو الدستور الذي صنع قوة اثينا في زمن الحروب الميدية ، وروما في زمن الحرب البونية ، وكذلك ضعف المانيا في عصر النهضة .

إن السلطة الملموسة تنزع ، دائماً وفي كل مكان ، لأن تتكون في قلب هذه الجمهورية الارستقراطية ، إن نجاحها يقاس بمدى التقدم في بناء ادواتها البيروقراطية والعسكرية والمالية ، إن مؤازرة العامة لعامة هي وسيلة تقدمها ، أما الارستقرطية فهي ضحيتها .

إن تاريخ فرنسا يشهد على ذلك بسطوع .

« الشيء العام » الاقطاعي

هل السلطة هي التي تلقاها هيغ كابيت في ٩٨٧ ؟ إنها بالاحرى رئاسة جمهورية ارستقراطية ذات نسيج متراخ جداً ، أو بشكل ادق أيضاً رئاسة كونفدرالية سادة إقطاعيين .

إن من المعلوم أن القرارات السياسية الاكثر اهمية لم تتخذ من قبل سلسلة طويلة من ملوكنا إلا وهم يعقدون جلسات مع نظرائهم ، وأن الأحكام القضائية كانت تصدر وفق نفس الأشكال . وإننا نخدع انفسنا إن افتراضنا بأن الملك كان يبحث عن آراء .

لقد كان هذا العرف يعكس الدستور الاجتماعي . فلم يكن هناك من قوة عامة إلا من خلال جمع القوى الخاصة ، بحيث لا يمكن الشروع بأي شيء إلا بمؤازرة أولئك الذين كانت هذه القوى تعود لهم . فما فائدة ان يقرر الملك حرباً إن لم تقد البارونات إليها وحداتهم ، أو أن يصدر حكماً بادانة قوي إن كان على نظرائه أن يرفضوا الإسهام في تنفيذه ؟

لقد كان هناك « بلاط » كما يوجد ، في أيامنا « مجلس إدارة » ، وذلك عندما يتعلق الأمر بادارة وسائل ليست خاصة برجل واحد وإنما هي مشتركة(١) إن وهن السلطة كان ينجم عن عملية تحلل معروفة بما فيه الكفاية .

لقد كان رؤساء الفرنجة ، بدون شك ، قد وجدوا في بلاد الغال أملاكاً عامة هامة وحتى ورشات تابعة للدولة وتحصيلات ضريبية منتظمة لكنهم وزعوا هذه الملكيات ، وخصصوا هذه المداخيل للنبلاء الفرنجة وللاساقفة الرومان ، إما بدافع الكرم الذي يتصف به المتوحشون ،

(١) إن الأوامر نفسها تجعلنا نشعر بما فيه الكفاية بالطابع المشترك للقرارات ؛ هكذا يبدأ الـ «Stabilimentum Feudorum» الصادر في عام ١٢٠٤، هذه العبارة : « فيليب ، ملك فرنسا بفضل الله ، واوديس دون دو بورغوني ، وهورفي كونت دو نوفير ، ورينو كونت دو بولوني ، وغوشيه كونت دو سان بول ، وني دو دامبيار وآخرين إتفقوا بالاجماع ... » .

إن الملك في هذا البلاط ليس إلا رئيساً لا يكون صاحب الغلبة دائماً . إنه المبدأ المعاكس للدولة ، مبدأ الشيء العام الذي يديره الأمراء الاجتماعيون . إننا نعثر عليه في مملكة القدس اللاتينية التي لا يستطيع فيها الملك أن يمس شخص الاقطاعي أو إقطاعته إلا بمقتضى حكم صادر عن البلاط الاقطاعي ، أي عن الجماعة الكاملة للاقطاعيين . وفي إسبانيا حيث أقسم الفونس التاسع الا يقوم بتصرف ضد شخص أو ملكية أي من إقطاعييه قبل ان يستمع البلاط له أولاً . وفي انجلترة حيث أعلن بريتين انه عندما يكون الملك طرفاً ، فإن البلاط هو الذي يحكم في النزاع و وحيث تؤكد مرآة العدالة ان البلاط يجب ان يكون مفتوحاً للاجراءات الموجهة ضد الملك كما لو أن الأمر يتعلق بأي شخص آخر .

انظر : مذكرة ا. جـ. كارليل في الدورة الثالثة للمعهد الدولي للفلسفة ولعلم الاجتماع القانوني .

وإما بالاحرى لضرورة القيام باستمرار بشراء الولاءات ، نظراً لأن مشاجراتهم السلالية كانت تقدم لهم الكثير من المناسبات لبيع أنفسهم .

وكان هناك أيضاً ، بدون شك ، العرف الجرماني لدى الغزاة بالاستجابة وهم بالسلاح لدعوة ملكهم ، وحتى لنشرها لدى السكان الخاضعين . لكن هذه الخدمة التي كانت مجانية والتي كان على المحارب أن يقدمها وهو مجهز وممون من نفسه(١) ، كانت تفترض أنه كان غنياً بما فيه الكفاية لكي يدبر لنفسه الأسلحة الضرورية(٢) ، ولديه ما يكفي من العبيد لكي يتغيب(٣) . إن طبقة الرجال الآحرار الذين تتوفر فيهم هذه الشروط ، والتي كانت كثيرة العدد في زمن داغوبير ، تلاشت تدريجياً من القرن الثامن الى القرن العاشر . إن الملك المستقل الذي رأى « إقطاعيته » مهددة بالخراب على يد النورمندي أو الساراسيني أو الهنغاري ، سيضع نفسه ، هو وأمواله ، بين يدي قوي قادر . إن

(١) لقد سعى الكارولنجيون جاهدين للإبقاء أو ربما لإعادة هذا العرف القديم . إن كثرة اوامرهم في هذا الموضوع تشهد على ما يبدو على أن الجيش « الوطني » لم يعد يتجمع بنفس السهولة التي كان يتجمع بها في الماضي . إن أمراً صادراً في عام ٨١١ يذكّر بأن الرجال يجب أن يحملوا معهم المواد الغذائية التي تسمح لهم بأن يحاربوا فيما وراء الحدود لمدة ثلاثة أشهر . وقيل فيه أيضاً أن عليهم ان يكونوا مُجهّزين لغياب مدته ستة أشهر . ويحدد امر Aquisgranense الحد الادنى من التسلح برمح وترس وقوس بحبلين واثني عشر سهماً .

(٢) في حالة تلاشي الفنون الصناعية كان الرمح والترس لوحدهما يكلفان ثمن ثور . والسيف والخنجر ثمن ثلاثة ثيران قوية وواحد هزيل . وأما الدرع الذي لم يكن حينذاك إلا عبارة عن قميص من الجلد درزت عليه حلقات من الحديد بحيث تشكل قشرة ، فيعادل ثمنه عشرة ثيران . والخوذة وعثفرتها تكلف ثمن ثلاثة ثيران . ولهذا كان الامر يحتاج لثروة من اجل التسلح بشكل كامل .

ـ أنظر القانون الساحلي (Loi Ripuaire) الذي ذكرته الآنسة دو ليزارديار (Mlle de Lezardière) في : « نظرية القوانين السياسية للملكية الفرنسية » ـ المجلد ١ ـ ص: ٣٩١ .

(٣) كان على شارلمان ان يوضح بدقة ان الخدمة الالزامية لا تفرض إلا على مُلاك أربعة مداخيل اديرة مُجهّزة ، وكان هذا يعادل اثنا عشر هكتاراً ، كان يعمل فيها أربع أسر من الاقنان .

لم يوجد الملك ، على حمايته . وقد نجم عن هذا تكوين « قوات الدرك » الاقطاعية ، وهي قوات كانت تمتطي الأحصنة وتلبس دروعاً غالية ، بحيث كان الكبار فقط يستطيعون أن ينفقوا عليها .

وهكذا لم يكن هناك وجود لجيش وطني يستطيع الملك دعوته ، وإنما فقط لقوات إقطاعية كان يلتمس فقط إعارتها له .

ولأن الثروة والقوة كانتا تعودان فردياً للسادة الاقطاعيين لم يكن بامكان الملك أن يحكم بدونهم .

ولهذا كانوا يأتون بشكل طبيعي ليشغلوا في « الشيء العام » وظائف تتناسب وأهميتهم الواقعية ، ويستمدون منه سلطة أقل مما كانوا يجلبون إليه . إن الملك إذا لم يكن يجد في خدمته ادارة ، وانما كان يقوده بالأحرى ، وبدقة وصلابة ، « الضباط الكبار » في المملكة .

تثبيت السلطة

خرجت السلطة من هذا الضعف البدائي عبر مسيرة مستمرة ومتتالية : فقد أحلّت محل الأعضاء التي كانت تقدّم لها القوى الاجتماعية ، الاعضاء التي تنتمي إليها بصفة خاصة .

لقد كان الراس يتمثل في البلاط الذي كانت المصالح المتباعدة للبارونات تعبّر عن نفسها فيه . وقد دسّ الملك فيه رجال دين ، ليسوا من الأساقفة الكبار ، الاقطاعيين ، كغيرهم ، وإنما من القساوسة البسطاء الدين لم يكن البلاط مكاناً لهم بشكل منطقي ، لأنه في الحقيقة عبارة عن مؤتمر لصغار الملوك . لكن لباسهم وعلمهم جعلهم مع ذلك موضع احترام : لقد أبدى هؤلاء أراءهم في الاتجاه الذي يخدم الملك . ثم ادخل الفقهاء ، من العامة الذين يجلسون بتواضع على الحافات السفلية لمقاعد « النبلاء وكبار البارونات » ، كما ذكّر بذلك سان سيمون بازدراء (١) ، وذلك من

(١) « المذكرات » ـ منشورات بواليل ـ المجلد ٢٥ ـ ص: ٢٠٤ .

أجل أن يستشاروا كما ينبغي . ونظراً لأن الملك انتشلهم من العدم ، فإن مشورتهم ، المستلهمة من القانون الروماني(١) كانت دائماً محابية للسلطة المركزية . وقد جعلهم الملك ، في النهاية ، قادرين على إبداء الرأي ، بحيث قلبوا الدستور البدائي الذي كان ينص على أن يكون للمرء وزن في الدولة ، يتناسب والقوة التي يمتلكها في المجتمع . وهكذا أصبح البلاط ، في النهاية ، البرلمان ، والصوت المعبر عن المصلحة الملكية فقط .

أما القبضة فكانت تتمثل في الجيش المجمَّع من وحدات إقطاعية لم يكن كل منها يعترف إلاَّ برئيس مباشر ، هو السيد الاقطاعي الذي كان يقوده تحت رايته ؛ إنه بناء بلا اسمنت يمكن لنزوة أي بارون أن تسحب منه فجأة كتلة كاملة من المقاتلين ؛ إنه تحالف غير منضبط لم يكن من الممكن ، كما حدث في كريسي ، إخضاعه لحركات منتظمة(٢) . لقد فضّل الملك عليه سريعاً فرقاً من الخيالة المرتزقة ، نمت بمقدار نمو موارده . وأراد أن يسحب من البلديات ، المُنْتَشَلَة من السلطة الاقطاعية ، جنوداً من المشاة ليشكل منهم جيشاً « وطنياً » يكون تحت أوامره . لكن المحاولات التي جرت كانت مخيبة للآمال ، حتى الأخيرة منها ، المتمثلة برماة سهام شارل السابع ، الذين لم يعد يُنتظر منهم شيء بعد هزيمتهم في غينجات .

(١) كانت الملكية في البداية معادية للقانونَ الروماني الذي كان يمكن لادعاءات الامبراطور أن تستند إليه . ثم أصبحت مؤيدة له ، بعد انقضاء الخطر ، لأنه دعم تطلعاتها الخاصة للحكم المطلق .

(٢) عندما اراد الماريشالان ان يرسيا النظام في كوكبة الفرسان ويامرا : « اوقفوا الرايات » ، كان الاوائل يقبلون بذلك ، لكن الاواخر ، الغيورين على شرفهم ، كانوا يقتحمون دوماً للامام ويقولون بانهم لن يتوقفوا إلا عند بلوغهم مقدمة الجيش؛ وعندما كان الأوائل يرون أنهم كانوا يقتربون منهم ، كانوا يتقدمون للامام اكثر ... لان كلاً منهم يريد ان يتجاوز رفيقه » . ولكن « منذ أن يروا اعداءهم كانوا يتراجعون كلهم للوراء بلا نظام بحيث أن الذين كانوا في المؤخرة ينذهلون ويحثون الاوائل على القتال ، ويكونوا مقلوبين » (فرواسار) .

وسيكون على السويسريين أن يخترعوا ثانية تكتيك القنفذة اليوناني لكي يصبح المشاة قادرين على مقاومة هجمات الفرسان ؛ وحينذاك تمكنت الملكية ، المُسَلَّمة « بجنود » من العامة ، من أن تجعل نفسها مطلقة .

واما أعصاب القيادة السيادة فكانت تتمثل بالأصل بهؤلاء « الضباط الكبار » ، السادة الاقطاعيين الأقوياء ، الذين يترصّدون الملك ويراقبونه ويلجمونه ، وعند الحاجة ينقلبون ضده . لهذا نراه يبعد بهدوء هؤلاء المساعدين الخطرين .

هكذا كان حال القَهْرمان . فقد كان هذا « الضابط » مكلفاً بمائدة الملك ؛ وبالتالي بتغذية رجال حرب الملك ؛ بحيث انه كان هو أيضاً الذي يقودهم للمعركة ، وكان رئيسهم العسكري . ولكن ، من جهة اخرى ، بما أن تموين البلاط كان يأتي حينذاك من النظّار الذين يديرون الأملاك الملكية ، فإن القهرمان كان طبيعياً ، مراقب هؤلاء النظّار ، والناظر الأعلى لهذه الأملاك .

وعندما كانت مثل هذه الوظائف تتجمع بأيدي سيد أقطاعي ، هو بحد ذاته قوي ، فهل بقي ما لا ينبغي أن نخشاه ؟ لقد كان الأمر يحتاج لثورة قصر من أجل إجبار اتيان دو غارلند على الاستقالة في عام ١٢٢٧ . وقد ألغى فيليب ــ أوغست هذه الوظيفة في عام ١١٩١ ولكن ، فيما بعد ، لم يكن القائد العام الذي يحمل السيف الملكي اقل خطورة . والشاهد على ذلك خيانة القائد العام لأسرة البوربون (١) .

(١) وأيضا ، من أجل تسميتها خيانة ، كان الأمر يحتاج لتصور الدولة كما كان يفعل الملك وكما نفعل نحن . لكن القائد العام كان يفكر بشكل مغاير : إن المملكة في نظره كانت اتحاداً كونفدرالياً بين إقطاعيات على رأسها كان يوجد فرانسوا الأول. واحدى وظائف هذه الكونفدرالية كانت وظيفة القائد العام : ولكن كان من السهل على كل عضو في الكونفدرالية ان ينقض الرابطة ريثما لقواه الخاصة : إن كل العصر الوسيط كان يفكر هكذا . إن هذا المفهوم لم يعد حينذاك متفقاً مع الحقيقة القائمة في فرنسا ، وإنما كان متفقاً معها في ألمانيا حيث أخذت الامبراطورية بوضوح طابع اتحاد كونفدرالي بين قوى أرستقراطية ، وحيث كانت السلطة المركزية قد اقتصرت على ظل .

إن الميدان العسكري هو الذي ستدع الملكية نفسها تستخدم فيه، لأطول مدة ، كبار الاقطاعيين . اما في كل مكان آخر ، فإننا نراها تلجأ بمنهجية للخدام من العامة .

وهل هناك ماهو اساسي أكثر في نظر السلطة الملكية من المالية ؟ ولكن اي خطر يكمن في ترك إدارتها لاقطاعي قوي ، مثل هذا الحاجب الذي يعني مفتاحه بأنه يمسك بالخزينة ! لهذا أخذ الملك كمديرين فعليين لمداخيله بعض رجال الكنيسة المتواضعين أو البرجوازيين البسطاء . إن بوررلي دو سيرية يعطينا قائمة بهؤلاء الموظفين منذ فيليب الجميل : وكلهم كانوا من صغار الناس .

هكذا كان المستشارون والجنود والموظفون ، الذين هم من عامة الشعب ، ادوات السلطة التي أرادت أن تكون مطلقة واعية لذلك إلى حد ما .

العامي في الدولة :

إن الانسان البسيط يتخيل بان الملكية تقصر الوظائف على الارستقراطيين ، وتستبعد عنها العامة .

لكن العكس تماماً هو الذي يحدث : إنها تخضع لخدمات الأقوياء طالما بقيت تحت الوصاية الارستقراطية ، لكنها تستدعى خدمات العامة عندما تريد أن تجعل نفسها مطلقة .

إن السلطة الاكثر كلية التي عرفتها أوروبا النظام القديم كانت سلطة العثمانيين . ولكن من أين كان « السيد الكبير » يأخذ محاربيه الأكثر وفاء ، وخدامه الأكثر ثقة ؟ ليس قط من بين النبلاء الاتراك ، رفاق الغزو : لقد كان يخشى صخبهم وافتخارهم بأنفسهم . وإنما كان يجند انكشاريته من ابناء المسيحيين الخاضعين والمهانين . ومن هؤلاء أيضاً كان يجند الاداريين ، وحتى وزيره الأكبر .

وهكذا كان يرفع فوق الارستقراطية الطبيعية استاتوقراطيه مشكلة من رجال من عامة الشعب ويدينون له بكل شيء[1] .

لقد توجه ملوكنا في نفس الإتجاه . البعض منهم بوعي مثل لويس الخامس عشر الذي وصفه لنا كومين بأنه كان « بشكل طبيعي صديق الناس المتوسطي الحال ، وعدو كل الكبار الذين كان بامكانهم أن يتجاهلوه » . والبعض الآخر بالفريزة .

إن الحاجات الطبيعية للسلطة هي التي صنعت حظوظ العامة . إن هؤلاء الناس الصغار الذين اظهرهم ديبون – فريبه[2] لنا وهم يملؤن بلاط الخزينة ، وبلاط المساعدات ، والذين عششوا سريعاً في الدولة ، دفعوا للأمام حظهم بدفعهم لحظها . على حساب من ؟ على حساب الارستقراطيين . وبجسارة الظلام ، تطاولوا تدريجياً على الحقوق المالية للسادة الاقطاعيين ، ونقلوا مداخيل الكبار للخزينة الملكية . وبقدر احتياجاتهم كان الجهاز المالي ينمو ويتعقد . لقد اخترعوا إليها اقاربهم . إن أسراً بكاملها كانت تسكن بحرية في جهاز بيروقراطي يزداد عدده دائماً ويصبح أكثر قوة وبقدر ما كانت تتضاعف « المساعدات » المطلوبة من سكان المملكة ، كان برجوازيو بلاط المساعدات ينتهزون الفرصة لتأمين ارتقاء امثالهم في المقاطعات . إن اساس الضريبة وتحصيلها كانا في البداية يعهدان لمنتخبين من قبل دافعي الضريبة : لكن هؤلاء المنتخبين اصبحوا

(1) لقد كان مشهداً مدهشاً جداً لسفير قادم من اوروبا الاقطاعية ، مثل بيسبيك ، ان يرى بلاطاً لا يشغل فيه الاقطاعيون الاتراك أي مكان ، وإنما فقط الموظفون : « لم يكن هناك في هذه الجمعية الكبيرة رجل واحد لا يدين بموقعه للقيمة والجدارة فقط . إن الاتراك لا يتعلقون قط اي قيمة للولادة . إن الاهمية المعطاة لرجل ما تخضع فقط الذي يشغله في الدولة . فليس هناك قط من شجار بسبب حق التصدّر : إن الوظيفة هي التي تعطي هذا الحق . إن السلطان ، عندما يقوم بالتعيينات لا ياخذ بالحسبان الرتبة او الثروة ... إن اولئك الذين يتلقون منه أعلى الوظائف هم في الاغلب ابناء الرعاة » .

(2) جـ. ديبون – فريبه (G. Dupont-Ferrier): « دراسات حول المؤسسات المالية لفرنسا » – مجلدان – باريس – منشورات فيرمن – ديدو ، ١٩٣٠ و ١٩٣٢ .

سريعاً يعينون من قبل الادارة ، ويدومون من مسلعدة لأخرى ، وينمون تحتهم سلسلة كاملة من المساعدين والكتاب ، هكذا كانت خدمة الدولة في كل مكان مناسبة للتميز والارتقاء والقوة بالنسبة لأناس العامة(١)

إن ما يشاهد في الميدان المالي يعثر عليه أيضاً في الميدان القضائي فالشباب الفقراء المدعوين لبلاط الملك طردوا منه شيئاً فشيئاً البارونات، واخذوا الثقة ، والشعر المستعار ، واصبحوا البرلمان ، ودخلوا شيئاً فشيئاً إلى نفس أراضي السيد الاقطاعي ، ونصبوا أنفسهم قضاة بينه وبين رجاله ، اي سلبوه سلطته .

أي مشهد يمثله هذا الصعود للرجال السوداء(٢) ، وهذا التنمل الذي يفترس شيئاً فشيئاً العظمة الاقطاعية ، ولا يدع لها إلا المظهر واللقب !

---

(١) لاحظ سامنر مين في الهند الانجليزية ظاهرة مشابهة كلياً ، حيث اصبح مسؤولو تحصيل الضريبة يشكلون قوى محلية .

(٢) عشية الحروب الدينية ، قال اوغسطين تياري : « إن الطبقة الثالثة كانت تجد نفسها ، بنوع من التقادم الأقل حصرية إزاء رجال الدين مما هو إزاء النبلاء ، مُمْسِكة تقريباً بكل وظائف الادارة المدنية ، حتى الارقى من بينها ، بما في ذلك تلك التي أعطيت منذ ذلك الحين اسم وزارات . فمن طبقة العامة ، وبفضل الدرجات الجامعية والاختبارات المتكررة قليلاً أو كثيراً ، خرج المستشار وزير العدل ،وكتّاب الدولة ، ومُقَدّمو العرائض ، ومحامو ووكلاء الملك ، وكل الجسم القضائي ، المؤلف من المجلس الكبير ، ومحكمة المنازعات والدعاوى المحفوظة ، وبرلمان باريس بغرفة السبع ، ومحكمة الحسابات ، ومحكمة المساعدات ، وبرلمانات المقاطعات الثمانية ، وكمية كبيرة من المقاعد الأدنى التي يوجد على رأسها أعضاء محاكم المشرفين الملكيين . وبشكل موازٍ ، في الادارة المالية ، كان الموظفون من كل المراتب ، المشرفون على الخزينة ، والمعتمدون والمراقبون ، والجباة العموميون والخاصّون ، يؤخذون من بين البرجوازيين المتعلمين الذين كانوا يُسمّوْن بأناس اللباس الطويل . اما فيما يتعلق بالقضاء الذي كان يمارسه القهرمانات ، والمشرفون الملكيون ونظّار الملك فإن هذه الفئة من الوظائف إذا كانت مستمرة بكونها مشغولة من قِبَل النبلاء ، فإن هؤلاء كان عليهم دائماً أن يكون لديهم مساعدون أو معاونون متدرجون» . ج٤ تياري : « تاريخ ... الطبقة الثالثة » طبعة ١٨٣٦ ـ ص : ٨٣ ـ ٨٤ .

كيف لانرى بأن الدولة صنعت حظ كل هؤلاء العامة ، وانهم صنعوا قدر الدولة !

إن تعلقاً إنفعالياً يربطهم بالوظيفة التي غير امتلاكهم لها حياتهم . فعندما يكون الملك مجنوناً يكون ولي العهد احمقاً ، وعندما قلم الدوق دو برغوني ، الذي اسكرته نشوة الغرور والشعبية ، بتسليم باريس لفوضى الجزارين ، كان محامي الملك جان جوفيل ، هو الذي طالب لوحده بحقوق الدولة وجعلها تنتصر .

إن حبهم كان محافظاً وعدوانياً ايضاً . إنهم لم يخدعوا الدولة فقط بامتهانهم للكبار ، وإنما ايضاً اخذوا ثأراً . وقد يحصل ان تكون المصالح الارستقراطية هي ايضاً مصالح المجتمع . « إن استمرارية الاشياء الحسنة ، يقول رينان ، يجب أن تحفظ بواسطة مؤسسات تكون ، إذا أردنا ، إمتيازاً للبعض ، لكنها تشكل أعضاء للحياة القومية ، تبقى بعض الحاجات بدونها في حالة معاناة(١) . فلا تطلبوا إلى « الضباط » من العامة أن يفهموا ذلك . ويضيف رينان « إن القلاع الصغيرة التي تحفظ فيها الودائع العائدة للمجتمع تبدو كأبراج إقطاعية » . لقد هاجم رجال الملك هذه الأبراج الاقطاعية بقوة متجددة دائماً .

إن مؤرخي المدن الايطالية يظهرون لنا البرجوازيين وهم ينطلقون في حملة ضد القصور المجاورة ، ويقتحمونها ثم يقومون بعد احتلالها بتهديمها حجراً حجراً . وكانوا يجبرون السادة الاقطاعيين القدماء على القدوم للعيش بينهم كمواطنين بسطاء ، وكانوا ينشرون هكذا السلطة المدينية في أرجاء البلاد . إن نفس ذكريات الاهانات التي خضع لها ، والرغبات لتي يشعر بها ، ونفس الشوة للمدينة التي هو عضو فيها ـ وهي مدينة القيادة ـ تدفع السياسي العامي لتهديم كل السلطات الخاصة ، وكل ما يحد من جلالة القوة العامة ويوقفها .

(١) رينان ـ « الملكية الدستورية في فرنسا » ... في « الاصلاح الفكري والاخلاقي لفرنسا » ـ منشورات كالمان ـ ليفي ـ ص : ٢٤٩ ـ ٢٥٠ .

الحكم المطلق العامي

هكذا كان تقدم العامي في الدولة وتقدم الدولة في الامة مرتبطين بشكل حميم .

لقد وجدت الدولة في العامة الخدام الذين يدعمونها ووجد العامة في الدولة السيد الذي يرفع من شأنهم .

إن الملك ، بتشجيعه لانعتاق الاقنان وبحده من حق السادة الاقطاعيين في استغلال رجالهم ، كان يضعف بنفس المقدار معارضه الطبيعيين . وبسهره على تشكل فئة أساسية من البرجوازية ، هي أوليغارشيه البلديات ، والطبقة التجارية ، كان يعد لنفسه خداماً ، ويضمن لنفسه سنداً . وبتأسيسه لقابلية الوظائف للبيع والشراء ، فتح لهذه البرجوازية أبواب الدولة . وبسماحه لهذه الوظائف بأن تصبح ملكية وراثية ربط بمصيره أسراً كاملة من البرجوازية . إن الجامعات التي شجعها أعطته أكثر ابطاله فعالية . لقد كان الفقهاء الذين دعموا حقه ضد الامبراطور وضد البابا ، بأطروحات ساطعة ، كانوا أيضاً ، بشكل خاص ، وبغموض ويومياً ، قارضي حق السيد الاقطاعي . هكذا أعلن اوغسطين تباري بحق :

« خلال مدة ستة قرون ، من الثاني عشر الى السابع ، كان تاريخ الطبقة الثالثة وتاريخ الملكية مرتبطين مع بعض بشكل لا انفصال فيه .. فمن قدوم لويس السادس (الضخم) الى موت لويس الرابع عشر ، كانت كل حقبة حاسمة في تقديم مختلف طبقات عامة الشعب ، في مجال الحرية والرفاهية والانوار والاهمية الاجتماعية ، تقابل في سلسلة العهود الملكية اسم ملك كبير أو وزير كبير »(1) .

---

(1) المرجع السابق ـ ص : ٩ .

وخلال الفترات التي كان فيها الملك ضعيفاً كلويس العاشر او لويس الحادي عشر ، ومنقاداً للكبار ، كان هذا التقدم ينقطع ، ويرتسم رد فعل وبالعكس ، كلما كان الملك متعطشاً للسلطة ، كلما وجه ضربات أكثر للامراء الاجتماعيين ، وكلما دفع اكثر للامام مسيرة الانعتاق .

لقد فهمت الطبقة الثالثة هذا الأمر جيداً ، وكان أولئك الذين يتكلمون وهم راكعون على ركبهم في مجالس الطبقات العامة ــ أي ممثلوها هم ايضاً الاكثر حماساً في دعمهم للسلطة . إن شكاريهم احياناً كانت كمذهب الى ما هو ابعد من رغبات الملكية ، وتحثهم على تسريع عملية اغتصاب حقوق العدالة الاقطاعية(١) . واحياناً كانوا يبررون بقوة سلطتها ، كما حدث حين دعاهم فيليب الجميل لاول مرة ، حتى انهم قاموا في عام ١١٤ بتسليم الملكية وكالة لا محدودة وغير قابلة للعزل(٢)

---

(١) عندما صارت العملية متقدمة جداً ، احتجت الطبقة الثالثة في مجالس عام ١٥٦٠ بان السادة الاقطاعيين يطلبون اعمال سخرة وضرائب تتجاوز حقوقهم، ويستدعون رعاياهم « امام قضاة مخلصين ومحابين لهم » ؛ وطالبت « بألا يدعى هؤلاء الرعايا ، في المستقبل للمثول إلا امام قاضي القاطعة الملكي ، وذلك في الدعاوى القامة بين السادة الاقطاعيين والرعايا ، والتي يكون فيها للسادة الاقطاعيين مصلحة خاصة » .

كم هي ملائمة مثل هذه المطالب لتضخم السلطة !

(٢) ها هي المادة التي وضعتها الطبقة الثالثة في مقدمة تقريرها تحت عنوان « القانون الاساسي » .

« سيتوسل الى الملك ان يقرر في اجتماع مجالسه القانون الأساسي للمملكة الذي سيكون مُصاناً ومعلوماً من قِبَل الجميع . فبما أن الملك مُعترف به كسيد في دولته ، ولا يستمد تاجه إلا من الله وحده فإنه ليس هناك من قوة على الأرض ، روحية كانت أم زمنية ، تتمتع بأي حق على مملكته من أجل تجريدها من الشخص المقدس للوكنا ، أو إعفاء أو تبرئة رعاياهم من الوفاء والطاعة اللذين يدينون بهما لهم ، مهما كان السبب او الذريعة لذلك ، وأن كل الرعايا ، من أي نوعية او طبقة كانوا ، سيعتبرون هذا القانون مقدساً وحقيقياً ، ومتفقاً مع كلام الله ، بدون أي تمييز أو إبهام او حد، كان ؛ إن هذا القانون هو الذي سيقسم به كل نواب المجالس ، ومن الآن فصاعداً كل ضباط المملكة والمنتفعين منها وذلك قبل امتلاكهم لمنافعهم ومباشرتهم لوظائفهم . إن كل المربين ، والأوصياء على العرش ، والفقهاء والوعاظ ملزمون بتعليمه ونشره . إن كل رأي معاكس ، حتى وإن كان من الجائز ←

بدا أنها مأخوذة من مخيلة هوبس ، ولا يمكن الا لطبقة مهتمة بقيام الحكم المطلق ان تقبل بها

ان الارستقراطية لم تكن أقل شعوراً بأن الاداة الرئيسة لتخفيفها التدريجي كانت العامة التي كانت السلطة قد سلمت نفسها لها بشكل متزايد الاتساع .

هنا يجب الاستماع لصرخات غيظ سان سيمون ضد مازاران . لقد فهم جيداً ان ثورة كانت قد حدثت في زمن الفروند ؛ إلا أنها ليست الثورة الصاخبة التي حاول القيام بها المتمردون ، وإنما بالعكس الثورة غير المرئية التي كان ينجزها الوزير ، منفذ تعاليم ريشيليو ، ومربي لويس الرابع عشر :

« إن كل اهتماماته ، وكل مثابرته استدارت نحو إبادة النبلاء بالولادة بكل أنواع الطرق ، وسلب الأشخاص من ذوي الألقاب كل نوع من السلطة ؛ وإبعادهم لهذا عن شؤون الدولة ؛ وبإدخال أناس وضيعي النسب مثله إليها ؛ وزيادة أماكنهم في السلطة والتمايز والثقة والثروة ؛ وإقناع الملك بأن سيد إقطاعي هو بشكل طبيعي عدو لسلطته ، وبأنه يفضل ، من اجل إدارة شؤنه ، أناساً وضيعين يمكن ، عند أقل عدم رضى عنهم ، إفناؤهم بانتزاع وظائفهم منهم ، بنفس السهولة التي انتشلوا فيها من العدم حين أعطوا هذه الوظائف ؛ وذلك بدل أن يمتلك السادة الاقطاعيون، الكبار بالأصل سبب ولادتهم، وتحالفهم لها علاقة بها بسبب منشآتهم، قوة مخيفة بفضل الوزارة والوظائف التي لها علاقة بها ،

→

قتل ملوكنا او تنحيتهم ، والنهوض والتمرد ضدهم ، والتحرر من نير طاعتهم مهما كانت المناسبة لذلك ، هو رأي كافر ومكروه ، ومضاد للحقيقة ، ومضاد لإقامة دولة فرنسا التي لا تخضع مباشرة إلا لله » .

إن هذا الاعلان هو بدون شك إعلان ظرفي ، يريد على حملة الفقهاء اليسوعيين، ونحس فيه بذكرى اضطرابات « الرابطة » المرعبة . ولكن مهما كانت الاسباب الخاصة التي الهمته ، فإن الاعلان صدر ، وكان بالفصل وكالة لا محدودة وغير قابلة للعزل .

ويصبحون خطيرين إذا ما كفوا عن استخدامها لنفس الأسباب . لهذا كان تدخل الريشة واللباس ، وإفناء النبلاء تدريجياً ، الذي يمكن ان نراه في موضع آخر لحد المعجزة ، والذي نراه ونحس به اليوم ، والذي عرف أناس الريشة واللباس جيداً كيف يدعمونه ، ويزيد كل يوم من خطورة بيرهم بحيث وصلت الأمور لحد ان أكبر سيد إقطاعي لم يعد يستطيع ان يكون مرموقاً بنظر أي شخص ، وانه أصبح بألف طريقة مختلفة ، خاضعاً لأكثر رجال العامة صنعة » (١) .

ويضيف أيضاً :

« إن غريباً من حثالة الشعب لا يتعلق بشيء وليس له من إله آخر غير عظمته وقوته ، لا يفكر بالدولة (أي بالأمة) التي يحكمها إلاّ بالنسبة الى نفسه . إنه يحتقر القوانين ، والعبقرية ، والمزايا ، ويجهل القواعد والأشكال ، **ولا يفكر إلاّ بقهر كل شيء ، ودمج كل شيء ، وجعل كل شيء يصبح شعباً .**

لنعجب لكيفية تحوّل مسبّة هذا الكاتب الكبير ، في النهاية ، الى حقيقة . قهر كل شيء ، دمج كل شيء ، جعل كل شيء يصبح شعباً ، في هذا تكمن بالفعل عبقرية الادارة الملكية . لقد وثق بعض المؤرخين العاطفيين لكون الملكية جعلت نفسها مطلقة ، وهنّؤوها ، في نفس الوقت ، لأنها رفعت من شأن العامة . إن هذا من قبيل السخرية . لقد رفعت العامة لأنها كانت تريد ان تجعل نفسها مطلقة ؛ وجعلت نفسها مطلقة لأنها رفعت العامة .

إن من غير الممكن ، في اي مكان واي زمان ، بناء سلطة مكتسحة بصحبة الارستقراطيين . إن الاهتمام بالمصالح العائلية ، والتضامن الطبقي ، والاحكام المسبقة في ميدان التربية ، إن كل هذا يردعهم عن تسليم الدولة استقلال وثروة أمثالهم .

---

(١) « مذكرات » سان سيمون – منشورات بوالهيسل – المجلد ٢٧ – ص : ٦ و ٧ .

إن مسيرة الحكم المطلق . بإخضاعها تنوع العادات لوحدة القوانين، ومحاربتها للمشاعر المحلية من أجل نقل الولاءات للدولة ، وإخمادها في كل مواطن الحياة من اجل بعث الحياة في موطن واحد ، وأخيراً بإحلالها للحكومة الميكانيكية للادارة محل السلطة الشخصية للنبلاء ، هي طبيعياً مهدمة للتقاليد التي تتعلق بها غطرسة السلالات الارستقراطية والشفاعات التي صنعت قوتها .

إن بها إذاً يتعلق أمر المقاومة .

رد الفعل الارستقراطي :

إن البعض يفتخر بمناجاة فيليب بوت(١) التي اخذ فيها على الملكية اتجاهها الاستبدادي الذي طبعها به لويس الحادي عشر . ويستشهد بدفاعه عن حقوق وحريات الأمة ، لكنه ينسى غالباً أن يذكر بأن بوت كان يتكلم باسم النبلاء .

لقد كان على دوق دو مونمورنسي ، وحاكم الدوقية ، أن يقوم بدوره الطبيعي كأرستقراطي ويأخذ ضد ريشيليو جانب الدفاع عن الاعفاءات القديمة التي كانت المقاطعات تتمتع بها ، ويدفع رأسه ثمناً لهذه المقاومة . إن بونالد لم يكن على خطأ حين كتب :

لقد كان على دوق دو مونمورنسي ، وحاكم ليدق ، أن يقوم إن السلطة القمعية هي سلطة تستطيع أن تهدم كل شيء ، وتقلب كل شيء، وتغير كل شيء . إن سلطة تستطيع أن تقلب هي سلطة بلا حدود : إلا ان النبلاء هم حد السلطة ، لأن الملك لا يستطيع إبادة النبلاء الذين يتعايشون

---

(١) في مجلس الطبقات العامة المنعقد في عام ١٤٨٤ ؛ ونذكر بان لويس الحادي عشر كان قد توفي في العام السابق .

معه ، ويعتبرون مثله أبناء الدستور ، ويرتبطون مثله بالمجتمع بعقد غير قابلة للحل . .(١) .

إننا لن نعرف كيف نفسر بكلمات أقل لماذا لم تبلغ السلطة الملكية ، المتجهة باستمرار نحو التوحيد والتماثل ، غايتها المنطقية التي سحقتها الثورة في عدة أشهر .

ذاك أنها كانت تصطدم بطبقة النبلاء ، المقاومة دائماً - المتمردة غالباً ، والتي كان الملوك ، الميالون منطقياً للقضاء عليها كلياً . ينفرون من ذلك بسبب التقاليد والمشاعر وشيء من التفهم لدورها الضروري .

إن الاختلافات الكبيرة بين تاريخ فرنسا وتاريخ انجلترة تتجلى ، بشكل كامل تقريباً ، في السلوكات المتعارضة جداً لطبقتي النبلاء فيهما ، كما شعر بذلك جيداً لولم (Lolme) .

ففي فرنسا ، عرفت بشكل سيء كيف تدافع عن نفسها يومياً . وقامت بهجمات مضادة عنيفة . وغير منظمة . وغير موفقة ، ووحشية ، كما حدث في عهد لويس العاشر ، عندما شنقت او نفران دو ماريني ، وعذبت بيار دو لاتيلي ، مستشار فرنسا ، وراوول دو برسل ، محامي الملك(٢) . إنها لم تعرف كيف تقود الطبقة الثالثة بجعلها تشعر بأن إنقاذها من بعض مظاهر الهيمنة التي خفف منها الزمن لن يكون إلا من أجل إخضاعها لسيطرة الدولة الثقيلة . وإذا كانت قد وجدت نفسها متشاركة معها ، كما في بداية حرب الفروند ، فإنها خسرت سريعاً دعمها لأنها بدت عاجزة عن إعطاء تمردها مظهر الدفاع عن المصلحة العامة ، كما أنها تفككت

---

(١) بونالد : « نظرية السلطة السياسية والدينية » ـ الكتاب الثالث .

(٢) أ. تياري : المرجع السابق ذكره ـ ص : ٣٩ .

« إنّ فقهاء القرن الرابع عشر ، مؤسسي ووزراء الاستبدادية الملكية ، خضعوا للمصير المشترك لكبار الثوريين . لقد هلك الأكثر جرأة من بينهم تحت رد فعل المصالح التي كانوا قد جرحوها ، والعادات التي كانوا قد طردوها » .

هي نفسها بسبب جشع المتمردين الذين كان كل منهم مستعداً ، لقاء ثمن بخس ، لعقد معاهدة خاصة مع التاج .

إنها لم تكن ، بكلمة واحدة ، تمتلك سياسة ، ولم تكتسب ثانية المواقع المفقودة إلا بفضل الاضطرابات الأهلية ، كالحروب الدينية أوحرب الفروند التي حطمت السلطة ، وسمحت للسادة الاقطاعيين بأن يتلاقوا ، نظراً لفقدان النظام العام ، بملوك صغار كان عليهم ، حين استتباب السلام ، أن يشتروا انضواءهم(١) .

لقد عرفت أرستقراطية انجلترة كيف تتصرف كهيئة بشكل أفضل ، وربما لأن البرلمان في فرنسا انتقل لأيدي الفقهاء ، وصار أداة ملكية ، في حين أنه بقي في انجلترة عضواً للسلطات الاجتماعية ومكاناً لتجميع معارضتهم .

لقد عرفت كثيراً كيف تلون مقاومتها بأسباب ذات طابع عام ، كما نجد ذلك ، على سبيل المثال ، في الشرعة الموجهة للبارونات ، والتي كانت عبارة عن مجرد استلام للملك أمام المصالح الخاصة التي تدافع عن نفسها ، وصيغ الحق والحرية الصالحة لكل الأزمنة .

وبدل جعل النبلاء الفرنسيين لأنفسهم يعرفون في نظر الشعب كاستبداديين صغار ، هم غالباً أكثر إلحاحاً بمطالبهم وأكثر ارتباكاً مما كان عليه حال النبيل الاكبر ، ودائماً أكثر تعجرفاً ، أعطت طبقة النبلاء

---

(١) لقد رأى سان سيمون جيداً كيف كانت الاضطرابات تنقلب لمصلحة الارستقراطية : « إن كل ما كان باستطاعة هنري الرابع أن يفعله ، بمساعدة طبقة النبلاء المخلصة ، كان ، بعد ألف عمل ، في أن يؤمن الاعتراف بما كان حقاً له ، وذلك بشرائه ، إن صح القول ، للتاج من رعاياه ، بالمعاهدات والآلاف التي كلفته إياها النشآت المدهشة وأمكنة الأمان للرؤساء الكاثوليك والهيغونيين مجازاً هؤلاء للسادة الذين تثبتوا ، والذين كانوا يعتقدون مع ذلك أنهم خُلعوا ، بعد الأوهام التي كان كل منهم قد اصطنعها لنفسه ، لم يكن من السهل قيادتهم » . المرجع السابق ذكره — المجلد ٢٧ — ص : ٩ .

الانجليزية ، بالعكس ، لطبقة الملاك الاحرار الشعور بأنهم أرستقراطيون صغار لديهم مع السادة الاقطاعيين حريات مشتركة . ينبغي الدفاع عنها.

لقد انجزت هذه الارستقراطية الجزيرية ضربة معلم في عام ١٦٨٩. لقد تثقفت على يد هارينغتون أكثر مما فعلت على يد لوك ، وثبتت للسلطة التي أعطتها للملك ، الذي استدعته من وراء البحار ، حدوداً موضوعة بذكاء بحيث ستصمد خلال عدة قرون .

ما هي الأداة الأساسية للسلطة ؟ الجيش(١) :

إن احدى مواد « عريضة الحقوق » تعلن إذاً عدم شرعية الجيوش الدائمة ، في حين أن قانون موتيني (Muting Act) لم يكفل المحاكم العرفية ولم يكن الانضباط العسكري إلا لمدة عام ؛ الأمر الذي يجبر الحكومة على دعوة البرلمان في كل عام من أجل أن يخلق ثانية ، بشكل ما ، الجيش الذي حان وقت حلّه قانوناً . ولهذا السبب يقال حتى الآن البحرية الملكية ، والطيران الملكي ، ولا يقال الجيش الملكي . هكذا تحفظ ذكرى حالة الخضوع التي وضع فيها الجيش إزاء البرلمان .

(١) وهكذا فإنه لو كان شارل الأول يمتلك جيشاً صغيراً لحطم التمرد الجماهيري للكوفننتر القادمين من اسكوتلندة بقيادة لسلي . ولما كان مكرهاً ، والسيف الاسكوتلندي في خاصرته ، على دعوة البرلمان الانجليزي الذي كان عليه أن يمثل أمامه متوسلاً بعد أن كان قد حلّ بافتخار البرلمان السابق . لقد كان عليه أن يتنازل للانجليز لقاء الأمل العقيم بان يحصل منهم على الوسائل اللازمة لإخضاع اسكوتلندة ، ثم يطلب دعم الاسكوتلنديين انفسهم ضد وقاحة الانكليز . ومن استسلام لإستسلام كان التعيس يفقد قواه وشرفه . ماذا كان يلزمه لكي لا يهبط في درب الخزي هذا ؟ جيش .

وماذا كان يلزم كرومويل من أجل ان يرفع على انقاض الملكية سلطة بلا قاعدة ولا مكبح ؟ جيش ؛ إن الجيش الذي اصنعه باسم البرلمان ، وانقلب ضده ، هو مثال مأثور لعدم وفاء الجيوش للمؤسسات والمبادىء ، وإخلاصها للأشخاص .

وكيف تمت عودة شارل الثاني للعرش ، إن لم يكن بفضل جيش مونك ؟

وفي ظـل آل ستيوارت ، كان البرلمان يدعى للاجتماع بشكل غير منتظم ، ويصوت على الاعانات المالية دائماً من أجل عدة سنوات ، وأحياناً لكل مدة العهد . وقد منح ايضاً غيوم الثالث حق جباية الرسوم الجمركية طوال حياته كلها ؛ لكن الاجتماعات السنويـة ادت بالضرورة لاعتمـاد التصويت السنوي على النفقات . وهذا يعني أن الادارة نفسها ، وليس فقط الجيش ، كانا معلقين بموافقة البرلمان ، او بعبارة اخرى ، بموافقة الارستقراطية التي كان يتألف منها . لقد رأى دولولم في ذلك جيداً مبدأ الحرية الانجليزية .

« إن حق تقرير المساهمات الضريبية التي سيدفعونها بأنفسهم ، والذي يَخصّ الانجليز ، يبدو بصفة عامة انه يشكل ضمانة الملكية الفردية ضد ادعاءات التاج ؛ إن التخلي عن هذا الحق هو إهمال للأثر الأنبـل والأهم لهذا الامتياز .

إن حق تقدير الاعانات المالية المقدمة للتاج ، والذي يتمتع به شعب إنجلترة هو الحماية لكل حرياته المدنية والدينية . إنها لوسيلة قوية جداً انْ يحتفظ له الدستور إمكانية **الإثقال على سلوك السلطة التنفيذيـة** . إنّ هذه الصلة هي التي بواسطتها وجّهَتْ هذه السلطة . إن الملك يستطيع بدون شك ان يطرد على هواه ممثلي الشعب ، لكنه لن يعرف كيف يحكم معهم (١) .

وحيث يكتب الجنيفي كلمة « شعب » فإنه يجب طبيعياً أن يُفهم من ذلك كلمة «Populus» بالمعنى الذي كان لهذه الكلمة في روما أولاً ، اي أرستقراطية . فلها وحدهـا عادت أولاً وستعود حتى عـام ١٨٣٢ مقاعد البرلمان .

(١) دو لولم (De Lolme) : دستور انجلترة ـ ١٧٧١ ـ الطبعة الانجليزية الجديدة لعام ١٨٢٦ ـ ص ـ ٢٧٥ .

وحتى في عام ١٦٨٩ لم تكن هذه الارستقراطية تضم طبقة النبلاء القديمة فقط . إن الذين اغتنوا من المصادرات الكرومولية ، وكبار تجار شركة الهند ، على سبيل المثال ، الذين اشتروا الاراضي بثمن منخفض ، والمتآمرون من أجل عودة الملكية ايضاً ، كانوا يشكلون نسبة جيدة فيها . إن التجارة الكبيرة ستدخل إليها باستمرار عناصر جديدة . إنها بشكل اساسي طبقة الملاك الكبار .

لقد كانت القيود التي جلبتها للسلطة ضخمة بنتائجها التاريخية . فيما أن الملك ليس له حق فرض الضريبة ، فقد دُفِعَ للاقتراض ؛ والطبقة المُرضية ، المقيمة في البرلمان ، كانت تسهر على حسن إدارة الدين ، الأمر الذي وَلّدَ الدين العام قبل أن يستحق هذه التسمية في فرنسا بقرن وربع من الزمن ، وذلك مع نتائج سياسية بارزة (١) .
وربما لأن تجار الهند تسللوا إليها ، فإن هذه الارستقراطية كانت ، الى درجة كبيرة ، على علم بالظواهر الاقتصادية بحيث جمدت بوضوح كل محاولة لتخفيض قيمة النقد ، وأمّنت بذلك الاستقرار الحقيقي لمداخيلها ، وحتى رفعها خلال القرن الثامن عشر ، بفضل تقلب الأسعار المتجهة نحو الانخفاض ، والذي حدث أثناء تلك المرحلة .

---

(١) منذ ان أصبحت الديون العامة تقدم بشكل حصري تقريباً نفقات الحرب ، ويمكنها لوحدها أن تدبر ذلك بنجاح ، لم تَعُد قوة الحكام في علاقاتهم الخارجية تقاس ، كما في العصور القديمة ، بمدى اتساع سيطرتهم ، وعدد رعاياهم وقوة وانضباط جيوشهم ، وإنما بتقدم الزراعة والصناعة والفنون ، وبمدى وخصوبة وكِبر الدين العام . إن الاقوى هو الذي يستطيع أن يقترض اكثر ، باقل معدل فائدة ، ولاطول مدة ممكنة . وطالما أن النقود ستكون عصب الحرب فان حكومة الشعب الأغنى ، والتي تتمتع باكبر دين ، ستجد في كل مكان قواتاً مستعدة لخدمتها ، وحلفاءً مهيّاين لمساعدتها ، وانصاراً مهتمين بانتصارها، وستكون واثقة من السيطرة على اي شعب بلا ثروة ، ومن إخضاعه ، او من قلب وإبادة الحكومات التي ليس لديها قروض .
انظر : غانيله (Ganilh) : « بحث سياسي حول الدخل العام » باريس ـ ١٨٢٣ .

وهكذا ستكون الارستقراطية البريطانية ، المسلحة بالحق والثروة ، بالحقيقة ، سيدة الدولة في ظل أسرة هانوفر .

وعندما ستنهض ، بعد ذلك بكثير ، الموجة الديمقراطية ، ستجد في إنجلترة سلطة محاصَرة بختادق أرستقراطية ، في حين أنها ستستولي، في فرنسا ، فجأة على سلطة ملكية بلا مكبح . الأمر الذي يفسر بما فيه الكفاية الفرق بين الديمقراطيتين .

مناورات الارستقراطية الخاطئة وانتحارها في فرنسا :

كان القرن الثامن عشر الفرنسي عصر رد فعل أرستقراطي ؛ لكنه مورِسَ برعونة شديدة بحيث انه بدل أن يؤدي الى الحد من السلطة الملكية ، ادى الى التدمير المزدوج للملكية وللأرستقراطية . والى قيام سلطة مطلقة أكثر بكثير مما كانت عليه سلطة الملك الكبير .

إن سان سيمون يظهر لنا كبار النبلاء وهم يترقبون موت لويس الرابع عشر من أجل استعادة المواقع المفقودة منذ مازاران . ولكن كيف ؟ هل يتعلق الأمر بتنصيب سلطة مضادة معدلة في وجهه ؟ إنهم لم يفكروا بذلك ، لكنهم أرادوا الاستيلاء على الدولة . إنهم ، كتلاميذ « للضباط » العاميين الذين كانوا ضحية لهم ، لم يعودوا يتصورون الفعل السياسي إلا من خلال عتلات الدولة .

« إن نيتي ، يروي سان سيمون ، كانت في البدء بوضع النبلاء في الوزارة بكل الكرامة والسلطة المناسبتين لهم ، وذلك على حساب أناس اللباس والريشة ، وفي قيادة الأمور بحكمة ، بدرجات ، ووفق مصادفات بحيث تفقد العامة شيئاً فشيئاً كل الاداءات التي هي ليست بصفة بحتة من وظيفة القضاء ، ويحل السادة النبلاء شيئاً فشيئاً محل العامة في كل وظائفهم ، وبشكل أسمى دائماً من تلك التي كان العامة يمارسونها

بأيدي اخرى ، وذلك مـن اجـل إخضـاع كـل شيء للنبلاء في كـل انواع الإدارة(١) .

لقد وضع هذا المشروع الأحمق في رأس دوق دو بورغوبي ، بعد أن تبل بطوباويات فنلون . وكان يتضمن ، في البدء ، خطأ بخصوص قوام الارستقراطية . فهذه لم تعد مؤلفة حينذاك من النبلاء فقط ، وانمـا أيضاً من اناس اللباس الذين كان لهم مع النبلاء مصالح مشتركة ، ويراد الآن استبعادهم بجنون . وكان يتضمن ، مـن بعد ، عـدم فهم للـدور التاريخي للارستقراطية ، المقدرة ليس للحكم ، وإنما لتكوين مصدات للحكومة . إن المثال المزدوج للبندقية ولانجلترة كان يدير الرؤوس . لكن تكوين ومزاج قط مؤلفة من تجمع أمراء لكل منهم مصالح متميزة ثـم خضعوا لأمير واحد ، وإنما كانت عبارة عن جسم من المواطنين المميزين المرفوعين لممارسة الأمور العامة . أما فيما يتعلق بطبقة النبلاء الانجليزية فكانت قد تكونت في الحكومة من خلال مواجهة طويلة معها في البرلمان .

إن رد فعل عام ١٧١٥ لم يؤد الا إلى الإخلال بنظام الدولة ، وذلك بسبب « جهل وغفلة ، وخفة هذه الطبقة النبيلة المعتادة على الا تصلح لشيء باستثناء قتل نفسها »(٢) .

إن الكتاب العاميين الذين كان ينبغي الاحتفاظ بهم كأمناء سـر للمجالس المضحكة ، أصبحوا ثانية ، وبلا ضجة ، رؤساء الادارة .

لكن السلطة كانت قد أضعفت : إن أناس اللباس ، الاكثر جدارة، كانوا هم الذين استفادوا من ذلك . لقد كانوا ، بالأصل، ستاتو قراطيين . لايمكن إحاطة تعيين أي عضو في مجلس شيوخ بأفضل منها أبداً . وإذا لم يكن اعضاء البرلمان ينتخبون قط مـن قبل الجمهور ، فإنهم لا يستحقون

---

(١) « المذكرات » ـ منشورات بواليسل ـ المجلد ٢٧ ص : ٨ و ٩ .

(٢) سان سيمون ـ المرجع السابق .

لقد افتخروا بحق ، وهم الذين ارتقوا في الدولة كما كانوا يعترفون بذلك(١) ، بأنهم رفعوا الدولة :

« إذا كانت غطرسة كبار الإقطاعيين قد وجدت نفسها مضطرة لأن تهين نفسها أمام عرش أجدادكم ، وتتخلى عن الاستقلال ، وتعترف لملكها بسلطة قضائية سامية ، وبقوة عامة أسمى من القوة التي كانوا يمارسونها(٢) ... فإن كل هذه الخدمات ، التي هي بلا شك ، الأكثر أهمية من كل الخدمات التي قدمت على الإطلاق للسلطة الملكية ، تعود الفضل فيها ، كما بين ذلك التاريخ ، لبرلمانكم »(٣) .

وبدعم من هذه الخدمات ، إدعى الورثة المفتنين للفقهاء ، خدام السلطة ، الحق بممارسة رقابة على أعمالها(٤) . ومن المؤكد انه لا يمكن إيجاد جسم في البلاد مهيأ أكثر منهم لتهدئة السلطة .

وإذا كانت الوظائف تشترى ، فإن الرقابة التي يمارسها على المبيعات هذا الجسم نفسه تحيط انضمام قاضٍ جديد له بضماناتٍ

---

(١) أثناء صراع ١٧٧٠ مع السلطة الملكية بيّن برلمان باريس للملك : « ان القضاة الذين يتالف منهم سيعترفون دائماً بانه ليس لهم من لقب قضائي آخر غير صفة ضباط جلالتكم » ـ (البيانات المقررة والمقروءة أمام الملك في ٣ كانون الاول ١٧٧٠).

(٢) هنا يقول البرلمان ايضاً : « ... وإذا كان استقلال تاجكم قد حُوفِظ عليه ضد مشاريع بلاط روما ، في حين ان الملوكِ ، في كل مكان تقريباً ، خضعوا لنير الطموح البابوي المتطرف ؛ وإذا كان الصولجان ، اخيراً ، قد حُفِظ من ذكرٍ لذكر في بِكْرِ البيت الملكي ، من خلال التعاقب الاطول والاسعد الذي يوجد في امثلة حوليات الامبراطوريات ... »

(٣) بيانات ٣ كانون الاول ١٧٧٠ .

(٤) إن تحذيرات الاكليروس في عام ١٧٨٨ تشهد كم كانت افكار الحد من السلطة سائدة : « إن ارادة الامير ، التي لم تنار على يد قضاته ، يمكن أن يُنظر لها كأنها ارادته المؤقتة . إنها لا تكتسب الجلالة التي تضمن لها التنفيذ والطاعة إلا إذا سُمعت مُسبقاً حُجج وتحذيرات قضاتك في مجلسك الخاص » . والحقيقة ان فكرة أن كل ارادة للرجل الذي هو سيد ، ليست ، من تلقاء نفسها ، ارادة سيدة ، لعبت دوراً أساسياً في ظل النظام القديم . إنها لم تنكسف ، مؤقتاً وليس ابداً بشكل كامل ، إلا في اوج عهد لويس الرابع عشر .

لذلك إلا المزيد من الثقة لأنهم لن يكونو متملقيه بسبب حاجتهم للوصول، وإنما أبطاله من حيث المبدأ . إنهم يشكلون في مجموعهم جسماً أكثر خطورة وأكثر جدارة من البرلمان البريطاني . هل يجب على الملكية إذاً أن تقبل بهذه السلطة المضادة وتكرسها ؟

أم أن من الضروري لكرامتها أن تقاوم الادعاءات البرلمانية ؟ إن حزباً كان يدفعها لذلك ، ويقول عن نفسه بأنه وريث ريشيلو ، وكان رئيسه بالفعل أحد أحفاد شقيق الكاردينال الكبير ولكن إذا كان من الواجب في الحاضر تحطيم ارستقراطية اللباس ، ودفع السلطة الملكية دائماً الى الامام ، فإن الأمر كان يحتاج ، كما في السابق ، لتصفيقات العامة ، ولاستخدامهم ضد حملة الشعر المستعار . إن ميرابو رأى ذلك ، لكن زمرة ايغويون لم تراه .

لقد كانت مؤلفة من نبلاء نتفت السلطة الملكية ريشهم تقريباً ، لكنهم استردوا عافيتهم باقامتهم في جهاز الدولة الفني الذي بناه الكتاب العاميون . هل تفوقت الوظائف على الاقطاعات ؟ لقد أخذت الوظائف . وكانت خاصة الإتاوات الاقطاعية مختلسة في صناديق الدولة . فغرفت منها . وبشغلها لكل الامكنة وسدها لكل طرقات السلطة ، أضعفتها بعجزها ، وافقرت دمها بمنعها من أن تجذب لها ، كما حدث في السابق طموحات العامة .

وهكذا وجد، كل ما كان يجب أن يخدم الدولة ، نفسه مبعداً عنها(١) ففي ظل معارضة برلمانية كان من شأنها ، لو قبلت في الدولة لدفعت دائماً للامام المركزية الملكية . لقد كانت ، طبيعياً ، خادمة للسلطة الملكية بحيث أنها لن تقوم إلا بمتابعة مسيرتها ، بدون ملك .

---

(١) ولا سيما من خلال القرار التنظيمي المضحك لعام ١٧٦٠ الذي يشترط نبالة تعود لعام ١٤٠٠ من أجل أن يكون بامكان المرشح أن يشكل جزءاً من البلاط . هكذا يمكن جعل الملك يعيش وسط طبقة النبلاء وحدها . ولأي هدف ؟ هدف البخل فقط . هدف احتكار الخطوات والامكنة التي لم يكن الملك يمنحها لأولئك الذين لم يكن يراهم .

الفصل الحادي عشر

السـلطة والمعتقـدات

إن العقل الذي يتفحص مجموعة بشرية ما يلحظ في البدء ، السلطات التي تشرف على فئاتها وتوجه مشاريعها ، وهي تبرز من الجماعة . إلا انه يبدو له سريعاً أن أوامر واكراهات هذه السلطات المرئية لا تكفي لإنتاج التعايش المنسجم والتعاون بين البشر .

إن سلوك الأفراد توجهه القوى التي تضغط عليهم من الخارج اقل بكثير مما يوجهه منظم غير مرئي يحدد ، من الداخل ، أعمالهم . إن كل كل شخص يشغل في مجتمع ما مكاناً ما لا يبتعد إلا بشكل استثنائي جداً عن سلوك ـ نموذج . وهذا الانتظام يسببه نظـام المعتقـدات والالتزامات المندمج في طبيعة الانسان الاجتماعي .

لقد كان القدماء يعلمون ذلك جيداً ، ويقيمون عالياً السلوك الذي في تميزه يجعـل الحكم تقريبـاً بلا فائـدة ، وفســاد يجعلـه تقريبـاً مستحيلا وما دام أشخاص كل فئـة يتصرفون وفق ضوابط مؤكـدة ومعروفة من قبل الجميع ، يكون بامكان شركائهم أن يتنبؤ بأعمالهم في كل الظروف وتسود الثقة في العلاقات البشرية . في حين ان السلوك الشاذ يقلب ، بالعكس ، كـل الحسابات ، ويجبر على اتخاذ كـل الاحتياطات ، ويوقظ بالأخطاء والآلام التي يسببها ، اعمالا انتقامية ، واذا تكرر هذا الحادث فان الريبة والغضب والعنف ستجد نفسـهـا منطلقة من عقالهـا .

لهذا كان القدماء ، بحق ، يبعدون الاجنبي لأن له سلوكاً مغايراً ، ولا يمكن معرفة ماذا سيفعل ، كذلك كان من المنطقي معاقبته كل سلوك يعاكس المجرى الطبيعي للأمور بمنتهى القسوة . ضمن هذه الشروط ، لم يكن الأمر يحتاج كثيراً لحكومة ، لأن التربية كانت تكفي لتنظيم الممارسات .

وينجم عن هذا أن السلطة،باعتبارها تهدف لتوفير النظام الاجتماعي تجد في العادات الاجتماعية ، والمعتقدات التي تدعمها معاونها الآمن .
لكن انانية السلطة الاساسية تحملها للتفتح دائماً بشكل أوسع . لقد رأيناها ، في هذه السيرورة ، تصطدم بالسلطات الاجتماعية بالرغم من أنها مساعدتها ، وتتسع على انقاضها ، وتستبدل الارستقراطيات الطبيعية بالنظام الذي انشأته الارستقراطية . كذلك ، فانه يجب أن تنهدم العادات والمعتقدات لكي يكون بامكانها ، وينبغي عليها ، أن تحل نفوذها محل تأثيرها ، وان تتحول في النهاية ، على انقاضها ، تيوقراطية (الحكم القائم على الحق الالهي) .

السلطة القائمة على المعتقدات :

إنه يمتنع علينا فهم اي شيء خاص بالنمو المتتالي للسلطة العامة ، عندما نعتقد بأننا نجد في تكوينها مقياس قدرتها .

إننا نصنف حينئذ الحكومات بالنظر الى العقبات التي تعيق عمل أصحابها تضعها هيئات تصد أو تراقب . ونعتبر ان الحكومة المطلقة والتعسفية والحرة اكثر من غيرها هي تلك التي لا تلتقي بأي مَصَدّ منظّم .

إن هذا المحك ، الملائم للكسل الفكري ، خادع بشكل كامل ، لانه يتجاهل التسلط الهائل للمشاعر الاخلاقية ، بغض النظر عن نوعيتها . إني لا ابني بهذه المشاعر هنا الانفعالات الأكثر تبلاً للوجدان الفردي

الباحث عن الخير الأعظم ؛ وإنما تعلق مجتمع ما بأساليب الفعل والتصرف والإحساس ، التي تؤلف ، بكل قوة الكلمة ، « ما يجب أن يفعله » بهذا المعنى ، تتسلط المشاعر الاخلاقية على الجسم الاجتماعي ، وعلى وجدان القادة ؛ وتستقطب عملهم الذي سيكون فعّالاً إذا سار في اتجاه الممارسات والقناعات المكتسَبة ، وغير فعّال إذا اصطدم بها بعنف .

وهكذا فإنه كلما كانت تقاليد ومعتقدات مجتمع ما ثابتة وراسخة الجذور ، كلما كانت السلطة أقل حرية في عملها . قد تبدو هذه السلطة مطلقة عندما نراها تمارس الدور الذي أبقته لها الاخلاق . لكننا سنكتشف أنها ضعيفة للغاية إذا أرادت الذهاب ضد قوة العادات . وكلما كانت هذه العادات صلبة ، كلما كان خبار القيادة اضعف .

من هنا يأتي أن بعض النظم الاستبدادية القديمة التي كانت العادات والخرافات تسمح لها ببعض الأبهة وبعض القساوة التي تدهشنا . كانت ، فضلاً عن ذلك ، عاجزة عن تنفيذ بعض التدابير التي تبدو بسيطة جداً في نظر الانسان الحديث . إن الخرافة ، من بعض الجهات ، كانت تدعمها ، ومن البعض الآخر كانت توقفها .

لهذا يجب الاّ نقبل ، بدون تفحّص ، الاقتراح الذي اعتادت عليه الفلسفة في القرن الثامن عشر ، والقائل بأن « الخرافة هي الدعامة للحكم الاستبدادي » . فقبل أن ننتهي من هذا الموضوع ، سنكوّن أفكاراً أوضح ومختلفة جداً .

لقد تمثل الفكر العقلاني في القرنين السابع عشر والثامن عشر الإنسان البدائي كعنصر حر تماماً ويتبع كل نزوات إرادته . أن تعبير « غير مسموح » ، الذي حدده القانون ، ظهر فقط عندما أحنى هذا الإنسان رأسه في ظل النير الاجتماعي . وقد أعطى غشٌ ورعٌ لهذا القانون مظهر الوحي الإلهي . بحيث اصبحت السلطة صانعة كل المحظورات وقواعد السلوك ، في حين أصبح الدين دَرَكِيًّا الروحي .

إننا نكوّن اليوم فكرة مختلفة جداً عما هي عليه الأمور . فكلما سعينا أكثر لمعرفة الإنسان البدائي ، كلما انبهرنا أكثر لا بالحرية القصوى لسلوكه ، وإنما ، بالعكس ، بطابعه الصارم بشكل مدهش .

ففي المجتمعات الخشنة جداً ، تشكل حياة الإنسان حلقة تحدّدها بشكل خاص الممارسات المتشابهة دائماً . وبدل أن يكون هذا الانتظام من فعل مُشَرّع ، فاننا نلاحظه في الجماعات الأكثر خلواً من مظاهر الحكم .

إنّ الإنسان المتوحش يحسّ باستبشار واضح في الإمتثال . وعندما يُراد رفعه للقيام بعمل غير مألوف ، يبدي نفوراً يصل سريعاً لحد الرعب . إنّ هذا الأمر يفسّر بسهولة . إنّ كل عمل لم يُجرّب بعد يوقظ أحاسيس خوف مبهمة . إن « ما – لا – يعمل »(*) يمثل حجماً ضخماً لم تقطّع فيه أبداً بدقة الشرائح التي اعتدنا عليها ، شرائح « اللا اخلاقي » و « اللا شرعي » ، و « الجارح » و « الخطير » . إن « السيء » يظهر ككتلة غير متميزة تسدّ تقريباً كل مجال رؤية الإنسان البدائي . وإذا تصورنا كل ما هو ممكن مادياً كسطح ، فان ما هو قابل لأن يفعل اخلاقياً لا يشكّل إلاّ منطقة ضيقة ، أو تقريباً خطّاً على هذا السطح . أو بتعبير افضل ، إن الدرب الضيق الذي سار فيه الأسلاف ، والذي يمكن سلوكه بلا اضرار ، كان عبر مستنقع لم يستكشف .

وحتى لو أنّ مثل هذا المجتمع كان برأسه مستبد ، فإننا نحس بأن الرسوخ الاقصى للأخلاق يحكم على المستبد بأن يسير في الدرب الضيق . وبدل أن يكون ، كما اعتقِدَ ذلك بخفة ، هو مؤلف هذا النظام الاجتماعي ، يكون هو نفسه خاضعاً له .

(*) النص الأصلي جاء بالحروف الكبيرة : Ce-Qui-Ne-Se-Fait-Pas .
أي ما يمتنع عمله بشكل مطلق .

إن مفهوم التشريع مفهوم حديث كلياً : لا أعني بهذا انه لم يُعرَف إلا في عصرنا ، ولكنه لم يدخل في مجرى حياة المجتمع ، أي مجتمع إلاّ في مرحلة متقدمة جداً من تطوره .

إن مجتمعاً فتياً لا يتصور أن يكون باستطاعة رجال ما ان يصنفوا قواعد السلوك . إن هذه القواعد تشكل مُعطى ملزماً لكل أعضاء المجتمع ، للأكثر قوة كما للأكثر ضعفاً .

إن هذه القواعد تدعمها كل سلطة الأسلاف الذين يوحون في كل مكان باحترام خائف . لن يكون المتوحشون عاجزين عن تفسير قوانينهم إذا شئنا تسميتها هكذا . إن كلاً منها تبرره أسطورة ترتبط بسلف رمزي وفوق بشري .

إن صرحاً كاملاً من الأساطير يدعم صرحاً كاملاً من الطقوس والاحتفالات والممارسات التي لها طابع إلزامي بشكل مطلق ، والتي يُعتبر الانسان المتوحش أقل قدرة للغاية على عدم الخضوع لها مما هو حالنا إزاء القوانين التي نعرف أن لها مصدر بشري وأنها مدعومة بإكراه بشري .

إن المجتمع كلما كان أقل تطوراً ، كلما كان العرف فيه أكثر قداسة، بحيث أن الملك الذي قد يتهور في الأمر بشيء ما لا يكون متفقاً معه سيُحطّم سلطته ويجازف بحياته(١) .

---

(١) إن علم اصول السلالات البشرية يعطي بغزارة امثلة موضحة عن هذه القضايا التي هي أصلا بديهية، وها هي بعض الوقائع التيجمعها وسترمارك (Westermarck) في كتابه « أصل وتطور الافكار الاخلاقية » ـ الطبعة الفرنسية لعام ١٩٢٨ ـ المجلد الاول ـ ص : ١٧٠ ـ ١٧٣ .

ـ « إن الردجانك في سومطرة لا يعترفون للرؤساء بحق سن القوانين التي تحلو لهم أو بالغاء او تبديل عاداتهم القديمة التي يتمسكون بها بأقصى حد من التشبث والغيرة . وليس هناك قط في لغتهم من كلمة تعني « القانون » ، وعندما يُعلن رؤساؤهم قراراتهم ، لا نسمعهم يقولون : « هكذا يريد القانون » ، وإنما : « ذلك ←

تلك هي القوة الايحائية لأمثلة متشابهة دائماً . إن غريزة التقليد نستبعد كثيراً كل سلوك شاذ ليس هناك اي مجال للتنبؤ صراحة بحالاته.

هكذا تفسّر الطبيعة الخاصة للعقوبات النافذة في مجتمعات بدائية جداً ، كما هو الحال ، على سبيل المثال ، في غرينلند . ففي الجمعيات العامة التي تعقد من فترة لأخرى ، والتي تعتبر الجهاز الحكومي الوحيد لدى هؤلاء الاسكيمو ، يشهّر بكل منتهك للنظام العام ، ويعذّب على يد « معذّبين » يثبون حوله وهم يغنّون أغاني السخرية.

إنّ هذه الإهانة العلنية ، التي تذكّر بشكل خاص بالعرف النافذ في المجتمعات الطفولية ، وهذه « الإشارة باليد » ، تكفي لكي يهرب المذنب ، يائساً ، للجبال حيث يبقى مختبئاً الى أن « يبتلع عاره » .

أما إذا كانت الجريمة تسيء بعمق شديد الى المشاعر الاجتماعية ، فانه لن يكون لها من عقوبة ممكنة إلاّ الطرد النهائي من القبيلة ؛ وهذا ما نراه يحدث لدى الأسكيمو والبدو ، وما يبيّنه لنا ، من جهة اخرى ، التوراة .

→ هو العُرف » . (مارسدن ــ تاريخ سومطرة ــ لندن ــ ١٨١١) . وحسب اليّس (Ellis) فان احترام الملغاشيين للاعراف الناشئة عن التقاليد أو للقصص التي تعود لزمن اجدادهم ، يؤثر على عاداتهم الخاصة والعامة ؛ وليس هناك من شخص يخضع لها أكثر من الملك الذي يفتقد ، بالرغم من سلطته المطلقة في الكثير من النقاط الاخرى ، الارادة او القدرة على تحطيم القواعد ، القائمة منذ امد طويل ، لشعب خرافي » (و . أليس ــ « تاريخ مدغشقر » ــ لندن ــ ١٨٣٨ ــ مجلدان) .

إنّ ملك الأشانتيين الذي نتصوره كملك استبدادي ليس أقل التزاما بالامتثال للاعراف الوطنية التي ورثها الشعب منذ العصور الموغلة في القِدَم ؛ وعندما لم يمتثل احد هؤلاء الملوك لها في الممارسة ، واراد تغيير بعض الأعراف القديمة ، فقد عرشه . بيشام (Beecham) : « الاشانتي وساحل الذهب » ــ لندن ــ ١٨٤١ .

« إن الافارقة ، يقول ويوود ريد في حديث له بشكل خاص عن داهومي ، كان لديهم احيانا ملوك مستنيرون ، كما كان في السابق للبرابرة حكماؤهم وكهّانهم . لكنه كان من النادر ان يستطيع رؤساء شعب ما تغيير الاعراف التي تعتبر مقدسة منذ زمن سحيق » ــ افريقيا المتوحشة ــ لندن ــ ١٨٦٣ .

القانون الإلهــي :

إن الامتثال الصارم للأوامر الدقيقة هو من خصائص المجتمعات البدائية الصغيرة . لهذا فإن القضية تتعقد عندما يجمع الغزو ، وهو ظاهرة متأخرة الى حد ما في التاريخ البشري ، بين عدة جماعات ، ذات اخلاقيات مختلفة ، في ظل حكومة واحدة . إن كل جماعــة ستحفظ ، بالطبع ، عاداتها لكن الاحتكاك يميل مع ذلك لتسهيل العمل الأصيل ونزع لجام المبادرة . ولكي يكون الشعب غازياً يجب عليه أن يتحرر جزئياً من الخوف الكامن من تحريك القوى اللا مرئية الحاضرة في كل مكان .

إن الشعب المجدد . الخارج من سبات قديم جداً ضد الحَرْفي . سيمضي في كل الجهات للقيام بأعمال أصيلة . حينذاك سيتدخل القانون الذي سيفتح له طرق التقدم المثمرة ، في حين ستغلق امامه ، بكل سلطة الإرادة الإلهية ، الطرق التي ستقوده الى تدميره الخاص .

كل شعب يسير نحو الحضارة يمتلك كتابه الإلهي ، الذي هو شرط روحاً تقدمه . ومهما كانت كتب (*) الشعوب التاريخية الكبرى مثيرة للإعجاب فإن روحاً دينية بقدر محدود ستتعرف فيها بطواعية على تدخل إلهي . إن ملاءمتها الاجتماعية القصوى ستجعلها منها ، من جهة اخرى ، صروحاً للحكمة البشرية التي سيضفَى عليها ، بحيلة ذكية ، مصــدر سماوي . إن هذا الخطأ الفظ يجرّ بعده خطأً آخراً يتمثل في افتراض أن السلطة هي التي تضع القانون ، في حين انها ، بالعكس ، تخضع له ، كما نرى ذلــك في الكتــاب الخامـــس مـــن التوارة تثنيــة الاشــتراع (Le Deutéronome) الذي قيل فيه أن الملك يجب أن يجعل نفسه نسخة من القانون ، وان يقرأ فيه في كل ايام حياته ، وان يحترم باخلاص كل اوامره ، والاّ ينحرف عنه لا الى اليمين ولا الى اليسار (١) .

(*) م كتب بالحرف الكبير Livres اي الكتب المقدسة .

(١) ال : Deutéronome – ٧١١ x – ١٦ – ١٩ .

ليست السلطة هي التي تشَرّع وإنما ما هو ممنوع ، إنما هو كذلك من قبِل القوى فوق الطبيعية : إن الإهانة تَوَجَّه إليها ؛ وهي التي ستغضب وستسعى للانتقام لنفسها(١) إنه انتقام رهيب سيدفع المجرم ، إنْ كان نبيهاً جداً ، الى استعادة شرفه من خلال معاقبته لنفسه ، و « تحالفه » مع الله الذي يلاحقه .

لقد لاحظ سامنرمين(٢) بأن الكتب المقدسة في الهند ، في نصوصها الأكثر قدماً ، لا تنص على أي عقوبة توقعها الدولة ، وإنما توصي المذنب بأن يُعاقب نفسه بنفسه بالقاء نفسه ، على سبيل المثال ، ثلاث مرات في النار ،أو بأن يَعرّض نفسه بلا دفاع لضربات أعدائه ، وذلك لكي لا يُعاقبه الله بطريقة أسوأ أيضاً .

لكن زندقة الفرد تؤدي ، بمقتضى التضامن الحي جداً الذي تشعر به الشعوب الفتية ، لإفساد تحالف كل الشعب مع القوة المُشَرّعة فوق الطبيعية . إن المجرم يجب الاّ يُعَدّ ، منذ ذلك الحين ، كعضو من المجتمع مخافة أن تَلتَصِقَ خطيئته بالمجموع . « إذا كانت ذراعك موضوعاً لفضيحة ... » .

وعندما يضرب الناس المنتهك ، فإن ذلك يكون بدافع الخشيه من أن يصيبهم الانتقام الإلهي إن سمحوا بوجود ذاك الذي تلاحقه بينهم، انهم لا يعاقبون ، وإنما يبعدون من وسطهم مدانا يهددهم جواره . إن المخالف سيحاسب كثيراً أمام الله ، وقليلاً أمام المجتمع الذي لايستطيع ولا يجرؤ على العفو عنه . إن أسطورة أوديب تعبر عن ذلك بقوة لانظير لها . إنه ملك طيب ، والمنفعة العامة كانت تريد أن يرمى ستار على الجرائم التي ارتكبها عن جهل كلي . لكن سوفوكلوس ، لكي يجعلنا نشعر

(١) بما أن الجريمة تسبب ضرراً للأفراد ، فإن الفرد هو الذي ينتقم ، أو الفئة الصغيرة المتضامنة مع الفرد . ومن الممكن أن يتمارس الانتقام العائلي والانتقام الإلهي مع بعض . ومن الممكن ايضاً الاّ يؤدي انتهاك القانون لإهانة الناس ، أو أن الإهانة الموجهة الى الناس لا تشكل انتهاكا للقانون .

(٢) سامنرمين : « بحوث في القانون القديم والعرف » ـ لندن ـ ١٨٨٧ ـ ص: ٣٦ـ٣٧.

بشكل أفضل بالفضيلة الاجتماعية لاوديب ، يظهر لنا المدينة وقد مزقت، بعد سقوطه ، بسبب الحرب الأهلية بين أيتيوكلس وبولينيس ، ثم اضطهدت على يد الطاغية كريون . لقد كان من الأفضل له ، بالتأكيد ، أن يحافظ على أوديب ، لكنه لم يكن يستطيع ذلك . إن القوى الإلهية كانت ستغضب لرؤية شخص ، قتل أباه وارتكب المحرمات ، على العرش : لقد أطلقت الطاعون على طيبة(*) . وكان على أوديب أن يهاجر، مفقوء العينين ، ليرضي من ؟ ليس البشر وإنما الآلهة .

وإذا رفض قبطان سفينة يونانية استقبال قاتل ، فليس لأن هذا الشخص يوحي له بالرعب ، وإنما لأنه يخشى أن يطال الانتقام الإلهي ، مع المذنب ، المركب الذي يحمله .

إن الجريمة هي من شأن الله . ولهذا خول له الحكم فيها حتى مرحلة متقدمة من الحضارة . إن القبائل البولينيزية كانت تركب المحكوم عليه بالموت في زورق ، وإذا أراد الله ، كان هذا الزورق يقود المنفي الى شاطيء السلامة . إن التحكيم الإلهي ، الذي هو ظاهرة إجتماعية شبه عالمية ، ينبثق عن نفس المبدأ . وفي مجتمعنا الغربي كان من الممكن ، حتى أمد ليس ببعيد ، التدليل على براءة متهم بجعله يمسك بعد القداس صليباً وضع في النار طوال الليلة السابقة . فاذا شفي الجرح بعد ثلاثة أيام ، يكون الله قد قرر .

إنه المشرع والقاضي والمنفذ للقانون .

علنيـــة القانـــون :

إن هذا الدور الأخير هو فقط الذي سمح البشر لأنفسهم بامساكه، حين عذبوا ــ أي حرفياً ضحوا لله(١) ــ ذلك الذي اظهرت إشارة مؤكدة

(*) المدينة اليونانية واسمها اليوم تيفي ، والتي اشتهرت باسطورة أوديب .

(١) إن عقوبة الموت (Supplicium) تعود ثانية ، بشكل اشتقاقي ، لفكرة تهدئة الآلهة ، كما يلاحظ إهرنغ في كتابه : « روح القانون الروماني » ــ الطبعة الفرنسية ــ المجلد الاول ــ ص : ٢٧٨ .

جرمه . ثم جازفوا باصدار الحكم . لكن مع الملاحظ أن هذا الدور قامت به غالباً جمعية شعبية ، وليس رجل السلطة ، والشاهد على ذلك محاكم النبلاء في العصر الوسيط ، واللجوء إلى الشعب في القضايا الأساسية في روما .

إن ما لم نره ، إنما هو السلطة المشرعة .

إن ما يبدو لنا انه أعلى تعبير عن السلطة ، ويقول مايجب وما لا يجب ان يفعل ، ويميز الجائز والمحظور ، لم يخص قط السلطة السياسية قبل مرحلة متأخرة جداً من نموها .

إن هذه الحقيقة اساسية . لأن سلطة تحدد الخير والعدل هي ، مهما كان شكلها ، سلطة مطلقة أكثر من اي سلطة تجد الخير والعدل محددين من قبل سلطة فوق طبيعية . إن سلطة تنظم السلوكات البشرية وفق مفاهيم المنفعة الاجتماعية هي مطلقة أكثر من اي سلطة تحكم البشر الذين حددت سلوكاتهم من قبل الله . إننا نحس هنا بأن نفي التشريع الديني ، وإقامة التشريع البشري ، هي الخطوة الأكثر ضخامة التي يمكن لمجتمع ان ينجزها باتجاه الحكم المطلق الحقيقي للسلطة(١) .

إن هذه الخطوة لا يمكن اجتيازها طالما اعترف للقانون بمصار فوق طبيعي .

فإذا كان الله هو واضع القانون ، فمن هو الذي سيجرؤ على تصحيحه ؟ يجب أن يكون هناك قانون جديد . هكذا أطلق المسيحيون اسم « القانون الجديد على ذاك الذي كان المسيح رسولاً له ، واسم « القانون القديم » الموسوي على النقاط التي لم يمسها يسوع . إنها لغة القديس توما .

---

(١) إنها مرحلة متاخرة قليلاً أو كثيراً حسب الشعوب والحضارات . إننا نعلم ان طمنة القانون ، في روما ، كانت مبكرة بشكل خاص .

إن المسلمين يوافقون حتى هنا على هذا . لكنهم يقرون بوحي ثالث ، هو ذاك الذي نزل على محمد . إنهم أكثر إخلاصاً منا ، لأنهم مازالوا حتى اليوم ينظرون له باعتباره الأساس الوحيد لشريعتهم . وعندما نقرأ رحلات ابن بطوطة ، ننبهر لرؤيته يكلف بالحكم بالعدل على ضفاف الهندوس ، وهو الذي أتى من طنجة ! هل يمكننا أن نتخيل أن يدعى حبشي منذ وصوله الى فرنسا لترؤس أعلى محكمة للعدل عندنا ؟ كيف يمكنه أن يفعل ذلك هو لايعرف القوانين ؟ لكن ابن بطوطة كان يعرف القانون الوحيد الساري في أرض الاسلام . ان وحدة المعتقد كانت تصنع وحدة التشريع ، لأنه لم هناك من مشروع غير الله .

لقد تكونت كل الحضارات الكبرى القديمة ضمن اطر قانون إلهي ، تلقاه المجتمع ، وكانت الارادة الاقوى ، إرادة الرجال الذين يتولون السلطة ، عاجزة عن زعزعته أو استبداله .

لقد كان الأمر كذلك حتى لدى الشعوب الأقل تديناً كاليونان او الرومان(١) . إن قواعد الحق الرومانية بدت ، بدون شك ، ومنذ وقت مبكر جداً ، منفصلة عن كل مفهوم ديني . لكن هذه الاوامر المدنية ، وهذه المؤسسات المدنية كانت ، كما بين ذلك إهريغ ، صورة دقيقة عن الأوامر القديمة والمؤسسات القديمة ذات الطابع المقدس(٢) .

إن الانسان الحديث ، الذي تغلغلت فيه فكرة ان القوانين ليست إلاّ أنظمة بشرية أمليت بهدف المنفعة الاجتماعية ، لن يرى بدون اندهاش أن شيشرون ، في عصر متأخر جداً ، سيفتتح كتابه « بحث في القوانين » بتأملات مفصّلة حول طرق تشريف الآلهة . ومع ذلك فإنه ليس هناك فيها من شيء اكثر منطقية : إن احترام القوانين ليس إلاّ شكلاً لاحترام الآلهة .

---

(١) إهرينغ : « روح القانون الروماني » ـ الطبعة الفرنسية ـ ١ ـ ٢٦٦ .

(٢) المرجع السابق ـ المجلد ١ ـ ص : ٣٠٥ .

إنّ شيشرون يستفسر ايضاً بالوضوح المرغوب عن طابع القانون :

« لقد حكم اكبر فلاسفتنا بصوت واحد أن القانون ليس قط تدخلاً لروح البشر ولا شيئاً قريباً من الأنظمة العادية ، وإنما هو شيء أبدي ينظم الكون من خلال حكمة أوامره وموانعه . وحسب رأيهم فإن هذا القانون البدائي ليس شيئاً آخر غير الروح السامية لله نفسه ، الذي يُعتبر عقله السيد مصدر كل قاعدة إيجابية او مُحَرِّمة . من هذا القانون تستمد النبالة التي أعطتها الآلهة للجنس البشري ، والتي هي ليست شيئاً آخر غير عقل وروح الحكيم الذي يعرف كيف يأمر بالخير ويمنع الشر »(١) .

إن الأوامر والمحرَّمات الإلهية لا تغطي بدون شك كل ميدان الحاجات الاجتماعية . والأوضاع التي تظهر تستلزم بالضرورة أحكاماً يشير إليها مؤلفنا باحتقار ، ويسمّيها « بالأنظمة العادية » . ولكن أي فرق يوجد بين القانون الإلهي وهذه القوانين البشرية !

وبما أن القانون السامي يكمن في هذه الروح الإلهية التي انبثق منها ، فإنه يكمن كذلك في روح الحكيم أو الانسان الكامل . أما القوانين المكتوبة التي تتغير حول نفس المواضيع ولا تدوم إلاّ لمدة من الزمن ، فإنها تستمد هذا الاسم من محاباة الشعب اكثر مما تستمده من جوهرها الخاص(٢) .

القانون والقوانين :

هكذا إذاً يوجد نوعان من القوانين . أولاً ما يمكن تسميته **بالقانون ــ القيادة** ، الذي يُستمد من الأعلى ، والذي يعتقد الشعب

---

(١) شيشرون : « بحث في القوانين » ــ الكتاب الأول ــ منشورات مورابان ــ ١٧٩٦ .

(٢) المرجع السابق .

المتديّن بعمق بأنه أملي على نبي ، أو يرى الشعب الأكثر ثقة في الذكاء البشري أن حكماءه قادرون على تعريفه به . وفي كل الأحوال ، فإن الله هو مؤلفه . إن مخالفة هذا القانون تعني إهانته . والذي سيقوم بذلك سيُعاقب سواء أكانت السلطة الزمنية تسانده أم لا .

ثم هناك القوانين ـ الأنظمة التي يسنّها البشر من أجل تنظيم العادات التي يتنوّعها باستمرار تقدم التعقد الاجتماعي .

إن هذه الثنائية تتوضح بشكل افضل بقدر ما نولي مزيداً من الانتباه لسيرورة التطور الاجتماعي . إن الانسان الذي يغير شيئاً فشيئاً من عاداته يبقى وفياً لبعض الممارسات ومحترماً لبعض الممنوعات . إن امراً صارماً يبقي هذه الثوابت الاجتماعية . إنه ميدان المطلق .

ومن جهة اخرى تؤدي بعض النشاطات والاتصالات الجديدة لظهور مشاكل جديدة تستلزم بالضرورة نماذج سلوك جديدة . لهذا ينبغي إيجاد اوامر خاصة بهذه الأوضاع .

كيف ستُعَدُّ هذه الأوامر ؟ في شعب متدين حقيقةً ، ليس هناك من شك . إن **القانون الإلهي** هو الأساس الوحيد للأخلاق ، والقاعدة الوحيدة للحق ؛ وبقدر ما تُطرح الأسئلة ، بقدر ما يُعد مُعلّمو الأديان الأجوبة إنطلاقاً من مبادىء **الكتاب المقدس** . إن الأمة تستطيع هكذا أن تستغني عن كل قوة تشريعية ، لأن الاجتهاد الكنسي يقوم مقامها . هكذا استطاع اليهود المُبعثَرين ان ينظّمو كل المجادلات الأكثر تعقيداً . ولا يبدو ان هذا المثال لتشريع عملي مُعَدّ في غياب اي دولة مكوّنة ، استرعى كما ينبغي انتباه المفكرين السياسيين . إن الفقه القرآني لعِبَ، في العالم الإسلامي ، دوراً مشابهاً .

وهكذا فإن القوانين لا تُسَنُّ . وإنما تُستخلَص من خلال تفسير **القانون الإلهي** الأجوبة على كل الحالات الخاصة . إن التشريع يُختزَل في الاجتهاد ، والاجتهاد في دراسة الحالات الخاصة .

إن العبقرية الشرقيةتنزع الى هذا الحل،ولكن ليس العبقرية الغربية إنها تميل لحصر القانون الإلهي في ميدان خاص به ، هو ميدان الأعمال الإلزامية بشكل مطلق او الممنوعة بشكل مطلق ؛ وللتسليم بعدم الإكتراث الإلهي بالأعمال التي لم يحدّد القانون الإلهي نوعها ؛ بحيث ان المبادرة والقوة الفرديتين ، في هذا الميدان الحر ، يمكن أن تنتشر بدون أي كابح غير ذاك الذي يتمثل في تعارضها المتبادل ، ويتجلى عملياً من خلال الصراع أو التقدم .

وكلما نمت العادات خارج الامتثالية البدائية ، كلما سنح المجال لاصطدامات يعتبر تكاثرها الانعكاس الحساس للتطور الاجتماعي . إن حجم المشاجرات يزداد عندما تتسارع سرعة تحوثلها . كما أن انسجام السلوكات لم يَعُد طبيعياً كما في مجتمع ثابت ، وإنما يجب باستمرار ان يجدّد . ومن هنا تنبع ضرورة القرارات الخاصة (القضائية) أو العامة (التشريعية) التي يتطابق مجموعها المتنامي بسرعة مع القانون . إنه سيكون الحق البشري ، بالمعارضة مع الحق الإلهي .

لنأخذ روما التي كان التعارض فيها بين الميدانين محسوماً بشكل خاص . إن الروماني عندما يصبح عشيقاً لفتاة طاهرة فإنّه يهين الألوهية ؛ ولهذا فإن الملك حين يعاقب هذه الإهانة إنما يتصرف كأداة للغضب السماوي . وبالعكس ، فإن الروماني عندما يقتل مواطناً فإنه لا يهين إلاّ أسرة الضحية ، ولهذا فإن عليها هي أن تسعى للانتقام . لكن أسرة القاتل تأخذ بالدفاع عن نفسها ، وهكذا تهدد هذه المشاجرة بين الفئات وحدة الجماعة . إن الملك يتدخل كوسيط ويعمل بهدف المنفعة الاجتماعية .

إننا لن نستطيع كثيراً الاشارة هنا إلاّ لمبداين مختلفين جداً يشكلان المصدر للتدخل : مبدأ اخلاقي أو ديني ، ومبدأ اجتماعي أو منفعي .

ويجب أن نحس ايضاً بأن المبدأ الثاني لا يدخل في اللعبة إلاّ بسبب نقص النزعة الدينية ، لأن الانسان الغربي يتصور آلهته وكأنه ليس لها إلاّ دائرة مصالح محدودة . لعل الرومان هم الشعب الأقل روحانية على سطح الكرة الأرضية . ولهذا السبب قاموا في وقت مبكر جداً بفصل ما يتَرتّبَهُ البشر (Le jus) عما توجبه الآلهة (Le Fas) .

مصــدرا الحــق :

إن من الممكن منذ ذلك الحين التعرف على مصدرين للحق . فهناك من جهة أولى القواعد الآمرة للسلوك ، التي تكوّن حقاً موضوعياً ذا طابع ديني . ومن جهة ثانية ، الشخصيات المتصارعة التي تتجابه إراداتها ، والتي تنتهي ، بدافع مصلحتها المشتركة ، لأن تعترف لبعضها بشكل متبادل بحقوق ذاتية ، يشكل مجموعها ، إذا ما نظر إليها بشكل موضوعي ، حقاً موضوعياً ذا طابع منفعي .

إنّ ميدَاني هذين الحقين نحدّدان بطريقة مختلفة جداً حسبما يتصور مجتمع ما القوى التي يحترمها كقوى انانية تطالب فقط باحتفالات او كقوى محبّة للعدل وتريد أن يتصرف الناس بطريقة اخلاقية بحتة . إن الحالة الأولى تصادَف في الحالة الصافية لدى بعض الشعوب الافريقية التي « يتكوّن الدين لديها فقط ، كما يقال لنا ، من عبادات إحتفالية ، ويمكن فقط لإهمال طقس أو إغفاله أن يثير غضب الآلهة ... »(1) . لكن الآلهة تستطيع ، من دون الذهاب الى هذا الحد الاقصى ، أن تكون ، « اخلاقية » بدرجات متفاوتة . كانت كذلك ، كلما اتسع المجال لحق بشري بحت .

---

(1) انظر : أ. بي. إليس :
«The Yoruba speaking peoples of the slave coast of west Africa» لندن – ١٨٩٤ .

إلاّ أنّ الميدانين ليسا ، من جهة أخرى ، منفصلين نهائياً . فالحق البشري يدعمه تيار الحياة ، وقوة المصالح والأهواء . ولقد استطاع إهرينغ أن يقول بأن الحق الذاتي لم يكن إلاّ مصلحة مَحميَّة . إن من البديهي أن تؤكد مصلحة ما ذاتها وتدبّر لنفسها غطاءً قانونياً بواقع القوة التي تتجلّى بها . وبمعنى ما ، فإن الحق البشري هو الحالة الحالية لوضع يتغير مرحلياً بسبب الاندفاعات التي تحدث . إن مثل هذه الحركة، الضرورية ، تتجه طبيعياً للتعدي على ميدان الحق الإلهي ؛ وهي لا تلاقي في ذلك ، إذا لم يكن الإيمان حَيّاً وفعّالاً ، إلاّ مقاومة سلبية .

وليس هذا فحسب ، بل أن الأفكار نفسها يثيرها هذا التلاحم بين المصالح والأهواء . إنها لا تحضّر قط في « معابد مُغلقة » وإنما تخضع لتأثير الوسط . ولهذا يحصل ان المفهوم الخاص بما تريده القوى الإلهية يُعَدّل بفعل حرارة الصراع الاجتماعي ، وان القاعدة الاخلاقية تجد نفسها وقد اكتُسِحَت من الداخل كما فُتِّتَت من الخارج .

لقد كان ينبغي هنا القيام بتوضيحات مِنْ أجل التعريف بكَمْ يمكن للميدانين ان يُحَدّا بشكل مختلف ، وبأنهما ليسا قابلين لأن ينفذ كل منهما للآخر .

إن شعباً علمانياً كالرومان يكتفي ، حين يُعِدّ حقه ، بحفظ حق الآلهة (١) . ويكفي الاّ يُهينها صراحة . إن مجتمعاً مُتديّناً بعمق ،

---

(١) « كما بصفة عامة في كل النصوص التنظيمية الرومانية ، يوجد ، بصفة خاصة ، في القوانين بند دائم يُعلن بان كل ما يمكن ان ينتهك حقوق الآلهة لا يشتمل عليه القانون . إن هذه الفئة تضم انتهاك النصوص المقدسة ؛ لكنها تضم أيضاً انتهاك اي حق خاص بالآلهة ، الامر الذي يمكن أن يعود في المقام الأول ، على الأرجح لعدم قابلية « الشيء المقدس » للانتهاك . إن القانون نفسه يسلب التدابير التي قد تقع ضمن نطاق هذا النص ، من قوتها . وبالتالي فإنه ليس هناك من حاجة لإلغائها ، إذ تكفي ملاحظة الوقائع. ولكن في حين أن البند يجد نفسه ناقصاً، فإنه يجب التظر للنصوص القانونية المخالفة للحق الديني وكانها غير موجودة » مومسن : « موجز المؤسسات الرومانية» ـ الطبعة الفرنسية المجلد٦ ـ الجزء الاول ـ ص: ٢٨٢-٢٨٣.

كمجتمع العصر الوسيط ، يُعطي بالعكس ، الهيمنة للحق الإلهي . وكلما كان مفهوم الله أعلى ، كلما كان عليه أيضاً أن يُعطي أجوبة على المشاكل البشرية . إن بإمكان القديس توما إذاً ان يؤكد بأن التشريع الإلهي يطال كل شيء :

« إن القانون الأبدي يمثل برنامج الحكم في الحاكم الأسمى ؛ وعليه فإنه يجب أن تتفرع كل صيغ الحكم التي توجد في الحكّام التابعين [الأرضيين] من القانون الأبدي . إلاّ ان هذه الصيغ الخاصة بالحكام التابعين ليست شيئاً آخراً غير كل القوانين المغايرة للقانون الأبدي . ويتبع هذا أن كل القوانين ، مهما كانت ، تتفرع عن القانون الأبدي بالقدر الذي يعلن فيه أنه جائر ، وأنه لم يعد له قيمة القانون ، يُصبح بالأحرى القانون بالقدر الذي يكون فيه متفقاً والعقل المستقيم : من هذه الزاوية ، يبدو جلياً انه يتفرع من العقل الأبدي . وفضلاً عن ذلك ، فإنه ، بالقدر الذي يعلن فيه أنه جائر ، وأنه لم يُعد له قيمة القانون ، يُصبح بالأحرى عنفاً (١) .

إننا لن نستطيع أن نطلب ما هو أكثر وضوحاً : إن القانون البشري (أو الوضعي) يجب أن يتسجل ضمن إطار القانون الإلهي (أو الطبيعي) .

« إن هذا القانون كما يوضح أيضاً الفقيه ــ لا يحتوي ، بالفعل ، إلا على بعض المبادىء العامة التي تبقى دائماً متشابهة ؛ وبالعكس ، فإن القانون الذي يقيمه الانسان يحتوي مبادىء خاصة حسب مختلف الحالات التي تظهر »(٢) .

---

(١) القديس توما : « المجموع التيولوجي » ــ ١ آ ــ ٢ آ ــ السؤال ٩٣ ــ المادة ٣ ــ ترجمة La Revue des jeunes .

(٢) المرجع السابق ــ السؤال ٩٧ ــ المادة ١ .

هكذا يمكن للتعقد المتنامي لمجتمع ما أن يتطلب أوامر أكثر فأكثر عدداً . إن القديس توما يطلب إليها فقط أن تكون دائماً مُعَدَّة إنطلاقاً من مبادىء سبق وأن أُعطيت .

إننا نتبين بسهولة الضمانات التي يمكن لمثل هذا الإجراء أن يمنحها للفرد . إنّ الفرد ، بامتثاله لبعض المبادىء المتَعلَّمة تقريباً مع الرضاعة، يتمتع بأمن كامل ، لأن القانون ليس له من قاعدة اخرى غير هذه المبادىء، وليس للبشر ، حتى من كان منهم يُمارس السلطة ، غيرها من قاعـدة اخرى للسلوك .

وبدون شـك فإن المجتمع الـذي يُقرّ بقـانون لا يُستثنى من انتهاكاته . إن الناس الذين تقودهم الشهوة أو تغريهم القوة ، يرتكبون انتهاكات متكررة وخطيرة ، أكثر من الأمراء . إن القديس لويس لن يكون مُستحقاً للذكر لو كان كل الأمراء المسيحيين يتصرفون بشكل مسيحي .

ومع ذلك فإن الرعية في الوقت الذي تخضع فيه لاضطهاد مخالف للقانون ، يستطيع أيضاً أن يرى فيه سَدّاً غطّتْه الموجة مؤقتاً لكنها مع ذلك لن تجرفه قط .

إن تجاوز السلطة يُعترَف بأنه تجاوز من قبل المحرّضين عليـه انفسهم . إن تخلخلا داخلياً يُضاف الى الرفض الخارجي من اجل جعله يتراجع . إن العصر الوسيط غزير بالتراجعات الملكية التي ساعد عليها اضطراب الوجدان اكثر مما يفكر به التاريخ العقلاني .

هكذا يبقى القانون الاطار المؤكد الذي يقود الأخلاق والذي تندرج فيه السلوكات الخاصة أو العامة بشكل غير منتظم تقريباً . كما يضفي على الحسابات درجة اليقين التي يمكن انتظارها في الشؤون البشرية .

القانون والعرف :

ينبغي ان نحذر من الدمج بين القانون الإلهي والعرف . إن العرف هو التبلور لكل العادات في مجتمع ما . إن الشعب الذي يكون فيه العرف سيداً بشكل كامل يجب ان يُنظر له كشعب مُحني تحت استبدادية الأموات . أما القانون ، فبنَصّه على العادات الأساسية لبقاء المجتمع وتثبيته لها ، يسمح ، بالعكس ، من جهة أخرى بمرور المتغيرات المواتية : إنه يعمل ، إذا أردنا ، كمصفاة انتقائية .

إن الهيبة الدينية تستطيع ، بدون شك ، أن تقيم على عرق طيّع السلطة السيدة لفقهاء القانون الالهي الذين يريدون أن ينظموا للأبد كل السلوكات . لكن الشعوب الغربية اظهرت حتى الوقت الحاضر شخصيات قوية جداً بحيث يُخشى من مثل هذا النير . لقد نتجت تغيرات السلوك في ظل الاندفاعية الشديدة لإرادة القوة . والقانون الذي لم يكن يدينها قط يُقدّم بالعكس معايير من أجل فصل المشاجرات المنبثقة من هذه المستجدات ، ومبادىء عامة من أجل تنظيم السلوكات الجديدة .

ولكن إذا لم يكن القانون والعرف متضامنين منطقيا ، فانهما يكونان كذلك فعلياً .

إن مشاعر الاحلال التي تتوجه الى القانون المنقول على يد الأسلاف تمتد الى ممارساتهم . « إن أبي ، الذي كان يخاف الله ، كان يتصرف بهذه الطريقة » . إن السلوكات والمؤسسات التقليدية ، حتى وإن كانت دينياً غير مهمة ، إندمجت بطريقة ما بالدين ، كما كانت الدكاكين في الماضي تُسند الى جنب الكاتدرائيات .

إن قواعد الحق المستخدَمة اثناء التطور الاجتماعي من اجل إعادة لانسجام المُضطرب باستمرار بسبب صراع الإرادات ، تستنتج من المعتقدات والعادات مجتمعة .

إن هذا النشاط المنظّم يمكن ان يمارس إمّا بقرارات قضائية فقط ، وإمّا بالطريق التشريعي ايضاً .

في الفرضية الأولى ، كان على « الحكماء » ، الذين وجدوا انفسهم امام مشاكل مختلفة دائماً ، ان يعيدوها ، من خلال اوهام جسورة أكثر فأكثر ، لسوابق بَحثٍ عنها اكثر فأكثر . لكن الحق ايضاً ينمو والحياة بنفس الخطوة ، والقواعد الاجتماعية الأكثر تشعّباً تخرج بشكل متعاقب من مجموعة من المبادىء والعادات التي تشكل الإرث المشترك للمجتمع بأسره ؛ لدرجة أنّ الترتيب الأكثر براعة « للحكماء » هو ابن العم الأكيد للأمثال التي يرويها شيخ القرية .

وعندما يتحقق تنظيم السلوكات الجديدة بواسطة قضايا ترفع للمحاكم ، ينتج عن ذلك نتائج نفسية وسياسية هامة .

إن الالتزام العملي بالعودة الى العادات القديمة يقوي بالنسبة الى المجتمع بأسره مشاعر الاستمرارية ، ويصحح بهذا الضعف التدريجي لعبادة الأسلاف .

وبالنسبة إلى الفرد ، فإن عدم كونه محمياً في كل لقاء من قبل قوانين خاصة بكُل موضوع ، وان عليه أن يحكم بنفسه على حقه ، وأن عليه ان يجعله محترماً في معركة قضائية ، هومدرسةفي الأخلاق والطاعة .

وبالنسبة إلى السلطة ، أخيراً ، وهذا مايهمنا هنا ، فإن نموالحق خارجه له اهمية اساسية .

إن السلوكات ستتعدل من دون أن تأمر بها ، والمشاكل التي ستولدها هذه التعديلات ستحل من دون أن تتدخل . إن الحقالبشري يكتسب من خلال تقادم طويل سلطة خاصة ، شبيهة تقريباً بسلطة الحق الإلهي الذي يمسك بقوانين رخوة كثيراً أو قليلاً . والكل بشكل مجموعاً مدهشاً : إن السلطة ليست هي فقط المجبرة على احترامه ، وإنما بشعر

رجال السلطة ايضاً انهم هم أنفسهم مأخوذون في نظام التزامات كبير . إن الحق يفرض نفسه عليهم بحيث لا يعوا بامكانهم العمل إلا من خلال طرقه . لقد كان الأمر كذلك في روما البدائية ، حيث كان على الدولة ان تقيم على المواطن دعوى ، بدل أن تتصرف ضده بالوسائل الخاصة بالشرطة(١) ، كما كان الحال هكذا في انجلترة حيث تكون ما تسمى بمبادىء الدستور استقراءات او تصميمات تقوم على قرارات خاصة تصدرها المحاكم وتمس حقوق أفراد معينين »(٢) .

إننا سنكون إذاً على حق اذا رأينا هنا في الهيئة القضائية (Le Corpus juris) وسيلة قوية للتنظيم الاجتماعي الذي لايدين بشيء للسلطة ، والذي يعارضها ويفرض نفسه عليها ، والذي يحد منها ويميل لأن يديرها .

نمو القوة التشريعية :

تلعب السلطة في المجتمع دوراً آخر حسبما تسن أولاً القوانين ، وتملي ضوابط السلوك أو تكتفي بفرض احترامها .

وعندما نرى ، في لحظة من النمو التاريخي ، السلطة وهي تسن القوانين بمساعدة الشعب او جمعية ، ولا تستطيع ان تسنها الا بهذه المساعدة ، فإننا نفسر بشكل طبيعي حقوق الشعب أو الجمعية كتقييد للسلطة وتجديدها إنطلاقاً من مطلق ابتدائي .

لكن هذا المطلق الابتدائي أسطورة بحتة . فليس من الصحيح ان التطور حصل انطلاقاً من حالة سابقة كان فيها الحكام ، أو الملوك ، يملون

---

(١) إهرينغ : « روح القانون الروماني » ـ المجلد ٢ ـ ص : ٨١ .
ـ مومسن : « الموجز في المؤسسات الرومانية » ـ المجلد ١ ـ ص : ٣٦٤ .

(٢) ا. فـ. ديساي (A. V. Dicey) : « مدخل لدراسة القانون الدستوري » ـ باريس ـ ١٩٠٢ ـ ص : ١٧٦ (ترجمة فرنسية لـ : ا. باتيت و جـ. جيز) .

من تلقاء انفسهم ضوابط السلوك . والحقيقة انه لم يكن لديهم ابداً هذا الحق ، او ، بتعبير افضل ، هذه السلطة .

إن الشعب او لجمعية لم ينتزعا إذاً من السلطة القدرة على أن تسن لوحدها القوانين ، لأنها لم تكن تمتلك هذه القدرة قط .

وأنها لفكرة خاطئة تماماً تلك التي تكونها عن يفاعة المجتمعات إذا افترضنا ان بمقدور رجل أو بضع رجال يمسكون حينذاك بسلطة عملية أن يفرضوا على الرعايا سلوكات تمثل انقطاعاً عن نظام معتقداتهم وعاداتهم وبالعكس ، فإننا نراهم متمسكين هم انفسهم بهذا النظام .

وبدل أن تؤدي مساعدة الشعب او الجمعية لتعطيل حرية لم يكونا يمتلكانها قط ، تسمح بالعكس للنشاط الحكومي بالانتشار .

إن السلطة هي التي دعت ، في العصر الوسيط ، برلمانات انجلترة ، والمجالس العامة في فرنسا ، للانعقاد . وذلك ، في البدء ، بهدف جباية الضرائب التي لم يكن الصرف يعطيها حق جبايتها . وحتى في عام ١٧٨٩، كانت السلطة أيضاً هي التي دعت مجالس الطبقات العامة للاجتماع ، وذلك لكي تعطيها مساعدة الشعب الوسائل لتحطيم مقاومة الاصلاحات التي رأت أنها ضرورية .

إن القوة التشريعية ليست خاصية ينتزعها من السلطة تأسيس جمعية أو القيام باستشارة شعبية . إنها إضافة الى السلطة ، جديدة الى درجة كبيرة بحيث أن هذا التأسيس أو هذه الاستشارة هي فقط التي تجعلها ممكنة(١) .

---

(١) وصف بولار باكبر قدر من الوضوح الكيفية التي استخدم بها ملوك انجلترة البرلمان، حيث تولوا ، بدعم منه ، سلطات لم تكن تعود لهم قط قبل ذلك . وبدل النظر الى البرلمان كجسم قادم لتحديد السيادة ، دُعي لتوسيعها لان التاج في البرلمان كان باستطاعته الامر بما لم يكن الملك يستطيعه لوحده .

« إن التاج لم يكن مطلقاً سيداً من ذاته ، لانه ، قبل عصر البرلمان ، لم يكن ←

إن من الواجب ملاحظة البطء الخائف الذي نمت معه هذه القوة . إننا لا نقوم في البدء إلا بملاحظة العرف(١) .

ثم ، تدريجياً وبشكل بطيء ، تدخل القوانين المجددة إلا أنها تقدم طواعية كرجوع للعادات القديمة الحسنة إن الممارسة التشريعية هي التي أكدت شيئاً فشيئاً الفكرة بأن من الممكن ، بإعلان ، لا إقرار الحقوق ، وإنمـا خلقهـا .

وبكلمة واحدة ، فإنه يجب أن نرجع لا الى نزوات مستبد اسطوري وإنما الى المؤسسـات الشعبية أو التمثيلية ، المفهوم ، الذي ظهر في وقت متأخر تقريباً من تاريخ كل حضارة ، والقائل بأن وضع الحقوق ونماذج سلوك البشر ثانية موضع التساؤل يعرد ، في كل لحظة ، لإرادة قائدة . قـائـدة .

←

هناك سيادة ابدا (بالمعنى الحديث الكلمة) . إن السيادة لم تكتسب إلا من خلال نشاط التاج في البرلمان ...

« هكذا كبرت السيادة مع التمثيل الشعبي ... » .

ا.ف. بولار (A. F. Pollard) : « تطور البرلمان » ـ الطبعة الثانية ـ لندن ـ ١٩٣٤ ـ ص : ٢٣٠ ـ ٢٣٣ .

(١) إن فكرة ان البشر ، مهما كانوا ، يستطيعون أن يسنوا قوانين مخالفـة للعرف ، هي فكرة غريبة تماما عن العصر الوسيط . فإي لغة يستعمل سـان لويس ، علـى سبيل المثال ، عندما نراه يعطي أمراً (١٢٤٦) ؟ إنه يقول انه جمع في أورليـان بارونات وعظماء المقاطعة لكي يتعرّفوا بالعرف، الموجود في البلاد ، والذي يقوم الملك الآن بإعلانه ويامر بمراعاته .

إن التشريع يبدو لنا هنا كنشاط يكمن في ملاحظة العرف واضفاء طابع رسمي عليه. ولهذا كان حضور «البارونات والعظماء» الذين يقومون هنا مقام « مُحلّفي الإثبات». إن من الخطا إذا النظر لاجتماع البارونات باعتباره يتشكّل مع الملك جسما مُشرّعا مشتركا ، سيكون « الملك في البرلمان » التجسيد البارز الحديث له . لكننا نفهم ان الملك و « إدارته » استطاعوا في النهاية ، ولكثرة ما اجتمعوا من أجل ان يلاحظوا ، استطاعوا ان يُسنِوا . وإننا نتخيل بسهولة شديدة مرحلة الانتقال . فهي تكمـن في إضفاء الطابع العرفي و « الثابت » على ما هو جديد . أنظر لهذا الغرض ما قاله فين عن استخدام المياه في الهند ـ سوفتر مين لندن ـ ١٨٧١ .

لقد كان ينبغي من أجل هذا ان يكون بالإمكان أن تنصب في وجه السلطة الدينية التي املتها ، ليس سلطة ملك بمفرده ، إنما سلطة الجميع .

إن فكرة ان المجتمع يعد بحرية قواعد السلوك التي تفرض نفسها على كل أعضائه ، يمكن ان تتدخل في وقت مبكر اكثر كلما كانت السلطة الإلهية ، كما قيل سابقاً ، تدعم جزءاً اقل اهمية من الحق (في حالة روما) ، وكان انتصارها يؤمن بشكل خاص من خلال الأزمة العقلانيه التي توجد في تاريخ كل حضارة .

الأزمة العقلانية والنتائج السياسية للبرثاغوراسية :

إن كل حضارة تخشى ، عندما تكون فتية ، لقوى فوق الطبيعة ، وتحرم الاسلاف ، وتكون مخلصة للأعراف . وإذا تخيلت نظاماً افضل ، فإنها تحدد موقعه في الماضي ، وتكون الإشارة المؤكدة لتقدمها انها تخشى بشكل خاص أن تفسد ، وانها تنكر عن نفسها أنها أفسدت .

ويأتي بالعكس عصر من حياتها تنوي فيه ، نتيجة ثقتها في انوارها ان تنظم سلوكاتها من أجل انتاج الحد الاقصى من المنفعة ، ولا تشك قط في بلوغ عصر ذهبي يندمج مع المستقبل ، وتكف نتيجة انشغالها في تقدمها ، عن الاهتمام بحفظ مكتسباتها ، وتنفسد وتنحل وسط الآمال الاكثر إفراطاً .

إنما الأزمة العقلانية هي التي تقدم خط أو بالاحرى منطقة التقسيم فبسبب القوة التي كانت تمنحه إياها أخلاقه بالضبط يمتد الشعب ويدخل باتصال مع كثرة من المجتمعات المختلفة جداً عنه والتي كان في البدء يسخر منها ويستخف بها ثم ينظر بمزيد من الانتباه للمعتقدات ولقواعد السلوك المختلفة عن معتقداته وقواعده .

دروس مقلقة ! ماذا إذاً ! « إننا لا نرى تقريباً اي شيء عادل أو جائر لا يغير من نوعيته بتغير مناخه . إن رفع القطب ثلاث درجات يقلب كل الاجتهاد »(١) . ماذا يعني هذا « غير أن واجبنا ليس له من قاعدة أخرى إلا وتكون طارئة ؟ »(٢) .

« إن الحقيقة يجب ان يكون لها وجه مشابه وعالمي : فإذا كان الانسان يعرف الاستقامة والعدالة التي لها جسم وجوهر حقيقي ، فإنه لا يربطها بشرط الأعراف في هذه المقاطعة او تلك : إن الفضيلة لن تأخذ شكلها من نزوة الفرس او الهنود »(٣)

نزوة ، ها هي الكلمة الملفوظة .

وبقدر ما تنتج هذه الاتصالات من نتائج سعيدة لدى الأرواح الجديرة بأن ترتفع فوق تنوع المظاهر ، وتدرك الوحدة العميقة للقوانين كما فعل المبشرون اليسوعيون في الصين ، بقدر ما تكون خطرة بالنسبة للارواح المبتذلة التي لا تحس بالتماسك العميق لكل نظام المعتقدات والعادات في مجتمع ما ، وتعتقد انها حرة في أن تتبنى بالصدفة طريقة الحياة هذه أو تلك ، وتشك بأن تكون أي منها ضرورية .

إن العقل المجرد نفسه يبدأ ، في هذه المرحلة ، سواء من حيث ليس ضرورياً ، من دون التنبه الى أنه يمكن أن يكون ضرورياً بالنسبة الى المجتمع الذي نكون عضواً فيه .

إن العقل المجرد نفسه يبدأ ، في هذه المرحلة ، وسواء من حيث التلازم أو التطابق ، بتدمير عمله القديم . لقد كان قد تفرغ في البدء لتوضيح مفهوم النظام الطبيعي بدقة ، وفهم عقلانية وجمال ما هو كائن

---

(١) باسكال : « افكار » ـ هافيت ٣ ـ ٨ .

(٢) مونتاني : « محاولات » الكتاب ٢ ـ الفصل ١٢ .

(٣) المرجع السابق .

وإظهار ما يربحه البشر مادياً ومعنوياً ، من الخضوع للقوانين المثيرة للاعجاب .

اما الآن فإنه ينقلب ويضع موضع التساؤل كل ما كان يؤكده .

وهذا ما حصل في اليونان ، فبينما كان الفيثاغوريون يؤكدون المصدر والطابع الإلهي للحق[1] ، وثبات القوانين العرفية ، بدأ الفلاسفة بتمثيل القوانين كفعل بشري خالص دعم بخدعة تدخل إلهي مفترض[2] .

إن هذه القوانين ليست متغيرة ، كما نرى[3] ، وإنما هي أيضاً لا تحتوي أي شيء ثابت وضروري : ان البرهنة على ذلك تتم من خلال الإشارة الى أنه ليس هناك اي قانون يعترف به في كل زمان وكل مكان[4] إن من السهل ان يستنتج من ذلك أنه ليس هناك قط من حق طبيعي وانما أن التشريع والاخلاق هما عبارة عن اتفاق ، ومن فعل الارادة البشرية .

---

(١) انظر : أ. دولات (A. Delatte) : « بحث في السياسة الفيثاغورسية (Essai sur la politique pythagoricienne)
ـ باريس ـ ١٩٢٢ .

(٢) إنه التفسير المشهور لكريتياس . « بعد ان اخترعنا القوانين البشرية الاولى ضد مظاهر الظلم الواضحة للعيان ، تخيلنا ، من أجل تدارك الاخطار التي يكونها الظلم المختبىء ، الحديث عن كائن قوي وخالد يرى ويسمع بالروح كل ما هو سري ، ويعاقب الشر . إن هدف اكاذيب الحكماء الأوائل هو تنمية الخوف في قلب الإنسان» المقطع ٢٥ .

(٣) « منذ ان ولدتُ ، رأيت قوانين جيراننا الانجليز تتغير ثلاث او اربع مرات ؛ ليس فقط في الميدان السياسي وهو الميدان الذي يُراد إعفاؤه من الاستقرار ، وإنما في الميدان الديني الذي يُعتبر موضوعه من اهم ما يمكن » .
مونتاني : « محاولات » الكتاب الثاني ـ الفصل ١٢ .

(٤) إنها حجة مونتاني التي نسخها وكشفها باسكال : « إنهم يعلمون أن العدالة ليست في هذه الأعراف ، وإنما انها تكمن في القوانين الطبيعية ، المعروفة في كل البلاد . لقد كانوا سيدعمونها بعناد بالتاكيد ، لو كانت جسارة الصدمة التي بذرت القوانين البشرية قد التقت على الاقل بقانون واحد يكون عالمياً ، لكن السخرية شاءت ان تنوع نزوة البشر جداً بحيث لا يكون هناك وجود قط لمثل هذا القانون » .
« افكار » flavet ١١١ ـ ٨ ـ إن قوة التعبير يجب ان يشار إليها : « الصدفة التي بذرت القوانين البشرية ، ونزوة البشر » .

ذاك هو الموقف الذي عرّفنا عليه افلاطون :

« إنهم يزعمون ، إزاء الآلهة ، بأنها لا توجد قط بالطبيعة ، وإنمابالفن وبموجب بعض القوانين ؛ وانها تكون مختلفة لدى الشعوب المختلفة ، وحسبما اتفق كل شعب مع نفسه بإقامته لها ؛ وأن النزاهة هي الاخرى تتبع الطبيعة والقانون ؛ وأن ما يُعتبر عدلاً لا يكون مطلقاً كذلك بالطبيعة؛ وإنما أن البشر ، المنقسمين دائماً بمشاعرهم في هذا الصدد ، يبلون باستمرار استعدادات جديدة بالنسبة لنفس المواضيع ، وأن هذه الاستعدادات هي المقياس للعدل طالما استمرت من حيث الزمن ، وانها تستمد مصدرها من الفن والقوانين وليس من الطبيعة أبداً »(١)

إنّ الأزمة العقلانية ، كما قلنا ، تنتج في كل مجتمع توصل لدرجة ما من نموه . إن أهميتها التاريخية مُعترف بها عموماً ، لكن نتيجتها تفسَّر بشكل خاطىء جداً ، لأننا لا ننظر إلاّ الى تتماتها المباشرة .

لقد كانت الخرافة ، كما يقال ، دعامة العرش ، ولهذا كان الهجوم العقلاني يزعزع السلطة باضعافه للدعم الذي كانت المعتقدات تقدمه لها.

إنّ من الواجب النظر لما هو أبعد . إن وحدة المعتقدات كانت عاملاً قوياً للتماسك الاجتماعي ، لأنهـا تدعم المؤسسات وترعى الأخلاق . وكانت تضمن النظام الاجتماعي ، المكمِّل والدعامة للنظام السياسي الذي كان وجوده ، المتجلي من خلال استقلال الحق وقدسيته ، يخفف عن السلطة جزءاً ضخماً من المسؤولية ، ويضع في وجهها سوراً تقريباً لا يمكن تجاوزه .

كيف لا نلاحظ التطابق بين تزعزع المعتقدات من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر ، وارتقاء الملكيات المطلقة ؟ كيف لا نفهم انها

---

(١) « القوانين » ـ الكتاب الثامن .

ارتقت بواسطة هذا التزعزع ؟ كيف لا نلاحظ أن القرن الكبير للعقلانية هو أيضاً القرن الكبير للطغاة المستنيرين(١) ، الجاحدين ، المقتنعين جميعاً بالطابع الاتفاقي للمؤسسات ، المقتنعين جميعاً بأنهم يستطيعون ويجب عليهم أن يقلبوا أعراف شعوبهم من أجل أن يلائموا بينها وبين العقل ، والذين ينمّون جميعاً بشكل خارق بيروقراطيتهم من أجل خدمة مشاريعهم ، والشرطة من أجل تحطيم المقاومات !

لقد قدّرت الارادة القائدة حينذاك أنها قادرة على أن تعيد ترتيب كل شيء ، فالقوة التشريعية امتدت ، والحق لم يَعد يهيمن على الأنظمة البشرية ويوجهها ، وإنما أصبح الحق يقصد به ، من الآن فصاعداً ، ملتخصنها البسيط .

لم يشهد التاريخ شيئاً أفضل من هذا لتوسيع السلطة . لقد فهمت أكبر عقول القرن الثامن عشر هذا الأمر لحد أنها أرادت أن تعطي للمُشرّع سداً ومرشداً لا يقبل النزاع ، وهو : « الدين الطبيعي » لدى روسو ، و « الاخلاق الطبيعية » لدى ڤولتير نفسه . إننا سنرى كيف عملت هذه المكابح في القرن التاسع عشر ، وكيف استسلمت في النهاية(٢) .

إنها لم تكن تستطيع ، منطقياً ، أن تصمد . لأنه منذ أعلن أنّ « الإنسان مقياس كل شيء » لم يعد هناك من حق وخير وعدل ؛ وإنما هناك فقط آراء متساوية من حيث القيمة القانونية ، ولا يمكن لصراعها أن يُحسم إلاّ بالقوة السياسية أو العسكرية ؛ وأن كل قوة منتصرة تَنَصّب بدورها حقاً وخيراً وعدلاً يدوم بدوامها .

---

(١) انظر : روبير لورو P. Viollet : « نظرية الاستبدادية المستنيرة لدى كارل تيودور دالبرغ » ـ باريس ـ ١٩٣٢ .

(٢) سنرى تتمة العملية في الفصل السادس عشر : « السلطة والحق » .

الكتـــاب الخامس

السلطة تغير من مظهرها

ولكـــن ليس مـــن طبيعتهـــا

الفصل الثاني عشر

في الثورات

تَشُدُّ الثورات السياسية ، بصفتها ازمات عنيفة في مسيرة المؤسسات ، انتباه المؤرخين . أية مادة مُحمِّسَة بالنسبة للكاتب ، وأية مناسبة للقشعريرة بالنسبة للقارىء ، الجالس بهدوء امام المدفأة ، يُمثّلها الالتهاب الفاجىء للانفعالات التي كانت كامنة : والانفجار والتفشّي المحرق للمبادىء التي كانت تسير بشكل خفي ، والصعود الصاروخي لشخصيات جديدة ، وانتشار السمات في عمل فظ وعاجل ، والصخب الوحشي للجمهور الذي انمحت لديه سريعاً الوجوه الخطيرة للرجال المحترفين ، والذي يرفع الاقنعة المخيفة للكراهية والقسوة الحيوانيــة !

لشدّ ما حكيت هذه العصور ولكن ايضاً لشد ما اسيء فهمها . فذهن الانسان يبقى طفولياً ، وإذا كانت المعرفة الواسعة غالباً ما تسليه فإنها لا تعلّمه .

الذهن ، الحساس تجاه مظهر الاحداث ، يعتقد انه يجد فيه معناها، فيخلط بين اندفاعة الموجة ، التي تكون مرئية ، وحركة البحر التي ينبغي حسابها . إننا نتعلق بصرخة « الحرية ! » التي تدوّي في بدايات كل ثورة ، ولا نتبين انه ليس هناك من ثورة لا تؤدي الى ازدياد ثقل السلطة .

ولكي ندرك الدور الحقيقي للثورات ، ونعين لهـذه السيول السريعة والشلالات الضخمة مكاناً عادلاً في المجرى الشاسع للتاريـخ ، لا يجب أن ندع انفسنا نفتن بغليانها ، وإنما أن نحول عنها عيوننا ونلاحظ كيف كان اتجاه النهر قبل أن ياخذ هذه الحركة العنيفة ، وكيف يعثر عليه ثانية مذ تستعيد الأحداث سيرها المنتظم .

قبلاً ، كانت هناك سلطة شارل الاول ولويس السادس عشـر ونيقولاي الثاني ، وبعد ذلك سلطة كرومويل ونابليون وستالين . وهؤلاء هم السادة الذين رات الشعوب نفسها خاضعة لهم بعد أن ثارت ضـد « طغيان » آل ستيوارت والبوربون أو أسرة رومانوف .

إن الظاهرة ساطعة الوضوح ، لكن الخطأ يقع في تفسيرها . لقـد خرجت الثورة للأسف ، كما يقال ، من مجراها الطبيعي ، فتجاوزات الحرية المضادة للمجتمع استدعت قوة قامعة أخضعتها لانضباط ما ، وسببت الكثير من الخراب بحيث يحتاج الأمر لبناء جديد ! آه ! لو تم تجنب هذا الخطأ ، أو ذاك ! إن البراعة تكد في اكتشاف اللحظةالصحيحة للمجون ، والإشارة إلى العمل المشؤوم ، وتسمية المسؤول عنه .

اهو عدم فهم مثير للشفقة ! أم تجاهل عميق لطبيعة الظاهرة ! لا ، إن أمثال كرومويل وستالين ليسوا نتائج فجائية ، وحوادث عرضيـة حدثت بغتة أثناء العاصفة الاجتماعية ، وإنما النهاية الحتمية التي كان الانقلاب يتوجه نحوها بشكل ضروري ، إن الحلقة لم تنفتح بتزعزع سلطة مقصرة لكي تنتهي بتوطد سلطة مطلقة اكثر .

الثورات تصفي الضعف وتولد القوة :

إن بدايات الثورة تحمل سحراً يتعذر شرحه . فالحدث الـذي مازال غامضاً يبدو أنه يحمل كل الممكنات . إنه يبشر بالأحـلام غـير المتحققة ، والنظم المحتقرة ، والمصالح المجروحة ، والطموحات الخائبة ،

انه سيصلح كل شيء ، ويستجيب لكل شيء ، وينجز كل شيء ، إن اليقين المرح لمسعاه الفتي يثير حب الجميع ويكدر أولئك الذين يهددهم مباشرة.

إن هذه الساعات السعيدة تسجل بشكل لا يمحى في ذاكرة الشعوب ، وتزين في انظار الأجيال التالية التتمة التي تكذبها . إننا سنبحث عن مغزى الحركة في الطابع الغنائي لهذه الساعات ، وسنسأل عنه محركيها كما لو أن الرجال كانوا يعلمون ما يفعلون ويفعلون ما يعتقدون به !

إنهم يعتقدون أنهم يحاربون الاضطهاد ، ويحدون من السلطة ، ويوقفون التعسف ، ويضمنون الحرية والأمن لكل فرد ، ويعالجون استغلال الشعب ويعيدون ما استولى عليه المستفدون منه .

إنهم يريدون أن يبنوا ... ولكن ماذا يهم إن لم يُحفظ لهم هذا القدر منطلقاً . لقد أدوا وظيفتهم التاريخية منذ أن تحدوا السلطة وسخروا منها . إن إفلاتهم من العقاب يشهد على ضعفها ، ويعطي الإشارة لهجمة ضد الوحش الضعيف . إنه ازدحام الأجساد التي تتفجر والشهوات التي تنطلق من عقالها ضد السلطة . وفي الحين الذي تتصدع فيه السلطة نستمع الى السلطات الاجتماعية وهي تتصدع حولها . إنها لم تعد إلا انقاضاً يتدفق عليها المد ، الحامل لرجال جدد . اي سخرية تكمن في سؤال هؤلاء عن برنامجهم ! إنها الأشرعة التي تنفخها رياح العصر والأصوات التي تجأر فيها عاصفته .

لكن المجتمع في النهاية لا يعرض إلا سطحاً مستوياً . اي فرصة معروضة على أولئك الذين يقيمون في ما تبقى من مدينة القيادة ، فيدعمونها بكل الحطامات المنتزعة من القيادات الاجتماعية المهدمة ، ويمدون سلطتم من دون أن يلتقوا بأي صرح يحد منها .

كيف لا نرى في ذلك النهاية المحددة سلفاً والسماوية لكل الكارثة الأرضية تصفية السلطة الضعيفة ، وتنصيب السلطة القوية .

ثلاث ثورات

بدات ثورة إنجلترة بإسم حق الملكية المهان بمقاومة ضريبة خفيفة فرضت على الأراضي Le phipnoney . لكنها فرضت سريعاً على الأراضي ضريبة أثقل بعشر مرات . لقد كانت تأخذ على آل ستيورات قيامهم ببعض المصادرات : لكنها لم تنهب فقط بشكل منهجي الكنيسة وإنما استولت أيضاً ، بحجج سياسية ، على قسم كبير من الملكيات الخاصة . أما في إيرلندة فقد قامت بنزع ملكية شعب بكامله . إن اسكوتلندة ، التي كانت قد حملت السلاح من أجل الدفاع عن نظامها القانوني وأعرافها الخاصة ، رأت نفسها مسلوبة من كل ما كان ثميناً لديها(١) .

هكذا استطاع كرومويل أن يزود نفسه بالجيش ، الذي سقط شارل بسبب افتقاده له ، ويطرد البرلمانيين الذين كان على الملك أن يخضع لهم واستطاع الدكتاتور أن يؤسس القوة البحرية التي كان الملك التعيس يحلم بها لبلاده ، وأن يقود في أوروبا حروباً كان شارل يفتقد الوسائل لخوضها .

لقد حررت الثورة الفرنسية الفلاحين من اعمال السخرة الاقطاعية ، لكنها أجبرتهم على حمل البندقية ، ودفعت بأرتال متحركة لملاحقة العصاة : لقد الغت الرسائل المختومة لكنها نصبت المقصلة في الساحات العامة ، ونقضت في عام ١٧٩٠ المشروع الذي يعطي الملك الحق بشن الحرب ، بالتحالف مع اسبانيا ، ضد انجلترة فقط . لكنها رمت الأمة في مغامرة عسكرية ضد أوربا كلها . وبمتطلبات غير مسموع بها حتى

---

(١) يلاحظ كلارندون : « لقد دُمِجَت بنية الحكم القديم في اسكوتلندة كثيراً على يد كرومويل ، وقوانينها واعرافها دُمِّرت كثيراً لصالح قوانين وأعراف إنجلترة ، اي تلك التي كان كرومويل قد أقامها ، وكانت قد تركت بالكاد آثاراً يمكن من خلالها العثور ثانية على ما كان موجوداً قبلاً . إن سلطة النبلاء كانت قد أُلغيت كلياً وأُطفِئت بحيث لم يَعُد الأشخاص يجدون من احترام وتمييز إلا بقدر الثقة والوظائف ، التي أعطاهم إياها كرومويل وكانت تنقلها إليهم » .
بال ـ ١٧٩٣ ـ المجلد ٢ ـ ص : ١١٢ .

ذلك الحين ، سحبت من البلاد الموارد التي سمحت لها بانجاز البرنامج الذي كان على الملكية أن تتخلص عنه ، والمتمثل بغزو الحدود الطبيعية.

وكان الأمر يحتاج لربع قرن من أجل إعطاء ثورة ١٩١٧ معناها الحقيقي . إن سلطة اكثر اتساعاً بكثير من سلطة القيصر ستعيد للبلاد قوى أخرى كثيرة ، وتسمح بالاستيلاء ثانية على أراضي تفوق تلك التي كانت الامبراطورية قد فقدتها .

وهكذا يبدو لنا أن تجديد السلطة وتعزيزها بمثابة الوظيفة التاريخية للثورات . فلنكف إذاً عن الترحيب بها كردود فعل لروح الحرية ضد سلطة مضطهدة . إنها تكون كذلك الى حد قليل جداً بحيث لا يمكن ذكر أي ثورة قامت بقلب مستبد حقيقي .

هل ثار الشعب ضد لويس الرابع عشر ؟ لا ، وإنما ضد الطيب القلب لويس السادس عشر ، الذي لم يعرف حتى كيف يسحب حراسه السويسريين . هل ثار ضد بطرس الكبير ؟ لا ، وإنما ضد الساذج نيقولا الثاني الذي لم يجرؤ حتى على الانتقام لراسبووتين العزيز عليه . هل ثار ضد هنري الثامن ؟ لا ، وإنما ضد شارل الاول الذي كان ، بعد بعض التذبذبات في السلطة ، قد استسلم للعيش بالتقتير ، ولم يكن يهدد أحداً . وإذا لم يكن قد تخلى عن وزيره سترافورد ، كما كان يقول مازاران بحكمة ، فانه لم يحمل رأسه على قرمة الشجرة .

لقد مات هؤلاء الملوك ليس بسبب طغيانهم وإنما بسبب ضعفهم . ونصبت الشعوب المشنقة ليس كعقاب معنوي للاستبداد ، وإنما كجزاء بيولوجي للعجز .

إنها لم تثر مطلقاً ضد سلطة تضعها في المعصرة ، وتدوسها بالأقدام إنها تخشى شراستها ، وتصل حتى لحد الإعجاب بها باعتبارها مصيبة الكبار . إن الرخاوة هي المكروهة . أولا بدافع الغريزة الطبيعية التي ، في ظل فارس متردد ، تجعل اكثر الدواب طاعة ، متوحشة تقريباً ؛ ثم

لانها بالحقيقة ، وحتى مع افضل النوايا ، عدو الشعب . إنها لا تعرف بالفعل كيف تمنع كل ما هو قوي من أن يربح باليد ويثقل نيره الاجتماعي . وأخيراً لأن قانون المنافسة يدعو الشعوب لتجميع قواها ، بشكل يكون دائماً اكثر فعالية ، في يدٍ تكون دائماً اكثر قهراً .

الثورة والطغيان :

تدوي الثورات بالتنديدات ضد الطغاة . ومع ذلك فإنها لا تلتقي قط بهم في بداياتها وإنما تجدهم في نهايتها .

إن مبدأ الحكم الذي تقلبه يكون مُستهلكاً ، ولا يوحي إلاّ باحترام يتلاشى ، ولم يَعُد يؤسّس إلاّ سلطة واهنة . إن نفس الأسباب التي تسمح بسقوطه تجعله عاجزاً عن الاستبداد .

وبدل نَزّاعة بلا قوة ، تفرس الحركة الشعبية راية حماسها ، وتحمل بدل الأشخاص الشكاكين والمُتعَبين ، الأبطال الذين خرجوا منتصرين من التصفيات الدموية للثورة .

كيف لا يحصل مثل هؤلاء الرجال ، باسم مبدأ موقظٍ لمثل هذه الحماسة ، على طاعة متعصبة ؟

إن السلطة ليست هي فقط التي تنتعش في مركزها ، وإنما الحركة التي تطبع الأمة بها لم تعد تصطدم بعقبات السلطات الاجتماعية التي كنسها الإعصار .

إن الثورة تقيم طغياناً يكون اكمل كلما كانت التصفية الارستقراطية اكثر اندفاعاً .

لقد كانت مصادرات كرومويل ضخمة بدون شك ، لكن الأرض مع ذلك لم تفتّت ، وإنما تقلّت بكتل ضخمة الى ملاّك آخرين ، هم غالباً

بقيت قوية . لقد فَشِلَت « المُسَوِّين » ، والهمت مونك Monk الذين اغتنوا من شركة الهند . بحيث أن المصالح الاجتماعية المحافظة وبدات العمل ، بعد تصفية الكومنولث ، من أجل الحد من سلطة الدولة . وكانت تحتاج من اجل ذلك الى ثلاثين سنة الى تغيير السلالة الحاكمة ؛ لكن العمل سيصمد ايضاً قرناً ونصف من الزمن .

وفي فرنسا ، ذهب تهديم الارستقراطيات ، من خلال إلغاء الامتيازات وتجزئة الملكية ، لما هو ابعد بكثير . لكن الثروات البرجوازية المحترمة ستنتفخ ، وسترتفع ثروات جديدة ، على حساب سلب الكنيسة ثم نهب اوروبا ، بواسطة التهريب الذي أتاح الحصار القاري الفرصة له . لنتأمل في قدوم بونابرت وفي سقط نابليون . هكذا تكدست الثروات الكبيرة ، وأعِدَّت العقبات الراسمالية في وجه قوة الدولة .

اما الثورة الروسية فقد حجزت كل الملكيات مهما كان الشكل الذي اكتسته . ولم تعد الدولة الروسية تجد من مَصَدّ آخر غير مَصَدّ « النيبيتيين » Nepists الذي كانت قد سمحت بارتفاعه ثم مَصَدّ « الكولاك » الذين لم تفكر قط في البدء في تدمير استقلالهم الهزيل . من هنا نتج أن ثورة إنجلترة قوّت ، بشكل اقل فعالية واستمرارية ، السلطة ، مما فعلت ذلك الثورة الفرنسية ، وهذه الاخيرة اقل مما فعلت الثورة الروسية .

ومع ذلك فإن العملية كانت هي نفسها في كل الثورات . إن هذه الثورات لم تكن إلاّ في الظاهر ثورات ضد السلطة . اما من حيثالجوهر ، فإنها اعطت للسلطة قوة وثقة بالنفس جديدتين ، وقضت على العقبات التي كانت تعترض منذ أمد طويل سبيل نموها .

تماهي الدولة الديمقراطية مع الدولة الملكية :

إن الاستمرار العميق لجوهر الدولة ، عبر تغيّرها الشكلي ، ونموها عبر هذا التغيير ، يتجلّيان بطريقة ساطعة من خلال تاريخ ثورتنا .

إن هذا الانقلاب العنيف لم يكن حلاً استمرارياً في تطور الدولة الفرنسية ، وإنما تصفية عنيفة للعقبات التي كانت ، في نهاية القرن الثامن عشر ، قد تراكمت في طريقها وكانت تعرقل تقدّمها . لقد أحسّ فيوله بهذا جيداً (١) :

« إنّ الإتجاه العام نحو التوحيد والتشابه هو السمة المسيطرة على التطور التاريخي للقرون الثلاثة الأخيرة [من الملكية] . تتراجع الحرية ، في كل مكان ، وتصعد السلطة ...

إن الثورة تشبه انقطاعاً عنيفاً في سد ضخم جرفته فجأة المياه المتراكمة . إن هذا السيل نفسه هو ، في جزء كبير منه ، حاصل القوى التقليدية والتاريخية ؛ بحيث أن عبقرية النظام القديم تبقى ، ولا نعرف كيف نلحظ ذلك كثيراً ، في خدمة أفكار جديدة . إن هذه العبقرية ، التي هي أساساً استبدادية ومُركّزَة ، تنتصر مع الثورة ، وترأس عملها المهَدِّم . إن قوتها ، منذ ذلك الحين ، تتضاعف مائة مرة . إنها روح الماضي المؤثرة دوماً والحية .

إن مفهومنا للدولة المطلقة السلطة هو إذاً ، إذا أُخِذَ جيداً ، الغريزة الموجهة للنظام القديم ، المنتصبة كمذهب وكنظام . إن الدولة الحديثة ، بعبارات أخرى ، ليست شيئاً آخر غير ملكالقرون الاخيرة ، التي تواصل بانتصار عملها المستبسل ، فتخنق كل الحريات المحلية ، وتسويها بلا كلل وتوحدها » .

وإذا كانت هذه الحقيقة لم تقبل بعد ، بصفة عامة بما فيه الكفاية، فإنه يجب لذلك اتهام الإجراء الذي يتبناه العدد الأكبر من المؤرخين من أجل دراسة القرن الثامن عشر . فمنذ كتاب « تيليماك » وحتى « تأملات

(١) انظر : بول فيوله P-Viollet : « الملك ووزراؤه أثناء القرون الثلاثة الاخيرة من الملكية » ـ باريس ـ ١٩١٢ ـ استشهادات ماخوذة من المقدمة . ص : ٦و٧و٨ .

حول الثورة الفرنسية » ، قدمت هذه الحقبة إزدهاراً خارقاً للتأكيدات الايديولوجية . فالشيء العام لم يكتب عنه مطلقاً قبل الآن إلى هـذا الحد ، ولم يكن إلى هذا الحد موضوعاً للإنشاد والتهكم والبرهنـة لقد وضع علماؤنا ، بأقصى حد من العناية والدقة ، أشجار النسب لأفكـار القرن ، وذلك حتى تفتحها النهائي . وكانت تلك دراسات أخاذة . ومع ذلك فإن التاريخ سيستفهم ربما من خلال سماعه للرجال وهم يتكلمون ، أقل مما سيفعل من خلال رؤيته لهم وهم يعملون .

إن العمل ، في السياسة ، هو ، في نهاية الأمر ، الادارة . لهـذا يجب فتح الملفات الادارية منذ عهد لويس الرابع عشر وحتى عهد نابليون. وحينذاك ستظهر الاستمرارية الآخاذة للسلطة ، وتتكشف العقبات التي صادفتها ، والمعنى الحقيقي للأحداث .

استمرارية السلطة :

لقد كان لدى مكاتب الملكية دبلوماسية ثابتة ، هي دبلوماسية ريشيليو ومازاران : إنها الصراع ضد أسرة هابسبورغ التي كانت تعود بأصلها للويس الحادي عشر . لقد طردت الحسابات العميقة لمازاران ، التي فهمها وحققها لويس الرابع عشر ، هذه الأسرة من عرش مدريد .

وخلف آل البوربون ، في إسبانيا وإيطاليا ، الأمراء النمساويين. وكان عليهم أيضاً محاربة ڤيينا ، ليس من أجل تدمير قوة لم تعد مهددة، وإنما لأن فرنسا ، بمعارضتها لها ، كانت نقطة الارتكاز الطبيعية لأمراء المانيا الذين كانوا يخشون الامبراطور ، ولأننا كنا نمنع هكذا ليس فقط اجتماع المانيا تحت الصولجان الهابسبورغي ، الذي لم يعد يخشى منه ، وإنما أيضاً ، وبشكل خاص ، تبلورها حول مقر داخلي للمقاومة هـو بروسيا ، التي أخذت دورنا الحامي منذ توقفنا عن التمسك به .

لقد كانت المكاتب وفية باستمرار لهذا السلوك البسيط والحكيم. لكنها لم تستطع دعمـه لأن النبلاء المتآمرين ، الذين اكتسحوا وظائف

السفراء والوزراء ، كانوا يعترضون السياسة الفرنسية ، إما بدافع التفاخر بلعب دور ما ، وإما لأنهم ، مثل شواسل (Choiseul) ، كانوا يأخذون من بلاط أجنبي نقطة ارتكاز لوضعهم ووضع زمرتهم ضد الحركات المتواصلة لمؤامرة قصر فرساي .

وإذا كانت ماري انطوانيت مكروهة أكثر من اي ملكة من ملكات فرنسا ، فإنه لايجب قط الشك بأن هذا كان بشكل خاص لأنها رمز للتحالف النمساوي الذي عاد علينا بكوارث حرب السبع سنوات ، وجعل فرنسا تتراجع عن المرتبة الأولى للدول الأوروبية .

ولكن ماذا كانت نتيجة الثورة على سياستنا الخارجية ؟ إنها الحرب ضد النمسا . وضد بروسيا أيضاً بدون شك ، ولكن معها اسرعنا لإقامة السلام وللبحث عن التحالف . وتتابعت الحرب مع نفس العدو ، بنفس المخططات ، ونفس المواد ، المستخدمة في اجمل ايام الملكية . لقد انتصرت المكاتب ، واعيدت استمرارية الدولة . « إيه ! من يستطيع ان يخفي أن الجمهورية الفرنسية هي لويس رابع عشر جديد ؟(١) » هل هي مصادفة ؟ لا ، إن بيرك يظهر الغضب الذي كان يسود في المكاتب غداة تقسيم بولونيا . لقد كان يذهب لحد شتم الملك . لقد كتب سولافي ، صاحب المصنفات المختلفة المواد ، تحت إملاء المكاتب ، مؤلفة «في انحطاط الملكية الفرنسية » الذي فصل فيه مبادىء النظام الفرنسي القديم « الذي كان هدفه الخارجي الارتقاء بالدول الصغيرة ، وإهانة القوى الكبرى ، والارتقاء ، في الداخل ، بالقوة الكبيرة للدولة ، وإهانة السلطات التابعة »(٢) .

---

(١) الصيغة للهجّاء ايفرنوا (Yvernois) الجنيفي الاصل والوكيل الانجليزي .

(٢) سولافي (Soulavie) : « مذكرات عهد لويس السادس عشر » ـ باريس ـ المجلد ١ ـ ص : ١٤٤ .

الطابع المشتت للسلطة في النظام القديم :

إن الجزء الثاني من هذا البرنامج لم يؤدِّ بشكل افضل من الأول . لقد آمنت السلطة الملكية ببطء بمسيرة متواصلة ولكن حذرة ، تضع المبادىء في خدمة المناسبات وكانت تدخل بشكل غير متساو في مختلف أجزاء المملكة ، وعلى سبيل المثال ، لم يكن هناك في حقيقة القول من ضريبة منجباة وموزّعة من قبل وكلائها إلاّ في المقاطعات الانتخابية ، اما في المقاطعات الاخرى فان جمعيات اقليمية كانت هي التي تقرر ما تعطيه للملك ، وتوزّع المجموع بين المساهمين . إن هذه الدرجات يتوجّه الى هذه « الفئة » أو تلك من السكان . إن مساهمة الاكليروس كانت تحتفظ بتسمية الهبة المجانية (١) . والى الامتيازات المستمدة من المنطقة ، وتلك التي كانت تستمد من وضع الأشخاص ، كانت تضاف أيضاً امتيازات وكلاء الدولة ، ملاك وظائفهم ، ومنهم بشكل رئيسي البرلمانيون الذين كانوا يزعمون بأن موافقتهم ضرورية من اجل وضع المراسيم الملكية موضع التنفيذ .

هكذا كانت السلطة .

« تجد نفسها توقف عند كل خطوة من قبل الاحترام الذي كانت منجبرة على الاحتفاظ به تجاه حقوقنا وعاداتنا .

وعندما كانت تطلب الى رعاياها تقديم هبات مجانية وضرائب وإعلانات مالية ، كانت مجبرة على اللجوء لتقديم بيانات لأكليروس فرنسا ولجمعهم من أجل الحصول عليها .

(١) « لا اعتقد ، اجاب لويس السادس عشر على اقتراح لنيكر ، بان من الحكمة إلغاء كلمة « هبة مجانية » أولاً لأن هذه الكلمة قديمة وتربط هواة الاشكال ، ثم لأن من الحسن ربما أن أترك لخلفائي كلمة تطمّنهم بأن عليهم ان ينتظروا كل شيء من حب الفرنسيين وألاّ يمتلكوا ملكيات بشكل عسكري »

وكانت تتفاوض مع البرلمان من أجل تسجيل أي مرسوم ينص على فرض ضريبة إضافية .

وكانت تطلب العون من مجالس لنغيدوك وتأمر به في بورغوني .

وكانت في اغلب الأحيان مجبرة على شرائه في بريتاني بشكل مباشر تقريباً .

وكانت تجبيه عسكرياً في المعتمديات(1) .

إنّ الحكومة الملكية كانت إذاً شأناً حسّاساً . ومن أجل تقويتها دائماً كان يجب محاربة كل الاتجاهات النابذة ، ولكن الحذر من عدم اجتماع مصالحها ضد الدولة إطلاقاً .

لقد شجعت على هذا الاجتماع المشؤوم ، في القرن الثامن عشر ، سلسلة من الأخطاء التي ستؤدي الى سقوط الملكية .

ضعف السلطة ، والتحالف الارستقراطي :

لقد حاصر نبلاء البلاط الملك ، ومنعت هذه الشاشة صعود الخدّام العاميين الذين كانوا قد قدّموا قوتهم لأجداده . وبدل قيام لويس الرابع عشر بابعادهم بقسوة عن كل تدخل سياسي ، شنّ هذا الحشد من أهل البلاط المتعطشين للتأثير والأماكن حرباً متواصلة ضد وزراء الملك الذين كان على كل واحد منهم أن يغذّي عصبته من أجل أن يبقى .

بحيث لم تعد الحكومة الملكية تفرض هذا الاستقرار وهذه الرفعة إزاء عناصر الشجار التي تشكل فضائل مبدئها . لقد بحث كل حزب من احزاب البلاط عن مصادر دعم له في البلاد ، وعزّز المصالح الفئوية

(1) سولافي : المرجع السابق ـ المجلد ٦ ـ ص : ٢٤١ ـ ٢٤٢ .

من اجل ان يجني منها ميزة مؤقتة، كما حصل بين شواسل (Choiseul) والبرلمانات .

وطلب البعض المساعدات من القوى الأجنبية ، الأمر الذي مكّن سفراءها او وكلاءها من لعب دور نسبيٍ منذ زمن « الرابطة » .

وبينما كانت السلطة تترنح ، كانت البرلمانات توحد ضدها القوى النابذة . ولكي يبقى عالم الفقهاء مرتبطاً بالسلطة كما كان في بداياته ، كان يجب فقط أن يضم رجال القضاء الفقراء أو على الأقل البرجوازيين الذين كانت تفصلهم عن النبلاء مسافة اجتماعية كبيرة . لكن توارث الوظائف ، بعد أن ربط في البداية عائلات برجوازية بالدولة ، ادى لفصلها عن البرجوازية ، بحيث كوّنت فئة متميزة كانت التحالفات المتعددة تربطها مع أعلى النبلاء . إنّ البرلمانيين ، الذين كانوا في البداية ستاتوقراطيين ، لا يساوون شيئاً إلاّ بفضل وظيفتهم ، أصبحوا أرستقراطيين ، لهم قوة خاصة بهم ومصالح متميزة عن الدولة . لقد وضع البرلمانيون عقبة امام الرغبة بانقاص عدد الموظفين المتضاعف بشكل مضحك ، والذي يعقّد تصريف الأعمال ؛ لأن هؤلاء الموظفين ، مثلهم ، اشتروا وظائفهم ـ التي أُحدِثت في زمن القحط من أجل إدخال الأموال ـ . والبرلمانيون لا يمكنهم قبول اي هجوم ضد شكل الملكية الذي هو أساس أهميتهم(1). لقد شكل البرلمانيون ، المتمتعون بامتيازات

(1) عندما سيشرع موبو (Moupéou) ، بعد طرده للبرلمانات ، بإلغاء عدد كبير من الوظائف غير المفيدة ، سيكون هذا الأمر نكبة مالية حقيقية بالنسبة الى البرجوازية. إننا نقرأ في صحيفة أحد البرلمانيين ، بتاريخ ٢٦ نيسان ١٧٧٢ : « إننا لن نقرأ كيف نصف الأسى الذي يسود لدى عدد كبير من الأسر الفرنسية بسبب الكثرة المرعبة من إلغاءات الوظائف التي تتزايد كل يوم . إنها ليست إلاّ افلاسات ، وكشوف موضوعة في قلم المحكمة ، وانتحارات إلخ . ومع أنه أُحصي في العام الماضي ٢٣٥٠ كشف إفلاس مُودع لدى المجالس و ٢٠٠ انتحار ، فإن هذا العدد سيزداد أيضاً إن استمر هذا الامر ... « الصحيفة التاريخية للثورة التي اجراها موبو ، مستشار فرنسا، في دستور الملكية الفرنسية» ـ لندن ـ١٧٧٥ـ المجلد٣ ـ ص: ٦٩.

في ميدان المساهمات الضريبية ، كتلة واحدة مع أصحاب الامتيازات الآخرين ، ضد الرغبة في نشر الضريبة بشكل متساوٍ على كل الطبقات بحيث لا يؤخذ بالحسبان إلاّ القدرات المالية . واستعداداً لصراعهم الحتمي مع السلطة ، جعلوا من أنفسهم ، وهم المدمّرون تقليدياً للاعفاءات المحلّية ، المدافعين غير المتوقّعين عن نفس هذه الاعفاءات .

وقد أصبحوا في النهاية أقوياء جداً بحيث كان عزلهم على يد موبو بمنزلة انقلاب . هكذا كان حينذاك ضعف السلطة الذي مكّن أهل البلاط من الفئة البرلمانية من إساءة معاملة وزير المالية في غرفة الانتظار المقابلة الملك (١) .

وراء البرلمان كان هناك النبلاء والاكليروس والمقاطعات ، والأمراء انفسهم . إننا نبحث عن حزب الملك ، فلا نجده قط . إنه كان الشعب .

الطبقة الثالثة تعيد الملكية بدون الملك :

في عام ١٧٨٨ ، لاقت الإدارة في كل مكان قوى تعارضها ، أنزلت الى آخر درجات الضعف وفجأة حرّرتها الثورة من كل معارضيها .

لقد كانت الملكية تتراجع الى درجة كبيرة بحيث كان عليها أن تضحي أمام الصرخة العامة بمعتمديها في المقاطعات ، منفذي الارادة المركزية ،

---

(١) منذ عدة أيام حدث في فرساي ، وفي الغرفة الخلفية التي تسبق قاعة « عين الثور » التي يُعلن فيها عن الدخول الثاني لنهوض الملك ، كانت هناك فرقة من العسكريين الشباب والسادة الذين اقترحوا على بعضهم ، حين رؤيتهم للأب تيري (Terrai) أن يدبروا له مأزقاً ، وبالفعل فقد ضغطوا على أضلاعه الى درجة دفعته للشكوى بألم والتمس العفو حتى يسمحوا له بالمرور ؛ وفي نفس الوقت وصل المركيز دو موي (de Muy) السيد الأول لدار السيدة كونتسة البروفانس ؛ حينذاك فتحت الصفوف ومر هذا السيد بحرية ، وصاح صوت بطريقة يكون بها مسموعاً من قبل المراقب العام : « إننا لا نتيح مكاناً هنا إلاّ للناس الأشراف » الصحيفة التاريخية ، المشار اليها بتاريخ ٢٩ / آذار / ١٧٧٢ .

الذين كانوا يخلون المكان لجمعيات المقاطعات : إنها الحركة المعاكسة لكل لكل تاريخنا . أما الثورة فإنها ستقوم ، من جهتها ، باخضاع كل البلاد بانتظام أكثر وبدقة أكثر من أي وقت مضى لاندفاعة السلطة .

إن العمل الثوري هو إعادة الملكية المطلقة . لقد فهم فيليب الجميل اتجاه تطلعات العامة : ولهذا كان أول من دعا الطبقة الثالثة الى مجالس الطبقات العامة . وبعد نحو خمسة قرون أعطاه الحدث أيضاً الحق ؛ لكن لويس السادس عشر لم يكن فيليب الجميل . وإعادة الملكية ستحدث ... ولكن بدون ملك .

وعندما نتفحص بالتفصيل الحياة الصاخبة للجمعيات الثورية ، نضيع ، في البدء ، في التيارات والتيارات المضادة للأفكار ، وفي مؤامرات الزمر التي تغطي اللفة غالباً نواياها الحقيقية . لكننا نتبين بسهولة أن الجمعية التأسيسية ضحت منذ البداية بمصالح نفس أصحاب الامتيازات الذين كانوا قد طالبوا بدعوة المجالس . وقد حدثت خلال بضع جلسات مذبحة للامتيازات التي لم يكن الملوك يجرؤون على الاساءة إليها. إن إلغاء مجالس المقاطعات ، التي حاربتها الادارة الملكية منذ عدة قرون ، تحقّقَ بلحظة واحدة . أما الأموال الضخمة للاكليروس فقد سُلّمت بنفس السرعة للسلطة ؛ وتلقّت البرلمانات التي بفضل معارضتها دُعيت المجالس العامة للانعقاد ، عطلة حاسمة أكثر مما حصل في زمن موبو .

إنها التصفية الكبرى للسلطات — المضادة . لقد أحسّ ميرابو بأنها كانت أيضاً الفرصة الكبرى للملك(١) . فقد كتب : « إنّ فكرة تشكيل

---

(١) في مذكرة ذات وضوح أخّاذ ، يلاحظ : « خلال سنة واحدة فقط ، انتصرت الحرية على عدد أكثر من الاحكام المسبقة المهدّمة للسلطة ، وسحقت عدداً أكثر من أعداء العرش ، وحصلت على عدد أكثر من التضحيات في سبيل الرخاء القومي ، الذي لم تستطع صنعه السلطة الملكية خلال عدة قرون. لقد لاحظت دائماً بان إبادة الاكليروس، ←

طبقة واحدة من المواطنين كانت تطيب لريشيليو ؛ إن هذا السطح الممهد يُسهِّل ممارسة السلطة »(١) . لقد رأى نفسه في مكانه وفي دور الكاردينال ، يقطف ثمار هذا الرفع الخارق للأنقاض .

لكن لويس السادس عشر لا يريد ، لا الجمعية ولا التاريخ .

إنها لبحوث عقيمة تلك التي تنقّب عن نوايا أعضاء الجمعية التأسيسية . نعم ، لقد أكدوا ، بدون شك ، مذهب فصل السلطة بين تنفيذية تُركت للملك ، وتشريعية ، يتولاها ممثلو الشعب . وأعادوا ثانية أيضاً الإدارة المحلية الى المنتخَبين المحليين ، وحققوا بذلك فصلاً آخراً للسلطة . لكن هذه التقطيعات للسلطة ، مهما كانت الأهمية التي استطاع صانعوها أن يعلّقوها عليها ، كانت بدون قيمة تاريخية . لأن الجمعية ، حتى ولو بالرغم عنها : وكما يشهد على ذلك ندمها النهائي ، كانت تعمل على نقل السلطة .

لقد اختلست السلطة التشريعية من الملك ، وانكرت القيام بما هو اكثر من ذلك . إن لالي ـ تو للندال (Lally-Tollendal) (٢) و ميرابو

→

والبرلمانات ، والاقطاعية ، وامتيازات المقاطعات ، والامتيازات من كل نوع ، هي نصر مشترك للامة وللملك » .

الملاحظة ٢٨ للمحكمة ، المؤرخة في ١٧٩٠/٩/٢٨ في : « مراسلات ميرابو مع الكونت دولا مارك ، في ثلاثة مجلدات ـ باريس ـ ١٨٥١ ـ المجلد ٢ ـ ص : ١٩٧ .

كان ميرابو يرى جيداً أن الثورة كانت تعمل من اجل السلطة . ولكن ليست السلطة بشكلها التقليدي هي التي ستقطف الثمار .

(١) رسالة الى الملك في ٩ تموز ١٧٩٠ ـ مراسلات مع الكونت دولا مارك ـ المجلد ٢ ـ ص : ٧٤ .

(٢) في تقريره عن الدستور ، كتب لالي ـ توللندال منذ ٢١ آب ١٧٨٩ : « إننا نسأل عما إذا كان الملك باعتباره يشكل جزءاً من الجسم التشريعي ، لن يكون معرضاً باستمرار لان يرى كل تأثيره محطماً بسبب اجتماع كل الارادات في جمعية وطنية واحدة ؟

« هل سيستسلم حينذاك ؛ واين تكون حدود سلطته الجمعية ؟ يجب وضع الشعب

نفسه(١) ، يصيحان منبّهين للخطر الذي تمثله الجمعية إذا شدت إليها المبدأ السلطات المتروكة للملك . « نعم ، يصيح ميرابو ، إني أعلن بأني لن أعرف ما هو أكثر إثارة للرعب من الأرستقراطية السيدة المؤلفة من ستمئة شخص ! » .

ومع ذلك فإننا نرى في هذا الأمر حركة حتمية . وإنه لمشهد فلسفي جداً مشهد رجال الجمعية التأسيسية ثم التشريعية الذين يتناقشون ضد قدرهم الذي كانوا يحلمون به ويخافونه في آن واحد .

لقد استند ثوريو الساعة الاولى ، من أجل أن يشكلوا من انفسهم جمعية وطنية ، الى الارادة العامة التي ادعوا أنهم وكلاؤها . إن مــن الغريب أن نرى كم يستولي المبدأ عليهم حين يؤسّس سلطة جديدة ، في حين أنه ينمحي عندما يمكنه أن يضايق هذه السلطة . ولأن السلطة لا تنبثق إلاّ عن الامنية القومية ، فإن على الملك ، لكي يستمر بامتلاك جزء منها ، أن يكون هو أيضاً : وبشكل مشترك مع الجمعية ، « ممثلاً للأمة » . ولكن ماذا ؛ من جهة أولى ممثلون منتخبون ، ومن جهة اخرى ممثل وراثي ، اي مفارقة ! وقريباً ، لن يكون الملك إلاّ الموظف الاول :

→

بمناى عن كل أنواع الطغيان : لقد عانت انجلترة من برلمانها الطويل بمقدار ما عانت من كل ملوكها المستبدين ...

... عندما استمر البرلمان الطويل ، عهد شارل الاول ، في احترام الدستور والعمل بالاتفاق مع الملك ، صحح عدة تظلمات وحمل عدة قوانين صحية ، ولكــن عندما استأثر لنفسه بالسلطة التشريعية واستبعد منها الملك ، لم يتاخر في الاستيلاء على الادارة ؛ وكانت نتيجة هذا الاجتياح وهذا الجمع للسلطات اضطهاداً للشعب هو أسوأ من الاضطهاد الذي كان يزعم أنه حرره منه . » .

(١) في النقاش الشهير حول حق الحرب ، يشرح : « إن السلطات تمارَس من قبـل رجال . والرجال يسيئون استخدام كل سلطة لا توقَفُ بشكل كافٍ ، ويتجاوزون الحدود . هكذا تتغير الحكومة الملكية الى استبدادية . ولهذا السبب نحتاج لاخذ الكثير من الضمانات . ولكن هكذا ايضاً تصبح الحكومة التمثيلية اوليغارشية عندما تتغلب إحدى السلطتين ، اللتين جُعلتا من أجل أن تتوازنا ، على الاخـرى وتطغى عليها بدل أن تحتويها » . خطاب ٢٠ أيار ١٧٩٠ .

ولكن إذا كان موظفاً ، فلماذا يكون غير قـابل للعزل ؟ إنه سيلغى ، بمساعدة الظروف ، وستجمع السلطة التنفيذية مع التشريعية في أيدي المؤتمـر .

« فيما يتعلق بتوازن السلطات ، كان بإمكاننا ، صاح روبسبيير ، أن نكون مخدوعين بهذا الوهم ... أما الآن فماذا تهمنا التركيبات التي توازن سلطة الطغاة ؟ إن الطغيان هو الذي يجب استئصاله : إن على الشعوب أن تبحث عن ميزة التنفس لبضع لحظات ليس في المشاجرات بين سادتها ؛ إن عليها أن تضع ضمانة حقوقها في قوتها الخاصة »(١) .

بعبارات أخرى : كنّا من أنصار تحديد السلطة عندما كان الآخرون يمتلكونها ؛ أما منذ أن امتلكناها ، فإنها لن تكون كبيرة جداً .

لقد أصبحت الجمعية السيد . ولكن إذا كان حقها يأتي من كونها تعبر عن الإرادة العامة : أفلا يجب ، بدون شك ، أن تبقى دوماً خاضعة لموكليهـا ؟

لا ! فمنذ الأيام الأولى(٢) حرّر أعضاء الجمعية التأسيسية أنفسهم من الوكالات الآمرة التي كان الكثير منهم قد تقلّدوها .

ليست بـراهين سيياس ، وإنما إرادة القوة لدى هؤلاء الرجال المجتمعين ، هي التي أحلّت السيادة البرلمانية محل السيادة الشعبية . يجب على الشعب أن يكون سيداً مطلقاً في اللحظة التي يعيّن فيها ممثليه، لأن بإمكانهم هكذا أن يستمدوا منه حقوقاً لا محدودة . ولكن منذ أن ينقل هذه الحقوق ، يتوقف دور الشعب ، ولا يعود يساوي شيئاً . إنه يصبح رعية ، وتصبح الجمعية لوحدها سيدة .

---

(١) خطاب روبسبيير في جلسة ١٠ أيار ١٧٩٣ .

(٢) جلسات ٧ و ٨ تموز ١٧٨٩ .

إنّ « الإرادة العامة » لا تتشكل إلاّ في الجمعية(١) ، والاستشارة الشعبية ليست إلاّ نوعاً من الطهو الذي يختزل كل الأمة في عالَم صغير مكوّن من ستمئة شخص يفترض فيهم ، من خلال أكثر الأوهام جسارة، أن يكونوا الأمة نفسها مجتمعة(٢) .

هذه السيادة المتكبرة ، التي تجرؤ على إرسال الملك الى منصبة الاعدام وترفض باحتقار دعوة الجيرونديين للجمعيات الانتخابية : أمام مَنْ تخفض وتهين نفسها ؟ أمام عصابات المتهورين الذين استقبلوا في حرم المؤتمر ، وقَبِلَت عرائضهم المحتدّة باعتبارها التعبير عن الأمنية الشعبية ! .

لقد اتفق فقهاء كبار مهارتهم المثيرة للاعجاب في اختزال كل هذه المتناقضات في نظريات دستورية . إني لا أتصور كيف أمكن لخيالهم أن يرفض سماع صياح الشارع ، وأصوات جري العربات ، وكيف استطاعوا أن يثقوا بنصوص كتبت بشكل غير متقن في جو متميز باحتداد الكراهية أو الرعب أو رُقّمت في دقائق سادت فيها روح التسوية والتعب .

إن منطق العصر الثوري لايكمن في الأفكار ، وإنما في الوقائع .

والواقعة هي انتصاب سلطة جديدة ، سلطة المزعوم أنهم الممثلون الذين ، بالقدر الذي لم يتقاتلوا فيه ، يدومون منذ المؤتمر وعبر مجلس المديرين ومجلس القناصل ، وحتى في مِلاك الامبراطورية .

---

(١) « ليس المقصود هنا ، يقول سيياس ، إحصاء تصويت ديمقراطي ، وإنما إقتراح الآراء والاستماع إليها والتفكير بها ملياً وتعديلها ، واخيراً القيام بشكل مشترك بتكوين إرادة مشتركة » ـ خطاب ٩ / ايلول / ١٧٨٩ .

(٢) « إن القرار ، يقول سيياس ، لا يعود ولا يمكن أن يعود إلاّ للأمة مجتمعة . إن الشعب أو الأمة لا يمكن أن يكون لها إلاّ صوت واحد ، هو صوت الجمعية التشريعية الوطنية » ـ خطاب ٩ أيلول ١٧٨٩ .

إنّ سيياس هو التجسيد الحقيقي للسلطة الجديدة . إنّ أي شخص آخر ليس له نصيب أكثر منه في اندلاع الثورة . فقد كان عضوا في الجمعية التأسيسية والمؤتمر ، ولجنة السلامة العامة ، ومجلس المديرين ومجلس القناصل ؛ وهو : بدون شك ، الذي نفث بهذه الكلمات التي قالها بونابرت ، والتي كان سيلفظها لحسابه لو كانت لديه الوسائل المادية الضرورية : « الثورة انتهت ؛ ومبادؤها ثبّتت في شخصي ؛ والحكومة الحالية هي ممثل الشعب السيد . ولا يمكن أن يكون هناك من معارضة ضد السيد » .

المحافظ النابليوني ، ابن الثورة :

إنّ السلطة النابليونية الضخمة هي النهاية التي كان يتجه نحوها كل الانقلاب منذ أن حرّكه طموح دورليان أو غرور لافاييت .

« قد يقال إن ما فعله نابليون الاول هو المشروع المستمر والذي سعت إليه يومياً وبدقة الأغلبية الساحقة من الثوريين »(١) .

---

(١) تؤخذ خارطة مثلثات كاسيني الكبيرة . وتعتمد باريس كمركز ، ثم يتشكل مربع كامل ضلعه ثمانية عشر فرسخ . وكل ٣٢٤ فرسخاً مربعاً يشكلون محافظة إقليمية . وعلى كل جانب من هذا المربع الاول ، نشكل مربعاً آخر لـه نفس المساحة وهكـذا دواليك حتى الحدود . وعند الاقتراب من الحدود لن نحصل على مربعات كاملة ، وإنما سنحدد دائما مساحات قريبة أكثر ما يمكن من الـ ٣٢٤ فرسخا مربعـا . ومن المحتمل أن نحصل هكذا على ثمانين محافظة . ويمكن أن نضيف إليها وحدة لكورسيكا ... » .

« وهكذا فإننا لن ناخذ بالحسبان في هذا التقسيم الاقليمي إلاّ المنطق البحث وبذلك لن توجد بين الامة الكبيرة والافراد إلاّ مجموعات اعتباطية ... »

« إن كل محافظة ستقسم فيما بعد الى تسع « بلديات » تبلغ مساحتها بقدر الإمكان ستة وثلاثين فرسخاً مربعاً . وهذا التقسيم الهندسي لن يُستخدم إلاّ كقاعدة مُوجِّهة من أجل تحديد نهائي . وأخيراً تُقسم كل بلدية بدورها الى تسع كانتونات مساحة كل منها أربعة فراسخ مربعة من حيث المبدأ . وهكذا يكون لدينا في فرنسا القارّية ٧٢٠ بلدية و ٦٤٨٠ كانتون » .

بول باستيد : « سيياس وفكره » – باريس – ١٩٣٩ – ص : ٣٨٨ – ٣٨٩ .

لقد ساعد كل شيء على ذلك . انظروا إذاً كم حُضّرت بالتتابع الدكتاتورية التي مُورِسَت على مستوى المحافظات والتي ستبقى سمة للمجتمع الافرنسي .

إن السكان لم يعودوا يريدون المتمَدين الملكيين ، وإنما أن يديروا شؤونهم بأنفسهم على المستوى المحلي . ويبدو أن الجمعية التأسيسية أرضتهم بإسنادها كل الصلاحيات الى جمعيات محلية مُنتخَبة . لكنها في نفس الوقت هدّمت بعناية تلك الوحدات التاريخية التي كان لديها القدرة والإرادة على أن تحكم نفسها بنفسها . لقد أراد سييلس أن يكون تقسيم البلاد هندسياً : ثمانون مستطيلاً متساوية ، يتقسّم كل منها الى تسع « بلديات » متساوية ، تضم كل منها ، من خلال نفس الهندسة الطفولية ، تسعة كانتونات . إن من الممكن جداً بعد هذا اعطاء هذه التكوينات الاصطناعية إستقلالاً ذاتياً . ولن يكون هناك اي خطر من قيام اي حياة خاصة بتنشيطها !

« لقد افتتنَت الروح المنهجية ، كما قال بنجامين كونستان ، في البدء ، بالتناظر . واكتشف حب السلطة سريعاً اي ميزة ضخمة يدبّرها له هذا التناظر . ولولا قلّتها لقاموا بتعيين المدن والمقاطعات بالأرقام كما كانوا يعيّنون بالأرقام فرق وفيالق الجيش.لقد كانوا يبدون الى حد كبير خشية من عدم تمكن فكرة اخلاقية ما من التعلق بما كانوا يؤسّسون » .

لكن مجالس المحافظات البائسة نفسها ستُتهم سريعاً بتأخير او إيقاف الإندفاعية المنبعثة من السلطة المركزية . إن بيو ــ ڤارن ــ (Billaud-Varennes) يوجّه لها الإدانة بقوله :

« ينبغي دائماً الخوف من هذه النتيجة المشؤومة طالما أن التعقيد العضوي للحكومة يرخي العصب المُوجّه الذي ، لكي يكون مشدوداً بشكل

جيد ، يجب ، بدون انقطاع وبرفقة ركن متوسط واحد ، أن يذهب من المركز ليرتبط بالمحيط » (١) .

إن « الركن المتوسط » سيكون المحافظ النابليوني . وكما يقول أيضاً بنجامين كونستان :

« إن الاستبدادية التي حلت محل الديماغوجية . والتي تكونت وأوصيَ لها بثمرة كل أعمالها ، ثابرت بذكاء شديد على السير في الطريق المرسوم . لقد وجد الحدّان الأقصيان نفسيهما متفقين حول هذه النقطة ، لأن هناك في الأساس ، وفي الحدين الأقصيين ، إرادة طغيان إنّ المصالح والذكريات التي تولد من العادات المحلية تحتوي بذرة مقاومة لا تتحملها السلطة إلاّ بأسف وتسارع لاقتلاع جذورها . إنها تنتصر بسهولة أفضل على الأفراد ، وتسيّر عليهم ، بدون جهد ، وزنها الضخم كما لو أنه يسير على الرمل » .

الثورة والحقوق الفردية :

إن مصير الحريات الفردية خلال الانقلاب الذي بدأ في عام ١٧٨٩ يقدم البرهان الدافع على أن الثورة ، مهما كانت لغتها ، تعمل من أجل السلطة وليس من أجل الحرية .

إن نية الاعتراف للإنسان ، كإنسان ، بحقوق مقدسة لم يعلن عنها مطلقاً من قبل بطريقة أكثر سطوعاً ــ وأكثر صدقاً بلا شك ــ إنها الفكرة الكبرى لأعضاء الجمعية التأسيسية وعنوان مجدهم . ومثلهم زعم أعضاء

(١) تقرير حول أسلوب الحكم ، أعدّه بيو ــ فارن باسم لجنة السلامة العامة . في ٢٨ برومير من العام الثاني .
« إن العداء للسلطات المحلية يعود تاريخه لبدايات الثورة . فسيياس ، الذي كان يعرف بشكل أوضح من الآخرين أين كان يذهب ، عبر عن رأيه في هذا الصدد بعنف منذ السابع من أيلول ١٧٨٩ . إني سأذكر رأيه في الفصل القادم » .

الجمعية التشريعية ، والمؤتمر ، والتدميذوريون ، كلهم ، وحتى بونابرت نفسه ، انهم يكرّسون ويضمنون هذه الحقوق .

ومع ذلك ، فإن الثورة ، المطيعة للأفكار التي أعلنتها أقل من طاعتها للمبدأ المجهول من قِبَلِها والذي يُحرّكها ، سحقت الحقوق التي كانت تزعم انها تمجدها ، وجرّدت المواطن من كل ضمانة مؤكدة ضد السلطة التي أورثتها سلطاناً بلا حدود .

لنرى الوقائع .

إن حماية الحقوق الفردية تخصّ المؤسسة القضائية .

إن الجمعية التأسيسية ، الجاحدة تجاه البرلمانات القديمة التي كانت سياستها المعرقلة إزاء السلطة قد جعلت من الضروري دعوة مجالس الطبقات العامة ، سرّحتها بقسوة . وقد أعادت بناء القضاء على أسس جديدة ، بطريقة يكون معها « قوياً جداً من اجل نجدة كل الحقوق وكل الأفراد » . إن القضاء سيكون مستقلاً بشكل تام من السلطة . والمواطن لا يمكن أن يلاحق كمجرم إلاّ إذا أعلنت هيئة اتهام أن هناك مجالاً لذلك . وهكذا ، فلكي ينحال إنسان الى القضاء القمعي ، يجب أن يقوم مواطنون مأخوذون بصورة عشوائية يوجههم قاض بدون رأي استشاري ، بإخطاره . أين سيَمثُل فيما بعد ؟ أمام محكمة المحافظة حيث يلاقي قاضٍ آخر من أجل إصدار الحكم . ومع ذلك ، فإن دور القضاة ، مهما أريد تقليصه ، يبقى كبيراً . إنهم سينتخبون من قبل الشعب . وهكذا سيكون الشعب وحده هو الذي سيحكم على المواطن ، بحيث أن السلطة لن يكون لديها اي وسيلة لمعاقبة الفرد الذي سيكون امثاله مستعدين لتبرئته .

اي ضمانات اكمل يمكن تخيلها ؟

لكن السلطة التي تولد من الثورة تكون فتية ومضطرمة وطموحة لصياغة المجتمع على هواها ، غير صابرة تجاه كل مقاومة ، ومتسرعة لوصفها بأنها جريمة . وبسرعة شديدة تصبح الضمانات التي قامت هي نفسها بمنحها عقبة في طريقها. وتزعم أن القضاة يستلهمون ليس القوانين الجديرة بهذا الاسم ، والتي صاغتها الجمعية التأسيسية في البداية وكانت تضع مبادىء عامة ، وإنما التدابير الظرفية ، الموجهة ضد هذه الفئة أو تلك من المواطنين والمزينة باسم القوانين . إنها تأخذ عليهم الكثير من الرخاوة . إن دانتون ، الذي أصبح وزيراً للعدل ، بعد ١٠ آب . كان يرجف القضاة بقوله أنه وصل إلى مكانه من خلال فتحه التويلري ، وأن المدفع أصبح الحجة الأخيرة للشعب ، وأنه كان من الممكن تجنب إراقة الدماء لو كان الموظفون يقومون بواجبهم، لكنهم لاحقوا الجمعيات الشعبية والكتاب لشجعان وحموا ، في نفس الوقت ، الكهان غير المحلفين . لقد طلب فيليبو (Philippeaux) ، بناء على اقتراح جمعية شعبية ، تحديد المحاكم التي كانت قبل سنتين قد انتخبت لمدة ست سنوات . « إني استطيع أن أشهد بأنه يكفي أن يكون المرء وطنياً لكي يخسر دعواه في اغلبية المحاكم » . ومنذ ذلك الحين ، ستكون انتخابات متجددة . ومع ذلك فإن الشعب لن يختار مطلقاً مايرضي السلطة بما فيه الكفاية ، واختياراته ستصفى **بعد حدوثها** : هكذا سيكسر مجلس المديرين انتخابات القضاة في تسع وأربعين محافظة .

إن عهد الرعب لم يكتف بالتصفية . فقد كان يحتاج لمحاكم استثنائية كان نموذجها يتمثل في محكمة باريس الثورية التي لن يكون لديها سريعاً أن تستمع لمدافع أو لشهود نظراً لافتقادها لأي محلف اتهام ، والتي تدين ، من دون أن تترك مقاعدها ، المتهمين الذين يعلن بالكاد عن اسمائهم وجرائمهم المزعومة .

وعندما اختفى هذا التكوين المخيف ، لم تقرر السلطة ، التي عادت ثانية للقضاة العاديين ، أن تترك لهم الاستقلال ، فبعد أن قلت من كسر

الانتخابات الشعبية ، منحت السلطة نفسها ، في العام لثامن ، صلاحية تعيين القضاة وترفيعم(١) .

وقد حفظت منذ ذلك الحين بورع هذه الوسيلة للضغط ، التي لم تكن تمتلكها في ظل النظام القديم ، لأن الوظائف حينذاك كانت تشترى أو تتوارث .

إن البرلمانات في الماضي كانت تشكل في الملكية إتحاداً من جمهوريات صغيرة ، غيورة على حريتها ، وتتصنع المظهر الروماني . ومهما كانت عيوب القضاء في النظام القديم .

« فإننا لن نلاقي مطلقاً لديه ، كما يقول توكفيل المذلة تجاه السلطة التي هي ليست إلاّ شكلاً لإمكان الرشوة والسوء . إن هذا العيب الاساسي الذي لا يفسد فقط القاضي وإنما يصيب سريعاً كل جسم الشعب ، كان غريباً عنه كلياً(٢) ... إنه كقضاء مستقل وجليل لم يدع نفسه يرتعب من الملك نفسه ، وكان يمارس تأثيراً عميقاً على طبع الشعب . لقد أصبحت . العادات القضائية في الكثير من النقاط عادات وطنية . وأخذت عموماً عن المحاكم فكرة ان كل قضية تخضع للنقاش وكل قرار للاستئناف ؛ إن استعمال الاعلان ، وتذوق الاشكال ، هي أشياء معادية للمذلة(٣) .

إن هذا الاستقلال لن يظهر مطلقاً ثانية :

« إن خضوع القضاء للحكومة هو أحد انتصارات الثورة . ففي نفس الوقت الذي كانت تعلن فيه حقوق الإنسان ،كانت تلغي المؤتمن عليها وتشل المدافع عنها »(٤) .

---

(١) انظر ـ جان بوردان (Jean Bourdon) ـ التنظيم القضائي في العام الثامن ـ مجلدان ـ باريس ـ ١٩٤١ .

(٢) توكو فيل : « النظام القديم والثورة » ـ ص ـ ١٧١ .

(٣) المرجع السابق ـ ص ١٧٢ .

(٤) فوجيه ـ « الليبرالية » .

القضاء المنزوع السلاح امام السلطة :

إن القضاء لم يخسر فقط استقلاله وإنما أيضاً وظيفته ربما الاكثر اهمية .

إن البرلمانات ، في الماضي ، لم تكن تتردد في أن تقاضي أمامها وكلاء السلطة ، وفي ان تتصرف ضدهم من أجل الدفاع عن حقوق الافراد .

ومن الفريد ان أولئك الذين يزعمون انهم يؤمنون قدسية الحقوق الفردية يأخذون على البرلمانات انها حمتها حتى ضد الامير . من يتكلم هذه اللغة ؟ اعضاء المؤتمر ؟ لا . وإنما اعضاء الجمعية التأسيسية ، لقد صفقوا بالاجماع لزميلهم توريه (Thotret) (1)الذي وجه إلى السلطة القضائية هذا المأخذ ، الذي كان عليهم مع ذلك أن يروا فيه مديحاً : « لقد كانت ، بصفتها خصماً للسلطة الادارية ، تعكر العمليات ، وتوقف الحركة وتقلق الوكلاء » . ومنذ الثامن من كانون الثاني ١٧٩٠ ، أطلقت توجيهاً اعتبر بمقضاه كل عمل للمحاكم او مجالس القضاء يتجه لعرقلة أو تعليق حركة الادارة غير دستوري ، وسيبقى بلا اثر ولا يجب أن يوقف الهيئات الادارية وفي ٢٤ آب التالي أعلن قانون : « أن القضاة لن يستطيعوا ، تحت طائلة الخيانة ، أن يعكروا بأي طريقة كانت عمليات الهيئات الادارية ، ولا أن يقاضوا أمامهم الاداريين بسبب وظائف » .

وعندما القت لجان المراقبة في كل البلاد شبكة وشاياتها القائلة بأن الممثلين الذين يمارسون مهامهم ينتهكون كل مبادىء العدالة والانسانية ، أرعد المؤتمر ليس ضدهم ، وإنما ضد الضعفاء والدفاعات الخجولة التي عارض بها القضاة ـ المنتخبون من الشعب ، لنتذكر ذلك ـ التعسف الوحشي .

---

(1) جلسة ٢٤ آذار ١٩٧٠ .

« إن المؤتمر الوطني ... يرسم بانه يلغي كل الإجراءات والأحكام الصادرة عن المحاكم القضائية ، ضد أعضاء الهيئات الادارية ولجان المراقبة بناءً على مطالبات بمواد محجوزة ، ورسوم ثورية وأعمال إدارية أخرى صادرة عن السلطات المذكورة ، وذلك من اجل تنفيذ قوانين وقرارات الممثلين الذين يمارسون مهامهم أو بناء على عريضة السندات المدفوعة للخزينة العامة .

ويمنع تكراراً على المحاكم أن تنظر في أعمال الادارة ، من اي نوع كانت ... » (١) .

لقد ذكرتُ هذه النصوص لأنها تثبت أن الثورة انتزعت من القضاء الوظيفة التي كان يمارسها قبلاً ، الا َ وهي وظيفة الدفاع عن الفرد ضد مشاريع السلطة ولأنها تظهر أن تطويق القضاء ونزع سلاح الفرد ليسا من فِعل « عهد الرعب » وإنما الجمعية التاسيسية . ولأن هذه الحالة للأشياء أورثتها الثورة الى المجتمع الحديث ، باعتبار أن هذه المبادىء بقيت نافذة (٢) .

وهكذا ، فكما حطمت الثورة الأجسام التي كانت قوتها قابلة لأن تَحُدّ من قوة الدولة ، كذلك انتزعت من المواطن كل وسيلة دستورية تُبرز قيمة حقه مقابل حق الدولة .

لقد عَمِلَتْ من اجل الحكم المطلق للسلطة .

---

(١) مرسوم ١٠ فركتيدور ـ العام الثالث .

(٢) إذا كان حق الفرد قد امكن الدفاع عنه ، في التطبيق ، ضد السلطة ، فإننا ندين بذلك لاحتلال السلطة ـ وهو احتلال وقتي كما يجب ان نلاحظ ـ من قبل الطبقة البرجوازية التي كانت تربيتها ومصالحها تحملها للخوف من تجاوزات السلطة ، والتي انشات قضاء مجلس الدولة الممتاز والمثير للاعجاب . ولكن في هذا القضاء ، تكون الدولة هي التي تقبل بأن تصدر الحكم ضد نفسها • وهذه اللطافة يمكن ان تتوقف بين يوم وآخر ، وحسب مزاج الحكومة التي تريد ممارسة الحكم المطلق الذي اعطاها إياه من حيث المبدا قانونا ، الصادر عن الثورة .

الدولة والثورة الروسية :

إن الثورة الروسية تعرض نفس التباين ، الواضح اكثر ايضاً ، بين وعودها في موضوع الحرية وإنجازاتها في ميدان السلطة .

إن مدرسة ماركس وإنجلز لم تَشتَهّر وتدين ، بقوة تخلت عنها بالكاد الفوضويين ، هذه السلطة او تلك ، وإنما بالسلطة بذاتها . ففي كراس مشهور بحق ، يؤكد لينين ان الثورة يجب « أن تركز كل قواها ضد سلطة الدولة ، ويهمها ليس أن تحسن الآلة الحكومية وإنما أن تدمرها وان تبيدها »[1] » .

إن الدولة بالفعل سيئة بشكل جذري . وإنجلز يسخر من تاليه هيغل لها :

« ... حسب الفلسفة ، تعتبر الدولة تحقيقاً لفكرة ، إنها بلغة فلسفية حكم الله على الارض ، والميدان الذي تتحقق فيه ، أو يجب أن تتحقق فيه ، الحقيقة الأبدية والعدالة . من هنا ينشأ هذا الاحترام الخرافي للدولة ولكل مايمس الدولة ، وهو احترام يقيم بسهولة أكثر في العقول كلما تعودنا منذ المهد على تخيل ان الشؤون والمصالح العامة للمجتمع بأسره لا يمكن أن تنظم بشكل مغاير لما تم حتى الان ، اي على يد الدولة وتحت اوامرها الموضوعة أصولا في وظائف . إننا نعتقد باننا قمنا بتقديم جسور كلياً إذا تحررنا من الإيمان بالملكية الوراثية لنقسم بالجمهورية الديمقراطية . لكن الدولة ، في الحقيقة ، ليست إلا آلة قمع طبقة على يد طبقة اخرى ، وذلك سواء في الجمهورية الديمقراطية ام في الملكية[2] .

---

(1) لينين — الدولة والثورة — الطبعة الفرنسية — باريس — ١٩٢٥ — ص : ٤٧ .

(2) إنجلز ، في مقدمته الصادرة في ١٨٩١ لكتاب ماركس : « الحرب الاهلية » .

ولأن « الدولة هي التنظيم الخاص ، للقوة المهياة لإخضاع طبقة ما »(١) ، فإن مبرر وجودها سيختفي مع اختفاء القمع :

« إن وجوب ان يتطابق إلغاء الدولة مع إلغاء الطبقات ، كان دائماً من تعاليم الماركسية(٢) .

إن هذا هو ماعبر عنه إنجلز في نص يعتبره الماركسيون أساسياً :

« إن البروليتاريا تستولي على قوة الدولة وتحول أولاً وسائل الانتاج إلى ملكية الدولة . وبذلك ، تدمر نفسها بنفسها كبروليتاريا ، وتلغى كل العداءات الطبقية ، وبنفس الوقت تلغي الدولة كدولة . إن المجتمع القديم الذي كان يتحرك عبر العداءات الطبيقية كان يحتاج للدولة ، اي لتنظيم الطبقة المستغلة في كل عصر ، من أجل الحفاظ على شروط انتاجية خارجية ، ومن أجل الحفاظ ، بشكل خاص ، بالقوة على الطبقة المستغلة ضمن شروط القمع التي يتطلبها أسلوب الانتاج القائم (العبودية ، القنانة ، العمل المأجور) . لقد كانت الدولة هي الممثل الرسمي لمجتمع بأسره ، وتركيبه في جسم مرئي ، لكن لم تكن كذلك إلا بالقدر الذي كانت فيه دولة الطبقة التي كانت ، في حد ذاتها تمثل ، في زمانها ، المجتمع بأسره : دولة المواطنين ملاك العبيد في العصور القديمة ، دولة النبلاء الاقطاعيين في العصر الوسيط ، دولة البرجوازية في أيامنا هذه . ولكن بصيرورتها الممثل الفعلي للمجتمع بأسره ، تجعل نفسها بحد ذاتها فائضة عن الحاجة منذ أن تلغي ، في نفس الوقت الذي تلغى سيادة الفوضى القديمة للانتاج ، التصادمات والافراطاتالتي كانت تنجم عنها ، ولا يعود هنالك من شيء ينبغي قمعه ، وتكف السلطة الخاصة بالقمع ، أي الدولة ، عن أن تكون ضرورية(٣) » .

---

(١) لينين – المرجع السابق ذكره – ص : ٣٩ .

(٢) المرجع السابق – ص : ٨١ .

(٣) إنجلز – « انتي دوهرنغ » – ص : ٣٦٠ – ٣٦٢ (ترجمة لاسكين) .

إنه النص الذي ، بسبب قوة فكره ووضوح تعبيره ، يستحق جداً شهرته . إنه لايترك أي شك يبقى على المذهب . مثله مثل هذه الرسالة التي كتبها ماركس الى كوجلمان ، في بدء الكومونة(١) :

« إني أؤكد بأن الثورة في فرنسا يجب قبل كل شيء أن تسعى ليس إلى نقل الآلة البيروقراطية والعسكرية إلى أيدي اخرى ، الأمر الذي حدث دائماً حتى الآن ، وإنما إلى تحطيمها » .

هنا يبدو أن ماركس كان يريد أن يحطم جهاز القمع ، أثناء الثورة، في حين أن لينين سيعتبر ، بالعكس ، أنه يجب أولا استخدامه من أجل « قمع مقاومة المستغلين ، وقيادة الكتلة الضخمة من السكان الفلاحين والبرجوازية الصغيرة ونصف البروليتاريا — في عملية بناء الاقتصاد الأشتراكي »(٢) .

وفي كل الاحوال ، يجب أن تختفي السلطة بعد قليل من الوقت طال أم قصر . وعلى سؤال : «ماذا سيحل محل آلة الدولة بعد تحطيمها؟» يجيب لينين :

« بدل المؤسسات الخاصة بأقلية ذات امتيازات (الموظفين المدنيين، ورؤساء الجيش الدائم) يمكن للأغلبية بحد ذاتها أن تقوم مباشرة بوظائف سلطة الدولة ، وكلما تولى الشعب بنفسه مزيداً من الوظائف كلما قل الإحساس بضرورة هذه السلطة . إن أحد التدابير التي اتخذتها الكومونة وأشار إليه ماركس ، يلفت ، في هذا الصدد ، الانتباه بشكل خاص : إلغاء كل نفقات التمثيل ، وإلغاء الامتيازات المالية للموظفين ، وتخفيض كل رواتب الاداريين لمستوى أجر العامل . هنا يجري الإحساس بشكل أفضل بالانتقال من الديمقراطية البرجوازية إلى الديمقراطية البروليتارية، الانتقال من ديمقراطية المضطهدين إلى ديمقراطية المضطهدين »(٣) .

---

(١) ١٢ نيسان ١٨٧١ .

(٢) لينين ، المرجع السابق .

(٣) لينين ، المرجع السابق .

لنقابل الآن هذه المبادىء بجهاز الإكراه المدهش الذي بنته الثورة في روسيا !

إن لانصار المذهب الحرية بأن يشتهروا بخيانة الأهداف الثورية ، ولإعداد المذهب والنظام حرية الإشارة لتعارضهما ، ولابطال النظام ، أخيراً ، الحرية بأن يبرروها بضرورات الانتقال وبناء الاشتراكية .

إننا لا نهتم بالمجادلات ، وإنما بأن نجد في هذا الحدث المعاصر الضخم مثالاً موضحاً لما نعتقد أنه قانون الثورات : المتمثل بأنها تسعى دائماً لتقوية السلطة من خلال تجديد أشخاصها وروحها . الأمر الذي كان ماركس قد لاحظه بالنسبة للثورات السابقة والذي كان على ثورته أيضاً أن تثبته .

وإذا ما استطاعت أمة ما أن تجد في الثورة قوة جديدة ، كما وجدت فرنسا لويس السادس عشر الضعيفة فيها القوة لبلوغ حدودها الطبيعية ، وكما وجدت روسيا ، المهزومة في عام ١٩١٧ ، فيها القوة للانتصار في عام ١٩٤٢ ، فإنها لا يجب مطلقاً أن تنتظر منها الحرية . إن الثورات ، في التحليل الأخير ، لا تقوم من أجل الإنسان ، وإنما من أجل السلطة .

* * *

الفصل الثالث عشر

السلطة والديمقراطية

لقد رأينا على مدى التاريخ حدوث تركيز للسلطات لصالح شخص، هو الدولة التي تتصرف بوسائل تزداد اتساعاً ، وتدّعي أن لها على الجماعة حقوقاً تزداد امتداداً ، ويتناقص تسامحها مع القوى الموجودة خارجها . إنها قيادة ؛ وتريد أن تكون المبدأ المُنَظّم للمجتمع ، وأن تحتكر دائماً هذا الدور بشكل أكمل .

رأينا من جهة أخرى ، قوى إجتماعية تدافع عن نفسها ضدها ، وتعارض بحقوقها حقوق الدولة ، كما تعارض بحرياتها الفوضوية غالباً أو القامعة سلطة الدولة .

لقد جرى بينها وبين الدولة صراع مستمر . إنه صراع المصلحة التي تقول عن نفسها إنها عامة ضد المصالح التي تقرّ بأنها خاصة .

إنّ للسلطة مدها وجزرها ، ولكن إذا نظرنا الى مجموع المشهد ، فإننا نتبين اندفاعها المستمر . إنه ينعكس في النمو الخارق لأدواتها ، المتمثلة في الإيرادات المالية ، والقوات المسلحة ، وقوات الشرطة ، والقدرة على التشريع .

ثم رأينا هذه السلطة وقد أسقطت . لكن هذه الثورة لم تنته الى تشتيتها . بل بالعكس ، فالقوى الاجتماعية التي كانت تقف عقبة في

وجهها هلكت في الانقلاب . والقوة الدينية التي كانت تفرض عليها قواعد السلوك أصيبت بضعف هائل . إن مركّب الحقوق والوسائل التي كانت تتكون منه لم يتفكك ، وإنما انتقل الى أيدٍ أخرى .

إنّ ما يُسَمّى حَدَث الديمقراطية ، إنما هو بدقة نقل السلطة المكوّنة الى مُلاّك جدد ، أو إن شئنا ، هو غزو مدينة القيادة على يد مُحتلّين جدد .

وبما أن هذا النقل او هذا الغزو ترافقا بإبادةٍ أو تراجع للقوى المعارضة للسلطة ، فإن السلطة وجدت نفسها اكثر إنفراداً في المجتمع وبالتالي اكثر قوة .

وبما أن هذه السلطة قالت عن نفسها انها تعبير عن المجتمع ، كانت اقل شبهة من السلطة القديمة .

إننا سنرى نتائج ذلك .

ومع ذلك فإنه لن يكون من العدل ان نعالج هذا التحول السياسي وكأنه ليس إلاّ مجرد حلول سيد محل آخر . فإذا لم يكن هناك وجود لشيء آخر ، فإننا لن نفهم كيف أُدْمِجَ في مفهوم الديمقراطية ، التي لا تعني ، بالمعنى الحرفي للكلمة ، شيئاً آخر غير السيادة العائدة للشعب، والتي تُمارس باسم الشعب، مفهوما الحرية والشرعية ، الغريبان منطقياً عنه . إن وجودهما هنا هو عبارة عن دليل . فكما يشهد وجود المحار في قمة جبل على وجود بحر في زمن مضى، يذكّر الانضمام العاطفي للحرية والشرعية الى الديمقراطية بأن هناك شيئاً آخر أكثر من مجرد تعبير السيد . لقد زعمنا تمدين وتدجين المينوتور ، وتحويل هذا المُستَيْطِر ، قديماً ، الذي تجرفه شهواته الى آلية بسيطة مُصَفّاة من كل عنصر ذاتي ، ومُنفّذ هادىء الأعصاب لقوانين عادلة وضرورية ، وغير قادر على الاعتداء على الحرية الفردية ، وخادم ، أخيراً ، لأفكار الشرعية والحرية الكبيرة والجميلة .

في نجاح هذه المحاولة ، تجد القوى الاجتماعية أو الدينية التـي كانت تحتوي الدولة تجد نفسها غير مفيـدة . وتصبح عزلـة السلطة في المجتمع بلا خطر على الإنسان بل انها بدت مُستَحَبّة .

هل يمكن لهذه المحاولة ان تنجح ؟ هل يمكـن لطبيعة السـلطة ان تصَحَّح ؟

إنّ الموقع الذي تحتله ، والجاذبية التي توحي بها ، والفرص التي تعرضها ، والآمال التي توقظها، إن كل هذا يُسهم بطبعها ببعض السمات الدائمـة .

إنّ مصير نظام مفاهيم الحرية والشرعية والديمقراطية يشهد على ذلك بما فيه الكفاية .

حـول مصـير الافكـار :

هـل يُشرف الفكـر على التحـول المتتالي للجماعـة البشرية ؟

إن هيغل يؤكد ذلك ، والتغيرات في شكل المدينة ليست في نظره إلاّ الظلّ العاكس للمسيرة الجليلة للأفكار التي تتوالد بشكل متبادل في عزلة لهـا روعهـا . إن هذه الملكات تصبح لدى ماركس خادمـات ، ومجرد تعابير شكلية عن الحاجات والمشاعر التي تخلقها الأوضاع : إن الفعالية التـي نراها فيها ليست قط خاصة بهـا ، وإنما هي مستقاة مـن الاندفاعات الاجتماعية التي تنبثق منها .

لئن أخطأ ماركس في إنكار الفضيلة الخلاقـة للروح ، فإن هيغـل تجاهل الآلية السياسية .

صحيح أن الأفكـار تولد جليلة سامية : ومـع ذلك فإنها لا تُعتمد إلاّ عندما توضع في خدمة مصالح وغرائز . وعندما نتتبع إحداها مـن ولادتها وحتى انتصارها ، نتبين انها لم تصبح قوة إلاّ لقاء سيرورة تقهقر

مدهشة . إنّ صرحاً من المحاكمات العقلية المنشئية لشلال من العلاقات المنطقية بين تعابير مُحدّدة لم يدخل كما هو في الوجدان الاجتماعي : لكنه خضع لضغطٍ هدم بناءه الداخلي ، ولم يَبقَ منه إلاّ تجمعاً مبهماً من المفاهيم التي يؤكد اكثرها سحراً ، كل المفاهيم الأخرى ، بحيث أنّ العقل لم يجد مرشداً ، ولكن الهوى وجد راية .

إنّ تاريخ المذهب الديمقراطي يعرض المثال الآخاذ لنظام فكري قلبته الريح الاجتماعية . فبعد أن جرى تصوّرُه من اجل تأسيس الحرية ، وجد نفسه يُحضّر للطغيان . وبعد أن وُلِدَ ليكون متراساً في وجه السلطة ، قدّم لها الطّمي الأكثر إتساعاً والذي امتلكته أبداً من اجل التمدد في الحقل الاجتماعي .

مبدأ الحرية ومبدأ الشرعية :

لِنُعِدْ اولاً ، من اجل فهم هذا التحول الخارق ، ترتيب المفاهيم التي لم تَعُد تعرض اليوم إلاّ خراباً وغموضاً .

لقد اتخذ باعثو المذهب من حرية الانسان قاعدة فلسفية لبنائهم ، ونووا أن يعثروا عليها ثانية كنتيجةٍ سياسية لجهدهم . إنّ شرف هذه العقول يكمن في كونها ارادت إنقاذ مفهوم الكرامة الانسانية من الانهيار البطيء للكاتدرائية المسيحية ، التي كانت قد أسهمت ، من جهة أخرى ، في تهديمها .

إنّ للإنسان ، كل إنسان، في نظرهم غايات خاصة ، يُوَجّهه نحوها حِسٌ داخلي . قد يمنعه من تحقيقها سببان خارجيان : الوزن الساحق للضرورات الطبيعية ، وعدوان امثاله ، مهما يكن الشكل الذي يتّخذه . إنّ التعاضد يسمح بالتخفيف من ثِقَلِ الضرورة . ويجب ان يضمنَ

الانسانَ ضد إرادة قريبه . لكنه يكون خدعة عندما يخضعه « لإرادة غامضة وغير متوقعة وتعسفية لإنسان آخر »(١) ، هو سيده .

إنّ مؤلفينا يضعون كمبدأ أن الإنسان «بدخوله في تضامن» قَبِلَ بعض قواعد السلوك الضرورية للحفاظ عليه . لكنه ليس ملزماً بأن لا يطيع سواها ، وليس له على هذه الأرض من معلم أو سيد إلاّ القانون.

« إنّ الشعب الحر ــ يقول روسو ــ يطيع القوانين ولكن لا يطيع إلاّ القوانين ، وهو بقوة القوانين لا يطيع البشر »(٢) .

كيف لا نتوقف هنا من اجل تحية نبالة هذا المفهوم ، الذي حَطّت من قدرة سخريات منتقديه اقل مما فعل ذلك استغلال ابطاله المرتجلين له !

إنّ الحرية هي مبدأ المجتمع وغايته : وليس هناك من سيادة مقبولة غير سيادة القانون الضرورية والكافية . تلك هي المسلّمات .

إنّها تبرّر مباشرة تقليص السلطة وتبعيتها . التي ليس من مبرر وجود ومن حق غير تنفيذ القانون . إنّ القانون وحده ينظّم ، وسلطته التي تحمي الأنسان من الإنسان تبقى السلطة داخل حدود صلاحياتها . « إن القانون يجب أن يحمي الحرية العامة والفردية من اضطهاد أولئك الذين يحكمون »(٣) .

إنّ النية التي تعطي شكلاً لهذه الأسس لا غموض فيها : إنّ المقصود هو تقييد السلطة .

(١) لوك ــ « بحث ثاني في الحكم » ــ الفصل الرابع .

(٢) « رسائل مكتوبة من الجبل » ــ القسم الثاني ــ الرسالة الثامنة .

(٣) إعلان حقوق عام ١٧٩٣ ــ المادة ٩ .

يقول الآن باي مفاهيم يستمر البناء . بما أن القانون يقود كل شيء فإن السؤال الأساسي يكمن في تقرير من أين سيأتي القانون ومن سيعلن القاعـدة .

إن العصر الوسيط لم يعرف هذه الصعوبة : فالقانون ، بالنسبة له ، كان ثابتاً ، والقاعدة مُعطاة ومنذ أن يرفض القانون الإلهي كخرافة والعرف كجمود يكون من الواجب .

لهذا يجب ان توجد قوة تشريعية . إنها مؤلفة القاعدة السامية ، التي ستكون بالضرورة سامية(١) .

ولكن ماذا ! أيكون الذين سيصدرون تعليمات لسلوك البشر مـن البشر ؟ الن تكبل السلطة ،التي سقطت الى وضع « المنفذ » ، إلا من اجل رفع سلطةجديدة ، اكثر تكبراً ؟ .

لقد كان الخطر جلياً . وقد أحس به كل المؤلفين . وحسب مزاجهم وجنسيتهم تفادوه بطريقة إما عملية أو فلسفية .

سيادة القانون تؤدي الى السيادة البرلمانية

إن العلاج الذي أوجده الفكر الانجليزي هو ، حسب مصطلحات مونتسكو ، من إلهام غوطي .

لقد كانتلديهم التجربة العريقة للجمعيات التي كانت، حين يدعوها الملك ، تظهر دائماً ميلا للحد من حقوقه ولرفض إعطائه الوسائل التي

(١) يقول لوك : « لان الذي يعطي القوانين للغير يكون بالضرورة اعلى ، ولان القـوة التشريعية لها حق تنظيم العلاقات بين كل عناصر المجتمع ، وإصدار قواعد حاكمة لاعمال أعضاء المجتمع ، ولان من سلطتها تستمد السلطة التنفيذية سلطاتها القمعيـة المحتملة ، فإن السلطة التشريعيـة تتمتع بالسمو ، وليس هنـاك قط من سلطة لا تتفرع منها ولا تخضع لها » ـ المرجع السابق ذكره ـ الفصل ١٣ . ←

كان يطلبها . وكانت تتشاهد في وقت ألاضطرابات وهي تتجاسر حتى على أن تضع له توجيهات محددة بدقة لسلطاته .

إنهم لم يفكروا قط بأن هذا الميل المقرر للنفي كان يستمد من طبيعة هذه الجمعيات ووضعها .

ماذا كانت هذه الجمعيات ؟ إنها ، في مبدئها ، عبارة عن مؤتمرات لأصحاب الامتيازات . وكان يجلس فيها أو يتواجد فيها ، في البدء ، منمثلون عن الأفراد (كبار السادة الاقطاعيين) الذين كانوا يظهرون أقوياء بما فيه الكفاية من أجل تأكيد استقلالهم ، ثم عن هذا الجسم الكبير الكنيسة التي كانت قد حافظت على استقلالها المعنوي والمادي الضروري لإنجاز رسالتها ، وأخيراً عن الهيئات الصغيرة للبلديات المتحررة بمبادرتها والتي كان الملك قد اعترف لها بسلطة تقريرية خاصة .

إن السمة الأصلية والأساسية لاجتماع البرلمان كانت إذاً تتمثل في كونه دعوة للقوى الكبيرة أو الصغيرة التي لم يكن الملك يستطيع أن يأمرها أو التي كان عليه أن يتفاوض معها .

إن جلوس الملك الانجليزي في برلمانه ، أو الملك الفرنسي في « مجالسه العامة » ، يمثل مؤتمر قوى الأمة الذي تلتقي فيه القوة العامة بالقوى الخاصة ، والذي تتعامل فيه المصلحة العامة ، التي تتجسد في الملك مع المصالح الفئوية التي تبدو « شخصياً » أو عبر ممثلين .

إنه حوار الوحدة مع التنوع ، حيث تجد الأمة نفسها متشكلة مرتين ، ككل ، في مصالحها المتعددة المجمعة بيد الملك ، وكمجموعة ، في مصالحها المتعددة التي يضع لائحتها الممثلين (١)

---

(١) إن التعداد صار غير كامل ومغلوط وسيء التوازن ، لان التغير في التمثيل لم يتبع التحولات الاجتماعيــة .

إن مثل هذه الجمعية كانت ضرورية لسلطة لم تكن تمتلك عسكرياً ملكيات وكان عليها أن تطلب الى كل مصلحة خاصة مساهمة خاصة في الشيء العام .

ومقابل السلطة الطالبة كان الممثلون يتخذون موقفاً سلبياً تقريباً لم يكونوا يعطون كل شيء ، وكانوا يربطون مواقفهم بشروط ، ولم يكن رضاهم الكلي يكتسب بسهولة إلا في حالة الضرورة البديهية جداً .

إن وكالات ملزمة كانت ، من جهة اخرى ، تربطهم بشكل وثيق بالمصالح الفئوية التي كانوا يضطلعون بأعبائها .

إن لويس الثالث عشر او شارل الأول بجبايتهما للضريبة من دون الحصول عليها كإعانة مالية من هذه الجمعيات ، كانا يقومان بثورة : « إن المصلحة العامة » لم تعد تأخذ بالحسبان المصالح الخاصة ، وإنما كانت تلك تمتلك عسكرياً ملكيات .

وسط هذه الثورة المتجهة للحكم المطلق ، كان الراي العام يرغب بشكل طبيعي بالعودة لنظام الجمعيات الضامنة للمصالح الخاصة .

وكان من الحكمة الا ترغب بانفراد الملك بالتشريع . فمعها وبمؤازرتها كان قد بدأ نشاطه التشريعي : وكان من التجاوز أن يتطلع لأن يمارس هذه السلطة الخطيرة بمفرده . إن هذا النشاط كان سيبقى ضمن حدود عادلة لو كان يتطلب اتفاق الملك والجمعية ، التي كان من الممكن انتظار أن تبقى ميّالة للرفض ، ولعدم منح إلاّ ما هو ضروري .

ولكن عندما أدى التفضيل المعطى للجمعية على الملك ، الى جعل الجمعية تتقلد ، لوحدها ، السلطة التشريعية ، باعتبارها الممثل الوحيد للأمة ، لم نرَ قط بأنّ هذا الأمر سيغير من طابعها وأنّ موقفها يجب أن يتغير .

وبدل أن تكون تجمعاً لمصالح مختلفة ، يُمثّلها وكلاء متقيّدون بموجب وكالات ملزمة ، صارت الجمعية الممثلة الكلية لكل الأمة (١) ، كما كان ينبغي أن تكون في نظام فكري يكلفها بسنّ القوانين باسم الأمة .

إن ما كان يضمنه الدستور القديم هو أن القانون ، الذي تقترحه السلطة باسم المصلحة العامة ، لم يكن بإمكانه ان يصبح قانوناً إلاّ بمقدار ما يحصل على موافقة المصالح المختلفة الموجودة في الأمة .

لكن من غير المنطقي أن تقترح هذه المصالح المختلفة ، بصفتها تلك ، القانون لأن القانون ينزع الى المصلحة العامة . إن الجمعية ، التي اصبحت صانعة القوانين ، لا يمكن ان تكون كذلك ، إلاّ بموجب الفكرة الجديدة القائلة بأنها تمثل الأمة ككل ومن أجل مصلحتها العامة ، أي مـا كان يمثله الملك قبلاً . لكنه كان تغييراً لجوهرها ، مطبوعاً بالحرية الجديدة للممثلين إزاء موكّليهم ، الحرية التي ركّزَ عليها بقوة مذهبيو النظـام الجديد(٢) .

إنهم لم يحذروا من أن البرلمان ، الموحّد والمتحرر ، والذي جُعلَ سامياً باعتباره الصانع الرئيس ، الذي يتجه لأن يصير الصانع الوحيد(٣)

---

(١) إن هذا المبدأ ، الذي أوضحه سييباس منذ الجلسات الاولى للجمعية التاسيسية ، دخل في دستور ١٧٩١ بالشكل التالي : « إن الممثلين المعيّنين في محافظاتهم لن يكونوا ممثلين محافظة خاصـة وإنما لفرنسـا بأسرها . البـاب ٣ ـ الفصـل ١ ـ الفقرة ٣ ـ المادة ٧ ـ انظر : باستيد ـ المرجع السابق ذكره .

لقد دخل المبـدأ في القانون الدستوري . وإنـه لمن الجدير بالاحظة انّ نفس الفكرة القائلة بان النائب الفردي لا يمثـل إلاّ الأمـة باسرهـا انتصرت بالنهاية في البرلمان الانجليزي ، الخارج عبر تطور بطيء من جمعية وسيطية كان كل عضو فيها يمثل بدون أي شك موكّليه فقط .

(٢) منـذ جلسـة ٧ تموز ١٧٨٩ ، رفض سييباس ، في الجمعيـة التاسيسية الفـكرة الوسيطية القائلة بالوكالة الالزامية . إن الفقه الدستوري الفرنسي يعلن عـدم وجود أي وكالة ملزمـة مقبولـة من قِبَل النائب • إن نفس النظرات أُقِرت في إنجلترة ، لكنها كانت ، في هذا البلد ، ثمرة سيرورة طويلة خاصة بتحول طابـع التمثيل .

(٣) فيمـا يتعـلق بانجـلترة ، كتب السـير ادوارد كـوك (E. Coke) في كتابـه ←

القانون ، لم يكن باستطاعته أن يحتفظ بنفس السلوك الذي كان يتميز به حين كان متنوعاً ومرتبطاً وبدون سلطة خاصة به .

لقد كان يخلف الملك كممثل للمجموع : وكان يرث الرسالة والمتطلبات الملكية . ولم يعد بجلس ممثلين للتنوع(*) ، ووكلاء للمصالح الخاصة ، عليه أن يأخذهم بالحسبان !

لقد كان الدستور القديم يقر بوجود تمثيلين للمصلحة القومية : التمثيل الكلي (in toto) الذي ينزع إلى الطلب والتمثيل الخاص (singulariter) الذي ينزع إلى الرفض . وقد اختفى أحدهما . إنه ليس الذي نظنه . فليس الملك هو الذي اختفى : فالسلطة المشرعة الممثلة للمصلحة القومية هي وريثته ، لكن الذي اختفى إنما هو تمثيل المصالح التي هي في الأمة(١) .

← (Fourth Institute) : « إن سلطة وقضاء البرلمان هما ساميان ومطلقان بحيث لا يمكن ان يكونا مقيدين ، في ما يتعلق بالاشخاص والأشياء ، باي حدّ ... إن له سلطة سيدة وغير مراقبة من اجل سنّ القوانين ، وتكريسها وتوسيعها وتقييدها وإلغائها وتجديدها وتفسيرها في كل المواضيع الكنسية او الزمنية ، المدنية والعسكرية والبحرية والجنائية ؛ إن البرلمان هو بالضبط الذي قلّده دستور هذه الممالك سلطة استبدادية مطلقة يجب ، في كل انظمة الحكم ، ان تقيم في جهة ما . إن كل تجاوز وتظلّم وعملية وعلاج يتعلق عادة بالقوانين هو من اختصاص هذه الهيئة غير العادية . إنه يستطيع ان ينظّم او ان يعدّل نظام توارث العرش ، كما فعل في عهد هنري الثامن وغيوم الثالث . ويستطيع ان يُعدّل الدين القائم كما فعل في العديد من المرات في عهد هنري الثامن وابنائه الثلاثة . ويستطيع أن يغير وحتى ان يعيد صنع دستور المملكة والبرلمانات نفسها ، كما فعل بواسطة قانون الإتحاد (Act Union) ومختلف النظم (Statutes) المتعلقة بالانتخابات التي تجري كل ثلاث وكل سبع سنوات • وباختصار ، إنه يستطيع أن يفعل كل ما هو ممكن ماديا » . صحيح ان تعبير « البرلمان » كان يعني في مصطلح ذلك الحين مجموع الملك والمجلسين . لكن اهمية العنصر الملكي كانت تضعف بحيث لم تعد « السيادة البرلمانية » تعني في النهاية إلاّ سيادة الجمعية .

(*) م ترجمة كلمة Diversité بالحرف الكبير .

(١) لقد صحّحَ هذا العيب المبدئي في الواقع ، » نظام الدوائر ، من خلال خضوع الممثلين الملموس تجاه موكليهم المحليين . وبعكس ما كان ينص عليه القانون ←

إنها ليست هيئة تتجه لحماية المصالح الخاصة ، وإنما هي هيئة تتجه لتقديم المصلحة العامة ، تلك التي قلدت السلطة التشريعية المخيفة .

لقد استطاعت السلطة ، في شكلها الجديد ، أن تفعل أكثر بكثير مما فعلت في شكلها القديم . فالسيد ــ الملك كان مقيداً بمبادىء عليا كان الدين يعتمدها والكنيسة تحرسها . وكذلك بقواعد عرفية كانت تحظى بالموافقة العامة وقوة السلطات المضادة .

لكن هذه المبادىء والقواعد لم تعد معارضة للسلطة المشرعة التي يعترف لها كحق وكوظيفة باعلان المبادىء والقواعد . وحسب الدعابة المشهورة : « فإن برلمان انجلترة يستطيع أن يفعل كل شيء باستثناء تحويل الرجل إلى امرأة » .

إن من المؤكد أن الفلاسفة لم يتصوروا شيئاً من هذا القبيل . لقد كانوا مقتنعين بعمق بوجود نظام طبيعي وضروري ، كان على المشرع ، في فكرهم ، أن يستخلص ملامحه ، وأن يذكر الحكومة باستمرار باحترامه. إن لوك لم يفكر بالقدرة المطلقة والتعسفية للتشريع إلا من أجل إدانتها(١).

→

الدستوري ، بقي النائب الممثل لفئة من الأمة . لقد أُخِذَ عليه بحق أنه ، باعتباره كان الناطق باسم مصلحة محلية ، كان ممنوعاً من أن يكون ممثلاً للكل . لقد كان يجمع بالفعل في شخصه دورين كان يجب أن يكونا متميزين . لكن هذه الازدواجية على الأقل كان لها تأثير مُعَدِّل يختفي عندما تقطع هذه الروابط الخاصة .

(١) « حتى ولو كانت القوة التشريعية السلطة العليا في الجمهورية ، فإنها ليست مع وذلك ولا يمكن بأي حال أن تكون مطلقة وكيفية على حياة وثروات الأمة ...

« إن قانون الطبيعة هو قاعدة أبدية بالنسبة لكل البشر ، وللمشَرّعين كما للآخرين . إن القواعد التي يَسنّونها من أجل تنظيم الأعمال البشرية يجب أن تكون ، مثل أعمالهم وأعمال البشر الآخرين ، مطابقة للقانون الطبيعي ، أي لإرادة الله ، لأنه عبارة عن مرسوم لها ... » لوك : « بحث ثانٍ حول الحكم » ــ الفصل العاشر ، الفقرة ١٢٥ .

كما فكر بلاكستون مع كل حكماء العصور القديمة ، وكل اللاهوتيين ، بأن القوانين البشرية لاتستمد سلطتها الا من تطابقها مع القانون الإلهي وتماسكها معه(١) .

لكن أي عقاب ملموس لا يضمن هذا التطابق او هذا التماسك .

إننا لا نستطيع إلا أن نرجوهما من المشرعين المتأثرين كفاية بهذه المبادىء العليا . .

الأمر الذي يبدو خاضعاً في التحليل الاخير لقوة الافكار الدينية والاخلاقية .

بحيثأ ن مبدأ الشرعية ، المهيأ لان يضمن بشكل مطلق حرية كل فرد ، يجد نفسه في النهاية يبرر الوضع المطلق لهذه الحريةتحت تصرف ارستقراطية برلمانية(٢) .

إن هذه الارستقراطية توجد عندئذ « الامير » ، أمير اقوى من الملك الذي لم يكن سيد القوانين . ويمكن ان تتقدم حالتان . فإما أن ينجح « هذا الأمير » في التحرر من موكليه ، كما حدث على سبيل المثال ، في جمهورية جنيف في القرن الثامن عشر ، ويصير عندئذ أميراً مطلقاً : ومع ذلك يكون من الممكن منعه من الإساءة للحرية المدنية لانه يعترف

(١) إنّ الحق الطبيعي ، باعتباره قديماً قدم الإنسانية ، وأملاه الله نفسه ، له بشكل طبيعي قوة إلزامية أعلى من كل قوة أخرى . إنه إلزامي في كل الكرة الارضية ، في كل البلاد وكل العصور ؛ إن أي قانون بشري لا يكون صالحاً إذا كان مخالفاً له . والقوانين البشرية الصالحة تستمد كل قوتها وكل سلطتها ، بالواسطة أو مباشرة ، من هذا الحق الطبيعي » . بلاكستون ـ « شروح » (Commentaires) ١ ـ ص : ٤٠ .

(٢) « لِنُثَبِّتْ في الكلمة ، إن هذا البرلمان ، الذي صُمِّمَ ليكون ممثل الامة ، يصبح بالفعل السيد » . كاري دو مالبرغ : « القانون ، التعبير عن الإرادة العامة » ـ باريس ـ ١٩٣١ .

بمبادىء عليا تملي عليه قوانينه ، كما كان الملك يعترف بمثل هذه المبادىء في النظام الحقيقي للحق الإلهي الذي كان يتحكم بسلوكه .

وإما ، بالعكس ، يصبح أعضاء الجمعية أدوات للأحزاب أو لعباً للحركات التي هي تعبير عن مصالح فئوية تصبح أكثر خطراً على المجتمع بقدر ما تكون أيضاً تعبيراً عن هرطقات فلسفية . وبما أن كلا منها يريد أن يفرض نفسه بشكل مطلق ، فإن معركة تنشب بينها ، معركة لا يكون موضوع الرهان فيها فقط السلطة ،كمافي المشاجرات بين الأسر الحاكمة، وإنما **القوانين نفسها** ، التي لن تكون الانعكاس لحقائق عليا ، ولكن ستتغير وفق تقلبات المعركة . في مثل هذا النظام ، لن يكون للقانون من يقين ، ولا للحرية من ضمانة .

الشعب هو الحكَم على القانون :

أكد كبار الدعاة للشرعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، بقوة ، أن الإنسان ليس له من حرية وأمن إلا في مجتمع يرتبط فيه الحكام بقوانين مؤكدة .

ولكن لم يغب عنهم قط بأن هذا « السمو للقوانين » يتعرض لصعوبات كبيرة(١) .

إن الصعوبة تكون أقل إذا قبلنا كقوانين مهيأة لأن تسود تلك التي « يجعلها الحكم المسبق للعصور القديمة أكثر قابلية للإحترام في كل يوم» .

(١) هنا تكمن ـ كما كتب روسو ـ « المعضلة الكبرى في السياسة ، التي أقارنها بمعضلة تربيع الدائرة في الهندسة ، معضلة : إيجاد شكل للحكم يضع القانون فوق الإنسان » .

إنه هو الذي يشير ، ويضيف (بعد خمس سنوات من نشر « العقد الاجتماعي ») : « إذا لم يكن هذا الشكل قابلاً ، للأسف ، لأن يوجد ، واعترف بسذاجة بأني أعتقد بأنه ليس كذلك ... » (رسالة الى المركيز دو ميرابو ـ المراسلات ـ ٢٧ ـ ١٥٥) . إننا نرى بأنه كان بعيداً عن إيجاد كل سهل وبسيط .

لأن القوانين ، كما يقول المتشكك مونتاني ، تستمد سلطتها من « الحيازة والعادة » (١) . وإذا اردنا ان تخيف القاعدة الحكام وأن يشير انتهاكها فضيحة ، فإنه لا يجب نسيان « بأن قِدَم القوانين هي ، التي تجعلها بشكل خاص مقدسة ومحترمة؛ وأن الشعب سرعان ما يحتقر تلك القوانين التي يراها تتغير كل يوم(٢) .

إنّ الصعوبة تبلغ أوجها إذا اردنا ، في نفس الوقت ، ضمان « سمو القوانين » ، ورفض تلك التي توجد باعتبارها من فِعل الخرافة وتحجّر التجاوزات القديمة؛ اردنا أن تكون السلطة ملزَمة والشعب مرتبطاً بقوانين جديدة ، وستكون دائماً جديدة لأنها مُهيّأة لأن تتغير مع تقدم العقل .

إنّ الشعب الذي يراها تولد وتموت سيدرك أنها محتملة ولن يحترمها ، وسيتمنى كل واحد تعديلها على هواه أو لمصلحته . الأمر الذي سيتطلب وجود قوة إكراهية اكبر في الحكومة . بحيث أن القوانين ليست هي التي تعطي قوتها للبشر ، وإنما البشر هم الذين يعطون قوتهم للقوانين.

ومن جهة أخرى ، وبشكل خاص من الذي ، سيغيّرها ؟ لا يجب أن يكونوا أولئك الذين يحكمون . لأن قول أن الإنسان يكون حراً عندما يخضع للقوانين وليس للبشر، لن يعني شيئاً منذ ان يكون باستطاعة البشر الذين يحكمون تسمية إراداتهم بالقوانين .

يقول روسو :

« إذا اصبح وزراء القوانين ، حكّامها الوحيدين ، واستطاعوا جعلها تتكلم أو تصمت على هواهم ... فإني لا ارى قط من عبودية شبيهة بعبوديتكم ... »(٣) .

(١) روسو ـ « في العقد الاجتماعي » ـ الكتاب ٢ ـ الفصل ١١ .

(٢) مونتاني ـ « محاولات » ـ الكتاب ٢ ـ الفصل ١٢ .

(٣) « رسائل مكتوبة من الجبل » ـ الجزء ٢ ـ الرسالة ٩ .

إذا كانت هناك هيئة لتَشَرّع فإنه يجب تمييزها جيداً عن السلطة. فحيث لا يكون هذا التمييز تاماً « فإن هيئة التشريع نفسها ستمتلك ، كمنفّذة للقوانين ، كل القوة التي أعطتها كمشَرّعة . ويمكن أن تدمر الدولة بإراداتها العامة » .. (١)

ولكن إذا تأسست مثل هذه الهيئة المشَرّعة فإنها ستخضع نفسها وستندمج في القوة التشريعية . لقد رأى روسو ذلك جيداً ولم يتحمل أن تعود القوة السامية الخاصة بسن القواعد الى مُمثلين . وإنما الى الشعب وحده ، الى الشعب غير المُمثَّل ، والحاضر بالفعل .

هل كان يعتزم هذا الشعب المجتَمِع ان يأخذ المبادرة لإدخال تحديدات ؟ لا .

إن من الواضح أن نظام روسو كان ينزع الى التقليل من عدد القوانين ، ومدى الالتزامات المفروضة على الرعايا والسلطات المعطاة للحكام .

ولم يخطر بباله أن الشعب يستطيع سن القوانين(٢) وإنما اراد أن يعطيه الوسيلة لرفض تلك التي تبدو له غير مبرَّرة . وإنه بالفعل لدور سلبي ومبعِد ذاك الذي يلعبه الاستفتاء في الممارسة ، وفي التعبير الحر عن المبدأ الروسوي(٣) .

---

(١) مونتسكيو ـ « روح القوانين » ـ الكتاب ١١ ـ الفصل ٦ .

(٢) كتب روسو ، وهو في صدد حديثه عن شعب جنيف : « الى ماذا يمكن ان يطمح اولئك الذين يريدون تحريضه من اجل ملء نظرات طمعهم ؟ لسن قوانين جديدة لمصلحته ؟ لكنّ هذا حقّ لم يُطالب به وليس من الجيد أن يمارسه » . « رسائل مكتوبة من الجبل » ـ الرسالة ٩ ـ الرواية الاولى ـ ج. ج. روسو ـ ٢١ ـ ١٣٦ .

(٣) « إنّ القوانين ليست بالذات إلاّ الشروط للتجمع المدني . ان الشعب ، الخاضع للقوانين ، يجب أن يكون صانعها . إن أمر تنظيم شروط المجتمع لا يعود إلاّ لاولئك الذين يتجمعون ولكن كيف ينظمونها ؟ هل سيكون الامر نتيجة لاتفاق مشترك وعبر →

إن هذه الفكرة تتوضح من خلال التكنيــك التشريعي الروماني الذي كان دائماً حاضراً في ذهن الفيلسوف .

إن الحائز على السلطة التنفيذية هــو الذي يقترح على الشــعب القانون الجديد : إنه يُعرّف الشعب علــى المشروع ويتحدد بعد ثلاثــة اسابيع مــن ذلك التاريخ يوماً مــن أجل إصدار الحكــم الشعبي . إن التشريع يعنى بحصر المعنى إقتراح القانون(١) . وقبل موعد التصويت يقوم الخطباء بوعظ الشعب في الساحة العامة من اجل إقناعه أو ردعه . ولم يكن يحضر هذه المجادلات إلا أولئك الذين كانوا يأتون لهذا الغرض ؛ وكان من قبيل الالتزام ، الذي غالباً ما كان ينتهك ، الاستماع بصمت . اما في يوم التصويت ، فإن كــل المواطنين ، بالعكس ، يجب أن يكونــوا حاضرين . إن الحاكم يطرح حينئذ السؤال التالي : « هل أنتم مع هــذا القانــون ؟ » ويجري التصويت وفقــاً لإحدى الاجراءات الدســتورية (بوحدات تضم كل منها مائة مواطن ، أو بالمقابل) . إن قبول الشــعب بالقانون هو عبارة عــن عقد يُبرم بينــه وبين الحكام : إن كلمــة قانون (Lex) لا تعني شيئاً آخر غير العقد(٢) .

وحي مفاجيء ؟ هل للجسم السياسي عضو من اجل الإعلان عن إراداته ؟ ومن سيعطيه البصيرة الضرورية من أجل تشكيل الاعمال ونشرها مُسبقاً ؟ وكيف سيُنفذ جمهور أعمى ، لا يعرف غالباً ماذا يريد لأنه نادراً ما يعرف ما هو حسن له ، كيف سيُنفذ بنفسه مشروعاً كبيراً وصعباً بمثل كبر وصعوبة نظام التشريع ؟ إن الشعب من نفسه يريد دائماً الخير ، لكنه من نفســه لا يراه دائماً . إن الإرادة العامــة هي دائماً مستقيمة ، لكن الرأي الذي يرشدها ليس دائماً مستنيراً . إن من الواجب أن نجعلها ترى الاشياء كما هي ، وأحياناً كما يجب أن تبدو لها ، وان نبين لها الطريق الجيد الذي تبحث عنه ، وأن نضمنها من إغراءات الإرادات الخاصة ، وأن نقرّب الى عيونها الأمكنة والازمنة ، وأن نوازن بين جاذبية المزايا الحاضرة والحساسة وبين خصر الشرور البعيدة والمخبّأة » ـ العقد الاجتماعي ـ الكتاب ٩ ـ الفصل ٦ ـ .

(١) مومسن ـ « موجز المؤسسات الرومانيــة » ـ ترجمــة : ف. جيرار المجلد ٦ ـ باريس ـ ١٨٨٩ ـ ص ٣٥٥ .

(٢) الكتاب الرابع ـ الفصل الخامس .

إن كل القوانين المقترحة من قِبَل الحكام ، او إذا اردنا الحكومة ، لا تقبل . ولهذا فإن الأمـر هو بالفعل عبارة عـن عملية سلبية تحذف ما لا ترضى به .

إن بقاءنا هنا يعني نسيان المد المتنامي للقوانين ألتي تبنّاها الشعب في اواخر عهد الجمهورية من دون أن تنبثق عن السلطة التنفيذية . إن قرارات شعبية(١) اتّخِذَت بناء على مبادرة مـن شخصيات غريبة عن الحكومة ، هم الخطباء الشعبيون ، وشُبِّهت ، من خـلال عملية تطور طويلة ، بالقوانين ، بالمعنى الحصري للكلمة . هنـا ، لم تعـد السلطة التنفيذية هي التي تطلب توسيع صلاحياتها أو التي تقترح على الشعب قرارات جديدة . وإنما الشعب ، الذي يحرّكه قادته ، والذي يحرك السلطة التنفيذيـة . إن الإرادة الشعبية لم تعـد تلعب دوراً سلبياً ومنغربلاً وإنما دور فعّـال .

وإذا كانت النظرات التي عزيت الى روسو حول السيادة الشعبية هي بالحقيقة نظراته ، فإن هذا الأسلوب في التشريع هو الذي كان يجب ان يمتلك كل خطوته . إنه يكرس فصلاً من « العقد الاجتماعي » لمنصب المحامي الشعبي عند الرومان بالذات(١) . ويقول بصراحة : « ان منصب المحامي الشعبي لم يكن يوماً جزءاً مكوّناً للمدينة ، ولا يجب أن يكون له اي جزء من القوة التشريعة والتنفيذية » .

ويقول في مكان آخر(٣) :

« لقد رغبت ، من أجل إيقاف المشاريع المعنية والمتَصَوَّرة بشكل سيء ، التجديدات الخطرة التي اضاعت الآثينيين في النهاية ، الاّ يكون

(١) « خطاب حول اللا مساواة » ـ الاهداء .

(٢) الكتاب الرابع ـ الفصل الخامس .

(٣) « خطاب حول اللا مساواة » ـ الاهداء .

لدى كل فرد سلطة اقتراح قوانين جديدة على هواه ، وان يعود هذا الحق للحكام فقط ، وأن يستخدموه حتى بكثير من الحذر ، بحيث يكون الشعب ، من جانبه ، متحفظاً جداً في إعطاء موافقته ، ولا يمكن للمصادقة أن تتم إلاّ بكثير من الاعلان ، وبحيث يكون لديه الوقت ، قبل أن يتزعزع الدستور ، لإقناع نفسه بأنّ القِدَم الكبير للقوانين هو ، بشكل خاص ، الذي يجعلها مقدّسة ومحترمة ؛ وأن الشعب يحتقر سريعاً تلك التي يراها تتبدل كل يوم ، وانه حين يتعود على إهمال العادات القديمة ، بحجة انه يفعل الافضل ، يدخِل غالباً شروراً كبيرة من اجل تصحيح شرور اقل .

هكذا يكون الشعب ، في فكره ، « صانع القوانين » بمعنى انه الوحيد الذي يعطيها القوة ، ويكون حراً في رفضها ، ولكن ليس بمعنى ان كل اندفاعة شعبية ، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة أو من خلال تدخل الممثلين ، يجب ان تترجم بقوانين .

وإذا وضع جانباً الأساس النظري لحق التشريع المحفوظ للشعب، فإن الميزة العملية التي يتوخاها روسو كانت في الموقف السلبي الذي سيتخذ إزاء التجديدات والتجربة الطويلة للاستفتاء في سويسرا تؤكد بالإجمال تشخيصه .

إن البعض من معاصريه الذي لم يكن لديه الارتياب نفسه من التجديدات ، كان يعيد ، بالعكس ، الوظيفة التشريعية إلى المستبدين المستنيرين على يد الفلاسفة : هكذا كان ديدرو سعيداً لأن كاترين ادخلت فجأة القانون الجديد الذي كان يظن انه أوحى به .

والحقيقة انه إذا اردنا ان تستجيب القوانين المتغيرة في كل لحظة للحاجات الجديدة ، فإن هذه المهمة تناسب الخبراء . لكن بالمقابل يسلم كلياً لهــا .

إن روسو لم يزعم مطلقاً ان الشعب اهل من اجل اختيارالتشريع « المتقدم » لمجتمع « المتقدم » : إنه لم يكن يؤمن ، كما هو معروف ، بالتقدم(١) . إن ما كان ينتظره من التشريع الشعبي ، في الدول الصغيرة، التي كانت وحدها تهمه ، هو عرقلة تكاثر القوانين والاعتبار اللامحدود للسلطة .

إن الاهتمام المشترك لكل انصار الشرعية الذين ارادوا ضمان الحرية(٢) ، كان يكمن في الا تستطيع السلطة الاستيلاء على السلاح التشريعي ، وإنما في أن يفرض القانون نفسه عليها كقاعدة يمتنع انتهاكها.

اما أن يكون القانون ، من حيث الجوهر ، جيداً اكثر مايمكن ، فهذه مسالة اخرى ، ومن اكثر المسائل اتساعاً .

إننا لن نتعرض لها ، إلا من أجل التذكير بأن اجتماع الشروط القانونية التي تضع القانون « الشرعي » ، لا تصنعه بالضرورة جيدا من جهة العدل او المفيد . من الممكن أن نستنتج بأن القانون هو دائماًعادل إذ رأينا أن القانون هو الذي يصنع ماهو عادل ، ولكن لانستنتج ان القانون هو الذي يحافظ دائماًعلى الصحة(٣) .

---

(١) انظر للمؤلف « بحث حول سياسة روسو » ـ في طبعة « العقد الاجتماعي » ـ منشورات كونستان بوركان ـ جنيف ، ١٩٤٧ .

(٢) « إن الحرية تتبع دائماً مصير القوانين ، إنها تسود او تهلك معها ، إنني لا اعرف امراً مؤكداً اكثر من هذا » ـ روسو : « رسائل مكتوبة من الجبل » ـ الجزء الثاني ـ الرسالة ٨ .

(٣) إنه اعتراض افلاطون على بروتاغوراس :

« إذاً ، في السياسة ايضاً ، يكون جميلاً او بشعاً ، عادلاً او ظالماً ، صالحاً او طالحاً ، كل ما تعتقد كل المدينة أنه كذلك وتصدره بمرسوم كما هو : إن كل هذا يكون كذلك بالحقيقة بالنسبة لكل مدينة .... اما بالنسبة للاثر المفيد او الضار الذي سيكون لمراسيمها عليها » ، فسيُعترف لي بأن ... هناك فرقاً بين الرأي الذي تتبناه مدينة والرأي الذي تتبناه مدينة اخرى ؛ وأنه لن يجرؤ احد قط على التأكيد بان كل مرسوم تعتقد مدينة ما أن من المفيد أن تحمله سيكون مفيداً لها بالفعل بالرغم من كل شيء » . افلاطون ـ تياتيت Duguit ـ ١٧٢) .

كذلك فإن كل دعاة الشرعية الذين أرادوا إخضاع إرادة السلطة لإرادة مشرعة ، آمنوا بأن هذه الإرادة المشرعة نفسها كانت متعلقةبضرورة عليا . لقد جرى تصور هذه الضرورة بطرق مختلفة : إنها الحق الطبيعي لدى أغلبية المؤلفين ، ومصلحة الوطن لدى روسو .

إنه لم يظن بأن القوانين يمكن أن تكون **أي شيء كان** ، أو من الفعل الكيفي للمصالح والآراء المهيمنة ، وإنما أن عليها أن تتجه للخير الأكبر للمجموع ، وأن تكون محددة بغايتها لكي تكون ، بطريقة ما ، سابقة في وجودها لاكتشافها على يد المشرع ، أي ذاك الذي يقترحها . أما الإرادة العامة فهي غريزة معصومة تتعرف عليها .

إن هذه الإرادة العامة هي مفهوم غامض انخدعنا به جداً : أي اهتمام أبداه روسو في تمييزها عن ارادة الجميع[1] ، إن البعض يريد أن يرى فيها مجرد مجموع أو متوسط الإرادات الخاصة أو عنصراً مكوناً منها : لكنها شيء مختلف كلياً ، إنها إرادة مطهرة من كل عنصر ذاتي ، وأصبحت موضوعية ، كما سيقول هيغل ، وستتجه حينذاك بالضرورة للأفضل . إن ارادة الأفضل هذه توجد في كل واحد منا ، لكنها تكون مقنعة بأهوائنا الخاصة التي هي أقوى بكثير . إن من نتائج الاستشارة العامة ، كما يفترض روسو ، أن تلغي أو تطفيء الأهواء الخاصة ، في حين أن الهوى الوطني يوحي لكل واحد وللجميع بنفس الإرادة العامة .

وإذا كره كثيراً الزمر ، فلأنها ، باعتبارها تحالفات للمصالح والأهواء ، لا تستبعد بعضها كما ينبغي من أجل أن تتمكن الإرادة العامة من أن تتجلى .

---

(١) يعلن روسو : « إن الارادة العامة هي دائماً مستقيمة وتتجه دائماً الى المنفعة العامة » (الكتاب ٢ ـ الفصل ٣) ، لكنه يضيف سريعاً : « ولكن لا يتبع ذلك أن مداولات الشعب لها دائماً نفس الاستقامة » . ويقول فيما بعد : « إن هناك في الغالب فرقاً بين إرادة الجميع والإرادة العامة » .

إن تقديم القانون للشعب هو إذاً المناسبة لراي ، مر عبر شعور الحق ، ويفترض أن الظروف مواتية لظهوره ، حول مادعي لأن يصبح حقاً وضعياً .

وربما سندرك بشكل أفضل هذا المفهوم من خلال تقريبه من الفكرة المعاصرة التي قال بها ليون دويجي Duguit . إن الفقيه الكبير لا يعتبر كقانون حقيقي إلا ذاك الذي يتطابق مع «القاعدة الحقوقية». وهو يتخيل هذه القاعدة الحقوقية محفورة في الوجدان الاجتماعي . إن من الممكن القول ، ونحن نستعير لغته ، أن اقتراح القانون على الشعب ، في النظام الروسوي ، لا يستهدف فقط خضوع المواطن لالتزامات لم يكن ليقبل بها وإنما أيضاً تأمين مجابهة القانون مع الوجدان الاجتماعي ، وبالتالي مع القاعدة الحقوقية .

القانون هو « مايحلو » للشعب :

هكذا رأينا كيف كان روسو يتوج صرح الفكر المؤيد للحرية وللشرعية .

اي موضوع للدهشة ، أي درس تاريخ اجتماعي يمثله العكس الخارق لمذهبه ! إن البعض لم يأخذ منه إلا الكلمة السحرية ، كلمة « السيادة الشعبية » ، المنفصلة عن المواضيع التي كانت تطبق عليها ، وعن الشرط الأساسي لممارستها ، الا وهو جمعية الشعب . لقد بررت التكاثر التشريعي الذي كانت مهيأة لمنعه ، واستخدمت في الاعتبار اللامحدود للسلطة الذي أراد الفيلسوف تضييقه :

لقد جعلت كل المدرسة حقها الفردي البداية والنهاية لمذهبه . وكان على هذا الحق أن يضمن بخضوع من مستويين للسلطة الملموسة، البشرية ، التنفيذية . أولا ، خضوع للقانون ، المنفصل بدقة عنها ، والذي يخضع بحد ذاته لمبادىء الحق الطبيعي المقدسة .

إن فكرة خضوع القانون لم يَبق عليها . اما فكرة خضوع السلطة للقانون فقد ابقيت بشكل أفضل قليلا ، لكنها فهمت بحيث ان السلطة التي كانت تسن القانون اندمجت في السلطة التي كانت تطبقه . لقد اجتمعت والقانون الذي كان بامكانه أن يحمل للأوج سلطة كان يُسند إليها كل الحقوق .

لقد كانت المدرسة تركز جهدها على فكرة القانون . لكنه كان جهداً ضائعاً لأن كل ما حفظه الوجدان الاجتماعي كان اجتماع مفهومي القانون والإرادة الشعبية . فلم يعد القانون يُعتبر قانوناً ، كما كان روسو يفهمه ، من خلال رضى الشعب به فقط ، وإنما القانون هو كل ما يريده الشعب أو كل ما قُدم باعتبار أن الشعب اراده . ان القانون لاينبغي ان يكون إلا على مواضيع عامة(١) . إن كل إعلان لإرادة شعبية مزعومة يغتصبها هذه الجلالة .

لقد عدنا ، مع تغيير في جهة الاختصاص فقط ، الى القول المأثور الذي كان يثير الفلاسفة : « إن ما يحلو للامير ، سيكون له قوة القانون »(٢) .

---

(١) « عندما القول بان موضوع القوانين هو دائما عام ، فإني اعني ان القانون ننظر للأشخاص والاعمال كاشياءمجردة ، ولا ينظر مطلقا للانسان كفرد ولعمل خاص . وهكذا يمكن للقانون ان ينص على وجود امتيازات ، لكنه لا يستطيع ان يُعطيها بالاسم لشخص ما . إن القانون يستطيع ان يصنع عدة طبقات من المواطنين ، وان يحدد الصفات التي تعطي الحق بالانتساب الى هذه الطبقات ، لكنه لا يستطيع تسمية هؤلاء او اولئك الاشخاص ليُقبلوا فيها . إنه يستطيع ان يقيم حكما ملكيا وخلافة وراثية ، لكنه لا يستطيع ان ينتخب ملكا ولا ان يُسمي اسرة ملكية : وبكلمة واحدة فإن كل وظيفة ترتبط بموضوع فردي لا يخص فقط السلطة التشريعية »(العقد الاجتماعي ــ الكتاب ٢ ــ الفصل ٦) .

(٢) إن كاري دو مالبرغ ، في فرنسا (« القانون ، تعبير عن الارادة العامة » ــ باريس ١٩٣١) وديساي في إنجلترة (مقدمة الى القانون الدستوري » ــ ترجمة باتيت ــ جيز ــ باريس ــ ١٩٠٢) يعرضان بوضوح أن ما يصنع القانون هو فقط ، في علم الحقوق المعاصر ، القرار الذي تتخذه السلطة المسَمّاة بالتشريعية . إنها تستطيع ان تسن اي قانون في اي موضوع .

إن خراب مفتاح القبة يؤدي الى انهيار كل الصرح . لقد كان مبدأ الحرية يستند الى مبدأ الشرعية : ان قول ان الحرية تكمـن في طاعة القوانين وحدها دون غيرها يفترض في القانون سمات عدالة ودوام تمكن المواطن من أن يعرف بدقة ما هو مطلوب وما سيطلب منه . إن حصر منطقة الأوامر الاجتماعية ، سيجعل المواطن يجد نفسه مستقلا داخل ميدان محدد جيداً . ولكن إذا أصبح القانون مجرد انعكـاس لنزوات الشعب أو لهيئة فوضت له القوة التشريعية ، أو للجزء الذى يهيمن على هذه الهيئة ، فان طاعة القوانين تعني في الواقع « الخضوع للارداة المتقلبة وغير المتوقعة والتعسفية » للرجال الذين يعطون لهذه الارادة شكل القانــون .

إن الحرية لم تعد حينئذ مدعومة بالقانون . إن الروابط الداخلية للنظام تتحلل وما كان يجب ان يكون ضمانة يصبح وسيلة للقهر .

إن الحكم يتحقق بالقوانين ، وبالقوانين يجري نقل السلطة الى الهيئة المشرعة . وبعد انجاز هذا الالتباس ، ستنبثق تدريجياً مـن الهيئة المشرعة ، وعبر تكون غير لائق بالقيادة ، سلطة جديدة ، تقول عن نفسها إنها تعبير عن الارادة الشعبية ، وستزعم انا الضامنة للحـرية الفردية . وكم هو صحيح أن الضغط الاجتماعي يهدم كل البناء المنطقي للمذهب ، لكي لا يبقى منه إلا مجرد تجمع لفظي بين السيادة الشعبية والحـرية .

شهية السلطة

إن هذا التشويه ، غير المفهوم بالنسبة للإنسان الذي هو بطبعه متسلسل للأفكار ، يبدو طبيعياً لمراقب الميكانيك الاجتماعي .

لقد قيل بأن القارىء يصنع قدره الكتاب : ومن الصحيح ايضاً أن الطبقة التي تستولي على فكرة تعطيها معناها السياسي .

لنفترض بلداً تغلبت فيه القوى الاجتماعية بنجاح على السلطة القائمة (L'Imperium) ، وانغلقت فيه هذه السلطة ضمن دائرة ضيقة من الصلاحيات المحددة ، وروقبت فيها من قبل هيئة تمثل الشعب النبيل ، بلد ينمو فيه نظام الحقوق الفردية بصورة مستقلة ، وتحتفظ فيه قيادات الدين بكثير من القوة . وسيحصل بشكل طبيعي أن الشعب النبيل سيستخدم مبدأ الشرعية من اجل لجم ذبذبات السلطة ، وأن القانون سيستلهم من نظام الحقوق المشكلة في المجتمع . إن القوة الممثلة ستكون بدقة مراقبة ، وسيحفظ التشريع طابعاً مقيداً . تلك هي بالفعل سمات انجلترة عندما استمرت فيها الهيمنة الارستقراطية ولم يكن فيها من شعب إلا النبلاء .

ولنفترض بلداً لا يكون فيه للسلطة اي ماض ، لكنها تكوّن فيه من لا شيء ، وتعارضها فيه سلطات محلية اكثر قدماً وتتمتع منذ أمد طويل بمزيد من الروابط وينوضع فيه من جهة اخرى تشريع اساسي سيجد حراساً له في سلطة قضائية مرتبطة بنظام حقوق فردية تقليدي . وسيحصل بشكل ضروري أن السلطة المرتجلة ستبقى لمدة طويلة ضعيفة وستمنعها من العمل قوة تشريعية توقفها هي نفسها ، وكلاهما تحتويهما كثيراً قواعد التشريع الاساسي والغيرة الفعالة للسلطات الخاصة . إنها حالة الولايات المتحدة .

إن الأمر يكون على خلاف ذلك حيث يكدس المينوتور بين يديه سلطات واسعة ، ويحيل السلطات الاجتماعية المضادة لدفاع ميؤوس منه أكثر فأكثر . إنه يشكل هنا فريسة ورهاناً يجب على كل الرغبات ، وكل الطموحات أن تنزع الى الاستيلاء على تلك السلطات . وإذا كلّفت هيئة بتنظيم ممارسة السلطة بقوانين ، فإنّ الرفعة التي تقلدتها ستبدو لها زائفة طالما أنها لم تستطع وضع يدها على هذا الكنز من الأمجاد والسلطات . وستكون أقل وفاءً لرسالتها كمراقب ، وأكثر ميلاً للغزو كلما كانت اقل تمثيلاً للمصالح الارستقراطية التي عليها أن تدافع عن نفسها واكثر تمثيلاً للمصالح الشعبية التي تريد أن تتقدم .

وسيحصل إذاً أن السلطة التشريعية المفروض أن تمثل المراقبة الشعبية على السلطة ، ستنزع أكثر فأكثر الى الاستيلاء على السلطة . وبما أنه لا وجود في هذا البلد لنظام الحقوق الفردية المستقل، فإن القدرة على التشريع ستستعمل من دون ن توجهها اية قاعدة عليا ، غير المشاعر الطبقية للجسم التشريعي الذي سيكون قريباً سيداً . إنها حالة فرنسا.

لقد حدّدَ قدرها السياسي بالأساس من خلال تركيز السلطة المتحقق في ظل السلالة البوربونية . منذ ذلك الحين تألقت السلطة ببريق جعلها محط الأنظار . إنّ اولئك الذين يستطيعون ان يأملوا بأن يكونوا اصحابها الجدديعيشون في هذا الأمل القلق . وأولئك الذين لايستطيعون ذلك ينتظرون أن تدور قوة يبالغون في فضائلها الخارقة لمصلحتهم .

ولهذا لم تعتبر القوة التشريعية في فرنسا مطلقاً إلاّ كمرتفَع مجاور لمدينة القيادة يمكن منه الاستيلاء عليها . ولهذا كانت السيادة الشعبية دائماً تفهم سرياً من قِبَل «ممثليها» باعتبارها تتضمن ممارسة السلطة من قِبَلِهم . إنه ليس منطق الافكار ، وإنما منطق الأوضاع . الاقوى في السياسة .

لقد ادّت الثورة لامتلاك السلطة من قِبَل ممثلي الشعب عندما استبدلت وزراء الملك بلجان المؤتمر الوطني . ان امتلاك السلطة هو الذي أدى إليه التطور الذي توّجَته فيعام ١٨٧٥ استقالة مكماهون.

في السيادة البرلمانية :

إن تطور القرن التاسع عشر ، الممتد قليلاً او كثيراً في القرن العشرين ، يعرض بالنسبة للسلطة ثلاث وقائع كبرى . الأولى سياسية وتتجلى في غزو السلطة من قِبَل الهيئة البرلمانية التي تمارسها بواسطة لجنة منبثقة منها، هي الحكومة. والثانية اجتماعية وتتمثل في ان تركيبة الهيئة البرلمانية تصبح ببطء ، ولكن دوماً اكثر فاكثر شعبية . والثالثة

اخلاقية وتتجلى في الإنتماء العام للمبدا الديمقراطي ، المفهوم بمعنى انــه يحق للشعب ، المأخوذ ككل ، ليس أن يبدي رايه في القوانين، التي فقد مفهومها الحقيقي ، وإنما أن يحكم .

إننا نسلّم دائماً أن هذا الواقــع الاخلاقي هو ســبب الواقعتين الاخريين . لكن من الممكن افتراض وجود علاقة معاكسة بقدر اكبر من الاحتمـــال .

لقد لعبت الهيئة البرلمانية اثناء هذا العصر نفس الدور الذي لعبته في ظل النظام القديم خدمة الملك : لقــد كانت ، أكثر فأكثر ، الطريق لصعود أفراد من عامة الشعب . وبقدر ما كانت تملأ نفسها بطموحاتهم ــ والتناقض بين الجمعية التأسيسية والمؤتمر الوطني هو هنا مدهش ــ كانت تبدو أكثر تلهفاً لممارسة هذه القيادة الملموسة ، التي هي الســلطة التنفيذيــة .

إن السيادة الشعبية يجب بشكل طبيعي الاستناد إليها لخدمة هذا الطموح . إن البرلمان ، من خلال وهم جريء ، كان يعتبر نفسه الشعب ذاته مجتمعاً : ولهذا كان يحق له أن يسن القوانين ؛ وكانت هذه القوانين قوانين الشعب . ولكن كان يحق له أيضاً أن يحكم : وسيكون حكومــة الشــعب .

إن من العبث البحث عن مفكر امتدح سيادة جمعية هي بمجموعها مشترّعة ، وعملياً حاكمة ، لا تقف في وجهها اية مصلحة خاصة لان من المفروض انها تجســد المصلحــة الشاملة ، ولا يمكــن ايقاف قوانينها لانها المؤلفة الوحيدة لها .

إنّ التعابير الاكثر عنفاً لروسو حنفظت لمثل هذا النظام :

« إني لا استطيع إلاّ أن أعجب بإهمال وتهاون ، واجرؤ على قول حماقة الأمة الانكليزية التي ، بعد أن سلّحت نوابها بالقوة السامية ، لم

لم تضِف الى ذلك اي مكبح من اجل تنظيم استخدامهم الممكن لها خلال السنوات السبع التي يدوم فيها مجلسهم »(١) .

إنّ السيادة البرلمانية ليست إذاً تحقيقاً لفكرة ، لكن فكرتها اعتمدت بالعكس من اجل تحقيق غايات الهيئة البرلمانية المتعطشة للسلطة .

لقد بالغنا كثيراً في الحديث عن الضرر الملموس للسيادة البرلمانية ؛ لكننا نجهل كلياً الضرر الأقصى للنظام الفكري الذي كان عليها أن تبحث فيه عن تبرير لها .

لقد كانت ، في الواقع ، وخلال بعض الوقت على الأقل ، تشكل حكومة النخبة ، المتمسكة عبر رباط حقيقي بمفهوم رفيع للحق .

لقد ثبّتَ إعلان عام ١٧٨٩ في العقول بعض المبادىء التي لازمت ، منذ ذلك الحين ، وجدان البرجوازية ذات التكوين الحقوقي .

إن انتهاكاً اثناء عهد الإرهاب أدى للتعريف بشكل أفضل بقيمتها ؛ وبالرغم من أن اي عقبة ملموسة لم تكن تمنع من صدور تشريع يناقضها، فإنها كانت تقدم إطاراً لم يكن العمل التشريعي يجرؤ على الابتعاد عنه .

ومع ذلك، فإن البرلمانيين كانوا يقومون، وخلال مدة طويلة ، بعملية انتقاء موفقة . إن مونتسكيو يؤكد ذلك : « إن الشعب يستحق الإعجاب لاختياره أولئك الذين يجب عليه أن يسند إليهم جزءاً ما من سلطته »(٢). الى هنا يكتفى عادة بذكر الاستشهاد ، بحيث يُوسَّع تعسفياً معنى الاقتراح . إن ما هو حقيقي ، هو ان سكان دائرة إقليمية صغيرة الى حد يمكنهم من معرفة المرشحين ، يميزون طبيعياً أولئك الذين يُعرَفون بكرامة حياتهم ، وكثرة الخدمات التي يقدمونها ورفعة مؤهلاتهم . هكذا

---

(١) « تأملات حول حكومة بولونيا وإصلاحها المقترح في عام ١٧٧٢ » ـ الفصل السابع .

(٢) « روح القوانين » ـ الكتاب الثاني ـ الفصل الثاني .

تكون هناك جمعيات جيدة عندما لا يتدخل في الأمر اي مبدأ آخر للاختيار .

إنّ العادات الشعبية تتغير بالفعل ببطء . إن الشعب ، المدعو لاختيار أولئك الذين سيكونون عملياً سادته ، ما زال يعتقد انه يعين كما في السابق أولئك الذين يدافعون عن المصالح المحلية ضد السلطة . لهذا كان ينتقي الأعيان الذين كان يعرف بالتجربة انهم خليقون بهذه المهمة . وهذه السلطات الاجتماعية ، وفقاً لعبقريتها الارستقراطية، لم تكن تنزع ابداً الى زيادة السلطة السياسية .

إن فصل السلطات ، إذا كان عاجزاً عن القيام بشكل دائم بوظيفته المعَدّلة ، فإنه يخلق على الأقل احتكاكاً مؤخراً للحكم البرلماني المطلق .

إن هذا الحكم كان يحمل في ذاته علاجاً ، هو الحقيقة علاج خطير . إن هيئة كثيرة العدد ليست قط خليقة بالقيام بعمل مستمر وقوي . قلنا : علاج خطير ، لان الاستبداد إذا وجد نفسه ممنوعاً ، فإن السيادة البرلمانية بمجموعها ، ومن خلال تركيز السلطات الذي تحققه ، كانت تحضّر سلطة بلا حدود ، ومن خلال عجزها الطبيعي على القيام بعمل فعّال ، كانت تدعو الى هذه السلطة محتلاً مدهشاً .

من سيادة القانون الى سيادة الشعب :

عندما اقترحت على نفس دراسة النمو الملموس للمينوتور ، وحقوقه وسلطاته ووسائله ، كان باستطاعتي الاّ أظهر من الديمقراطية إلاّ ما جلبته بالفعل الى تحول الدولة ، وكان عليّ حينئذ أن أحذف هذا الفصل . لكنّ عصر السلطة الديمقراطية تميز بسوء فهم مدهش جداً لنمو السلطة بحيث كان من اللازم إلقاء بعض الوضوح عليه .

لقد كان من اللازم التذكير بأن المثل الأعلى الذي انطلقنا منه لم يكن يمكن في اســتبدال الإرادة التعسفية للملك بالإرادة التعسفية لهيئة او لجمهور واعتبار هذا الاستبدال مبدأ سيداً . وكما قال روايبه ــ كولار بنبـــل :

« إن إرادة الفرد ، وإرادة البعض ، وإرادة الكل ، ليست إلاّ القوة القوية كثيراً أو قليلاً . إن الطاعة ، والقدر الأقل من الاحترام لا يدين لأي من هذه الإرادات » .

وكما يكرر كلينمصو :

« ... إذا كنا ننتظر من هذه الأغلبيات اليومية ان تمارس القوة التي كانت مثل قوة ملوكنا القدماء ، فإننا لا نقوم إلاّ بتغيير الطغيان » (١) .

إن ما حلمنا به ، إنما هو أن تكون القاعدة سيدة ، وليس اي قاعدة وإنما قاعدة ضرورية في حد ذاتها . إن ضمانة الحريــة كانت تكمن في سيادة قاعدة الحق ، اي القانون .

إنّ حسنات الشرعية والحرية التي شرّعت « الديمقراطية » كانت في الواقع ثمرة تسويات حكومية معقدة لم تكن فيها اي إرادة بشرية ، فردية أو جماعية ، سيدة : إنها النظم المؤسّسة ، او بدقــة الدستور (Politeia) .

لقد اُخِذَ على هذه الدساتير ، قليلاً او كثيراً في حركاتها ، من جهة عجزها التنفيذي ، في حين كانت هناك ، من جهة اخرى ، شكوى من أن السلطة ليس لديها اساس عقلاني .

---

(١) في حفل تدشــين النصب في شــوربر ــ كستنر ، الجريدة الرسميــة عــدد ١٣ شــباط ١٩٠٨ .

لقد طالب البعض بضجيج متزايد باستخدام السيادة الشعبية وحكمها المطلق ؛ أي أن تبسط الى اقصى حد النوابض المعقدة التي كانت تمتص الاندفاعات العنيفة ، وان تكون السلطة المتجمعة ، الحساسة بما فيه الكفاية من أجل طاعة الرغبات الآنية ، قوية بما فيه الكفاية من اجل الاستجابة لها . إن هذه الفكرة كانت تبناها الحاكم هنا ، وهناك تبنتها الهيئة التي رات في إعلان الحكم المطلق الشعبي الوسيلة لزيادة سلطتها الخاصة . إننا لم نفهم انّ هذا كان يعني التخلي عن السيادة الصعبة للقوانين وترك ضمانات الحرية ؛ واخيراً إعادة تكوين سلطة قيصرية كان عليها منذ ذلك الحين ان تجد قياصرتها .

الفصل الرابع عشر

الكلية الديمقراطية في شكل السلطة

قال برودون(١) ان الغريزة الشعبية تدرك المفهوم البسيط للسلطة افضل مما تدرك المفهوم المعقد للعقد الاجتماعي . إن الأسباب النفسية تفسر بما فيه الكفاية انحطاط المبدأ الديمقراطي ، الذي جرى تصوره في البداية بوصفه سيادة القانون ، والذي لم ينتصر إلا لأنه فهم كسيادة للشعب .

إن مركب الحقوق والوظائف والوسائل الذي تكون اثناء العصر الملكي لصالح الملك انتقل ببساطة الى أيدٍ اخرى ، هي ايدي ممثلي الشعب .

إن السلطة لم يطرأ عليها نتيجة لذلك اي نقصان وإنما نمو . فبعد ان اعتبرت تقليدياً مبدأ ضرورياً للسيطرة وعدواً للحرية نظر إليها باعتبارها وكيلاً لهذه الحرية . لقد كانت في الماضي إرادة ، خيرة ضمن بعض الحدود ، لكنها كانت تلتقي بارادات اخرى قابلة للاحترام : اما من الآن فصاعداً فقد اصبحت الإرادة العامة . في الماضي كنا نتعرف فيها على مصلحة سامية وإساسية في المجتمع ، ثم اصبحت الآن تمثل مصلحة المجتمع .

---

(١) انظر « الثورة الاجتماعية التي برهن عليها إنقلاب ٢ كانون الاول » ـ بروكسل ـ ٥١٨٢ ـ ص : ١٧ : « إننا نتعرف في المركزية التي دعا إليها جيل اليهود على تأثير الغريزة الشعبية التي تدرك المفهوم البسيط للسلطة بشكل أسهل مما تدرك المفهوم المعقد للعقد الاجتماعي » .

لقد افترضنا وجود تحول في السلطة نزع سلاح كل ريبة تجاهها. إن هذا الاعتماد الذي فتح لها حضر عصر النظم الطغيانية . وهذا ما سنراه الآن .

السيادة والحرية :

لقد كانت الحرية تاريخياً حالة اكتسبها البعض لقاءجهد،وحافظ عليها من خلال دفاع فعال ، وضمنها بواسطة الامتيازات المنتزعة.وادعى البعض انه سيصنع منها حقاً يمنح للجميع ، واعتقد أن باستطاعته ضمانها من خلال تسويات عامة . وبالرغم من أن هذا الأمر كان يعني تبسيط اصعب قضايا علم السياسة بشكل تعسفي . فإن هذه الفكرة كانت بارعة جداً بحيث دخلتفيالوجدان الاجتماعي . لكنها لم تستجب ، من جهة اخرى ، لشهوات الرجال الجدد الذين كانوا يريدون تسلم القيادة اكثر مما يريدون الحرية .

إن فكرة الحرية بطبيعتها لاتبالي بطابع السلطة . إن مبدأها هو الاعتراف أو الافتراض بان الكرامة والعزة التي كانت حتى ذلك الحين من امتيازات الطبقة لارستقراطية تكرسها وتدافع عنها ، هما من حق البشر جميعهم . انها تحتاج ويكفيها ، وهي تعلن سيادة كل فرد على نفسه ، أن يكون لدى كل عضو من المجتمع ميدان خاص يكون فيه سيد نفسه . وان تقف السلطة ، كنتيجة طبيعية لذلك ، داخل منطقة نفوذ لاتخرج منها قط . وعندما يتحقق هذا الشرط لا يعود من المهم أن تبقى القيادة ملكية ، وأن تتضمن مزايا الاستقراء والحياد بالنسبة للمصالح المتصارعة ، أو أن تصبح ارستقراطية وتتمتع بمنافسة مستمرة بين الطموحات المؤهلة والآراء المستنيرة ، او ايضاً أن تصبح ديمقراطية . إن روسو نفسه يظهر مثل هذه اللامبالاة : إن الاختيار بين اشكال الحكم تمليه ، كما يبدو له ، ابعاد الجماعة ، وإذا كان قد مال للنمط الارستقراطي ، فقد فضله باعتباره ملائماً للدول المتوسطة .

لكن هذه اللامبالاة لا تلائم الطموحات التي تتسلح بأفكار جديدة . فهي لن تبلغ موضوعها إذا قادت التطلعات التحررية التي جمعتها في إثرها إلى مجرد تحديد للسلطة . الطموحات تريد أن تكتسح هـــذه السلطة . وهي لا تستطيع ، من جهة أولى ، أن تسمح بأي سلطة لاتكون سلطتها ، كما لا تستطيع ، من جهة اخرى ، ان تقبل باي تحديد للسلطة التي أصبحت سلطتها . من هنا نشأت فكرة انه لايكفـي للسيادات الفردية أن تكون مضمونة ضد السلطة ، وإنما أيضاً أنه ليس عليها ان تقبل بأي سلطة لا تكون منبثقة منها . لماذا تقبل إذاً ، إذا كانت مقدسة ، قيادة يجب عليها أن تحذرها ؟ لننجز العمل ، ولنلغي هذه الســلطة ، وليكون مجموع الحريات الخاصة سلطة جديدة لايمكن ، بطبيعتها ، ان تكون منافسة لصانعيها .

هكذا ، وبواسطة الدفاع ضد السلطة ، ندعي اننا نضيف الـــى الحرية المكونة حق الإنسان في الإسهام بالسلطة ، وبالسيادة المكونة .

لكن هذا يعني ترك الفريسة في الظل .

ويبدو أن مشاركة المواطن في السيادة هي **الزائد** الذي يحتضن **نقصان** الحرية التي تجد هكذا ضمانتها المؤكدة والنهائية .

إنه خطأ كان مونتسكيو قد دحضه مقدماً :

« بما أن الشعب ، في الديمقراطيات ، يبدو أنه يفعل تقريباً ما يشاء ، وُضِعَت الحرية في هذه الأنواع من الحكومات ، ودُمِجَت سلطة الشعب مع حرية الشعب » .

إن هذا الدمج هو مبدأ الاستبدادية الحديثة .

إنّ من الممكن ، من خلال مؤسسات مجمّعة بحكمة ، تأمين الضمانة الفعلية لكل شخص ضد السلطة . لكنه ليس هناك قط من مؤسسات

تسمح بجعل كل شخص يسهم في ممارسة السلطة ، لأن السلطة قيادة ، والكل لا يستطيعون ان يقودوا . إن سيادة الشعب ليست إذاً إلاّ وهماً ؛ وإنه وهم لا يمكن أن يكون مع مرور الزمن إلاّ مدمراً للحريات الفردية .

إن من الصعب الإبقاء على مبدأ الحرية نافذاً ، وهو يتطلب يقظة مستمرة ، لأن روح السيطرة هي دائماً في حالة يقظة . إن مبدأ الحرية ، في الوقت الذي يعترف فيه بضرورة السلطة ، ويسمح لها ببسط قوة بلا عوائق في الميدان الآيل إليها ، يحترس من السلطة باعتبارها مكتسحة ممكنة ، ويحفظ حدود الحريات .

ولكن منذ أن تتأسس السلطة على سيادة الكل ، تبدو الريبة بلا سبب ، واليقظة بلا موضوع ، والحدود الموضوعة على السلطة بدون دفاعات .

الكل في حركة :

يعرض المجتمع على المراقب عدداً غفيراً من الأفراد الذين تحركهم إرادات خاصة ، وينصنّفهم تنوع سماتهم وادوارهم ومواقعهم ، بشكل طبيعي ، في انواع من الأجسام التي لكل منها مصلحة ، عامة بالنسبة لأعضائه ، وخاصة إزاء المجتمع . إن هذه الإرادات الفردية ، وهذه المصالح الفئوية تشكل الحقائق الابتدائية للحياة الاجتماعية . إنها تكون ، بدون شك ، في حالة صراع مستمر . لكن هذا الصراع ، إذا ما نظّمته بعض القواعد ، يشكل روح المجتمع .

إن إرادة السلطة ومصلحتها تتدخل دائماً في هذا الصراع . ودائماً تسعى الأولى لأن تعطي لنفسها طابع العصمة ، والاخرى طابع التعالي . لكنهما ، في النظام الملكي وبالرغم من المسيرة الملكية نحو الحكم المطلق ، لم تنجحا في ذلك بشكل كامل . إن السلطة الديمقراطية مسلحة بشكل

مختلف . إن سلفها (*) ولكونـه شخصاً (*) كان بشكل واضح فوق الشعب ولكنه أيضاً خارجه . أما هي (*) فقد اعتبرت نفسها متماهية مع الشعب وبقيت مع ذلك .

إنّ الإرادة الملكية كانت معروفة بوصفها إرادة الشخص المتوَّج ، أو إرادة صاحب الخطوة ضده أو وزيره : وكانت لذلك **بشرية وخاصة** وعلى مستوى واحد مع الإرادات الأخرى . اما إرادة السلطة الديمقراطية فتقول عن نفسها انها **عامـة** . إنها تثقل كل فرد بوزن كل الأفراد الذين تمثلهم ؛ وتقمـع كـل مصلحة خاصـة باسـم المصلحة العامـة التي تتجسـد فيها .

إن الوهم الديمقراطي يعطي للأوصياء على العرش سلطة الكل . فالكل هو الذي يريد ، والكل هو الذي يتصرف .

إنّ هذا التشخيص للكل هو من المستجدات الكبرى في العالم الغربي . لقد استلهمَ هذا التجديد من العالم اليوناني . لكن مواطني المدينة القديمة ، المنغلقين داخل جدرانها ، المُشكّلين من خلال تربية متشابهة ، المنتمين الى وضع اجتماعي لا يبدي إلاّ اختلافات بالدرجة ، كانوا اقرب بكثير لأن يكوّنوا كلاّ حقيقياً من الشعب ، المختلف بأصله وتقاليده ، المتنوع بوظائفه ، في الأمة الواسعة .

إنّ هذا الكل ليس واقعاً ، مهما كانت العناية المتخذة من أجل قطع كل التقاليد وكل التشكيلات الخاصة القائمة (١) . إنه تخييل نجهد بالأحرى من أجل تأكيده لأنه يكَوّن اللقب الذي يمنح السلطة أهليتها .

(*) م اي السلطة الملكية .

(*) م اي السلطة المتجسدة في شخص الملك .

(*) م اي السلطة الديمقراطية .

(١) لقد كان توكوفيل المراقب المرغوب لهذه العناية : « إن السلطات المحلية القديمة اختفت من دون أن تجدد نفسها أو ان تستبدل باي شيء . وفي كل مكان حولت ←

اجل تأكيده لأنه يكون اللقب الذي يمنح السلطة أهليتها . ما من شك أن إلغاء السلطة أو تقييدها ، والقدرة التي منحها الشعب . لاتباع أمانيه الخاصة قد ساعد على حدوث بعض التفكك في المجموعة البشرية والإقليمية المتكونة من خلال الإكراه الملكي .

إن أصحاب السلطة رفضوا التسامح في هذا الأمر . وقد عبر سييلس عن رأيه(١) بهذا الصدد بأقصى مايمكن من القوة :

« إن فرنسا يجب أن لاتكون تجمعاً لأمم صغيرة تحكم نفسها بشكل منفصل في ديمقراطيات . إنها ليست قط مجموعة دول . إنها **كل واحد**، يتألف من أجزاء مكملة لبعضها البعض . إن هذه الأجزاء يجب قط أن لا يكون لديها البتة وجود كامل بشكل منفصل لأن الجزء لا يشكل إطلاقاً كلاً قائماً بذاته ومتحداً ببساطة مع الأجزاء الأخرى جميعها تشكل **كلاً واحداً** . إنه لفرق كبير وهو يهمنا بشكل أساسي . إن كل شيء يضيع إذا سمحنا لأنفسنا بالنظر إلى البلديات التي تقام ، أو الأقاليم أو المقاطعات ، باعتبارها جمهوريات متحدة فقط في ظل علاقات القوة والحماية المشتركة » .

الحرب على الاتجاهات النابذة :

ان كل سلطة تشن بالضرورة الحرب على الاتجاهات النابذة . غير أن سلوك السلطة الديمقراطية يعرض خصوصيات جديرة بالملاحظة . فهي تقدم نفسها باعتبارها قادمة لتحرير الإنسان من الإكراهات التي

←

الحكومة المركزية بدلا عنها قيادة الاعمال . إن المانيا كلها تعطي تقريباً نفس المشهد ؛ واستطيع أن اقول كل القارة . إننا في كل مكان نخرج من حرية العصور الوسطى ، ليس من أجل الدخول الى الحرية الحديثة وإنما من اجل العودة للاستبدادية القديمة ، لان المركزية ليست شيئاً آخر غير إدارة الامبراطورية الرومانية المحدثة » . رسالة الى هـ. دو توكوفيل ـ في « الاعمال » ـ الجلد ٧ ـ ص : ٣٣٢ ـ ٣٢٣.

(١) خطابه امام الجمعية التاسيسية في ٧ ايلول ١٧٨٩ .

كانت توقعها عليه السلطة القديمة ، الناشئة تقريباً بشكل مباشر عن الغزو . ومع ذلك حكم « المؤتمر الوطني » على الاتحاديين بالموت ، وسحق برلمان انجلترة ، بواسطة اعمال القمع التي تعتبر من بين اكثر الأعمال دموية عبر التاريخ ، النزعة الانفصالية القومية الايرلندية ، واطلقت حكومة واشنطن حرباً لم يسبق لأوروبا ان رات مثلها من أجل خنق محاولات الولايات الجنوبية لأن تنظم نفسها في جسم منفصل هل يجب ايضاً أن نذكر بما قامت به الجمهورية الاسبانية في عام ١٩٣٤ ضد ارادة الاستقلال الكاتالونية ؟

إن هذا العداء لتكوين جماعات أصغر لا يتوافق مع الإدعاء باقامة حكومة واشنطن حرباً لم يسبق لأوروبا أن رأت مثلها من أجل خنق أكثر كلما مارست الحكم داخل جماعات أصغر(١) . فحينذاك وحسب يستطيع المواطنون ان يختاروا مباشرة حكامهم لأنهم يعرفونهم بالتجربة. نعم ، حينذاك يبرر مديح مونتسكيو نفسه : « إن الشعب يثير الإعجاب لاختياره » ، لأنه ، كما يشرح ذلك بعد قليل :

« يعرف جيداً أن رجلاً ماكان غالباً في الحرب ، وكانت هناك هذه النجاحات أو تلك : إنه إذاً جدير جداً بأن ينتخب جنرالاً . إنه يعرف ان قاضياً ما مخلص في عمله ، وأن الكثير من الناس يخرجون من محكمته مسرورين منه ، وان احداً لم يقنعه بالسفاد ، وفي هذا مايكفي

(١) يقول روسو : « بعد النظر لكل شيء جيداً ، لا أرى ان من الممكن للسيد . من الآن فصاعداً ، أن يحتفظ بيننا بممارسة السيادة إذا لم تكن المدينة صغيرة جداً » . ـ العقد الاجتماعي ـ الكتاب ٣ ـ الفصل ١٥ .

ويضيف ايضاً : « إن كِبَرَ الامم واتساع الدول هو السبب الأول والرئيسي لمصائب الجنس البشري ، ولا سيما الكوارث غير المعدودة التي تنسف وتدمّر الشعوب المتحضرة . إن كل الدول الصغيرة ، جمهوريات كانت أم ممالك ، تزدهر فقط لانها صغيرة ، ولان كل المواطنين يحرسون بعضهم بشكل متبادل ، ولان الرؤساء يستطيعون أن يروا بانفسهم الشر الحاصل ، والخير الذي عليهم فعله ، وان تُنَفَّذ تقريباً تحت ابصارهم » ـ حكومة بولونيا ـ الفصل ٥ .

لكي ينتخب قاضياً .لقد ذهل من عظمة أو من غنى مواطن ما ، وهذا يكفي لكي يكون باستطاعته أن يختار مسؤولاً عن تموين المدينة . إن كل هذه الأشياء وقائع يتعلم منها في الساحة العامة بشكل أفضل ممـا يتعلمه ملك في قصره »(١) .

ينبغي ايضاً أن تكون هناك ساحة عامة، وأن يعلن عن تعيين الاداريين على المستوى البلدي .

إن الاهتمام لتأمين سيادة الشعب بأوسع قدر ممكن يجب منطقياً ان يقود الى تشكيل السلطات العليا وفق المبادىء نفسها . فعلى المستوى الاقليمي ، يتعلق الأمر بسكان كثيري العدد ومبعثرين جداً بحيث جمعهم بشكل فعال من أجل أن يكون كل مرشح لمنصب قيادي معروفاً بشكل شخصي من قبل الجميع . إن تعيين ومراقبة الاداريين الاقليميين سيكون إذاً من حق الممثلين البلديين . ولنفس الأسباب ، سيكون تعيين ومراقبة الاداريين الوطنيين من حق الممثلين الاقليميين .

إن الاهتمام لتأمين سيادة الشعب بأوسع قدر ممكن يجب منطقنا الشعبية ، وخاصة إذا كان الممثلون المراقبون مرتبطين وكالات سلطة(٢) ، وقابلين في أي لحظة لان يعزلوا على يد موكليهم ، مثل الممثلين في المجالس العامة بهولندة ، الذين يمكن عزلهم من قبل مقاطعاتهـم ، والممثلين في مجالس المقاطعات الذين يمكن عزلهم من قبل مدنهم(٣) .

---

(١) « روح القوانين » ـ الكتاب ٢ ـ الفصل ٢ .

(٢) إن الوسيلة الثانية [للحيلولة دون تحول التمثيل الى سلطة قمعية] هي في إخضاع الممثلين بشكل صارم لا تباع تعليماتهم بدقة ولتقديم حساب صارم لمنتخبيهم ... »

(٣) كما كتب ذلك كاري دو مالبرغ : « إن تحقيق الديمقراطية بشكل فعلي ، والحكومة روح القوانين ـ الكتاب ٢ ـ الفصل ٢ .

الحقيقية للشعب بواسطة الشعب ، يعني تنظيم المجتمع بشكل إتحادي ، وتجميع اعضاء المجتمع حسب وحدة المصـالح المرتبة بدرجـات ، على ان يكون مفهوماً ان السلطة السـيدة لن تكون إلا في مجموعات الدرجـة الاولى ، الذين ينبغي عـلى مندوبيها ، الوكلاء التنفذيين في مختلف المجموعات ، ان يخضعوا بالضرورة لها » ـ « مساهمة في النظرية العامة للدولة » ـ المجلد ٢ ـ ص : ٢٥٤ .

إن الرجال الجدد الذين جعلتهم الموجة الشعبية سادة السلطة لم يظهروا مطلقاً ميلاً لمثل هذا النظام . لقد كانوا ، باعتبارهم ورثة السلطة الملكية ، ينفرون من تفتيتها وإخضاعها . ولم يتطلعوا ، بالعكس ، وبدعم من شرعيتهم الجديدة ، إلاّ الى تكبيرها . لقد طرح سبياس مقابل الآفاق الاتحادية مفهومه :

« ... إدارة عامة ستطال بشكل موحد ، وانطلاقاً من مركز مشترك، الأجزاء الأكثر بعداً في الامبراطورية...وتشريع تتألف عناصره، المقدّمة من قبل كل المواطنين ، صعوداً حتى الجمعية الوطنية ، المكلفة لوحدها بتفسير الأمنية العامة ، هذه الأمنية التي تسقط ثانية فيما بعد بكل وزن القوة التي لا تقاوم على الارادات ذاتها التي ساهمت في تشكيلها »(١) .

العبقرية الاستبدادية في الديمقراطية :

هكذا تقع على الارادات الخاصة ، وبكل وزن قوة لا تقاوم، « امنية عامة » تبرر هذه القوة من خلال مساهمة الارادات المذكورة ... في هذه الصيغ توجد حقيقة ، هي الطابع الذي لا يقاوم « للأمنية العامة » ؛ وكذبة هي توالد هذه الأمنية العامة على يد الأمنيات الخاصة .

وبدل أن يكون الشعب المؤلّف الوحيد للقوانين ، لا يسمح له حتى بابداء الراي في أعم القوانين التي تطال بشكل اعمق وجوده . وحتى لو وجد أسلوب للاستشارة الشعبية ، هو الاستفتاء ، الذي قدّم براهينه في سويسرا ، فإن السلطة الديمقراطية لم تقو على اللجوء له .

وفي الوقت الذي تعلن فيه سيادة الشعب تضيّقها حصراً في اختيار مندوبين ستكون لهم ممارستها الكاملة . إن اعضاء المجتمع

---

(١) في الخطاب المذكور سابقاً .

لا يكونوا مواطنين إلاّ في يوم واحد ، ويكونون رعايا خلال أربع سنوات ؛ إنها وضع للأمور ، ادانها روسو بأكثر العبارات شدة . إنهم ، في أمريكا ، يعَيّنون ، من جهة ، مشرّعين ، ومن جهة اخرى ، إداريين . أما في اوروبا ، فيعينون فقط مشَرّعين بحيث يكون هؤلاء عملياً سادة الاداريين ولا تكون السلطة مقَسَّمة .

لقد كنا ، في فرنسا ، نرى الناخبين يسَمّون النواب الذين توصلوا تدريجياً الى مهمة تعيين الوزراء (١) ، الذين كانوا يعينون في الوظائف العامة ، ولا سيما الضابط الذي يمارس السلطات الاقليمية ، أي المحافظ ، وحتى الضابط الذي يمارس عملياً السلطة البلدية، أي المعلم.

لقد كان هذا هو النظام الفعلي في فرنسا في عام ١٩٣٩ . صحيح ان تعيين الوزراء من قبل الجمعية ليس دستورياً(٢) ؛ وأن تكون السلطة البلدية من حق المنتخَبين المحليين ، لكن هؤلاء كانوا يميلون لأن يتخلّوا للمعلم . إنّ احداً لم ينكر قط أنه مارسها بكفاءة وإخلاص للوطن . لكنه لوحظ أن المواطنين تخلّوا بأنفسهم عن مهامهم حيث لم تنتزع منهم اندفاعة السلطة حقوقهم(٣) .

---

(١) إن رئيس الجمهورية الذي كان في البداية السيد الوحيد في اختيار وزرائه ، تحول سريعاً لان لا يعين منهم إلاّ واحداً . وبناء على راي رئيسي المجلسين ، ثم سريعاً بعد استشارة رؤساء الفرق البرلمانية . واخيراً اصبح تصويت المجلس بالنسبة له مؤشراً ملزماً » . إن تصويت المجلس أثناء تقديم الوزارة هو في الحقيقة طريقة انتخاب سلبي لرئيس مجلس الوزراء . وقد نشأت عادة ان يقوم المستجوبون باستعراض اختيارات هذا الرئيس بالنسبة لمختلف الحقائب ، فيعَبّرون عن موافقاتهم او رفضهم ؛ وهذه الاخيرة كانت تدفع غالباً الرئيس لاجراء تعديلات على حكومته .

(٢) منذ ان كتِبَ هذا الامر ، اصبح دستورياً ان ينتخب رئيس مجلس الوزراء من قبل الجمعية ؛ واصبح وزراؤه مندوبي اقسام الجمعية في السلطة .

(٣) بنفس الاتجاه ، يمكن ان نشير ، في الولايات المتحدة ، الى اتجاه الهيئات البلدية لوضع الادارة المدنية بين ايدي « مدير المدينة » . لكنه على الاقل ، يتعلق بالادارة المركزية .

هكذا لم ترتبط « سلطة الشعب » المزعومة بالشعب إلاّ بواسطة الحبل السّري الرخو جداً للانتخابات العامة(١) . إنها ليست بالفعل إلاّ « سلطة على الشعب » . ولكن خصوصاً عندما تكبر وتستند بدقة الى هذا الحبل .

لا يمكن للسلطة ان تحظى بتبرير أكثر سطوعاً ، حين يتخذ المينوتور وجهاً أكثر مواتاة لشهواته . لقد حَطَّمَت الاستقلالات الاقليمية التي جعلت الملكية تتراجع. وحصلت على الوسائل المالية التي رُفِضَ تقديمها للملك ؛ وحققت التجنيد الذي نظر إليه لوقوا كمثال اعلى مستحيل . ووجدت سر جعل الشعب بأسره يُسهم بالحرب التي هي مشروع السلطة .

المصلحة العامة واحتكارها :

إن النظام الديمقراطي يؤَمّن ، كما يقال ، التمثيل الدقيق للمصلحة العامة على يد السلطة . عن هذه المسلمة تنجم نتيجة طبيعية . وهي انه ليس هناك قط من وجود لمصلحة شرعية ضد هذه المصلحة العامة . هكذا يجب على كل مصلحة محلية أو خصوصية ان تخضع للسلطة، باعتبار ان الكل مُفَضَّل طبيعياً على الجزء . إن الاقتراح القائل بأن « المصالح الخاصة يجب أن يُضَحَّى بها أمام المصلحة العامة »(٢) . يبدو اليوم مبتذلاً . إن هذا الاقتراح الذي يُستند له باستمرار يبقى بدون دحض .

---

(١) رخو جداً لحد ان الجمعية التشريعية لا تستطيع انتحكم ، كما حدث على سبيل المثال في ١٩٢٦ – ١٩٢٨ ، و ١٩٣٤ – ١٩٣٦ ، و ١٩٣٨ – ١٩٣٩ ، خلافاً للأمنية الواضحة جداً التي عَبّرت عنها الهيئة الانتخابية . حتى أن هذه الانقلابات في الاتجاه في منتصف مدة الجمعية التشريعية أصبحت القاعدة .

(٢) في ظل النظام القديم ، كانت هذه الحكمة تستقبل بارتياب صحي . إن ديبون دو نيمور ، على سبيل المثال ، كان يُشهّر بها باعتبارها آلة حربية مستعملة من اجل تهديم الحقوق الفردية .

←

وبدون شك لا تحتمل السلطة أي معارضة إذا كان وجود المجتمع نفسه موضوعاً في الميزان . لكن هذه الحالة لا تصادف غالباً . مغـادة ما يحصل أن تصطدم السلطة بمصلحة فئوية لا يمكن مقاومتها الظافرة أن تعرض المجتمع للخطر . ومع ذلك فإن هذه المقاومة تدان باعتبارها انانية ، وتعتبر غـير شـرعية ، ويبدو العضو الذي يعبّر عنهـا كقوة

→

« إن هذه المسيرة كانت تقاد بكثير من الفن . لقد كان يكتفى في البدء بتقديم وإدخال ونشر مبدأ جدير جداً بالإقناع : وهو ان المصلحة العامة يجب أن تتغلب على المصلحة الخاصة . في هذا المبدأ الغامض ، إعتني بألاّ يُعارَض إلاّ بالمصلحة الخاصة ، التي يمكن ان تؤخذ بجزء جيد أو سيء منها ، كعادلة او كظالمة (والتي ، بهذا المعنى الاخير ، لا تكون بالحقيقة مصلحة خاصة) ، للمصلحة العامة التي يبـدو ان التماسها لا يقدم إلاّ نوايا محمودة . إنهم لم يجرؤوا حينذاك على قول ان المصلحة العامة كانت مُفضلة على حفظ حقوق الافراد ؛ لان الافراد والمؤتمنين عـلى السلطة كانوا يعلمون على حد سواء أن كل فرد يجب ان يتمتع بحقوقه ، وأن المجتمع لم يؤَسَّس إلاّ من اجل أن يؤَمّن لكل فرد هذا التمتع ، الذي هو القاعدة الوحيدة لحكومة مستقرة وسعيدة بالنسبة للأمراء للشعوب . إلاّ أنّ الامر كان يحتاج ، حسب النظرات الماكرة للمواطنين السيئين ، لحكمة عامة يبدو ان الخير المشترك هو موضوعها ، لكنها مع ذلك لم تكن تعرض إلاّ معنى مبهماً وغير محدد : حكمة من الممكن توسيعها او تضييقها حسب المناسبة ، ويمكن أحياناً جعل الأمم نفسها تتبناها من خلال توجيه التهم للمصالح الخاصة التي تبدو معاكسة للمصلحة العامة ، وأحياناً القيام لدى الملوك بدعم هذا القبول الذي اعطي بمعنى محدود من اجل تبرير نفس الحكمة المأخوذة بمعنى قسري وعام ، والموسّعة لحـد التضحية بمصلحة الافراد الذين لا يطلبون إلاّ التمتع بوجه شرعي بملكياتهم .

« إن هذه الحكمة الغامضة التي يبدو انهـا توسع سلطة السيد وحقوقـه ، وتسنِد الدستور الأساسي للمجتمع الى انوار الحكومة ومراسيمها ، كانت قـد أثرت ؛ وهي توحي بنظام سياسة يخضع بغموض كل حقوق المجتمع ، وحقوق السلطة ، الى تشريع بشري ، وكيفي ومطلق ، تشريع ضار بالامة والسيد ، ومواتٍ، في نفس الوقت ، لإقناع وجشع الرجال الظالمين والماكرين . إنّ مثال نجاحهم يصبح سريعاً مُعدياً ». إنه ينشر ويدين هذه السياسة الظلامية التي تضلّل الحكومـة . إن هذه تعتقد دائماً انها تكبّر سلطتها وقوتها بجعلها الادارة اكثر فاكثر كيفية وغير محدودة . إنها تمنع من رؤية انها لم تكن تقوم بذلك إلاّ بحمل الغموض والفوضى والخراب الى كل اراضي البلاد » .

ديبون دو نيمور : « الفيزيوقراطية » ؛ خطاب الناشر في دير (DAIRE) « الفيزيوقراطيون » ـ ١ ـ ص : ٣٠ ـ ٣١ .

مرفوضة . لقد كان مبدأ أساسياً لمؤسسي الديمقراطية أن أي عضو من هذا النوع ليس له الحق بالوجود ؛ وأن السلطة المجَسَّدة للأمنية والمصلحة العامة لا يمكن أن تعاني في المجتمع من أي جسم مُجَسَّد لأماني ومصالح خاصة ، وأن لها الحق بالاحتكار والانفراد .

لقد أصبح مصطلح « المصلحة الخاصة » حينئذ وبقي تعبيراً عن شتيمة ، وهذا تطور في اللسان يعكس ، إذا فكرنا به قليلاً ، التعبئة المستمرة للرأي الاجتماعي ضد الزمر المكوّنة للمجتمع .

إنّ هذه الإدانة المسبقة أو الضلية لكل مصلحة خاصة بصفتها كذلك ظاهرة مفاجئة جداً . فكلما تطور المجتمع أكثر ، وكلما تنوعت الوظائف وتنوع الناس أكثر ، كلما صارت أكثر عدداً الفئات التي تتشكل عفوياً . فخلال القرن الأولى من العصر الوسيط كان الانسان يقود ويحارب ، يدرس ويصلي ، يزرع ويغذّي : وكانت هناك فئات منها فئة الأقنان . وبعد قليل من الزمن ظهرت تحت النبلاء والاكليروس طبقة ثالثة من التجار والحرفيين والفقاء . لقد أُقِرَّ حينذاك بأن طبقة النبلاء بصفتها تلك لها مصالح ، هي بدون شك أنانية ، لكنها مع ذلك شرعية ومعارضة للسلطة الملكية . وهكذا كان حال الطبقات الأخرى .

إننا ندرك ، إذا ما أمعنا النظر ، بأن الفئات الاجتماعية هي اليوم محددة أيضاً وأكثر عدداً مما كانت عليه في الماضي لكن المصالح الأنانية لأي فئة منها لم تعد شرعية ولا تتصدى للكل الديمقراطي . إن الضباط ، على سبيل المثال ، سيعتبرون متمردين لو أنهم سعوا لجعل حقوقهم الذاتية تُحترم كما كان يفعل في الماضي رجال السيف . وإذا كانت كل فئة خاصة ضرورية للمجتمع ، فإن الشروط التي تسمح للفئة المذكورة بالقيام بوظيفتها هي أيضاً ضرورية وقابلة للاحترام . وإن التضحية بها لصالح مصلحة عامة مزعومة ليس انتصاراً وإنما هزيمة للمجتمع .

إنه لتهور كبير أن يُعتمد على السلطة وحدها من أجل ان تدَبّر لكل فئة شروط ممارسة دورها: ومن الطبيعي أن تصطدم مع كل من فيها على التوالي تستخدم ضد كل اقلية وزن كل الفئات الاخرى التي تستند إليها والتي ستضطهدها بنفس الوسائل .

الدفاع الذاتي للمصالح :

لقد شَهِرَ بهذا التكوين العفوي للمجتمع في نقابات ، مصالح سرية التي لم تعد مضمونة سعت للدفاع عن نفسها . وقد علّمتها تجربة عريقة الوسيلة : تكوين هيئات تمثيلية . لقد رأيناها تنمو بالرغم من كل الموانع وكل الملاحقات . وقد اكتسبت حقوقاً بتأكيدها لها ونضالها من اجلها . إن هذه الحقوق تناسبت بشكل طبيعي مع قوة رد فعل كل فئة .

لقد شَهِرَ بهذا التكوين العفوي للمجتمع في نقابات مصالح ، سرية او علنية ، واُدين بلا جدوى . إنــه ظاهــرة طبيعية تُصَحّح المفهوم التوتاليتاري الخاطيء للمصلة العامة .

ومع ذلك فقد وجدت هذه السلطات الخاصة نفسها في علاقة غير مؤكدة مع السلطة السياسية . فهذه السلطة ، المستندة للأمنية العامة ، لم تكن تريد أن تكون كل مصلحة جزئية مستقلة في ميدان خاص لا يمكن انتهاكه . إن المصالح ، التي لم يكن لديها معقل يمكنها ان تقيم فيه من اجل إيقاف اندفاعة السلطة ، لم يكن لديها من وسيلة اخرى غير الهجوم . إني اعني بذلك أنه كان عليها أن تسيطر بما فيه الكفايــة على السلطة نفسها لكي تعدل اتجاه عملها ، وتجعلها تدور لمصلحتها . لهذا كان هذا الحصار للسلطة من قبل المصالح الخاصة الذي تقدم الجمعياتالامريكية المثال الاكثر وضوحاً له . إن كل مصلحة ضخمة ، سواء تعلق الأمر بفئة المزارعين أو الصناعيين أو العمال ، ترعى لدى البرلمان الاتحادي ممثلين يحتلون الغرف الخلفية للأبنية الرسمية ، ويتخذون اسم «اللوبيين » (Lobbyists) ، ويقومون بحصار « ممثلي الأمة » . وإنه لواقع معروف

جداً أن تسمى هـذه المصلحة غالبـاً « بالمجلـس الثالـث »(١) . إنهم يتواجدون هناك ، وهم أقوياء بالوسائل التي يمكن التكهن بها ، من أجل منع التصويت على القوانين التي تؤثر على موكليهم او الحث على ذلك . فإن لم ينجحوا في ذلك أثارت جمعياتهم حملات رأي عام تدفع المشرعين للتفكـير .

إن السلطة الديمقراطية لا تعترف بأي سلطة أخرى في المجتمع وتدعي الذهاب بعيداً للحد الذي ستحملها إليه ، أو ستتظاهر بأنها حملت إليه على يد « الامنية العامة » .

ولكن إذا لم تكن قابلة للإيقاف ، فإنها بالعكس قابلة للاحتواء إلى حـد كبـير .

إن كل سلطة تشكل موضوعاً لمناورات إغراء واحتواء تكون أكثـر ضرورة بقدر ماتكون أقل تحديداً وأكثر فعالية كلما اتسعت قاعدتها . فإذا كانت السلطة ملكاً ، فإن المصالح لا يمكنها أن تغريه إلا بتحريكها ، من خلال تقدم بطيء للمحاولات ، لأحد أكثر جلسائه وداً له . وإذا كان الأمر يتعلق بأرستقراطية فإن على المصالح أن تستخدم العلاقات العائلية والاتصالات الاجتماعية. هكذا يمكن للسلطة ان يعدل اتجاهها أو ان تجزئ.

لكن هذا لا يعد شيئاً مقابل مايمكن للمصالح أن تؤثر به على السلطة الديمقراطية. هنا أعطيت السلطة بواسطة راي العدد الكبير. فإذا عرفت المصالح الجزئية كيف تتنظم وتكتسب فن خلق حركات الرأي العام ، فإنها تستطيع ان تخضع السلطة وتذلها أو حتى ان تمسك بها لتمارسها لفائدتهـا ، وتحصـل على امتيازها على حسـاب الفئـات الأخـرى أو المجتمع بأسره .

---

(١) « السلطة الاقتصادية والضغط السياسي » ل : دونالد س. بليسديل وجين غريفروس . الدراسة ٢٦ من التحقيق الامريكي : « تحقيق حول تركز السلطة الاقتصادية » ـ واشنطن ـ ١٩٤١ .

إنهـا تخضع المشاركين في السلطة عندمـا تطلب منهم ، في الفترة الانتخابية ، تعهدات دقيقة لصالح هذه الفئة أو تلك ، وتذل السلطة عندما تجعلها تتراجع أمام حملة صحفية « منسقة » ، وتستولي أخيراً عليها عندما تحمل لها حزباً هو التعبير عن حاجتها الخاصة والأداة لها .

وهكذا ، ونظراً لعدم توفير وسائل دفاعية للمصالح الخاصة ، يحكم عليها بنشاط هجومي ، يؤدي بها لاضطهاد المصالح الأخرى : وتجد هذه المصالح نفسها محرضة على إيقاف ودفع أو احتلال السلطة بأساليب مشابهة .

إن السلطة لم تعد حينذاك إلا رهاناً ، ولهذا تفقد كل استقرار ، وكل اعتبار . إن طابع أولئك الذين يمارسونها يتجه باستمرار إلى التراجع الى ان يصل الى قصر القيادة اخيراً محتل يقرر الا يدع نفسه يطرد منه قط : إنه الطاغية .

حينذاك تقل ضرورة زيادة صلاحيات السلطة من أجل تأسيس الاستبدادية الأكثر بشاعة . إن كل واحد من محتليها المتتالين أحدث لها ، لغاياته الخاصة ، وظيفة جديدة ما ، وإذا لم تكن الدولة ، التي تعاظمت بشكل كثير ، قد صارت خانقة بعد ، فذلك فقط لأنها كانت تغير باستمرار أيديها . ويكفي أن تبقى بين نفس الأيدي لكي نعاني من وزنها .

في تشكل السلطة :

يوجد فرق بين قوة السلطة ومداها . فيمكن أن تنغلق ضمن صلاحيات محددة جداً ، وتعمل داخل هذا الميدان الخاص ، بنشاط ، وتحصل على طاعة تامة . ويمكن أيضاً أن يكون لديها أوسع الصلاحيات لكن الدستور يحرمها من القوة ويجعلها تفقد الاحترام العام . ومع ذلك فإن هذا الوضع الاخير غير ثابت : ويجب أن تضيق على نفسها ضمن حدود أو أن تقوي دستورها . ففي زمن يومي ، اصبح الدستور الروماني

غير مناسب لحكومة امبراطورية شاسعة : لقد كان الناس كلهم كانــوا يشعرون بضرورة قيادة أكثر تركيزاً وأكثر استقراراً ، وهذا ماستكون عليه الإمارة (Le civiciat) .

وكما كانت الفتــوحات الاقليمية للجمهــورية الرومانية تستدعي الإمارة ، كذلك كان توسيع صلاحيات الدولة في النظم الديمقراطية يجعل محتماً حدث المبدأ الاستبدادي .

إن هذا الأمر لم يكن كذلك بدون شك لو كانت السلطة التنفيذية المستقرة والقوية والموحدة قد وجدت في القوة التشريعية مجرد مبدأ للتحديد . لكننا رأينا بالعكس ان السلطة التشريعية جعلت نفسها سيدة، أو إن شئنا وصية . إن اعلان سيادة الشعب لم يكن له من نتيجة غير استبدال ملك حي بملكة وهمية هي الإرادة العامة التي تكون بطبيعتها دائماً قاصرة ، ودائماً عاجزة على أن تحكم بنفسها ، إن مساوىء الأقلية او عجز الملك ، التي تكون طارئة في الملكية ، تتخذها طابعــاً دائماً ، لأن هذه الملكية كانت تجازف في إسناد نفسها إلى محظيين متتالين يكونون فوق المنازعات . إن الوسيلة الوحيدة تكمن في فضيلة وأنوار مجلس الوصاية هذا المتمثل بالجمعية صاحبة السيادة .

إن العصور القديمة تعرض هنا نموذجاً مثيراً للإعجاب : نموذج الجمعية التي عرفت كيف تبني الامبراطورية الرومانية وتحكمها . انها لم تكن سبباً للتراخي الذي كان يجعل السلطة الشخصية ضرورية ، وما كان لهذه الفوضى أن تحدث إلا مع انحطاط قوتها .

ومع ذلك فإن مجلس الشيوخ هذا ، إذا رأيناه في عصر الازدهار الروماني يمارس بشكل حقيقي السيادة مثل البرلمانات الحديثة ، لم يكن ينطلق ابداً من نفس المبدأ . فهو لم يكن يمتلك القوة التشريعية التي كانت تعود للشعب الذي يتصرف بتحريض من الحكام الذين انتخبهم ولم يكن الهيئة الممثلة للشعب ، وإنما المجلس الإلزامي للحكام التنفيذيين

الذين يخضع هو نفسه لهم بشكل وثيق اكثر فاكثر . إن هذه البيئة البارزة لم تكن مؤلفة إلا من أولئك الـذين كانوا قـد مارسوا أعلى الوظائف التنفيذية التي لم يكونو قد وصلوا اليها إلا بعد سلسلة من الوظائف الاكثر تواضعاً . إن مجلس الشـيوخ لم يكـن يضم إذاً إلا الاشخاص المحنكين في الخدمة العامة ، وكان يضمهـم جميعاً ، وكـان هؤلاء يكتسبون طابعاً مقدساً ، وقد جعلوا غير قابلين للعزل .

إن الجنون الحديث كان في الاعتقاد بأن الجمعيات ، التي لم يكن باستطاعتها التمتع بمثل هذا الانتقاء والتجربة والاستقرار ،لأنها شكلت بناء على مبدأ مختلف كلياً ، ستكون قادرة على لعب نفس الدور القائد .

لقد احسسنا بدون شك كم كان مهماً أن تكون مؤلفة بشكل جيد لكنه كان الصعب التوفيق بين هذا الاهتمام وبين مبدأ انه كان عليها أن تعبر عن الارادة العامة .

وكان من الواجب ادخال مفهوم أن الجميع لا يمكنهم الاسهام في تكوين الارادة العامة ، لأن الجميع ليسوامستقلين ومنورين ولا يستيطعون بالتالي أن يكونوا مواطنين فعالين . هكذا تكلم كانط :

« إن القدرة على إعطاءِ صوته تشكل لوحدها صفة المواطن ، لكن هذه القدرة تفترض مسبقاً استقلال ذاك الذي لا يريد لها وحسب ان يكون جزءاً من الجمهورية بل يريد أيضاً أن يكون عضواً فيها ، أي جزءاً فعالا بناء على اتصال اراداته الخاصة مع الارادات الأخرى التمييز بين المواطن الفعال والمواطن السلبي ...»(1) .

وكان الفيلسوف يصنف بين السلبيين « كل أولئك الذين يخضعون من أجل حفظ وجودهم وغذائهم أو حمايتهم لفرد آخر » ، بمعنى انه

(1) كانط : « ميتافيزياء الاخلاق » - الجزء الاول - ترجمة بارني - باريس - ١٨٥٣ - ص : ١٧٠ .

كان يرفض إعطاء حق التصويت لكل عمال المصانع المأجورين . إن الاستقلال ، لدى مفكرين آخرين ، ليس هو المعيار للحقوق المدنية ، وإنما هو وقت الفراغ . وهنا نحس بتأثير أرسطو : إن وقت الفراغ المخصص للتفكير بالشؤون العامة هو الذي يصنع المواطن ، فاذا لم تكن هناك مثل هذا الوقت ، لا يكون هناك مواطن قط . إننا لم نجد لدى سياسي وحتى لدى روسو حزناً من التسهيلات المخجلة التي كان يمنحها نظام العبودية القديم للرجل الحر لتكوين راي مستنير .

« لدى القدماء ، كان من نتائج استبعاد عدد كبير من الافراد ، كما كان يقول سيياس ،تقنية الطبقات الحرة . وكان ينجم عنها أن كل إنسان حر يستطيع أن يكون مواطناً فعالا . إن قاعدة التجمع ، في ايامنا هذه ، هي لحسن الحظ أوسع ، والمبادىء اكثر إنسانية ، وحماية القانون متساوية بالنسبة للجميع . ولكن بما أن « المواطنة » Le civicial تطال كل طبقات البناء الاجتماعي ، فإن هناك رجالا يبقون بذكائهم وبشعورهم أكثرغربة بمصالح التجمع عما كان بامكان المواطنين الأقل اعتباراً في الدول الحرة القديمة »(١) .

إن روسو ليس بعيداً عن القول بأن إلغاء العبودية جعل من المستحيل إقامة جمهورية من النمط القديم : « ماذا ! الا تبقى الحرية إلا بمساعدة العبودية ؟ ربما . إن الحدين المتطرفين يتلامسان . إن كل ما ليس في الطبيعة له مساوئه ، والمجتمع المدني اكثر من اي شيء آخر . إن هناك الكثير من الأوضاع التعيسة التي لا يمكن فيها الحفاظ على الحرية إلا إذا كان العبد عبداً لأقصى حد ممكن . تلك كانت وضعية إسبارطة . أما بالنسبة لك ، أيتها الشعوب الحديثة ، فإنه ليس لديك عبيد قط ، لكنك أن كذلك ، إنك تدفعين ثمن حريتهم من حريتك ،

---

(١) العقد الاجتماعي ــ الكتاب ٣ ــ الفصل ١٥ .

وعبثاً تحاولين التباهي بهذه الافضلية ، إني أجد فيها من الجبن أكثر مما أجد من الانسانية »(١) .

وفي العديد من الأماكن ، يسجل روسو عدم ثقته في الجمهورية غير القادر على إصدار حكم سليم .

هكذا كان مؤلفونا يتفقون على عدم قبول كل أعضاء المجتمع في تكوين « الامنية العامة » .

ولكن ، يتساءل سيسموندي ، كيف نميز أولئك الذين لديهم إراده من أولئك الذين ليسوا كذلك ؟ إن الجميع لهم الحق بالسعادة ، والجميع لهم الحق بالكامل . بأي الإشارات نتعرف على أولئك الذين ، بعدم كفاءتهم سيؤون لسعادة ولنمو الآخرين ؟ لقد كنا مضطرين لرسم تقسيمات كبيرة شبه تعسفية ... واعتقدنا بأن أولئك الذين كانت تحكم عليهم ثروتهم الضئيلة بالقيام بعمل يدوي دائم ، والذين لم يكن يبقى لديهم أي وقت من أجل القراءة والتفكير والاتصال بشأن المواد الاكثر رصانة مع مواطنيهم لم يكن لديهم ... إرادة خاصة بهم . لقد اردنا استبعادهم وإن كنا نعرف جيداً أن هذه القاعدة تتضمن بعض الاستثناءات .

لقد صيغت فلسفة النظام المقيد هذه أمام المجلس التمثيلي لجنيف . فهذه المدينة تعرض المثال الأصفى لتطبيق هذا النظام(٢) لقد أعطى هذا النظام نتائج عملية جيدة ، ولكن بالرغم منها ، لم يستطع أن يتماسك(٣) إنه لم يتماسك في أي بلد .

---

(١) أنظر : بول باستيد : « سيياس وفكره » ـ اطروحة دكتوراه في الآداب ـ باريس ـ ١٩٣٩ ـ ص : ٣٩١ .

(٢) أنظر الدراسة البارزة لوليم ا. رابارد : « قدوم الديمقراطية الحديثة في جنيف » ـ ١٨١٤ ـ ١٨٤٧ ـ جنيف ـ ١٩٣٦ . حيث نرى في عالم جنيف الصغير الحركة العامة للعصر .

مما يمكن لبعض رؤسائه أن يظهروا محدودين ومتصلفين ومستفزين بسبب عجرفتهم ؛

(٣) « إنّ النظام الارستقراطي في جنيف لم يهلك نتيجة تمرد ضحايا تجاوزاته... بالرغم لقد كان هذا النظام نزيهاً وإنسانياً دائماً . وكان لمدة طويلة معروفاً بنزاهة كل أولئك ←

إن إرجاع الوظيفة الانتخابية بالفعل الى قسم من الشعب لا يمكن ان يتوافق مع الطابع الاستبدادي الذي تكتسيه السلطة . إنها لا تحتمل اي مقاومة في المجتمع ولا تعتبر اي مصلحة فئوية ان تقف في وجه المصلحة العامة التي تجسدها . إن عدم المشاركة المطلق في تكوين السلطة ، يعني ان يكون المرء منزوع السلاح كلياً . كذلك فإنه من غير الممكن ، بدون ظلم ، استعباد اي طبقة في المجتمع من التصويت . إن من غير المرغوب به : بدون شك ، ان يكون بامكان البروليتاريا ، يسميها ماركس ، ان تؤثر بأصواتها على السياسة الخارجية . لكن البناء السياسي شيد بطريقة لا يمكن معها أن تنتزع من هذه الفئة وسائل تشويش الدبلوماسية ، من دون أن تنتزع منها بنفس الوقت وسائل الدفاع عن وضعها وتحسينه .

إنها لتجربة محزنة ، ولكن محققة ، أن كل فئة اجتماعية في الديمقراطية لا تحصل على ما يجب ان تعطيه العدالة والانسانية لها ، إلا بمقدار ما يسمح لها ززن أصواتها بابتزازه . فلا قوانين اجتماعية من دون أصوات العمال . ولا قوانين حامية للمراة من دون أصوات النساء .

ونظراً لعدم تأمين وسائل التعبير الخاصة وادوات الدفاع للمصالح الفئوية : يجب ان تدعى لاقتسام السيادة فئات اجتماعية غير قادرة على أن تبدي رأيها بشكل سليم في المصالح العامة .

→ الذين كانوا يخدمونه وبأنوار ومواهب البعض من هؤلاء . إن عدالة متساوية كانت تطال الجميع . والاموال العامة كانت تدار باقتصاد ملفت للنظر ، خاصة وان هذا النظام لم يكن يبدي عدم تأثر بأي بؤس ، ولا مبالاة بأي مبادرة ذات منفعة عامة . والواقع أن جنيف، بالعكس تماما ، لم تعرف ربما مطلقاً قدراً أقل من الاهم المادية ، ولا قدراً اكثر من السطوع الفكري مما عرفته غداة عودة الارستقراطية لها »
و. رابارد ـ ص : ٤٢٤ ـ ٤٢٥ .

في هذه المعركة من اجل السلطة التي تجري في الديمقراطية: ينسحق حكماً اولئك الذين لا يوجد لهم من مثلهم . فالاطفال : الذين لا يصوتون، يهملون كلياً وينضحتى بكل ما يخص رفاهيتهم . وهذا ما لا يمكن ، في هذا النظام ، أن نعالجه إلاّ باعطائهم منذ المهد هذه البطاقة الانتخابية التي تشكل الوسيلة الوحيدة للدفاع عن النفس !

إن هذه النتيجة اللامعقولة تعود للالتباس بين الآراء والمصالح . فاذا كانت المصالح ، من جهة أولى ، مضمونة ، ومزودة بوسائل التعبير والعمل ، فإن من الممكن بالتالي تكوين السلطة من خلال المنافسة بين الآراء فقط : على الاّ تقبل فيها إلاّ الآراء المستنيرة .

ونظراً لعدم اجراء مثل هذا التمييز الأساسي ، تصبح السلطة ألعوبة المصالح التي ، تحت قناع الآراء وبمساعدة الأهواء ، تتنافس على أغلبية تتحكم في القضايا التي تجهلها .

في الاحزاب :

إن عملية التصويت هي الظاهرة التي تدل على الديمقراطية : لكنها لا تخلو من الغموض . هل يمارس المصوّتون حقاً أم يؤدون وظيفة ؟ هل يختارون سياسة أم ممثلين سيعبرون عن إرادتهم بدلاً عنهم ؟ إن تفسير الفقهاء هو هنا أقل أهمية من الشعور المشترك . إن من المؤكد في نظر المواطن ان التصويت حق . كما أن من المؤكد ، بنفس المقدار ، أنه في البداية يعي بأنه يختار رجلاً ، وانه ، شيئاً فشيئاً ، يصل بعد ذلك لاختيار سياسة : إن الاحزاب هي السبب لهذا التحول . والنتيجة هي أن نظام السيادة البرلمانية يتبدل شيئاً فشيئاً الى نظام استفتائي .

وكلما نظر الشعب ، المتجمع في دوائر من اجل تسمية ممثلي الأمة ، الى القيمة الشخصية لا الى الراي المعلن ، تكونت الجمعية من نخبة من الشخصيات المستقلة . وستتشكل فيها فرَقاً وفقاً للتجانس في

الآراء ، لكن هذه الفِــرق يجب أن تكون في حالــة دائمة من الانفكاك والتكوّن مجدداً ، لأن الآراء التي كانت تتفق على نقطة من التشريع الذي يمس على سبيل المثال الشؤون العسكرية يمكن ان تتفرق في الشؤون المالية . إنّ لدينا إذاً جمعية حية تتعارض فيها الآراء الحرة دائماً من اجل خير الوطن وتثقيف الجمهور .

ولكن مذ تمتلك الجمعية التمثيلية سلطة، كما يحصل في الديمقراطية. فإن شهية القيادة تحمل الأعضــاء على ان يتنظموا في فِرَق دائمة ، مُضحّين بذلك بشيء من شخصياتهم من أجل تماسك الفريق وفعالية عمله الغازي .

إن الانتخابات القادمة لم يعد ينظر لها حينذاك باعتبارها يجب أن تجلب للجمعية مجموعة من المواهب الجديدة وإنما باعتبار أنه يجب عليها أن تقوي او تضعف الفريق الذي ينتمي إليه . وحرصاً من الفريق على أن يغني نفسه يتدخل لدى الهيئة الانتخابية ، ويطلب إليه أن يفضل على الرجل الذي يشتهر بمميزاته الشخصية ذاك الذي يعلن انتماءه للفريق . « بتصــويتك لانسان بوصفــك إنساناً تقوم بالتخلي له عن سيادتك » ، هكذا يقال ، بحق للناخب . « صوّتْ بالعكس لرأي ، اي عملياً لرجل يمكن الاّ تقدره ، وحتى الاّ تعرفه ، ولكنه سيكون حامل الراية لرأي . وبهذه الوسيلة ستمارس سيادتك ، وستطبع الحكومة باتجاه ما » . إن الفريق سيعمل ، من خلال نفوذ زعمائه وشعبية مبادئه. على فوز المرشحين الذين اختارهم لا بالنظر الى قيمتهم الخاصة بل بالنظر الى الطاعة التي وعدوا بها . إنهم ، من جهة أخرى ، سيكونون أكثر إخلاصاً كلما كانوا أكثر عجزاً عن القيام بعملهم بشكل مستقل .

وينجم عن هذا اول هبوط في مستوى الجمعية التي لم تعد تضم إليها الأفضل . إن على العضو ان يكون مستعداً لأن يترك « مُصَوّت » فريقــه بصوت باسمه ، او أن يدع نفســه يُدْفع للتصويت بصوته .

إنّ عليه أن يقبل بألاّ يكون إلاّ رصيداً عددياً ، بدل أن يكون رصيداً نوعياً للجمعية .

وينجم عن هذا ايضاً أول تحقير للناخب . إننا لم نعد نرى فيه إلاّ الوزن الذي يمكن رميه في إحدى كفتي الميزان فمن الواجب أن ينتزع منه بأي وسيلة الصوت الذي يمتلكه . وعندما عمّم إصلاح ١٨٣٢ حق التصويت كان الاهتمام الكبير للحزبين الانجليزيين ينصب على تسجيل الناخبين اللذين كان كل حزب يظن أنه أغراهم ، وعلى الذهاب في يوم التصويت لإحضارهم بالسيارة مخافة أن يهملوا تقديم مساعدتهم . ليس هذا مشهد شعب يمارس بفخر حقوقه كمواطن بل بالأحرى زمرتين تصطادان بكل الوسائل الأصوات التي يمكنها أن تعطي السلطة .

إن تحقير الناخب وهبوط المنتخب ليسا بعد إلا طارئين . وسيصيران تدريجياً منطلقَين . إن نقابات المصالح والطموحات ستشكل وتستعمل بحل براعتها ، من خلال نظرياتها للجمعية كمجرد مُستنَدة السلطة ، وللشعب كمجرد معبي للجمعية في احتذاب الأصوات من أجل تولية نواب طيعين سيعيدون لسادتهم رهان كل العملية ، أي قيادة المجتمع .

في الآلة السياسية : إصطياد الأصوات وكيف يصبح قادة الآلة في النهاية اسياد المنتخبين .

لعل الآلة السياسية هي أهم اختراع في القرن التاسع عشر ، ويبدو أنها يجب أن تتشرف الامريكي مارتن فان بورن .

إن لهذه الآلة ، ككل آلة أخرى ، الفضل في توفير الكثير من الجهود من جهة ، مقابل تعقيد هائل من جهة أخرى .

إن على المرشح ، أثناء الحملة الانتخابية ، أن يجهد في إقناع الهيئة الانتخابية بأن اراءه هي الأسلم وأن شخصه هو الأكثر جدارة . إن الآلة تجنبه القيام بالجزء الأضخم من العمل بجلبها له الناخبين الذين ينتمون

لوجهات نظره من دون أن يحتاج لعرضها ، والذين يصفقون لاسمه من دون أن يسمعوه مطلقاً من قبل .

إن على الناخب ، حين يفتتح فصل الإختيارات ، أن يزن حسنات وسيئات برامج المرشحين ومزاياهم المتتالية. إن الآلة تجنبه هذا العذاب لتقديمها له القائمة الجاهزة لأولئك الذين يجب عليه انتخابهم .

ولإنتاج نتائج مفيدة الى هذا الحد لا يحتاج الأمر إلا للتنظيم . لقد اعطت مدينة نيويورك في الماضي المثال على ذلك . ففي كل حي يضم مكتب الحزب ممثلين دائمين ومأجورين يتصلون ، من خلال تسلسل تنازلي من التابعين حتى رئيس مجموعة منازل ، بكل فرد من الأفراد المدعوين للتصويت في يوم ما . إن الأمر يتعلق بربطهم بالحزب لكي يكون من الممكن الاعتماد عليهم . هل الوسيلة الأفضل هي في طرق آذانهم بأفكار سياسية؟ هل يتأثر الناس كثيراً بالحجج الفكرية ؟ أليس للشعور سيطرة اكثر عليهم ؟ الا يتعلقون بأولئك الذين ساعدوهم ، في اللحظات الصعبة ، بالكلام الطيب والمساعدات الفعلية واوجدوا لهم العمل ؟ وإذا فتحت لهم دوائر للعب والشرب حيث يجدون في كل مساء نفس الاصحاب ، ألا يكتسبون روح جسد واحد ، ويصبحون فخورين بالشعار الذي يترأس اعيادهم ؟ وهل سيرفضون ، حين اللزوم ، تقديم شيء يكلفهم قليلا حداً ، ووضع ورقة في صندوق الاقتراع تحمل تحت الشعار المعتاد قائمة اسماء؟

إن تقنيي الآلة ليس لديهم تطلعات سامية ليكونوا من ذوي العقول الكبيرة كروسو او جيفرسون . لكنهم يعرفون الانسان الواقعي الذي يريد العلاقة الطيبة والصحبة وروح الفريق ، والذي يكون قادراً على تقديم تضحيات نبيلة لجماعته . إن الآلة ، التي تقوم على علم النفس التجريبي ، تحيل للعدم وللسخرية إدعاءات الفلسفة السياسية .

إن الأمر يحتاج لشعارات لا معقولة ، ولكنها مسجعة جداً ويستحب تكرارها ، واغاني تمجد « الأصدقاء » وتسخر من « الأعداء »

ومع هذا قليلاً من المذهب ، ولكن قليلاً جداً ومصغراً الى اقتراحات بسيطة .

إن ضابطاً جيداً يستطيع أن يعرض أهداف الحرب لجنوده ، لكنه لايستطيع بهذا أن يقودهم الى معركة إن لم يبدأ بالحفاظ على بشاشتهم وإن لم يقنعهم بأنهم يستطيعون دائماً اللجوء إليه ، وإن لم يلهمهم الثقة والحب .

غالباً ما أبرز الجانب الكريه لتاماني هال (Tammany Hall) ولم يقال ما فيه الكفاية ، على ما يبدو لي ، أن الآلة الديمقراطية كانت مادياً ومعنوياً مسعفة ، وليس على نبرة الإحسان ، وإنما على نبرة الرفاقية .

إن هناك بالنسبة لضباط و صف ضباط الآلة تعويضات مجزية إن الخدمات الطويلة والمفيدة تعود عليهم في النهاية بمنصب إداري يتلاءم واهميتهم ، ويسمح لهم فيه ببعض الاختلاسات على ألا تثير هذه فضيحة مفرطة . إن إسناد هذه المناصب يكون أسهل ، وحسب التقاليد القديمة كلما كانت المناصب الانتخابية كثيرة ، أما بالنسبة للمناصب الاخرى فان من المعتاد عزل أصحابها الذين وضعهم فيها الحزب المهزوم . لأن « ثمار النصر تعود للمنتصر » .

تلك كانت آلة « تاماني هال » ، التي حطمت اليوم ، والتي يمكنها أن تزهو لكونها دفعت في الحركة ، سياسة جديدة كلياً .

وتقول إن العقول المجربة في كل مكان تنقل التجربة وتقوم باصطياد الناخبين .

إن الزعماء الكبار كانوا في البدء ينظرون لمنظمي الآلة كمساعدين مريحين ، ولكن من طبقة أدنى . وذلك كما كان ضباط البحرية يحتقرون في الماضي الضباط الميكانيكيين . لكن رجال الآلة جعلوا الآخرين يشعرون

سريعاً بأهميتهم . لقد كانوا يعدون مقدماً كل العمل الانتخابي ، فلماذا يجعلون مرشحين لا يحظون برضاهم يستفيدون منهم ؟ إنهم سيسندون الى انفسهم قريباً مهمة انتقاء المرشحين ، وسيختارون بشكل طبيعي رجالا من مستواهم : إنهم لم يكونوا من أمثال كاتون (Caton) . لقد نجم عن هذا هبوط في المستوى البرلماني والحكومي .

من المواطن الى المناضل : التنافس من أجل السلطة ياخذ طابعاً عسكرياً :

كتب روس اوستروغورسكي(1) ، بشكل مثير للإعجاب ، تاريخ الآلة في الولايات المتحدة وفي انجلترا حيث أدخلت إليها على يد جوزيف شامبرلين . وقد ترجم مؤلفه عدة لغات . واستعملته كل البلاد . وفي كل مكان فهم أن الفن الاسمى للسياسة كان فن جعل الناخبين يصوتون لأن الأصوات هي التي تعطي السلطة . كان هذا من شأن التنظيم والدعاية .

بالنسبة للتنظيم ، كان من المستطاع إكمال ما كان تاماني هال قد انجزه ، ولم يجرِ احتكار اي شيء ، وحتى الحزب النازي لم يخلق شيئاً لم يكن موجوداً كبذرة في أساليب نيويورك القديمة .

أما بالنسبة للدعاية ، فأي تقدم حصل !

كان معلمو الديمقراطية يفهمون أن الحملة الانتخابية كانت فصلا للتربية الشعبية من خلال العرض الكامل للأفكار المتعارضة . وكانوا يحرصون بشكل أساسي على نشر المناقشات البرلمانية التي كانت ، من خلال ترديدها ، تسمح للمواطن بتتبع عمل الحكومة ، وتجعله قادراً أكثر فأكثر على إبداء الرأي . وإذا كانت مشاركة جمهور جاهل في السادة

---

(1) روس اوستروغورسكي : « الديمقراطية وتنظيم الأحزاب السياسية » ـ مجلدان ـ باريس ـ ١٩٠٢ .

لا تخلو من المساوىء ، فإن هذه المساوىء ستعوض بالتخلص التدريجي من هذا الجهل نتيجة المناقشات التي يجب على أكثر الناخبين جهلا ان يوليها انتباهه . ولأن افضل العقول سيكون عليها ان تلتمس اصوات الاكثر وضاعة فان هذه الأخيرة ، المكونة في هذه المدرسة ، ستصبح في النهاية جديرة بالدور البارز الذي كان قد اعطي لها بدون تمييز .

تلك هي انبل الحجج التي تذكر لصالح الديمقراطية .

لكن المُحْدثين، من الناس الحذرين ، فهموا أن تكوين روح الناخبين يعني أيضاً فتحها امام الحجج المنافسة مثل فتحها أمام حججهم الخاصة ، وبالتالي فإن هذا سيكون جهداً لا فائدة منه .

وإذا كانت ملكة التفكير لا تُمارَس كثيراً لدى غالبية الناس ، فإن كل الناس ، بالعكس ، قادرون على التأثر . ولهذا فان العمل يجب أن ينصبّ على هـذه الانفعالات . إن سر النجاح يكمن في قدرة فريق مـا على إثارة الثقة والأمل والحب لصالحه ، والسخط والغضب والكراهية ضد الفريق المنافس . ويكون النجـاح كاملاً عندما يصفق الجمهور لخطاب لا يستطيع فهمه ويغطّي ردّ الخصم بضرب الارض بالأرجل . ولكي يُعلَّمَ واجبه ، يُعطى المثال مما يجري في الجمعية الوطنية نفسها.

وتدل إيقاظ القدرة على ممارسة المواطنة لدى أولئك الذيـن لم يمتلكوها بعد ، تخمد لدى أولئك الذين اكتسبوها .

ولكي يُخنَقَ الفضول الذي يمكن ان يلهمه خطيب بارز من الطرف الخصم ، وتقتل الرغبة في التعلم من خلال معرفة الحجج المختلفة . وتباد تلك اللطافة الطبيعية التي تهيء الانسان سلفاً لمراعاة جاره : وينهيئه وتـر الولاء . إن مـن الخيانة قراءة صحيفة العدو ، وحضور اجتماعاته إلاّ إذا كان ذلك من أجل إخماد صوته ثم دحضه وفق مخطط يصلح في كل مكان . لأن المعركة السياسية حرب حقيقية . لقد دُهِش

بودلير إذ وجد فيها لهجة عسكرية : « إنها طليعة الديمقراطية » ، وهي « في مقدمة المعركة الجمهورية » .. لقد كان الشاعر على حق . فقد حوّلَ الناخبون الى جنود أو الى « مناضلين » . وذاك لأن قادتهم هم الذين استولوا على السلطة .

نحو النظام الاستفتائي :

كلما كانت الأحزاب تتنظم اكثر ، كلما كانت « الراية » و « الآلة » همـا اللـذان يؤمّنان الانتخاب ، وكلما كان المنتخَب ايضـاً يتشيع « للآلة » ، السيدة الحقيقية لمقعده . إن البرلمان لم يعد منذ ذلك الحين جمعية سيدة تقارن فيها نخبة من الرجال المستقلين بين آرائها الحرة وتتوصل الى قرار معقول . إنه ليس إلاّ غرفة القاصّة التي تقيس فيها الأحزاب ضد بعضها البعض ما لديها من أصوات .

وكلما كانت « الآلة » قوية ، كلما كانت الأصوات منضبطة ، وكان وقلّت اهمية النقاش . إنه لم يعد يؤثر في عملية التصويت . إن فرقعات المقاعد تحل محل الحجج . والمجادلات البرلمانية لم تعد أكاديمية المواطنين وإنما سيرك المتسكّعين .

لقد بدأت الآلة بابعاد العقول والطباع القوية . أما الآن فان هذه تبتعد من تلقاء نفسها . رتنحدر نبرة الجمعية ومظهرها ، وتفقد كل احتـرام(١) .

---

(١) غداة الحرب العالمية الاولى ، كتب اللورد برايس في ختام مراجعته للديمقراطيات الحديثة الكبيرة : « إن الاشخاص المسنّين وذوي الخبرة يقولون في كل مكـان وبعبارات متشابهة تقريباً ان الموهبة الخطابيـة والنبرة والاساليب انحدرت ؛ وان المواطنين الاكثر كفاءة يبدون أقل استعداداً لان يكونوا اعضاء في الجمعيات التشريعية، وان الصحف تختصر محاضر المناقشات البرلمانية التي أخذ الشعب يقلل شـيئاً فشـيئاً من الاهتمام بها ، وان صفة عضو في البرلمان لا توحي باي احترام ، وان المجالس البرلمانية ، اخيراً ، ولسبب او لآخر ، لم تعد تتمتع باحترام العامة » ـ جيمس برايس (J. Bryce) : « الديمقراطيات الحديثة » ـ ترجمة للفرنسية: مايرا دون فونلونغ ـ مجلدان ـ باريس ـ ١٩٢٩ ـ المجلد الثاني ـ ص : ٣٧١

إن القوة الفعلية تترك ، من جهة أخرى ، الجمعية بقدر ما تزداد الاحزاب تماسكاً وانضباطاً . وإذا تمكن احدها من امتلاك عددٍ كاف من المقاعد للسيطرة على الجمعية ، لا تعود هذه إلاّ مجلساً لتسجيل قراراته . وفي هذه الظروف لا تكون أية حكومة ممكنة إلاّ تلك التي يريدها الحزب ، اي حكومة الحزب .

حينئذ تجد العلاقات بين الحكومة والبرلمان نفسها وقد عكِسَت : إن ديساي Dicey ، الذي كتب في عام ١٨٨٩ ، كان يحس منذ ذلك الحين بالظاهرة . فبعد أن ذكّر بأن السلطة التنفيذية في انجلترة كانت من حيث المبدأ مستقلة عن البرلمان ، والوزراء يُعَيَّنون ويُقالون من قِبَل الملك وحده ، لاحظ بأن « الحكومة ، في الوقع ، سلطة تنفيذية برلمانية ، لأن مجلس العموم هو فعلياً الذي يختارها ، وإنْ بصورة غير مباشرة ، ويمكنه ان يقيلها . وزيادة على ذلك فان أعضاءها يُختارون دوماً من بين أعضاء مجلسي البرلمان » . لكن المؤلف كان يرى أن الحكومة تخلص نفسها تدريجياً من خضوعها . فنظراً لأن الانتخابات كانت تأخذ طابع الصراع بين مختلف « الآلات » ، فان تلك التي تنتصر يمكنها أن تضع رئيسها في الحكومة ، ولن يكون عليها تقريباً أن تأخذ الجمعية بالحسبان لأن أصواتها فيها ستضمن لها أغلبية ثابتة .

يقول ديساي :

« من الممكن ، تصور قدوم وقت يُوضع فيه الوزير الاول الانجليزي في السلطة مثلما هو بشكل حقيقي الرئيس الامريكي ، وذلك من دون أن يتغير أي شكل من الدستور الانجليزي »(١) .

وفي عام ١٩٠٤ ، كان سيدناي لو متنبهاً لنفس الظاهرة :

---

(١) ا.ف. ديساي (A. V. Dicey) : « مقدمة لدراسة القانون الدستوري » — ترجمة باتيت جيز — باريس — ١٩٠٢ — ص : ٣٨٥ — ٣٩١ .

إنَّ الوزير الاول الانجليزي الضامن لأغلبية برلمانية يستطيع أن يفعل ما لا يستطيعه أمبراطور المانيا . لأنه يستطيع تغيير القوانين ، وفرض الضرائب أو إلغاءها وقيادة كل قوى الدولة . إن الشرط الوحيد الذي يجب أن تتوفر لديه هو احتفاظه بأغلبيته »(١) .

إلاَّ أن الاحتفاظ بالأغلبية يصبح أمراً سهلاً عندما يصير جهاز الحزب سيد الانتخابات ، وعندما يصبح الممثل المختلف مع الآلة متأكداً من فقدان مقعده ، وعندما يجر فقدان المقعد اخيراً معه سقوط الممثل للعدم معنوياً واجتماعياً »(٢) .

وكلما سيطرت الآلة على الأصوات ، كلما تحول النائب الى مجرد علامة حسابية ، وكلما اتجه رئيس الحزب الى ممارسة سلطة بلا شريك ولا عرقلة . لقد رأينا النظام يحمل ثماره في المانيا عندما كان النواب النازيون في عام ١٩٣٣ يناورون بأسلوب عسكري في البرلمان ، ويؤمنون الحكم المطلق لزعيمهم . ولو كان للشيوعيين ، المنَظّمين بنفس الطريقة، نفس الوزن العددي في البرلمان الفرنسي في عام ١٩٣٦ ، لكانت النتيجة هي نفسها .

وهكذا جعلت ممارسة الأحزاب السيادة تنتقل من البرلمان الى الآلة الحزبية المنتصرة ؛ ولم تعد الانتخابات إلاَّ استفتاءً بواسطته يضع الشعب بأسره نفسه بين أيدي فريق من الرجال .

---

(١) سيدناي لو (Sidney Low) : « حكم انجلترة »
(The Govervance of England)
ص : ٤٧ ـ ٤٨ ـ الطبقة الصادرة في ١٩١٨ .

(٢) إن دكتاتورية الآلة تصادف عقبة مؤخرة في شعب يحمله الاعتياد الطويل على الحكم الارستقراطي على الاختيار بين ممثليه في الطبقة المميزة ، كما في حالة إنجلترة . من هنا يأتي ان هذا البلد ، الذي كان الأول في التعرف على السيادة البرلمانية ، والأول في تجريب نظام الاحزاب ، لم يكن الأول في التعرف على نتيجتها المنطقية ، المتمثلة بالدكتاتورية الحزبية .

تنافس الاحزاب « المتحولة لآلات » يؤدي الى دكتاتورية حزب ، اي فريق :

لئن أحضرت إحداها أخيراً مزيداً من النظام الى تنظيمها ، ومزيداً من الفن الى دعايتها، وقصرت مذهبها على عبارات أكثر بساطة، وبالتالي أكثر زيفاً ؛ ولئن تجاوزت منافسيها بالشتائم ، وسوء النية ، والعنف ، ولئن امسكت بالفريسة المطموع بها ، وارادت ، بعد ذلك ، ألاّ تدعها تفلت منها ، فهذه هي التوتاليتارية .

إن كل المستبعدين سينشرون حينذاك شكاوى ساخطة ولكن الم يساهموا هم في الوصول الى هذه النتيجة ؟

إن رجلاً أو فريقاً واحداً يمتلك موارد هائلة تراكمت في ترسانة السلطة . فمن الذي كدّسها على التوالي غير هؤلاء الذين لم يجدوا ابداً أن الدولة كانت نامية بما فيه الكفاية عندما كانوا المحتلين لها ؟

إن المجتمع لا يوجد فيه أي قوة مضادة قادرة على إيقاف السلطة . فمنذا الذي هدّم هذه الهيئات القوية التي لم يكن الملوك في الماضي يجرؤون قط على ضربها ؟

إن الحزب الوحيد يجعل كل الجسد القومي يشعر بمخالب السيد . فمن الذي اراد في البدء أن يسحق الفرديات تحت الوزن الساحق للحزب ؟ ومن الذي حلم بانتصار حزبه ؟

إن المواطنين يقبلون هذا الطغيان ولا يكرهونه إلاّ في وقت متاخر جداً . ولكن من الذي ابطل لديهم عادة الحكم بأنفسهم على الاشياء : واحلّ لديهم إخلاص المناضل محل استقلال المواطن ؟

إن الحرية لم تعد موجودة : لكن الحرية لا تعود إلاّ للرجال الاحرار . فمن الذي اهتم بتكوين الرجال الاحرار ؟

تردي النظام يرتبط بتردي فكرة القانون :

إننا لن نعرف : في موضوع بمثل هذه الاهمية والصعوبة : كيف نعتني كثيراً بإزاحة كل غموض .

إن المناقشات حول الديمقراطية : والحجج المؤيدة او المعارضة لها ، أصيبت ببطلانٍ فكري : لاننا لا نعرف عن أي شيء نتكلم .

فبقدر ما هناك من مؤلفين ، هناك من تعاريف لها . إن هذا الإبهام يعود لاجتماع عدة مفاهيم متناقضة تحت نفس المصطلح إنها بشكل اساسي ، من جهة اولى مفاهيم الحرية والشرعية ، ومن جهة أخرى مفهوم السيادة المطلقة للشعب .

إننا لا نتنبّه الى ان هذين المبداين يتصارعان في الحياة الفعلية للديمقراطيات ؛ ونندهش ، نتيجة الاعتقاد بأننا نشهد تقدماً متتالياً للديمقراطية - يقاس بانتصارات السيادة الشعبية - ، للوصول اخيراً الى نظام استبدادي تختفي فيه الحرية والشرعية .

إن هذه السيرورة هي التي سعينا لتوضيحها . ولنراجع باختصار ما قلناه .

لقد طرح الفكر في البداية الحرية كغاية . وكانت هناك رغبة بأن يتوفّر للفرد الحد الأقصى من الاستقلال المتفق مع الحياة في المجتمع ؛ وان يوضع بمنأى عن كل إرادة تعسفية ، وان يضمن حقه بشكل فعّال .

ولهذا الهدف ، تم الإعلان عن سيادة القوانين . لقد وُضِعَت هذه القوانين ، حسب تعبير روسو ، فوق الإنسان . ولن يكون هناك أي شيء فوق الإنسان غير القوانين . فليس عليه قط ان يضطرب أمام فرد اقوى منه او امام فئة مهدِّدة له بعددها ، لان العدالة غير المنفعلة هي التي ستبتّ ، حسب القوانين القائمة ، في الخلاف بينه وبين هذا القوي او

بينه وبين هذه الفئة . وليس عليه أبداً أن يخشى الحكام ، **لأن القوانين** ، التي لن يكونوا إلاّ خدّاماً لها ، ستحتوي نزعتهم التوسعية **الطبيعية** . **إن المواطن** ، **إذاً** ، يرى نفسه متوليّاً لكرامة ولحرمة **لا يوفرها له أي** نظام آخر . والارادة البشرية تحررت من كل عبودية غير عبوديتها **تجـاه** القانون ، الذي ينظر له باعتباره ضرورة وصحيّة .

إن هذا النظام لم يكن بإمكانه أن يبقى **إلاّ** بقدر ما كان القانون يوحي باحترام ديني . إن القانون ، المقدس والثابت ، كان جديراً بأن يحكم مجتمعاً يقوم على الشرعية والحرية : إن من غير المهم بشكل أساسي أن يكون الحكام معيَّنين او منتخَبين دورياً ، إذا كان الـذي يحكمهم انفسهم ، في كل الأحوال ، لا يتغير قط .

ولكن هل يمكن ألاّ يتغير القانون أبداً ؟ لا بالتأكيد ! إنه يحتاج على الأقل لكي يحفظ طابعه المقدس لأنْ يكون التغيير إمّا نتيجة الفعل غير المحسوس للزمن والعمل البطيء للعادة الذي يساعده العمل غير المنظور والهادىء للعلماء الذين يعملون من خلال تفسيرات متعاقبة ؛ وإمّا عملاً خطيراً ينظر إليه بشكل جماعي كعمل خطير وشبه كافر من حيث **شكله** ، ومبَرَّر فقط عندما يشهد على تطابق **مضمونه** مع مستلزمات العقـل الموضوعي اوسع ضمانات الاحتمال .

إنه يحتاج ، بكلمة واحـدة ، لأنْ يُعتقد بالطابـع الضـروري للقوانين ؛ ولأنْ ينظَر إليها باعتبارها مسَجّلة في طبيعة الأشياء ، وليس كنتاج للإرادة البشرية .

إلا أنه كان من المعتاد ، بالضبط ، على النظر الى القوانين باعتبارها قواعد قابلة دائماً للنقد وللمراجعـة . وكان يُسند امر العنايـة بإعادة صياغتها باستمرار إما لهيئة برلمانية وإما للشعب نفسه ، وفي كل الأحوال كانت تعتبر من نتاج الرأي العام . ولم يكن من **المقبول به في البدء أن يكون بامكان القوانين ان تكون أي شيء كان : لقد اعتقد بضرورتها ، وبان**

القانون الضروري كان ينكشف للشعب أثناء الصمت ، المفترض ، للأهواء والمصالح . إن هذا المفهوم الذي يستحق ، بحد ذاته ، فحصاً متيقظاً(١) لا يعرف كيف يوقفنا هنا . إن النتيجة التي تم الحصول عليها هي التي تهمنا وليس النتيجة التي قبل بها مسبقاً وواقع الأمم اصبحت القواعد السامية للحياة الاجتماعية موضوع المعارك السياسية .

إن الارادات الخاصة التي اريد إخضاعها من خلال إعلان سيادة القوانين ، كانت تجد نفسها منذ ذلك الحين وقد أطلقت من عقالها ، لأنها اصبحت قادرة على صنع القوانين وإلغائها . وبدل أن يسلم اختيار الحكام فقط الى التنافس بين الاحزاب ، صار من الممكن أن تقلب كل القواعد الناظمة للحياة الاجتماعية وفق نتيجة الانتخاب . إن هذا الطابع الوقتي للقوانين كان في تزايد اثناء حياة الديمقراطيات . (إن الملوك ومجالس الأعيان أو الشيوخ التي من شأنها أن تمنع اندفاعة ما ، للرأي العام من أن تعبر عن نفسها فوراً بقوانين ، كنست أو شلت في كل مكان . لقد كف القانون ، باعتباره ضرورة عليا ، عن الإشراف على حياة البلاد : وصار التعبير عن الأهواء الآنيــة .

إلا أن تغير القوانين يدوي في كل العلاقات الاجتماعية ويضر بكل الوجودات الفردية . وهو يضر بها أكثر كلما حملت القوانين مزيداً من الجراة ، وكلما ازداد طموحها ، وكلما يفكر بسنها بحريــة أكثر . وعندئذ لم يعد المواطن محمياً بحق مؤكد لان العدالة تتبع قوانين متغيرة . ولم يعد مضموناً ضد الحكام الذين تبرر لهم جرأتهم سن القوانين على هواهم . إن المساوىء أو المزايا التي يمكن لقانون جديد أن يوقعها أو يوفرهــا تصبح كثيرة الى حد يتعلى معه المواطن ان يخشى كل شيء ، وأن يأمــل كل شيء من التغيير التشريعي . وبما أن من غير المستطاع احتلال القوة التشريعية ، التي تنضم اليها التنفيذية ، إلا بواسطة زمرة جيدة التنظيم فإن الزمر ستزيد من تماسكها ومن عنفها . وكلما عرضت الســلطة

(١) انظر : بحثنا « حول سياسة روسو » .

بامكانيات وتضمنت تهديـدات ، كلما نشط الصراع بين الزمر ، وكلما أصبح امتلاك السلطة وقتياً أكثر .

إن السلطة الحقيقية لم تعد تكمن في من يتولاها ، وإنما هي مبعثرة بين الزمر التي يستفيد رؤساؤها لوحدهم ، من جانب قسم من الناس من هذا الانتماء الذي يجب ، في جمهورية حقيقية ، أن يمنح من جانب السكان مجتمعين الى رؤساء الدول والحكام . إن هذه الزمر ، التي تشكل دولا في الدولة(١) ، إما أن تفشل بعضها بعضاً بشكل متبادل ، وإما أن تتعاقب على الحكم الذي تأخذ التغييرات في الأيدي التي تتولاها مظهر الـزلازل .

---

(١) يجب أخذ التعبير بمعناه الحرفي . إن الحزب ظاهرة خضعت لتطور سريع ، ومتقدم كثيراً أو قليلاً حسب البلدان والاحزاب الملموسة المدروسة . وهو ، في نهاية هـذا التطور ، يشكل في الجسم القومي جسماً أضيق ، ولكن مـن طبيعة مشابهة ، وفي المجتمع القومي مجتمعاً محدوداً أكثر ولكنـه مرتبط ، على حـدٍ سواء ، بوحـدة الذكريات والمصالح والآمال . إن للحزب لغته الخاصة وعاداته الخاصة وأبطاله . ولديه جامعاته التي يتعلم فيه مفهومه للعالم (مدارس الدعائيين) ، ومؤسساتـه التضامنية وميزانيته وقواتِه المسـلحة (الميليشيا ، وفـرق الانضباط ، وشُعَب الهجوم) . إنّ لديه عَلَمه ، وأناشيده الحزبية ، وأنبياءه ، و « شهداءه من أجل القضية » . ولديه أخيراً نزعة التعصب للحزب الأكثر احتداماً لأنها أضيق من نزعة التعصب للوطن ، والتي لا تتطابق معهـا إلاّ بقدر ما تصبح الأمـة ملكيـة الحزب أو أداتـه .

إنّ لديه حكومته ، ذات الشكل النصف ملكي والنصف أوليغارشي ، والتـي تشبه ، من جهات عديدة ، قبيلة محاربة تنقاد الى غزو الأمة والى استغلالها ، مثل العصابات النورماندية التي تملكت في الماضي انجلترة . إننا نعثر ثانية ، بكلمـة واحدة ، على الظاهرة الأولية لغزو مجتمع على يد مجتمع أصغر ، والذي سبق أن درسناه في الفصل السادس . إن الغزو الحزبي ينتج ثانية كل السمات الرئيسـة للغزو البربري .

ولا يهم أن ينتج توازن الزمر عدم الحكم ، أو أن تنتج الانتصارات المتعاقبة للزمر تعاقباً في التجاوزت المتعاكسة ، إن عدم اليقين في كل الأحوال يصبح كبيراً ، والشروط الضرورية للحيـاة الاجتماعية تكـون مهدمة الى هذا الحد ، بحيث تتطلع الشعوب ، التي تعبت من عجز السلطة التي يتزايد الشجار عليها دائماً ، أو من التذبذبات المخربة لسلطة أثقل دائماً ، الى تثبيت هذا الوزن الساحق للسلطة التي تنتقل بالصدفة من يد الى يد وتنتهي لإيجاد عزاء مخجل في سـلام الحكـم الاستبدادي .

الكتاب السادس

سلطة محدودة أم سلطة لا محدودة

الفصل الخامس عشر

السلطة المحـدودة

تعرض السلطة مظهرين تتأثر بهما العقول بشكل غير متساو وفقاً للطباع والأوضاع ، وظروف العصر بشكل خاص .

فهي ضرورة إجتماعية . إنها تسمح ، من خلال النظام الذي تفرضه والانسجام الذي تقيمه ، للناس ببلوغ حياة أفضل(١) . لقد أثرت هذه الخدمات على أغلبية المؤلفين بحيث سببت لهم فكـرة انعدام الـدولة ، هوبس(٢) إيهرنغ(٣) رعباً كبيراً أدى الى اعتقادهم أن ليس من الممكن إطلاقاً إعطاء أساس قوي جداً لحقوق السلطة . سواء أكانت تستمدها مـن الله ، أو من المجتمع الذي كانت التعبير السامي عنه (برأي كانت) أو المرشد المهيأ سلفاً له (برأي هيغل) .

---

(١) يلاحظ أندريه بيرتيلو في مقالته حول « الدولة » في الموسوعة الكبرى أن « باكـر ذهل من التناقض ، الذي شاهده في إفريقيا الوسطى ، بين الأونيورو الخاضعين لحكم استبدادي وحشي يقتل فيه المرء ويعذب لأتفه الأسباب ، والبلاد المجاورة التي ليس للقبائل فيها رؤساء . في الجانب الأول ، كانت الزراعة والصناعة وحتى العمارة مزدهرة ، والشعب يلبس ويتغذى بشكل جيد ؛ وفي الجانب الآخر ، كانت هناك عصابات متوحشة بلا لباس ، ومعرضة لعذاب الجوع » .

لقد استعير هذا المثال التوضيحي من سبنسر : « مبادىء علم الاجتماع » ـ الطبعة الفرنسية ـ المجلد ٣ ـ ص: ٣٣٧ ـ ٣٣٨ .

(٢) انظر الاستشهادات المأخوذة من أقوال هوبس في الفصل الأول .

(٣) أنظر : إيهرنغ : « الفوضى في غياب قوة الدولة ، وليست شكلا للدولة . إن الذي يضع حداً لها بأي وسيلة كانت ، سواء كان المغتصب الوطني أو المحتل الأجنبي ، يقدم خدمة للمجتمع . إنه منقذ ومحسن لأن شكل الدولة الذي لا يحتمل أكثر من غيره هو غياب الدولة » . ذكره م. بريلو في « معجم علم الاجتماع » . ـ مـادة : « سـلطة » .

لقد انتقدنا منذ البداية هذه النظريات ، وبينا أن من الممكن ، إنطلاقاً من فرضية مختلفة جداً ، تفسير الحسنات التي لا تنكر للسلطة ، وذلك من دون التعتيم قط على مظهرها الآخر .

فهي أيضاً خطر إجتماعي . إنها ليست كائناً عاقلاً ، وانما مجموعة حية ، تحركها ديناميكية تقودها لأن تمتلك لنفسها القوى المتطورة في المجموعة البشرية التي ترأسها ، من أجل استعمالها لمصلحتها كهيئة .

إنّ نظره الى السلطة من هاتين الزاويتين ، أو إذا أردنا النظـرة المجسّمة لها ، هي الشرط الاساسي لكل علم السياسة .

إن من الممكن ، بالحقيقة ، رفض إمكانية وجود مثل هذا العلم . فليس هناك قط من عِلم آخر يمكن للعقل فيه أن ينصرف كثيراً عـن حياده بسبب العواطف والمصالح . وليس هناك من عِلم فسدت فيه الدقة الضرورية للتعابير مثلما هو الحال في العلم نتيجة استعمالها في المجادلات المبتذلة والقيم الانفعالية التي تحفل بها ، والشاهد على ذلك كلمات الديمقراطية والاشتراكية ، المشبَعة بالعديد من الآمال المختلفة ، بحيث فقدت فيها كل معنى دقيق .

ويحصل حتماً، لأن المُراقب يوجد داخل مادة الاختبار وليس فوقها، أن يبالغ في اهمية رد الفعل الذي يجد نفسه بداخله : ويعتبر تقدماً ما ليس إلا تذبذباً .

وهكذا فإن الحلول التي وُجدت في الماضي التي كانت قد شغلت العقول الراجحة في عصر ما : نسيَت فيما بعد أو نُظِر اليها باعتبارها لاغية ، في حين أنها تبقى مع ذلك صالحة .

إن مذهب تحديد السلطة يقدم على ذلك المثال الأكثر وضوحاً .

السلطة المحدودة :

إنه لقدر غريب : قدر هذه الحقيقة ! إن قرناً من الزمن شاهدها تتوهج ، وتجتذب انتباه كل العقول الحصيفة وتكبر مَدَوِّية نتيجة المشهد المريع الذي كان يقدّمه انطلاق الحكم المطلق الضاري : وتتثبت مثل النجمة القطبية بالنسبة لكل ملاحة سياسية ، وتشحب الى حد كبير ، حتى في لحظة انتصارها ، بحيث تبدو بديهية عام ١٨٤٠ ، اقتراحا جَسوراً الآن .

ولكي نفهم ولادتها ، يجب العودة الى المجتمع القديم ، الى العصر الوسيط الذي تحدّرنا منه .

إن المشهد يعرض حينذاك تنوعاً في السلطات التي تحدّ من بعضها البعض بشكل متبادل . إن سلطة الملك ، أو الدولة ، ليست إلاّ واحدة منها . وهي ، مع كل السلطات الأخرى : تسبح فيما يمكن تسميته بالبيئة الحقوقية . واعني بذلك أن بعض المفاهيم كانت مشتركة الى حد كبير بين كل الناس بحيث أن أبرز السلطات ليست سيدة في تغييرها: وإنما يجب أن تخضع لها . وهذا ما كان جان دو ساليسبوري يَعبّر عنه في القرن الثاني عشر :

« إنّ الفرق بين الأمير والطاغية هو في أنّ الأمير يخضع للقانون ويحكم شعبه وفقاً للحق . »

إنها صيحة لا تأخذ كل قوتها إلاّ إذا لاحظنا أن الأمر يتعلق بقانون وحق منبثقين من مصدر أعلى من السلطة .

إننا نعلم بأي دعوى كبرت الدولة على حساب السلطات الأخرى . إن الملك الزمني لم يقم بوضعها تحت سلطته وإنما ادعى أيضاً ، على حساب تمزق الكنيسة ، الاتصال مباشرة مع السيد السماوي ، وبرر هكذا صعود قوة مُشرّعة ما ، كان يتجه نحوها منذ أمد طويل . إن هذا

التجديد ، مهما بدا لنا متواضعاً ، كان ، بالعكس ، جسوراً بالنسبة لمعاصريــه .

هكذا كانت السلطة ، التي كانت تقف بجـوار السلطات الأخرى وداخل الحق ، تميل الى ان تنْدَخِلَ فيها السلطات الاجتماعية والحق نفسه . بمعنى انَّ الأقوياء لن يكونوا كذلك إلا من خلال توليتها لهم : وأن العدل لن يكون كذلك إلاَّ من خلال قرارها .

إننا نكون بعيدين جداً عن فهم المجتمع القديم حين ننظر الى القرنين السابع عشر والثامن عشر باعتبارهما إقطاعيَّين وكَنَسِيَّين . في حين ان رجال ذلك العصر كانوا ، إذا ما حَكِم عليهم حسب الماضي : يبدون دولتيين بشكل خارق .

إن تجمعاً ما زال غريباً من الوظائف التي هي بين أيدي السلطة كان يجعل المشاركة في ممارستها أمراً مرغوباً به أكثر من اي وقت في السابق، كما يجعل نِعَمها مثمرة اكثر ، واخطاءها خِداعية أكثر ، وانتقامها مخيفاً اكثر .

إن الحكومــة لا تكون أكثـر استقراراً عندما تكون قرارتها أكثر اتساعاً . بل بالعكس ، فهي في هذه الحالة تزعج مزيداً من المصالح ؛ والوزن الذي تثقل به عليهم يحضهم على رمي العبء ثانية على مصالح اخرى . إن هذا الأمر يبقى مجرد رغبة ما دامت قوة الحكومة متناسبة مع امتداد ادعاءاتها . غير أن هــذه الرغبة تتحول الى عمل إذا كانت ضعيفــة .

إنّ هذه الشروط مجتمعة تفتح بالضرورة مرحلة اضطرابات . إن الانتقادات ضد شخص القادة ، والمآخذ الموجهة للمذاهب التي ينادون بها ، والتشهير بالمصالح التي يخدمونها أو يحمونها ، تبلغ لدى جزء من الشعب على الأقل نبرة الكراهية وعنف الحــرب . إن رجالاً آخرين

يندفعون للحلول محلهم بوسائل شرعية إنْ وُجِدَت ، إن لم يكن بالعنف. ويعلن هؤلاء انتماءهم لمذاهب اخرى ، مرتبطة بمصالح اخرى ، ويلاحقون ويعاقبون ويقتلــون اسلافهم واولئك الذين كانــوا مساعدين وانصـــار ومشاركين لهم . لكن هؤلاء القادمين الجدد : الحانقين بشكل خاص في جلبهم للسلطة شهية جديدة وكل قــوة الشهوات المنتصرة : يستدعون لدى جزء آخر من الجماعة غضباً مساوياً في تعصبه .

إنّ عصر المحَرّمات افتتحَ .

حينذاك تتنبه العقــول الحكيمة الى انّ هؤلاء الرجال المتعاقبين ومذاهبهم ومصالحهم ليسوا مكروهين إلاّ بسبب الامكانية التي اعطيت لهم السيطرة بشكل مطلق .

وعندما كان السجن ومصادرة الأموال والحرق والإعدام يمثل ، خلال نصف قرن ، في انجلترة العقاب القاسي للآراء المختلفة والأحزاب المتعارضة ، لم يرَ لوك ، وهــو في منفاه الهولندي ، من امن وحرية وسلام بالنسبة للمواطن ، إلاّ إذا انتزِعَت مــن السلطة القدرة على إصدار الأوامر في كل شيء وتوجيه كل شيء وفرض كل شيء .

إنّ مجد القرن الثامن عشر يكمــن في إنه بحث عن وسائل هذا التحديــد .

لقد جدّد فقهاؤه من جهة اولى مبادىءالحق الطبيعي . هذه المبادىء التي كانت ، في العصور الوسطى ، تقوم على امر الإرادة الإلهية . إن انحلال الوحدة المسيحية ، وتنوّع الشيع ، وتقدم الإلحاد كان يقضي على هذا الأساس ، الذي استبدِل بأساس جديد : اكثر هشاشـــة في الحقيقة ، هو العقل . إن المهم كان في الإبقاء على تشريع عام لا يمكن لأي إرادة بشرية ان تشوّهه وفقاً لنموها ومصالحها .

وقد برهن مونتسكيو ، مـن جهة أخرى ، على ضرورة السلطات المضـادة :

« إنها لتجربة خالدة أن كل رجل يمتلك سلطة ما ينزع الى إساءة استعمالها ، ويذهب في هـذا الى ان يجد حدوداً . من الذي قال أن الفضيلة نفسها تحتاج لحدود ؟

آه يا كالڤن ! ويا سافو نارول ! ويا سان جوست !

ولكن كيف نجعل هذه الحدود تُحترم ؟

يجب ، بفعل ترتيب الأشياء ، ان توقف السلطة السلطة .

في الردع الداخلي :

إن من العسـير تخيـل توقف السـلطة السلطة حـين تكـون السلطات العامة المختلفة أجزاءً خاضعة لنفس الجهاز المركزي ، ومحرّكة من قبل إرادة استبدادية واحدة .

هذه البنية هي بنية دولنا الاوروبية ، التي بنيت الآلة الحكومية فيها على يد الملكية المطلقة ، وبقيت ملائمة لتنفيذ الأوامر الصادرة عن عضو سامٍ واحد ، بحيث انّ ديمقراطياتنا هي في الحقيقة نظم حكم احاديـة

إنّ جمهورياتَ العصور القديمة ، وروما بشكل خاص ، كانت مختلفة كلياً . فاعتبار أن مناصب الحكم مختلفة ، كانت مستقلة ، فإن السلطة لم تكن مُركّزة في اي جهة ، إلاّ حين كانت الظروف تتطلب ذلك ، حيث تكـون مركـزة لـدى الدكتاتـور المؤقت . وكـان لكـل سلطة مجالها الخاص ، بحيث انه كان بإمكان هذه السلطات أن تدخل في صراع ، وأن توقف إحداها الاخرى . إن هذا المنع الذي كانت تعارض به سلطةٌ

سلطة أخرى ، كان يشكل جزءاً أساسياً من القانون الدستوري الروماني. إن بإمكان حاكم أن يمنع آخر من القيام بعمل ما ، من خلال التحريم الذي كان يحظّر العمل الذي سيرتكَب أو التوسط الذي كان يلغي العمل المرتكَب .

هكذا كان بإمكان القنصل أن يمنع الحاكم الشرعي ، وبإمكان المحامي الشعبي منع القنصل . إن حق المنع الذي كان يتمتع به المحامي الشعبي هو الذي ساهم أكثر من غيره في التاريخ السياسي لروما .

ولم يكن فقط بإمكان سلطة ما أن تشل عمل سلطة أخرى ، وإنما في داخل نفس السلطة كان تعدد من يتولّونها يسمح لأي منهم بشل عمل زميله أو زملائه . هكذا (١) ، كان بإمكان قنصل أن يتوسط ضد امر قنصل آخر ، وبإمكان محامي شعبي أن يتدخل ضد عمل محامي آخر ؛ بحيث كانت الإرادة الرافضة تتغلب على الإرادة المطالبة : **Ruunt in Servitutem :**

إنّ فكرة السلطة التي توقف السلطة كانت حاضرة بشكل طبيعي لدى الناس المتآلفين منذ الطفولة مع التاريخ الروماني والذين كانوا يعرفونه بشكل أفضل للغاية من تاريخهم القومي(٢) . إن الأمر الصعب كان في العثور على ما يعادل ذلك في الدساتير الحديثة .

---

(١) إذا كان مبدأ القيادة الجماعية قد حلّ محل المبدأ الملكي ، فذلك بالضبط لكي توضع حدود للسلطة العليا نفسها ، ولكي تجد القيادة الجديدة ذات الراسين حدوداً في ذاتها. مومسن : « الموجز في المؤسسات الرومانية» ـ المجلد ١ ص: ٣٠٦

(٢) كذلك كان يجري البحث عن مُصحِّح للنشاط العلني للمحامين الشعبيين في تعدد عددهم الذي كان يميل لتنقيص نشاطهم .

(٣) إذا كنا نفكر طواعية بأثينا وروما أكثر مما نفكر في المعطيات المباشرة ، فذلك لأن لدينا تركيبات جيدة حول الماضي القديم وليس حول الماضي الحديث . إننا نعلم أن بحوث مونتسكيو حول المؤسسات الاقطاعية كانت تثير الدهشة والسخرية ؛ وإنها لم تتكاثر بسرعة إلاّ بعد وفاته .

ربما لم يكن من العملي ولا من الفطنة إدخال توترات داخليـة في سلطة كانت **واحـدة** منذ زمن قديم(١) . لكن المجتمع الغربي ، بالمقابل، كان يعرض الامكانية التي ابرزها التاريخ ، لتحديد السـلطة ، ليس من خلال الردع الداخلي ، وإنما من خلال الردع الخارجي . وذلك ليس لأن السـلطة تترنح على نفسـها ، وإنما لأنها تستند على سلطات مضادة .

في السلطات المضادة :

ما هي السلطة المضادة ؟ إنها بالتأكيد قوة اجتماعية او مصلحة فئوية مكوَّنة ، كما هي ، في زمن مونتسكيو ، طبقة كبار النبلاء الانجليز التي كان منعجباً بها ، أو طبقة القضاة الفرنسية التي كان ينتمي اليها . وكما هي في زماننا نقابات العمال او نقابات ارباب العمل . واخيراً كما هي في كل الأزمنة تلك المجموعات التي تجمع بينها المصالح والعواطف والتي تتشكل عفوياً في المجتمع والتي تريد الغريزة الاستبدادية ان تحلّها .

وحسب العصور ، إنها ــ طبيعياً ــ مصالح فئوية مختلفة تأخذ بما فيه الكفاية طابعاً فردياً وقوياً بحيث « تشكل هيئة » وتؤدي دور السلطات المضادة . إن من العبث ترك دور سياسي لطبقة اجتماعيـة مفرَّغة من كل طاقة خاصة ، أو رفض ذلك لفئة تؤكد طاقتها . إن المصالح تتعرَّف عن نفسها ، بما فيه الكفاية ، من خلال الحركـة التي تعطيها لنفسها . إن فهم مونتسكيو يكمن في أن **دفاعها الذاتي** ، مهما يكمن ان يكون أنانياً من حيث المبدأ ، يساهم في خلق توازن اجتماعي ، يتميز بوجود سلطات مضادة قادرة على ردع السلطة .

---

(١) كان الطريق المثمر على الارجح ، بالنسبة للنظام القديم ، هو النظـام الذي كـان يرسمه فقهاء الحكم الكبار . إن افكارهم المطلقة للسيادة ، التي نُسيت اليـوم كليا ، لا يمكن ان تذكر هنا إلا على سبيل التذكير ؛ لكنها ستذكر في مكان آخر .

تلك الهيئات كان مونتسكيو يجدها في كل مكان في مجتمع عصره . لقد كانت تتمثل في طبقة النبلاء . التي تضاءل تأثيرها كثيراً بسبب تضاؤل اهميتها الاجتماعية ؛ وفي طبقة الاكاليروس ، التي كانت أيضاً في هبوط ، ولكنها ما زالت مستقلة بسبب ملكياتها الشاسعة ، وبالقدر الذي كانت تؤدي فيه دورها بمثابة سلّم من الإرتقاء الاجتماعي للمثقفين . كما كانت تتمثل ، مقابل هذه الهيئات المتداعية ، بالهيئة الصاعدة للقضاة البرلمانيين الذين يمتلكون وظائفهم والذين كانوا غالباً يجعلون القوة الملكية تتراجع . وكذلك بجمعيات الطبقات في المقاطعات حيث بقيت حارسة غيورة للإمتيازات الملكية ، ومدعومة بنزعة خصوصية حية . واخيراً بالجمعيات الحرفية التي كانت أيضاً تميل نحو الأفول ، والتي كانت تصمد مقابلها الشركات التجارية والصناعية التي كانت تتجه للاستيلاء على غرف التجارة ، وجعلها هيئات لها(١) .

لقد كان ميل الملكية التقليدي الى سحق هذه البؤر الاجتماعية ، اضعف من ميل هؤلاء الذين كانت الحياة تتركهم تدريجياً ، كطبقة النبلاء ومن أولئك الذين كانوا أكثر قوة . إن العبقرية الاستبدادية والمَمَركِزة التي انتصرت مع الثورة كانت تعمل منذ ذلك الحق .

لقد استفاد مونتسكيو من فترة هدوء مؤقت في هذه السيرورة ليشَهِّر بضررها .

« إن الملكية تضيع عندما يدعو الأمير ، المستند الى نفسه فقط ، الدولة الى عاصمته ، والعاصمة الى بلاطه ، والبلاط الى شخصه »(٢).

ورأى ان التوازن الاجتماعي يؤَمَّن من خلال النزاع المستمر بين السلطات . إننا سنفهمه تماماً إذا تذكرنا أن عصره هو العصر الذي

---

(١) والشاهد على ذلك الحملة التي قامت بها في عامي ١٧٨٧ و ١٧٨٨ غرفة تجارة نورماندي ضد معاهدة التجارة بين فرنسا وانجلترا .

(٢) « روح القوانين » ـ الكتاب الثامن ـ الفصل السادس .

سيتفتح فيــه المجــال الدبلوماسي مذهب توازن الســلطة والتــوازن الأوربــي .

إنه العصر الذي سيظهر فيه في القارة الأوربية عدد غفير من الدول الصغيرة التي لن تبقى على قيد الحياة إلاّ بسبب المنافســة بين الدول الكبرى . إن السلطة في كل مكــان كانت توقف الســلطة ، والسيادات الصغيرة كان بإمكانهــا بالتالي أن تبقــى قائمــة في المجالات الفاصلة بين الدول الكبرى .

هكذا ، على ما يبدو ، كان الفيلسوف يتصور إمكانية حفظ الحرية الفردية من خلال التوازن الاجتماعي .

وكما كان حــق الأفراد ، الذي لم يكــن بإمكانه بمفرده أن يحفظ السيادات الصغيرة ، يأتي لتكريسها ولجعلها أكثر احتراماً ؛ كذلك كان بإمكان السلطة القضائية أن تجلب للحرية ضمانات إضافية .

إن إمكانية بيع وشراء الوظائف كانت تؤمّن الاستقلال الكلي لسلطة القاضي تجاه الدولة . لقد كان من اللازم أن يكف الملك عن خلق مبررات لمجالسه الخاصة . إن العدالة حينذاك ستكون أكثر موضوعيــة ما دام القانون الطبيعي والعقود والعرف يقــدم الأسس الرئيســة للقرارات ، باعتبار أن القوانين ما زالت نادرة . إنّ هذه العدالة ، من جهة أخرى ، ستكون باستمرار ملطّفة بتفسير يتبع تطور المشاعر : إن هيئة المحلّفين من النمط الانجليزي ستدخل ، وهكــذا سيدْخَل ما يُسمّيه علمــاء الاجتماع اليوم « بالوجدان الاجتماعي السائد حالياً » . وأخيراً كان مــن اللازم أن توضع هذه العدالة بمتناول الجميع .

إبــادة السلطات المضادة وخضوع الحق :

ذاك كان تقريباً نظام السلطة المحدودة الذي كانت العقول الراجحة في القرن الثامن عشر تتصوره . إنها لم تكن تهتم بمسألة تكوين السلطة .

لان الوراثة كانت الحل المعتمد منذ القدم . كما لم يكن عليها أن تهتم بمسألة تكوين الحق . لقد وُرِثَ عن الماضي حق سام كانت الفلسفة تكتفي بتلطيف حدّته . إن مسألة تحديد السلطة كانت إذاً القضية الكبرى . وقد كان يجري ضبط صيغها .

وفجأة حدث زلزال ، لا زلزال سياسي وحسب وإنما زلزال فكري، كان روسو ومابلي ابطاله .

فضد سيادة الملك أُكّدت وانتصرت سيادة الشعب .

إن السلطة القديمة ، التي عاش الناس فضائلها وعيوبها ، وكانوا يعرفون طبيعتها ، كانت تستبدل فجأة بسلطة جديدة .

لقد كان هناك شيء من الازدراء والسخرية لمونتسكيو لدى أعضاء المؤتمر الوطني الذين لم يكونوا فقط يجهلونه . إزدراء وسخرية كان الفيلسوف قد وجد مثلها لدى هلفيتيوس الذي كان يراسله . أي جهد ضائع يكمن في إقامة جهاز من أجل إيقاف المشاريع الضد ـ اجتماعية للسلطة ! إن العلاج الجذري هو الوحيد الفعّال . لقد كانت هذه السلطة سيئة بضرورة داخلية :

« إننا نعلم جيداً ، يقول غريفوار ، أن كل السلالات الحاكمة لم تكن أبداً إلاّ عروقاً مفترسة لم تكن تعيش إلاّ من دم الشعوب »(١) .

إننا نَنْصِبُ الآن سلطة ستكون جيدة بضرورة داخلية . وهكذا ستنحقق ملاءمة الحكومة مع المصلحة الاجتماعية .

إن مسألة **تحديد** السلطة ، كما يُظَنّ ، لن تجد نفسها مطروحة إلاّ من خلال الحل الفاسد الذي أعطي في السابق لمسألة **تكوين** السلطة(٢).

---

(١) جلسة ٢١ أيلول ١٧٩٢ .

(٢) يؤكد بيللو ـ فارن : « أن الامة ، في النظام الملكي ، تضطهد بنسبة القوة المحفوظة لتنفيذ أوامر الامير » . « تقرير حول أسلوب الحكم المؤقت والشوري » ـ كُتِبَ باسم « لجنة السلامة العامة » .

وإذا كانت الحكومة تنبثق من مصدرٍ صافٍ ، فإن قوتها وليس ضعفها هو الذي يصنع الحرية ، وأن كل حدّ يراد وضعه أمام عملها وليس اتساع مداها ، هو الذي سيكون ضد المجتمع !

هكذا يصبح اعداء السلطة[1] وكلاءها المتعصبين وينجزون خلال عدة اشهر بناء الحكم المطلق الذي سعت له الملكية منذ قرون .

« لقد انفقت الملكية الفرنسية ، قال اوديلون بارّو ، قروناً من أجل حلّ كل القوى المقاومة في المجتمع ... ومع ذلك فقد أبقت أيضاً على بعض بقايا مؤسسات العصر الوسيط . حسناً ! لقد ضربت الجمعية التأسيسية صفحاً عن كل هذه العقبات الأخيرة: إن استقلال الاكليروس، وتقليد النبلاء ، وهيئة المدينة ، ونقابات الجمعيات الحرفية ، ومجالس المقاطعات ، والبرلمانات ، والوظائف الوراثية ، اختفت كلها في يوم واحد؛ ليس من اجل أن تُصلَحَ باتجاه تحرري وإنما من أجل أن تَغنى بأنقاضها وتتنامى السلطة المركزية[2] .

لقد هدّم هؤلاء الساخطون السلطات المضادة بشكل جذري بحيث تعلّمت الأمة الفرنسية ، التي لم تعد ترى إلاّ الدولة ، تعلّمت خلال اجيال أن تنتظر منها كل شيء ، وأن تخشاها في كل شيء ؛ وأن ترغب باستمرار بتغيير الأيدي التي تتولاّها .

ولم يكن بدون سبب أن يُشاهد نمو « هذه الرغبة العامة والمتطرفة للوظائف العامة» التي كان توكفيل يقول بأنها تعطي للسياسة أبعاد صناعة ما ، لكنها كانت « غير منتجة وتزعزع البلاد من دون أن تخصبها »[3].

---

(١) كان سان جوست يقول :« إن الشعب ليس له إلاّ عدوا خطيرا واحدا هوحكومته »ـ تقرير باسم لجنة السلامة العامة مؤرخ في ١٩ فندميير ، العام الثاني .

(٢) اوديلون بارو (Odillon Barrot) : « في المركزية ونتائجها » ـ باريس ـ ١٨٦١.

(٣) « الديمقراطية في امريكا » ـ ٢ ـ ٤٠٦ .

إن هذا ينجم بشكل طبيعي عن وضع الرعية الذي اصبح مُخطِراً في المجتمع الحديث ، الذي يدار بثقل وبشكل تعسفي ، بينما اصبحت مهنة القائد سهلة . إن على المرء أن يكون فوق الآلة إذا لم يكن يريد ان يكون تحتها ، بلا دفاع .

لقد لخص روابيه ـ كولار في صفحة لا تنسى مركزة المجتمع بين ايدي السلطة(١) :

«رأينا المجتمع القديم يهلك ، ومعه هذا العدد الغفير من المؤسسات المنزلية والقضائية المستقلة التي كان يحملها في أحشائه ، والتي كانت عبارة عن رزَم قوية من الحقوق الفردية، وجمهوريات حقيقية في الملكية. صحيح ان هذه المؤسسات والمناصب القضائية لم تكن تقاسم السيادة ، لكنها كانت تضع ، في كل مكان ، في وجهها حدوداً كان الشرف يحظرها بعناد . إن أي مؤسسة لم تبق على قيد الحياة ولم ترتفع اي مؤسسة اخرى مكانها . إن الثورة لم تترك واقفاً إلاّ الافراد . لقد استنفدت الدكتاتورية التي حددتها ، من هذه الجهة ، عملها وحلّت حتى التجمع الطبيعي ، إذا صح القول للبلدية ؛ وبَدّدت حتى ظل المناصب القضائية المؤتمنة على الحقوق والمرصودة للدفاع عنها . إنه مشهد لا مثيل له ! إننا لم نرَ إلاّ في كتب الفلاسفة امة مفككة هكذا أُرجعت الى عناصرها الاخيرة . لقد خرجت المركزية من المجتمع الغفير العدد ؛ فلا يجب البحث عن مصدرها في مكان آخر . إن المركزية لم تصل ، مثل العديد من المذاهب الاخرى التي لا تقل عنها اذىً ، وجبهتها مرفوعة ، مع سلطة مبدأ . لقد دخلت بتواضع كنتيجة وضرورة . فحيث لا وجود إلاّ لأفراد تكون كل الشؤون التي ليست من شأنهم شؤوناً عامة ، اي

(١) كان يتكلم في ظل عهد عودة الملكية .

بالفعل ، من شأن الدولة . وحيث لا وجود لقضاة مستقلين لا يكون هناك إلاّ مندوبين للسلطة . هكذا أصبحنا شعباً تدار شؤونه على يد موظفين لا يتصفون بالمسؤولية ، يتمركزون هم أنفسهم في السلطة التي هم وزراؤها(١) .

هذا إذا كانت هذه السلطة : التي اصبحت الى حد كبير سيدة الأفراد ، تعترف بقانون ثابت ومؤكد ، كانت هي المؤتمنة عليه ومنفّذته!

ولكن لا ! إن الإرادة السيدة لم تعد خادمة للقانون ، بل بالعكس لأن الارادات التي تتنافس من أجل السلطة هي التي تصنع القانون حسبما تستولي على السلطة . بحيث أن مدى السلطة لا يتضمن حتى مزايا النظام الذي يمكن الاعتماد عليه : إنه مزج غريب بين عيوب الاستبدادية وعيوب الفوضى .

لقد كان هناك ، فوق السلطة، الحق الذي يفرض نفسه ، كما كان يقول شيشرون(٢) ، على كل الأمم وكل الأزمنة والذي لم يخضع قط لإرادة مجلس الشيوخ أو لإرادة الشعب .

هذا الحق السيد ، أنزله الثوريون من موطن الآلهة وأعادوه للسلطة لتتسلى به كلعبة .

لقد كان الأمر يحتاج لجرأة هوبس من أجل تأكيد ان الدولة هي مصدر الحق ، وأن « القوانين توجد عندما تتأسس الجمهورية ، وليس قبل ذلك » ، وأن « كل قانون ، مكتوب أو غير مكتوب ، يستمد قوته وسلطته من إرادة الجمهورية ، أي من إرادة ممثلها سواءً كان ملكاً أم

(١) « الحياة السياسية لروابيه كولار » ـ المجلد ٢ ـ ص : ١٣٠ ـ ١٣١ .

(٢) « الجمهورية » ـ ٣ ـ ١٧ .

(٣) « اللوفياثان » ـ ص ١٣٨ من الطبعة الأولى لعام ١٦٥٩ .

جمعية سيدة » . وأن كل الرعية تستطيع بواسطة هذه القوانين أن تتبين الخير والشر ، أي ما هو مناقض وما هو غير مناقض للقاعدة »(١) .

لقد جعلت الثورة من هذه المبادىء لها . فالحق هو من خَلق الارادة العامة ، أي في الواقع البرلمان ، الذي أصبح فوراً المؤهل الوحيد ليس فقط للتعبير عن هذه الارادة وانما لتكوينها(٢) . الى هذا السيد الفعلي(٣) أعطيت قوة لا محدودة ليس فقط من اجل الإساءة في التطبيق الحكومي ، للحركات الفردية التي كانت قد أعلنت لتوها ، وإنما لسحقها بكل قوة الحق .

إن النية الأولية لأعضاء الجمعية التأسيسية كانت ، بدون شك ، تقييدية : لقد كانوا يقصدون ان اي عمل حكومي لا يمكن أن يُصنع إلاّ بموجب قانون ، وأن أي قانون لا يمكن أن يُسنّ إلاّ بموجب « اتفاق شعبي » (Consensus populi) . لكن نظامهم كان يجب منطقياً ان يؤدي الى جعل اي عمل حكومي ممكناً طالما أن هناك قانون يسمح به ، وجعل اي قانون ممكناً طالما أن البرلمان صوّت عليه بالموافقة .

إن هذا الامتصاص للحق في الدولة ، المزوج مع إبادة الهيئات الاجتماعية ، كان يضع القاعدتين لهذا النظام الذي سُمّي في أيامنا هذه بالنظام الأحادي (monolithisme) . فليس هناك من سلطة خارج السلطة

---

(١) المرجع السابق ـ ص: ١٣٩ .

(٢) إن نظام سيياس الذي دخل في القانون الدستوري الفرنسي ينكر على الامة القدرة على تكوين « إرادة عامة » إلاّ إذا كانت مجتمعة . وبما أن اجتماع الامة غير قابل للتحقيق عملياً ، فإن الجمعية الوطنية تعتبر ، من خلال وَهْم ، اجتماعاً لكل الامة.

(٣) كتب الفقيه كاري دو مالبرغ : « لقد انحرف النظام التمثيلي الفرنسي ، منذ ١٧٨٩ ـ ١٧٩١ ، عن مبدأ السيادة القومية : فبدمجه بين الارادة العامة والارادة التشريعية البرلمانية ، جعل من البرلمان مساوياً للسيد ، أو بالاحرى نَصّبه بالفعل سيداً » (كاري دو مالبرغ : القانون ، تعبير عن الارادة العامة . دراسة حول مفهوم القانون في دستور ١٨٧٥ » ـ باريس ـ ١٩٣١ ـ ص: ٧٢) .

(٤) لقد رأينا أن منع المحاكم من النظر في أي عمل من اعمال الادارة سمح للتعسف بالانتشار بحرية اكثر بكثير مما في ظل النظام القديم .

التي تمارسها الدولة ، وليس هناك من حق خارج الحق الذي تعلنه الدولـــة .

في كون السلطة اللامحدودة خطيرة مهما كان مصدرها ومقرها .

إن كل هذه الفلسفة السياسية كانت ترتكز على خطأ كان مونتسكيو قد دحضه مُسبقاً :

« بما أن الشعب ، في الديمقراطيات ، يفعل تقريباً ، على ما يبدو ، ما يشاء ، فقد وُضِعت الحرية في هذه الأنواع من الحكومات ، **واختلطت سلطة الشعب مع حرية الشعب** »(١) .

إن سلطـة الشعب لم تكن إلاّ وهماً(٢) في نظـام يقوم عملياً على السيادة البرلمانية . لكن هذا الوهم(٣) كان يبرر سحق الحرية الى حد لم تعرفه أوروبا من قبل .

إنها ، كما قيل ، غمرات ولادة مبدأ جديد . جديد ! لكن شيشرون كان قد قام بمحاكمته(٤) . كما أن هناك ما يكفي من التجارب ، القديمة

---

(١) « روح القوانين » الكتاب ١١ ـ الفصل ٢ .

(٢) « لقد اكدت الثورة الفرنسية علنا مبدأ السيادة القومية ؛ لكنها لم تطبقه قط ؛ لأن هذا المبدأ المشهور ، كما قيل سابقا ، ليس إلاّ خديعة ووهماً ووسيلة للحكم ليس له من قيمة حقيقية اكثر من مبدأ الحق الإلهي » ـ ليون دويجي : « الدولة ، الحق الموضوعي والقانون الوضعي » ـ باريس ـ ١٩٠١ ـ ص : ٢٥١ .

(٣) « لقد وجهت الثورة الفرنسية الضربة القاضية للحق الإلهي والشرعية . لكن سيادة الشعب والارادة العامة اللتين حكمتا وشرّعتا من خلال ممثلين لم تعودا تجدان اي ثقة لدى الرجال المفكرين . إن الدولة هي القيادة وكـل الناس لا يستطيعون ان يقودوا . تلك هي الحقيقة . إن الارادة العامة وهم » ـ جمبلوفيز ـ ١٩٠٢ ـ ص : ٣ .

(٤) « ليس هناك من دولة أرفض بوضوح أن أعطيها اسم « الشيء العام » أكثر من تلك التي وُضِعَت بأسرها بين أيدي الجمهور . ولا يبدو لنا أن جمهورية وُجِدَت في اجريجنت وفي سيراقوزا وفي اثينا عندما كان الطغاة يسيطرون فيها ، وفي روما في ←

أو الحديثة ، التي بينت آثاره بحيث أن مفسّراً(١) « لروح القوانين » استطاع أن يكتب تقريباً في نفس الوقت الذي نشر فيه كتاب « العقد الاجتماعي » :

« منذ أن يستطيع هيئة دولة ، انطلاقاً من تعدد الأصوات ، أن تأمر بما يحلو لها ، تكون هناك حكومة استبدادية تماماً مثل الحكومة التي يقودها شخص واحد لا يتبع أي قانون آخر غير إرادته » .

وبعد أكثر من عشرين سنة لم يستطع بنجامين كونستان أن يتحدث عن استبدادية « المؤتمر الوطني » من دون ارتعاشة رعب وغضب :

« عندما لا تفرض قط حدود على السلطة التمثيلية ، فلن يكون ممثلو الشعب قط مدافعين عــن الحريـــة بل مرشحين للطغيان . إلا أن الطغيان عندما يتأسس يمكن أن يكون أكثر هولاً كلما كان الطغاة أكثر عــدداً . . .

إن الجمعية التي لا يمكن أن تمنع أو أن تحتوي هي ، من بين كل القوى ، القوة الأكثر عمى في حركاتها ، القوة التي لا تحصى نتائجها حتى بالنسبة للأعضاء الذين تتألف منهم . إنها تلقي بنفسها في تجاوزات

→

ظل العشارين (Les décemvirs) إني لا أرى كيف يمكن لاسم الجمهورية أن يوضع وسط استبداد الجمهور : أولاً لأنه ، حسب تعريفك الموفق ، يا اميليان ، لا وجود قط لشعب في نظري إن لم يتحد بالرابطة المشتركة للقانون . وخارج هذا الاطار ، يكون هذا التجمع من الرجال طاغية مثل الرجل الواحد ، بل انه يكون طاغية كريهاً أكثر لأنه ليس هناك من شيء أكثر رعباً من هذا الحيوان المفترس الذي يأخذ شكل واسم الشعب » ـ سيشرون : الجمهورية ـ ٣ ـ ٢٣ ـ باريس ١٨٥٩ ـ ص : ١٨٩ .

(١) إنه إيلي لوزاك (Elie Luzac) ـ وهو من أسرة من المهاجرين البروتستانت الى هولندة ، وقد قام في عام ١٧٦٤ ، في امستردام ، باصدار طبعة مفسّرة لروح القوانين .

كان يبدو ، في الوهلة الأولى ، انها تستبعدها . إن النشاط غير الخفي الذي تمارسه في كل المواضيع ، وتعدد القوانين بلا قياس ؛ والرغبة في إرضاء الجانب الانفعالي من الشعب من خلال الاستسلام لاندفاعه أو حتى تجاوزه ؛ والغيظ الذي تحثه عليه المقاومة التي يصادفها أو المراقبة التي يرتابها ؛ والمعارضة حينئذ للحس القومي والإصرار على الخطأ ؛ وأحياناً روح الهيئة التي لا تعطي من قوى إلا من أجل أن تغتصب ؛ والتناوب بين الجسارة والتردد ، والعنف والضعف ، ومراعاة شخص واحد وتحدي الجميع ؛ والإنجذاب بواسطة أحاسيس طبيعية بحتة كالحماسة أو الرعب ؛ وغياب كل مسؤولية اخلاقية ، ويقين التخلص بواسطة العدد من عار الجبن او خطر الجرأة ؛ تلك هي عيوب الجمعيات عندما لا تكون قط محبوسة ضمن حدود لا تستطيع تجاوزها »(١) .

ويستنتج معاصر آخر :

« لقد قلنا منذ أمد طويل جداً ان الراي كان ملك العالم ... إن الراي المتحرك ، الانفعالي ، المتقلب الأطوار هو طاغية يجب علينا ان نحترس منه مثل ما نحترس من الطغاة الآخرين »(١)

بل اكثر لان اي مستبد لا يمكن أن يسمح لنفسه بالذهاب لأبعد مما يذهب إليه أولئك الذين يعلنون انتماءهم للسيادة الشعبية .

« منذ ان تستطيع الإرادة العامة أكثر إثارة للخوف مما هم ، كما يقولون ، ادوات طيعة لذه الإرادة المزعومة ، وذلك لانهم يمتلكون بأيديهم وسائل القوة او الإنتاج وسائل القوة أو الإقناع الضرورية من أجل تأمين التعبير عنها بالاتجاه الذي يناسبهم . إن ما لا يجرؤ اي طاغية على ان يفعله باسمه ، **يضفي عليه هؤلاء طابعاً شرعياً من خلال المدى الذي لا حدود له للسلطة الاجتماعية** . إنهم يطلبون تكبير الصلاحيات التي

---

(١) « محاضرات في السياسة الدستورية » ـ طبعة ١٨٣٦ ـ ص : ١٦ ـ ١٧ .

يحتاجونها من مالك هذه السلطة ، أي من الشعب ، الذي لا تكون قوته حاضرة هنا إلا من أجل تبرير تعدياتهم . إن القوانين الاكثر ظلماً والمؤسسات الأكثر اضطهاداً هي إلزامية مثل التعبير عن الارادة العامة . إن الشعب الذي يستطيع أن يفعل كل شيء هو خطير أيضاً كالطاغية ، بل أكثر خطراً منه ، أو بالأحرى إن من المؤكد أن الطغيان سيستولي على الحق الممنوح للشعب . إنه لن يحتاج إلا الى إعلان القوة الجبروتية لهذا الشعب في الوقت الذي يهدده فيه ، والى الحديث باسمه في الوقت الذي يفرض عليه الصمت(١) .

تلك هي دروس جيل عقلته التجارب . لقد كان يرى نظماً متناقضة تتالى خلال ربع قرن ، كانت تتشابه فقط بالطاعة التي تطالب بها وبوعود الغيرة والإخلاص والحماسة القاطعة التي كان من الواجب أن تغدق عليها . وكان يشهد تردي الطباع بسبب الخوف الذي يسعى لإلهاء الضربات ، والرغبة التي تسعى جاهدة لتوجيهها ، والجشع الذي ينقض حيث ضربت . إن التحريمات كانت للنفوس الفخورة ، والأمجاد للمرتدين ، ولم يكن الامن متوفراً لأحد .

لقد رفع دونو (Daunou) ، عام ١٨١٩ ، هذا الاحتجاج ضد الرعب الذي ينتقم من بعضه البعض .

« عبثاً ستكون إقامة الضمانات الفردية هدفاً لثورة ما ، لأنها لا تعطيها أبداً طالما استمرت . إن الطموح والجشع والكراهية والانتقام وكل الشهوات العنيفة أو المسيئة تجتاح هذه الحركات ، وإذا طالبت بعض الاصوات ، وسط هذه العاصفة التي ضاع فيها وسحق المنتصرون والمهزومون كل بدوره ، ثانية بالنظام والأمن ، فسيعلن أن نصائحها خادعة وغير ملائمة لزمنها إن الظروف الخطرة ، التي يمكن لقوانين

---

(١) ب. كونستان : « محاضرات في السياسة الدستورية » ـ منشورات لابولاي عام ١٨٧٢ ـ ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠ .

نظامية وضامنة لوحدها أن توقفها ، تصبح الحجة واللازمة المبتذلة التي تستخدم لإعلان كل تجدد للظلم والفوضى . وعبثاً ، تكررت في مختلف الاتجاهات ، ومنذ ثلاثين سنة ، الأعمال التصفية الى حد أنه لن يبقى هناك اي شخص ، او اي مواطن ، لا يكون ضحية لها مرة او عدة مرات : إن السلطة التي ترتكبها ستستمر في كونها مرحلياً تعلن كوسيلة وضمان للسلامة العامة »(١)

إن التجربة تردد هنا اصداء تأمل مونتسكيو :

إن من غير الممكن القيام بعقوبات كبيرة وبالتالي تغييرات من دون وضع سلطة كبيرة بين ايدي بعض المواطنين ... يجب العودة في أقرب وقت ممكن الى هذا القطار العادي للحكومة حيث تحمي القوانين كل شيء ولا تتسلح ضد اي شخص »(٢)

العودة الى السلطة المحدودة : دروس من انجلترة .

لقد قامت الخمسة والعشرون سنة من الاستبداد والتحريمات بتربية مفكري عهد عودة الملكية سياسياً . إن تشابه الاوضاع أعادت بنجامين كونستان للحقائق التي كان لوك يحس بها .

« عندما نثبت أن سيادة الشعب غير محدودة ، نخلق ونرمي لصدفة **درجة من السلطة كبيرة جداً بذاتها** ، وتكون شراً أيا كانت الأيدي التي توضع فيها »(٣) .

هكذا نعثر ثانية على مبدأ تحديد السلطة « أسندوها » هذه السلطة التي لا حدود لها الى شخص واحد ، أو عدة اشخاص ، أو للجميع ،

---

(١) دونو : « بحث حول الضمانات الفردية » ـ باريس ـ ١٨١٩ ـ ص : ٢٣ ـ ٢٤ .

(٢) « روح القوانين » ـ الكتاب ١٢ ـ الفصل ١٨ .

(٣) ب. كونستان : « محاضرات في السياسة .... » ـ ص : ٨

وستجدونها شراً على حد سواء . إنكم إذا هاجمتم المؤتمنين على هذه السلطة ، وحسب الظروف، فإنكم ستتهمون دورياً الملكية والارستقراطية والديمقراطية والحكومات المختلطة والنظام لتثميلي . وستكونون مخطئين **إن درجة القوة ، وليس المؤتمنين على هذه القوة ، هي التي يجب اتهامها .** إن السلاح وليس الذراع هو الذي يجب أنْ يُعاقب بقسوة . إنّ هناك كتلاً ثقيلة جداً من أجل يد البشر » (١) .

إن كل أعمال الكاتب الليبرالي الكبير هي تكرار لنفس هذه الفكرة ، التي تبقى فكرة للتطبيق .

كيف كانت ترتفع هذه القدرة على فعل كل شيء ؟ بتهديمها ، باسم **الكتلة** التي كانت تدّعي تمثيلها ، والتي لم يكن لها من وجود إلاّ كفكرة ، **للفئات** التي تحركها حياة حقيقية . وباستعبادها للحق الذي كانت القوة العامة نفسها خاضعة له في السابق .

إن الاجراء المنطقي كان إذاً يكمن في السماح بنمو التجمعات القائمة على أساس مكاني أو على أساس التخصص ؛ وفي استبدال سيرورات تكوين وإدارة الحق ضمن شروط من الاستقلال الكلي .

لكن مستلمي السلطة كانوا ينفرون من فقدان الوسائل الخارقة التي وضعها العصر الثوري والامبراطوري تحت تصرفهم . فمنذ ١٨١٤ ، كان الدوق وانغوليم يجد فرنسا مقطّعة الى محافظات من الأسهل كثيراً حكمها من فرنسا المقاطعات القديمة : « المنتفشة كلياً بالحريات »(٢) . إن المعارضة ، في نظام برلماني يمكنها أن تصل فيه الى السلطة ، لم تكن تهتم بإنقاص إرث السلطة الذي تأمل بورثه . إن الاندفاعة الاجتماعية المشكّلة للفئات ، وروح الاستقلال لدى الفقهاء ، كانت تجد نفسها وقد

---

(١) ب. كونستان ـ المرجع السابق ـ ص : ٨ .

(٢) موراس : « العمل الفرنسي » (Action Française) : ١٥ ايار ١٩٣٠ .

أضعفت نتيجة عبوديتها الطويلة : لقد كان يُراد الاستفادة من السلطة أكثر مما يُراد الاستغناء عنها . كما سيلاحظ ذلك فيما بعد أوديلون بارّو :

« كلما وسّعتم دائرة السلطة ، كلما وُجِدَ هناك ناس أكثر يتطلعون إليها . إن الحياة تذهب الى حيث تكون الحياة ، وعندما تتمركز كل حيوية الأمة في حكومتها ، يكون من الطبيعي جداً أن يتطلع كل فرد لأن يأخذ نصيبه منها » (١) .

إن الظروف وروح السهولة تعيد كل مبدأ تحديد السلطة الى نظام فصل السلطات الشكلي . ألم يُعَظّم مونتسكيو هذا المظهر من الدستور الانجليزي في فصل شهير من **روح القوانين** ؟ لقد كان هذا كثيراً من كتاب ضخم ؛ ويُراد أن يكون عرّافاً لقاء قراءة فصل واحد . هكذا دخل في علم السياسة الذي كنّا مُرَوِّجيه في كل انحاء القارة ، هذا المذهب البسيط والاحتفالي القائل بأنه يجب أن تكون هناك سلطة تنفيذية ومجلسا برلمان ، وحينذاك ستُحل كل المسائل .

إننا ندرك بالحقيقة أنّ الأمور في إنجلترة مارست على المعاصرين نفوذاً هائلاً . لقد كانوا يجدون في اليزابيت ، وجاك الأول ، وشارل الأول ، بناة ملكيتنا المطلقة . وفي ثورة انجلترة ثورتنا . وفي كرومويل ، روبسبيير وبونابرت مجتمعين. إن شارل الثاني كان لويس الثامن عشر ، وجاك الثاني كان شارل العاشر . واعتقد رجال تموز أنهم أعطوا لفرنسا غيوم ثالث ، مع هذا الاستقرار الذي كانت انجلترة تبرهن عنه منذ ١٦٨٩ .

كيف إذاً لا يُبحث فيما وراء المانش عن نموذج لمؤسساتنا ؟

---

(١) اوديلون بارّو : « في المركزية » ـ باريس ـ ١٨٦١ .

ألم يكن من اللازم أيضاً ألا ننظر فقط للسلطات المكوّنة وإنما للأسس الاجتماعية التي تستمد منها قوة حقيقة .

لقد كان برلمان إنجلترة يملك حينذاك نحو ستة قرون من الوجود . لكنه ، بتعبير أفضل ، كان قد وُلِد مع الملكية نفسها ، ونشأ من المجتمع الذي كان الملك ، لكي يعطي نفسه وسائل العمل ، يجمع فيه الحائزين الفعليين للقوى الاجتماعية وكان يجد نفسه بالضرورة مضطراً للتفاوض معهم . وبقدر ما يصبح المهمّل من الفرسان والعامي من الكونتات قادرين على « مساعدته » ، يجعلهم يتدخلون . إن « الملك في برلمانه » كان في أوج قوته لأن القوى الاجتماعية كانت تساعده ؛ ولم يكن البرلمان بحاجة لحقوق باعتبار أنه كان مجلس القوى الموجودة بذاتها والتي كانت السلطة إزاءها هي الطالبة .

إن الأهمية الاجتماعية للوردات لم تكن تنقص مع الزمن . إن نظام الملكية الذي كان خاصاً بهم ، كان يؤمّن لهم ، بدل القوة العسكرية المفقودة ، قوة مالية ثابتة . لقد كانوا ، في عصر الصوف ، مموّني هذه المادة ؛ وعندما أدى نمو السكان في القرن الثامن عشر لرفع سعر مواد المعيشة ، كانوا المستفيدين الرئيسيين . وسيكونون كذلك المستفيدين في القرن التاسع عشر من ارتفاع أسعار الأراضي المعدّة للبناء ، ومن استخراج المواد الأولية من المناجم لأن سيد الأرض هو أيضاً ، في نظر القانون الانجليزي ، سيد ما في باطن الأرض .

إن المرتبطين بالارض ، كانوا مرتبطين أيضاً برجال الارض ، وصلابة جذورهم المحلية هي سر ثباتهم السياسي .

إن عيوب نظام الانتخاب لمجلس العموم كانت تؤمّن التمثيل الآلي لكل من كان يرتقي في المجتمع ، لأن الثروات كانت تتحول الى اراضي ، والأراضي تتضمن بلدات متحللة ، كانت تعطي المقاعد .

إن المجلسين كانا يجدان نفسيهما إذا عضوا القوى الاجتماعية الواقعية . ومن هنا تنبع قوتهما التي لم يكونا يتلقيانها من أي دستور . ومن هنا أيضاً ينبع تعقلهما .

إنهما يوازنان السلطة أقل بكثير مما يطوقانها . إن باستطاعتهما خنقها ، والحلول محلها ؛ إنهما لا يمتنعان عن ذلك فقط بدافع حكمة اكتشف لوالم سرها : وهو ان هذا المقر للسلطة المحاصر الى درجة كبيرة والذي يشد إليه كل الأنظار هو أقل خطراً بكثير من مقر آخر كان يتشكل عند وفاته ، مع كل مزايا المفاجأة وكل نفوذ التجديد .

لكن القوى الاجتماعية كانت تدفع السلطة للعمل كلما أرادت ذلك وكما حدث في السابق في عام ١٧٤٩ عندما أجبرت والبول على الحرب.

وهكذا نلاحظ أن « فصل السلطات » في انجلترة كان في الحقيقة النتيجة لسيرورة طرد السلطة الملكية على يد القوى الاجتماعية . إن المؤسسة البرلمانية هي التعبير الدستوري عن القوى التي ترسخت في وجه السلطة واخذت تشرف عليها وتراقبها وتقيس وسائل عملها ، وبهذه الوسيلة ، تحتويها دائماً وتقودها بشكل معتاد اكثر فاكثر . هكذا كان الوضع في عصر مونتسكيو ، وهكذا كان ايضاً في عصر بنجامين كونستان . وليس على المادة الحالية أن تشير الى التحول العميق الحاصل منذ ذلك الحين .

الفصل الشكلي للسلطات :

إن عرض الظروف التي خرجت منها إزدواجية السلطات في إنجلترة يشعر بما كان لدى إدخال النظام الى فرنسا من تعسف . هنا لم تحدث أية مواجهة تاريخية بين السلطة المركزية والسلطات الاجتماعية ، وإنما وحدة ظافرة للسلطة المركزية . ولم تعطِ الوقائع أي إزدواجية ، لكن إزدواجية اصطناعية أخلها صانعو الدساتير . إن السلطة تقتطع الى شرائح توزع بين الملك وكلٍ من مجلسي البرلمان .

إلاّ أن العادات تكون قوية . فكل قطعة من الأفعى تميل لأن تُحيي الأفعى كلها : إن الملك يعتبر نفسه الوريث لملك كـان مطلقـاً والجمعية ما كانت مطلقـة . إن كلا العضوين يميل طبيعيـاً ليس الى البقـاء في الدور الذي رسمه له الدستور ، وإنما للإستيلاء على السلطة التي ينظَر لها كسلطة كاملة . وذلك مثل أوغسطس وقيصر ، اللذان كان ديوكليتيان قد قسَّم بينهما الامبراطورية ببراعة ، واللذان لم ينظر اي منهما للأرض المرسـومة لـه إلاّ كقاعدة للانطـلاق التـي منهـا سيصـبحان سـادة الامبراطورية كلها .

إننا نعلم كم تقدمت الملكية مـن خلال التعديات المتعاقبـة ، وكـم سبَبَّت نداءات البرلمان للشعب في النهاية ثورة ١٨٤٨ .

لقـد قيست الآمال التـي وَلّدَهـا نظـام تموز (*) على نغمـات الاندهاش المؤلمة التي ايقظها لدى أوغستين تياري السقوط المفاجيء لهذا النظام . لقـد اعتقدوا بأنـه بني لقرون ، فإذا هـو يدوم ثمانية عشـر عامـاً فقط !

لقد سوّى الحدث مشكلة تكوين السـلطة . وانتصرت السـيادة الشـعبية .

وحينذاك ظهر ثانية الخطأ الأساسي للثورة الأولى : والمتمثل بوهم أن السلطة المكوّنة إنطلاقاً من مبدأ جيد ستكون خيّرة الى ما لا نهاية . هكذا كتب لامارتين :

(*) وهو النظام الذي قام على إثر ثورة تموز ١٨٣٠ وأتى بلويس فيليب ملكاً على فرنسا، واستمر حتى قيام ثورة شباط ١٨٤٨ ، وخلالـه أرسيت أسس النظـام البرلماني الفرنسي (المترجم) .

« إن هذه السلطة القوية ، هذه السلطة المركزية ، الخطيرة بدون شك حيث تكون الحكومة والشـعب اثنتين ، تكف عن ان تكـون كذلك عندما لا تكون الحكومة شيئاً آخر غير الأمة الفاعلة »(١) .

إلاّ أن الجمعية الوطنية التي تكرّم روح روسو بتصفيقها للإرادة العامة السيدة، تشكل أيضاً شمعة لمونتسكيو بتنظيمها لفصل السلطات.

إنه من الآن فصاعداً الجسر بين صانعي الدساتير . ولكن اي خِفّة ذهنية هذه ! هل ستوقف السلطةُ السلطةَ ... بدون شك ، إذا كانت كل مؤسسة من المؤسسات المتمايزة العضو لقـوة موجودة في المجتمع . ولا ، إذا كانت منبثقة من نفس القوة .

إن وضـع جمعية مُنتخبة مـن الشعب مقابل رئيس منتخب من الشعب ، كما فعلت الجمهورية الثانية ، لا يؤدي الى تنظيـم توازن بين عناصر إجتماعية ، وإنما فقط لخلق نزاع بين رجال تقلدوا السلطة على يد نفس المصدر . ونظراً لتساوي الحقوق ، فإن الرئيس يجب بالضرورة أن يتغلب على هيئة ذات إرادات مبعثرة . إن واضعي دستور ١٨٧٥ ، الذين تعلموا من هذه التجربة ، ولم يجعلوا الرئيس يُعَيَّن مـن قبـل الشعب . وحينذاك كان علـى مجلس البرلمان ، الذى يسـتمد سلطاته مباشرة من الشعب السيّد ، أن يتغلب على الرئيس ويبيد سلطاته .

من الممكن أن نعثر على تنبؤ بهذا الأمر لدى سيسموندي :

« في كل مرة يُعترف فيها بأن كل سلطة تنبثق من الشعب ، يجب على أولئك الذين يستمدون سلطتهم من الشعب بصورة مباشرة اكثـر ، وأولئك الذين يكون ناخبوهم أكثر عدداً ، أن يعتقدوا ايضاً بأن سلطتهم هي الأكثر شرعية »(٢) .

---

(١) « فرنسا البرلمانية » ـ المجلد ٢ ص : ١٠٩ .

(٢) سيسموندي : « دراسات حول مؤسسات الشعوب الحرة » ـ ص : ٣٠٥ .

إن مصير العنصر الثالث ، الجمعية العليا في ظل مختلف الدساتير ، يوضح الشروط الاجتماعية للوجود السياسي للمؤسسة .

إن من الملفت للنظر أن يقاوم مجلس الشيوخ في فرنسا جيداً مشاريع الجمعية الدنيا . ذاك انه كان يمثل بالحقيقة قوة اجتماعية متميزة ، هي الاوليغارشيات الصغيرة الريفية . وإن من الملفت للنظر أيضاً إن المجلس الذي يوازن بشكل افضل سلطة الرئيس الأمريكي ليس هو المجلس المنتخب مثله بالاقتراع العام والشامل ، وإنما المجلس الثاني في الكونغرس ، أي مجلس الشيوخ . إن مجلس الممثلين لو كان لوحده لأخضعه الرئيس كما فعل لويس نابليون بالجمعية الوطنية . إن مجلس الشيوخ هو الذي حقق التوازن منذ مدة طويلة مع السلطة الرئاسية . لكن هذا المجلس ، المؤلف بغض النظر عن عدد السكان من عضوين عن كل ولاية ، هو ممثل لقوى محلية منفصلة ، ولفئات مكوّنة ، وللأوليغارشيات تدير هذه القوى ، وهي في النهاية شيء آخر مختلف عن الشعب .

ولقد كُتِبَت مجلدات عن فائدة وجود جمعية ثانية في البرلمان من اجل الحد من تطرف حركات الجمعية الأولى . لكن « فائدتها ، من هذه الجهة ، كما كتب ستوارت ميل ، تخضع بشكل كامل للدعم الاجتماعي الذي يمكنها أن تعتمد عليه من خارجها . إن الجمعية التي لا تمتلك قاعدة ذات سلطة كبيرة في البلاد ستكون ضئيلة التأثير بالنسبة للجمعية الأخرى التي تمتلك هذه القاعدة »(١) . وهكذا فإن مجلس اللوردات ، الذي استطاع في القرن الثالث عشر أن يَقتسِمَ السلطة ، ويخضعها أحياناً لوصايته ، لم يبقَ قادراً على ايقاف السلطة الشعبية إلاّ بالمقدار الذي ما زال فيه اللوردات يشكلّون قوى اجتماعية(٢) والذي كانت فيه سياستهم الحكيمة تضم إليهم باستمرار القوى الاجتماعية الجديدة .

---

(١) جه. س. ميل J. S. Mill : « الحكومة التمثيلية » ـ ترجمه للفرنسية دوبون وايت ـ باريس ـ ١٨٦٥ ـ ص : ٢٧٧ .

(٢) لقد أشرنا سابقاً الى ان الارستقراطية الاقطاعية وجدت نفسها بشكل طبيعي مستفيدة من الحاجات الجديدة للفحم .

وهكذا فإن هذا المجلس لم يتراجع إلاّ تدريجياً امام مجلس العموم : ومع ذلك فإنه لم يستطع أن يبقى مكبحاً إلاّ بقبوله مستسلماً ــ في عام ١٩١١ ــ لأن لا يكون عقبة . اما اليوم فإننا لا نرى إلاّ اكاديمية .

إن بامكان الدستور أن ينصّب أجهزة : إلاّ أنها لا تحيا ولا تتقوى إلاّ بمقدار ما تمتليء بحياة وقوة اجتماعية ليس باستطاعة واضعي الدستور أن يخلقوها .

لهذا فإن من الشعوذة تقطيع سلطة مستمدة من مصدر واحد ، هو اغلبية الشعب ، بين أجهزة متميزة . وطالما بقي هذا التقطيع سيكون هناك صراع ؛ لكنه الصراع المشؤوم بين الطموحات الشخصية أو بين الهيئات ، وليس الصراع الخيّر للمصالح الاجتماعية المختلفة .عند هذه المرحلة ، تتجمع ضخامة اختصاصات الدولة مع تهيج أعصاب السلطة وفقدان الثقة بها . ولكن بما أن اي شيء غير حيلة واضعي الدستور . وغير الحب الذاتي لمختلف أنواع الممثلين ، لا يبقي السلطات منفصلة ؛ فإنها تتجمع في الجهاز الذي ينتصر والذي لم يعد اي شيء من حكمه المطلق .

لهذا فإنه لا يمكن الحد من السلطة بواسطة تفكيك بسيط للسلطة التي ستمنح الأجزاء المكوّنة لها الى أجهزة متمايزة .

إن هذا التحديد يتطلب مصالح فئوية مكوّنة بما فيه الكفاية ، وواعية ، ومتسلحة من أجل إيقاف السلطة عندما تتقدم في ميدانها الخاص ، وقانوناً مستقلاً بما فيه الكفاية من اجل ان يكون الحكم بين الصراعات وليس الأداة للتمركز .

إنه لسؤال ضخم ذاك المتعلق بطبيعة هذا التوازن الاجتماعي . فهل يمكن لهذا التوازن ان ينظّم ويحافظ عليه على يد مشرّعين أذكياء ؟ أليست هناك بالأحرى وضعيةٌ تصادَف في بعض مراحل التطور

التاريخي ، حين تجد كفة صاعدة من الميزان الاجتماعي نفسها في وضعية تناهز مع كفــة هابطة بحيث يؤدي ذلك بالضرورة لاختفاء استمراريــة الحركة ؟ وهذا ما يحدث عندما ترتفع السلطة السياسية وسط السلطات الاجتماعية التي تكون في البداية بلا مصباح . أو عندما تؤكد سلطات اجتماعية قوية نفسها في وجه سلطة سياسية منحدرة .

إننا لن نتطرق هنا لهــذه المشكلة التي تتضمن مشكلة استقلالية الارادة البشرية وفعاليتها ، أو بتعبير أفضل ، حدود الانسان .

ولنسجل فقط أن الافتراض الثاني يفسر ، تصهور الساطع والكسوف الطويل للحرية الفردية التي تبدو للمؤرخ كظاهرة ارتدادية (متكررة) .

إن هذه الحرية تفسّر حينذاك بنوع من العجز المؤقت للسلطات المتصارعة على فرض نفسها بشكل مطلق ؛ وهو عجز لا يمكن أن يكون دائماً ، لأن بعض هذه الهيئات ، التي تحرك كلاً منها حياة خاصة بها ، ستضعف والبعض الآخر سيقوى . إن عدم ثبات الحرية سيأخذ طابع الحتمية الاجتماعية ، لأنها لا يمكن أن تبقى عندما تكون الأسرة والبلدية والسيد الاقطاعي أو ربّ العمل مستقلين بشكل مطلق ، وعندما تكون الدولة كلية السيادة .

اننا سنفهم أيضاً التبدلات الفريــدة للوضع الفردي في القرنين التاسع عشر والعشرين والمتمثلة باضطهاد الدولة بعد التهديم الثوري للسلطات المضادة ؛ ثم بارتفاع القوى الاجتماعية الجديدة ، الرأسمالية في البدء ثم النقابية فيما بعد ، على حساب ضعف السلطة نتيجةانقسامها الداخلي ؛ وبميل ما للاضطهاد الذي تجلى لدى بعض هذه القوى حيث اكتسبت شيئاً من الاستقلال ؛ ثم سيرورة تقطيع السلطة وهجوم الدولة على القوى الاجتماعيــة ، الذي يكون ، في البداية ، حامياً للإنسان ، والذي ، حين يثار ، يجب منطقياً أن يستعبده .

وينبغي ، من جهة اخرى ، ان نلاحظ ايضا ان السلطة التي تقوم على سيادة الشعب تكون افضل من اي سلطة اخرى مجهزة من اجل الصراع والانتصار .

فإذا كانت السيادة تكمن في الملك أو الارستقراطية ، وتعود لشخص واحد أو لعدة اشخاص ، فإنها لا تستطيع ان تبالغ في التوسع من دون أن تصدم مصالح الأكثرية ،ويكفي أن يُعطى لهذه المصالح عضو ، مهما كانت صلاحياته ضيقة ـ كما هو حال منصب المحامي الشعبي في روما ـ لكي تنضم القوى الضخمة التي تعبّر عن نفسها بهذه الوسيلة عن هذا العضو شيئاً فشيئاً ، وذلك كما يقوم جيش كثير العدد ، إذا أُعطي له راس جسر ، بتوسيعه بالضرورة . في حين أن عضو مقاومة يُعطى لأقلية ضد سلطة الأكثرية لا يمكن ، بالعكس ، إلاّ أن يصاب تدريجياً بالضمور ، كما يضيق رأس جسر يُمسك به جيش قليل العدد جداً .

بحيث أن السلطة لن توقظ مقاومات قوية بما فيه الكفاية من اجل تحديدها إلاّ إذا كان لها طابع أقلي . اما إذا كان لها طابع اكثري ، فإنها تستطيع أن تمضي الى حد الحكم المطلق الذي يكشف حكمه وحده عن كذب مبدئه والذي ، بقوله عن نفسه انه الشعب ، لا يكون دائماً إلاّ سلطة .

* * *

الفصل السادس عشر

السلطة والحق

بما أن السلطة لم تعـد تجد في المجتمع قوى ملموسة قادرة على احتوائها فما اهمية ان تتوقف بإحترام أمام القوة المجردة للحق .

فبدل أن تصطدم بقوى مضادة مادية ، ذات طبيعة انانيته وتكون قادرة على عرقلة عملها النافع ومنع انتشارها الضار ، وبكلمة واحدة بدل هذه السيرورة الميكانيكية ، تشير فكرة التحديد بواسطة الحق سيرورة روحيـــة .

إنه نفور عام يوقظه القادة في كل الأمة ؛ إنه اضطراب في وجدانهم الخاص ؛ إنه ربما في النهاية بنشوب آلية قضائية ضدهم تدينهم غير مبالية بمناصبهم الرفيعة . إنها بلا ريب الفكرة الكبرى والمركزية لكل علم السياسة ، فكرة سمو الحق .

لكن يجب أن ندرك جيداً انها تفترض وتستلزم حقا حميداً مرشداً للدولة . لأن الحق إذا كان شيئاً تتعدّه السلطة ، فكيف يمكن أن يكون بالنسبة لها عقبة ودليلاً أو حكماً ؟ !

إلا أن الحق فقد استقلاله تحت تأثير عمل نفس الشهوات نفسها وتحت غطاء الأفكار نفسها بينما تكون القوى الاجتماعية قد تقوّضت .

إن هذه السيرورة هي التي سنتبعها حتى نصل الى نتائجها ، علماً بأن شعوراً متفشياً من سمو الحق يلازم النفوس . ويمهد السبل الى إحياء استقلاله .

الحق ، قاعدة تمليها السلطة ؟

يكرر لاهوتيو العصور الوسطى بلا وعي القول بأن الحكمة الشعبية تطلب الى أولئك الذين يحكمون المجتمع ان يكونوا عادلين .

ولكن ماهي العدالة ؟ إنها ، كما تقول لنا مدونات جوستينيان التشريعية ، « الإرادة الراسخة والدائمة في إعطاء كل شخص حقه » .

ليس هناك ماهو أوضح : إن لكل منا حقوقاً ، وهذا ما يسمى بالحقوق الذاتية ، التي يتحدد موقعها وتكتسب في حق موضوعي ، تعده قاعدة أخلاقية تفرض نفسها على الجميع ، ويجب على السلطة أن تحترمها وأن تجعلها تحترم .

إننا سنقول بطواعية مع دويجي : « إن هدف القوة العامة هو تحقيق الحق » . ومهما كان أصل السلطة ، فإنها تصبح شرعية عندما تمارس عملها وفقاً للحق »(١) .

---

(١) « بما أن القوة السياسية شيء واقعي ، فقد فهمنا ، منذ اليوم الذي امتلكنا فيه مفهوم الحق ، أن أوامر هذه القوة لم تكن شرعية إلا إذا كانت متفقة مع الحق وأن استعمال الاكراه المادي من قبل القوة السياسية لم تكن شرعية إلا إذا كانت مُهياة لتأمين جزاء الحق ... ليس لأحد الحق بقيادة الآخرين : فلا الامبراطور ولا الملك ولا البرلمان ولا الأغلبية الشعبية تستطيع ان تفرض إرادتها بصفتها تلك..إن أعمالهم لا تستطيع ان تفرض نفسها على المحكومين إلا إذا كانت متفقة مع الحق . ومنذ ذلك الحين ، يجد السؤال الذي نوقش غالباً والخاص بمعرفة ما هو هدف الدولة ، أو بشكل ادق القوة السياسية ، حلاً له بالطريقة التالية : إن الدولة تقوم على القوة؛ لكن هذه القوة لا تكون شرعية إلا عندما تمارس وفقاً للحق ... لقد تغيرت الصيغ مع القرون ، لكن الأساس بقي دائماً هو نفسه . فمنذ القرن العاشر ، وتحت تأثير الكنيسة ، دخلت العقول بعمق فكرة ان الله كان قد اسّس الأمراء من أجل نشر الحق والعدالة . لقد بيّن لوشير بطريقة ساطعة ان قوة الملكية الكابيتانية كانت تركز اساساً على الاعتقاد بأن الله اسس الملوك من أجل ان يحكموا بين الناس بالعدل ، وأن ينشروا بشكل خاص السلام ؛ وأن هذا الواجب هو الأول والأساسي من بين كل واجباتهم » . ليون دويجي : « بحث في القانون الدستوري » ــ المجلد الاول ــ باريس ــ ١٩٢١ ــ ص : ٥١٨ ــ ٥١٩ .

ولكن ماهو في النهاية هذا الحق ؟ لنسائل الفقهاء . إن الاغلبية تجيب بأن الحق هو مجموعة او نتيجة قواعد السلوك التي تمليها السلطة المختصة . « بحيث ان ما يتفق مع القانون يكون خيراً ، وما يبتعد عنه يكون شراً »(١) . « إن فن تمييز العدل من الظلم يندمج مع فن معرفة وتطبيق القانون »(٢) .

في اي دائرة مغلقة ندور ؟ إن السلطة السياسية يجب أن تكون عادلة ، أي أن تعمل وفقاً للحق . لكن الحق ، كما يقال لنا ، ليس إلا مجموعة القواعد التي تمليها هي نفسها إن السلطة الصانعة للقوانين هي إذاً عادلة دائماً ، من حيث التعريف .

اي سفسطة هذه ! لكن يجب أن يكون من الصعب جداً تجنبها بحيث أن « كانط » نفسه وصل إلى هذا التبرير اللامحدود للسلطة . إننا نقرأ بالفعل في كتابه « ميتافيزيقا الاخلاق » :

« ليس هناك ضد المشرع السامي للدولة اي مقاومة شرعية من جانب الشعب ، لانه ليس هناك من وضع قانوني ممكن إلا بفضل الخضوع للارادة المشرعة من اجل الجميع فمن غير الممكن إذاً القبول بأي حال بحق العصيان أو كذلك بحق التمرد . .

إن واجب الشعب في تحمل تجاوزات السلطة العليا ، حتى في الوقت الذي تصبح فيه غير قابلة للاحتمال ، يقوم على وجوب اعتبار مقاومة التشريع السيد غير شرعية إطلاقاً ، وانها تقلب حتى كل الدستور الشرعي لانه ، لكي يسمح للشعب بالمقاومة ، يجب أن يكون هناك مسبقاً قانون

---

(١) ماركاديه (Marcadé) ـ قول ماخوذ من كتاب هـ. ليفي ـ اولمان : « عناصر مقدمة عامة لدراسة العلوم القانونية» ـ ١ ـ « تعريف الحق » ـ باريس ـ ١٩١٧.

(٢) ديمولومب (Demolombe) ـ المرجع السابق .

عام يسمح بها ، أي يجب أن يحتوي التشريع السيد مادة تنص بموجبها على أنه لن يكون سيد »(١) .

إن المحاكمة العقلية متماسكة بشكل رائع . فالقانون وحده يصنع الحق ، وكل ماهو قانون هو حق ، وليس هناك من حق ضد القانون .

ولهذا فإن من الوهم البحث في الحق عن متراس ضد السلطة .

إن الحق ، كما يقول الفقهاء ، هو « وضعي » .

« إن جوهر القاعدة الحقوقية نفسه ، كما يوضح أستاذ معاصر ، هو أن يجازي من يخالفها بوسائل قهر فورية ، أي بوسائل بشرية . إن الحق يفترض إذاً بالضرورة سلطة عامة قادرة على إكراه الأفراد على احترام الأوامر التي تمليها هي بنفسها . بهذا ، يبدو جلياً أن من غير الممكن ، في حالة الحق ، تصور شيء غير الحق الوضعي »(٢) .

في القوة التشريعية اللامحدودة :

هل يجب إذاً ، نتيجة الاستسلام لمثل هذه السلطات ، التخلي عن وهم وجود حق قادر على إيقاف السلطة،والتعرف فيه على مجرد مخلوق للدولة ، عاجز تجاه خالقه ؟

ولكن ألَم يظهِرْ لنا التاريخ(٣) حقاً من رتبة مختلفة ، يقوم على القانون الإلهي والعرف ؟ وألاَ يشهد الشعور اليوم أيضاً على ان كل ما هو قانون ليس حقاً ؟ لنبحث أيضاً بالأحرى عن كيفية إدخال هذا

---

(١) « ميتافيزياء الاخلاق » ـ ترجمه للفرنسية بارني ـ باريس ـ ١٨٥٣ ـ الجزء الاول ـ ص : ٧١

(٢) كاري دو مالبرغ : « مساهمة في النظرية العامة للدولة » ـ باريس ـ ١٩٢٠ ـ ص : ٥٧ ـ حاشية ٦ .

(٣) انظر الفصل الحادي عشر .

الضلال الذي أتينا على ذكر العديد من الشواهد عليه، وعن كيفية إدخال إستعباد الحق .

إننا هنا نقطة تلاقي الأخطاء ذات المصادر المختلفة جداً . خطأ هوبس ، وأوهام روسو وكانط ، والأغلاط الفاحشة بشكل خاص للمدرسة الحسّيّة والمنفعية ، لهذه العقول الوضيعة ولكن المؤثرة جداً ، عقول انصار هلفيتيوس وبنتام وديستوت دو تراسي .

إنّ هوبس، كما نعلم ، يرى في السلطة الصانعة الوحيدة والحافظة للنظام بين البشر . وقبلها وبدونها لم يكن هناك إلاّ الصدام الوحشي بين الشهوات .

وأيضاً ، « عندما تتأسس الجمهورية ، توجد القوانين ، وليس قبل ذلك قط». و « القانون المدني هو بالنسبة لكل رعية مجموع القواعد التي تعلنها الدولة ، شفهياً أو خطياً أو بأي مؤشر كافٍ آخر لإرادتها ، بغية استخدامها من اجل التمييز بين الخير والشر ، اي ما هو مناقض للقاعدة »(١) .

كم يشبه هذا التعريف تعريف بعض الفقهاء المحدثين ! ماذا ينجم عن هذه المبادىء المطروحة ؟

« إن سيد الجمهورية سواءٌ كان جمعية او رجلاً لا يخضع قط للقوانين المدنية . لانه ، باعتباره يملك سلطة سن وإلغاء القوانين ، يستطيع عندما يحلو له التحرر من هذا الخضوع بالغائه القوانين التي تزعجه ، وسن قوانين جديدة بدلاً عنها » (١) .

---

(١) هوبس ـ اللوفياثان ـ الجزء الثاني ـ الفصل ٢٦ ـ ص : ١٣٧ ـ طبعة ١٦٥١ .

لقد راى هوبس ، على الأقل ، واراد الوصول لنتائج المبـدأ الذي كان قد وضعه . لقد زُيِّن له أن يتخيل سـلطة كلية ، ورسم صـورتها المرعبة بتعصب رجل المنطق : إنَّ هذه السلطة التـي تعتبر سيدة كـل الملكيات ، ومراقبة كل الآراء ، لا يمكن انتقادها مهما فعلت ، لأنها الحكم الوحيد للخير الاجتماعي ، ولأن الخير الأخلاقي يُرْجَع للخير الاجتماعي.

إن حالة روسو و « كانط » مختلفة كلياً . لقد تَجَنَّبا إسناد هـذه القوة التشريعية اللا محدودة الى ملك او جمعية . لا ، إنها لا يمكن ان تعود إلاّ لكل الشعب ، وبهذا الشرط تبدو لهما بلا خطر . لأنه ، كمـا يفكر كانط :

« عندما يقرر فرد شيئاً ما تجاه آخر ، يكون من الممكن دائمـاً ان يلحق به بعض الظلم ؛ لكن أي ظلم سيكون مستحيلاً في ما يقرره لنفسه (لأن)(inneponi potiorem cousam esse prohibentis)) » (١) .
Volente Mon lit injuria

من هـذه المحاكمة الفكرية التـي يمكن أن تكـون متماسـكة عند الاقتضاء ، إذا كان كل رعايا القانون بلا استثناء يعطون فعلياً موافقتهم الاختيارية لكل قانون ، تستنتج العدالة الضرورية للقوة التشريعية من خلال العديد من الأوهام !

اولاً وهم ان هيئةً منفترضة للشعب يُعلن رأيها بشـكل متعمد ، لا تستطيع اتخاذ قرار ظالم تجاه البعض .

وثانياً وهم ان هيئةَ الشعب تَصوغ إرادة واعية : الم نرى الشعب الامريكي الذي كان بوصفه هيئة قـد صـوَّت بالموافقة علـى تحريـم المشروبات الروحية ، يكذّب بموقفه اليومي تصويته هذا ؟

---

(١) المرجع السابق ـ ص : ١٣٧ ـ ١٣٨ .

وأخيراً وهم أن يستشار الشعب في كل قانون : إن هذا لا نراه ، وفقط بالنسبة لبعض القوانين ، إلاّ في سويسرا .

إن هذه القوة التشريعية اللا محدودة التي زوّد بها روسو وكانط المجتمع بأسره ، لا بدّ وأن ــ كما قال بنجامين كونستان ــ « تنتقل منه الى الأغلبية ، ومن الأغلبية الى أيدي بعض الرجال ، وغالباً الى يــد واحــدة ... » (١)

إن الشر الذي كان يمكن لهذه الفكرة أن تولّده كان يُعيد من خلال مفهوم هذه العقول الكبيرة لم تكن ترى ، في كل المجموعة الاجتماعية ، من حقيقة غير الانسان . لقد كانت تعلن بعبارات مثيرة للإعجــاب كرامتــه والحقوق التي يمتلكها كإنسان. إنها لم تر بما فيه الكفاية أن هذه الحقوق يمكن أن تكون في حالة صراع مع القوة التشريعية اللا محدودة . إلاّ إننا لن نشك بأنها كانت ستحاز لهذه الحقوق ضد الحقوق التشريعية . إن دفاع روسو عما يُسمى «بالاعتراض الحر» (Liberum veto) كان يسلط الضوء بما فيه الكفاية على مزاجه . وفي القرن التاسع عشر كان الفصل، المؤقت بالضرورة ، بين السلطتين التنفيذيــة والتشريعية ، والمفاهيــم الفردية الســائدة في كل مكان ، بقي من العواقب الممكنــة لمفهوم مخيف للقوة التشريعية . وفي الواقع لعبت إعلانات الحقوق دور حق موضوع فوق القانون .

الخطأ الحسـي والنفعي :

إن الخطأ الذي ارتكبته المدرسة الحســية والمدرسة النفعية هــو اكثــر خطورة .

---

(١) ب. كونستان : « في سيادة الشعب » في « محاضرات في السياسة الدستورية » ــ منشورات لابولاي ــ باريس ــ ١٨٧٢ ــ المجلد ٢ ص : ٩ .

إنه الثمرة القصوى للأزمة العقلانية . فليس هناك من خير بذاته ، وإنما ، كما يقول هلفيتيوس ، « الشعوب المختلفة لم تعطِ مطلقاً في كل الأزمنة وكل البلاد اسم الفاضلة إلاّ للأعمال التي كانت ، أو على الأقل التي كانت تعتقد انها نافعة للشعب » .

ولكنها ، بالتأكيد ، أخطأت في تقدير ما هو نافع . وقد قدّم إليها علم المنفعة الجديد ووسيلة « زيادة السعادة الاجتماعية لأقصى حد » (على حد قول بنتام) .

يجب أولاً أن يُبعَدَ كلياً « الكنْم المسبق القديم » لعلم اخلاق « مُعطى » وضروري بحد ذاته .

« إنه لخطأ قديم جداً وعبثي جداً ، كما يقول ديستوت دو تراسي ، أن يُعتقد بأن مبادىء علم الاخلاق هي فطرية في رؤوسنا ، وأنها هي نفسها في كل الرؤوس ، وأن يفترض ، بناء على هذا الحلم ، بأن لها مصدر سماوي لا أدري ما هو ... لنعترف بأن علم الأخلاق هو علم تؤلّفه مثل كل العلوم الأخرى ، باعتباره ليس إلاّ معرفة نتائج ميولنا ومشاعرنا على سعادتنا ... إنه من بين كل العلوم الأخير الذي يكتمل دائماً ، والأقل تقدماً دائماً ، والعلم الذي يجب أن تنقسم الآراء حوله دائماً أكثر من أي علم آخر . كذلك فإن مبادئنا الاخلاقية تبتعد كثيراً ، وإن حاولنا تجنب ذلك ، عن أن تكون متماثلة ، وأن هناك ، في هذا الصدد ، من طرق الرؤية والإحساس بقدر ما هناك من أفراد ؛ وأن هذا التنوع هو الذي يكوّن تنوع الطِباع وأن كل انسان لديه ، من دون أن نستشف ذلك ، نظامه الاخلاقي الخاص به ، أو بالأحرى ركاماً مبهماً من الأفكار التي ليس لها تتمة ، والتي لا تستحق اسم النظام لكنها تقوم مقامه[1] .

---

(١) ديستوت دو تراسي : « عناصر إيديولوجية» ـ المجلد الرابع ـ ص: ٤٥٦ ـ ٤٥٩.

إنّ القارىء سيهز ربما أكتافه ، ويفكر بأن تراسي ليس مفكراً من الدرجة الاولى ، وأنه لم يمارس تأثيراً مباشراً كبيراً .

بلا ريب ، لكنه يصف بشكل عجيب تبعثر المعتقدات والمشاعر الناجمة عن الزلزال العقلاني . لقد أصبح الخير والشر ، والعدل والظلم، مادة للرأي .

إن هذه الآراء المتصادمة ستترجم في قوانين ، وهذه القوانين ستضع الحق ، وستجعل هذا الأمر يكون عدلاً وذاك ظلماً .

ولم يخفَ على مؤلفنا أن هذا سيكون عبارة عن فوضى كبيرة . هل كان يريد ايضاً أن يُسند « للمشرع الذي يمتلك كل أجزاء علم الأخلاق وفقاً لنظام منهجي ومن خلال استنتاجات دقيقة » أمر العناية بإملاء قواعد الخلاقية عملية من المستحيل تعليم الدافع إليها بالتفصيل ؟ وبأي الوسائل يمكن جعل الناس منقادين لها ؟

« إن الأكثر قوة من بين كل الوسائل الأخلاقية ، والتي تكون كل الوسائل الأخرى تجاهها بلا قيمة تقريباً ، هي القوانين القمعية وتنفيذها الكامل والتام »(1) .

لقد طُرحت علينا هنا المشكلة الحديثة . فمذ لا يكون هناك من حق مقدس في أجزائه اساسية ، وتدعمه معتقدات مشتركة بين كل اعضاء المجتمع ، ومذ يكون الحق ، حتى في مظاهره الأخلاقية الأساسية ، قابلاً للتغيير الى ما لا نهاية وفقاً لمشيئة المشرع ، فانه لن يكون هناك اختيار آخر غير تكاثره المخيف والمتنافر وفقاً لمشيئة المصالح التي تضطرب والآراء التي تتحرك ، أو غير بنائه المنهجي على يد معلم يعرف ما يريد ويخضع بقسوة المجتمع لقواعد السلوك التي يعتقد بأن من الواجب أن يأمر بها .

---

(1) المرجع السابق .

إنّ هذا المأزق هو النتيجة الحتمية لواقعين مترابطين : إنفلات الفحص الحر ، الذي لا مكبح ولا منهج له ، تجاه كل المفاهيم الاولية ، والقوة التشريعية اللامحدودة .

الحق فوق السلطة .

لنقل بصوتٍ عالٍ أن المد الصاعد للقوانين الحديثة لا يخلق الحق . إن هذه القوانين هي تعبير عن اندفاعة المصالح ونزوة الآراء ، وعنف الشهوات . إنها مضحكة في فوضاها عندما تكون دائماً نتاجاً لسلطة أكثر اتساعاً على الدوام ، ولكن دائماً أكثر تهيجاً بسبب تشاجر الزمر . ومكروهة في نظامها الجائر عندما تنبثق عن سلطة متجمعة في يد فئة . إنها لا تستحق ولا تحصل على احترام غير ذاك الذي يوفره لها الإكراه . إنها ضد ـ اجتماعية لأنها كلها تقوم على مفهوم خاطىء وقاتل للجميع .

إن من غير الصحيح أن نظام هذا المجتمع يجب أن يُوفَّر بأسره على يد السلطة . إن المعتقدات والعادات هي التي تصنع الجزء الأفضل منه . إن هـذه وتلك يجب ألاّ توضـع باستمرار موضـع التساؤل ، لأن استقرارها النسبي شرط أساسي للسعادة الاجتماعية .

إن التماسك الضروري للمجتمع لا يمكن أن يُوفَّر على يد السلطة وحدها . إنها تحتاج لوجود وحدة عميقة للمشاعر المغروسة في ايمان مشترك ، تعبِّر عن نفسها في أخلاق لا جدال حولها ، أخلاق تدعم حقاً من المتعذر انتهاكه .

إنّ كل هذا يجب أن يكون بعيداً عن متناول السلطة . فعندمـا تنحلُّ وحدة المشاعر هذه ، وعندما يُسلَّم هذا الحق للتعسف التشريعي لا يكون باستطاعة السلطة ، بدون شك ، أن تمتد فقط ، وإنما يكون عليها واجب القيام بذلك . إن عليها أن تعيد التماسك الفاسد من خلال تدخلها المتواصل والعام .

هكـذا رأينـا السلطة تتقـدم في العصر الذي تزعزع فيه الايمان الكاثوليكي . وهكـذا رأيناها من جديد تتقدم نتيجة تزعزع المبادىء الفردية لثورة ١٧٨٩ ، التي ما زالت تشكل متراساً ثميناً وإن كان اقل صلابـة .

لقد كان الفقهاء الكاثوليك ، في بلدنا ، أول من ذكّر بوجود حق في ذاته ، وان وظيفة القوانين هي التعبير عنه(١) . إنها حقيقة كانت تبدو بديهية لمونتسكيو(٢) ، لكنها ، في عصرنا ، أحدثت فضيحة بسبب القناعة بأن المؤسسات الأساسية والمبادىء الأولية كانت قابلة الى ما لا نهاية للفساد وفقاً لمشيئة الارادة أو الرأي المسيطر مؤقتاً .

لقد عرض دويجي ، وسط حفلة من الاحتجاجات ، المذهب الحقيقي للحق ووظيفته السياسية :

« إن الفكرة التي نكوّنها عن الدولة لا تهم ... يجب التأكيد بقوة وبلا كلل أن نشاط الدولة في كل تجلّياته محدود بحق أعلى منها ، وأن هناك أموراً يجب عليها فعلها ؛ وأن هذا التحديد لا يفرض نفسه فقط على هذا العضو أو ذاك ، وإنما على الدولة نفسها ... إن الأمر الأساسي

(١) « إن القانون الذي يُعتبر وسيلة للانضباط الاجتماعي ، لا يكون أفضل من القوة ، عندما لا يكون بحد ذاته إلا تعبيراً عن القوة ؛ ذلك ان القوة لها ، هي أيضاً ، قوانينها التي من خارجها لا تكون أفضل من الأخطار المهيأة لتلافيها ... إن هـذه القوانين [التي تفرض نفسها على القوانين] تشكل الحق ، بالمعنى الأرفع الذي يمكن للفكر أن يتصوره : أي بمعنى المثال الأعلى الذي يرسـم وينير الطريق التـي يجب على الشرع أن يسير فيها ... إن القانون ليس الحق ، إنه ليس إلاّ التعبير الظرفي عنه، التعبير المؤقت أو المحلي ، إلاّ أداته بشكل ما » . ش. بودان « الحق الفردي والدولة » ــ ص: ١٢ ــ ١٣ .

(٢) قبل أن تكون هناك قوانين مسنونة ، كانت هناك علاقات عدالة ... إن القول بانه لم يكن هناك عدل أو ظلم إلاّ فيما امرت به أو منعته القوانين الوضعية ، يعنـي أنه قبل أن تُرسَمَ الدائرة لم تكن الأقطار متساوية » ــ « روح القوانين » ــ الكتاب الأول ــ الفصل الأول .

هو أن نفهم ونؤكد ، بقوة ثابتة ، أن هناك قاعدة حقوقية أعلى من القوة العامة ، تأتي لتحديدها ولتفرض عليها واجبات »(١) .

في زمن الحق المتحرك .

لقد فرض هذا المفهوم نفسه ، فور صياغته ، على العقل . إنه ، من جهة اخرى ، الوحيد الذي باستطاعته أن يعطي معنى الى ما لم يكن في السابق إلاّ تسليات لفظية : فعندما يجري الحديث ، كما يحدث فعلاً ، عن إقامة سيادة الحق بين الأمم ، ماذا يمكن لهذا ان يعني إذا كان هناك لدى كل شعب حق لا محدود في تحديد أعماله ؟

ولكن مهما كانت فكرة القاعدة الحقوقية التي تفرض نفسها على السلطة حقيقية ، فإن وضعها موضع التطبيق تظهر في عصرنا صعوبات كبيرة .

لأنه إذا قبلنا بمبدأ ان القانون يجب أن يكون متفقاً مع الحق ، فما الذي سيمنع السلطة التي تقدم القانون ، وحين تحرك المجموعة الراي من أجل تمريره ، من إدعاء انه تعبير وإظهار وتحقيق للحق . وعندما حكم عليه بأنه جائر ، يقال لي فقط بأن مفهومي للحق هو مفهوم خاطىء ، بل وباطل .

ولأن الحق متحرك مثل الاخلاق التي تدعمه ، فإنهما يكونان في تقدم مستمر، ولا يكون لديهما بالتالي اي شيء ثابت .

لقد وجدت العبقرية الحديثة غريزياً هذا العرض لمبدأ سمو الحق . ومنذ أن ارتاحت للمبدأ ، اخذت تعلن انتماءها له ! إنّ الإساءة للحقوق الفردية التي أعلن في عام ١٧٨٩ أنها مقدسة ، والامتياز المكوّن لمصلحة

---

(١) دويجي = « بحث في القانون الدستوري » ـ المجلد ٣ ـ ص ـ ٥٤٧ .

بعض الفئات ، أو التمييز ضد بعض الفئات الأخرى ، وطابع عدم اليقين الذي طبعت كل المصالح به ، وتقدمتها للسلطة ، كل هذا فسّر وبرّر ومدِحَ باعتباره يعكس دائماً مفهوماً للحق أكثر تقدماً وأكثر رقياً .

وكيف يمكن معارضته ؟ وفي ماذا يكمن هذا الحق الذي يُفترض انه حق متحرك ؟

لقد فقد الجذرين اللذين كانا في الماضي يضمنان صلابته : الايمان بقانون إلهي ، بالنسبة لأجزائه الأساسية ؛ واحترام ممارسات الأسلاف ، بالنسبة للأجزاء الأخرى أما الجذر الثاني فلم يكن ممكناً إلا أن يقتلع في زمن التحولات السريعة . ولكن ماذا بالنسبة للأول ؟

إنّ الإنسان الحديث ، الذي لا أسلاف ولا معتقدات ولا أخلاق له والذي لا وجود لمن هو أعلى منه ، يجد نفسه منزوع السلاح كلياً أمام الافق الذي يُشرق في عيونه ، افق بلوغ حالة افضل ، وتحقق منفعة اجتماعية اكبر ، بواسطة تشريع لا يصطدم بحق متجاوز إلاّ لأنه مُستلهم من حق أفضل !

لهذا فإن من غير الجدوى كلياً انتظار الدفاع عن حق غير ثابت من شعور عام متردد . إن هذا الشعور بالحق ما زال حياً جداً ، لكن العنف الأكثر عرياً يثيره لوحده بما فيه الكفاية ، وهو لا يرد قط ، وليس لديه ، من جهة أخرى ، أي وسيلة للرد على اجتياح ماكر ويومي .

الطعن ضد القانون :

كيف يمكن إذاً ان نضمن فعلياً سمو الحق ، إن لم يكن أولاً بصياغة قواعده السامية بشكل صريح . ثم بتأسيس سلطة ملموسة تقابل القوانين بالحق وترفض تلك التي تسيء إليه ؟

إنه النظام الذي عرف الفقيه الامريكي مارشال كيف يجعل الولايات المتحدة تقبل به في عام ١٨٠٣ . فعند القانون الذي يسيء لحقوق ضمنها الدستور له ، يلجأالمواطن الى القضاء ، فتقوم المحكمة العليا بإسقاط نتائج هذا القانون تجاه المدعي بحيث يصبح القانون غير قابل لتطبيق ، ويكف بذلك عن الوجود .

في هذه المؤسسة (*) ، وجد الامريكيون المتراس لحماية حريتهم والسد في وجه اجتياحات السلطة . فهي التي منعت الأهواء : التي سلّمَ لها الدستور الديمقراطي مقاليد القوة التشريعية ، من استعمالها ضد هذه الفئة أو تلك من المواطنين .

لقد اقترح البعض نقل هذه المؤسسة الى فرنسا واتخاذ إعلان الحقوق الصادر في عام ١٧٨٩ كقاعدة اساسية ومُحَرّمة لها . إن المحاكم ، وفي المقام الأخير ، المحكمة العليا ستفصل بين المشرع المتهور والمواطن المتضرر .

إن هذا الأمر سيكون بالتأكيد عبارة عن عودة ارتباط بالنوايا الحقيقية لأعضاء الجمعية التأسيسية . إن البعض سيسخر بلا تردد من تسجيل « مبادى خالدة » في مقدمة الصرح التشريعي الذي سيشيده النظام الحديث . هنا ، كما يحصل غالباً ، يعتبر مذهب الشك هو الأحمق ، والحماسة هي الحكمة . فمنذ ان تُسنَدَ لرجال السلطة الضخمة في سن القوانين ، يكون من الواجب رسم إطار ثابت لهم ، يوجه نشاطهم ويحتويه . إن إعلان عام ١٧٨٩ كان ، بمعنى ما ، المادة البديلة للقانون الإلهي . ولكن كم كان أقل فعالية منه !

(*) المقصود بذلك نظام الرقابة الدستورية على القوانين الذي تاسست في الولايات المتحدة منذ عام ١٨٠٣ بفضل اجتهاد القاضي مارشال (المترجم)

هل يمكن في الوقت الحاضر أن نعطيه هذه الفعالية ، من خلال نقل مؤسسة أمريكية ؟ لكن هذه المؤسسة لم تستطع ان تتفتح إلاّ لأنها الثمرة الطبيعية للعادات القضائية التي كان المهاجرون قد حملوها معهم من انجلترة ، والتي لم يكن هناك ، أو لم يعد هناك منذ مدة طويلة ، ما يعادلها في القارة .

فإذا استطاع القاضي في أمريكا أن يصد المشرع الذي يتقدم في ميدان الحرية الخاصة ، فلأن القاضي في انجلترة كان باستطاعته أن يصد وكيل السلطة الذي يتقدم في هذا الميدان .

لقد كان هناك مكبح قضائي للقوة التنفيذية ، ولهذا كان من المنطقي والقوة التشريعية تنطلق إنطلاقة شاسعة ، أن يضاف مكبح تكميلي للقوة التشريعية نفسها ، لأنه ماذا يفيد المواطن أن يدافع عنه القاضي ضد وكيل السلطة القادم بدون قانون ، إذا عاد هذا ثانية في الغد ، وكما يحصل في أيامنا الحاضرة ، وهو مسلح بقانون ؟ إن هذا الخطر هو الذي تتفاداه المحكمة العليا . وكما نرى ، فإن تجديد عام ١٨٠٣ له صلة بدور أقدم للقاضي ، وبمفهوم للسلطة القضائية غريب عنا للأسف .

عندما يوقف القاضي وكيل السلطة :

عندما خصَّ القرن الثامن عشر الحريات الانجليزية باعجاب انتقل صداه الى أيامنا هذه ، أخطأ جداً في ظنه انه وجد مبدأها في النظام البرلماني . لقد كان المبدأ يكمن في النظام القضائي .

فعندما يأتي وكيل السلطة ليمسك برجل في ميدانه الخاص من أجل أن يجبره على فعل شيء ما ، أو يمنعه من ذلك ، يساعده جهاز إكراه كامل لايمكن لإنسان بمفرده أن يقاومه . إن الانسان المتروك لذاته ، يصبح عبداً للسلطة . وهو لايكف عن أن يكون كذلك إلا إذا استطاعت سلطة مضادة أن توقف الذراع المسيطرة . هذا كان الدور الاول للمحامين

الشعبين في روما القديمة ، حيث وجد العامة في هذه المؤسسة بداية حريتهم . لقد آلت هذه المهمة في انجلترة ، وبواسطة التقليد في الولايات المتحدة ، إلى القاضي .

إن الوظيفة القضائية ، في كل بلد متحضر ، تكمن ، في الميدان الجنائي ، بمعاقبة المجرم وفي الميدان المدني بتعويض تعدي فرد على حقوق آخر . وهي تتضمن ، من خلال نمو منطقي ، التدابير المحافظة التي بمكنها ان توقف مجرى العمل المسبب للضرر .

إلا أن حقوق القضاء ، في البلدان المسماة بالانجلو ـ سكسونية ، لا تمتد فقط الى حركات رجل خاص تجاه رجل خاص ، وإنما أيضاً لحركات وكيل السلطة إزاء اي كان .

« إن سكرتير الدولة يحكمه ، كما يقول ديساي ، القانون العادي للمملكة ، سواء في سلوكه الرسمي أم في حياته الخاصة . وإذا قام سكرتير الدولة للشؤون الداخلية ، في سورة غضب ، باتخاذ إجراءات عنيفة ضد زعيم المعارضة ، أو اعتقله لأنه يرى ان حرية خصمه السياسي خطرة بالنسبة للدولة ، فإن هذا الوزير سيعرض نفسه في الحالتين للاحقات ولكل العقوبات الأخرى التي يمليها القانون في حالة الاجراءات العنفية . إن اعتبار توقيف رجل سياسي ذي نفوذ ، ويمكن لخطبه أن تثير الفوضى، مجرد عمل إداري بحت ، لا يشكل عذراً للوزير ولرجال الشرطة الذين يطيعون أوامره » (١) .

إن هذا المثال يبرز الفرق الاساسي بين المجتمع البريطاني والمجتمع القاري ، ويوضح بشكل ملموس الأساس الحقيقي للحرية الانجليزية . إن هذا الأساس لا يجو حيث بنحث عنه في الشكل السياسي الذي تقل بلا جدوى ، وإنما في مفهوم الحق .

---

(١) أ. ف. ديساي ـ المرجع السابق ذكره ـ ص = ٢٤٧ .

إن الفكر السياسي يضع السلطة فوق الحق المألوف . وهو يقسم بذلك اعضاء المجتمع الى طبقتين منفصلتين بوضوح . إن كل ما هو في جانب الدولة يمكن أن يعمل ضد كل ما هو في جانب الشعب من دون ان يجعل نفسه خاضعاً للمحاكم العادية . إن هذه المحاكم لا تستطيع ان تمنع شيئاً أو تعوض شيئاً او تعاقب شيئاً .

« وبالعكس ، فإن فكرة المساواة امام القانون أو خضوع كل الطبقات الكلي لقانون واحد تطبقه المحاكم العادية ، قد دفعت ، في انجلترة ، حتى حدها الأخير . إن كل الموظفين ، لدينا نحن الانجليز ، من الوزير الاول وحتى رجال الشرطة أو جباة الضرائب ، يخضعون لنفس المسؤولية بالنسبة لكل عمل يجري بدون مبرر شرعي ، مثلهم في ذلك مثل اي مواطن آخر . إن المصنفات القضائية مليئة بأنواع القضايا التي احيل فيها موظفون للمحاكم وعوقبوا أو ادينوا بسبب أعمال ارتكبوها أثناء ممارستهم لوظائفهم ، وأساؤوا فيها استعمال السلطات التي خولهم اياها القانون . إن حاكم المستعمرة ، وسكرتير الدولة ، والضابط ، وكل الموظفين التابعين لهم ، حتى ولو طاعوا أوامر رؤسائهم في السلم الاداري ، مسؤولون عن كل الأعمال التي لايسمح لهم القانون بالقيام بها ، وذلك مثل أي مواطن بسيط لا يمارس وظائف رسمية »(١) .

إن هذه الضمانات هي أقل فعالية بالجزاءات التي تتضمنها مما بالحالة الذهنية التي ترعاها . إن الموظف التابع ، الذي يمكن معاقبته بسبب تنفيذ عمل امر به ، سيتفحص قبل التنفيذ المفاهيم الاولية للحق المشترك التي تستخدم بشكل طبيعي كمقياس له . إن كل ما يبتعد عنها سيكون مثاراً للشك . أما بالنسبة للموظف الأعلى مرتبة ، فإن التهديد القضائي يذكره باستمرار بأنه مواطن مثل الآخرين . إن هذه النتائج لا تحدث عندما يسمح لفرد بتقديم طعن ما ، هو بمثابة طلب عفو . ضد

---

(١) أ. ف. ديساي ـ المرجع السابق ذكره ـ ص = ١٧٢ .

تجاوز السلطة ، لأن هذا الطعن ، كما هو الحال في فرنسا ، لايصيب اولئك الذين ارتكبوا هذا التجاوز شخصياً .

في سلطة القاضي :

لقد رأينا الثورة الفرنسية تستبسل في تهديم هذه الضمانة الثمينة للحرية التي وفرها تدخل القاضي ضد عمل السلطة . إن كل النظم التي تتالت منذ قيام الثورة لم تسمح لها بالولادة من جديد .

ان تقدير قيمتها اليوم يكاد ان لا يكون ممكناً : لأنه يأتي طبيعياً لذهن الانسان المعاصر انه يكفي سن قانون من اجل تسليح وكيل السلطة . وإذا كان باستطاعة القاضي في الولايات المتحدة أن يوقف حتى القانون ، فإنه لا يستطيع ذلك في انجلترة .

ولئن استطاعت المؤسسة الموقفة للإرادة التنفيذية ، والتي كانت تنحني أمام الارادة التشريعية ، ان تكون ذات فعالية كبيرة ، فذلك لأنه كان يعترف ، في نفس الوقت الذي يجري فيه التذكر بأن القوة التشريعية كانت منذ امد طويل باطلة او خجولة جداً ، بأن المقصود بالقانون إنما هو الحق الثابت الذي يتفق على إبقائه ثابتاً :

. nolimus leges angliae mutare

ومع ذلك فقد تطور هذا الحق ، ولكن بشكل تقدم غير ملموس ، وبواسطة قرارات خاصة كانت ، من اجل الفصل بين انواع متنوعة أكثر فأكثر ، تؤلف وتلتمس السوابق .

إنه علم صعب ، جعل كريهاً بسبب الأوهام التي كان عليه اللجوء اليها ، واللهجة النورماندية التي كان يرهق نفسه بها ، إن الحق كان يعود ، بشكل ما ، لأولئك الذين كانوا يمارسون هذه السلطة المقدسة .

هكذا تكون حق لم يستوحى البتة من الحاجات الخاصة للسلطة ؛ لكنه يستجيب وحسب للحاجات الخاصة للجسم الاجتماعي . ومن خفاياه خرج مايسمى في انجلترة بأسس الدستور(١) ؛ التي هي ليست إلا « تصميماً للحقوق التي ضمنتها المحاكم للأفراد »(٢) .

لقد راكم القضاة الانجليز ، الذين يشكلون عالماً مستقلاً ، ويمارسون بوقار وظيفة احتفالية ، وبطريقة ما سرية ، خلال عدة قرون هيبة وسلطة معنوية تفسر احترام البرلمان لما أمكن بحق تسميته بالتشريع القضائي . لقد أبدى البرلمان « الذي يستطيع فعل كل شيء » الكثير من التحفظ إزاء الحق الذي بني بهذه الطريقة : « إن روح وأساس مؤسساتنا يخضع، كما يقال ، لدرجة الاستقلال والسلطة المعطاة للمحاكم القضائية » (٣) .

وهكذا نفهم بنفس الوقت كيف أسندت لهم هذه الهيبة ؛ التي ورثتها المحاكم الاموركية ،حق مراقبة القوانين نفسها .

لكن المد الصاعد للقوانين الحديثة لم يوفر في إنجلترة صرح الحق القديم . لقد انتفضت السلطة ، في الولايات المتحدة ضد العقبة التي كانت المحكمة العليا تضعها في طريقها . وأخذ عليها عدم مجاراتها لزمنها .

لقد دخلت المحكمة في صراع مع السلطة على ارض اختيرت بشكل جيد بالنسبة للسلطة وسيء بالنسبة لها . ووجدت نفسها متعرضة للشعور العام ، وكان عليها ، بعد انتصار شكلي ، أن تخبو : واستطاع البعض الحديث عن غروبها .

---

(١) يقول ديساي : « إن ما يسمى في انجلترة باسس الدستور إنما هو الاستقراءات أو التعميمات القائمة على القرارات الخاصة التي تصدرها المحاكم والتي تمس الحقوق الفردية المطلقة » - المرجع السابق - ص ١٧٦ .

(٢) المرجع السابق - ص ١٧٩ .

(٣) المرجع السابق - ص - ٢٠٣ .

إن الشعور الحديث ، الذي ينظر للأشياء ببساطة مخيبة للآمال ، لا يستطيع ، بالفعل ، في أي مكان ، تتحمل أن يحدد رأي بعض الرجال لوحده ما يطالب به رأي كل المجتمع . إن في هذا ، كما يظن ، شتيمة لمبدأ السيادة الشعبية .

إن ماجعل القانون ، في فرنسا ، ينجو من كل مراقبة وحتى من كل تفسير قضائي ، إنما هو ، كما يقول جيني بحق :

« الشعور الغريزي والمبهم ، ولكن المغروس بعمق في العقول الفرنسية ، بأنه من خلال إثارة بعض النصوص الشرعية ، عن طريق قرارات ملموسة بسيطة وسلطوية نسبية ، كان قضاتنا يصلون بالفعل لإفشال القوة العليا للمشروع ، وهكذا كانت السلطة القضائية تجد نفسها ، حتى حين تقوم باداء مهمتها بدقة ، أعلى من السلطة التشريعية، التي يريد المحدثون أن يبقوا السيادة لها دون غيرها »(١) .

إن القوة التشريعية ، التي ينظر لها بوصفها تعبيراً عن الكل ، تمارس سيادة كلية . فمن يجرؤ على إيقافها ؟

فمذ تطرح المشكلة بعبارات رأي البعض ضد رأي الكل ، لايكون الجواب موضع شك . إلا أن الأمر لا يتعلق بالضبط بآراء من هذا الجانب أو ذاك . إن هناك من جهة أولى إحساساً ظرفياً بأن أساليب إثارة متقنة أكثر فأكثر تسمح لحكومة ما أو لحزب بأن يخلق بسهولة كبيرة . وهناك من جهة أخرى حقائق قانونية يفرض احترامها نفسه بشكل مطلق . إن اقل زلة قدم تفقد ، بدون شك ، الثقة ، بشكل خطير ، بحراس هذه الحقائق(٢) . لكنها لا تخسر مع ذلك طابعها كضرورة .

---

(١) فرانسوا جيني (F. Gény) = « علم وتكتيك في القانون الخاص الوضعي » — مجلدات — ١٩١٤ — ١٩٢٤ — المجلد الرابع — ص = ٩٣ .

(٢) مثل بعض المقاومات غير النبيهة التي اعلنتها المحكمة العليا ، في الولايات المتحدة ضد القوانين اجتماعية ملائمة .

هل تسيء حركة الافكار لأسس الحق ؟

كذلك يجب أن تكون الحقائق التي ينبغي الدفاع عنها حقائـق أبـدية .

إن ماعانت منه المحكمة العليا الامريكية هو انها دافعت ضد الملاءمة السياسية عن مبادىء كانت هي أيضاً ذات ملاءمة سياسية .

إنواضعي الدستور كانوا ملاكاً مستقلين ، وكانوا يشرعون للملاك مستقلين . واثناء الصراع الذي ادى لخسوف المحكمة العليا ، كانـت السلطة مدعومة من قبل كتلة العمال الذين يعانون من نتائج مفهـوم مشوه بشكل مخيف لحق الملكية . ولأنها حددت موقعها في ارض الحقائق الهالكة رات المحكمة سلطتها تصغر مؤقتاً .

وعندما يقال أن الحق ، الحق الأساسي ، يجب ان يتبع حركة الافكار ، يرتكب القائل خطأ مشابهاً . إن ما يعمد بتملق بأنه حق ليس في الحقيقة إلا انزلاق المصالح . إن الطبقات والفئات الاجتماعية تسير في طريق تغيير تركيبتها وقوتها النسبية . ويجب على الحق ان يتكيف مع هذه التغيرات .

لكن فيه جزء لا يتغير ، ولا ارى ان البشرية ، للأسف ! قادرة على اندفاع وحماسة لحقائق جديدة باستمرار . إن الافكار هي بالعكس نقاط ماء نادرة في صحراء الفكر البشري التي ما أن تكتشف مرة حتى تصبح ثمينة إلى الابد ، وإن تركتها الحماقة والجهل مغمورة بالرمال . أين عو نهرك الذي اروي ظمأي فيه ؟ إنه سراب . يجب العودة إلى ارسطو والقديس توما ومونتسكيو . هنا نجد ماهو محسوس ، ولاشيء منهم لايرتبط بالوقت الحاضر .

كيف يصبح الحق حيوانياً :

إن الخطأ الاساسي على الارجح لعصرنا يكمن في الاعتقاد بانه يجب دائماً أن تكون هناك إمكانية لوضع كل شيء موضع التساؤل . إن اي مجتمع ، يقول كونت ، لايستطيع البقاء من دون احترام اجماعي يعطى لبعض المفاهيم الأساسية التي لاتخضع للنقاش .

« والحرية الحقيقية لا يمكن ان تكمن إلا في خضوع عقلاني للهيمنة الوحيدة ، الملاحظة بشكل ملائم ، لقوانين الطبيعة الاساسية ، بعيداً عن كل قيادة شخصية تعسفية(١) . لقد حاولت السياسة الميتافيزيقية عبثاً ان تكرس بهذه الطريقة نفوذها ، ملونة باسم « القوانين » القرارات ، اللاعقلانية والمشوشة غالباً ، التي تتخذها الجمعيات السيدة ، بغض النظر عن كيفية تركيبها . إن هذه القرارات ينظر إليها ، من جهة اخرى، ومن خلال وهم اساسي لايستطيع ان يغير من طبيعتها ، كتعبير امين عن الإرادة الشعبية »(٢) .

كيف لا نرى ان هذياناً تشريعياً نما خلال جيلين أو ثلاثة اجيال ، وعود الرأي العام على النظر إلى القواعد والمفاهيم الأساسية باعتبارها قابلة للتغيير إلى مالانهاية ، يخلق الوضع الأكثر مواتاة للحاكم المستبد .

إن القانون المتحرك هو لعبة الشهوات واداتها . إن المستبد الذي تحمله موجة ما إلى السلطة يستطيع ان يشوه بالطريقة الأكثر غرابة ، كل ما لم يعد له شكل ثابت . فلأنه لم يعد هناك من حقائق ثابتة . يستطيع ان يفرض حقائقه ،التي هي عبارة عن وحوش فكرية مشوهة الخلقة مثل الكائنات التي يراها المرء في احلامه المزعجة والتي تعير لهذا الكائن الطبيعي راسها ولذاك اطرافها . إنه ، بإقامته لنوع من « الدائرة

---

(١) إنها إعادة إنتاج حرفية تقريبا (هل كان كونت ينتبه لذلك ؟) لفكر لوك .

(٢) كونت : الفلسفة الوضعية ـ المجلد ٤ ـ ص : ١٥٧ .

الغذائية » ، يستطيع أن يغذي المواطنين بأفكار يعيدها إليه هؤلاء بشكل « إرادة عامة » . إن هذه الإرادة العامة هي السماد الذي تنبت عليه القوانين المنفصلة عن بعضها أكثر فأكثر ليس فقط للعقل الإلهي وإنما للعقل البشري .

لقد فقد الحق روحه ، وأصبح حيوانياً (١) .

---

(١) نقرأ في الرسالة البابوية (Mit Brennender Sorge) المؤرخة في ١٤ آذار ١٩٣٧ : « إنّ كل من يأخذ العرق أو الشعب أو الدولة أو شكل الدولة أو المؤتمنين على السلطة أو أي قيمة أساسية أخرى للجماعة البشرية – أي كل الأشياء التي تحتل في النظام الأرضي مكانة ضرورية ومشرّفة – إن كل من يأخذ هذه المفاهيم ليسحبها من سلم القيم ، حتى الدينية ، ويضفي عليها طابعاً إلهياً ، من خلال عبادة وثنية فإنه يقلب ويزوّر نظام الأشياء الذي خلقه وركّبه الله . إنه سيكون بعيداً عن الإيمان الحقيقي بالله وعن مفهوم للحياة يستجيب لهذا الايمان .

« ذاك هو الجذب الحتمي لعصرنا الذي تبعده الأخلاق وكذلك الحق النظري والعملي عن الأساس الإلهي للوحي . إننا نفكر هنا بشكل خاص بما يُسمّى بالحق الطبيعي، الذي سجلته يد الخالق نفسها على ألواح القلب البشري ، والذي يمكن للعقل السليم أن يقرأ فيها عندما لا تعميه الخطيئة والشهوة .

إن كل حق وضعي من أي مشرّع أتى يمكن أن يُقوَّم من حيث محتواه الأخلاقي ، وبالتالي ، من حيث السلطة التي تلزم ضميره . إن القوانين البشرية التي هي في حالة تناقض يتعذر حلّه مع الحق الطبيعي تدفع بعيب أصلي لا يمكن أن يشفي منه أي إكراه ، وأي تمدد خارجي للقوة . إن من الواجب على ضوء هذا المبدأ أن نحكم على المسكّمة القائلة : « الحق هو منفعة الشعب » . إن من الممكن بالتأكيد إعطاء هذا الاقتراح معنى ملموس . إذا ما قصدنا بذلك أن ما هو ممنوع أخلاقياً لا يمكن مطلقاً أن يخدم الخير الحقيقي للشعب . ومع ذلك فإن الوثنية القديمة كانت تعترف بأن المسكّمة لكي تكون صحيحة بشكل تام يجب بالحقيقة أن تُعكَس ويُعبَّر عنها هكذا : « إنّ من المستحيل أن يكون شيء ما نافعاً إن لم يكن في نفس الوقت جيداً من الناحية الأخلاقية . وهو ليس جيداً من الناحية الأخلاقية لأنه نافع ، وإنما هو نافع لأنه جيد من الناحية الأخلاقية » (شيشرون : ٣ – ٢٠) .

←

→

« إن هذا المبدأ (القائل بان الحق هو المنفعة) قد يعني ، في الحياة الدولية ، وحين يتحرر من هذا القاعدة الاخلاقية ، حالة الحرب الدائمة بين مختلف الامم . اما في الحياة القومية ، فإنه سيتجاهل ، من خلال الخلط الذي يقوم به لاعتبارات الحق والمنفعة ، الواقع الاساسي المتمثل بان الإنسان ، كشخص ، يمتلك حقوقاً يستمدها من الله ، ويجب أن تبقى تجاه الجماعة خارج كل الاعتداءات التي تتجه لإنكارها ولإلغائها أو لتجاهلها . إنّ احتقار هذه الحقيقة ، يعني نسيان ان الخير العام الحقيقي يتجدد في التحليل الاخير بطبيعة الانسان التي توازن بانسجام بين الحقوق الشخصية والالتزامات الاجتماعية ، وبهدف المجتمع الذي يتحدد ايضاً بنفس هذه الطبيعة البشرية . لقد اراد الخالقُ المجتمعَ ليكون وسيلة تؤدي الى النمو التام للاستعدادات الفردية وللمزايا الاجتماعية التي يجب على كل فرد ، بإعطائه واخذه بالتناوب ، ان يروّجها لخيره وخير الآخرين . اما بالنسبة للقيم الاكثر عمومية والاكثر سمواً والتي يمكن للجماعة ، وليس للافراد المعزولين ، ان تحققها ، فقد ارادها الخالق ، هي ايضاً بالنهاية ، من أجل الإنسان ، ومن اجل تفتّحه الطبيعي وفوق الطبيعي التام ، وإتمام كماله » .

الفصل السابع عشر

الجذور الارستقراطية للحرية

أين الحرية ؟

لقد بحث مجتمعنا الاوروبي عنها منذ قرنين : فوجد سلطة الدولة الاكثر اتساعاً والأكثر إزعاجاً والأكثر ثقلا التي عرفتها حضارتنا .

وعندما نسأل أين الحرية ، ويشيرون الى بطاقات التصويت التي هي في أيدينا : إن لدينا حقاً على الآلة الضخمة التي نحن رعاياها ، إننا نستطيع ، نحن العشرة أو العشرين أو الثلاثين جزءاً من مليون من السيد ، الضائعين وسط جمهور شاسع ، نستطيع أحياناً أن نطلقها .

وهذه هي ، كما يقال لنا ، حريتنا . إننا نفقدها عندما تستولي ارادة فردية بمفردها على الآلة : فيقوم الحكم الاستبدادي . ونعثر عليها ثانية عندما يُعاد لنا حق إعطائها اندفاعة مرحلية : فيقوم الحكم الديمقراطي .

إن في الأمر سوء تفاهم أو خداع . فالحرية شيء آخر تماماً . إنها لا تكمن في عدم خضوع إرادتنا قط لإرادات بشرية أخرى ، وإنما في كونها تحكم لوحدها اعمالنا ، وفي أنها تتوقف فقط عندما تسيء للأسس التي لا بد منها للحياة الاجتماعية .

إن حريتنا ليست قط مشاركتنا الوهمية الى حد كثير او قليل في السيادة المطلقة للكل الاجتماعي على الأجزاء ، وإنما هي السيادة المباشرة

الفورية والملموسة للانسان على ذاته ، والتي تسمح له وتلزمه ببسط شخصيته ، وتمكنه من السيطرة والمسؤولية على مصيره ، وتجعله مسؤولا عن تصرفاته تجاه جاره المزود بحق مساو يجب عليه احترامه – هنا تتدخل العدالة – وتجاه الله الذي يلبي مقاصده أو يسخر منها .

إن الحرية لم تمتدح كثيراً من قبل العقول الاكثر سمواً باعتبارها عنصراً للسعادة الفردية ، وإنما لأنها تنتزع الانسان من دور الأداة التي تحاول إرادات القوة دائماً أن تحيله إليه ، وتكرس كرامة شخصه .

من اين فقدان هذه النوايا السامية كلياً للرؤية في الطريق ؟ وكيف حصل أن المشاركة في الحكم ، التي يقال عنها خلافاً للأصول أنها « الحرية السياسية » ، والتي هي في حقيقة القول إنها إحدى الوسائل المعطاة للإنسان من أجل ضمان حريته ضد الجهد المستمر للسيادة تبدو له أثمن من الحرية نفسها ؟ ولماذا اكتفى بهذه المشاركة في السلطة من أجل مساعدة وإثارة اجتياحات الدولة ، التي وصلت بفضل مؤازرة الجمهور لابعد مما كان بامكانها أن تبلغه على يد الملكية المطلقة ؟ .

إن الحدث ليس غريباً إلا للوهلة الأولى(١) .

إنه يفسر بسهولة مذ تتكون فكرة واضحة قليلا عن المبارزة العريقة في القدم بين السيادة والحرية ، بين السلطة والانسان الحر .

في الحـرية .

إن الحرية ليست ، كما يفترض حدسنا ، إختراعاً حديثاً ، وإنما هي تعود بالعكس ، كفكرة ، لتراثنا الفكري الاكثر قدماً .

---

(١) لقد تنبأ به بشكل خاص بنجامين كونستان : « إن الاعتراف المجرد بسيادة الشعب لا تزيد في شيء من مجموع حرية الافراد . وإذا أسندت لهذه السيادة حرية تصرف يجب أن لا تمتلكها ، فإن الحرية يمكن ان تفقد بالرغم من هذا المبدا او حتى على يد هذا المبدا » – ب. كونستان : « في سيادة الشعب » – « محاضرات في السياسة الدستورية » منشورات لابولاي – باريس – ١٨٧٢ – المجلد ١ – ص : ٨ .

وعندما نتكلم لغـة الحرية ، نعثر بشكل طبيعي على صيغ أعـدت في ماض اجتماعي بعيد . إن تقويض الحقوق الذاتيـة لمصالحة السلطة بدأ قبل وقت بعيد من قيام الملكية المطلقة التي تعتبر بدقة أولى النظم الحديثة .

فعندما نقول ، على سبيل المثال ، بوجوب أن لا يُسجن أو تنتزع املاكه إلا بمقتضى قانون قائم وحكم صادر عن أقرانه ، فإننـا نستعيد عبارات الشرعة الكبرى في انجلترة . وإذا شئنا مع شاتام (Chatham) تأكيد حرمة المسكن الخاص ، فإننا نجدد ، بلا وعي ، شباب لغـة القانون النرويجي القديم بأنه « إذا انتهك الملك حرمة مسكن رجل حر ، فإن الجميع سيتجهون نحوه لقتله » .

وعندما نطالب أيضاً بالتصرف الحر بأعمالنا باستثناء الرد على الفرد المسبب ، وهذا ما يمثله ، على سبيل المثال ، النظام البريطاني في ميدان حرية الصحافة ، فإننا نكون ضمن روح القانون الروماني الاكثر قدمـاً .

إن المفهوم الذي نكونه « غريزياً » عن الحرية ، هو في الحقيقة ذكرى اجتماعية ، ذكرى الانسان الحر . الانسان الذي ليس هو ، كإنسـان الطبيعة ، افتراض لفيلسوف ، وإنما وجد في المجتمعات التي لم تكن السلطة قد اجتاحتها . إن هذا الانسان هو الذي نستمد منه مفهومنا للحقوق الفردية . متناسين فقط كيف كرست هذه الحقوق ودفع عنها .

لقد تعودنا كثيراً على السلطة التي ننتظر منها أن تمنح هذه الحقوق لكن حق الحرية ، في التاريخ ، لم يكن كرماً من السلطة ، وإنما ولد بطريقة مختلفة كلياً .

إن هذا الحق لم يكن عاماً ، يقوم على إفتراض وجود كرامة لدى كل إنسان ويجب على السلطة ، من حيث المبدأ ، أن تحترمها . وهنـا يكمن الفرق الكبير مع افكارنا الحديثة . وإنما كان حقاً خاصاً ، ونتيجة

بالنسبة لبعض الرجال ذوي الكرامة والذين كانوا يوفرون الاحترام له . لقد كانت الحرية واقعا يتأكد بصفته حقاً ذاتياً .

يجب الانطلاق من هذه القاعدة التاريخية من أجل طرح قضية الحرية بشكل جيد .

الأصول القديمة للحرية .

إننا نجد الحرية لدى اقدم تشكيلات الشعوب الهندية ـ الاوروبية التي نعرفها .

إن هذا الحق الذاتي يعود بدقة شديدة لأولئك الذين لديهم الوسائل للدفاع عنه ، اي لأعضاء تلك الأسر القوية التي اتحدت مع بعضها بطريقة ما من اجل تكوين المجتمع .

إن من ينتمي لمثل هذه الأسر يكون حراً لأن لديه « إخوة » من اجل الدفاع عنه أو الثأر له . فإن جُرح او قُتل سيكونون قادرين ، على محاصرة مسكن القاتل بالسلاح ، وقادرين أيضاً على حمايته عندما يُتهم بانه انحاز الى جانبهم .

إن كل الاشكال الأقدم للإجراء تفَسَّر بهذا التضامن الأسري القوي . مثل اسلوب الدعوة لحضور محكمة التي تحفظ لنا « قوانين الفريد » ذكراه ، على سبيل المثال (١) : إن الحصول على القبول بالمحاكمة يتم من خلال الإيماء بالهجوم على منزل المدّعَى عليه . وهذا ما يذَكر بديهياً بأن المحاكمة كانت في البدء عبارة عن لجوء للتحكيم ، كاسلوب مناسب لتجنب معركة ، كما يفهم ايضاً بان المحاكمة استطاعت ان تأخذ شكل مبارزة بالقَسَم ينتصر فيها مَنْ يتمكن مِنْ جَلْب عدد اكبر من

---

(١) انظر = فلاسون : تاريخ الحق والمؤسسات في انجلترة ـ باريس ـ ١٨٨٢ ـ المجلد ١ ـ ص = ٢٤٠ .

الأشخاص الذين يضعون أيديهم تحت يده من أجل أن يقسموا معه (١) : إنه اختبار حقيقي للقوة ، يجب أن تنتصر فيه الأسر الأكثر عدداً والأكثر تضامنـاً .

إن هذه الأسر القوية الغيورة على استقلالها ، والمتعجلة للقيـام بالمشاريع المشتركة ، هي التي أعطت نبرة مؤسسات الحرية . إنها لـم تقبل في البدء رئيساً إلا عندما جعلته الظروف ضرورياً (٢) ، ثم انتهت اخيراً لتحمل حكومـة منتظمة ، وإن كانت لم تقبل أن ترتبط بهـا إلا بموافقتها العلنية . إن السلطة لم يكن لها من قدرة وقوى وموارد غير تلك التي أعطاها إياها الرجال الاحرار المجتمعين . لقد فككت الحياة المدنية تدريجياً « العشائر » إلى أسر ضيقة ، لكن رئيسها احتفـظ بـروح الاستقلال العنيف الذي هيمن على البدايات الاجتماعية . ويشهد على ذلك القانون الروماني الأقدم ، الذي بني على مبدأ استقلال الإرادة (٣) .

---

(١) المرجع السابق – ص = ٢٥١ .

(٢) انظر : مومسن : « ان اعضاء الجماعة (في روما الاكثر بدائية) كانوا يلتقون من اجل ان يردوا ، من خلال تجميع قواهم ، المضطهد الاجنبي ، وكانوا يعاونون بعضهم البعض في حال الحريق ، ومن اجل هذا الدفاع وهذه النجدة ، كانوا يعطـون لانفسهم رئيساً »

وخارج حالة الضرورة هذه ، لم تكن هناك من سـيادة داخـل الجماعـة (intra muros) ، « ورئيس المسكن (domus) لم يكن بامكانه فـي البداية أن يعتمد إلا على نفسه وعلى أتباعه ، وكان يحق الحق لنفســه » – مومسن = « القانون الجنائي الروماني » – المجلد الاول – ترجمه للفرنسية دوكين – باريس – ١٩٠٧ .

(٣) « ان الحق القديم كان يقوم على مبدأ الارادة الذاتية . وحسب هذا المبدأ كان الفرد نفسه هو أساس الحق ومصدره . وكان هو المشرع لنفسه . لقد كـان لاعماله الترتيبية ، ضمن دائرة سلطته ، نفس طابع أعمال الشعب ضمن دائرته . إنها ، من هذا الجانب وذاك ، قوانين هناك قوانين خاصة ، وهنا قوانين عامة . لكن هناك تطابقاً كاملاً من جهة الأساس الحقوقي . إن رئيس الأسرة ، في كل مايتعلق بمنزله ومصالحه الخاصة ، يمتلك نفس السلطة التشريعية والقضائية التي يمتلكها ←

نظام الحرية :

إننا لا نكاد نتصور أن يستطيع مجتمع ما العيش حيث كل فرد هو الحكَم والسيد لأعماله ؛ ويبدو لنا في البدء أنه يجب أن تسود الفوضى الأكثر بشاعة حيث لا تملي أية سلطة السلوكات . إن روما النبيلة تشهد على العكس من ذلك . فهي تعرض مشهد الوقار واللياقة التي لم تتراخَ إلا بعد الكثير من القرون ، وفقِدَ النظام فيها في نفس الوقت الذي كانت تتضاعف فيه القرارات التنظيمية .

لماذا لم يُنتج استقلال الارادات كل ما بدا لنا أنه الثمرة الطبيعية له ؟ إن الجواب يتمثل في ثلاث كلمات : المسؤوليات ، والأشكال ، والعادات .

صحيح أن الروماني حر في فعل كل شيء . لكن عليه ايضاً ان يتحمل كل نتائج ما يفعله. هل أجاب بتهور على السؤال الخاص بالتزامه؟ إن من غير المهم أن يخدع نفسه أو أن ينخدع أو حتى أن يكون مكرَهاً : إن الانسان لا يدع نفسه يكرَه على فعل أي شيء . إنه حر ، لكنه ، بصفته طائشاً ومتهوراً وأحمقاً ، يعد بدفع مبلغ كبير لقاء ذلك . ونظراً الى أنه لا يستطيع ذلك نراه يصبح عبداً لدائنه .

إن العالم الذي نتلقى فيه بقسوة نتائج أخطاء هذا الانسان الحر ، يتطلب ويشكل طباعاً قوية .

→

الشعب فيما يهم عموم المواطنين . إن الفكرة التي تضع الأساس للقانون الخاص القديم هي فكرة الاستقلال .

« إن القانون العام لم يحمل قيوداً لميدان التشريع الخاص إلا حيث كانت مصلحة الجميع تأمره بذلك بشكل ملح . إن هذه القيود ، إذا ماقورنت بقيود الحق اللاحق ، كانت قليلة الاهمية : لن الامر احتاج لقرون من اجل ابادة المفهوم القديم ، وتبديد الخوف ، الذي كان ينشا عنه ، من تقييد الحرية الخاصة » .

[اهرنغ : روح القانون الروماني » ـ الطبعة الفرنسية ـ المجلد الثاني ـ ص = ١٤٧].

إن الناس يتأملون في أعمالهم ، ويتقدم كل من هـذه الأعمال على صورة احتفالية ، كما لو أنها تريد أن تدعوهم للتفكير . يمكن فعل كل شيء ، كبيع الابن أو إحلال غريب محله كوريث ، لكنه يحتاج لوضع الأشكال اللازمة . إن هذه الأشكال ، ذات الدقة القصوى في أوج العصر الروماني ، كانت تشعر الرجال بأن لقراراتهم وأعمالهم شيء من الوقار والأبهة . إنها تطبع مساعيهم بمظهر موزون وجليل(١) . إن أي شيء آخر لم يفعل أكثر ، بدون شك ، من أجل إعطاء مجلس الشيوخ مظهر « جمعية للملوك » .

وأخيراً فإن العامل الأساسي في النظام الاجتماعي هو العادات .

إنّ عبـادة الأجـداد التي يطبعهـا منـذ وقت مبكـر في النفس أب محتـرم ومهـاب الجانـب (٢) ، وتـربيـة قاسـية ومـوحـدة

---

(١) « إن التفتح الأكمل لعصر الحرية يدفع أيضاً العهد الأشد مشقة في دقة الشكل . لقد تراخى الشكل في نفس الوقت الذي اضمحلت فيه الحرية بشكل غير محسوس ؛ وعندما انهار كلياً وللأبد ، تحت أنقاض الحرية ، وتحت الضغط المستمر للنظـام القيصري ، شهدنا أيضاً اختفاء كل أشكال وصيغ الحق القديم . إنه واقع يجب ان يجعلنا متنبهين لرؤية الشكل وهو يتلاشى . بالضبط في العصـر الذي تربعت فيه على العرش الإرادة المطلقة السيدة ، وأكدت نفسها علناً وبلا أقنعة كمبدأ سام للقانون العام . كذلك فإن عرم الأباطرة البيزنطيين والرثاء الذي أصبحوا فيه تلاشي الشكل ، والاشمئزاز والاحتقار الذي أبدوه تجاهه ، يجعلنا نلمس بأصبعنا العلاقة التي توجد بين الحرية والشكل .

« إن الشكل ، العدو اللدود للتعسف ، هو الأخ التوأم للحرية . إن الشكل هو بالفعل المكبح الذي يوقف محاولات أولئك الذين تقودهم الحرية نحو الجور : إنه يتوّجه الحرية ويحتويها ويحميها . إن الأشكال الثابتة هي مدرسة الانضباط والنظام ، وبالتالي الحرية . إنها سدّ في وجه الهجمات الخارجية . إنها تعلم كيف ترد ، لكنها لا تعلم مطلقـاً الخضوع . إن الشعب الذي يُعلّم العبـادة الحقيقية للحرية يفهم غريزياً قيمة الشكل . إنه يحسّ بان الشكل ليس نيراً أجنبياً وإنما هو حصن حريته » .

إيهرنغ : « روح القانون الروماني » المجلد ٣ ـ ص : ١٥٧ ـ ١٥٨ .

(٢) إنّ امثلة ما زالت تشاهد اليوم تشهد كم تجعل عبادة الأجداد المجتمع منضبطاً :

« لدى الفانجز ، يؤمّن استمرار وتشابه الروح المشتركة بواسطة الشـعور ←

الشـكل (١) ، وتكويـن الدفعـات الجديـدة مـن البالغـين بشـكل مشترك (٢) ، ومشهد السلوكات الذي يفرض الاحترام والذي عرض

←

الأكثر أبوية المعروف في كل إفريقيا الاستوائية . إن ظل الاجداد يحوم على كل هذا الشعب المهم في العديد من الصفات ؛ إنه يفرض على قبيلة من قبائله تقاليد تنتقل شفهياً عبر الأجيال . إنه ينقل إليها الاحتـرام المقدس للاعمال البارزة ونوعاً مـن الانضباط الفردي والاجتماعي في آن معاً . إنّ هذا الشعب يدين بافضل ما لديه من قوة اخلاقية وصلابة لا تملّ الى هـذا التقليد البعيد بالتاكيد ، والى هـذا الدين العائلـي .

إن عبادة الأجداد تعطي لكل فئة من فئاته الاجتماعية تماسكاً يرفض ان يعطيه إياه غياب كل تنظيم سياسي . إن تكاثر هذا الشعب ، وانتصاره البطيء على جيرانه وتوسعه الذي لا يُقهر ، واصالته الخشنة تظهر ، إنّ لم يكن الأمر من نافلة القول، اي قوة خارقة يعطيها الايمان المشترك للتجمعات البشرية » .

د. ا. كيرو (A. Curéau) : « المجتمعات البدائية في إفريقيا الاستوائية »ـ باريس ـ ١٩١٢ ـ ص : ٢٣٧ ـ ٢٣٨ .

(١) « التربية هي العامل الأساسي في الحفاظ على العادات في المجتمع الارستقراطي . إن الانجليز لم يخطئوا قط في إرجاع كل شيء الى إيتون Eton ».

(٢) مثلما يحدث في مؤسسة الفتوة اليونانية :

« تأخذ الجمهورية الشباب ، في سن الثامنة عشرة ، وتعين لهم اساتذة ؛ إنهم ربما سيكونون خبراء في الخطط الحربية او ولاة او قضاة كبار ؛ إنها تخضعهم لرهبنة سياسية . إن الكلية ليست فقط مدرسة للفلسفة وعلم البلاغة ، او داراً للتربية الرياضية أو تجمعاً دينياً ؛ إنها قبل كلّ شيء وبخاصة مؤسسة يتعلّم فيها الفـرد كيف يصبح مواطناً . إن سماته عديدة مثلما هي معقدة ومتنوعة واجبات الاثيني . إن الاثيني جندي ، إنه يتحدث ويصوت في الجمعيات ، ويسن ويلغي القوانين . إن عبادات الوطن يجب ان تقام من قبله بدقة صارمة ؛ وهذا الامر واجب تمليه عليه السياسة والدين ؛ إن له وضع الانسان الحر ولهذا يجب عليه ان يمتلك الصفات التي تميزه عن العبيد ، وأن يعرف الشعراء الذين تشكل اعمالهم جزءاً من الإرث المقدس الموروث عن الماضي ، مستودع التقاليد القديمة ، والمدائح المكرّسة للآلهة ولاعمال الأجداد الكبيرة . إنّ عليه أن يتدرب على الفنون التي بدونها لم يكن للحياة الاثينية أن توجد ، وعلى الرياضة الموسيقى بشكلٍ خاص ؛ وعليه ان يحقق هـذا المثال الذي حدد ارسطو سماته عندما رسم صورة مواطن المدينة الحرة ، المنبعث من الخالدين مثل هيلين ، المولود بفضل الآلهة ، من اجل كل تميزات الفكر والمشاعر . هكذا يجب ان يكون الاثيني ، وهكذا سيكون الفتى » .

البير ديمون : « بحث حول نظام الفتوة الاثيني » ـ المجلد الأول ـ باريس ـ ١٨٧٦ ـ ص : ٧ .

منذ وقت مبكر (١) ، إن كل هذا يهيىء الرجال الاحرار لسلوك ما . إن إخلالهم به نتيجة ضعف أو نزوة يؤدي لإيقاع اللوم العام عليهم بقوة ، ويوقف مجرى حياتهم ، ويمكن أن ينتزع منهم صفتهم كرجال احرار .

وإذا كانت قراءة بلوتارك تثير الحماسة ، فلأن شخصياتها ، من الافضل الى الأسوأ ، تدعم كلها نبالة مواقف مستمرة . وليس عجيباً قط أن تعطي هذه الشخصيات للمسرح المأساوي كل أبطاله تقريباً ، لأنها كانت موجودة بالفعل ، وبشكل ما ، على مسرح الحياة ، وانها تكونت لتمثل بعض الشخصيات وبقيت في دورها بسبب الانتظار المتشدد للمشاهدين .

إن الراي القديم ، في أوج العصر الجمهوري ، هو رأي مجتمع متميز صغير ، مُصفى من المهن اليدوية والانشغالات القذرة ، تغذّيه قصة الأعمال الجميلة ، التي تفقدها الدناءة للأبد أصواتها . لقد اراد المفكرون السياسيون في القرن الثامن عشر ان يُسندوا للرأي دوراً كبيراً لأنهم تمثلوه وفق هذه الذكريات الكلاسيكية . ولم يحذروا من أن الرأي الذي كانوا يعجبون بـه لم يكن رأياً عامـاً وطبيعياً ، وإنما رأي طبقي رُبّيَ بعنايـة .

الحرية كنظام طبقي .

كان نظام الحرية يرتكز بأسره على مُسَلَّمة أن الرجال يستخدمون حريتهم **بطريقة ما .**

---

(١) كان أعضاء مجلس الشيوخ ياتون باطفالهم لحضور الجلسات من اجل أن يؤثروا في المخيلات الفتية . ولكي ينتج الأمر الأثر المرجو ، كان يتطلب بشكل طبيعي أن تختلف الجلسات كثيراً عن مناقشاتنا البرلمانية .

وهذه المسألة لم تكن تتضمن اي فرضية حول طبيعة الانسان بذاته . إن مثل هذه التأملات لم تظهر إلاّ في فترة انحطاط الحضارة اليونانية وقد دخلت الى روما كأمر مستورد من الخارج .

لقد كان الارتكاز على هذا الواقع القابل للملاحظة والمتمثل بأن بعض الرجال ، رجال بعض الطبقات : وبمقتضى سمات مكتسبة وقابلة لأن تحفظ ، كانوا يتصرفون فعلياً بهذه الطريقة .

إن نظام الحرية كان قابلاً للحياة معهم ومن أجلهم .

لقد كان نظاماً طبقياً . هنا توجد الهوة التي تفصل المدينة القديمة عن الدولة الحديثة ، والفكر القديم عن الفكر الحديث .

إن كلمات « الانسان الحر » لا تقرع في آذاننا في آذان القدماء . بالنسبة لنا ، كل المغالاة تدور حول « الانسان » . أما هناك فإن النوعية والصفة ليست إلا تتمة مسهبة ومفصله فقط لفترة محتواة في الكلمة الرئيسية . إن المغالاة ، بالنسبة للرومان ، كانت بالعكس تدور حول كلمة « حر » بحيث انهم كانوا يجعلون منها إسماً قائماً بذاته (١) .

إنّ الإنسان الحر هو انسان من نوع خاص ، وإذا تبعنا أرسطو ، من طبيعة خاصة .

إن مزايا الحرية ترتبط بهذه الطبيعة . وهي تفتقد إذا أخلّ بها الإنسان . وهذا ما يحدث على سبيل المثال ، عندما يدع الروماني نفسه يؤسَر في الحرب أو يجعل نفسه يوصم بعمل شائن ، أو يضع نفسه « بين يدي » انسان آخر طلباً للأمن .

---

(١) خلال الفترة الأولى من العصر الوسيط كان التعبير الذي يشير الحرية يسبق الآخر: Liber homo .

إن الرجال الاحرار جديرون محتمين بفرض أنفسهم ، وبالتآلف مع بعض ، وباعتزازهم في آن واحد بجلال أشخاصهم وجلال المدينة . إن رجالاً مثل الاسبارطيين أو الرومانيين ، لم يكونوا يدعون أنفسهم يستعبدون لا من الداخل ولا من الخارج . إن السلطة التي تريد أن تنمو تجد فيهم مقاومة رائعة لاحتياجاتها ، لكنهم كانوا يقدمون مؤازرة متلهفة بكبرياء للانضباط وللدفاع الاجتماعي .

إنهم روح الجمهورية ، أو بتعبير أفضل ، إنهم كل الجمهورية .

ولكن ماذا عن الآخرين ؟

إن من الغريب جداً أن يكوّن فلاسفتنا مفهومهم عن المجتمع الحر بناءً على مجتمعات لم يكن فيها الجميع احراراً ، أو لم تكن الأغلبية الساحقة فيها حرة ؛ ولا يتساءلون البتة عما إذا لم تكن السمات التي اعجبوا بها كثيراً مرتبطة بوجود طبقة غير حرة . إن روسو ، الذي رأى العديد من الأشياء ، شعر جداً بهذه الصعوبة : « ماذا ، الا تبقى الحرية إلا بمساعدة العبودية ؟ ربما(١) » .

احرار ، غير احرار ، نصف احرار .

إن نظام الحرية القديمة كان يرتكز على تمايز اجتماعي جارح بشكل عميق بالنسبة للروح الحديثة . لقد كانت أثينا تعد نحو خمسة عشر الى عشرين الف مواطن حر وأربعمئة ألف من العبيد . وكان هؤلاء ، حتى في نظر الفلاسفة أنفسهم ، الشرط لوجود أولئك . لقد كانت هناك حاجة لوجود الرجال ــ الأدوات :

---

(١) العقد الاجتماعي : الكتاب ٣ ــ الفصل ١٥ .

« إن منفعة الحيوانات الداجنة ، ومنفعة العبيد متشابهة تقريباً كما يقول ارسطو ، فكلاهما يساعدوننا من خلال معونة قواهم الجسدية على إشباع حاجات الوجود »(١) ».

وبفضلهم فقط كان لدى الرجال الاحرار وقت الفراغ الذي سمح لهم بالإرتقاء إلى الوضع الانساني الحقيقي ، كما عرفه شيشرون :

« إن اسم إنسان يتخذ بشكل مبتذل ، لكنه لا وجود للإنسان بالفعل إلا من خلال ثقافة المعارف »(٢) .

لقد كان الوضع الاثيني أو الروماني في زمن شيشرون ، حيث تركز طبقة واسعة من الرجال الاحرار على قاعدة من العبيد ، نتيجة لسيرورة تصميم طويلة للحرية .

في العصر الذي بلغت فيه الحرية ذروة تألقها لايعني أن كل من لم يكن عبداً . إن الحرية التامة لم تكن حينذاك إلا للبعض بينما لا يتمتع الكثيرون إلا بما اسماه مومسن ، بنصف حرية .

إن الحق المدني والسياسي التام لم يكن في البدء إلا من نصيب النبلاء أو الشرفاء ، أعضاء الأسر المؤسسة والفرق المحاربة التي كان تجمعها يشكل القوة الاجتماعية ، الفرق التي كانت العشائر وفخوذ القبائل تحفظ ذكراها(٣) .

---

(١) ارسطو ــ « السياسة » ــ الكتاب ١ ــ الفصل ٢ ــ الفقرة ١٥ .

(٢) شيشرون : « الجمهورية » ــ ص : ٣٠ .

(٣) حول الطابع الحقيقي للعشائر ــ انظر كتابي فاسيلي سينايسكي : « المدينة العشائرية . في اصل التاريخ الزراعي ، وتاريخ الحق في روما القديمة ومؤسساتها الدينية والحربية » ، ريجا ــ ١٩٢٣ ، و « المدينة الشعبية منظوراً لها في وجهة نظر المدينة العشائرية » ــ ريجا ــ ١٩٢٤ .

« إن العشيرة كانت في الحقيقة ، كما يقول سينايسكي ، مجتمعاً لرجال شجعان ويحملون الاسلحة. لقد كانت فريقاً من المحاربين المرتبطين بمشاعر مشتركة» (المدينة العشائرية ــ ص : ١٧) .

إن الرجل الحر كان عضواً في إحدى هذه الفرق .

أما العامة من الغرباء عن هذه الأطر أو الذين دخلوا إليها فقط كتابعين فلم يكونوا مواطنين ورجالاً احراراً حقيقيين .

لقد مارست هذه الفئة ، بشكل طبيعي ، ضغطاً اجتماعياً على الارستقراطية صاحبة الامتيازات ، وقد عمم هذا الضغط نظام الحرية ، لكنه افسد ايضاً سماته .

ونظراً إلى ان الحرية بالنسبة لنا لايمكن أن ترضي إن لم تكن عامة، فإن شيئاً فلن يكون اي شيء أغنى بالدروس من هذا الضغط ، باشكاله المتنوعة وآثاره التي هي ، كما سنرى ، إشارات معاكسة .

الانعماج والتمثل التفاضلي :

من سيرورة معقدة للغاية لايقدم لنا سوى معلومات غير كافية لانستطيعهنا إلا أن نستخلص بنياتها الرئيسية ، التي سنسميها انعماج، تفاضلي وتنظيم مضاد من المؤكد أن اسراً بكاملها تم ضمنها في طبقة الأشراف في بدايات التاريخ الروماني . ويحدثنا المؤلفون عن ذلك في مناسبات عديدة ، وعلى سبيل المثال ، حين ضم منطقة الألب ، حيث قبلت العشائر الألبية الكبيرة في تلك الطبقة على قدم المساواة . إن مثل تلك التوسيعات لم تلحق اي اذى بالنظام . كما لم تلحق اي ضرر لـه القبولات الشخصية ، المتكررة من خلال اسلوب التبني . فبأولئك الذين اعتادوا ممارسة الحرية التحق بشكل إجمالي أولئك الذين يتصفون بعادات مشابهة ، او بشكل فردي أولئك الذين قدر انهم يقدمون إلى أعلى درجة السمات المرتبطة بواقع الحرية . إن القبولات الشخصية تشكل تدفقاً مستمراً ، ينعش طبقة الأشراف . أما القبولات الأسرية فقد توقفت بالعكس ، بسرعة .

وهكذا بدل ان تأتي الأسر النشيطة من العامة لزيادة حجم طبقة الأشراف وتقويتها ، بقيت في طبقة العامة ، وكونت لها رؤساء ، وقادت

صراعاً سياسياً طويلاً تم الحصول من خلاله على دخول العامة الى مناصب الحكم تدريجياً . لقد شكلت هذه الأسر ، الفخورة بمناصب الحكم التي مارستها ، حينذاك مع طبقة الأشراف طبقة قائدة جديدة : هي طبقة النبلاء (La mobilitas) التي أشرفت على المقدرات الرومانية في الساعات الأكثر مجداً(١) .

إن النبلاء الجدد الذين نظموا الاندفاعة الشعبية واستفادوا منها، لم يستطيعوا تجاوز الحاجز الذي كان يواجههم من دون إضعافه .

وخلال هذه الصراعات ، تغير وضع طبقة العامة ، واكتسبت حقوقاً مدنية وسياسية(٢) . إنها لم تكن بدقة حقوق النبلاء ذاتها، ولهذا السبب

---

(١) كيف امكن حدوث هذا الفساد التدريجي للهيئة القائدة من دون فساد اساسي لروحها ؛ هذا ما عرضه فيلمان بتعبير موفق جداً : « كانت حكومة روما في الاصل امتيازاً ، وتقريباً سراً ، مُرَكَّزاً بين أيدي عدد صغير من الأسر التي كانت تجمع حصراً بين يديها كل الاعباء العامة كالقضاء والكهنوت وعلم القوانين والشعائر الدينية . لقد أحدث الزمن بعض الثغرات في هذا المتراس ، وبالرغم من ان أغلبية الحواجز التي كانت تُغْلِق مدخل هذه الاوستقراطية القوية قد انتزعت تدريجيا من قبل ثروات وطموحات جديدة ، فإن هذه الاوستقراطية كانت مع ذلك تتجه باستمرار لان تتعافى ؛ وكانت تتقوى بما كانت تتنازل عنه ، وتغتني بهزائمها من خلال ضَمّها لها الرجال الكبار الذين كان مدّ القوانين الشعبية يحملهم لداخلها ، وكانوا يتأثرون بمبادئها الاساسية . لقد كان يحل محلّ هذا الترابط السري الذي كان يربط في السابق بين كل اعضاء الأسر النبيلة إتحاد طموح بين الشخصيات المهمة والثروات والمواهب . وعندما فقد احتكار الخرافات الفأْلية ، الذي احتفظت به طويلاً ، قوته ، حفِظت العلم لمصالح الدولة ، التي أصبحت في كل يوم أكثر تعقيداً، وأكثر عدداً ، وأكثر قابلية لنفاذ الجمهور لها ، نتيجة لتعاظم المشاريع والنجاحات العامة » . (فيلمن : مقدمة لترجمة « الجمهورية » لشيشرون ـ طبعة ١٨٥٨ ـ ص : ١٧) . ويمكن المراهنة بأن فيلمان فكر ايضاً بانجلترة .

لكن هذه الصفحة الجميلة تقلل ربما للحد الادنى التحول الحاصل في الطبقة القائدة . إن هناك فرقاً بين أن تنفتح هذه الطبقة على أولئك الذين لديهم معها صلات طبيعية ، وبين ان يكتسحها اولئك الذين يقتحمون بالقوة مدخلها وينكرون المبدأ الذي ترتكز عليه .

(٢) « لقد اكتسب العامة حق المواطنة على دفعات . إن اكتساب حق الأسرة وحق الارث ، واكتساب حق حمل السلاح ، والاهلية الكاملة للمثول امام القضاء ، وحق ←

نقول « تمثل تفاضلي » . إن أسلوب زواج النبلاء ، على سبيل المثال ، ارتبط بطقوس نبيلة خالصة : ولهذا كان من الواجب إيجاد أشكال أخرى للزواج . كما أن الوصية من خلال إعلان رسمي للنوايا أمام الجمعيات الشعبية الناخبة لم تكن مناسبة للإنسان العامي ، ولهذا اخترع أسلوب الوصية من خلال البيع الصوري للإرث . إن كل هذه الأشكال المستعملة من قبل العامة كانت أكثر ملاءمة من الأشكال القديمة التي سيتخلى عنها النبلاء انفسهم .

لقد طرأ تغيير على روح الحق . فطالما ان المجتمع كان منظماً بقوة في مجموعات خاصة تشرف على كل منها إرادة قوية ، وباعتبار أن هـــذه الإرادات كلها كانت منضبطة بالمعتقدات والعادات ، فقد كان يكفي بشكل م الاحتفاظ بمفارق الطرق التي يمكن أن تحدث فيها الاصطدامات .

لكن السلوك اقل قابلية للحساب ، لأن الأمر يتعلق بجمهور لم تخضع إرادته لتربية كافية ومن غير الممكن جعل الطباع الضعيفة ، التي لم يسبق لها ان تمتعت باستقلال قانوني كامل، ان تتحمل النتائج القاسية لأخطاء أكثر تواتراً . إن من المهم تلطيف الحق وجعله اكثر انسانية لقد اقتيدت القوة العامة ، وبشكل خاص الحاكم الشرعي ، لحماية الأفراد . وضاعفت الأوامر .

وليس هذا كل شيء . إن الحق البدائي لم يكن يحتاج لوسائل قهر . إن الحكم كان تحكيماً مقبولا سلفاً . لقد لاحظ سامنر مين غياب الجزاء في النظم القانونية الأكثر قدماً . أما الآن فإن القضاء ، الذي يعمل

←

التصويت ، والحق في تولي المناصب القضائية والكهنوتيــة ، كانت مراحل هــذا التطور ، وهي لم تحدث في غالبيتها بموجب صك معزول في سنة محددة » .

مومسن : « الموجز في العصور الرومانية القديمة » ــ الطبعة الفرنسية ــ المجلد ٦ الجزء الأول ــ باريس ــ ١٨٨٧ ــ ص : ٧٤ .

ضمن دائرة أقل ضيقاً . اخذ يتصرف بوصفه سيداً لا بوصفه مجرد وسيط . إنه بحاجة لوسائل تنفيذ .

لقد فقدت الحرية ، التي أعدت لاستعمال عدد أكبر ، شيئاً من صلابتها واعتزازها البدائيين . ومع ذلك فإنها تسود . لكن الظاهرة التي ستهدمها أخذت ترتسم .

الاندفاعة القيصرية

كان شيئاً كثيراً بالنسبة للعامي أن يكتسب حقوقاً مدنية وسياسية. وكان كافياً بالنسبة للطباع الحازمة والعقول الجسورة التي استطاعت أن تنطلق وتؤسس عائلات قوية كسفت جيداً النبلاء الضعفاء وجمعت بذوروها أتباعاً عديدين .

ولكن إن لم يعد هناك وجود للعامة من الناحية القانونية ، فإن العامة كانوا موجودين في الواقع . ففي روما سيدة العالم كانت الاوضاع غير متكافئة جداً بخلاف ما كان عليه الحال في الزمن الذي كان فيه النبلاء الاكثر غروراً فلاحين كبار فقط . لقد تكونت ثروات ضخمة حمتها حرمة الحقوق الفردية بقدر ما كان يحميها الحقل البدائي .

لقد اخذ رجال العامة حينذاك يثمنون حريتهم القانونية بأقل من مشاركتهم في القوة العامة . فمن الاولى ، وسواء كان ذلك بخطأ منهم أم بسبب الظروف ، لم يستطيعوا أن يجنوا تقدماً كافياً لموقعهم . لكنهم سيستعملون الثانية بطريقة يحطمون بها الحرية نفسها ، حريتهم بالذات وحرية الأقوياء الذين يهيئونهم . إن منصب المحامي الشعبي والاستفتاء الشعبي سيكونان الأداة لذلك .

ففي الزمن الذي كان فيه العامي بلا حقوق ، كان قد حصل ، من خلال الانسحاب الشهير على جبل أفونتين ، على مؤسسة المحامين عن حقوق الشعب ، المصونين والاقوياء جداً من اجل حمايته والقادرين على

أن يوقفوا لمصلحتهم كل عمليات الحكومة . لقد كان لهذه القوة التي تمتع بها المحامون طابعاً تعسفياً كان في البداية ضرورياً من أجل تعويض غياب حقوق العامي : لكنه كان عليها منطقياً أن تختفي بدعم من مجلس الشيوخ الذي استخدمها بذكاء من أجل تعطيل الحكام المستقلين جداً والوصول الى تركيز كل القوة العامة بين يديه(١) .

لقد عانى المجلس من قيام المحامين الشعبيين بتجميع العامة باعتبارهم جماعة منفصلة في المدينة ، ومن جعلهم إياهم يصوتون على القرارات ، باستفتاء ، بحيث تكتسب هذه القرارات في النهاية صفة القوانين الحقيقية(٢) .

إنها قوانين مختلفة بمضمونها وقصدها عن تلك التي كان الحكام في السابق يقدمونها ، بعد موافقة مجلس الشيوخ ، والتي كانت تنص على مبادىء عامة . إن الاستفتاءات الشعبية ، المستوحاة كلها تقريباً من الحاجات والأهواء الظرفية ، كانت غالباً تتعارض وأكثر مبادىء الحق يقيناً .

---

(١) « إن تحول سلاح مؤسسة المحاماة عن حقوق الشعب ، المتوجّه بالأصل ضد النبلاء بالولادة ، والذي ، بعد أن انتقل لأيدي طبقة النبلاء الجدد المتمثلين بالحكام ، استخدام فيما بعد من قِبَل مجلس الشيوخ ضد الحكام ، ثم أصبح في وقت متأخر مفيداً للملكية الوليدة في صراعها ضد سلطة مجلس الشيوخ ، إن هذا التحول يعود للتاريخ أكثر مما يعود للقانون العام . إن هذه المؤسسة الغريبة ، الناشئة لا عن حاجات عملية وإنما عن اتجاهات سيسية ، والمحرومة من كل صلاحية إيجبية والمحدثة فقط من اجل النفي ، كانت تستطيع حسب الظروف أن تخدم الأطراف المختلفة كل بدوره ، وقد خدمت بالتتالي الكل وضد الكل . لقد كانت هذه احدى السخريات المبررة للروح التي تحكم العالم ، وهي أن هذه القوة ، الثورية ، اساسها الاكثر جوهرية ، اصبحت اخيراً المرتكز القانوني للملكية » ـ مومسن ـ المرجع السابق ذكره ـ الطبعة الفرنسية ـ المجلد ٣ ـ ص : ٣٥٥ .

(٢) كان الامر يحتاج في البداية لموافقة مجلس الشيوخ . لكن هذه الموافقة كفت في النهاية عن أن تكون ضرورية . ومهما يكن الشيء الذي تصوت عليه العامة ، فإنه يكون قانونا .

من خلال هذه الممارسة دخلت في المجتمع الروماني الفكرة الخاطئة أساساً والقائلة بأن القوة التشريعية هي السلطة التي تأمر بأي شيء أو تحظره . لقد كان يصفق لكل من يتقدم باقتراح يبدو مفيداً للوهلة الاولى حتى ولو كان هداماً لكل الشروط الدائمة للنظام . إن منصب المحامي الشعبي هو الذي عود الشعب على فكرة المنقذ الذي يصحح فجأة الميزان الاجتماعي . وسيكون لديه ماريوس ، وقيصر ، وسيكون بامكان الاباطرة ان يستقروا بسهولة على أنقاض الجمهورية والحرية .

ومن إذاً الذي سيسعى جاهداً لإيقاف السيرورة ؟ رجال أحرار من النوع القديم . إن طعنة بروتوس التي طالما عظمها اليعقوبيون كانت ارستقراطية .

شروط الحرية

يمكن على حد سواء القول بأن الجمهورية الرومانية هلكت بسبب خطأ العامة أو خطأ الكبار .

إن نظام الحرية المدنية والسياسية كان قابلا للحياة ما دام يمتد الى رجال كانوا يستمدون منه أخلاقهم(١) لكنه كف عن كونه كذلك عندما

(١) لقد اشار روسو جيداً لهذا الامر في مقطع اهمها ذكره عن عمد مُبَسِّطو فكره ، فقد كتب ، متوجها الى البولونيين :

« إنني احس بصعوبات مشروع تحرير شعوبكم . إن ما اخشاه هو ليس فقط المصلحة المفهومة بشكل سيء ، وحب الذات والاحكام المسبقة للاسياد . إنني أخشى، بعد التغلب على هذه العقبة ، عيوب وجُبن الاقنان . إن الحرية غذاء طيب العصارة لكنه عسير الهضم . إنه يحتاج لمعدات سليمة جداً من أجل تحمله .

« إنني اضحك من هذه الشعوب الذليلة التي تدع نفسها تثور على يد أعضاء رابطة ما، وتجرؤ على الحديث عن الحرية من دون أن يكون لديها فكرة عنها، وتتخيل، وقلبها مليء بكل عيوب العبيد ، أنه لكي تكون حرة ، يكفي ان تكون ثائرة .

« أيتها الحرية الفخورة والمقدسة ! لو كان باستطاعة هؤلاء الناس المساكين أن يعرفوك ، لو كانوا يعلمون بأي ثمن يمكن اكتسابك والاحتفاظ بك ؛ لو كانوا يحسون كم هي القوانين أكثر قسوة من نير الطغاة القاسي ؛ إن نفوسهم الضعيفة ، عبيدة الشهوات التي ينبغي خنقها ، تخشاك مائة مرة أكثر من العبودية ؛ إنهم يهربون منك برعب مثل عبء يستعد لسحقهم » .

ضم فئات لا تشكل الحرية بالنسبة لها شيئاً مقابل السلطة السياسية ، فئات لا تنظر شيئاً من الأولى الحرية وتأمل كل شيء من الأخرى . (القوة السياسية) .

تلك هي مسؤولية الجمهور . أما مسؤولية الاقوياء فليست اقل . إنهم لم يعودوا النبلاء المتزمتين الذين كانوا موجودين في الماضي ، وإنما الراسماليون الجشعون ، الذين اغتنوا من نهب المقاطعات والاحتلال غير الشرعي للأراضي التي استولوا عليها ، والممارسة القذرة للربا . لقد توصل بعضهم ، مثل كايسيليوس كلوديوس ، لامتلاك ٣٦٠٠ زوج من الثيران و ٢٥٧ ألف راس في الماشية . واقتنوا الحقول الخاصة بمقدار ما كانت الغيابات العسكرية تقضي على الملاك الصغار وافسدوا كثيراً الأرض ، التي كانت في السابق مصدراً للغذاء ، من خلال جعلها مراعي لجيوش ابقارهم ، بحيث ستخسرها الزراعة نحو الفي سنة (١) .

كم كان تيبيريوس غراشيوس على حق إذاً حين اراد أن يحد من الملكيات الكبيرة ، ويضاعف من الصغيرة ، مضيّقاً بذلك من السلسلة المتباعدة بشكل خطير للأوضاع الاجتماعية !

لقد كان يلامس حقيقة اساسية ، يمكن أن تسمى بسر الحرية . إن نظام الحرية ، **أي النظام الذي تكون فيه الحقوق الذاتية مصونة** ، لا يمكن ان يبقى إذا كان القسم الأعظم من أعضاء المجتمع ، المزودين بالكفاءة السياسية ، غير مهتمين بالإبقاء عليها مقدسة . ولكن ماذا يجب من اجل هذا ؟ أن يكون لكل هؤلاء المواطنين مصالح ، إن لم يكن لها نفس المدى ، فعلى الأقل نفس الطبيعة وبدرجات لا تختلف عن بعض كثيراً ؛ وأن يكونوا سعداء لكونهم محميِّين بنفس الحقوق .

---

(١) انظر : ألبير غرينيه : « إنتجاع القطعان في ايطاليا » في «Mélanges d'Archéologie et d'Histoire» ـ ١٩٠٥ ـ ص : ٣٠ .

وفي العصر الجمهوري الجميل كان باستطاعة المواطنين الاكثر ثروة أن يسيطروا من دون مساوىء في عمليات التصويت مثلما كانوا ، من جهة اخرى، يحتلون الاماكن الاولى في المعركة. ذاك لأن مصالحهم « الضخمة » لم تكن تختلف بشكل أساسي عن المصالح الأكثر ضعفاً .

إن هذا الانسجام الطبيعي لم يكن باستطاعته ان يبقى الا بمقدار ماكانت الشروط المادية تشكل سلسلة متصلة ومجمعة بشكل وثيق بما فيه الكفاية . وقد دمر كلياً بالعكس عندما تواجدت في الطرف الأقصى من السلم الاجتماعي كتلة محرومة وفي الطرف الآخر سلطة الأثرياء المتكبرين . إن الحقوق الذاتية ، الشرعية عندما كانت تغطي ملكيةالمواطن الروماني المتواضعة ، أصبحت مكروهة عندما حمت ثروة طائلة ، مهما كانت الوسيلة التي اكتسبت بها ، ومهما كان المدى الذي اتخذته ، ومهما كانت الطريقة التي استخدمت بها . إن الاندفاعية الاجتماعية تمارس حينئذ ضد حقوق فردية يجب أن تكون عزيزة على كل عضو من المجتمع السياسي ، لكنها تصبح في الواقع خديعة بالنسبة للأغلبية ، وتعسفاً بأيدي الأغلبية . إن الأغلبية تعمل حينئذ على تهديم هذه الحقوق ، والحرية تفرق معها .

اتجاها السياسة الشعبية :

إنه لخطأ مشؤوم بالنسبة للعقل التاريخي ولبناء علم السياسة أن ندمج بنفس الإعجاب كل أولئك الذين « تعصبوا للقضية الشعبية » ، من دون أن نتبين أن هناك وسيلتين لخدمتها ، وأن هناك طريقين يمكن أن تدفع المجتمع للسير فيهما .

إن المعطى بالنسبة لهما مشترك . إنه التباين العميق بين المظهر القانوني والمظهر الاقتصادى للجماعة .

ففي حين كان الاستقلال الاقتصادي والاستقلال العملي للشخص، في المرحلة اولى ، ينتشر بنفس الوقت مع حق الحرية أو حتى يتقدم

عليه ، كان هذا الاستقلال ، في المرحلة الثانية بالعكس ، يضيق في حين أن حق الحرية يستمر بالامتداد لأعضاء من المجتمع كانوا محرومين منه (قبول ماريوس للـ Capite Censi) .

هكذا يحصل أن كتلة كبيرة من الافراد ، البؤساء والعاجزين بشكل إفرادي ، يمتلكون بشكل جماعي تأثيراً ضخماً على الشيء العام . إن هذا التأثير يشكل تأثيراً ضخماً على الشيء العام . إن هذا التأثير يشكل طبيعياً موضوعاً للدسائس المالية لزمر الاغنياء . لكنه يجب منطقياً بالنهاية أن يجتذب على يد زعماء شعبيين .

إن بامكانهم حينئذ ان يقترحوا على انفسهم مخططين . الاول هو مخطط ت. غراشيسوس . فهو يلاحظ أن الروح المدنية وإرادة ضمان المصالح والمشاعر المتشابهة والدفاع عنها بشكل مشترك تضمحل على حد سواء في الأعلى وفي الأسفل ، فالرأسماليون لديهم الكثير مما يدافعون عنه ، والبروليتاريون ليس عندهم مايكفي . إنه يريد أن يعيد بين المواطنين تشابهاً حقيقياً ، والتضامن الذي ينجم عنه ، وأن يضع حداً لوجود الأثرياء والبروليتاريا ، وان يجعل لكل مواطن استقلالاً فعلياً بحيث يكون الجميع انصاراً لنظام الحرية .

اما المخطط الثاني ، الذي ترك س. غراشيوس نفسه ينقاد إليه بسبب إخفاق اخيه ، فهو مختلف جداً . إنه يقر كأمر واقع بالقوة الفردية المخيفة للأقوياء وبالضعف الفردي للإنسان الشعبي ، ويقترح على نفسه ان يكون القوة العامة التي تدير شؤون الجمهور .

إن التناقض يبدو لي ساطعاً عندما ارى الاخ البكر يريد أن يصبح كل مواطن من جديد مالكاً ، والثاني يسن قانوناً يعطي لكل مواطن حصته من القمح بسعر منخفض ، ثم بعد فترة وجيزة مجاناً(١). إن هذا التدبير

---

(١) قانون ب. كلوديوس الصادر في عام ٥٨ قبل الميلاد .

يسير بدقة بعكس برنامج ت. غراشيوس . فبدل أن كان يريد مضاعفة عدد الملاك المستقلين ، نرى الأخيرين من بينهم يتوافدون على روما ، تحتذبهم لذلك التوزيعات المجانية . وبدل أن يتعمم الاستقلال الملموس لأعضاء المجتمع نرى القسم الاعظم منهم يصبح « تابعاً » للقوة العامة .

إن على هذه القوة بالضرورة أن تكتسب ، من أجل تأمين وظائفها الجديدة ، هدنة متميزة . إنه سيكون منصب الإمارة الذي سيكون له قريباً موظفوه الدائمون وكتائبه الطاغية .

وليس هناك بالحقيقة جمهورية إلا حيث السلطة لاتبدو قط ككائن ملموس له أعضاؤه الخاصة به . وحيث المواطنون يمكن أن يكونوا ،تقريباً بلا تمييز ، مدعوين لأن يديروا بصفة مؤقتة المصالح المشتركة التي يتصورها الجميع بنفس الطريقة . وحيث لايرغب احد بزيادة الأعباء التي يتحملها الجميع .

وبالعكس ، توجد سلطة ، ودولة ، بالمعنى الحديث ، منذ أن يكون الانفصال بين المصالح الفردية عميقاً ما فيه الكفاية بحيث يحتاج ضعف الأغلبية او صي دائم ذي اهتمام قوي جداً ، ويتصرف بالقوة بوصفه سنداً.

حداثة المسألة :

هل سيؤخذ علينا أننا أوغلنا كثيراً في التاريخ القديم ؟ لكننا موجودون في التاريخ الأكثر حداثة .

إني أجد مقابلاً فريداً للتوازي بين الفراشيوسيين في التوازي بين الروزفلتيين .

لقد أحس روزفلت الاول بأن الاستقلال الملموس لأغلبية المواطنين هو الشرط لتعلقهم بمؤسسات إلى عمال مأجورين وتابعين .

وفشل امام نفس الأنانية العمياء للأقوياء التي سببت خسارة تيبيريوس .

اما روزفلت الثاني فقد قبل بالامر الواقع ، وتولى الدفاع عن العاطلين عن العمل والضعفاء ، وبنى بواسطة اصواتهم ولمصلحتهم المباشرة صرح سلطة تذكر بطريقة اخاذة بعمل الاباطرة الرومان الاوائل . إن الحق الفردي ــ درع الكل الذي اصبح متراساً للبعض ــ يجب أن ينحني امام الحق الاجتماعي .

عندما تم إدراك جوهر الظاهرة ، اصبح التاريخ السياسي لأوروبا واضحاً . فاذا انتقلنا لتطور الجمهوريات الايطالية الذي ، من حكم الأشراف الى الطغيان ، أنتج ثانية بدقة السيرورة الرومانية ، فاننا نجد أن هذه الجمهوريات لم تكن هي التي شكلت الدول ، وإنما الملكيات هي التي قامت بذلك وطبعتها بسمات لاتمحى .

إننا نميز بغموض . داخل ظلام العصور الميروفنجية ، طبقة هامة من الرجال الأحرار . لكن العهود المضطربة القت بهم في تبعية فعلية ــ اصبحت تبعية حقوقية ــ للأسياد الأقوياء . إن من الممكن تصور ممالك الفترة الأولى من العصور الوسطى كأنواع من الجمهوريات الواسعة والرخوة التي لم تكن المواطنة تعود فيها إلاّ لبعض الكبار .

لكننا فهمنا أن حظوظ الحفاظ على مؤسسات الحرية ارتبطت بنسبة أعضاء المجتمع الفعالين سياسياً الذين يستفيدون منها . لهذا يجب الاّ نندهش لأن الملوك وجدوا مؤازرات واسعة من اجل إحلال سلطتهم محل حريات لا تفيد إلاّ الأقلية وتضطهد الأغلبية .

لقد احرج صراع الملكية والارستقراطية هذا كل المؤرخين الذين عانوا من حاجة داخلية لاتخاذ موقف متحزب تجاهه . هل سيحيّون العمل الاستبدادي للملكية التي ستخلص البشر من العبودية الاقطاعية ؟ لقد وَصفَ هذا الاتجاه على يد البيردو بروغلي :

« لقد كان لدينا منذ عهد قريب ، وحتى لدى السلطات العليا جداً ، نظريات لتاريخ فرنسا منطقية جداً ومترابطة مع بعض بقوة ، كانت كل مجموعة فيها تتماسك بشكل عجيب إن المبدأين اللذين هيمنا دائماً على تطور فرنسا ، حسب هؤلاء الصانعين للنظم ، يكفيان أيضاً لكل امنياتها ، وهما المساواة والسلطة . إن الحكومة المثالية لفرنسا هي التي يتوفر فيها المقدار الأكبر من المساواة الممكنة تحت حراسة المجموع الأكبر الذي يمكن تصوره من السلطة . إن هذه الحكومة هي التي سعى إليها معاً التاج والطبقة الثالثة عبر اضطراباتنا الطويلة . إن الغاء المراتب العليا التي كانت تسيطر على البرجوازية ، وبنفس الوقت السلطات الوسيطة التي كانت تزعج الملكية ، والوصول عبر ذلك الى مساواة كاملة وسلطة لا محدودة ، هو الاتجاه النهائي والسماوي لتاريخ فرنسا .

« إن « الديمقراطية الملكية » ، كما قيل ، التي تتجلى ، بعبارات اخرى ، بسيد ليس هناك من هو أعلى منه ، وبرعايا متساوين ليسوا مواطنين ومن دون مزايا وحقوق ، هي الدستور الذي يناسبنا »(١) .

هل سيتعجب المؤرخون المتحبثون للمؤسسات التحررية والمعادية للحكم المطلق ، بالعكس ، بالمقاومة الارستقراطية لبناء الحكم المطلق ؟ لقد لاحظ سيسموندي ، على سبيل المثال ، أن كل التقدم الحقيقي ، الذي حدث في العصور الوسطى ، في مجال استقلال الطباع وضمان الحقوق ، والحدود التي جلبها النقاش لأهواء وعيوب السلطة المطلقة ، كان الفضل فيه يعود للطبقة الارستقراطية بالولادة »(٢) .

إن المشهد الانجليزي هو الوحيد الذي لا يقترح على العقل هذا الخيار بين حدّين ، وذلك بسبب الخصوصيات التاريخية التي سلّط

---

(١) مقالة في مجلة (Revue des Deux Mondes) ـ ١٥ كانون الثاني ١٨٥٤ ، ذكرها بردون في : « العدالة في الثورة وفي الكنيسة » .

(٢) سيسموندي : « دراسات حول دساتير الشعوب الحرة » ـ باريس ـ ١٨٣٦ ـ ص : ٢١٥ ـ ٢٦١ .

دو لولم الضوء عليها . هنـاك كانت السلطة الملكية أولا كبيرة بمـا فيه الكفاية بالفعل ، والأمن كان كافياً بحيث لم تتراص طبقة الرجال الأحرار الواسعة وتتحول الى فئة ضيقة .

وبدل أن تنضوي الطموحات المكبوتة والنشاطات المستغلّة عـلى يد الحرية القمعية للكبـار تحت لواء السيادة الملكية ، كما حـدث في فرنسا ، تجمعت القوى السياسية لما يمكن تسميته « بالطبقة الوسطى » وراء السادة الاقطاعيين الذين تُظِر لهم باعتبارهم رجالاً أحراراً كباراً ، تحت لواء الحرية .

إن لهذه الظاهرة اهمية حاسمة : لقد كَوّنت خلال قرون ولعدة قرون عقولاً سياسية مختلفة جداً في الجزيرة وعلى القارة .

في التكوين التاريخي للسمات القومية :

لاحظ جـون ستيوارت ميـل ، في صفحات شهيرة ، الأمزجـة السياسية للشعبين الفرنسي والبريطاني .

« إن هناك ، كما يقول ، ميلين مختلفين جداً في حد ذاتهما ، مـع شيء ما مشترك بينهما ، من خلاله يلتقيان في الاتجاه الذي يعطيانه لجهود الأفراد والأمم : الأول هو **الرغبـة في القيـادة** ، والآخر هو النفور من الخضوع للقيادة . إن هيمنة احد هذه الاستعدادات او الآخر لـدى شعب ما هي إحدى العناصر الأكثر أهمية في تاريخه »(١) .

إن الفيلسوف يغطي نفسه بحيطة مصطنعة بسيطة ويقوم بمحاكمة الفرنسيين الذين يضحون بحريتهم ، كما يشرح ، لقاء المشاركة الأكثـر وهمية وزيفاً وتفاهة في السلطة .

« إن هناك شعوباً تتجاوز لديها شهوة حكم الغير كثيراً الرغبـة في الاستقلال الشخصي ، بحيث أن الناس يَضَحون بطيب خاطر بمضمون

الحرية مقابل مظهر بسيط للسلطة . إنّ كلاّ منهم يتنازل بطيب قلب ، كما يفعل جندي بسيط في الجيش ، عن حريته الشخصية في العمل ويضعها بين أيدي جنراله ، شريطة ان يكون الجيش منتصراً وظافراً ؛ وأن يكون باستطاعته أن يتباهى بكونه عضواً في جيش غازٍ ، بالرغم من ان فكرة الحصة التي تعود له في السيطرة على الشعب المغلوب هي عبارة عن وهم .

إن من يمتلكون السلطة ، في مثل هذا الشعب ؛ لا يعرفون كيف يشرعون في العمل لأن كل المواطنين يستطيعون في يوم ما أن يصلوا للسلطة . إن الانسان ، في هذه الامة ، سيفضل بصفة عامة الحظ (مهما كان بعيداً وغير محتمل) في ممارسة جزء ما من السلطة على مواطنيه ؛ على اليقين بالنسبة له وللآخرين ، بأنه لن تمارس عليه أي سلطة غير مفيدة .

هذا هو ما يكَوّن شعباً من الراكضين للمقاعد . شعباً تتحدد لديه السياسة بشكل رئيسي من خلال السباق الى المقاعد ؛ ولا يؤخذ لديه إلاّ بالمساواة وليس قط بالحرية ، ولا تكون لديه الصراعات بين الأحزاب السياسية إلاّ صراعات من أجل تقرير ما إذا كان حق الاهتمام بكل شيء يعود لطبقة ما بدل أخرى (أو ربما لفئة من الرجال الذين يهتمون بالقضايا العامة بدل أخرى) . وتكون الفكرة التي تكَوّن عن الديمقراطية مجرد فكرة فتح الوظائف العامة للجميع وليس لعدد قليل فقط ، وكلما تكون أخيراً المؤسسات شعبية كلما أحدث عدد لا محدود من المقاعد ، وبالتالي يصبح تطرف الحكم الذي يمارس من قبل الكل على كل واحد ، ومن قبل السلطة التنفيذية على الكل أكثر بشاعة من اي وقت مضى »(١) .

إن الشعب الانجليزي ، حسب مؤلفنا ، « يتمرد بطيب خاطر ، بالعكس ؛ ضد كل محاولة مبذولة من أجل أن تمارس عليه سلطة

---

(١) المرجع السابق ـ ص: ٩٦ ـ ٩٧ .

لا يجازيها عرف طويل أو رأيه الخاص بالنسبة للحق . لكنه يهتم قليلاً جداً بصفة عامة بممارسة السلطة على الغير » . إن الانجليز لا يتذوقون كثيراً ممارسة الحكم ، لكن لديهم «شهوة لا ترى في اي بلد آخر ، لمقاومة السلطة عندما تتجاوز الحدود المرسومة »(١) .

كيف سنشرح ، بالقدر الذي يبدو لنا فيه أن هذا النموذج الثنائي يعبر عن حقيقة . مثل هذا التناقض ؟ بسمات مكتسبة خلال تطورين مختلفين جداً .

لقد أشرك الارستقراطيون الانجليز الطبقة الوسطى - التي كانوا زعماء لها ، في مقاومتهم لاجتياحات السلطة منذ الشرعة الكبرى . ونشأ من هنا تعلق عام بالضمانات الفردية ، وتأكيد لحق مستقل عن السلطة ومعارض لها .

اما في فرنسا فقد تجمعت الطبقة الوسطى - بالعكس - حول الملكية من اجل أن تناضل ضد الامتيازات . إن انتصارات تشريعات الدولة على العرف كانت انتصارات شعبية .

هكذا اتفق ان البلدين سيدخلان العصر الديمقراطي بسمات متعارضة جداً .

في البلد الأول الذي يمثل نظام الحرية سيمتد حق الأشخاص ذوي الأصل الارستقراطي تدريجياً للجميع . وستكون الحرية **امتيازاً مُعَمَّماً** . هكذا يكون من الخطأ الحديث عن حدث الديموقراطية في انجلترة ؛ لأن من الأحرى القول بأن العامة دُعيت لحقوق

(١) جون ستيوارت ميل : المرجع السابق ذكره ، ص : ٩٥ — ٩٦ .

الارستقراطية . إن حصانة المواطن البريطاني هي حصانة السيد الاقطاعي في العصور لوسطى(١) .

في البلد الآخر ، الذي يمثل بالعكس نظام السلطة ، ستسقط آلة الحكم المطلق التي بنيت على يد الملكية البوربونية بين أيدي الشعب المأخوذ ككتلة .

في الجانب الأول ستكون الديمقراطية عبارة عن امتداد للحرية الفردية المزودة بضمانات عريقة الى الجميع . وفي الجانب الآخر ستكون عبارة عن إسناد سيادة مسلّحة بقدرة كلية عريقة ، ولا تعترف بالأفراد إلاّ كرعايا ، للجميع .

لماذا توسع الديمقراطية حقوق السلطة وتضعف الضمانات الفردية؟

عندما تدخل الشعب كممثل رئيسي في الحلبة السياسية وجد الميدان ممهدًا منذ قرون بالمبارزة بين الملكية والارستقراطية ؛ الملكية التي كوّنت الأجهزة الهجومية للسلطة ، والارستقراطية التي عزّزت المؤسسات الدفاعية للحرية .

وحسبما وضع ، طوال سن قصوره الطويل ، آماله في الملكية أو في الارستقراطية ، وساعد على توسع أو على تحديد السلطة ، وحسبما

(١) « إننا نحس ، حتى في أيامنا هذه ، بأنه إذا كان على الجميع أن يتمتعوا بالحرية الارستقراطية ، فإن الجميع لم يكونوا على حد سواء خليقين بحفظ شروطها . لقد عبّر د. هـ . لورنس بقوة عن المعتقدات غير المعترف بها ، ولكن العميقة التي كانت تسود حتى وقت قليل من الزمن :

« إلاّ أن السمورز (Somors) كان انجليزيًا بالدم والتربية ، وبالرغم من انه لم يكن لديه أسلاف ، كان يشعر بانه كان احد الاعضاء المسؤولين في المجتمع ، بالتناقض مع العدد الذي لا يُحصى مع اللا مسؤولين ، في انجلترة القديمة ، التربَويّة والاخلاقية ، كان جلريا » . د. هـ لورنس : «Kangouroo» — الترجمة الفرنسية ـ ص : ٢٦ .

كان إعجابه مكرساً بشكل تقليدي للملـوك الذين يشنقون البارونات أو للبارونات الذين جعلوا الملوك يتراجعون ، ستحملهم عادات قوية ومشاعر منحصة لإكمال سعي الملكية لترسيخ الحكم المطلق أو سعي الارستقراطية لتعزيز الحرية .

هكذا رأينا ثورة انجلترة تعلن انتماءها للشرعة الكبرى ، في حـين تكرر ، في ظل الثورة الفرنسـية ، المديح لريشيليو ، المقدس « كجبلـي ويعقوبي » .

ولكن حتى حيث وجهت ذكريات قوية القوة الشعبية نحو ضمان الحقوق الفردية ، فإن تغير اتجاهها لصالح السلطة كان حتمياً ، وسيأتي تفسنها عاجلاً أو آجلاً لينفخ أشرعة السيادة .

لقد حدث هذا التغير في الاتجاه بتأثير نفس الأسباب التي عرفناها مؤثرة في روما . فما دام شعب الرجال الأحرار المشارك في القوة العامة لا يضم إلا أشخاصاً لديهم مصالح فردية ينبغي الدفاع عنها ويميلون بالتالي للحقوق الذاتية ، فإن الحرية تبدو لهم ثمينة والسلطة خطرة . ولكن منذ أن يضم هذا « الشعب السياسي » أغلبية من الأشخاص الذين ليس لديهم شيء أو يعتقدون أنه ليس لديهم شيء يدافعون عنه ، والذين تثيرهم التفاوتات الواقعية الكبيرة ، فإن هذا الشعب يبدأ بأن يقوّم فقط القـدرة التي أعطته إياهـا السيادة على قلب البنية الاجتماعية المخطئة : ويستسلم لفكرة انتظار الخلاص من السلطة .

لقد فهم كل من لويس نابليون وبسمارك ودزرائيلي هـذا الأمر جيداً . وشعر هؤلاء الاستبداديون الكبار أنهم ، بتوسيعهم لحق الانتخاب في الوقت الذي كانت الملكية تضيق فيه ، كانوا يحضّرون ، من خلال اللجوء للشعب لتضخم السلطة . إنها السياسة القيصرية .

كم كانت الأجيال التالية ، التي تستسلم بجنون لحكمها ، أقـل بصيرة من المعاصرين ! لقد رأى معاصرو نابليون الثالث جيداً كان منطقياً

أن يؤسس من جهة أولى التصويت العام ، وأن يشجع من جانب آخر تركيز الثروات وإبراز اللا مساواة الاجتماعية (١) .

إن اموراً ثلاثة كانت تهم النزعة القيصرية . الاول والاكثر ضرورية هو ان الأعضاء الأكثر عراقة بالحرية في المجتمع يفقدون رصيدهم الاخلاقي ويصبحون غير قادرين على الاتصال مع اولئك الذين اتوا ليشاركوا في هذه الحرية افتخاراً يتسم بمظاهر مزعجة للسلطة . لقد لاحظ توكوفيل الدور الذي لعبه في هذا الصدد ، في فرنسا ، الاجتثاث الكامل لجذور طبقة النبلاء القديمة .

« باجتثاث جذور النبلاء ، انتزع ، كما يقول ، من الامة جزء ضروري من مضمونها ؛ وجرحت الحرية بجرح لن يشفى مطلقاً . لقد اكتسبت الطبقة ، التي سارت طوال قرون ، من هذا العرف الطويل الذي لا جدال فيه من العظمة نوعاً من عزة القلب ، والثقة الطبيعية بقواها ، وعادة النظر إليها باعتبارها النقطة الاكثر مقاومة في الجسم الاجتماعي . إنها لا تملك فقط اخلاقاً رجولية ؛ وإنما تزيد بوصفها قدوة رجولية الطبقات الأخرى . إننا نثير باستئصالها أعصاب حتى اعدائها . إن شيئاً لن يعرف كيف يحل محلها بشكل كامل ؛ وهي نفسها لن تعرف

(١) كان من الممكن ان يكتب في عام ١٨٦٩ : « إن المصارف ، وشركات الاعتماد ، والبواخر ، وخطوط الحديد ، والمصانع الكبرى ، وشركات التعدين الكبرى ، والغاز ، والشركات الأخرى مهما كانت اهميتها ، كانت مركزة بين ايدي ١٨٣ فرداً » .

« إن هؤلاء الـ ١٨٣ شخصاً يمتلكون بصفة مطلقة أكواماً من الرساميل التي يوجهونها ، تمثل أكثر من ٢٠ مليار سهم أو سند قيد الاصدار ، أي ما هو اكثر من الثروة العامة ، ولا سيما كل الأجهزة الصناعية الكبيرة التي من خلالها يجب على بقية الانتاج ، المسمى بالحر ، أن يمر » .

ثم نرى الظاهرة اقدم مما يظن . إن المؤلف الذي نستشهد به يعتبر أن نموها متسارع بشكل كبير منذ ثورة ١٨٤٨ . انظر : ج . ديشين « الامبراطورية الصناعية . التاريخ النقدي للامتيازات المالية والصناعية في الامبراطورية الثانية » ـ باريس ـ ١٨٦٩ .

مطلقاً كيف تولد من جديد . إنها تستطيع أن تعثر ثانية على الألقاب والأموال ، لكنها لن تعثر على روح آبائها » (١) .

أما العامل الثاني الضروري للنزعة القيصرية ، فهو أن ترتفع طبقة جديدة من الرأسماليين ، لا تتمتع بأية سلطة أخلاقية . وتفصلها عن بقية المواطنين ثروة طائلة .

وأما العنصر الثالث ، أخيراً ، فهو اجتماع القوة السياسية مع الضعف الاجتماعي في طبقة واسعة من الخاضعين .

هكذا أصبح « الارستقراطيون » من الدفعة الراسمالية ، الذين صاروا دائماً أكثر غنى واعتقدوا نتيجة لذلك انهم صاروا اكثر قوة ، والذين ايقظوا غيظ المجتمع ، أصبحوا غير قادرين على أن يكونوا مطلقاً قادته ضد مشاريع السلطة . في حين بحث الضعف الشعبي بشكل طبيعي عن ملجأ في القدرة الكلية للدولة .

هكذا استبعِدَت العقبة الوحيدة التي يمكن للسياسة القيصرية ان تصادفها ، عقبة حركة المقاومة التحررية ، المنبثقة عن مواطنين لديهم حقوق ذاتية يدافون عنها ، ويقودهم بشكل طبيعي أعيان يحددهم رسيدهم ولا يجردهم من اهليتهم رخاؤهم الفظ .

* * *

(١) توكوفيل : « لنظام القديم والثورة » ـ ص : ١٦٥ .

الفصل الثامن عشر

الحريـة ام الأمـن

كان تاريخ المجتمع الغربي يفسر بالقـرن الماضي كمسيرة متتالية للشعوب نحو الحرية .

لقد تحرر الناس المرتبطون بأوثق روابط التبعية والاستغلال على يد سادة مباشرين ، تحرروا تدريجياً ، في الفترة الاولى ، بفضل الصراع بين هؤلاء المسيطرين والسلطة السياسية .

وفي الفترة الثانية ، التي انفكوا فيها تقريباً عن سيادتهم ، تمتعوا بشيء من الحرية المدنية في ظل قيادة دولة ارتفعت جداً فوق كل قوة اجتماعية . وبقي حينذاك ان يتحول هذا السيد السامي للمجتمع الى خادم له . إن هذا هو موضوع الديمقراطية التي تجلب ، حين تتحقق ، الحرية السياسية ، التي تعني الكف عن طاعة السادة واستبدالها بطاعة مدراء يؤسسون من أجل الخير المشترك .

إن سيرورة التحرر المادي هذه تتصاحب بسيرورة تحرر روحـي فبدل ان يخضع الناس لاوامر خاصة بالمعتقدات والسلوك ، يزعزون هذه الخرافات : ويصبحون حكاماً يجب عليهم الايمان بـه وللطريقـة التي يجب عليهم التصرف وفقاً لها .

تلك كانت المعتقدات في القرن التاسع عشر ، والتي لا تزال باقية لدى بعض العقـول .

لكن شاهد زمانه يلاحظ اليوم تطوراً مختلفاً جداً . فالسلطة ، ألتي كونت من جديد من اجل خدمة المجتمع ، هي بالحقيقة سيدته . لا سيما وأنها ، لكونها غير منازع فيها ، تدعي أنها تنبثق منه ، ولكونها لا تقاوم لا تصادف اية قوة خارجها قادرة على تحديدها . إن قلب الايمان القديم الذي كان يربط الدولة نفسها ، ترك فراغاً في المعتقدات والقواعد سمح للسلطة بأن تملي وتفرض معتقداتها وقواعدها . إن الاستغاثة بالدولة ضد مستغلي العمل الانساني يؤدي لإحلالها محلهم . بحيث اننا نميل الى وحدة القيادة السياسية ، ووحدة القيادة الاقتصادية ، المجتمعتين بنفس اليد ، اي نميل لسلطة مطلقة لم يكن اجدادنا يتخيلونها ، ولم يوجد شبيه لها إلا في نهاية حضارات اخرى ، كالحضارة المصرية .

لقد كان هناك في قمة المجتمع أوصياء على العرش يسهرون على العرش يسهرون على تحقيق الانسجام في الافكار من أجل تحقيق الانسجام في الأفكار من اجل تحقيق الانسجام في الأعمال . اما في القاعدة فهناك جمهور كان بمجموعه تابعاً ومؤمناً وعاملا ، ويتلقى من السيد تعليماته وإيمانه وخبزه ، وكان يوجد في حالة نوع من العبودية تجاه سيد بعيد بشكل شاسع عنه ولا شخصي .

إن من الممكن الادعاء بأن هذه العبودية العامة كانت نقطة التلاقي الضرورية لسلسلة تاريخية تشكلت بواسطة الدول المتعاقبة لحضارة ما ، ويمكن دعم هذا الادعاء بحجج أكثر من تلك التي وجدت من أجل البرهنة على السير نحو الحرية .

لكنه سيكون من قبيل الجرأة في التفكير السليم بأن السلسلة موحدة الهدف . إننا لا نعلم شيئاً عن هذا،كما أن عدداً قليلا جداً من الحضارات معروف من قبلنا ولا سيما فيما يتعلق بنموها المتتالي بحيث لا يمكننا الادعاء بكدس تاريخها بعضه فوق بعض .

إننا نلاحظ فقط أن كل مجتمع تطور نحو حالة من الحرية الفردية يبتعد عنها فجأة بعنف عندما يبدو أنه بلغها .

إن ما يهمنا ، إنما هي أسباب الظاهرة .

ثمن الحريـة :

إنها لفضيلة خفية للغة أن تعبر عن حقائق أكثر من تلك التي يدركها الانسان بوضوح . هكذا نقول : « إن الحرية هي الخير الأثمن » ، من دون الحذر من كل ما تحتويه هذه الصيغة من معطيات إجتماعية .

إن خيراً باهظ الثمن لا يكون خيراً ذا ضرورة أولية . إن الماء ليس له ثمن قط ، والخبز بخس الثمن . إن ما يكون باهظ الثمن ، إنما هو لوحة الرمبراندت ، ومع ذلك فإن هذا الشيء من لوحـات رامبراندت الثمين من بين كل الأشـياء مرغوب من قبـل القليل من الناس ، وما من أحد سيقيم له وزناً إلا إذا لبت حاجته من الخبز والماء .

إن للأشياء الثمينة إذن هذا الطابع المزدوج المتمثل بكونها مرغوبة حقاً من قبل قلة من الناس ولا تكون كذلك الا عندما تلبي الحـاجات الاوليـة .

يجب النظر الى الحرية من هذه الزاوية . إن حكـاية اسطورية ستجعلنا ربما نتعرف عليها بشكل أفضل .

تاه رجل في الغابة وانتظر غذاءه من النجاحات غير المؤكدة للصيد ، وكان هو نفسه مهدداً من قبل كل الحيوانات المفترسة . ومرت به قافلة فركض إليها واطمأن قلبه من وفرة العدد ووفرة المؤن . واصبح الخادم الاكثر طاعة للرئيس ، ووصل في ظل قيادته الى المدينة ، وتمتع في البدء بعجائبها ، ولكن بعد أن اعتاد سريعاً على أمنه تبين له يومـاً أنه عبد

ويريد ان يكون حراً . وقد اصبح كذلك في النهاية . ولكن فجاة اتت قبائل بدوية : فغزت وسلبت وحرقت وقتلت . وهرب رجلنا الى الارياف ولجأ لقلعة يوجد فيها سيد يأوي الحيوانات والناس : فنـذر كل قوة عمله لهذا الحامي لقاء إنقاذ حياته .

إلا أن سلطة قوية اعادت ثانية النظام ، فاخذ رجلنا سريعاً يشكو من اعمال السخرة التي يؤديها للسيد ، ويحولها الى ضريبة نقدية قللها تدريجيا لأن يصبح ملاكاً حراً . وكان عليه إما ان يذهب الى المدنية ويرغب بتأجير ذراعيه على هواه او يستطيع ممارسة صناعة ما مناسبة لـه . ونشبت حينذاك ازمة إقتصادية ، ولم يعد المزارع أو المقاول يجد ما يبيعه بالسعر الذي كان يأمله . امل العامـل ، فقـد رمي للشـارع وهكذا عاد لبيحث عن سيد يؤمن له انتظام رزقه ، إما بأن تؤخذ منـه كمية محدودة من انتاجه بسعر مؤكد ، وإما ان يضمن له استقرار عمله واجـره .

هكذا نجد لدى شخصية حكايتنا الخرافية انَّ إرادته بأن يكون حراً تنطفيء في حال الخطر ، وتحيا ثانية حينما تشبع حاجته للأمن .

إن الحرية ليست إلاَّ حاجة ثانوية بالنسبة لحاجة الأمن الأولية .

إن فكرة الامن تستحق إذن الفحص : وسرعان ما تظهـر معقدة . وإن من المريـح اكثر التعامل مـع عكسها : إلا إننـا سنعرّفـه بأنـه الشعور الواخز بكون المرء مهَدَّداً بحدث مفجع . وسنتبيَّن فور ذلك ان اللا امن يكون تبعاً لثلاثة متغيرات . أولاً ما هو الحدث المفجع ؟ إنـه بالنسبة لفرد ما خسارة نقدية بسيطة ؛ اما بالنسبة لآخر فإن الموت نفسه لا يُعَدُّ فاجعة . هكذا يكون عدد الاحداث المفجعة قليلاً او كبيراً حسب كِبَرِ النفس . لنأخذ فرداً يرى مفجعاً عدداً معطى من الاحداث . إن حظوظ حصول احد هذه الاحداث او تلك تكون عديـدة قليلاً او كثيراً حسب العصر الذي يعيش فيه وحسب وضـعه . إن احتمـال المـوت

العنيف ليس هو نفسه في عصر الاجتياحات البربرية او في القرن التاسع عشر . لكن الانسان لا يقدر المخاطر بقيمتها الرياضية . فهو يقلل من قيمتها إذا كان متعطشاً للدم ، ويبالغ في ذلك إذا كان قلقاً .

من الممكن إذن ان نتمثّل شعور انعدام الأمن كدالّة تأخذ بالنسبة لكل عضو في مجتمع ما وفي لحظة ما قيماً مختلفة ، حسب عدد الأشياء التي يخشاها ، والاهتمام الرياضي لهذا الحدث او ذاك ، وميله الطبيعي للمبالغة في هذا الاحتمال أو التقليل من قدره . وكلما كان هذا الشعور باللاأمن كبيراً كلما تطلع الفرد الى مزيد من الحماية ، وكلما ارتفع الثمن الذي سيدفعه لقاء هذه الحماية .

إن شعور الأمن هو ، كما قلنا ، عكس هذه القيمة القابلة، من حيث المبدأ ، للقياس . إنه اذن قيمة قابلة أيضاً للقياس . وكلما كان هذا الشعور اقوى ، كلما كانت اقوى ايضاً إرادة الحرية .

نتصور إذن أن هناك في كل لحظة وفي اي مجتمع افراداً لا يشعرون بانهم محميون بما فيه الكفاية ، وآخرين لا يشعرون بانهم احرار بما فيه الكفاية . إني سأسمي الأوائل **بالآمنيين** والآخرين **بالحريين** .

ونتبين فور ذلك أن هذا التفكير يؤدي بنا لتصحيح الافتراضات التي طرحت سابقاً حول علاقات السلطات مع القوى الاجتماعية . إن مناصب القيادة الاجتماعية يمكن ان تؤول بالتوارث **لآمنيين** لن يتوانوا عن مبادلة الاستقلال الذي يمكن لهم أن يحصلوا عليه بضمانة تؤمّنها لهم الدولة . إننا سنعود لدراسة نتائج هذه الظاهرة .

ونرى ايضاً انه عندما تكون الأخطار متساوية ، من بلد لآخر ، فإن روح الحرية ستكون اكثر انتشاراً حيث ستكون النفوس اكثر عزة ؛ وحتى حيث ستكون الأمزجة اكثر دموية .

فإذا قامت تربية اكثر رخاوة بإفساد الطباع ، أو إذا نمّا نوعَ حياةٍ مختلفٍ القلق دون ان تكون المخاطر الحقيقية قد زادت ، فسترتفع نسبة الأمنيين. وهذا ما حصل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر : إن نمو التطلع الى الامن دلالة على ذلك .

وإذا ازداد الاحتمال الحقيقي لأحداث مشؤومة فجأة ، فإن المجتمع بأسره تقريباً يمكن ان يتحول الى مجتمع « أمني » النزعة .

هكذا رأينا الرجال الاحرار من القرن الثامن الى القرن العاشر يبخسون حريتهم . ففي بحثهم عن ذراع قوية تحميهم من حنق السارازيين والنورمانديين والهنغاريين ، سارعوا الآن يرفعوا بأيديهم القلعة التي سيبقى احفادهم اقناناً فيها طوال قرون . فقط بعض الجسورين سيجازفون بالبقاء خارج الميدان ، وسيؤسّسون ، كمغامرين متجولين ، الثروات وسلالات طبقة الأشراف التجارية . إن الأمر سيحتاج للحرارة المتنامية للأمن الملكي من أجل ان يفقد جيل العبودية الاقطاعية الجليدي تدريجياً عناصره الأكثر قدرة على الرجولة ، والتي تشكل برجوازية المدن في حين ستتأخر البقية في الروابط الاقطاعية .

إن تاريخ الطبقة المثقفة يجعلنا نحس كم يؤدي انعدام الأمن الى الانقياد .

إن أرخميدس المقتول في مقر سيراتوزا يرمز لمصير رجال الفكر في عصور العنف . وسواء حين يقوم البرابره باجتياح مجتمع قديم او توقظ الشهوات من جديد البربرية النائمة ، يكون المثقفون بالضرورة أوائل الضحايا .

ما العمل حينئذ ؟ لقد رأيناهم ، حينما انهار النظام الروماني . بأنفسهم في الكنيسة . إنها بالنسبة لهم الحياة المنقذة . وستكون ايضاً، من خلال سخاء الأسياد الجدد ، رخاءً يتسارع النمو .

وخلال اكثر من خمسة قرون ، سيكون كل مثقف رجل كنيسة . ولا يعني هذا بالتأكيد ان كل مثقف مؤمن ، وإنما ان الانضباط الفكري والاجتماعي هو الثمن الذي يُدفع لقاء الأمن .

وبقدر ما يبدو الأمن الجسدي مؤمّناً بشكل افضل ، تكون هناك مجازفة بالبقاء خارج الأطر الحامية . لكن الأغلبية الساحقة من المثقفين بقيت داخل هذه الأسرة التي قدّمت لها زاداً مؤكداً . هكذا راينا حتى في القرن الثامن عشر رجالاً مثل كونديالك او سبياس قساوسة .

في العمارة الاجتماعية :

حالما يتمّ تخيل مشاعر الحرية والأمن ككميات قابلة للقياس ذات علامات متعاكسة ، يمكن تصور مجتمع ما ، في لحظة ما من وجوده . كحشد غفير من النقاط ــ يقابل كل منها فرد ما ــ يمكن تنضيدها حسب مؤشر الميل الى الحرية الخاص بها . واعني بذلك ان الأكثر ميلاً الى الأمنية سيكون في الأسفل ، والأكثر ميلاً الى حرية في الأعلى ، والآخرين حسب درجة تطلعهم للحرية وحاجتهم للأمن . ونتخيل ان هذا الشكل يمكن أن يأخذ المظهر العام لهرم أو لمنزل . إلاّ أن هذا لا يهم : لأنه سيكون هناك على كل حال تنضيد يمكن فيه تقطيع شرائح افقية تقسم الافراد الى فئات حسب استعداداتهم . فئات يمكن تسميتها بـ : ا ، ب ، جـ ، الخ بدءاً من الأعلى .

لكن من الممكن أيضاً توزيع هذه النقاط ، التي يمثل كل منها دوماً اعضاء أعضاء المجتمع ، وفق مبدأ آخر ، وحسب موقعهم في المجتمع . إنّ الموقع الاجتماعي هو أمر غير محدد منطقياً لكننا نحس به بقوة . إننا لن نسعى الآن لتوضيح هذا المفهوم بدقة ، وإنما سنرسم ، بالاستناد الى الانطباعات فقط ، شكلاً آخراً للتنضيد الاجتماعي حسب الأوضاع . ويمكن فيه أن نقطع ايضاً شرائح تسمّى بشكل مبتذل طبقات . ويمكن تسميتها اَ ، بَ ، جـَ وهكذا دواليك .

وإذا نحن قرَّبنا الآن الشكلين ، فماذا توحي لنا مجابهتهما ؟ هل ستكون هناك علاقة تلازم بين الطبقات والفئـــات بحيث تقابـــل ا أَ ، و ب بَ الخ ... ؟

لن يكون هناك بالتأكيد علاقة تلازم مطلقة . ولن نرى ان كل الـ أَ : الفخورين فقط بسموهم ، يحتقرون كل اساليب الحماية . ولا كل الـ : ي ، الخائفين من عجزهم ، يتلهفون فقط لطلب العون . وسيكون هناك في كل طبقة ولكل مجتمع درجة ما من التلازم (١) .

وسيظهر للعيان ان التلازم سيكون في حَدِّه الاقصى في مجموعة إجتماعية قيد التكوين أو يطرأ عليها لِتَوِّها انقلاب كامل .

إن الطِبَاع الاكثر جسارة ستنشر قوَّتها . وبقبولها لكل الاخطار ، وباتخاذها لكل المبادرات ستصبح الرؤساء . في حين ان النفوس الوجلة ستبحث بالعكس عن ملجأ ، ودعم ، وسيعطي خضوعها القياس الدقيق تقريباً لمخاوفها .

إن مثل هذا المجتمع يفتقر جداً الى التجانس ، ومع ذلك فإن من الممكن الحديث عن توازن اجتماعي لأن الحريات تقابل الأخطار .

إلاَّ انَّ هــذا التوازن يفسد بالضرورة . لأن من الطبيعة البشرية انْ تعَزَّز بحقوق ذاتية المواقع المكْتَسبة وان تحتَكَر ، وان تنْتقَلَ . إنَّ الأمثلة بدون شك ، والتربية ، وربما الوراثة التي ما زلنا نعرف عنها القليل من الأشياء ، تميل لأن تحفظ لكل طبقة سماتها الخاصة . ولكن ليس بشكل كامل بحيث لا تظهر في اَسفل السلّم امزجة تحررية ، في حين ترتسم بقوة اكثر فأكثر في الأعلى سمات امنية ، ولا يعود تنضيد

---

(١) يمكن تعريف درجة التلازم بانها نسبة الافراد من الطبقة ؟ الذين هم أيضاً من الفئة أَ ، والافراد من الطبقة ب الذين هم ايضاً من الفئة بَ ، الخ ...

المواقع مقابلاً لتنضيد الطباع . إن درجة التلازم تنخفض ، والتوازن الاجتماعي يتهدم ، ويمكن أن يحافظ عليه من خلال سيولة اجتماعية كاملة قد تسمح بارتقاء البعض وتسبب انخفاض البعض الآخر . لكن غريزة تملك وحفظ قوية تميل ، كما قلنا ، لتثبيت المستويات وجعل الحواجز غير قابلة للاختراق .

إننا نتخيل بسهولة كل التركيبات التي يمكن أن تحدث . فقد يحصل أن تنجح الطبقات العليا بانتاج نماذج رجولية لمدة طويلة من خلال تكوين صارم وعمليات استبعاد صارمة ، كما حدث في اسبارطة . وقد يحصل ايضا أن تنفتح بشكل واسع على الطاقات الجديدة في نفس الوقت الذي تبقي فيه على التنضيد : لقد رأينا هذا في عصر ما من التاريخ الروماني ، وفي عصر من التاريخ الانجليزي . إن العصور الوسطى ، حتى ايام سان لويس تقريباً ، كانت تقدم المثال الأسطع عن هذا الأمر . فالبارون الذي كان يقود للحرب الأقوى بين رجاله كان يمنح لقب فارس للقن الذي كان يظهر قيمته . إن طبقة النبلاء الاقطاعيين الحقيقية ليس لها أصل آخر ، فيما بعد ، ومع نمو النشاطات الاقتصادية صار بامكان النبالة أن تكتسب بواسطة الثروة . لقد كان يكفي لهذا أن تشترى إقطاعة نبيلة ، وان تؤدى الالتزامات العسكرية ، وكان يكفي ان يبرهن على « العيش بشكل نبيل » منذ ثلاثة اجيال لكي يكون الوضع خارج نطاق الجدل .

إن الارتقاء الاجتماعي يمكن ان يحدث ايضاً من خلال قناة السلطة لكن هذا الاسلوب لتجديد الفئات العليا كان الأقل ملاءمة لانعاش فضائلها التحررية .

السلطة والارتقاء في الدرجات الاجتماعية :

في الصورة التي صنعناها للعمارة الاجتماعية لم تكن هيئة الدولة تتدخل .

وبمعقولية كافية . لانه لا يمكن ان يكون هناك ، في مجتمع وليد او متجدد كلياً . ايــة قوة ســياسية متميزة عن القوة الاجتماعيــة . إن السلطة السياسية لا يمكن ان تتكوّن إلاّ بمساعدة اولئك الذين تولوا عفوياً مناصب القيــادة . إن السلطــة التي لا تعتمد قط عليهم ستكون بلا قوة . ولن تحصل على مساعدتهم إلاّ لقاء اسهامهم في قراراتها ...

ومــع ذلك فإن هــذا الاختلاط بين السلطة السياسية والقوى الاجتماعية ليس دائماً . إنه يختفي بطرق مختلفة ، ولا سيما عندما يوجد « رئيس رؤساء » ، او ملك ، ويريد ان يخضع اقرانه . لقد راينا انــه يسعى حينذاك للتحالف مع الطبقات الدنيا . لكنه يجب الآن التوضيح بدقة انه يعتمد على العناصر القوية من هذه الطبقات ، على أولئك الذين لا يتطابق وضعهم مع طاقاتهم . وكلمــا كان الانتقال من طبقــة لأخرى اصعب ، كلما اندفع غليان هذه العناصر بحثاً عن مخرج . بإن الملك يفتح لهم هذا المخرج بوضعهم في خدمته . إن قوتهم تضخّم الدولة . وهكذا تكون لدينا الظاهرة الاولى : ظاهرة تقدم السلطة السياسيه على حساب القوى الارستقراطية . وتصاحب هذه الظاهرة ظاهرة ثانية كنا سابقاً قد وصفناها : فمن اجل إضعاف المقاومة الارستقراطية ، تميل السلطة لتصفير سيطرة « السادة » على اتباعهم . وينجم عن هذا تغير في الوضع بالنسبة لهؤلاء . إنه لوضع بائس ان يكون المرء تحت رحمة سيد واحد . ولكن منذ أن يتنافس اثنان ، ربّ العمل والدولة ، على ولائك ، فإن هذا التداخل ينتج شيئاً من الحرية . ليس نفس الحرية التي تنجم عن تأكيد الذات . وإنما حرية من نوعية ادنى ، حرية بواسطة التداخل ، الحرية الوحيدة المتفقة مع الروح الامنية .

اما الظاهرة الثالثة والاخيرة ، فهي الابداع التدريجي في الفئات الاجتماعية العليا لعناصر مأخوذة من الأسفل ، وصاعدة من خلال قناة الدولة وستنفصل عنها فيما بعد ، بعد أن تغتني من خلال الخدمة .

أن هؤلاء الارستقراطيون الجدد . إنهم بعيدون عن الانعتاق بسمات الأوائل ، او سمات اولئك الذين صعدوا بوسائلهم الخاصة الطوابق المتتالية للمجتمع . إن هناك فرقاً بين أن يتقدم المرء من خلال المخاطر ، وان يترقى بفضل سيد . إن قرصانا مثل دراك ، الذي اغتنى بواسطة قرصنته ، والذي يدلل تقلده للقب نبيل على اهميته فقط ، لا يدين في شيء إلاّ لنفسه ويختلف كثيراً عن الارستقراطي الاداري العام الذي كبر في المكاتب غالباً من خلال مرونته اكثر مما هو من خلال قوته .

إننا لن نعرف هنا صياغة قاعدة مطلقة ، والموظف يستطيع ان ينشر الصفات الأكثر رجولية . ولكن غالباً أيضاً . وكما رأينا ذلك في ظل الامبراطورية . المتأخرة ، لا يتعلق الأمر إلاّ بمتحررٍ حفظ سمات وضعه البدائي . إن الطبقة العليا في الامبراطورية ـ المتأخرة التي تألفت من هؤلاء المتحررين كانت بلا كرامة وبلا استقلال .

إنّ الارستقراطية الفرنسية في نهاية النظام القديم كانت هي ايضاً تعاني من أسلوب الارتقاء الذي كان اسلوب اغلبية أعضائها ، والشاهد على ذلك الصورة المدهشة التي رسمها سان سيمون لبون ـ شارتران .

الطبقة الوسطى والحرية :

إن الانحلال الداخلي ، والتجدد من خلال اسهامات مزاجية تحررية بشكل غير كافٍ ، تحول نبرة الارستقراطية : وتأخذ العناصر الأمنية بالهيمنة فيها .

إن التاريخ الاجتماعي لايعرض قط مشهداً اكثر مدعاة للرثاء . فبدل الحفاظ على وضعهم بواسطة قوتهم ونفوذهم الخاصين ، لأنهم مستعدون لاتخاذ مبادرات ، ومسؤوليات واخطار سيتراجع أمامها أعضاء المجتمع الآخرين ، يسعى أصحاب الامتيازات ، الذين يتمثل دورهم في أن يحموا غيرهم ، لأن يكونوا موضوعاً للحماية .

من الذي سيكون مؤهلاً بما فيه الكفاية لحمايتهم ؟ الدولة . إنهم يطلبون إليها ان تدافع من اجلهم عن المواقع التي يكونون عاجزين عن الدفاع عنها بأنفسهم ، وغير جديرين بالتالي باحتلالها .

لقد حدث في العصر الذي لم تعد فيه طبقة النبلاء الفرنسية ، التي كان الانتماء إليها يتم من خلال شراء الوظائف ، قادرة على ان تبرع في الحرب ، ان احتفظت لنفسها بواسطة القانون بمناصب الضباط . وعندما اتى بعض التجار الذين يجرون مع كل راسمالهم مثل سندباد ، تجار حذرون ، ارادوا أن تؤمن سفن الملك لوكلائهم حقاً يخصهم دون غيرهم بارتياد سواحل بعيدة كان أسلافهم يحتفظون بها بأنفسهم بطلقات المدفعية .

كيف سيكون الأقوياء الذين لن يبقوا كذلك إلا بضمانة السلطة ، قادرين على أن يحتفظوا تجاها بهذا الاستقلال الكريه الذي كان يمثل شرف الارستقراطية القديمة ؟

ولما لم يبق في حوزتهم قوة خاصة بهم ، توقفوا عن دعم السلطة ، ولما توقفوا عن دعمها ، صاروا عاجزين عن وضع حدود لها ، وينفصل مفهوم الارستقراطية عن مفهوم الحرية .

حينذاك تحولت التطلعات التحررية إلى الطبقة الوسطى .

وإذا كان من الواجب تعريفها ، فإننا سنقول بأنها مؤلفة من اولئك الذين لديهم قوة اجتماعية كافية لكي لايكونوا محتاجين لأية حماية خاصة ، ولكي يرغبوا بأوسع حرية ، والذين ، من جهة أخرى ، لم يكن لديهم ما يكفي من القوة لكي تستطيع حرياتهم أن تصبح قرية .

إن مثل هذه الطبقة لن تنمو إلا حين يصعد الأمن العام الى مستوى معين . لأنه في حالة انعدام الأمن الكامل يجب على العناصر الاجتماعية أن تتجمع في تراكمات كبيرة ، وهكذا تتكون الإقطاعات . وفيما بعد فقط

وحين أكتسبت السلطة العامة نفوذاً كافياً ، كان الامر يحتاج لقدر اقل من القوة من أجل دعم الوجود المستقل : حينذاك دقت ساعة الطبقة .

وأصبحت ، كما أشار لذلك أرسطو ، العنصر الأكثر اهمية في الجسم الاجتماعي . وكان من الطبيعي أن تتحالف مع السلطة عندما كان الأمر يحتاج لضبط الارستقراطية التي تستعمل قوتها بطريقة غير منظمة، وأن تتحالف مع الارستقراطية عندما تريد الدولة خنق الحرية .

إن مصالحها الخاصة تجعل منها بطلة جمهورية يتضمن فيها النظام ، الضروري للحفاظ على امنها ، الخطوط الضرورية لاستعمال حريتها . لقد تعلقت هذه الطبقة كثيراً بالنظام المعتدل بحيث لن يفوتها ان تستقر حيث يزدهر ، وأن تضمحل عندما يختفي .

وإنها لحقيقة معروفة بما فيه الكفاية أن الجمهورية الرومانية لم تعد قائمة للحياة عندما أبادت الحروب وافقرت هذه الطبقة من سكان روما .

ويمكن أن يلاحظ بنفس المقدار من اليقين بأن غرقها كان السبب القريب للاستبداديات الحديثة . وبقدر ماكان التضخم النقدي يهدم الاستقلال الذي كان يصنع الأمن والليبرالية البرجوازية ، كانت النظم الطغيانية تأخذ بالظهور .

مستوى او مستويات الحرية :

يمكن تناول الأمور من مكان أبعد ، لقد قلنا بأن لهذه الطبقة قاعدة أمنية بحيث لم تكن تتمنى إلا الحرية .

لنفترض انها أصبحت سيدة السلطة . إن لها الخيار بين ان تأخذ لنفسها هذه الحرية من دون أن تعممها ، وأن تدبر للفئات الدنيا الأمن

الضروري لها ، وتسمح بذلك أو حتى تسهل الانتقال من المنطقة الأمنية الى منطقة الحرية . او بين أن تعطي هذه الحرية للجميع .

لقد رأينا ، كما حصل في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، إنها عرضت نفسها للسياسة الثانية .

ولكن بإعطائها للجميع درجة الحريةنفسها التي كانت تجدها مناسبة لها ، كانت تسحب ، من خلال نتيجة حتمية ، من الطبقات الموجودة تحتها ، وسائل الحماية التي لم تكن هي بحاجة لها .

هنا توجد صلة منطقية بديهية بما فيه الكفاية ، لكنها تبدو غير معروفة الى حد أنه لا بدّ بدون شك من التأخر بالإحساس بها .

إن مثالاً سيساعدنا على فهم ذلك . إنّ أحد المظاهر الأكثر اهمية للحرية التعاقدية . إن من كرامة الإنسان الحر أن يستطيع الالتزام والارتباط بصك نابع من إرادته . هكذا كان الرومان يفهمون الأمر حين كانوا يستعملون تعبير **Leges** للدلالة على القوانين ، الالزامية بالنسبة للأطراف . إن نفس الفكرة توجد أيضاً في قانوننا المدني الذي ينص على أن العقد هو شريعة الأطراف المتعاقدة .

إن الفقهاء ،الذين فكروا بطريقة لا تدحض بهذه المقدمات المنطقية، اعتبروا بثبات ان العامل كان مرتبطاً بعقد العمل ، وان الاضراب كان بتراً من طرف واحد لهذا العقد ، يعطي إذن لرب العمل الحق بالمطالبة بفوائد عن الأضرر . لقد جدّد الفقيه البارز هوريجي ، في عصرنا ، هذا البرهان بطريقة قاطعة .

لكن نتائج هذا المنطق كانت غير مقبولة لانها قاسية جداً بالنسبة للأجير . كما كان قاسياً جداً عليه ايضاً تركه يتحمل عبء كل حادث عمل لاينجم عن خطأ رب العمل . ومع ذلك كان على الامور أن تسير على هذا

النحو، حين يتعلق الأمر بالعلاقات بين رجلين حرّين يجب على كل منهما ان يتحمل اخطائه أو سوء حظه .

لقد تدخل تشريع اجتماعي كامل من أجل حماية العامل وإعطائه بعض الامتيازات . ولم تكن الطبقات العليا المدعوة لأن تتحمل عبء ذلك قادرة بشكل منصف على الاحتجاج ضد هذا الأمر . لأن النظام الأمني الذي سيكون دائماً ضرورياً للأكثرية كان يجد نفسه يتأسس شيئاً فشيئاً . ومع ذلك فإنه لا يبدو أنه تم بما فيه الكفاية تبيُّن المقابل لهذه السياسية الأمنية : لقد ادت للتمييز بين الرجال المفروض انهم احرار ، ولرفض تحمل الجمهور للأخطار والمسؤوليات ؛ وبالنتيجة المنطقية ، لشرف الحرية .

ارستقراطية امنية :

هذا الهروب أمام التزامات الحرية كان ملحوظاً اقل بقدر ما كانت تحدث في الطرف الآخر من السلم الاجتماعي نفس الظاهرة ، ولكن هنا بدون عذر الضرورة .

ولو كان للارستقراطية التي تمتلك وسائل كبيرة وحرية كبيرة ان تتقي التعسف والفوضى من خلال انضباط صارم لأخلاقها ، لما تخلت ابداً عن واجبها كما فعلت تلك التي نشأت في أحضان الطبقة الأمنية .

ولو خانت أرستقراطية ما دورها عندما قامت بالتقاعس عن تحمل الأخطار والمسؤوليات وبالبحث فقط عن أمن ممتلكاتها وموقعها ، فإن أية ارستقراطية لن تتخلى بسرعة عن مركزها أكثر منها .

ما الذي رأيناه بالفعل ؟ فبعد أن كان القرن التاسع عشر يعرض في بداياته عدداً كبيراً من الملاك الذين يركض كل منهم وراء صدف مشروعه الخاص ، كانت هناك في نهاية ا لقرن طبقة اقل عدداً بكثير ،

تحكم ، من خلال آلية الشركة المغفلة والسوق المالي ، مشاريع ضخمة وتهيمن على النشاطات الاقتصادية . لقد كانت هناك إذن أرستقراطية ، ولكن بدون الشرف الذي كان خاصاً بها ، والذي جعلها تتصرف بطريقة منتظمة ؛ ارستقراطية متيقظة للفصل بين القيادة التي تمارسها والمسؤولية التي ترفض تحملها ، والأخطار التي تلقيها على المساهمين فيها .

ولئن كانت الارستقراطية الراسمالية الضيقة اقل قسوة على مستخدميها من طبقة الملاك الواسعة التي سبقتها فهذا ما لا ينكر قط . ومع ذلك فإنه لا يجب الاندهاش لكونها ايقظت مزيداً من الغضب والكراهية. ذاك ان البشر يقبلون اي سادة ما دام هؤلاء قساة مع انفسهم وشجعان . إن رجال الفرق الرومانية لم يكونوا قط يتذمرون حين كان القنصل الذي كان يعطي باستمرار امثلة على التحمل يمتلك لنفسه جزءاً كبيراً من الغنيمة . لكنهم كانوا يعانون بشدة من كون دسائس المدينة تسمح لرجال اذكياء باغتصاب القسم الأكبر من « الغلة الرومانية » .

كذلك كان يجب احترام البرجوازي الذي نراه يكرس كل ثروته وكل وقته لعملية تحمل اسمه ويلزم فيها شرفه . ولكن في ظل نظام الشركة المغفلة كان الأمر يسير على خلاف ذلك .

لقد كانت الوسائل جيدة في نظر الارستقراطية الجديدة من أجل التحرر من الأخطار. وشيئاً فشيئاً ، اخذت تحتكر ، من خلال الأسلوب الأمني الأبدي ، المواقع المكتسبة ، وتجعلها تستند على قوة الدولة .

وحين أتى الإعصار ، حدث الرعب لدى هؤلاء الرؤساء الكبار . واخذوا ، باسم المصلحة العامة ، يتوسلون الى السلطة أن تدعمهم وتنقذهم .

إختفاء عنصر الحرية :

عندما حدثت الأزمة الكبرى في فترة ما بين الحربين ، كان البروليتاريون في طريقهم لأن يؤمنوا لأنفسهم أمناً بائساً كان تعويض البطالة تعبيراً عنه . أما الارستقراطيون فكانوا يدبّرون لأنفسهم أمناً آخراً ، اكثر بريقاً ، تمثّل في دعم الدولة .

وتبقى الطبقة الوسطى التي كانت قد اصبحت ، حسب البلدان ، بروليتارية كلياً او جزئياً بسبب التضخم . وقد أصيبت بموجة اللاأمن الكبرى .

ذاك هو الانقلاب الذي يكذّب حكمة عريقة في القدم .

إنّها حقيقة مؤكدة بحيث ان اي إنسان شجاع وذكي تجاه العمل لن يخطئها ابداً . ومع ذلك فإن المهندسين الأكثر حصولاً على الدبلومات، مثل العمال اليدويين الأكثر وضاعة ، يتفقون على القول بأنه ليست هناك حاجة لهم . لقد ولدت تدريجياً بعد عار البطالة فكرة ان الحصول على عمل هي قضية حظ او علاقات .

إنها لحكمة اخرى كرستها الاجيال المتعاقبة ان يقال بأنّ الانتاج الاكثر يؤدي لتحسين وجود الانسان . إن زارع الكرمة وصياد السمك والكثير من الآخرين كانوا يرون انهم يتعلّمون ان زيادات الانتاج يمكنها ان تنقص الربح ، وأن تناقصه يزيده .

واخيراً فقد ثبت ان حرمان النفس يؤدي لأن يؤمّن المرء لنفسه ولذويه مستقبلاً افضل . لقد اكملت التخفيضات الجديدة لقيمة النقد درس الحرب ، وهزات من البصيرة الفردية ؛ وضد كل سبب ، اغنت القرضُ المقدَّمةَ المدينَ وافقرت الدائن .

إن علم الحياة ، البسيط ولكن الذي كان كافياً حتى ذلك الحين ، يجد نفسه مخذولاً . فلنتصور جمهوراً من صيادي السمك يحكم كل منهم قاربه . ولكن ها هو المد والجزر والريح والسمك يتصرفون بالطريقة الأكثر جنوناً ويحبطون كل تنبؤ . فماذا سيحصل ؟

هذا ما حصل . لقد لوحظ وجود قطاعات محمية . وشوهد الموظف قاطناً في مكانه ، مؤَمَّناً براتبه التقاعدي . وشوهد المشروع الكبير المحتكر لمرفق عام يحافظ على ارباحه المعتادة بل ويزيدها .

كيف إذن لا يتجه الجمهور التائه نحو القطاعات المحمية ؟ وبما انه لم يكن هناك مكان للجميع ، فقد تمنى الناس بشكل طبيعي ان تمتد الحماية لقطاعات نشاطهم الخاصة .

« العقد الثاني » :

إن السمة النفسية الاساسية لجيلنا هي هيمنة الخوف على الثقة بالذات . فالعامل يخاف ان يرى نفسه بلا عمل ، ويخاف من شيخوخة بلا توفير . ويطالب بما يُسمّى اليوم « بالضمان الاجتماعي » .

لكن المصرفي ليس اقل خوفاً . انه يخشى ان يفقد استثماراته ، ويستعمل الرساميل التي يمتلكها في صناديق الدولة ، ويكتفي بأن يقبض بلا جهد الفرق بين الفائدة التي تحققها سنداته وتلك التي يدفعها لمودعي المال لديه .

إنّ كل الافراد وكل الطبقات تسعى لجعل وجودها الفردي يستند على الدولة ، وتميل لأن تتخذ منها ضامناً عاماً . لقد ظهر الرئيس روزفلت بمظهر عالِم النفس الكامل عندما عرّفَ حق العامل بأَنْ يُستخدَم باستمرار بأجر مستمر ، وحق المنتج بأَنْ يبيع كميات ثابتة بثمن ثابت ، بأنها « حقوق الانسان الجديدة » . تلك هي بالفعل التطلعات الأمنية لعصرنا .

إن هذه الحقوق الجديدة للانسان تأتي لتكمل تلك التي كان القرن الثامن عشر قد أعلنها . لكن التفكير الأكثر بساطة يَشْعرُ بأنها تناقضها وتلغيها . فمن خلال إقرار الحرية يَجعل الإنسان وحده سيد أعماله التي لا يمكن للدولة ان تضمن نتائجها ، والتي يجب على الفرد وحده أن يتحمل تبعاتها . وبالعكس ، فمن أجل أن تضمن للأنسان نتائج مؤكدة ، يجب على الدولة أن تتولى مراقبة هذه النشاطات . إن الإنسان الذي ينظر له ، في الحالة الاولى ، كراشد ، يكون متحرراً ومعرضاً للصدَف . في حين يقترح ، فيالحالة الثانية ، ان ينقَذَ من الصدف ، وان يعامل كقاصر ويوضع تحت الوصاية . بحيث أن وعود اليوم تغلق حلقة مفتوحة بواسطة إعلانات ذلك الحين . إن الحرية المستَلَمة تعاد لقاء الأمن الذي يُراد استلامه .

إن للعقل البشري ، كالقلب ، حاجات حب تدفعه إلى الجبن نفسه إنه لا يريد أن يرى بنفس الظاهرة إلا المظاهر التي تمتدحه وتمجده ،وليس تلك التي تجرحه وتحزنه إنه يفرق بين ماهو غير قابل ، في الحياة ، للانفصال ، يعظم السبب ويدين النتيجة ، يصفق للغاية ويتخلى عن الوسيلة ، يؤكد فكرة وينكر نتيجتها الطبيعية . هكذا تمجدنا حقوق الانسان ، لكن الشراسة البرجوازية في مجتمع لويس ـ فيليب ، اللامبالية تجاه العاطل عن العمل ، والقاسية تجاه المفلس ، تخدش حساسيتنا . إننا نرفض أن نتعرف هنا على مظهرين مرتبطين بشكل وثيق لنفس العبقرية .

عبقرية طبقة ارادت ، نتيجة شعورها بقواها غير المستعملة ، ان تدفع كل العقبات امام نشاطها ، مثل هذا العملاق الذي نراه في الرسم الذي يتصدر غلاف رسالة نقد شيره ، وتحته هذه العبارة التوجيهية : « إنزعوا قيوده ودعوه يذهب » . لقد كانت تريد أن تنتزع كل العقبات من الحلبة الاجتماعية ، من دون أن تهتم بما إذا كانت قد كونت حواجز ضرورية ، وحمايات مفيدة . لقد اقرت بأن الانسان وحده يقود سلوكه وانه وحده يصنع قدره . ولكن بعد تأسس هذا السباق ، لا يمكن للقاعدة

إلا ان تكون القاعدة التي صاغها كارليل بغضب « كل واحـد لنفسـه وليمسك الشيطان بالمتأخرين » .

إن الحرية الكاملة كانت تتضمن المخاطرة الكاملة . ولايمكن ان يكون هناك للضعفاء اي ملجأ منذ ان لا يكون هناك للأقوياء اي قيد . إنه «الصراع من اجل الحياة» ، الفكرة التي نعلم بأن داروين لم يستوحيها من مشهد الطبيعة ، وإنما استمدها ، بالعكس ، من الفلاسفة الفرديين .

إن هذا النظام يجعل أولئك الذين كانت « انطلاقتهم سيئة » ، اي البروليتاريون ، يشعرون بكل قسوته .

إن نفس الدرجة من الحرية المسندة لكل اعضاء المجتمع ، وبعض الغياب للحماية ، كان ينتج بالنسبة لذوي الأوضاع السيئة حالةلاتحتمل انعدام الأمن .

لقد كانوا أول من احتج ضد الحق المشترك للحرية ، وطـالب بتدابير حمايـة .

لكن أولئك الذين كانوا أقوياء بأنفسهم خافوا بدورهم . فالمجتمع بأسره اتى ليطالب بالأمن . ويجب دفع ثمن ذلك .

لهذا السبب نشهد اليوم ماكان المؤلفون القدماء يسمونه « بالعقد الذاتي » (Pactum subjectionis) ، إن الناس يعيدون ثانية للدولـة حقوقهم الفردية ليتلقوا منها حقوقاً إجتماعية .

الضمان الاجتماعي والسلطة الكاملة للدولة :

هل سيطلب إلينا البرهان الملموس على اننا عندما نبحث عـن الضمان الاجتماعي نجد الدولة الاستبدادية ؟

إن الوقائع واضحة للعيان .

ففي بلدين لها تقاليد سياسية متعارضة ، حمل نفس التطلع الامني لشعب افقدته الأزمة صوابه إلى السلطة في آن واحد رجلين لايمكن تخيل اثنين مختلفين اكثر منهما .

حسناً ، أوليس اخاذاً ، إذا حفظنا حاضراً بالذهن التناقض الكامل بين الامتين والقائدين ، ان نلاحظ ان دور المنقذ الذي تولته السلطة برر ، في الولايات المتحدة كما في المانيا ، تقدماً ضخماً للدولة عبر عن نفسه بنفس التكاثـر البيروقراطي ، ونفس الانتصـار للسـلطة المركزية على السـلطات الاقليميـة ، ونفس الخضـوع للقيـادات الاقتصادية الـى القيـادة السياسية .

إن العملية ، بدون شك ، لم تكن بعيدة في أمريكا عنا في المانيا . ولكن اي اختلاف كان ايضا عند البداية ! لقد تحولت المانيا من دولة اتحادية إلى دولة واحدة ، لكن النزعة الوحدوية كانت تعتمد على هيمنة بروسيا الكبرى داخل الرايخ . في حين أن واشنطن لم تكن تحكم مباشرة إلا مقاطعة كولومبيا الصغيرة جداً . إن قوة وحيوية الحكومات الاقلمية كانت كبيرة بحيث أن خضوعها ، على مدى عدة سنوات ، كان نوعـاً من المعجزة(١) .

لقد كان الأمر يتعلق هنا ببلد لم يكن يعرف الخدمـة العسكرية ، من تقاليده انتخاب الموظفين ، وكانت السلطة فيه تخضع لمراقبة المحاكم . اليس من العجيب ان تستطيع هذه السلطة خلال بضع سنوات ان تحيل للعدم هذه المراقبة . وتشيد بيرقراطية عملاقة ، وتوليها الحقوق الاكثر اتساعاً : لأننا كنا نرى مرافق خاصـة بمجموعها بسن القواعـد ـ اي تشريعها ـ وتطبيقها ـ اي تنفيذها ـ وإدانة مرتكبي الجرائم والجنح ـ اي ممارسة السلطة القضائية .

---

(١) كانت الايرادات المالية الضرورية للدولة الاتحادية ، في عام ١٩٣٨ تبلـغ ٢٤ ضعف ما كانت عليه في بداية القرن .

وأخيراً لم يكن هناك ماوسخ السلطة أكثر من استمرارها ــ خلافاً للعادة ــ في نفس الأيدي .

هكذا تقدمت دولتان ، مختلفتان إلى أقصى حد يمكن أن نتمناه ، في آن واحد ، نحو السلطان المطلق ، وحملتا إلى ذلك التطلعات الأمنية .

لقد رأينا كم تخدم هذه التطلعات تضخم الدولة . لنقل الآن كيف يكون ذلك .

حين ينتظر من الدولة أن تدبر ملجأ ، ينتج عن ذلك لدى كل المرشحين للأمن تهلف لقبول نموها : وحين ينظر إليها، إذا أردنا ،كمظلة حية ، يقبل تكاثرها ويصفق له . هكذا تخنق بسرعة كل الانتقادات التي اتاح لها المجال في أوقات أخرى تثاقل الجهاز البيروقراطي ، وذلك حين يتعلق الأمر بوضع الضمانات الاجتماعية موضع التطبيق .

فمنذ أن ينتظر من الدولة ، والأمن ، يكفيها أن تبرر اجتياحاتها بضرورات نظام الحماية أو « الرعاية » . ولقد سبق لبسمارك أن شعر بأن السلطة تتوسع عن هذا الطريق(١) .

وإذا كان اللاأمن ، المتعمم ، يعمم أيضاً ، من جهة أولى ، التهلف للخضوع للسلطة ، فانه من جهة ثانية يثير السلطة وينشطها .

---

(١) بظهورها حنونة على خير الافراد ، تعمل اشتراكية الدولة بشكل خاص من أجل الدولة . إنها لم تخطىء في ذلك ، فالسياسة الواقعية الكبيرة هي التي وعت ونصّبت رسمياً الاشتراكية في ألمانيا . لقد رأت الدولة بتعويدها المواطن على أن يلتفت نحوها من أجل التماس نص قانون ، وقرار تنظيمي لإدارة عامة ، وأمر شرطة، تربطه بروابط تبعية وخضوع . لقد رأت جيداً أن الدولة تتقوى كدولة من خلال تنازلاتها الظاهرية . أن أشكالها السياسية يمكن أن تتغير ، لكن مجموع السلطة ، وميزانية الإكراه التي أورثتها الأشكال القديمة للأشكال الجديدة تنمو » .
هنري ميشيل : « فكرة الدولة » ــ باريس ــ ١٨٩٨ ــ ص : ٥٧٩ .

إن السلطة تستعير طاقتها من الذرات الاجتماعية التي تملؤها . ففي عصر الامن يميل الافراد النشيطون ، الجريئون للارتقاء في المجتمع اكثر مما يميلون للدخول في جهاز الدولة . لكن الاضطراب الاجتماعي يحولهم نحو السلطة . إن من يحلل جهاز الموظفين الجدد في النظم الجديدة سيجد فيه اغلبية كبيرة من العناصر التي لم تكن ، في الزمن العادى ، لتتوجه نحو الحكومة .

هكذا يكون هناك في المجتمع استعدادا استثنائي للخضوع للحكم ، وفي الحكومة جهاز من الموظفين النشيطين بشكل استثنائي . تلك هي العوامل التي تؤدي ، في عصرنا اللاأمنـي ، لظهـور نظـام الحماية الاجتماعيـة .

نظام الحماية الاجتماعية ، تسويغها ومراميها البعيدة

إن نفس التيار يجر اليوم كل الشعوب نحو نظام الحماية الاجتماعية ولو بسرعة غير متساوية . إن المصالح التي يرعبها عدم اليقين ، والعقل الذي تصدمه الفوضى ، والشعور الذي يثيره البؤس ، والخيال الذي تلهبه رؤية ما هو ممكن ، تستدعي مجتمعة منظماً وقاضياً . إن اندفاعة الحاجات والرغبات والشهوات والاحلام تساعده على قلب كل العقبات الدستورية والقانونية او الاخلاقية ، التـي سبق ان تسفت مـن خلال تحلل الامور المطلقة ، وكراهية الحقوق المكتسبة ، والروح الحربيـة والبربرية للأحزاب . ولكي تقوم بكل شيء ، يجب على السلطة ان تكون قادرة على فعل كل شيء . إن الشعوب تعتمد على أن السلطة ستبقى طيعة أمام اندفاعاتهم في الوقت الذي تنتج فيه آثاراً ملموسة لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال المتابعة المستمرة للخطط المنهجية. اما الخبراء فينتظرون منها أن تنظم كل الآليات الاجتماعية وفق العقل الموضوعي ، عندما لا تكون إلا مركزاً إعصاريا أو مقراً لإرادات ذاتية . إن كل شيء يدعو رجال السلطة لأوسع الطموحات والاكثر نبلا ليسوا هم الاقل خطراً : إنهم يريدون أن يكونوا صناع السعادة العامة والتقدم التاريخي .

ومنذ أن فقد الدين تأثيره على النفوس ، أصبحت السعادة هي الهدف المعلن للوجود البشري . لقد نص الدستور الامريكي على حق « السعي للسعادة » باعتباره من حقوق الانسان . وكان من المتفق عليه أن تدبير السعادة الخاصة من شأن كل فرد. ولكن ألا يمكن للقوى الضخمة للدولة أن تساهم في تدبيرها ؟ وإلا يجب أن نستخدم لهذه الغاية ؟ لقد اعتبر جوزيف تشمبرلين ، منذ عام ١٨٩١ ، أن من حق الدولة أن تقر اي قانون وتقوم بأي عمل قادر على إضافة شيء لمجموع السعادة البشرية(١)

لقد ادى تصنيف العلماء للانسان ضمن السلسلة الحيوانية لظهور مفهوم جديد ، هو مفهوم قابلية الجنس للكمال . ألا يعود للسلطة أن تدفع الحيوان البشري في طريق كماله ؟

لقد شكل السلوك البشري موضوعاً لدراسات سلطت الضوء على لا عقلانية . إن القرن الثامن عشر كان يضع ثقته بالغريزة من أجل توجيه الانسان ، المتحرر من الإكراهات والخرافات ، نحو افضل مصالحه . أما اليوم فينظر للغريزة ، ليس كدليل طبيعي معصوم ، وإنما كذاكرة جماعية لا تكون غنية إلا بالمكتسبات المتحققة ببطء . دليل غير كامل الى حد رأينا معه شعوباً متوحشة تدع نفسها تموت من الجوع بالقرب من اعشاب وجذور نباتية لم تكن قد تعلمت على النظر إليها باعتبارها قابلة للأكل .

إن السلوك البشري ، المفحوص على ضوء العلم ، يبدو قابلا لتحسينات جسيمة ستضيف شيئاً للسعادة الفردية وتدبر تقدم الجنس البشري .

إن الأمر يحتاج ، إذا ما اخذنا الامثلة الاكثر ابتذالا ، لان يكون الغذاء العائلي مفهوماً بشكل جيد ، ولأن تؤخذ بالاعتبار العناية الجسدية

---

(١) مجلس العموم البريطاني : ٢٣ آذار ١٨٩١ .

الملائمة . إن الناس يمكن ان يكونوا سليمين وجميلين ، إن لم يكونوا عبداً للروتين والعاباً للصدفة . اي عالم هذا هو عالمنا الذي يكبر فيه الاطفال الذين أتوا اليه عن طريق الخطأ ، كأعشاب مجنونة ، والذي تنمو فيه المدن وفقاً لتأملات قذرة مثلما تنمو الحيوانات العمياء التي تقفز وسط برازها !

إني ارثي للروح التي لم تعان من النزعة النبيلة لتحويل هذه الفوضى الى حديقة ، ولبناء مدن الشمس المسكونة بانبل العروق .

لكن هذه الرؤى ليست بلا خطر . فبتنشيطها للارواح ذات العلم القليل ، يمكن أن تقنعها بأن سعادة المرء تتطلب الإلغاء الكامل للمشروبات المخمرة ، بل وإبادة عرق بكامله بحجة أن دمه ليس نقياً .

يجب على المرء ان يقوم بنفسه بمطاردة الحقائق ليعلم كم هو خادع دوي البداهة الذي يبهرك إنه اقتراح مافجأة . إنه سيتلاشى سريعاً ، وسيكون على ان تبدأ من جديد . ويجب احتضان كل ميدان المعرفة من أجل قياس كم تمثل قلة من الاكتشافات صلابة كافية لكي يجرؤ المرء على ان يؤسس عليها عملاً يطال كل المجتمع البشري ، ومن اجل ان يقدر أيضاً الصعوبة في التوفيق بين المؤشرات المتنافرة التي تقدمها فروع علمية مستقلة .

ونظراً لعدم توفر هذه المعرفة الفكرية لحدود المعرفة ، فان الحكمة الاجتماعية للارستقراطية القديمة يمكن ان تحذر من الحماس الذي يريد أن يكون بانياً ويمكن له أن يكون محرقاً .

لكن إرادة المصالح العامة ترد في كل مكان الى طبعة لديها حاجة طبيعية لليقين ، وتتبنى حقائق غير مؤكدة بنفس التعصب الذي عرف به في الماضي انصار المصلح الديني جان هوس ، والقائلون باعادة التعميد .

عبثاً كان طرد الايمان من المسرح السياسي . إن التطلع الديني طبيعي للانسان الى حد كبير يؤدي به لتعظيم المصالح وتغيير الآراء الى عبادات وثنية إنه يحمل حلقاته الذهبية الى كل من هم من امثال هارون الذين صنعوا له آلهة . هكذا تكتسي السلطة ، بين أيدي طائفة منتصرة ، طابع تيوقراطية من دونها لن تعرف كيف تحصل من الرعايا على درجة الطاعة الضرورية لانجاز مهماتها كسلطة حامية .

إن هذه المهمات تتطلب بالفعل مزيداً من الانضباط الذي لا يمكن للموافقة العقلانية للمواطنين ان توفره . لقد رأيناهم ، حتى حين كانوا يعطون لتدبير ما موافقتهم الصريحة ، يعاكسون تطبيقه بشكل شبه إجماعي(١) . لهذا يجب أن تكون هناك وسائل للإكراه . إن النمو العددي للشرطة ، وتقدمها من حيث الاهمية والمكانة ، هو ظاهرة عامة في العصور الحالية . لكن السلطة يجب ان تكون مقتصدة لهذا الإكراه المباشر : ويجب ، لهذه الغاية ، أن تؤثر على العقول . إن الدعاية هي المكَمِّل الذي لا بد منه للشرطة .

لكن هذه الدعاية بدورها تحتاج لكلمات تجعل الأوتار المشدودة لدى كل الافراد ترتج بنفس الايمان .

هكذا يصمد كل شيء في بناء الدولة الجديدة . إن المينوتور يصبح حامياً الى ما لا نهاية . ولكن يجب عليه ايضاً ان يكون استبدادياً : إنه يحتاج، لكي لا يشك بنفسه مطلقاً ، لأن يكون مقتنعاً ، ولكي يطاع ، لأن يقنع : إنه يجمع السلطتين الروحية والزمنية اللتين ابقتهما الحضارة الغربية دائماً منفصلتين : هذا هو الأمر الذي تتفرد به ، وسر نجاحها الأعجوبي .

---

(١) « إن تحريم المشروبات الروحية في الولايات المتحدة يقدم مثالاً ساطعاً على ذلك .

إننا نسير نحو هذا النظام بسرعة لا نعيها بشكل مدهش . ولأننا نسير إليه تأخذ الصراعات السياسية حدة قاسية جداً . إن الناس يشعرون بأنه لم يعد هناك من مكان لما كان يسمَّى في الماضي بالحياة الخاصة .

إن المينوتور يعيد الى حد كبير صياغة الوجودات الخاصة بحيث لا يمكن التملص منه ، وبحيث لا يوجد هناك من خلاص إلاّ في الغزو. إن المرء لم يعد بإمكانه القول : « سأعيش هكذا » ؛ وإنما يجب القول : « لكي أعيش أنا نفسي هكذا ، يجب ان امسك عتلات الآلة الكبرى وتوجيهها بالاتجاه الذي يلائمني » .

إنه عهد التحريمات والحروب المدنية .

والحروب الدولية أيضاً . لأن هؤلاء الجبابرة لا يمكنهم ان يتسامحوا فيما بينهم . وأي حروب ! لأنه لم يَعد هناك في خدمتهم فقط جزء من القوى الوطنية ، وإنما بإمكانهم مصادرة كل الوسائل المادية والروحية للمجتمعات التي أصبحوا يشكلون بالنسبة لها الجذع . والسقف والسماء .

* * *

الفصل التاسع عشر

نظام أم حماية إجتماعية

إننا نشهد تحولاً أساسياً للمجتمع ، وتفتحاً اقصى للسلطة . إن الثورات والانقلابات التي تميز عصرنا ليست إلاّ فصولاً لا قيمة لها تصحب حدث الحماية الاجتماعية .

إن قوة محسنة ستسهر على كل رجل ، من المهد الى اللحد ، وتصلح الحوادث التي تصيبه، ولو كانت من فعلها ، وتقود نموه الفردي، وتوجهه نحو العمل الأكثر ملاءمة لنشاطه . وبنتيجة طبيعية ضرورية ، ستمتلك هذه القوة كل موارد المجتمع بغية حملها لإعطاء اعلى مردود ، ومضاعفة اعمالها الخيّرة .

إن السلطة تتولى بشكل ما أمر مشروع السعادة العامة والخاصة؛ وإنه لبند لا بد منه لهذا العقد أن تكون كل الملكيات ، وكل القوى المنتجة، وكل الحريات مسندة لها ، كأدوات ويد عاملة بدونها لن تعرف كيف تنجز مهمة بمثل هذه الضخامة . بحيث ان الأمر يتعلق بتكوين نظام أبوة ، أو ، إنْ شئنا ، أمومة لأنه يقال لنا ان القوة الجماعية يجب ان تحركها مشاعر امومة .

إن الاندفاعة الكبرى التي تمارَس لصالح نظام الحماية الاجتماعية لا تتضمن ، بدون شك ، في كل العقول وعياً واضحاً للنهاية التي نتوجه إليها . لكنها جلية للعقول المفكّرة . إن بعض هذه العقول يخشاها منها ، وتشهّر بها من دون أن تتبيَّن مع ذلك تعقد الأسباب المؤثرة وقوتها . أما البعض الآخر فتصفق لها من دون ان تأخذ حذرها من كل النتائج .

ويجري الجدل بالحقيقة ، في جو من الرصانة ، كما بين طبيبين يتشاوران بشأن معالجة ، اقل مما يجري في جو من الانفعال ، كما بين بحارين يجرفهما تيار : الاول يريد أن يصارعه ، والآخر يفضل أن يستسلم له .

إن تحليلنا لنمو السلطة هيأنا لفهم الظاهرة الحديثة الكبرى . إننا سنعلن عن الأسباب التي بواسطتها نحاربها ، وسنذكر بالعوامل المباشرة التي تناضل من اجلها ، وسنشير لاخطارها ، واخيراً وبشكل خاص سنبرز الأسباب العميقة التي تجعلها حاليا حتمية ، وسنسأل انفسنا عما إذا كانت ذات ضرورة مطلقة او محتملة .

النفي الليبرالي :

لا ، تقول المدرسة الليبرالية ، إن الدوولة يجب الا تحمل عبء المهام التي تدعى لحملها والتي تندفع نحوها ؛ لأن هذه المهام تقع خارج الدائرة العادية لاختصاصاتها .

إن التعبير المستعمل ينبهنا الى أننا نترك هنا ميداننا المعتاد ، وأننا ننتقل من التقدير الوضعي للسلطة الى التقدير المعياري للدولة . إن هذا التغيير لنظام التفضيلات هو تغيير مصروع ، وإجباري لأننا لم نعد نصف ملاحظات على ما هو قائم ، وإنما نجابه الآراء حول ما يجب أن يكون . إن الأمر كان يحتاج فقط للإشارة إليه بوضوح : إذ ليس هناك ما هو اسوأ من الخلط بين المعياري والوضعي .

إذن ، يقال لنا أن الدولة تخرج من الدائرة العادية لاختصاصاتها لنتناقش مع الليبرالي ، ولنستعر حججه من عقل نيّر ، من إميل فاغيه (E. Faguet) (١) .

---

(١) إ. فافيه : « الليبرالية » - باريس - ١٩٠٢ - .

إن هناك ، كما يقول ، دائرة عادية لاختصاصات الدولة . بالتأكيد ولكن كيف يعرّفها ؟ « تأمين النظام في الداخل والدفاع في الخارج »(١) ما الذي يحددها ؟ طبيعة المجتمع ، الذي تشكّل من أجل الدفاع عن الكل ضد عنف الاجنبي ، وعن كل فرد ضد جراة كل فرد !

ولكن هنا أوقفك . فمن الذي يجبرني على القبول بمفهومك للمجتمع ؟ لو افترض انني فلاح صغير ملاّك يعيش في ظلم نظام الاكتفاء الذاتي العائلي ، فإن المجتمع ، بدون شك : لن يكون بالنسبة لي إلاّ مؤسسة قمعية ، يوفر أمني بواسطة الجندي والدركي. ولكن لو افترض بالعكس إنني عامل ، أنتج ما هو غير مفيد لي ، وأتلقى ما هو ضروري لي من خلال العملية المعقدة لعمل جمهور من الآخرين ، فإن المجتمع سيبدو لي بالأحرى كتجمع عمل . إنني سأميل للنظر اليه كمؤسسة تعاونية بشكل أساسي ، بواسطتها أتلقى ، مقابل كمية من العمل كمية من المنتجات والخدمات . وإذا اضطرب هذا التبادل او بدا لي سير متكافىء ، فلماذا لا التمس تدخل السلطة من أجل تنظيم التعاون . كما تلتمسها أنت ، الملاّك الليبرالي ، من أجل قمع أي إساءة لملكيتك ؟

ماذا سيحلّ حينئذ « بدائرتك العادية » ؟ لا شيء غير مفهومك لما يجب أن تقوم به القوة العامة : اني سأعتبره مفهوماً ضيقاً ، وبالياً ولا يستجيب لحاجاتي . إني سأعارضه بمفهومي وسأجعله ينتصر .

بل واكثر من ذلك ! إني أريد القبول بتعريفك « للدائرة » . « الدفاع في الخارج » ، قلت . حسناً ، فقد يتفق أن الدول المجاورة تمتلك كل القوى القومية ، وتوجهها بطريقةتنتج الحد الأقصى من القوة العسكرية إن أمر العناية بالدفاع ، الذي جعلته يدخل ضمن « الاختصاصات العادية » يجبر إذن سلطتنا على أن تمتلك كل شيء وتوجه كل شيء .

---

(١) المرجع السابق ـ ص : ١٠٢ .

« النظام في الداخل » ، قلت أيضاً . ولكن أي نظام هذا ، ذاك الذي لا أستطيع فيه أن أجد شغلاً لقوة عملي ، ولا أكون فيه متأكداً من أن أدبر لأطفالي ما توفره الطبيعة لأصغر الحيوانات المتوحشة ، ويمكن لأقل هزة مالية أن تجعل احتياط حياة بكاملها غير مفيد ؟ إن صيغتك نفسها تدحضك هكذا !

إن إهانة الاتجاه الليبرالي تزعلني . وخطؤه يكمن من كونه نشأ في مواقع غير ثابتة ضد التفكير بمقدار ما لا يَحتَج بها أمام الحاجات والشـهوات .

إنّ الصورة التي يكوّنها عن السلطة لا تستجيب للواقع في أي زمن وأي بلد . إنها لم تحرم نفسها أبداً من ميدان المصالح الاقتصادية والاجتماعية . فعندما نص القانون المدني على تقسيم الإرث ، كان يقوم بتدبير اقتصادي واجتماعي في نواياه كما في نتائجه . وأي نتائج كبيرة نشرها قانون عام ١٨٦٧ حول الشركات المغفلة ؟

إن النفي الليبرالي هو إذن ، بالأشكال التي يكتسيها ، خيالي كلياً .

النقد القانوني :

هل يعني ذلك القول بأنه ليس هناك من موقع نقدي آخر ؟ بلى بالتأكيـد .

لكي نحدد موقعه جيداً ، لنستعر بعض المفاهيم الأولية ما علـم اللاهوت . فعندما ينطلق العقل ، من دون مساعدة العلم أو الوحي ، الى موضوعه الأساسي ، معرفة الله ، يتشكّل بشكلٍ طبيعي مفهومين متناقضين . مفهوم العناية الإلهية الأعجوبية ، التي يمكن بلوغها وتحريكها بواسطة صلوات خاصة ، وحينذاك تتـدخل من أجل تخريب مجرى الأشياء لمصلحة المبتهل . ومفهوم الحكمة السامية التي تعطي لكل الأشياء قوانين ذات انتظام جليل ، وتدعها تعمل من تلقاء نفسها .

إننا نعلم كم وَفَّق علم اللاهوت بشكل مثير للاعجاب بين المفهومين في العرض الذي قدمه عن الطبيعة الإلهية . وبالنسبة لنا فإنه يكفينا هنا أن نستعير الفكرة القائلة في شكلها الاكثر فظاظة من أجل تطبيقها على حكومة الشؤون البشرية .

إنّ هذه الحكومة يمكن أن تكتسي الطابع القانوني أو السماوي . ويمكنها أن تزود بجزاءات القوانين الثابتة ، الدائمة نسبياً ، وأن تسهر على تنفيذها الكامل ، وتحترم الآثار التي تنتجها ؛ كما يمكنها أن تتدخل في المناسبات ، وتجلب لكل وضع خاص علاجاً خاصاً ، بحيث لا يعود هناك من قوانين ثابتة وإنما سلسلة متواصلة من « المعجزات » والأعمال الكيفيــة .

لقد بينت الفلسفة السياسية منذ أقدم العصور الفرق بين المفهومين اللذين أطلق عليهما الصينيون ، منذ خمسة وعشرين قرناً ، اسم « حكومة القوانين » و « حكومة البشر » .

إن الاولى هي بالتأكيد مثــال أعلى لا نعرف إلاّ الاقتراب منه . لنتفحصها بشكل مقتضب . ولكي نكون واضحين ، لنسعى لوضع قليل من النظام في المفاهيم المتعددة التي تذكّر بها كلمة قانون .

إن القوانين هي التي تحكم العالم المادي الذي نحن ، ككائنــات طبيعية ، نخضع له بالضرورة : هكذا يجب عليّ ، حين آُوضع في الهواء وأكف عن أن أكون مسوداً من تحت ، أن أقع ، تماماً كما تقع التفاحة . إنّ خضوعنا لهذه القوانين هو خضوع مطلق ، وليكفّوا عن أن يقولوا لنا أن العلم يحررنا منها ، لأن كل نجاحات التكنيك تكمن بالعكس في الخضوع الذكي والمفيد لهذه القوانين .

وعندما نتكلم عن القوانين الطبيعيــة للمجتمع ، فإن الأمر يختلف بشدة : إن سكاناً من الرعاة الرحل الذين دمرت مراعيهم بسبب الجفاف

يجب أن يهاجروا . لكن الضرورة هنا ليست ميكانيكية : فبإمكانهم الا يهاجروا ... ويموتوا .

إننا نصل أخيراً الى قوانين يكون خضوعنا تجاهها أقل إكراها . إنها القوانين الاخلاقية التي بامكاننا انتهاكها ، والقوانين المدنيـة التي بامكاننا خرقها . إن القوانين الاخلاقية تنص على ما هو خير في ذاته ، والقوانين المدنية على ما هو مفيـد للمجتمع . اما التشريع الوضعي للمجتمع فيزوّد بجزاءات أوامر الخير والمفيد ، ويلحظ خضوع المفيد الضروري للخير .

وهكذا فإن حكومة القوانين هي اساساً الحكومة التي تتكرس فيها القواعد التي توفر منفعة البشر المنذورين للخير ، في الإطار الذي تحدده بصفة عامة القوانين الفيزيائية للطبيعة وبشكل خاص القوانين الطبيعية للمجتمـع .

إن السـلطة باكتفائها بتأمين احترام هذه القوانين ، تسمح للفرد بالتحرك في ميدان يجد فيه حواجز منصوبة وطرقاً مرسومة ، لكنـه يكون ، شريطة احترام هذه الحواجز واتباع تلك الطرق ، حراً ، بمعنى إن اي إرادة بشرية ، لن تأتي ، من خلال تدخل مفاجىء وكيفي ، لتفسد حساباته وتكره إرادته . لقد اعتُرِفَ به كسيد ومسؤول عن مصيره وكرّست كرامته .

إن العجز البشري يمنعنا بدون شك من ان نحقق ابداً مثل هـذا النظام بشكل كامل . إنّ تبيُّننا للعيب ليس بلا عيب ، وخاصة بصيرتنا فيما يتعلق بالمفيد ليست قادرة على الاحاطة بكل الظروف . بحيث ان قوانينا لا تعرف كيف تمتلك طابعاً ثابتاً ودائماً بشكل مطلق ، وان الامر يحتاج ليقظة مستمرة لاهتمامٍ يعالج الحالات الخاصة ، كما يحتـاج لتدخل دوري لحكمةٍ تعيد النظر بالقواعد . ومع ذلك فإن من الجلي ان الإفراط بهذه اليقظة ، او التكرار المبالغ فيه لهذه التدخلات ، تقلل

من حرية الفرد وكرامته . بحيث أن حكومة القوانين الصافية ، وإن كانت غير قابلة للتحقيق في كمالها ، تبقى النموذج الذي يجب الرجوع اليه ، والاسطورة التي يجب أن يستوحى منها . وعندما نتجه نحو هذا المثال الأعلى نخدم قضية النظام الاجتماعي والكرامة البشرية .

ويبدو أن كلا من المجتمعات التي مشت بشكل متتال في درب الحضارة ، اقتربت ، في لحظة ما من تاريخها ، من هذا الكمال . ولكن لتبتعد عنه بعد ذلك وتتطور سريعاً نحو التعسف في الحكم ، والذل لدى المواطنين .

ويحدث هذا تحت تأثير الأسباب التي سيكفي تعداد بعضها . فهناك أولا لعبة القوانين الوضعية التي يفترض انها الأكثر ملاءمة والتي تدع الكثير من الأمكنة لكمية من البؤس والتعاسة الفردية . كيف يمكن للسياسي أن يندهش من هذه اللعبة عندما يتعلق الأمر بقوانين بشرية في حين أن اللاهوتي يقر بها حين يتعلق الأمر بالقوانين الآلية ؟ لكن هذه الرصانة لا يمكن أن توجد لدى الضحايا : إنهم يتمنون ويطالبون بتدخل سماوي يصحح هذه النتائج . إن هذه « العوامة » من الاستياءات تنمو فجأة في بعض العصور . إما لأن القوانين المدنية لم تعد توفر بطريقة كافية المنفعة الاجتماعية نتيجة تغير الظروف الواقعية ، وإما لأن الأفراد، الدين تغيرت استعداداتهم النفسية ، لم يعودوا مسرورين من المنفعة الموفرة لهم . وإما لأسباب أكثر خطورة أيضاً : لأنهم ينكرون خضوع المفيد الضروري للخير ، ويؤمنون بأن المفيد هو الذي يكون الخير ، ويقطعون بذلك السلسلة النازلة التي تمسك بمختلف أنواع القوانين فيما بينها . واخيراً إما لأنهم يعتقدون بامكانية الغاء القوانين الطبيعية للمجتمعات بقوانين وضعية ، نظراً لانتفاخهم بثقة عقيمة بالقوةالبشرية .

إن كل هذه الاسباب يمكن أن تعمل مجتمعة ، والتاريخ ، بالفعل، يظهرها لنا عادة متحدة .

إنها تعطي للشهوات النائمة مناسبة رائعة لإحياء السلطة ثانية ، ولتعيد لها الطابع المكتسح والكيفي الذي هو طبيعي بالنسبة لها .

إن التدخلات التي تقوم بها تكتسي،بدون شك ، في البدء ،وبموجب العادات القانونية المتعاقد عليها ، شكل قوانين . لكنها ليست إلا أشباه - قوانين ، تعالج أوضاعاً مباشرة ، تحت تأثير الحاجات والشهوات المباشرة . فتحت رداء التدابير الموضوعية تعبر كل الرغبات الذاتية عن تشوشها ، كما يشد على ذلك بما فيه الكفاية تكاثر هذه القوانين المزعومة وتناقضاتها . هكذ لا يعود هناك ثبات ولا يقين ، وإنما إرادات اللحظة هي التي تسن القانون ، المزعومة وتناقضاتها . ولا تحترم في ذلك مفاهيم الخير الاخلاقي والضرورة الطبيعية ، وإنما تدمجهما مع مفهوم المنفعة التي ينظر إليها من خلال مظهرها الأكثر انتقالية . إنها لم تعد المنفعة الدائمة للمجتمع ، وإنما منفعة فئة على المدى القصير ، فئة تلائم الاخلاق والعلم مع مصالحها وشهواتها .

وكلما كان هناك زعم بخدمة الانسان ، كان هذا يفقد كل حرية وكل كرامة . لانه لايستطيع أن يؤسس سيره على أي معطيات مؤكدة ، وأعماله تخدمه أقل بكثير من نعمة السلطة ، الأمر الذي يجعله مستعداً لطموح دنيء : وهو أن يكون من أولئك الذين يقربون مصدر المعجزات من اجل أن يستفيدوا من التعسف .

من الذي يجرؤ على إنكار ان هذا الاتجاه هو إتجاه عصرنا ؟ وكيف لا يرى فيه الخطر ؟

إن مشاعر قوية جداً تناضل بهذا الاتجاه . إني لا اعلم من أين أخذت فكرة ان البشر يخشون الحكم الاستبدادي . إني أعتقد بالعكس انهم يحبونه .

يكفي أن نرى كم يلقون من نقود في ألعاب القمار والرهانات المتبادلة، وأوراق اليانصيب ، من اجل ان يقيسوا الى اي حد يتملقهم الأمل بخير طارىء ، وكم هم مستعدون للتضحية من اجل ان يعطوا انفسهم حظاً بالحصول عليه . إلا أن السلطة التعسفية هي طريقة من طرق اليانصيب: ويمكن أن نكسب فيها .

وإذا تفحصنا من جهة اخرى الروايات ، والمسرحيات والأفلام والوقائع المختلفة التي تأسر الجمهور ، فإننا نتبين أيضاً أن هناك طلباً هاماً جداً على الحوادث والعروض والشخصيات التي تخرج عن النطاق العادي . إن السلطة التعسفية تستجيب لهذه الحاجة .

هكذا تسهل الاستعدادات الاخلاقية قدوم السلطة التعسفية التي تستدعيها بشكل طبيعي المهام الآيلة لنظام الحماية الاجتماعية .

المسألة الحديثة وحلها العبثي :

لنحاول الإعلان في سلسلة من الاقتراحات الواضحة عن المسألة المطروحة على عصرنا .

اولاً . إن الاضطراب الاجتماعي لذي يدّعى معالجته بواسطة مؤسسة نظام الحماية ليس وهمياً . إن هناك بشكل حقيقي ، في الرابطة التعاونية الكبرى ، نقصاً في المطابقة والترابط بين الأجزاء ، يتطلب إجرء تصحيحات . وهناك استياء منتشر جداً ، وقناعة بأن الرابطة لا توزع قط على كل واحد نصيبه الاجتماعي الحق .

ثانياً ــ على افتراض أن علاجات كافية يمكن أن تجلب ضمن إطار النظام القانوني ، بواسطة إحدى استملاكات القواعد الوضعية للأوضاع الجديدة التي هي ضرورية مرحلياً في مثل هذا النظام، فإن وسائل تحقيق هذا الاستملاك غير متوفرة . لانه يجب طلب القوانين الجديدة للتأمل

المستنير من خلال الدراسة . إلاّ أن ما يسمّى بالنشاط التشريعي ليس، بالعكس تماماً ، إلاّ النتاج المتسرع للمصالح القصيرة النظر والشهوات العميـاء .

ثالثاً — إن هذه القوانين المزعومة ، المتكاثرة ، ليست في الحقيقة إلاّ أعمالاً حكومية تعالج يومياً ظروفاً يومية . وسواء حفظت أو رفضت هذا التنكر الضعيف ، فإن السلطة في كل الاحوال تعمل بواسطة قرارات تعســـفية .

رابعاً — إن هذه السلطة التعسفية، التي تحملها شهوات الجمهور وتحركها شهوات الافراد الذين يتولونها ، بلا قاعدة ولا مكبح وبلا حدود، تشكل ، مهما كانت البهارج التي تغطيهـا ، استبداداً لـم يعرف الغرب مثيلاً له من قبل . إنه ليس أقل خطراً لكونه غير ثابت مثلما هو حـال كل النظم الاستبدادية . إنه قادر على القيام بكل السيطرات، وهو ينشر المذلة ، المهيأة لكل الاغراءات ، ويبذر الطموح .

واخيراً فإن المطالبة بالنظام الذي انطلقنا منه يؤدي بالنهاية لانطلاق قوة ضخمة من الفوضى .

إننا نستطيع أن نوقف هنا دراستنا لان الغرض منها قد تحقق . لقد أردنا تفسير النمو المتتالي للسلطة وتفتحها المخيف الحالي . لقـد أنجـز التحقيق ، واكتمل الملف ، وثبتت الأسباب ، وبيّنت النتائج .

ومع ذلك فإن علينا ان لا نترك الموضوع من دون ان نضع الاصبع على الخطأ لذي يتوجّه عصرنا للحل العبثي للفوضى العامة كعلاج لحالات الفوضى الخاصة (١) .

---

(١) لانـه مهما كان النظـام الخاص الذي يمكن للحكم الاستبدادي ان يوفـره ، فإني لا أستطيع ان أرى فيه إلا غاية الفوضى .

لكن يجب بالتأكيد الا يكون هذا الملحق لتحقيقنا إلا نظرة مقتضبة سريعة وسطحية لميدان آخر شاسع نأمل يوماً ما ان نسبر غوره .

ضمن هذه الروح ، لنعد الى ظواهر عدم التجانس الاجتماعي والاخلاقي التي تشجع في أيامنا هذه على ازدهار السلطة المطلقة .

معجزة الثقة :

إن كل وجود الإنسان الاجتماعي يرتكز على الثقة . فالمجهول الذي نصادفه ليس تهديداً لشخصنا أو لأموالنا . إننا نرى فيه ، بالعكس ، احد المتعاونين المغفلين العديدين الذين يؤمّنون لنا الإشباع اليومي للحاجات التي تتكاثر تدريجياً على مر الأجيال .

إننا لا نتوقع فقط امتناعه كما يحدث عندما نترك اشياء غالية الثمن لأمانة جار بالمصادفة؛ وإنما أيضاً مساهمته النشيطة في رفاهيتنا، كما يحدث عندما نرتكز على همة جمهور من الوكلاء من أجل إيصال رسالة الى جهة ما ، ومن أجل ان يوفر لنا في كل لحظة ما هو ضروري لنا .

إن أمننا مصنوع من الانتظام المثير للإعجاب الذي قدّم لنا معه العديد من الخدمات على يد عدد لا يحصى من المشاركين في المجتمع الذين لا يعرفوننا ولا نعرفهم . والذين نلعب نحن بينهم دورنا الذي يدين بفعاليته وقيمته لانسجام كل الآخرين .

إن العقل بالغ الميل إلى القبول السلبي بهذا الانسجام ، ولكن منذ ان يتأمل به ، يندهش منه ويتعجب به ، ويعترف ان « كل واحد من أجل الجميع ، والجميع من أجل كل واحد » ليس الشعار ليوتوبيا عقيمة وإنما الصيغة للمجتمع الموجود .

إنها بالتأكيد لنظرة سطحية وخاطئة أن نتمثل كتلة المواطنين ، المستعملين والمستهلكين ، تخدم من قبل « أجهزة » مثل الشرطة والخطوط الحديدية والتجارة لأن هذه « الأجهزة » ليست في الحقيقة إلا وظائف يقوم بها أعضاء لهذه الكتلة . بحيث أنه يجب بالأحرى النظر للنظام الاجتماعي مثل تركيب رائع للايين من المسارات الفردية . فالوظائف يقوم بها وكلاء بانتظام ، والمستعملون يخدمون بانتظام لقاء التحام رائع لكل ذرة اجتماعية مع مسارها الخاص ، وإخلاص رائع لسلوكه الخاص ،في دوره المزدوج كوكيل ومستهلك .

أي كارثة ستحل فيما لو حول محول ساعة عن وجهتها الطبيعية ! إلا ان حالته ليست استثنائية وإنما فقط إحدى الحالات الأكثر وضوحاً . إن كل عدم انتظام خاص يسبب إخلالا ، والآلة لا يمكن أن تعمل إلا بمقدار مالاتتجاوز السلوكات الضالة الهامش الضئيل الذي يمكنها إضعافه من دون اضطراب ظاهر . أما عدم الانتظام العام فسيسبب نهاية جنسنا الذي لاتقدر كل وحدة فيه على الوفاء باحتياجاتها . إننا نعي جميعاً هذا الامر لحد إننا ، حتى في حال حدوث الاسباب المقلقة الأكثر ضخامة ، نعيد غريزياً وفوراً ربط الخيوط التي قطعها القصف او التمرد .

ولكن كيف حدث إذن تقسيم الوظائف ، وكيف صنف البشر بينها، وكيف تحقيق تكيفهم الضرورية ؟

يمكن ان نرى في ذلك عملا لإرادة واحدة . إنه الجواب الاول الذي يخطر ببال البشر . إن أساطير متنوعة جداً ، لم يشرع قط للأسف بدراستها منهجياً ، تفسر التوزيع الوظيفي للبشر بين فئات مختلفة ينتمي لكل منها نوع ما من السلوك . إن التنظيم الاجتماعي ، كما تفسر هذه الاساطير ، قرر من قبل منظم ما ، هو الخالق ، أو البطل أو حتى حيوان اسطوري ، والوفاء الحرفي للسلوكات التقليدية هو ثمرة الاحترام

والخوف . هنا(١) يتمثل ترتيب الأشياء الطبيعية والاجتماعية باعتباره متزامناً ومتضامناً . وهناك ، بالعكس ، نميز أن الاشياء غير الجديرة بالإرادة تحكم بطريقة مغايرة للطريقة التي تحكم بها الكائنات البشرية . إن لهذه الكائنات معلمها الخاص الذي يكف ، مع الزمن ، عن الإيحاء باحترام خرافي ، إن الاسطورة تتحلل إلى شيء ما أسوأ هو القصة المزيفة. لقد أملى رجل التنظيم الاجتماعي ، واستطاع آخرون بالتالي أن يعيدوا بناءه على أسس جديدة . إن الرعب المقدس من تغيير ما يعقبه الايمان بامكانية كل تغيير . لقد ولد الخطأ الجمودي عكسه : الخطأ اليوتوبي . ذاك اننا نبقى في نفس النظام ، في مفهوم إرادي للنظام الاجتماعي .

إن المفهوم القانوني الذي لايمكن ان يظهر إلا بعد نمو ما للعقل البشري ، ينطلق من الاعتراف بقوانين الطبيعة من أجل تأكيد أن المجتمع البشري له أيضاً قوانينه الطبيعية . إن هذه القوانين توفر وتحفظ النظام الاجتماعي ، وتصلحه باستمرار من خلال تعقيده بإستمرار . ومهما كانت هذه الفكرة صحيحة ، فإنها تفسد في تطبيقاتها بسبب دمج متسرع « للقوى » التي تحرك البشر « بقوى » الطبيعة ، وبسبب العجز ، الذي له ما يبرره ، عن تمييز الفرق بين « القوانين » التي تحكم الاشياء التي لا روح لها ، والقوانين التي تحكم الكائنات المزودة بالحرية والارادة . بحيث نصل إلى نوع من الطمانينة .

إن وجهتي النظر المبسطتين للارادوية وللطمانينة تعطي الاشتراكية والليبرالية لمبتذلتين اللين لا تستحقان النقاش .

---

(١) استعمل عن قصد الشكل المبهم « هنا ... هناك بالعكس .... » من دون الاشارة لاي صلة تعاقب منطقي من أجل ان أسجل جيداً أني لم اقترح على نفسي المشروع المضحك المتمثل بضغط دراسة الاساطير والمذاهب المتعلقة بالنظام الاجتماعي في صفحة واحدة . إني أشير إلها فقط بالقدر الذي يتطلبه النص . وآمل أن أعود إليه يوماً ما في كتاب حول « نظرية المجتمع » .

إن الدراسة الوضعية للوسائل التي بواسطتها يحفظ الانسجام الاجتماعي ويرمّم ينبغي الشروع بها . ولن يكون هنا مجال للقيام بذلك ، وإنما سنكتفي فقط ببعض المؤشرات التي سيجري تفصيلها في مكان آخر ، وسيعاد النظر فيها إن كان هناك مجال لذلك .

صور السلوك :

لنبدأ على نطاق ضيق بالنظر لإنسان اجتماعي ما يشغل وظيفة ويتمسك بسلوك ما .

إنه يستدعي بشكل طبيعي للذهن عنصراً متحركاً يصف منحنى ما . اي قوة تطبق على هذا المنحنى وتجعله يتبع هذا المسار ؟

الأنانية ، تجيبنا مدرسة هوبس وهلفيتيوس ، والاهتمام بالمصلحة الخاصة ! إنطلاقاً من هذا ، فسرت كل المؤسسات الاجتماعية بأنها ناتجة عن التركيب الطبيعي والضروري للمصالح الانانية . إن هذه عبارة عن بناءات فكرية جميلة[1] ، وسيكون من العبث إساءة الظن بنوايا مؤلفيها . إن ما دفعهم نحو هذا النظام ، إنما هو الرغبة ، الطبيعية بالنسبة للعلماء ، في أن يجدوا في النظام الاخلاقي مبدأ بسيطاً يلعب نفس الدور الذي تلعبه القوة في النظام الطبيعي .

ومهما كان الانزعاج الذي نقبل به منسلئمتهم ، فإنه يجب أن نعترف بجميلهم فيما لو نجحوا ببناء صرح متماسك . إن الأمر يحتاج لذلك ؛ وهم لم يسيّروا الأنانيات الى الخير المشترك إلاّ بافتراضهم لحسابات ذات بصيرة فوق إنسانينة إلا أن نظرات المصلحة قصيرة ، بحيث أن فلأسفتنا انقادوا لأن يوفروا من خلال الاكراه النظام الذي يكفي العقل

(1) انظر بشكل خاص البناء المتماسك جداً لإيهرنغ في كتابه « تطور الحق » ـ الطبعة الفرنسية ـ باريس ـ ١٩٠١ .

قط من أجل إقامته . لقد انطلقوا من الفعالية الكافية للانانية ، ووصلوا الى ضرورة الاضطهاد ، وانتهوا الى افتراض وتدبير دور مبالغ فيه جداً للإكراه .

إن الاحتقار المزدوج الذي يجعل النظام الاجتماعي يرتكز على المصلحة المحسوبة جيداً أو على الاكراه الاضطهادي يستمد من احتقار الملاحظة .

فلا الحساب المدفوع لصالحه ، ولا الخشية من العقاب الجنائي تحدد بمقدار محسوس أعمال الانسان الملموس وامتناعاته . إنه يعمل تحت تأثير المشاعر والمعتقدات(١) التي تملي عليه سلوكه وتلهمه اندفاعاته. إن أياً منا لا يسأل نفسه في كل يوم ، حين تأتي ساعة الذهاب الى الحقل والمصنع والمكتب : « أأذهب أم لا ؟ » ، كذلك فإن أياً منا لا يسأل نفسه حين يرى طفلاً على وشك أن يدهس : « أأنقذه أم لا ؟ » أو حين يرى جاراً وهو يَجس حقيبة مليئة جداً : « أأستولي عليها أم لا ؟ » .

إننا حيوانات مروّضة على الحياة الاجتماعية . والوعي العاقل لمصلحتنا والخوف من الجزاء ليسا بالنسبة لنا إلا قوى إضافية ، مفيدة من اجل خنق بعض الإغراءات المغرّقة . لكن هذه المناسبات نادرة . ونحن عادة نتصرف كأنداد طيبين ، ومتعاونين دقيقين . لأن لدينا توجد طبيعة ثانية ، نمت على أساس من النزعة الاجتماعية ، والرفق ، يجب ألا نقلل من قدرها .

والآن كيف تعمل هذه الطبيعة ؟ إن من الجسارة إدعاء تفسيرها ؛ ومع ذلك فإنه يبدو ي بديهياً أن ذلك ممكن بواسطة الصور . إن اللغة

(١) لنلاحظ أن مصلحتنا الخاصة ، عندما نستلهمها بوعي ، لا يمكن أن تعتبر إلا كمعتقد بين المعتقدات الاخرى ، لاننا لا نمتلك بالتأكيد أبداً كل عناصر التقدير التي تسمح لنا باستخلاص مصلحتنا الحقيقية .

المبتذلة تعطي غالباً المفتاح لعمليات نفسية ، وعندما نقول : « إني لا ارى نفسي فاعلاً لهذا الامر » ، بأننا موجهون بواسطة صور سلوكية .

إن جمهوراً من المربين يساهم منذ الطفولة في تشكيل هذه الصور فنيا . إنهم ليسوا الاهل ، والمدرسين ، والكهان ، والرؤساء . وإنما أيضاً الزميل الذي نعجب به ورفيق العمل الذي يدربنا ، والموت الذي مثاله يمجدنا . إن ما يمكن تسميته « بالوراثة الاجتماعية » تعمل هنا بقوة لا يمكن مقارنتها بقوة الوراثة الطبيعية : إن الأسرة التي نولد في وسطها ، والوطن الذي ننتمي اليه ، وسلك العمل الذي ندخله يمارسون علينـــا إيحـــاءاً ضخماً .

إن كل ما يحيط بنا يبث فينا واجبنا ، وليس علينا إلا تقليده وترديد ما يقوله . إن الحركات التي نراها دائماً والاعمال التي نمتدحها دائماً في روحنا تعطينا نماذج نتبعها من دون أن نحذرها . وحتى وهم على سرير الموت . يستعيد كبار الرجال صيغاً ومواقف مستقاة من التاريخ او من الشعراء .

إن هذه الصور القديمة تقود سلوكنا ، وتجعله متوقعاً مـن قبل معاصرينا ومتفقاً مع سلوكهم . إنها تحفظ الانسجام الاجتماعي .

في التنظيم الاجتماعي

يتبع ذلك ان هذا الانسجام يكون مهدداً عندما تكون صور السلوك مضطربة . الامر الذي يمكن ان يحصل حتى في المجتمع الثابت الـذي يتقاسم فيه جيل بعد جيل بنفس النسب نفس المهام ونفس الاشغال . والذي يحصل بشكل حتمي تقريباً في مجتمع يتطور بسرعة ، وتخلق فيه . باستمرار وظائف جديدة وانماط جديدة من الحياة .

لنأخذ أولا الحالة الاولى . إن كل قادم جديد للمجتمع ، في موقع وعمل اجتماعي ، هو وارث يتكون بواسطة امثلة ودروس . لقد قام

بتعليمه ، ولو كبناء من العصور الوسطى او كأمبراطور روماني ، لدى ذاك الذي سيحل محله . إن واجبه بسيط ، ومع ذلك فانه يمكن أن يخل به . إنها ظاهرة إنحلال الاخلاق التي أولاها الأقدمون انتباهاً ذكياً .

إن تقهقر المعتقدات الدينية يمكن أن يكون المبدا لهذه الظاهرة . وقد كان مصحوباً بإنفجار عقلاني هاجم كل الأحكام المسبقة الموجهة للسلوك ، واتضح أنه غير قادر على أن يحل محلها ، وأدى لاشاعة الفوضى في الأراء لكن من الممكن أيضاً أن نرى سبب هذا الاضطراب في فساد النخبات الذي أدى لانقطاع العقد الاجتماعي الحقيقي ، الذي بموجبه يتصرف كل انسان وفق نموذجه الوظيفي بشرط أن يتصرف الناس الآخرون الذين له علاقة بهم وفق نماذجهم . إن عدم الانتظام ينتشر إذن من الأعلى الى الأسفل ، وغالباً لا تكون الهزة الفكرية إلا نتيجة له ، لأن من طبيعة الانسان أن يشك في دينه لأنه يشك في كاهنه أكثر مما يشك في كاهنه لانه يشك في دينه . هكذا يتقوض الانسجام حتى في المجتمع الثابت .

كم هو اصعب الإبقاء عليه أو بالأحرى إعادته الدائمة في مجتمع متحرك عندما تأتي نشاطات جديدة باستمرار لتضاف الى القديمة ، وتتضمن سلوكات جديدة ، وتستلزم تكيف حتى أولئك الذين لم يتغيروا مباشرة .

ومنذ أن نقيس تعقد المشكلة ، نندهش للاضطرابات الوظيفية التي تحل بمجتمع متحرك ، أقل مما نفعل بالنسبة للدرجة العليا للتسوية التي توفرها آلية سرية ، إننا نفهم الإعجاب الذي يكنه رجال القرن التاسع عشر للآليات المنظمة ، لكننا نفهم أيضاً أن الاضطرابات المتراكمة انتهت لتجاوز الهامش المسموح به ، ولا سيما اذا فقدت الآليات تدريجياً فضيلتها .

هذه الآليات غير معروفة ، ودرستبالكاد . ولكن ماذا ، يقولالبعض الم يحلل الاقتصاديون بعناية اللعبة الدقيقة ؟ نعم ، ولكن الخطأ يكمن بالضبط في الاعتقاد بأن المشكلة برمتها هي من اختصاص الاقتصاديين .

إنهم يستطيعون ان يفسروا لنا كيف ينقص العرض المتزايد للسيارات تدريجياً الطلب على الاحصنة والعربات لحد استبعادها كلياً ، وكيف تمتص مصانع السيارات اكثر بكثير من عدد العاملين في صناعة العربات والسروج ، وكيف تتحول الاصطبلات الى كراجات . ولكن عندما يتم التكيف الكمي بالضرورة بشكل كامل ، يبقى هناك السؤال ، الاكثر أهمية للغاية ، المتعلق بالتكيف النوعي . فمن صانع السروج الساكن في حي « المعبد » ، بالقرب من ورشته ، الى ابنه الضائع وسط جمهور عمال « سينتروين » غير لمعروف والجامع لاجناس مختلفة ، والذي سكن في الضاحية ، هناك تحول خارق في العادات والمعتقدات والمشاعر . تحول لا يمكن إلا أن يدوي في كل القاعدة الاجتماعية ، أو أن يؤثر في النهاية حتى لعبة العرض والطلب .

إن ما يمكن ان يجعل الاقتصاد السياسي علماً ، هو أنه يعتبر الحياة الاجتماعية ، والنشاطات البشرية ، والعلاقات والاشباعات ، مثل انتقال نفس الطاقة الحركية احياناً ، كالعمل ، والكامنة أحياناً ، كالثروة ، ولكن المنسجمة ، والقابلة دائماً لأن ترقم بوحدات قيم . لكن هذا لامر الذي يجعله علماً ، هو الامر نفسه الذي يجعله غير قادر على تفسير كل الحقيقة الاجتماعية ، وحتى على أن يأخذ بالحسبان كل الظواهر التي تحدث في ميدانه الخاص . إنه يكشف الاسباب التي تصرف الرساميل المحلية عن التوظيفات المحلية التي كان يقوم بها في السابق المصرفيون المحليون ، وتشدها نحو خزانات مركزية ضخمة توزع منها على المستوى القومي وحتى الدولي ، لكنه لا يعود له أن يشير الى أن رجال المال لم يعودوا نفس الرجال ، وأنهم ينتمون لنماذج مختلفة ، ويختلفون بعمق عما كانوا من حيث صورهم السلوكية . إنه يبرر المنفعة المنظمة للعبة رجال البورصة ، لكنه لا يهتم قط بمعرفة اي الامزجة يشد ، وأي الطباع ينمي . إنه علم ثمين ، لكنه مطعم بعلم نفس خاطىء ، هو علم النفس الذي يظهر للانسان ككتلة دقيقة تحركها فقط قوة المصلحة .

من هنا ياتي ان وجهة نظر الاقتصادي هي الأخيرة التي نستشف من خلالها عدم الانسجام الاجتماعي : إن على عدم الانسجام هذا أن يؤثر حتى على التكيفات الكمية من أجل أن يلفت الانتباه اليه . وهذا ما حصل بالنهاية . وقد حدث اضطراب الوظائف الاقتصادية كحادث ثالث أجبر على وعي المرض الاجتماعي الذي يتقدم منذ أمد طويل .

في أن الوظائف الجديدة تستوجب صوراً إكراهية جديدة

إن هذا المرض يكمن في عدم التماسك الاجتماعي ، وفي تركيب غير كامل للسلوكات اللامنسجمة ، أي في سوء السلوك .

وينجم هذا عن اضطراب صور السلوك المصاحبة للتطور الاجتماعي إن هذه الصور لم تعط بما يكفي من السرعة الوضوح الكافي ، والطابع الالزامي الكافي ، من أجل قيادة البشر الموضوعين في مواقع جديدة . لقد سلموا لإيحاءات المصلحة التي ، حتى ولو كانت محتواة بواسطة الخشية من العقوبات الجزائية ، اتضح أنها عاجزة عن توفير سلوكات منسجمة .

إن ظاهرة الاغتراب والتشوش هي نفسها من الناحية الجوهرية ، وسواء تعلق الأمر بالفلاح المرمي في مصنع عملاق أم بالمستخدم الصغير الذي أصبح مضارباً كبيراً في التجارة .

إن التغير السريع جداً في الوضع ليس هو ، كما قيل ، الخطير في ذاته ، وانما الخطير هو أن الرجال « المقلوعي الجذور » أو « المتقدمين » بوصولهم الى الوضع الجديد ، لا يجدون فيه صور السلوك التي تحكم شخصياتهم الجديدة .

إنهم يحملون معهم ، بدون شك ، مفاهيم اخلاقية تعلموها منــذ الطفولة . لكن تطبيق المبادىء العامة على الاوضاع الخاصة فن صعب ، وتمرين يميل للقيام به القليل من العقول . وطالما أن لعبة القواعد العملية

لقد كان رجال المال المعبئون للتوفير يلعبون دوراً ناجعاً جداً شريطة ان تكون المشاريع التي كانوا يجمعون رؤوس الأموال لصالحها مفيدة للجماعة من جهة أولى ، وأن يعتنوا بأمن المو َفّرين من جهة ثانية . وسيكون من الظلم إنكار أن رجال المال كان لديهم هذا الاهتمام المزدوج : إلا ّ انـه لم يتكون مطلقاً على أخلاق مالي لأنه طابع إلزامي الى حـد كبير يبقى كـل رجل مال ضمن سلوك لائق . لقد ميّز نوع من الفجور المتنامي دائماً ، بالعكس ، هذه الفئة الاجتماعية . إن حوليات الراسمالية تعرض الكثير من الإصدارات التي ليس لها من هدف غير نهب المو َفّرين ، ببيعهم ، على سبيل المثال ، مالاً إجتماعياً بأعلى من قيمته ، وبإثارتهم لتخفيض مبالغ فيـه لقيمة الأسهم ثم بشرائها ثانيـة بثمن منخفض . وحتى باستثناء المناورات العديدة الغشاشة بصراحة ، كم حدثت من مناورات أخرى كان فيهـا المؤسّسون لا مبالين بالنسـبة لاستعمال الرساميل وأمنها ، ومشغولين فقط بسمسرتهم ، وعمولتهم .

إن هذه اللامبالاة كانت مبرَّرة بمفهومين خاطئين ، وهما : أنّ تدفق الرساميل نحو مشروع ما ليس ممكناً إلاّ بمقدار ما يحقق أرباحاً تدل على فائدته الاجتماعية ، وتشير الى ضرورة توسعه ، وهي نتائج خاطئة لثقة في غير محلها بالنزعة الآلية الاقتصادية ؛ وأنّ المؤسّس لإصدار ما يتعاقد على قدم المساواة مع المو َفّر : وهي نتيجة غبشية لوهم المساواة الذي يهيمن على القانون الحديث .

لننتقل الآن الى رجل الصناعة الذي ، بدعم من توريدات واسعة من الرساميل ، يفتتح مصنعاً كبيراً . إنه ، كعارض للمنتجات وفرص العمل ، يعتبر محسناً اجتماعياً . بشرط أن تكون المنتجات المعروضة مفيدة ، وأن يشعر ، من جهة أخرى ، أنه مسؤول عن مصير جيش العمال الذي جمعه .

لكن الاهتمام الاول انتزع منه بواسطة المبدأ الغشاش القائل بأن الطلب هو مقياس الفائدة ، مهما كانت الطريقة التي يثار فيها هـذا الطلب ، وحتى لو كان ثمرة لإعلانات وقحة .

لم تُعَدّ ، وتكون مناسبة للوضع المعني بالأمر، فإن المبادىء العامة وحدها تكون عاجزة(١) . ولكن ، هل يعود للسلطة المُشَرِّعة ان تُعيدَّ لعبة القواعد هذه ؟ لا . إن عليها الاّ تدخل في مثل هذه التفاصيل : فهي ليست مُوَجِّهة ضمير .

إن من شأن أولئك الذين يخلقون الشروط الجديدة ، أفراد النخبة المُجَدِّدين ، الذين تقودهم بما فيه الكفاية سلطات روحية ، أن يحدثوا قانون السلوك ، وصور السلوك التي يجب أن تحقق الانسجام بين الوظيفة المُختَرَعة والنظام الاجتماعي .

إنّ على أفراد النخبة المُجَدِّدين(٢) ، في نفس الوقت ، أن يفكروا بالأشخاص الذين يشدّونهم إليهم ، وأن يُحَضّروا الأطر الاخلاقية والمادية من أجل استقبالهم .

وبكلمة واحدة ، فإن لكل وظيفة قانونها وواجبها . إلاّ ان المجددين، في الحركة الاجتماعية في عصرنا ، لم يُعِدّوا هذه القوانين ولم يعوا هذه الواجبات .

قوى اجتماعية بدون علوم اخلاقية :

لنتفحص حالات دقيقة .

بتخيل السهم ذي القيمة الاسمية الضعيفة ولحامله ، أصبح من الممكن إنضمام التوفير المتوسط والصغير للمشاريع الاقتصادية الكبيرة.

---

(١) إذا أخذت صيغة دوركهايم بهذا المعنى فهي صحيحة : « إنّ علم الأخلاق غير مصنوع من قاعدتين أو ثلاث قواعد عامة جداً تستخدم كخطوط موجهة في الحياة ، وليس علينا إلاّ ان ننوعها حسب الحال ، وإنما من عدد كبير جداً من المبادىء الخاصة » .

دوركهايم : « في تقسيم العمل » ـ ص : ١٦ .

(٢) إن كلمة « النخبة » تشير هنا بالتاكيد الى قوة الشخصية ، والطاقة الخلاقة ، وليس الى صفة معنوية .

أما فيما يتعلق بالاهتمام الثاني ، فقد أعفيَ منه من خلال وهم المساواة . إنــه ليس سـيد وحامي وحارس الرجال الذين سـيعلمون بخدمته ، وإنما هو يتعاقد مع « أنداده » على قدم المساواة . من هنا يأتي في القرن التاسع عشر هذا الجنون القائل بأن شروط العقد تستنفد واجبات أرباب العمل . فعندما ندرس فقه وتشريع حوادث العمل ، تنتشر الغباوة : الى أي حيل كان يجب اللجوء من أجل تبرير مسؤولية رب العمل ، التي كان من الممكن ، بالعكس ، أن تنجم بشكل طبيعي عن الاعتراف الايجابي « بالإقطاعة » الإقتصادية التي تتضمن كل إلتزامات الحماية والمساعدة . إنه سيكون « السيد الاقطاعي » الذي ستحدّدْ من تعسفه « الكومونة » التي يتقسم بها أعضاء المشروع .

وهاهو الآن مالك الصحيفة الشعبية . إنه ليس مجرد تاجر ورق يخدم طلباً ، وإنما هو ناشر آراء ، وموقظ انفعالات ، ومكون أو مهــدم لصور سلوك . إلا انه ، منذ انطلاق أول « صحيفة بفلس » ، لم يتكون قط علم أخلاق للصحافة الواسعة الانتشار . إن تعميم التعليم ، المهيــأ لتصحيح آثار تعميم حق الانتخاب من خلال تزويد المواطنين بالحد الأدنى من المعرفة الضروري لتكوين الآراء السليمة ، اعطى احتياطاً لا محدوداً من المستهلكين إلى باعة الانفعالات .

إن العقول السطحية لم تنبهر إلا بالتأثير التي تمارسه الصحافة مباشرة على سير السياسة . إلا أن الجزء الاساسي من الظاهرة لايكمن هنا، وإنما في نشر صور السلوك الضد الاجتماعية(١) ، وفي التعود الذي خلقته على « التفكير الانفعالي »(٢) .

---

(١) إن الصحيفة المثيرة للاحاسيس تعطي اعلاناً ضخماً للسلوكات الضالة ، والافعار « النادرة » . إنها تولد الوهم بان المجتمع مؤلف من امثال لندرو (Landru) وستافسكي (Stlvisky) وغاربو (Garbo) . إنّ الاستثناء يبدو انــه القاعدة ، والاخلاص للسلوكات الاجتماعية لا يشجّع بنفس المقدار .

(٢) إنه على الارجح المظهر الاكثر اهمية ، ولكن الذي من المستحيل معالجته في مثل هذه المراجعة السريعة .

إن الهزة التي سببتها في الاخلاق ، وساعدتها في ذلك ، من جهة أخرى ، الافلام ، هي بالكاد قابلة للحساب . إن عالم الصحافة ، الأكثر نزاهة بكثير مما يعتقد بالمعنى الضيق ، غير واع كلياً لمسؤوليته العامة .

هل يجب أن نضيف أيضاً مثالا ؟ لنأخذ مثال وكيل الإعلان ،العامل بالإقناع ، الذي يؤجر خدماته لكل قادم ، ويجعل الجمهور يتقبلعلاجات يمكن أن تكون بلا فائدة أو مشؤومة ـ الاعلان الصيدلاني ـ وعادات يمكن أن تكون ضارة ـ الاعلان عن المشروبات الفاتحة للشهية ـ ومبادىء سياسية مهدمة ـ الاعلان السياسي المسمى بالدعاية .

نتائج المفهوم الخاطىء للمجتمع .

إذا أردنا أن نلخص هذه البانوراما السريعة ، فإنه يبدو لنا أن رجل المال ، ورجل الصناعة والصحافي ، ووكيل الإعلان ، مذنبون بسوء السلوك الاجتماعي ، بالرغم من أنهم ناس شرفاء ، لأنه ليس هناك من شرف وظيفي دقيق وإلزامي بما فيه الكفاية ، يقود نشاطهم في طريق إجتماعية .

إن عدم تشييد هذا الشرف ، وهذه الصور السلوكية ، يفسر جزئياً بسرعة التطور . ولكن أيضاً وبشكل خاص بقصور مزدوجللسلطات الروحية والاجتماعية .

إن على السلطات الروحية أن تتبع التطور الاجتماعي ، وأن تصوغ الالتزامات الخاصة الناجمة بالنسبة لكل وضع عن الحقائق الاخلاقية العامة . إن من التفاهة البحتة ان يبشر في كنيسة يرتادها « سماسرة بورصة » بقواعد صيغت من أجل فلاحين كبار في السن . إن «السمسار» يمكنه ان يصغي باحترام ويغادر المكان من دون أن يزود باي خط سلوكي .

لكن اليقين الضروري من اجل هذا الدور النشيط لايتوفر لدى السلطات الروحية ، التي يجادل في شرعيتها ، والتي تتراجع بشكلدفاعي للقيام بمجرد الاحتفالات .

إن على أولئك الذين هم عملياً رؤساء وقـادة وارباب عمل وساعة ومرشدون أن يأخذوا حذرهم حيثما يذهبون ويقودون . لكنهم لايسمون رؤساء وقادة . إن مبدأ المساواة المزيف ، المتملق للضعفاء ، يؤدي في الحقيقة إلى الجور اللامحدود للأقوياء . إن الارتقاء الاجتماعي لم يتضمن مطلقاً اعباء أقل ، وعدم المساواة الحقيقية لم تكن مطلقاً أكثر إفراطـاً مما هي منذ أن أدرجت في القانون الوضعي مساواة مبدئية ادت إلى نفي كل واجب للدولة .

إننا نرى نمو نتائج فكر مبسط لم يرد أن يتعرف في كل الآليــة الاجتماعية إلا على قطع ابتدائية ، هي الافراد ، ونابض مركـزي ، هــو الدولة . وأهمل كل ماتبقى ، وأنكر دور السلطات الروحية والاجتماعية.

إن لهذا الخطأ أسباب فكرية : لقد حمل إلى نظام بحوث جديـــد إفتراض علم يافع ، أسكره نيوتن ، ولم يكن يرى في العالم إلا لعبة فظة لقــوى بســيطة .

وأسباب سياسية أيضاً : فالدولة والفرد كانا يبرزان منتصرين من صراع طويل خاضاه بصورة مشتركة ضد قوى كانت الاولى ترفضها باعتبارها خصوماً لها والثاني باعتبارها مسيطرة عليه .

كيف كانا يتقاسمان الانتصار ؟ هل يحتفظ الفرد بكل الفائـدة من التحرر المزدوج ، إنه الحل الفردي ، ام هل ترث الدولة وظائــف التي كانت تشغلها سابقاً السلطات الملغاة ، إنه الحل المؤيد للدولة ؟ لقد حاول القرن التاسع عشر في البداية تجريب الحل الاول : فالسلطة ، التي لم يكن شيء يحدها ، كانت تحد نفسها بنفسها ، وتولي ثقتها للعبة المصالح الفردية مــن اجل توفير نظام عفوي ، هــو افضل نظام ممكن . وبفضل هذا الامتناع ، رأينا قوى إجتماعية جديدة(١) ، غير معترفـابها ،

---

(١) السلطات المسماة بسلطات « المـال » ، وايضا سلطات الصحافة .

ترتقي وتجـد في النفي اللامعقـول لوجودهـا القدرة على عدم انتظام لا محدود . كما رأينا ظهور الترشيحات الاكثر غرابة للسلطة الروحية : لقد ظهرت ثانية أكثر الهرطقات فظاظة بلون أفكار جديدة ، وتشكلت حولها هذه الكنائس المناضلة والعنيفـة التي عرفت في عصرنا باسم الأحـزاب .

بحيث أن بطر المصالح وتعارض المعتقدات استلزم ضرورة ترميم النظام . ونظراً لعدم امتلاك وسيلة انضباطية غير السلطة وحدها ، كان الأمر يحتاج لأن تُسند لها وظيفة إكراه لا محدود .

من التفكك الى النظام الكلي :

لقد وجد في كل المجتمعات التاريخية وسيوجد في كل المجتمعات الممكنة رؤساء فِرَق ، كما كان حال السيد الاقطاعي ، وكما هو الآن حال رئيس المشروع . إن هذا واقع ينجم عنـه مسؤولية مزدوجة : فيما يتعلق بالاندماج المنسجم للفريق في الجماعة ، وفيما يتعلق برفاهية الفريق . إن هذه المسؤوليات طبيعية : وإذا كان القانون الوضعي ينكر أو يرفض أن يكرسها فإنها تبقى مع ذلك موجودة .

كذلك يوجد في كل وظيفة اجتماعية ، سواء كانت قديمة أم جديدة، رؤساء ومُخرجو سلوك لديهم مسؤولية نموذجية ، هي أيضاً طبيعية .

إن هناك الكثير مـن أنواع المتسلطين ، ولكل مـن الأدوار العديدة التي تتضمنها الدراما الاجتماعية هناك سادة . إن أي نظام اجتماعي لن يعرف كيف يبقى أو يتعافى إذا لم يفِ قادة الفِرَق، وأكبر المجموعات سِناً بمهمتهم الأساسية التي يجب على السـلطة الروحية ان تذكرهم بها باستمرار .

إن ميتافيزيكا باطلة يمكنها أن تنكـر وجودهم وتعاملهم كمواطنين عاديين فـإن سـلطتهم وتأثيرهم لـم يلغيا لهـذا السبب ، وإنما فقط

تحرروا من الإكراهات المشترَفة التي كانت تلائم بينهم وبين الخير المشترك . إن المصلحة تصبح المبدأ الوحيد لأعمالهم ، والفوضى تنتشر على يد نفس أولئك الذين يجب عليهم أن يدبروا النظام . إن اضطراب صور السلوك ينتشر من الأعلى الى الأسفل ، ويفقد الأفراد في كل المواقع وكل الوظائف هذا المفهوم الدقيق والمفَصّل لواجباتهم الذي يصنع منهم متعاونين فعّالين .

إن التماسك الاجتماعي لا يمكن حينئذ ان يعاد إلا بواسطة السلطة التي تصوغ بأكثر التفاصيل قواعد السلوك الملائمة لكل وظيفة . وبما أن العادات ، والاخلاق والمنظم الداخلي القوي لصور السلوك لا توفر قط الامتثال العفوي ، فانه يجب توفيرها بواسطة القمع .

لكن القمع لا يمكن أن يمتد الى كل شخص وفي كل مكان : لأن هذا يحتاج لعدد من أفراد الشرطة بقدر ما هناك من مواطنين . لهذا يُسعى لإكمال الإكراه الخارجي بالإكراه الأكثر فعالية بالحقيقة ، وهو الذي يُمارس من داخل الفرد على أعماله . ويجب أن تُستعمل من أجل هذا مناهج فظة للايحاء الجماعي والدعاية: الأمر الذي يعطي ايضاً صوراً فظة لا تنويع فيها حسب الوظائف مثل تلك التي تنجم عن التأثيرات الاخلاقية والأمثلة القريبة .

هكذا يُخلق تماسك اجتماعي أكثر خشونة بكثير ، وأكثر بدائية من ذاك الذي تُرك يتهدم . وتقلل التباعدات التي كان المجتمع يعاني منها ، ولكن لقاء اختلافات كانت تصنع حضارته .

إنه الحل التوتاليتاري ، الذي استدعاه بشكل سيء الحل الفردي السيء ، لأن العكس الذي يولده الخطأ ليس الحقيقة ، وإنما خطأ آخر .

ثمار العلانية الفردية :

ونظراً لعدم معرفة حفظ وإعادة بناء الانسجام الدقيق والمتحرك لمجتمع متحضر جداً ، نعود لأسلوب التماسك الذي هو أسلوب القبيلة

البدائية . ففي هيجانات مشتركة تنحفر مشاعر قوية تضم طواطمها ومحرماتها التي يجب على المرء أن يشارك بها تحت طائلة معاملته كعدو اجنبي .

ملذا كان سيقول الفرديون والمفكرون الاحرار في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لو راوا اي أوثان يجب أن تعبد ، واي قبعات يجب أن تحيا لكي لا يطرد المرء ويرجم ! وكم أن « الخرافة » التي كانوا يحاربونها تبدو لهم مرحبة « بالانوار » إذا ما قورنت بالخرافات التي حلت محلها ا وكم هي متسامحة « الاستبدادية » التي خلعوها عن عرشها ، مقابل تلك التي نعاني من وزنها !

بأي رعب سيقارنون بين المجتمع الذي صنعهم ، والمجتمع الذي صنعوه لنا ، وهم المحترمون جداً للحياة البشرية ، والمحبون جداً لرقة الاساليب ، والأعداء جداً لقساوة العقوبات ، والمصدمون جداً بمحاكمات الـرأي .

إن من الواجب الاتفاق ، مهما كان ميلنا للافكار الفردية ، على أن من غير الممكن ادانة النظم التوتاليتارية من دون أن ندين معها الميتافيزيقا الهدامة التي جعلت قدومها أمراً محتوماً .

إنها لم ترد أن ترى في المجتمع إلا الدولة والفرد وتجاهلت دور السلطات الاجتماعية المتوسطة التي تؤطر وتحمي وتوجه الانسان،وتحول دون تدخل السلطة السياسية وتمنعه . إنها لم تتنبأ بأن تهديم كل هذه العقبات وكل هذه المتاريس سيطلق من عقالها فوضى المصالح الانانية والشهوات العمياء حتى قدوم الطغيان الحتمي والمشؤوم .

لقد كرر توكوفيل وكونت وبين وآخرون كثر من تحذيراتهم بلا جدوى . وقد يؤلف كتاب ، أفضل بدون شك من هذا الكتاب والكن بنفس الاتجاه ، ويضع رأساً لراس التنبؤات التي سنحت بها عقول ممتازة .

هل كانت تنبؤات غير مفيدة ! ولماذا هي غير مفيدة الى هذا الحد ؟ هل نعلم ما إذا كانت المجتمعات محكومة في سيرها بقوانين مجهولة ؟ وما إذا كان يعود لها أن تتجنب الأخطاء التي تميتها ؟ وما إذا لم تكن قط مُسَيَّرة بنفس الانطلاقة التي حملتها الى مرحلة نضجها ؟ وما إذا لم يكن إزدهارها وإثمارها قد تحقق لقاء انفجار الأشكال التي كانت قوتها قد تراكمت فيها ؟ إنها ألعاب نارية لن تترك بعدها إلاّ كتلة عديمة الشكل، مهيأة للاستبداد او للفوضى ....

انتهى

* * *

الفهرس

١٥٠٠ ط١ /٦/١٩٩٩

يستدعي مفهوم السلطة جملة من المفاهيم الأخرى منها بالدرجة الأولى الدولة التي هي جهاز تنفيذي ملحقة به جملة أجهزة منها الشرطة، الأمن العام والأجهزة الادارية، وهناك ايضاً السلطة التشريعية التي تضع القوانين. السلطة هي التي تأمر وعلى المرتبطين بها أن يتقيدوا بتعليماتها والسلطة أنواع من حيث مصدرها فثمة سلطة دينية وغيرها مدنية، سلطة طبيعية، (سلطة الأهل على الأولاد) وعرفية (سلطة المعلم على التلاميذ) (سلطة مطلقة أو مستبدة) وسلطة ديمقراطية (سلطة الشعب)، من أين تستمد السلطة مشروعيتها؟ من قوة علوية، (ملوك في الماضي أو من البشر الذين يخضعون لها (الانتخابات...) الثورة هي استخدام لتبديل السلطة الحكومية، فما مشروعيتها؟

الأسئلة هذه وغيرها كثير يحاول أن يجيب عنها صاحب هذه الموسوعة وهو متخصص بالدراسات السياسية.

كتاب (في السلطة يتكامل مع كتب أخرى نشرتها وزارة الثقافة (منها مثلاً ماالديمقراطية) أو سوف تنشرها عن الدولة ودراسات سياسية أخرى.

الطباعة وفرز الألوان مطابع وزارة الثقافة

دمشق ١٩٩٩

سعر النسخة داخل القطر ٣٥٠ ل.س

في الأقطار العربية مايعادل ٧٠٠ ل.س